

مَجَالِيعُ الْمُقْبِلِ صَدْرُ فِي شَرْحِ الْقَوَائِدِ

تأليف

المحقق الثاني

الشيخ علي بن الحسين الكركي

الطبعة سنة ٩٤٠ هـ

لغة الشافعي

مختص

بمكتبة دار الكتب العلمية في بيروت

جَنَائِعُ الْمُفْتَاضِلِ

فِي تَرْجُومَةِ الْقَوْلِ عَلَيْهِ



تأليف

مركز تحقيق التراث مركز علوم اسلامی

المحقق الثاني

الشيخ علي بن الحسين البكري

الوفد سنة ٩٤٠ هـ

للجزء الثاني

تحقيق

مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثالثة

١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

مركز تحقيقات كميّة وعلوم إسلاميّة

مؤسّسة آل البيت لإحياء التراث

بيروت - لبنان - ص ب ٣٤ / ٢٤ - تليفاكس ٥٤١٤٣١ - هاتف ٥٤٤٨٠٥

E-mail: alalbajt@inco.com.lb



تنبيه

النسخة المعبرة التي اعتمدناها في تحقيقنا لكتاب القواعد
هي غير النسخة التي اعتمدها المحقق الكركي في شرحه
للكتاب، وهناك اختلافات بينة لا تنحى على القارئ
اللييب

كتاب الصلاة

كتاب الصلاة ومقاصده أربعة:

الأول: في المقتضات: وفيه فصول:

الأول: في أعدادها:

قوله: (كتاب الصلاة:

ومقاصده أربعة:

الأول: في المقتضات: وفيه فصول:

الأول: في أعدادها):



المعروف والشائع أن الصلاة لغة: الدعاء، قال الله تعالى: (وصل عليهم)^(١)

أي: أدع لهم، وقال صلى الله عليه وآله وسلم: « وصلت عليكم الملائكة »^(٢)، وقال الشاعر:

نقول بتي وقد قرئت مُرتجلاً يارب جئب أبي الأوصاب والوجعا
عليك مثل الذي صليت فاغتبطي يوماً فإن لجنب المرء مضطجعا^(٣)

وقد صرحوا بأن لفظها من الألفاظ المشتركة، فهي من الله الرحمة، ومن الملائكة الاستغفار، ومن آدميين الدعاء، وزاد في القاموس حسن الشناء من الله على رسوله^(٤)، ولعله من الاستعمالات المجازية لتضمنه معنى الرحمة، لأن كتب اللغة تجمع الحقيقة والمجاز من غير تمييز غالباً.

وفيه: أنها عبادة فيها ركوع وسجود^(٥)، وهذا هو المعنى الشرعي، فيكون حقيقة لغوية، حكى في الجوهرة، عن بعضهم: أن اشتقاقها من رفع الصلاة في

(١) التوبة: ١٠٣.

(٢) الكافي ٢٩٤: ٦ حديث ١٠، التهذيب ٩٩: ٩ حديث ٤٣٠.

(٣) من قصيدة للاعشى الكبير يمدح فيها هودبة بن علي الحنفي رقم ١٣، انظر الديوان: ٥١.

(٤) القاموس ٤: ٣٥٣ مادة «صلا».

(٥) القاموس ٤: ٣٥٣ وانظر: لسان العرب ١٤: ٤٦٤ مادة «صلا».

الصلاة إتما واجبة أو مندوبة.

فالواجبات تسع: الفرائض اليومية، والجمعة، والعيدان، والكسوف، والزلزلة، والآيات، والطواف، والأموات^(١)، والمنذور وشبهه.

التسجود، وهو العظم الذي عليه الاليتان^(٢)، فهي فعلة من بنات الواو، أو من صليت العود بالنار أي: لينته، لأن المصلي يلين قلبه وأعضائه بخشوعه، فهي من بنات الياء. والمشهور على ألسنة العلماء: أن المعنى الشرعي ليس بحقيقة لفة، ولهذا عده الأصوليون في الحقائق الشرعية، التي هي مجازات لغوية. القائلون بوجودها، وهو الذي تشهد به البديهة، لأن أهل اللغة لم يعرفوا هذا المعنى إلا من قبل الشرع، وذكرهم لها في كتبهم لا يقتضي كونها حقيقة، لأن دأبهم جمع المعاني التي استعمل فيها اللفظ، ولا يلتزمون الفرق بين الحقيقة والمجاز. وقد اختلف الفقهاء في تعريفها شرعاً، وقل أن يخلو تعريف منها عن الخلل، ومن أجودها ما عرّف به شيخنا في الذكرى، وهو: أنها أفعال مفتوحة بالتكبير، مشرطة بالقبلة للقربة^(٣).

وقد أشرنا إلى ما يرد عليه طرداً وعكساً في المقدمة التي وضعناها في الصلاة، ثم زدنا فيه ونقصنا، فصار إلى قولنا: (أفعال مفتوحة بالتكبير، محتمة بالتسليم للقربة)، وأنا زعيم بأنه أسلم مما كان عليه، ولا أضمن عدم ورود شيء عليه. والمراد بالمقدمات هنا: ما ترتبط به المباحث الآتية: وهي إتما شروط للصلاة، أو مكملات لها تكون قبلها.

قوله: (الصلاة إتما واجبة أو مندوبة، فالواجبات تسع: الفرائض اليومية، والجمعة، والعيدان، والكسوف، والزلزلة، والآيات، والطواف، والمنذور وشبهه).

(١) النسخة التي اعتمدها المحقق الكركي كما يظهر من شرحه خالية من هذه.

(٢) جهرة اللغة ٣: ٨٨.

(٣) الذكرى ٧.

الصلاة تنقسم بالقسمة الأولى: إلى واجبة ومندوبة، والمندوبة أقسام كثيرة، والواجبة على ما ذكره المصنف تسع: الكسوف، والزلزلة، والآيات كل منها قسم برأسه، ويرد عليه أن الكسوف والزلزلة داخلتان في الآيات، فعدهما قسمين لها من عيوب القسمة، وكأنه راعى في ذلك المشهور

وعد المنذور قسماً، وشبه قسماً آخر، ولو أنه عدتهما قسماً واحداً، وعبر عنهما بعبارة واحدة - كما صنعه شيخنا الشهيد، حيث عبر بالملتزم بنذر وشبهه - (١) لكان أولى، إذ لا خصوصية للتذري على قسماً دون آخر، وأسقط صلاة الجنائزة، وذلك يقتضي كونه لا يرى وقوع اسم الصلاة عليها حقيقة (٢)، وكلام الأصحاب مختلف.

ويرجح الحقيقة الاستعمالية، وإرادة المجاز تحتاج إلى دليل، لكونه على خلاف الأصل. ويرجح المجاز: أن المشهور كون (٣) الصلاة شرعاً حقيقة في ذات الركوع، ولأن كل صلاة تجب فيها الفاتحة ولا شيء من الجنائز تجب فيها الفاتحة.

وعدها شيخنا في أقسام الواجبة، فكانت سبعاً: اليومية، والجمعة، والعيدان، والآيات، والطواف، والأموات، والملتزم بسبب من المكلف (٤).

والمراد باليومية صلوات اليوم واللييلة تغليباً لأن معظمها في اليوم، وليست الجمعة منها بل هي نوع برأسه، وإن كانت بدلاً من الظهر، والظاهر أن قضاء اليومية داخل فيها لانقسامها إلى الأداء والقضاء، وكذا قضاء غيرها، ولا يلزم من كونه غير المقضي أن لا يكون من اليومية: مثلاً لأن المقضي هو الأداء لا نفس اليومية.

(١) اللعة المشقية: ٢٧.

(٢) اختلفت النسخ الممتدة من كتابنا هذا، ومن القواعد حسب النسخة الممتدة أيضاً أعلاه حيث أثبت في هذه الأموات وأسقطها من تلك، والشارح (قدس سره) أثبت السبب في الإسقاط وهكذا في بحث السائر وعدم اختياره فيها، ثم أنه قد أثبت ذلك في الإيضاح ١: ٧٣ ومفتاح الكرامة ٢: ٤١، بخلاف كشف اللثام ١: ٥٤، والذي يراجع مؤلفات العلامة (قدس سره) يرى أن رأيه مضطرب فتارة يذكرها وأخرى ينفيها، وفي التذكرة صرح بإسقاطها حيث عد الصلوات الواجبة عدداً.

(٣) في «ع»: وللمجاز المشهور أن الصلاة، وفي «ن»: الأصل والمشهور أن الصلاة، والمثبت من نسخة «ح»، وهو الصحيح.

(٤) اللعة المشقية: ٢٧.

والمندوب ما عداه.

و الفرائض اليومية خمس: الظهر أربع ركعات، ثم العصر كذلك، ثم المغرب ثلاث ركعات، ثم العشاء كالظهر، ثم الصبح ركعتان، وتنتصف الرباعيات في السفر خاصة.
والنوافل الراتبية أربع وثلاثون ركعة، ثمان للظهر بعد الزوال قبلها،

قوله: (وتنتصف الرباعيات في السفر خاصة).

إحترز بقوله: (خاصة) عن الثنائية والثلاثية، ويرد عليه الخوف، والمراد بتنصيف الرباعيات في السفر: حذف الركعتين الأخيرتين، ولا ينافي ذلك ما ورد عن عائشة أن الصلاة افترضت مثنى إلا المغرب، فزيد فيا عدا الصبح والمغرب ركعتين ركعتين، وفي السفر صلى كما افترضت، ومن طرقنا عن الصادق عليه السلام قريب منه (٢)، لأن المراد تنصيفها باعتبار ما صار من اليوم.

قوله: (والنوافل الراتبية أربع وثلاثون ركعة).

هذا هو المشهور، وابن الجنييد جعل قبل العصر ثمان ركعات للعصر منها ركعتان (٣)، قال في الذكرى: وفيه إشارة إلى أن الزائد ليس لها، ولم يخالف في العدد (٤).

وروي ثلاث وثلاثون (٥) بإسقاط الوتيرة.

وروي تسع وعشرون: ثمان للظهر قبلها، وركعتان بعدها، وركعتان قبل العصر، وركعتان بعد المغرب، وقبل العتمة ركعتان، والليلية، ونافلة الصبح (٦).
وروي سبع وعشرون، بأن يقتصر بعد المغرب على ركعتين (٧).

(١) انظر صحيح البخاري ١: ٩٩، صحيح مسلم ١: ٤٧٨، حديث ٦٨٥، الموطأ ١: ١٤٦، حديث ٨، مسند أحمد ٢: ٢٧٢.

(٢) الكافي ١: ٢٠٨، حديث ٤.

(٣) نقله في الذكرى: ١١٢.

(٤) الذكرى: ١١٢.

(٥) الكافي ٣: ٤٤٣، حديث ٤، و ٧٩: ٨٣، الحديث ٣٣، التهذيب ٢: ٥، حديث ٦، مجمع البيان ٥: ٣٥٧.

(٦) الفقيه ١: ١٤٦، حديث ٦٧٨، التهذيب ٢: ٦٢، حديث ٧-١٢.

(٧) التهذيب ٢: ٦٢، حديث ٧، حديث ١٣.

وثمان للعصر قبلها، وللمغرب أربع بعدها، وللعشاء ركعتان من جلوس تعدان بركعة بعدها، وبعد كل صلاة تريد فعلها، وثمان ركعات صلاة الليل، وركعتا الشفع، وركعة واحدة للوتر وركعتا الفجر. وتسقط في السفر نوافل الظهرين والعشاء.

والاختلاف في الأخبار منزلة على الاختلاف في الاستحباب بالتأكيد وعدمه. قوله: (وللعشاء ركعتان من جلوس تعدان بركعة). ويجوز فعلهما من قيام، لخبر سليمان بن خالد، عن الصادق عليه السلام: « ركعتان بعد العشاء الآخرة يقرأ فيهما مائة آية قائماً أو قاعداً، والقيام أفضل » (١). فان قلت: فعل هذا إذا صليت من قيام يكون عدد التوافل خمساً وثلاثين ركعة. قلت: إذا كانت الركعتان من قيام بدل الركعتين من جلوس المحسوبتين بركعة واحدة لا يلزم ذلك، وفي رواية الكزنطسي عن أبي الحسن عليه السلام: « أن الركعتين بعد العشاء من قعود تعد بركعة » (٢) فبه دلالة على أن أصل فعلهما من قعود. قوله: (بعدها وبعد كل صلاة تريد فعلها). صرح بذلك الشيخان في المقنعة (٣)، والنهاية (٤)، حكاها في الذكرى، قال: حتى في نافلة شهر رمضان، وهو مشهور بين الأصحاب (٥)، وحكى في المنتهى عن الشيخ أنه قال: يستحب أن يجعلها بعد كل صلاة يريد أن يصليها (٦). قوله: (وتسقط في السفر نوافل الظهرين والعشاء).

لا كلام في سقوط نافلة الظهرين، إنما الكلام في سقوط نافلة العشاء، والمشهور التسقوط، لرواية أبي بصير عن الصادق عليه السلام: « الصلاة في السفر ركعتان ليس قبلها ولا بعدهما شيء إلا المغرب » (٧)، الحديث، وفي رواية أبي يحيى الخياط عن

(١) التهذيب ٥٢٢ حديث ٨.

(٢) الكافي ٣: ٤٤٤ حديث ٨، التهذيب ٢: ٨ حديث ١٤.

(٣) المقنعة: ٢٧.

(٤) النهاية: ٦٠.

(٥) الذكرى: ١١٥.

(٦) المنتهى ١: ٢٠٨.

(٧) الكافي ٣: ٤٣٩ حديث ٣، التهذيب ٢: ١٤٢ حديث ٣٦.

وكل النوافل ركعتان بشهد وتسليم، عدلوتر، وصلاة لاعرابي.

لصادق عليه السلام: «يا سي بوضحت التمة في السفر تمت الفريضة»^(١)، وفي هذا إجماع إلى سقوطها في الخوف الموحب لنقص أيضاً، وأدعى ابن إدريس على السقوط الإجماع^(٢).

وقال الشيخ في الشهادة: يجوز فعلها مبرراً^(٣) تعويلاً عن روية الفضل بن شاذان^(٤)، والعمل على المشهور.

قوله: (وكل النوافل ركعتان تشهد وتسليم، عدا الوتر، وصلاة الاعرابي).

هذا الحكم، وهو أن النوافل متى لم ينوتر فأتتها ركعة واحدة، وصلاة الاعرابي فقد شرع فيها أربع تسليمة لوسيلتي في صلاة لتطوع إن شاء الله تعالى. فلوزاد على اثنتين - فيما عداها - ثم تشرع، فلا تعتد بصلاة، صرح بذلك الشيخ^(٥) وجماعة^(٦)، وفي الأحكام يدل عنه^(٧)، وبؤيده أن الصلاة تنقضي بالشارع، والمعذور اثنتان.

وكذا القبول في الركعة الواحدة، صرح به الشيخ في الخلاف^(٨)، وصاحب معتبر^(٩)، اقتصاراً على المتيقن من فعل النبي صلى الله عليه وآله، والأئمة عليهم السلام، ونقل عنهم، ولأنه صلى الله عليه وآله هو عن الشيء^(١٠)، وهي: الركعة الواحدة.

قال في المستهى - ما حاصله -: لو حوزاً لردة على اثنتين، فقام إلى الثالثة سهواً فقد - كما في الفرائض - وإن اعتد كأن قصد به الصلاة ثلاثاً فإراد صبح،

(١) التهذيب ١٦٢: ١٤٤، الاستبصار ١: ٢٢٦ حديث ٧٨٠

(٢) السرائر: ٣٩.

(٣) الهدية: ٥٧.

(٤) المسعى ١٩: ٢٩٠، حديث ١٣٢٠، عيون أخبار الرضا ٢: ١١٣

(٥) في البسوط ١: ٧٦، وبخلاف ١: ١١٦ مسألة ٢١٤ كتاب الصلاة.

(٦) سهم ابن إدريس في السرائر: ٣٩.

(٧) قرب الاستناد: ٩٠، السرائر: ٤٧٩

(٨) الخلاف ١: ١١٩ مسألة ٢٢٦ كتاب الصلاة.

(٩) المختار ٣: ١٨-١٩.

(١٠) المحقق ١: ٢٧٧، نهاية لاين الاثر ١: ٩٣، نصب الرامة ٣: ٤٨ وانظر لسال لميران ٤: ١٥٢

الفصل الثاني: في أوقاتها: وفيه مطلبان:

الأول: في تعيينها، لكل صلاة وقتان: أول هو وقت الرفاهية، وآخر هو وقت الإجزاء.

كالمسهر في إحدى الأربعة إذا أراد الاتمام وقد نوى لتقصين وإلا بطلت كما لو زاد في القرصة (١).

وما ذكره حس، وقد يستفاد منه، اشتراطية العدد من أول الصلاة، لأن الزيادة لا تتحقق إلا إذا نوى القرصة، إذ لو أطلق، لكان صالحاً لكل من العديين، ولأن بية الزيادة حيث معتبرة، وموضع التثنية أول العبادة.

قوله: (الفصل الثاني: في أوقاتها: وفيه مطلبان: الأول: في تعيينها، لكل صلاة وقتان: أول هو وقت الرفاهية، وآخر هو وقت الإجزاء).

المراد: أوقات الصلوات المذكورة. أي: اليومية والرواتب. لأنها التي أسلف تعداد ركعاتها. ويمكن أن يريد أوقات الصلوات اليومية، وذكر أوقات الرواتب وقع تبعاً، وعلى كل حال فلا مضافة فيه وير قوله: (لكل صلاة وقتان) إذ من المعلوم أن المراد به الخمس، ومع أمن اللبس يجوز مثل ذلك وإن كان حمل العبارة لا يخلو من تكلف.

والرفاهية: هي السعة في العيش، والمراد: (وقت الرفاهية): وقت الفضيلة، لأن المكثف في سعة من فعل الصلاة بنسبة إلى جميع أحزائه لبقاء الفضيلة، وهو مقابل وقت الضرورة عند القائلين بانقسام الوقت إلى وقت الاحتياض، ووقت الاضطراب وذوي الأعذار وهم الشيوخ (٢) وجماعة (٣).

قال في المبسوط: والمزاد أربعة: شهر، والمطر، والمرض، وشغل يضر تركه

(١) المنى ١: ١٩٦.

(٢) المفيد في القصة: ١٤، والطوسي في المبسوط ١: ٧٢، بخلاف ١: ٤٩ مسألة ١٣ كتاب مواقيت الصلاة، والنهاية: ٥٨، وكهيب ٣: ٣٩.

(٣) مهمم بن أبي عقيل كما في المختصر: ٦٦، وأبو الصلاح الحلبي في الكافي في الغف: ١٣٨، وابن البراج في المهذب ٦: ٧٩.

فأول وقت الظهر روال الشمس، وهو ظهور زيادة لظل - لكل شخص - في جانب المشرق،

بدينه ودنياه؛ والضرورة خمسة. الكفر بسم، والقسي يلغ، والحائض تطهر، والمحبون يفيق، والمغمى عليه يفيق^(١).

وفي الذكرى: إن الحصري ذلك على ميل الغالب^(٢).

والمراد بوقت لإحراء: الوقت الذي متى أتى المكلف فيه بأسفريضة كان فعله كفيًا في التعدد بها أدء، وإن تدونت أحرؤه في مصيلة وعلمها.

قوله: (فأول وقت الظهر روال الشمس، وهو ظهور زيادة نطل لكل شخص في جانب المشرق).

روال الشمس. هو منها عن وسط السماء، وانحرافها عن دائرة نصف النهار، فإن الشمس إذا طبع وقم لكل شخص ظل في جانب المغرب صوبلاً، ثم ينقص بحسب ارتفاع الشمس حتى يسمع كند لتمام. وهي حالة الإستواء. فستبقى العصا، وقد لا يبقى للشخص ظل أصلاً في بعض البلاد كمكة، وصعاء اسم في يوم واحد في السنة، وهو أطول أيامها حين تسرل شمس السرطان، وقبل باستمرار ذلك ستة وعشرين يوماً قبل انتهاء الطول، ومثله بعد انبث، وإذا بقي ففقدته مختلف لا محالة باختلاف البلاد والمصول.

فإذا مال إلى جانب المغرب، فإن لم يكن قد بقي ظل عند الاستواء، فحينئذ يحدث في جانب المشرق، وإن كان قد بقي فحينئذ يبريد متحولاً إليه.

فإذا أريد معاية ذلك يُنصب مقياس ويفذر طئه عند قرب شمس من الإستواء، ثم يصرف قليلاً ويقدر، وإن كان دون الأول أو يقدره فإلى الآن لم تزل الشمس، وإن زد رلت، وفي الأحبار ما يدل على ذلك، مثل رواية سماعة^(٣)، وغيرها^(٤).

(١) البوط للشيخ بطوسي ٧٢: ٦٩.

(٢) الذكرى، ١١٧.

(٣) التهذيب ٢: ٢٧ حديث ٧٥.

(٤) نحو ما رواه الصدوق في المصنف ١٤٥: ١ حيث ٣٧٣، والشيخ في التهذيب ٢٧: ٢٧ حديث ٧٦.

وينضبط ذلك بالدائرة الهندية، وبها يستخرج خط نصف النهار الذي إذا وقع ظل لمقياس عليه - أعني: الشاخص لمصوب على مركز الدائرة - كان وقت الإستواء، وإذا مال عنه إلى جانب المشرق - وهو الجانب الذي فيه المشرق بالنسبة إلى خط نصف النهار - كان أول الزوال.

إد عرفت ذلك، فاعلم أن في قول مصنف، (وهو ظهور زيادة الظل ...) - يعني الزوال - توسعاً وتجاوزاً، لأن ذلك لازم الزوال لانفسه، فإن الزوال للشمس لا للظل، وقد أدرج علامتي الزوال معاً - أعني: ظهور ظل في جانب المشرق، وندوة ريادته - بعد أن لم يكن في عبارة، وهم علامتان مستقلتان وإن كانت في الواقع متلازمتين، وليس العلم بها معاً شرطاً لمصوب العلم بدخول الوقت، بل تكفي الواحدة، والعبارة قد توهم خلاف ذلك.

وقد علم الزوال أيضاً بحمل الشمس إلى الحاحب الأيمن لمن يستقبل قلة العراق، ذكره الأصحاب^(١)، وفي المسوط نصيحة وروي^(٢)، وفي المنتهى ما صورته: وقد يعرف الزوال بالتوجه إلى الركن العربي لمن كان بمكة، فاد وجد لشمس على حاجبه الأيمن علم أنها قد رالت^(٣)، وفيه كلامان: أحدهما: أن الركن العراقي ليس قبلة أهل العراق - كما هو معوم - فاد اتوجه إليه لم تتحقق صيرورة الشمس على حاجبه الأيمن، إلا بعد مضي زمان كثير من وقت الظهر.

الثاني: أن قبلة البلاد كذلك، فوجه التخصيص بمكة^٤ ويمكن أن يكون المقتضي للتخصيص هو أن قلة البعيد هي جهة، وفيها طول واتساع، فلا يظهر ميل الشمس إلى الحاحب الأيمن إلا بعد مضي زمان كثير من وقت لظهر، بخلاف الاستقبال إلى نفس الكعبة فإن تعيين المحل أقرب إلى الانصاف. ويردعيه: أن قبلة أهل العراق إلى نفس الكعبة وفيها اتساع أيضاً، إذ ليست

(١) مهم العقوي في المنبر ٦٩، ٧٠، والشهيد في ذكرى ١٧٢

(٢) المسوط ١، ٧٣.

(٣) المسوي ٦، ١٩٩.

إلى أن يصير ظل كل شيء مثله.

منحصرة في جزء معين من البيت لا تماوت في موقع المشوَّخه إليه، ومع ذلك قيل الشمس عما بين العينين إلى الحاجب الأيمن - مع شدة بُعد المسافة - لا يظهر إلا بعد طول زمان من أول وقت الظهر، فها هرب منه لم يخص عنه.

ويمكن الاعتذار له بأن المراد بالركس لمرقي: قلة أهل العراق، وهو قريب منه، وتخصيص مكة لأن الإنضباط فيها أكثر واستمادة الوقت بهذه العلامة فيها أسرع. وقد يستفاد من قوله في الذكرى: لم يستقل قلة أهل العراق^(١)، أن العلم بالزوال يحصل بذلك وإن لم يكن المستقبل في العراق، والظاهراته صحيح فيما يلي هذا الجانب من خط الاستواء.

قوله: (إلى أن يصير ظل كل شيء مثله).

هذا نهاية وقت الفضيحة، وقبل: نهاية وقت الاختيار، والصغير في (مثله) يمكن عوده إلى الشيء، أي: إلى أن يصير ظل كل شيء - وهو ما زاد من حين الزوال - بقدر الشيء، ويمكن عوده إلى الظل، أي: [إلى أن يصير] ^(٢)، الظل مثله، أي: مثل نفسه، ومعناه: أن يزيد الظل بعد الزوال بقدر الظل الذي كان موجوداً حين الزوال، والظل يقال من الظنوع إلى الزوال، ثم هو فيء.

ولا يحى ما في العبارة من التكلف والإحتياج إلى التقدير، خصوصاً على الاحتمال الثاني، لامتناع كون الماثلة بين الشيء ونفسه، إلا أنه لا بد من كون العبارة محتملة للأمرين ليصح ابتناء قوله: (ولماثلة بين الشيء الزائد والظل الأول على رأي) فأنه وقع مبيهاً للمراد في العبارة من الاحتمالين.

وما اختاره المصنف هو مختار الشيخ في التهذيب^(٣) تعويلاً على مرسله يونس، عن بعض رجاله، عن أبي عبد الله عليه السلام^(٤)، وفيها مع ضعف السند والتعقيد والبعد عن قوانين العربية عدم الإنصاف، فإن فيها ذكر الذراع، ولا يعلم إرادة زيادته

(١) الذكرى: ١١٧.

(٢) زيادة من نسخة «ح».

(٣) التهذيب ٢: ٢٣.

(٤) الكافي ٣: ٢٧٧ حديث ٧، التهذيب ٢: ٢٤ حديث ٣٧.

والمماثلة بين النبي ء الرائد والظر لأول عى رأي.
وللاجزاء إلى أن يبقى للعروب معد رثمان ركعات.
وأول وقت العصر من حين مصي مقدار أداء الظهر

بالنسبة إلى أي قامة.

والأصح ما عيه الأكثر^(١)، وهو أن مماثلة بين النبي ء الرائد والشيء، اعتباراً
بالأنخبار اضريحة الدلالة^(٢).

قوله: (وللاجزاء إلى أن يبقى للعروب مقدار ثمان ركعات).

يفهم من قوله هنا: (وللاجزاء)، ومن قوله سابقاً: (لكل صلاة وقتان) أن ما
سبق تحديده وقت الرواية والمصلحة، ومن ترك تغيير أول الوقت هاتين ما ذكر أول
بالنسبة اليهما معاً، وتقدير العارة: أول وقت الظهر ووال الشمس وهو المصلحة - إلى
أن يصير ظل كل شيء مثله، وللإجزاء إلى آخره.

وفي قوله: (إلى أن يبقى للعروب مقدار ثمان ركعات) مبقشة، فإن مقتضاه
أن وقت الإجزاء ينتهي حينئذ، فلا يكون مقدار أربع من ثمان من وقت الإجزاء،
وليس بحيث.

قوله: (وأول وقت العصر من حين مصي مقدار أداء الظهر).

هذا هو القول الأصح للأصحاب، وعيه أكثرهم^(٣)، ويعبر عنه بالقول
بالاحتصاص، وعليه دللت رواية داود بن فرقد المرسلة، عن الصادق عيه لسلام^(٤)،
وقال بن بابويه: إن الوقت مشترك بين الصلاتين من أوله إلى آخره^(٥)، ويدل عليه
ظاهر رواية عبيد بن زرقة، عن الصادق عليه سلام^(٦).

(١) مهم الشيخ في الخلاف: ١٦ مسألة ٤ من كتاب الصلاة، والحمل والمقود (ضمن الرسائل العشرة).

١٤٣، وللمحقق في مختصر ٣٠٢، والعلامة في التذكرة ٧٥.

(٢) التهذيب ٢: ٢٢ حديث ٦٢، الاستبصار ١: ٢٦٨ حديث ٨٩١.

(٣) مهم الشيخ في نهاية: ٥٩، وأبو الصلاح يحيى في نكح في نسخة: ١٣٧، وأبو حمزة في الوسيلة: ٧٩،
والشهيد في نسخة: ٢٨.

(٤) التهذيب ٢: ٢٥٢ حديث ٧٠، الاستبصار ١: ٢٦١ حديث ٩٣٦.

(٥) المقح ٢٧.

(٦) الفقيه ١: ١٣٩ حديث ٦٤٧، التهذيب ٢: ٢٦٢ حديث ٧٣، الاستبصار ١: ٢٤٦ حديث ٨٨١.

لي أن يصير ظل كل شيء مثله، وبالإحزاء إلى أن يبقى إلى الغروب مقدار أربع.

وتحرير القول: أنه إذا مضى من حين رواد الشمس مقدار أداء الظهر فامة الأفعال والشروط أقل الواجب بحسب حال المكلف باعتباره كونه مقيماً، ومسافراً، وصحيحاً، وآمناً، وبطيء القراءة والانتقالات، ومستجمعاً بشروط الصلاة، بأن يصادف أول الوقت كونه منظرراً، حالاً ثوبه وبدنه ومكانه من بحاسة وعوديك وأصدادها، فيختلف وقت الإحتصاص باختلاف هذه الأحوال.

ولو كان المكلف في حال شدة الخوف، ودخل عليه وقت الظهر متظهاً، طاهر اليدين والثوب، مستتراً إلى آخره، فوقت الإحتصاص بالنسبة إليه مقدار صلاة ركعتين، عوض كل ركعة تسبيحات أربع، ولو كان بطيء القراءة، محدثاً، غير مستتر، وعينه بحاسة تحت إراليه وبدنه الإنعام، فوقت الإحتصاص في حقه مقدار من جميع ما ذكر، وقد بينه على ذلك في المنهى (١)، وإذا مضى مقدار ذلك اشتري الوقت بين الظهر والعصر إلى أن يبقى للغروب مقدار أربع، وكذا القول في المغرب.

ولو أتى بالظهر فرك واحداً سهواً، وإن كان متدارداً كالتجود فوق تداركه من وقت الإحتصاص للظهر، وإن لم يتدارك ويجب له سجود تسهواً فوق التجود من وقت الإحتصاص - كركب الميم من الركوع -، وإلا فلا وقت له كسبح الركوع ونحوه على قول.

قوله: (إلى أن يصير ظل كل شيء مثله).

هذا نهاية وقت المصيلة على لأصح، وقيل: وقت الاختيار (٢)، والكلام فيه كما سبق في وقت لظهر حتى في المائلة.

قوله: (وبالإحزاء إلى أن يبقى إلى لغروب مقدار أربع).

يهم من قوله: (وبالإحزاء) أن ما سبق وقت المصيلة، ويستمد من العامة أن أول الوقت ناسبة إليهما وحد، ويرد على قوله: (إلى أن يبقى للغروب مقدار أربع) ما ورد على نظيره في وقت الظهر.

(١) المنهى ١: ٢٠١.

(٢) قاله الشيخ في البسوط ١: ٧٢.

وأول وقت المغرب غيبوبة الشمس - المعلومة بذهاب الحمرة الشرقية -
إلى أن يذهب الشفق،

قوله : (وأول وقت المغرب غيبوبة الشمس المعلومة بذهاب الحمرة الشرقية) .

هذا هو الأصح، وعليه عمل أكثر الأصحاب، بقول الساقري عليه السلام: « إذا غابت الحمرة من هذا الجانب - يعني لشرق - فقد عادت الشمس من شرق الأرض ومن غرب »^(١)، وروى الكليني عن ابن أبي عمير مرسلاً عن لقصادق عليه السلام: « إن وقت سقوط القرص، ووجوب الإفطار - يقوم بمحذاه الصلة، ويتعقد الحمرة التي ترتفع من المشرق، فإذا حازت قمة الرأس إلى ناحية المغرب فقد وحب الإفطار وسقط القرص »^(٢) وهو صريح في أن روال الحمرة علامة سقوط القرص، الذي هو غيبوبة الشمس، ومرسل ابن أبي عمير كالمسكوك.

وللشيخ قول بأن العروب يستتبر القرص^(٣)، لقول لقصادق عليه السلام: « وقت المغرب إذا غربت الشمس، صارت قرصها »^(٤)، ولقوله عليه السلام لأبي أسامة وقد صعد جبل في قيس واستأس يصلون المغرب، قرأى الشمس لم تغب، وإنما توارت خلف الجبل: « نسي ما صنعت، إنما تصيب، إذا لم يرها، حجب جبل عانت أو عارت، فأنما عيبك مشرقك ومغربك، وليس على الناس أن يبحثوا »^(٥) وجوابه: لا دلالة فيها على تحجب لعروب قبل دهاب الحمرة، فتبقى الأخبار الصريحة باعتبار زوالها بغير معارض.

قوله : (إلى أن يذهب الشفق) .

أي: نهاية لفصلة إلى أن يذهب الشفق: وهو الحمرة في المغرب أول الليل إلى

(١) الكافي ٣: ٢٧٨ حديث ٢، التهذيب ٢: ٢٩ حديث ٨٤، الاستبصار ١: ٢٦٥ حديث ٩٥٦.

(٢) الكافي ٣: ٢٧٩ حديث ٤، التهذيب ٤: ١٨٥ حديث ٥١٦.

(٣) المبسوط ١: ٧٤.

(٤) الكافي ٣: ٢٧٩ حديث ٧، التهذيب ٢: ٢٨ حديث ٨١، الاستبصار ١: ٢٦٣ حديث ٩٤٤.

(٥) العقبه ١: ١٤٢ حديث ٦٦٦، التهذيب ٢: ٢٦٤ حديث ١٠٥٣، الاستبصار ١: ٢٦٦ حديث ٩٦١.

وللإجزاء إلى أن يبقى لإجزاء العشاء مقدار ثلاث.

وأول وقت العشاء من حين الفراغ من المغرب إلى ثلث الليل

العتمة، وقيل: هو وقت الاحتية، ولا صطرار لي ربع الليل^(١).

قوله: (وبلإجزاء إلى أن يبقى لإجزاء العشاء مقدار ثلاث).

أي: وبهاية الإجراء ذلك، ومنه يعمم أن أول الوقت باستسبة اليهما واحد، ويرد على قوله: (إلى أن يبقى لإجزاء لعشاء مقد رثلاث) أن وقت الأجزاء للمغرب ينتهي إذا بقي مقدار سبع، وليس كذلك.

قوله: (وأول وقت العشاء من حين الفرع من المغرب).

هذا هو المشهور بين الأصحاب ومجيبه لفتوى، لقول الصادق عليه السلام: «إذا غربت الشمس دخل وقت الصلواتين»^(٢)، وقوله عليه السلام: «إذا مضى مقدار ما يصلي المصلي ثلاث ركعات فقد دخل وقت المغرب والعشاء الآخرة»^(٣).

وقال الشحان: أول وقتها عيوبة الشفق وهو الحمرة العربية^(٤)، للأخبار الصريحة في ذلك، مثل صحيحة بكر بن محمد، عن الصادق عليه السلام: «أول وقت العشاء دهاب الحمرة»^(٥)، ورواية زرارة، عن الباقر عليه السلام: «إذا غاب الشفق دخل وقت العشاء»^(٦).

ويجاء بأن المراد وقت الفضيلة حمأ بين الأحيان وفي عدة أخبار صحيحة حواز فعل العشاء قبل سقوط الشفق^(٧)، وهي غير قابلة للتأويل. ويراعى في فعل لمغرب الذي إذا مضى مقدار زمانه يدخل وقت العشاء ما قدمناه في الظهر. قوله: (إلى ثلث الليل).

(١) عن قاله الشيخ الطوسي في الانتصار ٢٥٦ ولبسوط ٧٤١-٧٤٠، وابوالصلاح الحلبي في الكافي في العتمة: ١٣٧

(٢) الكافي ٣: ٢٨١ حديث ١٢، التهذيب ٢: ٢٧٢ حديث ٧٨

(٣) التهذيب ٢: ٢٨٢ حديث ٨٢، الاستبصار ١: ٢٣٣ حديث ٩٤٥

(٤) المفيد في الفقه ١: ١٤، والطوسي في لبسوط ٧٥١

(٥) النقي ١: ١٤١ حديث ٦٥٧، تهذيب ٢: ٣٠٠ حديث ٨٨، الاستبصار ١: ٢٦٤٩ حديث ٩٥٣.

(٦) التهذيب ٢: ٢٦٢ حديث ١٠٤٥، الاستبصار ١: ٢٦٩ حديث ٩٧٣.

(٧) الكافي ٣: ٢٨٦ حديث ١، المعية ١: ١٨٦، حديث ٨٨٦، التهذيب ٢: ٢٣٣ حديث ١٠٤٦ و١٠٤٧

وللإجزاء إلى أن يبقى لانتصافه مقدار أربع.

وأول وقت الصبح طلوع الفجر الثاني المستطير في الأفق أي أن تظهر الحمرة المشرقية، وللإجزاء إلى أن يبقى لصوع الشمس مقدار ركعتين.

أي: هيأته لفضية ذلك، وقبل ذلك وقت الاحتيا، ووقت الاضطراب إلى نصف ليل^(١).

قوله: (وللإجزاء إلى أن يبقى لانتصافه مقدار أربع).

أي: وهيأته للإجزاء ذلك، ويعلم منه أنه أول الوقت بالنسبة إليهما واحد، ويرد على قوله: (إلى أن يبقى لانتصافه مقدار أربع) انتهاء وقت الإجزاء حينئذ، وليس كذلك.

قوله: (وأول وقت الصبح طلوع الفجر المستطير في الأفق).

وهو المشرق الذي لا يزال في زيادة، ولافق: واحد لأفاق، وهي التواحي، والمراد به: الصادق الذي يمحرج عرصاً، ويقال له: الفجر الثاني بخلاف الذي يمحرج طولاً ويكون صعيماً دقماً، ويقال له: الفجر الكاذب لأنه يسمحي ويرون صرؤه، ويستنى الأول لخروجه أولاً.

قوله: (إلى أن تظهر الحمرة المشرقية).

أي: هيأته للمصلحة ذلك، وقبل: هو آخر وقت الاحتيا، ووقت الاضطراب إلى طلوع الشمس^(٢).

قوله: (وللإجزاء إلى أن يبقى لطلوع الشمس مقدار ركعتين).

أي: وهيأته للإجزاء ذلك، وأول الوقت لمب واحد وهو ما سبق، ويرد عليه انتهاء وقت الإجزاء ذكره، وقد عرفت مراراً أنه ليس كذلك.

(١) قاله ابن حجر في الوصلة: ٨٠

(٢) قاله ابن أبي عقيل كما نقله عنه في المنتقى ٢-٤٥.

ووقت نافلة الظهر من حين الزوال إلى أن يزيد الي ء قدمين، ونافلة العصر إلى أربعة، ونافلة المغرب بعده إلى ذهاب الشفق،

قوله : (ووقت نافلة الظهر من حين الزوال إلى أن يزيد الي ء قدمين، ونافلة العصر إلى أربعة) .

اختلف الأصحاب في آخر وقت نافلة الظهر والعصر، فميل . آخر وقتها زيادة الي ء عن الظل لأول قدمين، ونافلة العصر أربعة أقدم^(١)، وقيل : آخره زيادة لتي ء مثل الشخص في نافلة الظهر، ومثله في نافلة العصر^(٢)، والأخبار وردة بكل من الأمرين^(٣) .

وجمع في المختلف بين المحصر على تعويض النافلة بكثرة الدعاء ومحوه، وتحصيلها بقلة ذلك^(٤)، وهو في الحقيقة ترجيح لغوي والمثل والمثب، وإن كان ظاهر كلامه لا يبعد ذلك لأنه قال: (وكلا القولين عندي حسن)، ولا ريب أن الثاني أظهر، وقيل: بامتداد وقت نافلة بامتداد وقت العريضة^(٥) .

واعلم أن عبارة الشيخ تعضي استثناء قدر العريضة من المثل والمثب^(٦)، والأخبار تدل على أن النافلة تستأثر بجميع الوقت، وكلام الشيخ هو لمصلحة، حيث أن وقت العريضة منحصر في المثل والمثب.

قوله : (ونافلة المغرب بعدها إلى ذهاب الشفق) .

قاله الشيخ^(٧) والجماعة، وحتمل في لذكرى امتداد وقتها بوقت المغرب

(١) منهم . للحقق في المنتقى ٤٨٢، والشهد في اللعة ٢٨.

(٢) منهم ابن ادريس في السرائر ٤٦

(٣) لا دل على القدمين والأربعة أنظر بقره ١، ١٤٠ حديث ٦٥٣، والتهذيب ٢: ١٩ حديث ٥٥٥، والاستبصار

٢: ٥٠ حديث ٨٩٩ وما يليك على مثل الشخص ومثليه أنظر تهذيب ٢: ٢٢ حديث ٦٢ والاستبصار

١: ٢٥٨ حديث ٨٩١.

(٤) للختلف ٧٦.

(٥) ذهب اليه للحقق في شرائع ٦: ٦٢، ومالك اليه الشهيد في الذكرى: ١٢٣.

(٦) لليسوط ١: ٧٦.

(٧) الهبة: ٦٠

والوترية بعد العشاء وتمتد كوقتها.

وصلاة الليل بعد انتصافه إلى صروع المحر، وكلما قرب من الفجر

كان أفضل،

لأنها تامة^(١) لها، وظاهر كلامه في المسألة أن توقيتها بما ذكره الشيخ إجماعي^(٢)، واحتج به بروايت^(٣) لا تدل على ذلك دلالة ظاهرة، إلا أن مخالفة كلام الشيخ والجماعة أمر مستهجن.

فعلى هذا لو شرع في ركعتين منها ثم ركب الحمرة أتمها، سواء كانت الأولى أو الأخرى، للتهني عن انطال العمل، وهو النافعة للكرامة، ولأن الصلاة على ما فتحت عليه، ولأن الأصل بقاء الضمة مستصح. وحكى في الذكرى عن ظاهره من إدريس^(٤) أنه إن كان قد شرع في الأربع أتمها، وإن ذهب اشعري^(٥).

قوله: (والوترية بعد العشاء، وتمتد كوقتها).

أي: وتمتد وقتها كما تمتد وقت العشاء لتسعين الفريضة، فعلى هذا لو تنصف الليل ولم يأت بها صارت قضاء.

ولم يصرحوا بالفرق بين ما إذا شرع فيها ثم حرج الوقت، وبين حروجه قبل الشروع، والفرق لا يخفى من وجه.

قوله: (وصلاة الليل بعد انتصافه إلى صروع المحر، وكلما قرب من المحر كان أفضل).

هذا مذهب لأصحاب، ونقل الشيخ في الخلاف^(٦)، والمحقق بحم الدين^(٧)

(١) الذكرى. ١٢٤

(٢) المنتهى ٢١: ٢٠٧

(٣) انظر الفقيه ١: ١٤٦ حديث ٦٧٨، الكافي ٣: ٤٤٣ حديث ٥، التهذيب ٢: ٤ حديث ٤، الاستبصار ٢١٨: ٢١ حديث ٧٧٤.

(٤) الرار: ٤١

(٥) الذكرى: ١٢٤.

(٦) الخلاف ٢: ١١٨ مسألة ٢١٩ كتاب الصلاة

(٧) المعتمد ٢: ٥٤

وركعتا المغرب بعد الفجر الأول إلى طلوع الحمرة المشرقية.

عليه الاجماع، وفي الأخبار ما يدل عليه (١).

والمراد بالفجر هو الثاني خلافاً للمرتضى، فإنه جعل آخر وقتها طلوع الفجر الأول (٢).

وأراد بصلاة الليل ما يعم التوتر، فإنه يفعل بعد الثاني، واحصل أوقاته بعد المغرب الأول، للرواية عن أمير المؤمنين عليه السلام (٣) وعن الرضا عليه السلام (٤).
قوله: (وركعتا المغرب بعد فجر الأول إلى طلوع الحمرة المشرقية).

قال المرتضى (٥)، والشيخ في البسيط (٦) إن وقتها بعد طلوع المغرب الأول، والمشهور في الأخبار (٧) وكلام الأصحاب فعلها قبل طلوع الفجر (٨) وفي بعض الأخبار التصريح بأنها من صلاة استين (٩) ولسمين بالنسبة لندسها في صلاة ليل، ويمتد وقتها إلى طلوع الحمرة.

وطاهر كلام الشيخ في التهذيب (١٠) والاستبصار (١١) عدم حور فعلها بعد طلوع الفجر الثاني، حيث حمل الأخير فعلها بعد المغرب على الفجر الأول، أو على فعلها أول ما يبدو المغرب الثاني استظهاراً لشقه، أو على التقية، والمشهور الأول، وعلى ما يبياه فأفضل وقتها بين الفجرين.

(١) الفقيه ١: ٣٠٢ حديث ١٣٧٨، ١٣٨١، تهذيب ٢: ٣٣٩، ١٤٠٠، الاستبصار ١: ٢٧٩، ١٠١٣.

(٢) الناصريات: ٢٣٠ مسألة ٧٦ (من الجوامع الفقهية).

(٣) الذكرى: ١٢٥، السالك الكبير ٢: ٤٧٩.

(٤) التهذيب ٢: ٣٣٩، حديث ١٤٠١.

(٥) كتب السيد المتوفى الحالية من ذلك إلا أن لفظة ٧٦ ومفتاح الكرامة ٢: ٣٥٢ والمواهر ٧: ٢٣٧ والحدائق ٦: ٢٤٠ حكوا ذلك عن السيد والبحس عن جله.

(٦) البسيط ١: ٧٦.

(٧) الكافي ٣: ٤٤٨، حديث ٢٤، التهذيب ٢: ١٣٢، ١٣٣، حديث ٥٠٩، ٥١٣، ٥١٤، والاستبصار ١: ٢٨٢، ١٠٢٧.

(٨) منهم: ابن أديس في السرائر: ٣٩، والمحقق في المعتمد: ٥٥.

(٩) التهذيب ٢: ١٣٢، حديث ٥٠٩-٥١٣، الاستبصار ١: ٢٨٢، باب ١٥٥.

(١٠) التهذيب ٢: ١٣٥.

(١١) الاستبصار ١: ٢٨٤-٢٨٥.

ويجوز تقديمها بعد صلاة الليل فتعاد استحباباً.
وتقضى فوائت الفرائض في كل وقت ما لم تتضيق الحاضرة،
والتوافل ما لم يدخل.

قوله : (ويجوز تقديمها بعد صلاة الليل فتعاد استحباباً).
تصير في قوله : (فتعاد) يعود إلى الركعتين تأويل إلى التامة، نظراً إلى المعنى،
والمراد بخوار تقديمها بعد صلاة الليل حواره قل الصبح الأول، وفيه
إشعار بأن ذلك رحمة، والمفهوم من كثير من الأخبار خلافه ^(١)، والمتدرس العارة
استحباب إعادتهما بعد الصبح الأول، لأنه وقتهم على ما سبق في أول كلامه.
ويلوح من رواية زرارة - عن لهما عن عبد السلام : « إني لأصلي صلاة الليل
وأفزع من صلاتي وأصلي الركعتين، وإنما مشاء الله تعالى قل أن يطمع الصبح، فإن
ستفطت بعد الصبح أعدها » ^(٢) أن المراد الصبح الثاني.

قوله : (وتقضى فوائت الفرائض في كل وقت ما لم تتضيق الحاضرة).
لأن وقت العائنة الواحدة ذكرها لقوله تعالى : (وأقم الصلاة لذكرى) ^(٣)،
أي : لذكر صلاتي، قال جمع من المفسرين : إنها في العائنة، لقوله صلى الله عليه وآله :
« من نام عن صلاة أو نسيها صليها »، إذا ذكرها، إن الله تعالى يقول : (وأقم الصلاة
لذكرى) ^(٤)، وفي معناه أخبار أخرى ^(٥). ويتضيق وقت الحاضرة فهي أحق بوقتها
اتفاقاً.

قوله : (والتوافل ما لم يدخل).
أي : وتقضى التوافل - وهو طاهر عبارة، ولو قلرت ونصى استوافل لكان
أشمل - ما لم يدخل وقت الفريضة، فإن دخل فله العارة عدم الحواز، وهو المشهور بين

(١) التهذيب ٢ : ١٣٣ حديث ٥١٦، الاستبصار ١ : ٢٨٣ حديث ١٠٢٨ و ١٠٢٩ وغيره.

(٢) التهذيب ٢ : ١٣٥ حديث ٥٢٨، الاستبصار ١ : ٢٨٥ حديث ١٠٤٥.

(٣) طه ١٤.

(٤) مجمع البيان ٤ : ٦٠٥، تفسير ابن كثير ١٥ : ١٠٦٣ وانظر تفسير الوائلي ٧ : ٤٥.

(٥) التهذيب ٢ : ٢٦٨ حديث ١٠٧٠، الاستبصار ١ : ٢٨٧ حديث ١٠٥١.

المطلب الثاني: في الأحكام: تختص الظهر من أول الزوال بقدر أدائها . ثم تشترك مع العصر إلى أن يبقى للغروب قدر أدائها فيختص بالعصر.

متأخري الأصحاب^(١)، لما روي عنهم عليهم السلام: « لا صلاة لمن عليه صلاة »^(٢)، وغيره من الأحبار^(٣)، وحملها على بي الكسبية أوجه، جمعاً بين وبين غيرها من الأخبار الدالة على حوار التطوع أمام عريضة مع سعة الوقت، كمقطوع سماعة^(٤) وغيره^(٥).

قوله: (المطلب الثاني: في الأحكام: تختص الظهر من أول الزوال بقدر أدائها).

هذا هو أصح القولين للأصحاب^(٦)، وأشهرهما، ونشهد له رواية داود بن فرقد، المرسلة عن الصادق عليه السلام^(٧)، وقيل ابن ماثويه، ما شريك الوقت بين الصلايين من أوله إلى آخره^(٨)، تمسكاً بظاهر رواية عبيد بن رزرة، عن الصادق عليه السلام: « إذا زالت الشمس دخل وقت الظهر والعصر جمعاً، إلا أن هذه قبل هذه، ثم أنت في وقت منها حتى تغيب »^(٩)، وهي مسألة على شدة قرب دخول وقت العصر حداً مجاراً فإنه لا بد من ارتكاب محارقات (ها) (أور) (ثم) والشهرة والرواية تعين الأول، والمراد (قدر أدائها): قدر أداء أقل ما يجب، على ما سبق بيانه.

قوله: (ثم تشترك مع العصر إلى أن يبقى للغروب قدر أدائها فيختص بالعصر).

(١) مهم: الشهيد في تذكره: ١٣٠.

(٢) الكافي ٣: ٢٩٢ حديث ٣، الاستبصار ١: ٢٨٦ حديث ١٠٤٦ وهي بالمضمون وليس بالنص.

(٣) التهذيب ١: ٢٩٥ حديث ١٠٥٧ و ٢٦٦ حديث ١٠٥٩، الاستبصار ١: ٢٨٦ حديث ١٠٤٧.

(٤) الكافي ٣: ٢٨٨ حديث ٣، التهذيب ٢: ٢٦٤ حديث ١٠٥١.

(٥) الكافي ٣: ٢٨٩ حديث ٤ و ٥.

(٦) مهم: الشيخ في النهاية: ٥٨، وانو إصلاح يعني في الكافي في الفقه: ١٣٧ وبس حرة في الوسيعة: ٧٩، والشهيد في المعتمد: ٢٨.

(٧) التهذيب ٢: ٢٥٢ حديث ٧٠، الاستبصار ١: ٢٦١ حديث ٩٣٦.

(٨) الهداية: ٢٩.

(٩) الفقه ١: ١٣٩ حديث ٦٤٧، التهذيب ٢: ٢٦٢ حديث ٧٣، الاستبصار ١: ٢٤٦ حديث ٨٨١.

ويحتص المغرب من أول الغروب بقدر ثلاث، ثم تشرك مع العشاء إلى أن يبقى للإنتصاف مقدار أدائها، فيخص بها. وأول الوقت أفضل، إلا لمغرب ولعشاء للمفيض من عرفات، فإن تأخيرهما إلى المردلة أفضل ولو ترع الليل.

المراد بقدر أداء العصر ما سبق مشه في الظهر، والضمي في قوه. (فيحتص) يعود إلى قدر الأداء، ولو قال: (فيحتص العصر) لكان أَوْفَى لما ذكره في الظهر، وإن كان هذا أيضاً جائزاً توسعاً لظهور الرد، وإن المرد عدم حور فعل الظهر فيه، والاحتصاص بالعصر.

قوله: (ويحتص المغرب من أول الغروب بقدر أدائها، ثم تشرك مع العشاء إلى أن يبقى للإنتصاف قدر أدائها فيختص بها).

لمرد بقدر أداء المغرب والعشاء ما سبق من قوله: (فيحتص ٣) أي: قدر أداء العشاء يختص بها مثل ما سبق في قدر أداء العصر.

قوله: (وأول الوقت أفضل، إلا لمغرب ولعشاء للمفيض من عرفات، فإن تأخيرهما إلى المزدلفة أفضل ولو ترع ليل).

لا ريب في أصحّة أول وقت الصلاة على آحره، والأحاري ذلك لا تخصي، روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «أفضل الأعمال الصلاة لأول وقتها»^(١)، وعن الصادق عليه السلام: «أفضل أول الوقت على الآخر كفضل الآخرة على الدنيا»^(٢)، وغير ذلك من الأخبار^(٣)، واستثني من ذلك مواضع:

الأول: لمغرب ولعشاء للمفيض من عرفة، فإنه يستحب تأخيرهما إلى مردلة - بكسر اللام - وهي: لمشعر الحرام، وإن ترع الليل، أي: مضى ربه، وفي رواية محمد بن مسلم الصحيحة، عن أحدهما عليه السلام: «لا تصل لمغرب حتى تأتي

(١) الخصال ١: ١٦٣ حديث ٢١٣، المحاسن ١: ٢٩٢ حديث ٤٤٥، الذكرى ١: ١١٦.

(٢) الكافي ٣: ٢٧٤ حديث ٦، ثواب الأعمال ٥٨، حديث ٢، التهذيب ٢: ٤٠ حديث ١٢٩، وفي الجميع: (إن حصل الوقت الأول ...)

(٣) الكافي ٣: ٢٧٤ حديث ٤١٣، ٤٠٤، ٥٠٧، ٨، التهذيب ٢: ٣٩-٤٠ حديث ١٢٧-١٢٨، الاستبصار ١: ٢٤٤

والعشاء يستحب تأخيرها إلى ذهب الشفق، والمتسفل يؤخر بقدر

تجمعاً، وإن ذهب ثلث الليل» (١) وتجمع - بفتح الحيم وإسكان الميم -: هي المزدلفة، ونقل في المنهاج إجماع أهل العلم على ذلك (٢)، وقال الحنفية: يحب التأخير (٣).

الثاني: العشاء، فإنه يستحب تأخيرها إلى ذهب الشفق، لأنه وقت فضيلتها كما دللت عليه الأخبار (٤)، وقد ذكره المصنف بقوله: (والعشاء يستحب تأخيرها إلى ذهب الشفق)، ولم يذكر استحباب تأخير العصر إلى أن يمضي مقدار اثنى أو الأقدام، مع أنه مستحب، وقد ثبت عليه في التذكرة، حيث قال: إن التعجيل المستحب للعصر هو فعلها بعد مضي أربعة أقدام (٥).

وفي الذكرى قال: الأقرب استحباب تأخير العصر إلى أن يخرج وقت فضيلة، يظهر، إما المقدرة بالساعتين وإما المقدرة بسلف من المثل ولاقدام وغيرهما، وحتج عليه بأنه معلوم من حديث النبي صلى الله عليه وآله، ونقله عن المعبد (٦)، وابن الحيد (٧)، والشيخ (٨)، وقال: إن الأصحاب لم يمتنعوا من ذلك، وإنما لم يصرح به بعضهم اعتماداً على صلاة النافلة من فريضتين، ثم قال بعد ذلك: وبالجملة كما علم من مذهب الإمامية حوار الجمع بين فصلتين مطلقاً، علم منه استحباب التفريق بينهما، فيكون موضعاً ثالثاً (٩).

فإن قلت: قوله: (والمتمسك يؤخر بقدر سنة يظهرين) دال على ذلك، قلت: ليس هو ما ذكرناه، لأن طاهره استحباب التأخير للمتسفل دون غيره، وهو خلاف ما

(١) التهذيب ٥: ١٨٨ حديث ٦٢٥، الاستبصار ٢: ٢٥١ حديث ٨٩٥

(٢) المنهاج ٢: ٢٢٣

(٣) قال العلامة في المختلف ٢٩٩ مائمه (وكلام من أبي عبد الله يوم يوحى إليه قال حيث حكى صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله فأوجب سنة على من لا يصلي أحد منهم المغرب والعشاء بعد عصرهم من عرفات حتى يأتوا لشهر الحرام).

(٤) الكافي ٣: ٢٧٩ حديث ٦، التهذيب ٢: ٣١ حديث ٩٥، الاستبصار ١: ٢٦٧ حديث ٩٦٥.

(٥) التذكرة ١: ٨٥

(٦) نسخة ٢٧

(٧) نقله في الذكرى ١١٩

(٨) لميسوط ١: ٧٧، الخلاف ١: ٨٣ مسألة ٥ كتاب الصلاة

(٩) الذكرى ١: ١١٩.

نافلة الظهرين، والمستحاضة تؤخر الظهر والمغرب للجمع.

دلت عليه عبارة تذكرة آحرأ، وعادة تذكرى، ولأحرأ أيضاً تشهد به، فعن لصادق عليه السلام: «إن رسول الله صلى الله عليه وآله كان في السفر يجمع بين المغرب والعشاء، والظهر والعصر، وإنما يفعل ذلك إذا كان مستحاضاً»، قال عليه السلام: «وتعريفها أفضل»^(١)، وحديث إمام حريش بن لثبي صلى الله عليه وآله صريح في ذلك^(٢).

فوله: (والمستحاضة تؤخر الظهر والمغرب للجمع).

امرد: تأخير الظهر والمغرب في آخر وقتيهما للجمع بينهما، وبين العصر وعشاء في أول وقتيهما بعمل واحد، وهذا هو الموضع الرابع، ويستحب التأخير أيضاً لقاضي لمرائض في آخر لوقت للإجزاء، وعلى القول بأن لقضاء على الفور يجب وكذا ما حرر الظهري في الحز لمن يصلي جماعة في المسجد للإبرد^(٣)، لقوله عليه السلام: «إذا شئت لحرأ فاردوا بصلاة»^(٤)، ومثها الجمعة على لأقرب، صرح به في التذكرة^(٥)؛ وكذا يستحب التأخير لأصحاب الأعداد برحاء رواه عدرهم، وقيل بل لوجوب^(٦)، وهذا في غير نسيم، إذ قد سبق وجوب التأخير إذا رحي رول العدر وكذا الصاء إذا دزعت نفسه، أو كان مقر يتوقع إبطاره، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وفي المنتهى: لو قيل باستحباب تأخير الظهر والمغرب في العيم كان وجهها ليحصل ابقيت بدحون الوقتين^(٦)، ولا بأس به.

(١) التذكرة: ١١٩

(٢) تهذيب ٢: ٢٥٢ حديث ١٠٠١، الاستبصار ١: ٢٥٧ حديث ٩٢٢

(٣) لعل: ٢٤٧ حديث ٢، صحيح بخاري ١: ١٤٢، صحيح مسلم ٤٣٠ حديث ٦١٥ سنن من مائة

٢٢٢: ١ حديث ٦٧٧

(٤) التذكرة ١: ٨٥

(٥) قاله ابن لحيمة، كما في المختلف: ٧٣

(٦) المنتهى ١: ٢١١

ويحرم تأخير الفريضة عن وقتها، وتقديمها عليه، فتبطل عالماً أو جاهلاً أو ناسياً،

قوله: (ويحرم تأخير الفريضة عن وقتها وتقديمها عليه).

هذا الحكم إجماعي، ولا يجري ما فعله في التقديم، بل تحب الإعادة بخلاف التأخير، وقد تأخرت الفريضة، لأن بعض الشوفاً يجوز تقديمها والمرد: الوقت وقت لا حرء. وكما يحرم تأخير جميعها عن الوقت، كذا يحرم تأخير بعضها، وكونها أداء لا ينبغي، وسحرهم، ولا يحى أنه يلزم من ذلك وجوب معرفة الوقت لتوقف الامتثال عليه.

قوله: (فتبطل عالماً أو جاهلاً أو ناسياً).

أي: فهو حالف تطلُّ صلاته، وهذا هو التقديم، أم في التأخير فلا إدا فعلها فصاءً، ولا فرق في ذلك بين كونه عالماً، أو ناسياً، أو جاهلاً. والمنادى من الجاهل هو الجاهل بالوقت، وإن كان أحد من الحكم أيضاً كذلك، ولا يحى أن الناسي لا يثم عنه، بخلاف من سواه. والمراد بالناسي: ناسي مراعاة الوقت، ونسبه في الذكرى على من حارب منه «بغلاة حال عدم حضور الوقت بالناسي»^(١)، وهذا إن كان مراده به غير المعنى الأول، هي إطلاق الناسي عليه شيء.

ولا خلاف في عدم إجراء الصلاة المقدمة عن وقتها إذا وقعت جميعها خارج الوقت، ولو وقع بعضها في الوقت فتشيع قول راجعاً في العامد والناسي^(٢)، ورواية اسماعيل بن رباح - عن الصادق عليه السلام - «إذا صليت وأنت ترى أنك في وقت، ولم يدحل الوقت، فدخل وأنت في الصلاة فقد أحرب عك»^(٣)، - ظاهرة في الطمان، وحديث «رفع عن أمتي الحصى والناسي»^(٤)، لا دلالة فيه، لأن الوقت سبب في لوجوب، ولم يتحقق الخروج من العهدة للمأثني به فيه، فالأصح الإعادة.

(١) الذكرى: ١٢٨.

(٢) الهبة: ٦٢.

(٣) الكافي: ٢٨٦، ٣٠ حديث ١١، التهذيب: ٣٥٢، حديث ١١٠.

(٤) الخصال: ٤١٧، حديث ٩.

فإن ظن الدخول ولا طريق إلى العلم صلى، فإن ظهر الكذب استأنف، ولو دخل الوقت ولما يفرغ أجزأ.

وإن وقعت جميعها في الوقت (أمكن لأحراء لوجود سبب الوحوب، وتحقق حصول الشروط في نفس الأمر وهو الوقت، عدية ما في كتب انتفاء علم المكثف، وهو غير قاضح، ادلا دليل على كونه شرطاً، والأصبر بعينه وما أشبهها بمسألة ما لو توصأ قبل الوقت بنية لوجوب بالنسبة إلى معدة الصلاة لا أولى).^(١)

أما العمد، فالقول بالأحراء فيه بعيد شئت التهي المقنصي بفساد. قوله: (فإن ظن الدخول ولا طريق إلى العلم صلى، فإن ظهر الكذب استأنف).

لا يخفى أنه لو كان هناك طريق إلى العلم لا يجوز لتحويل على ظن، لوجوب الأخذ بالأقوى، ولأن نفس السراة موقوف عليه، فإذا تعدر العلم حرر التحويل على الامارات المفيدة للظن، مثل الأوراد المعينة لذكر من صلاة، أو درس علم، أو قراءة قرآن، أو صمعة، ومثله تحاوب الذبكة، بروايتين عن الصادق عليه السلام^(٢)، وبما في التذكرة^(٣)، ويسمي أن يكون ذلك حيث تشهد به العادة، وإن كان التصرف مطلقاً. قوله: (ولو دخل الوقت ولما يفرغ أجزأ).

هذا اصح القولين للأصحاب^(٤) للزوية السابعة، ولأنه متعبد بصره وقد توخه إليه الأمر في أنائها فيخرج من العهدة، وفي روم ذلك عن المقدمات المذكورة بظن، والمعتمد في الفتوى الزوية المتأيدة بالشهرة. وقال السيد المرتضى^(٥) وجماعة^(٦) بوجوب لاعادة، واحتاره المصنف في

(١) لم ترد في «ع» و«ح»، ولا حل اقتضاء لموضوع لما ثبتت من صحة «د».

(٢) الكافي ٣: ٢٨٤، ٢٨٥ حديث ٥، ٢، الصفة ١: ٤٣، ١٤٤ حديث ٦٦٨، ٦٦٩، التهذيب ٢: ٢٥٥ حديث ١٠١٠، ١٠١١.

(٣) التذكرة ١: ٨٥.

(٤) قاله الشيخ في تهذيبه ٦٢، وابن ادريس في السرائر ٤١، والشهيد في اللمعة ٢٨.

(٥) جوابات مسائل الرئيسة (صلى رسائل الشريف الرضي) ٣: ٣٥٠.

(٦) بصره بعلامه في المختلف ٧٤ عن ابن أبي عمير، والسيد أحمد في مفتاح الكرامة ٢: ٤٣ عن أبي علي وأبي

ولا يجوز استعويص في الوقت على لطل مع إمكان العزم، ولو ضاق الوقت إلا عن الطهارة وركعة صني واجباً مؤدياً للجميع على رأي،

المختلف^(١)، لفقد الشرط. ويمكن لحواب مع ان شرط حبس، وفي الرواية دلالة على عدمها.

ويتحقق عدم الفراغ بقاء جزء من آخره للصلاة، حتى التسليم على القول بوجوبه، فمما على الاستحباب فلا، لأن آخر الصلاة هو التشهد، لقوله عليه السلام في المحدث قبل التسمي: «تست صلاته»^(٢).

قوله: (ووضاق الوقت لا عن الطهارة وركعة صني واجباً، مؤدياً للجميع على رأي).

اختلف الأصحاب في ذلك على أقوال ثلاثة:

أحدها: ما ذكره المصنف وهو المشهور بين الأصحاب، ويعن فيه اشع الإجماع^(٣)، ويستند له بقوله عليه السلام «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة»^(٤)، والمراد: فممن أدرك الصلاة في الوقت.

الثاني: أن يكون قاصباً بجميع، وهو اختيار المرتضى^(٥) - لأن آخر الوقت محقق بالركعة الأخيرة، فاد وقعت به الاوى وقعت في غير وقتها، ولا يعي بقضاء بمادة إلا ذلك، وهو مدفوع بالنص.

الثالث: لتوريع، عن معنى أن ما وقع في الوقت يكون أداء، وما وقع في خارجه قضاء، لوجود معنى الأداء ونقصاء فيما، وهو أضعفها، إذ لم يشبه التمسك بمثله، والأصح لأول.

وتظهر فائدة الخلاف في لية، وفي الترتيب على الفائتة السدقة، فعلى القضاء يترتب دون الأداء ويشكل في التوريع، وهو أحد دلائل ضعفه، وكذا في تهريم كون

(١) المختلف، ٧٤.

(٢) التلخيص ٢: ٣٢٠ حديث ١٣٠٦، الامتصاص ١: ٢٤٥ حديث ١٣٠٦.

(٣) الخلاف ١: ٤٩ مسألة ١٣ من كتاب الصلاة.

(٤) صحيح البخاري ١: ١٥١، صحيح مسلم ١: ٢٣٣ حديث ١٦١.

(٥) حوايات المسائل الرسمية (ضمن رسائل الشريف المرتضى) ٢: ٣٥٠.

ولو أهمل حينئذ قضي .

ولو أدرك قبل الغروب مقدار أربع وحب لعصر خاصة .
و لو كان مقدار خمس ركعات والصفحة وحب الفريضان ،

الأربع للظهر أو لعصر ، فإنه إنما باقى على الغول لأول حصة .

فرع :

لو وجب الاحتياط ، أو تدارك حرء وثبت في مرض المذكور فهل يسوي فيه الأداء أم لعصاء ؟ يحتمل الأول ، لظاهر «معد أدرك صلاة»^(١) ، ولأنه حرء من أحرانها ، وهو بعيد . وكونه عوض الجزء لا يقتضي حرئته ، ومن ثم تجب له بية مستأجرة ، فقد صرح الأصحاب في باب التهور بوجوب بية نقصاء في الأحرار المسبية ، والاحتياط لو حرج الوقت فتحتم نية الفصاء

قوله : (ولو أهمل حينئذ قضي) :

أي : حين صاق الوقت لإعان الظهارة وركعة .

واعلم أن اعتبار إدراك الظهارة إنما هو حيث لا يكون المكثف منظرأ ، فإنه حينئذ يكفي إدراك ركعة ، وليس بوجوب مقصوداً على الظهارة ، بل باقي الشروط أيضاً كذلك ، ولعل ذكر الظهارة حرى على طريق تنبيه على أن إدراك الشرط معتبر أيضاً .
وعلم أيضاً أن المعتري إدراك الركعة - أفق ما يمكن - أخف ما يمكن مع وجوب ما يجب في صلاة مع السعة من سورة وغيرها ، فوصاق الوقت عن سورة فلا أدء ، وقد ثبت على ذلك في التذكرة^(٢) . ولا يكفي إدراك التكبير ولا مادون الركعة عدناً ، وإن كان لمصلي من ذوي الأعدان

قوله : (ولو أدرك قبل الغروب مقدار أربع وحب العصر خاصة) .

لما سبق من أن آخر الوقت بهذا المقدار محقق بها .

قوله : (ولو كان مقدار خمس ركعات والصفحة وحب الفريضان) .

لأدرك حدهما ، وركعة من وقت الأخرى .

(١) إشارة إلى الحديث المتقدم هامش رقم ٢ صفحة ٢٣

(٢) التذكرة ١ ٧٨ .

وهل الأربع للظهر أو للعصر؟ فيه احتمال.
وتظهر لماثدة في المغرب والعشاء،

قوله : (وهل الأربع للظهر أو للعصر؟ فيه احتمال، وتظهر الفائدة في
المغرب والعشاء).

قد عرفنا انشاء هذه المسألة على القول بأن الجمع أداء، وفي عبارة المصنف
تسامح، فإن الأربع لا يتصور كونهما للعصر، لأن الركعة الأولى للظهر قطعاً، ولا يستقيم
أن يريد بها الثلاثة مع الركعة الأولى تارة، ومع الأخيرة أخرى.

لأن مقتضى هذا التركيب كون الأربع التي يأتي فيها الاحتمالان واحدة، إلا
أن يحمل على أن المراد الأربع من هذا المجموع، فيكون المعنى حسناً. وهل الأربع للظهر
وللعصر واحدة، أم بالعكس؟ ولا بد في العبارة من تقدير شيء، وهو مقدار الأربع من
الوقت، إذ الأربع للظهر قطعاً، وهو انتهى بواه المصلي.

ومشأ الاحتمالين الالتفات إلى ما كان عليه، وإلى ما صار إليه، والثاني
أقوى، لأن وفوق شيء من الظاهر منه لا يصحيره وقتاً لها، كما في ثلاث من العصر إذا
وقعت في وقت المغرب، وركعة من صبح بعد طلوع الشمس، ولا خبر ليس فيها إلا
إدراك الصلاة المقتضي لكونها أداء، وذلك لا يستلزم كون الوقت لها، فبطلت لكونها
افتتحت على الأداء.

وأراد المصنف بقوله : (فيه احتمال) الحسن، لأن المحتمل ثلث، أو أن الرد
في كل منها احتمال.

وتظهر فائدة الاحتمالين وثمرته كل واحد منهما في المغرب والعشاء، وكأن
هذا جواب سؤال يرد هنا، هو: أن البحث عن كون مقدار الأربع للظهر أو للعصر داخل
عن الفائدة، لأن الظهر قد تعين فعلها فيه على كل تقدير، فما الفائدة؟ وحواله ما ذكر.
ومحقق الجواب: أن تكلف لو أدرك من وقت العشاء مقدار أربع ركعات،
يجب أن يؤدي المغرب والعشاء جميعاً على الاحتمال الأول، لأن صيق الوقت لما صير
ماده تؤدى الصلاة الأولى من وقت شامية. وقتاً في الظهرين وحب أن يطردي
العشاءين لوجود مقتضي بخلاف الذي، لأن وقت على هذا التقدير للعشاء.

وترتب الفرائض اليومية أداءً وقضاءً، فنوذكر سابقاً في أثناء لاحقة عدل مع الإمكان،

والتحقيق - كما نه عليه الما قبل لستة عميد بدين رحمه الله - أن هذه الفائدة ليس بشيء، لأن مقتضى لصورة ذلك وقتاً يظهر ليس هو ما ذكر، بل مع إدراك ركعة من وقت ظهر، وذلك متف في العرب في العرس المذكور.
قوله: (وترتب الفرائض اليومية أداءً وقضاءً).

التقيد باليومية يشتر بعدم ترتيب غيرها، فلا ترتب بين الكسوفين مثلاً، ولا بينهما وبين اليومية للأصل، مع احتمال الترتيب لاستمرار السابق في نعمة أولاً. والجمعة هاهنا من اليومية تعبيراً بالنسبة إلى كونه، إذ لا قضاء لها. ولرد سريتها أداءً أنه إذا لم يجمع فرضاً لم يترتب اللاحق على السابق، معنى تختم تقديم السابق، وكذا القول في فرضين فصاعداً، فإن تقديم الأسبق محتوم. و (أداءً وقضاءً) في العبارة مصدر موزع مع موقع الحال، ومعتصم كونه امرئض التي تترتب كلها أداءً، أو كلها قضاءً، فلو كان بعضها أداءً والبعض الآخر قضاءً هي ترتب الأداء على القضاء خلاف سبأني شاء الله تعالى في باب القضاء. والعبارة حالة عن التعرض إليه بعداً وإثباتاً.

وبل في الذكرى خلافاً لبعض الأصحاب^(١) في ترتيب القضاء، محتجاً بأن ذلك من توابع الوقت وقد فات^(٢)، وهو محجوج بالنص^(٣)، وكلام الأصحاب^(٤).

قوله: (هو ذكر سابق في أثناء لاحقة عدل مع الإمكان).

هذا متفرع على ما ذكره من الترتيب السابق، وأراد به (سابقة واللاحقة): ما يعم المقصيتين وغيرهما، ومن ثم عرد (سابقة ولاحقة) ليعم الجميع.

والمراد بالعدول أن يسوي نفسه أن هذه الصلاة مجموعها - ما مضى منها وما بقي - هي السابقة المعينة، مفصلة أو مؤداة، وبإي نسبة لا يجب التعرض إليه لسبق صحتها،

(١) منهم: الشرح في المبوط ١٢٦ والنهاية ١٢٨، ومن درس في الشرائع ١١.

(٢) الذكرى ١٣٦.

(٣) الكافي ٣: ٢٩١ حديث ١، التهذيب ٣: ١٨٨ حديث ٣١.

(٤) منهم: محقق في الشرائع ١: ٦٤، والشهيد في الذكرى ١٣٦.

وإلا استأنف.

ويكره ابتداء السواقل عند طلوع الشمس، وغروبها، وقيامها إلى أن تزول، إلا يوم الجمعة، وبعد صلاتي لصح والعصر،

وصلاحيته للمعدول بها، ولا يجوز أن يسوي ذلك بسننه، فإن فعل بطلت صلاته. والعدول واجب إن نفقنا في الأداء، أو القضاء تحصيلاً للترتيب، وإنما يعدل مع الامكان، وذلك حيث لا تتحقق زيادة ركوع على عدد السابقة، ولو كانت الشيء أو ثلاثاً، فركع في الثالثة أو لربعة، ثم تذكر لفئة امتنع العدول لزيادة الركع، بخلاف ما قل الركوع، لوقوع زيادة ذلك على حرفي ذمته سهواً، وهي غير مبطله. والأصل في العدول - ليس الإجماع المفقول في كلام الشيخ (١) - ما روي عن اسافر عليه السلام. «إذا ذكرت أنك لم تصل لأولى وأنت في صلاة العصر، فصل الركعتين الباقتين، وقم فصل العصر» (٢). قوله: (ولا استأنف).

أي: وإن لم يكن العدول ممكناً وجب أن يسأنف السابقة بعد كمال ما هو فيها، ويقتصر الترتيب لأن التبين عذر، وعسارة الكتاب لا تحلومن إهام، والمراد هو ما ذكرناه.

قوله: (ويكره ابتداء التوافل عند طلوع الشمس وغروبها، وقيامها إلى أن تزول، إلا يوم الجمعة، وبعد صلاتي الصبح والعصر).

كراهية التوافل المتداة في هذه الأوقات عيبه أكثر علماء لاسلام، لثبوت لنهي عن الصلاة فيها عن النبي صلى الله عليه وآله (٣)، وتستمر الكراهية عند الظلوع إلى أن ترتفع الشمس، وحكى في الذكرى، عن المفيد (٤) أن الكراهية عند

(١) الخلاف ٦: ٥٩ مسألة ٦ كتاب موقت الصلاة

(٢) الكافي ٣: ٢٩١ حديث ١، التهذيب ٣: ٥٨١ حديث ٣٤٠ ومها (. صلاة العصر وقد صليت بها ركعتين).

(٣) الفقيه ١: ٣١٥ حديث ١٣٠، التهذيب ٢: ١٧٤ حديث ١٥٢، ١٥٣، الاستبصار ١: ٢٩٠ حديث

الظلوع إلى أن تذهب الحمرة^(١).

والمراد بكراهية التأهله عند الغروب، ما قارب الغروب وشارفه - وهو ميل أشمس إلى الغروب، وذلك عند اصمرارها حتى تذهب الحمرة المشرقية - فهي التي صلى الله عليه وآله عن الصلاة إذا تصيفت شمس للغروب^(٢)، - بالفساد لمعجمة والفاء - أي: مالت، ومنه ممي الضيف.

والمراد بقيامها: وقت الإمتواء الذي ينتهي فيه نقصان الظل قبل أن يأخذ في الزيادة مستمراً ذلك إلى أن تزل أشمس - إلا يوم الجمعة فإنه يستحب التعليل بركعتين نصف استهان لأن النبي صلى الله عليه وآله عن صلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة^(٣)، والأحاديث في ذلك كثيرة^(٤)، وعلى أن الناس يستطرون الجمعة، ويشق عليهم مراعاة الشمس، وربما عنهم اليوم.

وعلى هذا قال المصنف في التذكرة: إن غلظت غسمة العباس، أو مشعة المراقبة، وعدم العلم بدحول لوقت حار أن يتخير بأكثر من ركعتين، وإلا اقتصر على المنقول^(٥)، هذا كلامه.

وفي الاعتداد بهذا التعليل نغد، وأدى بقتضيه التطرأ أن لنقص إن قتنى حصر الخوار في ركعتين قنصر عليهما، وإلا فلا.

والمراد مما بعد صلاة الصبح والعصر استمرار الكراهية إلى وقت الظلوع والغروب، ولا يرد تداخل الأقسام، لأن الكراهية في اثنين منها متعلقة ببعض الصلاة، وثلاثة للوقت، وقد روي أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «إن الشمس تطمع ومعها قرن الشيطان، فإذا ارتفعت فارقه، ثم إذا ستوت فارها، فإذا زلت فارقه، وإذا دبت لغروب فارها، فإذا غربت فارقه»^(٦)، ونهى عن الصلاة في هذه لأوقات،

(١) الذكرى. ١٢٦

(٢) صحيح مسلم ٥٦٨١، حديث ٢٩٣، سنن السائي ٢٧٧.

(٣) الكافي ٣، ٤٥٣ حديث ٩.

(٤) منها - روى الكليني في الكافي ٣، ٤٥٣ حديث ٨، و بصرف في الضعيف ١، ٣٥٧ باب نوادر الصلاة.

(٥) التذكرة ١، ٨١

(٦) سنن السائي ١، ٢٧٥، سنن البيهقي ٢، ٤٥٤، سنن ابن ماجة ١، ٣٩٨، حديث ١٢٥٣.

إلا ما له سبب.

وروي نحوه من طرق (١).

وشرقرن الشيطان بحربه، وهم عبدة شمس، يسجدون لها في هذه الأوقات. وفي مرفوع إلى الصادق عليه السلام، ن رجلاً قد له عليه السلام: إن شمس تطلع بين قرني الشيطان ؟ قال: «نعم، إن إبليس اتخذ عريشاً بين السماء والأرض، فإذا طلعت الشمس وسجد في ذلك الوقت - التمس، قال إبليس لشبابه: إن بني آدم يصلون لي» (٢).

واحتذر في العبادة (التواضع) عن التواضع، فلا يكره حسد، أدء كنت أو قصاء، وإن كره تأخير الأداء إلى قرب غروب الشمس. ولو طمعت الشمس في أثناء النهار، أو عرت في أثناء العصر وحب إتمامها، خلافاً للحنفية، وكذا المذكورة في المقاصد. قوله: (إلا ما له سبب).

أي: تكرر التواضع في هذه الأوقات إلا ما له سبب متقدم على هذه الأوقات، أو ممان لها فلا تكرر، لأن دوت لأسباب احتصب بورود النص عن بعضها، والخاص مقدم.

كذا قيل في التوجيه، وهو أن كان حاضراً بالنسبة إلى تلك الصلاة، إلا أنه عام في الأوقات، فمقع التعارض، والشرح مع الأصل.

واستثناء دوات السبب صرح به الشيخ (٣)، وجمع من الأصحاب (١).

إذا تقرّر هذا، فن دوت السبب صلاة تحية المسجد، والربرة، والحاجة، والاستخارة، ولشكر، والاحرام، وصلاة نقواف، وقصاء التواف، وصلاة ركعتين عقيب فعل الظهارة عن حدث، لما روي أن لثي صلى الله عليه وآله قل لبلال: «حدثني بأرحى عمى عملته في لاصلام، فاني سمعت دق بعليك بين يدي في الحنة»

(١) التهذيب ١٧٤٢ حديث ٦٩٤ و٦٩٥، الاستبصار ١٠٦٥ و١٠٦٦

(٢) الكافي ٣: ٢٩٠ حديث ٨، التهذيب ٢: ٢٦٨ حديث ١٠٦٨ (عرشاً).

(٣) البوط ٧٦-٧٧

(٤) مهم الشهيد في ذكره ١٢٦.

قال: ما عملت عملاً أرجى عدي من أبي لم أنظر طهوراً في ساعة من ليل أو نهار، لا صليت بذلك الظهور ما كتب لي أن أصلي، وأقره النبي صلى الله عليه وآله على ذلك (١).

ولو تعرض لسب الساقطة في هذه الأوقات، كما لو رار مشهداً، أو دخل مسجداً لم يكره لصيرورتها ذات سب، ولو تحرى بدت لسب هذه الأوقات كانت كالمبتدأة، قاله في التذكرة (٢)، لقوله صلى الله عليه وآله: «لا ينحري أحدكم فيصلي عند صبح الشمس، ولا عند غروبها» (٣).

ولا يكره مسح الشكر، ولا مسح تلاوة في هذه الأوقات بعدم كونه صلاة، ولو حود استسب، وفي رواية عثمان عن الصادق عليه السلام التهي عن فعل مسح السهو حتى تطمع الشمس، ويذهب شعاعها (٤).

قال في الذكرى: وفيه إشعار بكرهية مطلق السجدة (٥)، وفي العمل به شكاً، وخصوصاً إذا أوجس المورية، ومراعاة الأداء والقضاء في مسح السهو، ويمكن الحمل على التمية، وليست هذه الكراهية لتحريم، فتعقد التمهيد المبتدأة حينئذ، لعدم مساقاة الكراهية للاعتماد، إذ مرد الكراهية في العبادات كونها خلاف الأولى، فعلى هذا يتعقد نذرهما.

ولا يكره الطواف في هذه الماروي عنه صلى الله عليه وآله أنه قال: «يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى في أي ساعة شاء من ليل أو نهار» (٦)، ولأنه ليس صلاة وإن كان كالصلاة، وقد نبه عليه كلامه في المنتهى (٧).

فإن قلست: قول المصنف أولاً: (ويكره ابتداء التواف) مستدرك، لأن

(١) صحيح البخاري ٢: ٦٧، مسند أحمد ٢: ٣٣٣ و ٤٣٩

(٢) التذكرة ٩، ٨١

(٣) صحيح البخاري ١، ١٥٢، الموطأ ١، ٢٢٠

(٤) التهذيب ٢: ٣٥٣ حديث ١٤٦٦

(٥) الذكرى: ١٢٨

(٦) سنن الترمذي ٢: ١٧٨ حديث ٨٦٩، سنن النسائي ٦: ٢٨٤، مسند أحمد ٤: ٨١ و ٨١

(٧) المنتهى ١: ٢١٥

ويستحب تعجيل قضاء نائب المأفلة فيقضي نافلة النهار ليلاً وبالعكس.

مستثاء ذات السبب أعني عن ذكر لا ابتداء، لأن المراد بالمسدة ما لا مسبب لها، والابتداء فعلها.

قلت: يمكن أن يرد بكونها من ابتداء لئلا في هذه الأوقات الاحتراز عن استدامة فعلها فيها، بأن يدخل عليه أحد الأوقات وهو في أثناء دفلة لا مسبب لها فإنه لا يكره إتمامها، لأن قطع النافلة مكرره، ولأن لم يمس عنه الضلوة لا بعضها.

قوله: (ويستحب تعجيل قضاء نائب التافنة فيقضي نافلة النهار ليلاً، وبالعكس).

هذا هو المشهور بين الأصحاب، لإطلاق الأمر بالمسارعة إلى العمرة، أي. إلى سببها في قوله تعالى (١)، ولقوله تعالى (وهو تدي جعل الليل والنهار حجة) (٢)، فمنهم عليهم السلام: « هو من جعل على نفسه شيئاً من الخير من صلاة أو ذكر، فهو له ذلك من الليل فيفعله بالنهار أو يشتغل بالنهار فيفعله بالليل » (٣) وفي معناه أحبار أخرى (٤).

وقال المفيد (٥)، و من الجيد (٦): إن صلاة الليل يستحب قضاؤها ليلاً، وصلاة النهار نهاراً، ويشهد له حديث إسماعيل الحنفي عن أبي جعفر عليه السلام (٧)، و لترجيح للأول بالكثرة والشهرة.

(١) آل عمران: ١٣٣

(٢) الفرقان: ٦٢

(٣) الفقيه ١: ٣١٥ حديث ١٤٢٨ مع اختلاف في ترتيب الرواية.

(٤) التهذيب ٢: ١٦٣ حديث ٦٣٩ - ٦٤٤.

(٥) المعتمد: ٢٣.

(٦) حكاية عنه العلامة في المختلف: ١٤٩.

(٧) الكافي ٣: ٤٥٢ حديث ٥، التهذيب ٢: ١٦٣ حديث ٦٣٨.

فروع:

أ: الصلاة تجب بأول الوقت موسعاً، فلو أخر حتى مضى إمكان الأداء ومات لم يكن عاصياً، ويقضي الولي.

قوله: (فروع: الأول: الصلاة تجب بأول الوقت وحوماً موسعاً، فلو أخر حتى مضى إمكان الأداء ومات لم يكن عاصياً).

ليراد: لو حوَّب الموسع: طيب فعلها في الحال، وفي موعده إن أخر الوقت، فلو أخرها عن أول الوقت، وإن كان معزم عدم الفعل في جميعه أثم قطعاً، وإن كان معزم لفعل بعد ذلك لم يَأْثَم.

وقال المبيد: إن أخرها ثم حفر في الوقت ~~تلياً~~ يؤديها كان مصعباً لها، وإن بقي حتى يؤدب في آخر الوقت، أو بما بين الأول والآخر عي عن دسه^(١)، قال في المنهى: وفيه تعريض بالتصديق^(٢).

ولو أخر، فقد قال في الذكرى: لا يهرأ^(٣) ويشكر بأن وقت الواجب في الموسع أمر كلي، فلا يختص فرداً بخصوصه.

ولا يشترط لحوار التأخير العزم على سعي بعد ذلك خلافاً لمرتضى^(٤)، وقد حصي في الأصوب، أما تأخيرها عن جميع الوقت فحرم إجماعاً، ولو أخر إلى أن حرج بعضها عنه فكذلك، وإدراك الأداء بإدراك ركعة للتعلب.

ويكره التأخير عن وقت لفصيلة، بالأخبار الواردة على الميع^(٥)، وأقل أحواله الكراهية، فيتعدد الوقت بأعمار الأفضية والعصية، وحوار ولا حراء، وكرهية.

قوله: (ويقضي الولي).

لا استقرار الوحوب في ذمة الميت، وإن لم يتعلق به الأثم.

(١) الفقه ١٤

(٢) المنهى ١، ٢٠٩.

(٣) الذكرى ١٣٦.

(٤) الذريعة ١: ١٤٥.

(٥) النكاح ٣، ٢٧٤؛ حليث ٣، الهذيب ٦، ٣٩؛ حليث ١٢٣، ١٢٤، الاستبصار ١: ٢٤٤؛ حليث ٨٦٨.

ولو ظل التصيق عصي لو أحر، ولو ظل الخروج صارت قضاء، ولو كذب ظنه فالأداء باق.

ب: لو خرج وقت دفلة يظهر قبل الاشتعال بدأ بالفرض، ولو تلبس بركعة زاحم بها، وكذا نافلة العصر.

قوله: (ولو ظل التصيق عصي لو أحر).

لأنه متعذر بصره، سواء كان من التصيق بعمدة ظل لم يبق قبل آخر الوقت، أو بنحو حصول ظلمة موهمة ذلك.

قوله: (ولو ظل الخروج صارت قضاء، ولو كذب ظنه فالأداء باق).

أما الحكم لأقول: قد قسّم من نه يفتني بصره، وأما الثاني فلأن الظن بد صهر بطلانه لا عبرة به، فلا يفتني بقل كصفة العدده اثباته لها بتعيين لشرع، على أن ظنه لم يسبب كونه قضاء في نفسها، بل بالنسبة إليه بحيث ظهر له ذلك، وقال بعض أعلامه يكون قضاء بعد انكشف فساد بصره، وهو معوم الفساد.

ولو أنه صنى بسة البصر، ثم كشف فساد الظن في إعادته وجهان، صحيحهما انعدام، لأن امتثال الأمر به يفتني لأحره، والإعادة على خلاف لأصل، ولثاني بعد، لا يكشف فساد انظر. ولا دلالة فيه، لأن كشف فساد لظن لا يفتني فساد ما حكم بصحته.

وعورض بعدها قبل بوقت صدد دخوله. وحواله. الفرق، وإن دخول الوقت بعد ذلك سبب لشغل الذمة، فلا تسقط بعمل التصيق، بخلاف ما ذهب.

قوله: (الثاني: لو خرج وقت نافلة يظهر قبل الاشتعال بدأ بالفرض، ولو تلبس بركعة زاحم بها، وكذا نافلة العصر).

لما رواه عماد السامطي عن أبي عبد الله عليه السلام^(١)، وهذه الرواية وإن كان فيها تحديد وقت نافلة يظهر بركة قديم، والعصر بأربعة، إلا أن الحكم منزل على المثل والمثلين، لدلالة غيرها من الروايات^(٢) على ذلك كما تقدم.

(١) التهذيب ٢: ٢٧٣ حديث ١٠٨٦

(٢) التهذيب ٢: ٢٢ حديث ٦٢، الاستبصار ١: ٢٤٨ حديث ٨٩١

ولو ذهب الشفق قبل إكمال نافلة المغرب بدأ بالفرض.
ولو طلع الفجر، وقد صلى أربعاً رُحِمَ بصلاة الليل، ولا بدأ بركعتي
الفجر إلى أن تظهر الحمرة فيشتعل الفجر.
ولو ظن ضيق الوقت حَمَفَ القراءة، واقتصر على الحمد.

ولا يكن للمروحة إدراك الركوع، لأن في الركعة عتار إدراك ركعة.
ووطن ضيق الوقت فصلّى الفرض ثم نسي بقاؤه، فالظاهر أن وقت النافلة
مقيد.

قوله: (ولو ذهب الشفق قبل إكمال نافلة المغرب بدأ بالفرض).
قد تـ وجهه بها من، وتـ أنه بدأ بالفرض إذا لم يكن في أثناء ركعتين
منه، منه حينئذٍ.

قوله: (ولو طلع الفجر وقد صلى أربعاً رُحِمَ بصلاة الليل)
رواية عنه من النعمان عن الصادق عليه السلام «إذا صليت أربع ركعات
من صلاة الليل من طلوع الفجر فأنتم بصلاة، صبح أم لم يطلع»^(١).
ومعطوبة يعقوب لبرازن خير ما بقي من الركعت حتى يعصي^(٢)، محمولة على
الأصل.

قوله: (والأبدأ بركعتي الفجر).
أي وإن لم يكن قد صلى أربعاً، سواء صلى دوها، أو لم يصل شيئاً، بدأ
بركعتي الفجر، وفي بعض الأحبار حور تقديم صلاة الليل والوتر على الفريضة وإن صبح
الفجر^(٣)، قال الشيخ. هذه رخصة من أجل أشعبه بشيء من لعبادات^(٤)،
والمشهور العدم. وقوله: (إني أن تظهر حمرة) تحميداً لأحروقت ركعتي الفجر، وقد سبق
مخبره.

قوله: (ولو ظن ضيق الوقت حَمَفَ القراءة واقتصر على الحمد).

(١) التهذيب ٢: ١٢٥، حديث ٢٤٣، الاستبصار ١: ٢٨٢، حديث ١٠٢٥.

(٢) التهذيب ٢: ١٢٥، حديث ٢٤٤، الاستبصار ١: ٢٨٢، حديث ١٠٢٦.

(٣) التهذيب ٢: ١٢٦، حديث ٤٧٧، ٤٧٨، الاستبصار ١: ٢٩١، حديث ١٠٢٢، ١٠٢٣.

(٤) التهذيب ٢: ١٢٦.

ولا يجوز تقديم نافلة الزوال إلا يوم الجمعة، ولا صلاة الليل إلا
لنشاب والمسافر،

أي: لو طرأ الضيق في وقت صلاة اللّيل، وفي المسحى جعل لتخفيف بعد طلوع
الفجر^(١)، وفي ذكرى عز يحوف صيق الوقت، وقال: إنه مروي عن الصادق
عليه السلام^{(٢) (٣)}.

قوله: (ولا يجوز تقديم نافلة الزوال إلا يوم الجمعة).

أما يوم الجمعة فيجوز تقديم نافلة زوال فيه على الوقت إجماعاً، وسيأتي
بإشياء الله تعالى في الجمعة، وأما غيره فعند الشرح يجوز التقديم رحمة من علم أنه لم
يقدمها اشتمل عليها^(٤)، برواية محمد بن مسلم، عن أبيه عليه السلام^(٥)، وفي غيره
من الأحبار حوار التقديم^(٦)، ومال إليه في الذكرى^(٧)، والمنهور الأون.

قوله: (ولا صلاة الليل إلا لنشاب والمسافر).

مراد بنشاب: الذي يعطيه نومه فمسه عن صلاة الليل، وكذا المراد بالنشاب
الذي يمسحه حقه من، وعبر ذلك من لأعدان كحديث الرد للرواية الحبي عن أبي
عبدالله عليه السلام في صلاة نسر ونور أول النسر في التضرع إذا تحوف نسر، أو كانت
علة، فقال: « لا بأس، أنا أعلم إذا تحوفت »^(٨)، وفي رواية يعقوب بن سالم، عنه
عليه السلام: « يقدمها حائف الحانة في التضرع أو ليرد »^(٩)، والظاهر أن مراد الحانة
كذلك لأنها عذر، وفيها حائر.

(١) انتهى ١: ٢١٤

(٢) الكافي ٣: ٤٤٩ حديث ٢٧، التهذيب ٢: ١٢٤ حديث ٢١، الاستبصار ١: ٢٨ حديث ١٠١٩.

(٣) الذكرى: ١٢٥

(٤) التهذيب ٢: ٢٦٦-٢٦٨

(٥) نكح ٣: ٤٥٠، حديث ١، التهذيب ٢: ٢٦٨ حديث ١٠٢٧، الاستبصار ١: ٢٧٨ حديث ١٠١١

(٦) التهذيب ٢: ٢٦٧ حديث ١٠٦٢، الاستبصار ١: ٢٧٧ حديث ١٠٠٦.

(٧) الذكرى: ١٢٣.

(٨) الكافي ٣: ٤٤١ حديث ١٠، تهذيب ٢: ١٦٨ حديث ٦٦٤ باختلاف يسير، الاستبصار ١: ٢٨٠

حديث ١٠١٧

(٩) التهذيب ٢: ١٦٨ حديث ٦٦٥.

وقضاؤه لهما أفضل.

ج: لو عجز عن تحصيل الوقت عبثاً وطأ صلى بالإحتداد، فإن طابق فعله الوقت أو تأخر عنه صح،

ومنع بعض لأصحاب من تقديم مطقة^(١)، وبعضهم حقه بالمسافر^(٢)، والأحدر^(٣) مع الشهرة حقة الخوز، ولو قدمها ثم تمكن من فعلها في الوقت استحبت لإعادة الانتفاء الضرورة.

قوله: (وقضاؤها لهما أفضل).

لروية معاوية بن وهب، عن أبي عبد الله عليه السلام في ندي يعلم التوم ' « يقضي »^(٤)، ولم يرخص له في الغلاة أو نسل^(٥)، معها أخبار آخر^(٦)، فيحمل على الأفضلية جمعاً بينها وبين ما سبق.

قوله: (الثالث: لو عجز عن تحصيل الوقت عبثاً وضنا صنى بالإحتداد).

المراد، لعلم ما حصل من صب بعيد القطع، والطن: ما حصل بأمانة كورد، وصعة، من غير تخشم مشقة كسب، والإحتداد هو استعراع لوسع في تحصيل طن دخول الوقت بأماره، والخاصل به طن مع مشقة الكسب، ويجوز التمسك بالطن في دخول الوقت وإن كان بحيث لو صر شق دخول الوقت لعموم الأخبار.

قوله: (فإن طابق فعله الوقت أو تأخر عنه صح).

لا إشكال في بصحة مع المصنقة، وكذا مع التأخر، لأن نية بقضاء معتبرة مع العلم بخروج الوقت لا مطلقاً، صرح بذلك لأصحاب

(١) مهم ابن ادريس في السرائر ٧٧.

(٢) مهم شيخ في بسوط ١٧٦، والنهاية ١١.

(٣) نصيبه ١ ٣٠٢ حديث ١٣٨٢-١٣٨٤، التهذيب ٢ ١١٨، ١١٩ حديث ٤٤٦، ٤٤٧، الاستبصار

٢٨٠، ٢٧٩: ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٧، ١٠١٨.

(٤) الفقيه ١ ٣٠٢ حديث ١٣٨١، التهذيب ٣ ١١٩ حديث ٤٤٧، الاستبصار ٢٧٩: ١٠١٥.

(٥) الفقيه ١ ٣٠٢ حديث ١٣٨٣ و ١٣٨٤، التهذيب ٣ ١١٩ حديث ٤٤٨، الاستبصار ٢٨٠: ١٠١٦.

وإلا فلا، إلا أن يدخل الوقت قبل فراغه.

د: لو طُن أنه صلى الظهر فاشتغل بالعصر عدل مع الذكر، فإن ذكر بعد فراغه صحت العصر، وأتى بالظهر أداءً إن كان في الوقت المشترك، وإلا صلاهما معاً.

قوله: (والإفلا، إلا أن يدخل الوقت قبل فراغه).

أي: وإن لم يطابق معه الوقت ولم يتأخر عنه لم يصح، إلا أن يدخل عليها الوقت فيها كما سبق بيانه.

قوله: (الرابع: لو طُن أنه صلى الظهر فاشتغل بالعصر عدل مع لذكر).

قد علم من مضمون أن العدول في مثله وحسب، ولا فرق بين أن يكون اشتغاله بالعصر في الوقت المشترك أو المختص، لتحكم بصحة ما أتى به من الصلاة لكونه معتداً بظنه، والمقتضى لفسادها - إذ وقعت في المختص ولم يتذكر حتى هرع - عدم إحزائها عن الظهر لعدم ليقته، ولا عن العصر لوقوعها قبل وقتها، بخلاف ما لو تذكر في الأثناء عدل، فإن البتة تؤثر في مضي.

قوله: (فإن ذكر بعد فراغه صحت العصر، وأتى بالظهر أداءً إن كان في الوقت المشترك).

إنما يأتي بالظهر أداءً لبقاء وقتها، وفوات ترتيب - على تقدير صحة العصر - لا يصيرها قضاء، وقوله: (إن كان...) شرط لصحة العصر، وما بينهما معترض، وصير (كان) يعود إلى الاشتغال لمذكور عليه: (اشتغل) ضمناً، والمتبادر منه الاشتغال بجميع الصلاة وليس ذلك شرطاً، إذ لو دخل عليه المشترك وهو في العصر صحت - كما سبق لتنبه عليه - فيمكن أن يحسن الاشتغال على لأعم من الكل ولبعض، لتسم العبارة عن الإراد.

قوله: (وإلا صلاهما معاً).

أي: وإن لم يكن اشتغاله بعصر في الوقت المشترك صلاهما، أي: الظهر لعدم الإتيان به، والعصر لعدم صحته، وإنما بعيدهما إذا لم يدخل عليه المشترك وهو في

هـ : لو حصل حيض أو حوٲ أو إغماء في جميع الوقت سقط الفرض أداءً وقضاءً، وإن حلا أول الوقت عنه مقدار الطهارة والفريضة كمالاً ثم تجدد وجب القضاء مع الإهمال،

العصر.

وب حس الاشتغال على الأعم صبح طلاي إعادة الصلاتين، ولا وجب تنفيذها بذلك .

قوله : (الخامس : لو حصل حيض، أو حوٲ، أو إغماء في جميع الوقت سقط الفرض أداءً وقضاءً) .

أما سقوط الأداء فلا يتفاء شرط التكليف، ثم ما يسقط القضاء فعدم مقتضي له أقا في الحوٲ فطره، وأما في الحيض ولا إغماء الشطوع فمفسس^(١) وقيل في الإغماء بوجوب لقضاء^(٢) استناداً إلى علة روٲت^(٣)، والجمع بينها وبين استروابات عدم القضاء لا يحمل على الامتناع واضع السؤل .

قوله : (وإن حلا أول الوقت عنه مقدار الطهارة والفريضة كمالاً، ثم تجدد وجب القضاء مع الإهمال) .

ضمير في (عنه) يعود إلى كز واحد من الأمور المذكورة، واعتبار مقدار الطهارة حرج عرج لمثل، فإن غيره من شروط أيضاً كذلك، و اعتبار مقدارها إنما يتحقق إذا لم يكن قد دخل الوقت عليه متطهراً . كما لا يخفى . وكذا الباقي .

وإنما اعتبر ذلك مقدار الفريضة في وجوب قضاء، لأن التكليف بها إنما يتحقق بذلك لامتناع التكليف بعبادة لا يسمعها وقتها، ووجوب القضاء هنا تابع لوجوب الأداء، ما علم من أن هذه الأعد لا يجب قضاء زمانها، وكفى ابن بابويه^(٤)، والشيد^(٥) في وجوب قضاء حوٲ أول الوقت عن العذر بمقدار أكثر

(١) الفقيه ١ ٢٣٦ حديث ١٠٤٠، البهٲ ٣ ٣٠٤ حديث ٩٣٣، الاستبصار ١ ٤٥٩ حديث ١٧٨٠ .

(٢) قاله بصديق في المصنوع ٣٧ .

(٣) البهٲ ٣ ٣٠٥ حديث ٩٣٧، ٩٣٨، الاستبصار ١ ٤٥٩ حديث ١٧٨١ و ١٧٨٥ .

(٤) لمصنوع ١٧ .

(٥) حل نسيم والعمل ٢٧ .

ويستحب لو قصر.

ولو زال وقد بقي مقدار الظهر وركعة وجب الأداء.

ولو بلغ الصبي في الأثناء بعير الميطل استأنف إن بقي من الوقت

ركعة ،

لصلاة، والأصح الأول.

وقوله: (كماً) معناه: كامئة، قال في لعماموس: أعطاه المال كماً - محركة -

أي: كاملاً^(١)، والمراد مكملها: امتنعها لجميع ما يجب، أحق ما يمكن.

ولو كان في أحد مواضع التحجير اعتبر إدراك الفرض قصراً، ولو أمكنه

الانتهاء عند الركوع لم يكن ذلك مسقطاً لاعتباره إدراك القراءة، والعرف بها وبما
ما قبلها أن التحجير يسقط بالصبي صلاته وجوب القراءة.

والجماعة لا تحجب، نعم لو وطن التسعة فسها عن القراءة، ثم نسي الصبي عب

دون باقي أعمال الركعة، ونحوها ورخصتها فوجوب الإتمام أقوى.

قوله: (ويستحب لو قصر).

أي: يستحب القضاء لو قصر زمان الحزم من العذر عن فعل العريضة

وشروطها.

قوله: (ولو زال وقد بقي مقدار الظهر وركعة وجب الأداء).

الفرق بين أول الوقت وآخره: أن الأداء في آخر الوقت يتحقق بإدراك ركعة

ويقع الباقي خارج الوقت، بخلاف أوله، نعم لانه من بقائه على صفة التكلف إلى

الصراغ، فلو تجدد العذر قبله سقط الوجوب، وبأنه مع تحقق وجوب الأداء وجب
القضاء.

قوله: (لو بلغ الصبي في أثنائها بعير الميطل استأنف إن بقي من الوقت

مقدار ركعة).

المراد بعير الميطل: بلوغه بالسن بأن كمل له خمسة عشر سنة في أثناء الصلاة، أو

لأنبات وإن بعد هذا الفرض بواجبته عما لو بلغ بالانزال، فإن السطال يثبت على كل

وإلا أتم ندباً.

الفصل الثالث : في القبلة ومطالته ثلاثة :

الأول : الماهية، وهي الكعبة للمشاهد أو حكمه، وجهتها لمن بعد.

تقدير، بخلاف غير المطلق فإنه إياها^(١)، يجب عليه الاستئناف حيث إذا تحقق شرط استكشاف تلك القبلة فاستأنفها، سواء قد : إن أعدل القضي تمرينية لا توصف بالصحة أم شرعية، أما على الأول : فصح، وأما على الثاني : فلأن القبلة لا تحب عليه قبل البلوغ، فلا يجرى ما فعله عما صار واجباً عليه.

وأما الظهارة فلم يتعرض بها المصنف، وبسعي وجوب إعادتها على الأول لوجود الحدث، لا على الثاني لأنه يرتفع بالظهارة المسدودة. وفي المنتهى. أنه إذا أدرك قبل الظهارة وركعة من الوقت بعد بلووعه، وقد صلى فيه وجب الإعادة^(٢)، ومقتضاه عدم الاكتفاء بالظهارة السابقة، وهو الأصح.

قوله : (وإلا أتم ندباً).

أي : وإن لم يس من الوقت ركعة أنه ندباً، لأنها نافلة فيكره قطعها، ويشكل على القول بأن أعدل القضي تمرينية وليس شرعية، فلا توصف بالصحة، فكيف يستحب الإكمال ؟.

ويمكن لحساب بأن صورة صلاة كفة في صيانتها عن الإبطان، ولأنها افتتحت عن حاة ولم يتحقق التأقل عنها لصيق الوقت، فيستحب ما كان. وإن قلت : إذ افتتحت غير مسدودة - ساء على التمرين - فكيف يتنها مندوبة ؟

قلت : ادع من يدينها حيث عنه تكليفه، وقد رال بلووعه، وصار التمرين ممتنعاً، فاتمامها لا يكون إلا مستحباً. ولصية كفضي في ذلك كله.

قوله : (الفصل الثالث : في القبلة ومطالته ثلاثة :

الأول : الماهية، وهي : الكعبة للمشاهد وحكمه، وجهتها لمن بعد).

(١) في نسخة «ع» : لا.

(٢) انتهى ١ ٢١٠

تختلف لقلبة باختلاف حان المصلي، باعتبار قربه من الكعبة بحيث يكون مشاهداً لها، أو متمكناً من مشاهدة على وجه لا تدرم منه مشقة كثيرة عادة، كالمصلي في بيوت مكة أو الأنطح، ودعبار معه بها بحيث لا يكون كذلك.

فالأول قبلته الكعبة بتكته من محادها، وثما الثاني فقبحته جهتها لعدم يتمكن من المحادة. وهذا هو أصح المويين^(١)، للأخبار الدالة على أن الاستقبال كان في بيت المقدس، ثم حوّل إلى الكعبة^(٢)، ولأن النبي صلى الله عليه وآله صلى قبل الكعبة وقال: «هذه القبلة»^(٣).

وقال الشيخ^(٤) وجمع من الأصحاب^(٥)، إن الكعبة قبله من في المسجد، وهو قبله من في الحرم، وهو قبله أهل البيت، وله أجناس لا تخوم من صعب^(٦) ورتبها في الذكرى على أن ذكر المسجد والحرم إشارة إلى الجهة^(٧)، ويرد على هذا القول لزوم بطلان صلاة النصف المستطيل في جهة من الجهات خارج الحرم بحيث يريد طوله على سعة الحرم، إذ من المعلوم أن في البلاد لمساحة سمت الفضلة يخرج عن سعة الحرم، واللازم معلوم الانتماء.

إذا تقرّر هذا فقد قال المصنف في تذكره: جهة الكعبة هي ما يرض أنه الكعبة حتى لو قلنّ خروجه عنها لم يصح^(٨)، وفي هذا تفسير بطر من وجهين الأول: أن البعد لا يشترط بصحة صلاته صفة محادة الكعبة لأن ذلك لا يتصور غالباً، فإن البعد الكثير يحل بطل محادة الحرم الطيف، فيمنع شرطه في الصلاة.

الثاني: أن النصف المستطيل في البلاد بعيدة، إذا زاد طوله على مقدار الكعبة

(١) ذهب إليه ابن الحبيب كما نقله عنه في المختلف ٧٦، وابن دريس في السرائر ٤٢، والمحقق في الاعتبار ٢٠٢، ٦٥.

(٢) الفقيه ٦: ١٧٨ حديث ٨٤٣.

(٣) من النبي ٢: ٩.

(٤) الهانز ٦٢: ٣٣.

(٥) منهم العميد في نفسه ١٤، وابن حمزة في ترمذ ٨٢، وسلاوي في مراسم ٦٠، وابن وهب في العميد (للمراجع الفهية): ٤٩٤.

(٦) منها: مارواه في نفسه ١٧٧، حديث ٨٤٠، البهليلي ٤٤٣، حديث ١٣٩ وغيرها.

(٧) الذكرى ١٦٢.

(٨) التذكرة ١: ١٠٠.

يقطع بحروح عصم عبا، فحب الحكم بصلان صلاهم، وظهر من هد من يصلي بعيداً عن محراب النبي صلى الله عليه وآله نريد من مقدار الكعبة، فإن حروجه عن محاداتها مقطوع به.

وقال في لذكرى: المراد بالجهة: سمت تذي يطن كون الكعبة فيه لا مطو لجهة، كما قل بعض العامة^(١): إن لحوب قبة لأهل الشمال وبالعكس، ولشرق قبلة لأهل المغرب وبالعكس^(٢)، وما ذكره لا يكذب بحرح عن كلام التذكرة، لأن الظاهر أن مراده بالسمت هو ما يسامه المصنّى، ومحاده عند توخه إله، وقد عرفت أن من كون لكعبة فيه غير شرط.

وأي من رال يحتج بحاطري، أن جهة الكعبة هي المقدار تذي شأن البعد أن يحور على كل بعض منه أن يكون هو لكعبة، محب بقطع بعدم حروجه عن مجموع، وهذا يختلف سعة وضيقاً باختلاف حال البعد.

فان قنت. يرد عليه لمصلي بعيداً عن محراب المعصوم بأريد من سعة الكعبة، فإنه لا يحور على ذلك التسمت أن يكون فيه كعبة، لأن المحراب يجب أن يكون إلى الكعبة، لاستحالة العلط على المعصوم. قنت. من كنب قبة البعيد هي الجهة تعين أن يكون محراب المعصوم إليها، بحيث لا يحصل لانحراف أصلاً ولو قليلاً، أمّا كونه محادياً عين الكعبة فبمس هالك قاطع يذن عليه، فيبقى لتحويل لمعتري تعريف لجهة محاله.

واعلم أن المصنّف حمل المطلب لأو في مهية القلة، وفسرها بالكعبة والجهة، وليس ذلك هو الماهية، بل صدق عليه القصة، وعده أن المطلوب هنا يد ما يجب على المصلي اتوجه إله، فهو شتم من المفهوم فات المطلوب. وأرد بحكم المشاهد من تمكه المشاهدة بغير مشقة كثره.

(١) فتح العزيز «مع المجموع» ٣٣ ٤٢ ٢.

(٢) الذكرى. ١٦٢.

والمشاهد لها والمصلي في وسطها يستقبلان أي حدرانها شاء، ولو إلى الباب المفتوح من غير عتبة.

ولو انهدمت الحدران - وعباد الله - استقبل الجهة، والمصلي على سطحها كذلك بعد إبراز بعضها، ولا يقتصر إلى نصب شيء.

قوله: (والمشاهد لها، والمصلي في وسطها يستقبلان أي حدرانها شاء، ولو إلى الباب المفتوح من غير عتبة).

لما كان كل حرمة من الكعبة قبة يكفي محادثته، كفي المشاهد بكعبة ومن في حكمه، والمصلي في وسطها يستقبل أي حدرانها شاء، والمرد: أي بعض منها شاؤوا. ولو صلى من في وسطها إلى الباب المفتوح صبح، وإن لم يكن له عتبة، لأن القبة ليست هي البسة، واعتبر بعض الأصامة نصب شيء يتوخمه إليه (١). والمصلي في سرداب يستقبل الجهة.

واعلم أن في العبارة تسخفاً، لأن الباب المفتوح ليس من الحدران، فيعطى (لو) الوصلية بكر لما كان وقد في عبارات عليه اسمه.

قوله: (ولو انهدمت الحدران - والعباد لله - استقبل الجهة).

لما علم من أن القبة ليست هي البسة، ولا يجب نصب شيء يصني إليه عبداً.

قوله: (والمصلي على سطحها كذلك بعد إبراز بعضها).

أي: المصلي على سطحها يستقبل الجهة كيمصني بعد انهدام حدرانها، لكن لا بد أن يبرزين يديه منها شيئاً وإرفق، لتكون توجّهه إليه ويراعي في حال الركوع والتسجود سرور شيء منها عن يده لتكون قبة (٢)، فلو خرج بعض بدنه في بعض الحالات، أو حادى رأسه هاتين في حيز التحود بطلت صلاته.

قوله: (ولا يقتصر إلى نصب شيء).

أي: يصني على سطحها، ويمكن عوده إليه وإن ما قبله.

(١) فتح العرير «بهاش الموع» ٣٠ ٢٢٠

(٢) في «ن» زيادة (٤)

وكذا المصلي على جبل أبي قيس.

ولو خرج بعض بدنه عن جهة الكعبة بطلت صلاته، والصف المستطيل إذا خرج بعضه عن سمت الكعبة تطل صلاة ذلك البعض، لأن الجهة معتبرة مع البعد، ومع المشاهدة العين.

قوله: (وكذا المصلي على جبل أبي قيس).

أي يستقل الجهة، لما روي عن الصادق عليه السلام: « أن الكعبة قلة إلى السماء » (١).

قوله: (ولو خرج بعض بدنه عن جهة الكعبة بطلت صلاته).

يسمي عود هذا إلى جمع ما سبق، من عند قوله (والمشاهدة) أي، لو خرج بعض من كل واحد من هؤلاء، أي، شاهد، والمصلي في وسطها ولو بعد هدمه، في آخره بطلت صلاته، لقوات الاستعمال حسنة، إلا أن قوله: (عن جهة الكعبة) قد يشعر باحتصاص الحكم بالمصلي على جبل أبي قيس.

قوله: (و لصف المستطيل إذا خرج بعضه عن سمت الكعبة تطل صلاة ذلك البعض).

أي: دون غيره، لخروجه عن القبلة وحده.

قوله: (لأن الجهة معتبرة مع البعد، ومع المشاهدة العين).

يصح أن يكون هذا حواش عن سؤال مديره. انصف لمستطيل بحيث يريد على مقدار الكعبة، لا تطل صلاة من خرج عن سمت من أهله مع البعد، فيتم تبطل صلاته مع القرب؟ ويجب أن المعتبر مع البعد الجهة وبها سعة، بخلاف العين التي هي قبة عريضة، ولو فرض خروج العبد في جهة من جهات عن سمت جهة الكعبة بطلت صلاته وإن نذر هذا الفرض.

والمصلي بالمدينة يزول محراب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منزلة الكعبة.

قوله : (والمصلي بالمدينة يزول محراب رسول الله صلى الله عليه وآله منزلة الكعبة).

المراد تربيته في الدلالة على جهة الكعبة مرة الكعبة، بمعنى أنه لا يسوغ التماس عنه ولا التماس وإن قل، ولو حثه بخلاف علامات القبلة، فأداه احتجاده إلى التماس أو التماس عنه فاحتجاده بالزلايحور له ولا يعيره التعويل عليه، فإن شئى صلى الله عليه وآله معصوم لا يحوز عليه لخطأ

وروي. أنه لما أراد نصبه رويته له الأرض فحمله بآراء المبراب (٢) ، وهذا لا ينافي ما تقدم لأنه خير واحد، ولا ينافي المودة تصدق على مسامحة وإن لم يكن هناك محادة خفيفة.

ولا يجوز أن يرد منزل محرابه عليه الصلاة والسلام مرة الكعبة ما يدل عنه ظاهر اللفظ، إذ من المعصوم أن من صنى عن عبثه أو يساره لا يصلى إليه بحيث يعرف إليه، بل يصلى على محاذاته.

وكذا كن موضع تواتر أنه صنى فيه معصوم، وبقيت الجهة مصبوبة إلى الآن، ومنه المسجد الأعظم بالكوفة، لأن محرابه نصبه أمير المؤمنين عليه السلام، وصلى إليه هو والحسن والحسين عليهم السلام، ومحراب مسجد البصرة، وإن نصبه غيره عليه السلام، لا أنه صلى فيه، فلا يبعد جعله كمحراب مسجد الكوفة، وبحراس مسجد يسب إلى الرضا عليه السلام، به محراب على وفق قسمة الامامية، إن ثبتت النسبة كان كفره من محارب المعصومين، وإلا فكما حارب المسلمين يجوز للحادق إذا أداه احتجاده إلى التماس أو التماس عنه التعويل عليه، لا إن أداه إلى المخالفة في الجهة، لبعد العطف على المسلمين في جهة، أما التماس والتبصر فيمكن العطف منهم فيه، وقبور المسلمين مثل محاربهم.

(١) زوائد تحت، لسان العرب (روي) ٢٤: ٢٣٣.

(٢) صحيح مسلم ٤: ٢٢١٥ حديث ٢٨٨٩ كتاب الفقه، من في داود ٤: ٩٧ حديث ٢٢٥٢، محمد أحمد

وأهل كل إقليم يتوجهون إلى ركنهم، فالعراقي وهو الذي فيه الحجر لأهل العراق ومن والاهم.

قوله: (وأهل كل إقليم يتوجهون إلى ركنهم، فالعراقي وهو الذي فيه الحجر لأهل العراق ومن والاهم).

المراد بالاقليم هنا: هو الجهة وشاحه، والمراد بتوجه أهل كل إقليم إلى ركنهم: توجههم إلى جهة الركن الذي يليهم، لأن العبد لما كانت قبلته الجهة، وكوبا أوسع من الكعبة مراتب أمر معلوم، فلا بد من أن يراهم ويتوجههم إلى الركن: توجههم إلى جهته.

أويراد أن حق توجههم الصحيح في الواقع الذي ليس فيه من أصلاً ولا لعراق. ان يكون إلى الركن الذي يليهم وإن اكتفى منهم بالتوجه إلى الجهة، لأن العدد يبع من العلم بذلك.

إذا عرفت ذلك فالركن العراقي - وهو الذي فيه الحجر - لأهل العراق، هكذا ذكر المصنف في هذا الكتاب وغيره، وحكى في الذكرى عن شاذان بن حريث لفتي أن أهل العراق، وخراسان وما كان في حدوده مثل الكوفة، وبغداد، وحلوان إلى الري، ومرو، وحوارم يستقلون أساب وهدم^(١)، وقد صرح المصنف بذلك في استذكرة^(٢) وهذا هو الظاهر لأن أهل المشرق يدعون أهل المغرب، فيكون ركنهم في مقابل ركنهم، فيكون الركن العراقي لأهل المشرق، فيقول كلام المصنف على التوضيح، لأن موضع توجههم إلى البيت قريب من الركن العراقي.

وإنما تبدأ بأهل لعراق مع أنهم ليسوا أهل جهة من الجهات الأربع بالاستقلال، لأن يقولون عن أهل البيت عليهم السلام من علامات القصة علاماتهم، فإن أكثر لزواة منهم، والمراد (من وإلى أهل العراق): من كان في سمتهم من البلاد التي وراءهم.

(١) الذكرى، ١٣٣.

(٢) استذكرة، ١٠١.

وعلامتهم جعل المحر على المسكب الأيسر، والمغرب على اليمين،
والجدي بحذاء المنكب الأيمن،

قوله: (وعلامتهم جعل المحر على المسكب الأيسر، والمغرب على
اليمين).

المراد بذلك كون مشرق الاعتدال موارياً للكتف الأيسر، ومغرب موازياً
للأيمن بحيث يتوسط بينهما، كما صرح به شيخنا في البيان^(١)، وإن أطلق العبارة هنا.
[لكن يرد على ذلك عدم تطابقه على كون الجدي بحذاء المنكب الأيمن، لأن
من جعل المغرب على اليمين، والمشرق على الأيسر كان الجدي وقت اعتداله بين كتفيه،
ولاشبهة في أن ذلك محذور عن قسبة أهل العراق، لا محذوراً عن نقطة الجنوب إلى
جانب المغرب، كما لم تحرف قسبة أهل الشام عنها إلى جانب المشرق، فيمكن أن يرد
سكون المغرب على اليمين، والمشرق على الأيسر كون ذلك علامة على جهة القبلة في
الحملة، لا على غيرها، كما جعل اقصر ليلة سابع الشهر عند الغروب علامة عليها، وكذا
ليلة إحدى وعشرين عند الصبح، وإن ذلك لا يراد منه إلا التقريب الذي يعتمد منه
الجهة، لشدة اختلاف منازل اقصر في دينك الوقتين، باعتبار اختلاف سيره^(٢)].

قوله: (والجدي بحذاء المنكب اليمين).

الجدي مكبر، وأهل الهيئة يصغرونه لتمييزه عن البروج، وهو نجم مصي في
حملة النجم هي بصورة بطن الحوت الجدي رأسه، والعرقدان النصب، وبينها ثلاثة أنجم
صغار من أحد الجانبين، وثلاثة من الجانب الآخر، يجعله العراقي بحذاء ظهر أذنه اليمنى
على علوها، روى محمد بن مسلم، عن أحدهما عنهما السلام، حيث سأله عن القبلة
فقال: «صع بجدي في قفاك وصل»^(٣).

ولما كان الجدي يستقل عن مكانه - لأنه يدور حول القطب في كل يوم وليلة
دورة واحدة فيكون الجدي عند طلوع شمس مكان لمرقدين عند غروبها، كذا قالوا -

(١) البيان، ٥٣

(٢) زيادة من نسخة (١٥٠).

(٣) التهذيب ٢: ٤٥ حديث ١٤٣

وعين الشمس عند الزول على طرف الحاجب الأيمن ممالي الأنف.

كان القطب هو العلامة القوية، واقطب: نجم خفي في وسط الأنجم التي هي صورة الحوت تقريباً لا يراه إلا حديد النظر، ولا يتغير عن مكانه إلا يسيراً لا يتبين للحس، وهو قريب من القطب الشمالي. الذي هو القصة التي يدور عليها الفلك.

وبها يكون الحدي علامة إذا كان في الأرض، والمرقدان إلى السماء أو بالعكس، مما إذا كان أحدهما في المشرق، أو في بين المشرق والمغرب ولا اعتبار بموضع القطب، ومن هذه الآيات يظهر أن عبارة الكتب على إطلاقها لا تمشي، فإن الحدي لا يكون علامة دائماً، ولا يكون في الاستقار محاذاته للمكب الأيمن بأي جزء من منه. قوله: (وعين الشمس عند بزول على طرف الحاجب الأيمن ممالي الأنف).

هذا إما يكون علامة لمن يعرف دحجوت نوقت بعلامة أخرى، إذا مضى منه مقدار ما يظهر معه قبل الشمس إلى الجانب الأيمن كما سبق لتسببه عليه في الوقت. ونسبه هنا مشتبك:

الأول: إن هذه لعلامات إنما تكون لأهل العراق المتمكنين في جهته، أما من كان في أحد طرفي الجهة فإنه يراعي التباس أو تشابك عن هذه العلامات بحسب ما يقتضيه الاحتياط.

وأهل الموصل ومن والاهم يحملون الحدي بين المكعبين، وأهل البصرة ومن والاهم^(١) يحملونه على ملوحة الأيمن، وكذا فرق في باقي الجهات، وقد ثبت بعض لأصحاب على ذلك^(٢)، وإطلاق الأكثر منكر عليه^(٣).

الثاني: إن المشرق والمغرب الإعتداليين إذا كان محاذتهما ليمين واليسار علامة يكون القطب الشمالي بين المكعبين، ويكون الحدي قريباً من ذلك حال كونه علامة، فلا يكون على علو الأذن اليمنى.

(١) في نسخة (ع)، وردهم

(٢) مهم شيع في المتوسط ١ ٧٨ وانهاية ٦٣، وابن حرة في الوسيلة ٨٣، ولحقق في الشرح ٦٦:١، والشهد في الذكرى ١٣٣ والدروس ٣٠.

(٣) مهم أبو الصلاح بخلي في الكافي في الفقه ١٣٨، وشرح في المذهب ٨٤:١.

ويستحب لهم التيامر قليلاً إلى يسار المصلي.

والتّاهر: أنّ المراد يكون لمشرق و لمغرب علامة: كونهما في الجملة علامة محصلة لجهة القبلة تقريباً من غير أن يعتبر كونهما لاعتداليين، لأنّ أهل العراق إلى جانب المشرق اقرب فهم في طرف جهة الشّمس، فيكون في قببتهم انحراف يسير عن نقطة الجنوب إلى جانب المغرب، وكن من رعى القبلة في المسجد الأعظم بالكوفة ظهر له [صححة] ^(١) ما ذكرناه.

قوله: (ويستحب لهم التيامر قليلاً إلى يسار المصلي).

اشتهر هذا الحكم بين الأصحاب، وحكى في الذكرى، عن الشيخ ^(٢) في ظاهر كلامه وحوه ^(٣)، و استندم رواه مفصل بن عمر، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التحريف لأصحاباً ذات اليسار عن القبلة، وعن التسب فيه، فقال: «إنّ المحرر الأسود لما أقره الله سبحانه من لفته، ووضع في موضعه، جعل أنصاب الحرم من حيث يلحمه نور المحرر، فهي عن يمين الكعبة أربعة أميال، وعن يسارها ثمانية أميال، وإذا انحرف الإنسان ذات اليمين خرج عن حد القبلة لقلّة أنصاب الحرم، وإذا انحرف ذات اليسار لم يكس خارجاً عن حد القبلة» ^(٤)، وفي مصابها رواية مرفوعة إلى أبي عبد الله عليه السلام ^(٥)، وهم صعيقات، والحكم مبني على أنّ بعيد يستقبل الحرم، وأنّ العلامات السابقة موضوعة للكعبة.

وأورد عليه: أنّ الانحراف كثيراً كان إلى القبلة فواجب، أو عنها فحرام. وأحيب: بأنّ الانحراف عن المتوسط فيها، لأنّ أنصاب الحرم إلى يسار الكعبة أكثر.

وللمحقّق نجم الثّمين بن سعيد رسالة في تحقيق السؤال والجواب، صدر إنشاؤها عن إشارة سلطان العلماء المحقّقين بصيرالدين الطّوسي قدس الله روحها.

(١) رواية من نسخي «ج» و«و».

(٢) البسوط ١: ٨٧، النهاية: ٣٣.

(٣) الذكرى ١: ١٣٧.

(٤) الفقيه ١: ١٧٨ حديث ٨٤٢، التهذيب ٢: ٤٤٢ حديث ١٤٢.

(٥) الكافي ٣: ٤٨٧ حديث ٦، التهذيب ٢: ٤٤٢ حديث ١٤١.

ولشامي لأهل الشام، وعلامتهم حمل بنات نعش حال غيبوبتها
خلف الأذن اليمنى، والجدي خلف الكتف اليسرى إذا طلع، ومعيب سهيل
على العين اليمنى، وطلوعه بين العينين،

وحيث طهر امتناء الحكم على قول ضعيف، مع أن البعد الكثير لا يؤمن معه
الانحراف انما حش بالميل اليسير، كان الإعراف عن هذا التباساً مستحباً وجواراً
أقرب إلى انصواب، فإن البعد إنما يستقر جهة، فربما لا تكون الكعة مسامتة
للمصلي، وتكون قبته حينئذ محاذية لما يسمي في الجهة بحيث لا يميل عنه يمينا
ولا يساراً، ولو عرفت أدنى انحراف خرج عن الاستقامة
قوله: (ولشامي لأهل الشام، وعلامتهم جعل بنات نعش حال
غيبوبتها خلف الأذن اليمنى).

أي: والرمز لشامي لأهل الشام ومن والأهم يستدلون جهته، ومن
علاماتهم حمل بنات نعش الكرى حال غيبوبتها، وهو غاية الخطاطفة في جهة
المغرب، فأنه يدور مع لمرقدين خلف الأذن اليمنى، والذي يراد بحملها حذف الأذن
اليمنى بما الموضع الذي تدنويه من الغروب، أو وسطها تقريبا.
قوله: (والجدي خلف الكتف اليسرى إذا طلع).

يراد بطلوعه: استقامته محاراً لأنه لا يعرب، ووجه التحوُّر أنه إنما يكون علامة
صد استقامته، فكأنه وقت وجوده.

قوله: (ومعيب سهيل على العين اليمنى وطلوعه بين العينين).
المراد بطلوعه: قول ما يبدو، لأنه يصنع معروفاً عن نقطة الجنوب إلى جانب
الشرق يسيراً، وكلما أخذ في الارتفاع مال إلى المغرب غير بعيد، ثم يسقط للغروب
كذلك.

وقد يوحد في بعض حواشي الكتاب: ب المراد بطلوعه غاية ارتفاعه، وهو غلط
قطعاً بحسب مدلول اللفظ والواقع، لأن غاية الارتفاع لا يسمي طوعاً، ولا يمكن التجوز
به لعدم القرينة، وتحقق الطلوع الحقيقي لفتنصي للاحتلال بألفهم، وثق الواقع فقد
علم أنه إذا ارتفع كان مغرباً عن قبة الشامي.

والصبا على الخد لأيسر واشمال على الكتف لأيمن.

والعربي لأهل المغرب، وعلامتهم جعل الثريا على يمين، والعيوق على اليسار، ويحدي على صفحة الخد الأيسر.

قوله: (والصبا على الخد الأيسر، والشمال على الخد الأيمن).

كما أنَّ اسكواك يستند بها على القبلة فكذا الرياح، لأنَّ لجهة استفادتها إذا عمت، إلَّا أنَّ اضطرابها كثير، فذلك كانت علامة ضعيفة بقول الوثوق بها. إذا تقرر ذلك، فالصبا مهبها ما بين مطلع الشمس إلى الخدي، قال في الذكرى: وقد يقدَّر: إنَّ هبوبها من مطلع الشمس يجعله انشامي على الخد الأيسر والشمال مهبها من الخدي إلى المغرب ^(١) الإعتدالي مارة إلى مهب الجنوب يجعلها أيضاً على الخد الأيمن (١).

فإن قلت: إنَّ علم مهب الرياح علم بذلك جهة القبلة فلا يعتد بالرياح حسنة، وإلا لم يهد شيئاً إذ لا يتميز، قلت: قد يُعلم الرياح بعلامات أحرف وقرش تصم لها، مثل سموتها وشلة بردها، وإثرت للحدب والمطر وأصداد ديك، إلَّا أنَّ اتعاها ما غيرها بحيث يوثق بها قليل، فمن ثمَّ كانت علامة ضعيفة.

قوله: (والعربي لأهل المغرب، وعلامتهم جعل لثرياً على اليمين والعيوق على اليسار).

أي: وانركن الغربي لأهل نعر و من ولاهم، ومن علامتهم جعل الثريد على اليمين، والعيوق - بالتشبيه -: وهو يحم لحر مصبيء في طرف المجرة الأيمن، يننو اثرياً لا يتقتهما، قاله في القاموس ^(٢) على اليسار، وذلك عند طلوعهما، كما نبه عليه في الذكرى ^(٣) وغيرها ^(١).

قوله: (والجدي على صفحة الخد الأيسر).

المراد به جان استقامته.

(١) الذكرى ١٦٢.

(٢) القاموس (عوف) ٣ ٢٧٠.

(٣) الذكرى ١٦٣.

(٤) القاموس ٣٠، وانسداد ٥٣.

وايماني لأهل اليمن وعلامتهم حمل الجدي وقت طلوعه بين العينين،
وسهيل وقت غيبوبته بين لكتفين، والجنوب على مرجع الكتف اليمى .
المطلب الثاني: استقبال به . يجب الإستقبال في فرائض الصلوات
مع القدرة

قوله : (وايماني لأهل اليمن، وعلامتهم حمل الجدي وقت طلوعه بين
العينين) .

أي: والركن اليماني - تتخفيف داء لأن الألف عوض من الراء، ود حذف
شدت - لأهل اليمن، والصين، والتهيم ومن و لاهم، ومن علاماتهم حمل الجدي
حان استقامته بين العينين .

وربما يسأل فيه ن . أهل الشام يحطوبون يدي على المكب الأيسر وهم في
مهله أهل اليمن، فكيف يحطبه أهل اليمن بين بعينين؟ والجواب: بأن أهل الشام
يستقبلون لميراث إلى الركن الشامي، وأهل اليمن يستقبلون المستحار والركن اليماني،
فيهم ليعرف يسير عن المعابلة .

قوله : (وسهيل وقت غيبوبته بين الكتفين) .

وقت طلوعه يكون خلف الكتف اليمى .

قوله : (واجنوب على مرجع الكتف اليمى) .

مهت الجنوب - ففتح الجيم - ما من مطلع سهيل إلى مطلع الشمس في
الاعتدال ومرجع لكتف قرب لفصل، ويجس سور - ففتح للذ - ومهتها من معرب
الشمس إلى سهيل، على المكب الأيسر .

قوله : (لمطلب ثاني: المستقبل له: يجب الاستقبال في فرائض الصلوات
مع القدرة) .

الإستقبال في فرائض الصلوات مع قدرة واحب، وشرط إتفاقاً، ولو أحل به
المصلي عمداً أو سهواً غلظت صلاته، أم مع المحر فليس بشرط، ولا واجب، وسيأتي
تحقيق ذلك في موضعه ان شاء الله تعالى .

- وفي النذب قولان- وعبد الدبح، وبالميت في أحواله السابقة.

قوله: (وفي النذب قولان).

أي: وفي الاستقبال في نذب الصلوات قولان:

أحدهما: الوجوب^(١)، على معنى أن التأفلة لا تشرع من دونه فيكون شرطاً شرعيتها، لأنّ المعلوم من فعل استني صني الله عليه وآله، والأئمة عليهم الصلاة والسلام هو انضلة إلى القصة، ولم يقبل عنهم فعل التأفلة حال الاستقرار والاختيار إلى غير القصة، والتأسي واجب، ولأنّ فعلها إلى غير القصة لم تثب شرعيتها فيكون ندبة حراماً، ولطاهر قوبه عليه السلام: «صلوا كما رأيتموني أصلي»^(٢)، أوجب مناعته في صلاته وهي تقع على العرص للعل، وهذا هو لأصح.

والثاني: العدم^(٣)، لإمتناع وجوب الكيفية مع نذب الفعل.

وحوجه: إن الوجوب هنا يرد به أحد أمرين، إما كونه شرطاً لشرعية عملاً لمشاركته الواجب في كونه لا مقدمه، فمع المحافظة يأنم بفعل التأفلة إلى غير القصة، أو كونه وجوبه مشروطاً، بمعنى أنه لا يصح التأفلة وحب فعلها إلى القصة، فمع المحافظة يأنم بترك الاستقبال وبفعلها إلى غير القصة معاً، وهذا المعنى يثبت على تقدير دلالة قوله عليه السلام: «صنوا كما رأيتموني أصني» على وجوب الاستقبال، وإلا فالمعنى الأول.

اد عرفنا ههنا، وعدم أن لأصحاب القائلين بوجوب الاستقبال في التأفلة اختلافاً، فأوجب ابن أبي عقيل الاستقبال فيها مطلقاً كالمرضة، إلا في موضعين: حال الحرب، ولما ضرب صلي ابن توحهت به دابته، كذا حكى عنه في المختلف^(٤) و حوز الشيخ فعلها للركب والاشي، في تنصرون وعصر^(٥)، - وهو لأصح - لرواية حماد بن عثمان، عن لكاظم عليه السلام^(٦)، والحسين بن المختار، عن الصادق عليه السلام^(٧)،

(١) نسبة في المختلف ٧٩ أو ابن أبي عقيل كما سنأتي

(٢) صحيح البخاري ١/ ١٦٢.

(٣) من ذهب إليه ابن حزم في الوسيعة ٨٤، و هفتق الحلي في شرح الإسلام ٦٦: ٦٦.

(٤) المختلف: ٧٩.

(٥) المبسوط ١/ ٧٩.

(٦) التهذيب ٣/ ٢٢٩ حديث ٥٨٩.

(٧) المعتمد ٢/ ٧٧.

ويستحب لجلوس لنقضاء، وللدعاء.
ولا تحوز المريضة على الراحة اختياراً، وإن تمكّن من استيفاء
الأفعال على إشكال،

وسيجيء التّبيه على ذلك في كلام المصنف.
قوله: (ويستحب للجلوس لنقضاء).
ظاهره أنّ الإسحباب للقصي د جلس نقضاء، وقيل: يستحب له
الاستدبار لكون وجه الخصوم إلى القبلة^(١) وهو لا شهر، واحتره في كتاب نقضاء.
قوله: (وللدعاء).

أي: ويستحب للدعاء حالاً وقفاً لأنه أقرب إلى الاحاطة، ولقوفهم
عليهم السلام: «خير للمالس ما استعمل به العلة»^(٢)، وبه احتج في الذكرى^(٣)، على
استحباب الاستقبال لجلوس مطلقاً.
و حتمل فيها في باب الوضوء استحبابه فيه، بعد أن قال: إنه لم ينف
للأصحاب فيه على بعض^(٤)، ولم يذكره في باب الاستقبال، ويمكن استنباطه من
استحبابه للدعاء لأن الوضوء لا يجلوس بدعاء، وكأنه أورد خصوص الوضوء.
ويحرم في الخلاء. وقد سبق، ويكره في حال الجماع، قال في الذكرى ولا
تكاد الااحة بالمعنى الآخر تتحقّق هنا^(٥).

قوله: (ولا تحوز المريضة على الراحة اختياراً، وإن تمكّن من استيفاء
الأفعال على إشكال).

يشأ من ظهرو قول أبي عبدالله عليه السلام في صحيحة عبد الرحمن:
«لا يصلي على لذانة المريضة، إلا مريض يستعمل به العلة»^(٦)، والاستثناء بعيد

(١) القائل هو المفيد في الفقه. ١١١، والشيخ في النهاية ٢٢٨

(٢) رواه الخليل في الشرائع ٤: ٧٣.

(٣) الذكرى. ١٣٧

(٤) الذكرى. ٩٦

(٥) الذكرى: ١٣٧.

(٦) التهذيب ٣: ٣٠٨ حديث ٩٥٢

ولا صلاة حيازة، لأن الركن الأظهر فيها القيام.

العموم، وفي معناه رواية عبدالله بن مسعود، عنه عليه السلام، وقد سأله أيصلي الرجل شيئاً من نفروض ركياً؟ فقال: «لا، إلا من ضرورة» (١).

ومن أن المأموره . وهو لا يساكن بالأفعال حال الاستقرار - حاصل فيكون عمرئاً، وفيه تطرئ الاتيان بها على الوجه المأموره، لثبوت التهي عن فعلها على الراحة على وجه العموم، والمهي عنه عبر المأموره، ولأنه غير لمهود من مكان اضلاة، ولطهر قوله عليه السلام: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُوهُي أَصَلِّي» (٢)، ولأن من على لراحة بمعرض لتقوط، ولأنه معرض للخطر والإعراق عن العبة، فتكون الصلاة عليها معرضة للطلان، وذلك غير حدث، والأصح عدم الخوازم مطلقاً

قوله: (ولا صلاة حيازة، لأن الركن الأظهر فيها القيام).

إنما كان الركن الأظهر فيه لعدم لأن يظهر إن أريد به بحسي فواصح، لأن باقي أركانها ليست كذلك، لأن الية حصة و لتكثير ممكن بحفاؤه، وإن أريد به المعنوي وكذلك، لأن بية شرط أو تشبه اشترط والتكثير مشروط بالصام، وبها قال: (فيها) لأن في غيرها من الصلوات الركوع و يتحدو أظهر في بحس من القيام

ووجه الاستدلال بما ذكره: أن القيام أظهر أركان صلاة الحيازة، وفعلها على لراحة معرض بموته إما بسقوط المصني، أو بدار الدابة؛ فيكون معها على هذه الحالة مهيأ عنه. وإيضاً فإن الاستغيب شرط فيها، وهو على تلك الحالة معرض للفتوات، ولإطلاق التهي عن فعل شيء من المرائض على الراحة في الخبرين السالفين.

واعلم أن ذكر هاتين المسألتين وم بعدهما في باب الاستقبال من حيث أن اعتبار الاستقبال في المرائض على وجه لا يكون مأمو لزال عدة يمع صحتها، ولولا هذه المناسبة لكان ذكره في باب المكان بيق، لكن قول المصنف: (لأن الركن الأظهر فيها القيام) يماص بباب القيام، والأمر سهل.

(١) التهذيب ٣٠٨ ٣ حديث ٩٥٤

(٢) صحيح البخاري ١٦٢ ١٩

وفي صحة الفريضة على غير معقول، أو أرحوحة متعلقة بالحبال نظر،
وتجوز في السفينة السائرة والواقعة،

قوله: (وفي صحة الفريضة على غير معقول، أو أرحوحة معلقة بالحبال
نظر) .

يشأ من اصابة الجوار وعدم امانع ذلك لصلاة عنهما كالأصلاة في غرفة،
وعلى الشريخ خصوصاً إذا كانت في عمل يؤدي فيه أفعها، والبحر لمعقول أبعد من
الاصطراب والحركة.

ومن أن يعتري مكان الصلاة هو السجود، مع أن العبد وإن كان معقولا
معرضا للفتور ولاخفاف عن القبلة ولا أرحوحة معرضا للاضطراب من إذا لم يكن
اضطرابه أفتش، ولعموم الحبرين السابقين

وذكر السجود حرج المثل، فإن العبد وغيره كذلك أيضاً، وكذا القوم
في الحال؛ فإن يديه ورجليه لوربطت جميعاً إلى حشة أو وتد فالحال كما مر.

والأرحوحة والمرحوحة: ما يجعل بين حبلين يعلقان شجرة ونحوها،
ولا كذلك الرف بين حبلتين أو حائطين، واسترير، فإن لصلاة عنهما تحوير إذا كانا
مثبتين لا يتحركان كثيراً بحيث يضطربان.

قوله: (وتجاوز في التسمية السائرة ووقفه) .

المراد: احتياطاً بشرط عدم الإحرف عن القبلة، وعدم الحركة للقبلة
بالطمأنينة، وهذا أصح الأقوال^(١)، بقول الصادق عليه السلام، وقد قال له حميد بن
دراج: تكون التسمية قريبة من الخدود^(٢)، وخرج فأصني، فقال: «صل فيها، أما
ترضى بصلاة نوح عليه السلام»^(٣)، وعبره^(٤)، ولأن المصلي مطمئن في نفسه - لأنه
المفروض - متمكن في مكانه، وإن كان معصلاً تماماً لا انتقال مكانه، ولأن المعتبر في

(١) التهذيب ٣: ٣٠٨ حديث ٩٥٢، ٩٥٤.

(٢) ذهب إليه العلامة في الباب ١: ٤٠٦.

(٣) الخدود الأرض للصلاة مع البحر (جلد) ٣: ٢١.

(٤) الفقيه ١: ٢٩١ حديث ١٣٢٣.

(٥) الفقيه ١: ٢٩١ حديث ١٣٢٤.

وتحوز النوافل سمرّاً وحضراً على اراحة وإن انحرفت الدابة،

الصلاة - وهو الطمأنينة - حاصل، فأشبه الصلاة على السرير.

ومع شيخنا من الصلاة في النائرة حثياً^(١)، معتلاً بحصول الحركات الكثيرة الخارجة من الصلاة، ولقول يصدق عليه السلام: «إن استطعتم أن تخرجوا إلى المسجد فاحرّجوا»^(٢)، والأمر للوجوب. وحواشه: إن لم يروى في محلّ الشّرّاع عدم الحركات انكثيرة، ويحمل الأمر هنا على الاستحباب جمعاً بين هذه الرواية وغيرها.

أما التسمية الواقفة فيحوز اتفاقاً مع عدم الحركات الفاحشة، ومعها لا يجوز مطلقاً إلا عند الضرورة، لوجود المسعى، وإطلاق العبارة بالخوار محمول على عدم الساي من حركات فاحشة واستدبار.

قوله: (وتحوز النوافل سمرّاً وحضراً على الراحة وإن انحرفت الدابة).

المراد بدعصر: ما يعم التردد في المهمات في الأمصار، ولرد بقوله: (وإن انحرفت) انحرفها عن القبة. يدلّ على الجوار ما رواه الحلبي في الصحيح، أنه سأل الصادق عليه السلام عن صلاة النافلة على لغير والدابة، فقال: «نعم حيث كان متوجّهاً، وكذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وآله»^(٣). وما رواه حماد بن عثمان، عن الكاظم عليه السلام قال: في الرجل يصلي النافلة وهو على دابته في الأمصار، قال: «لابأس»^(٤)، ولم يستحصل عليه لسلام عن انحراف الدابة وعدمه، فيكون الحكم للعموم.

وكذا يجوز فعلها للماشى ولو في دعصر إلى غير القبلة، لما رواه الحسين بن المختار، عن أبي عبد الله عليه لسلام قال: سألت عن الرجل يصلي وهو مشي طوعاً، قال: «نعم»^(٥)، وتقريبه ما سبق.

(١) الدرر: ١٦٧.

(٢) الكافي ٣: ٤٤١ حديث ١، التهذيب ٣: ١٧٠ حديث ٣٧٤، قرب الاسناد: ١١.

(٣) الكافي ٣: ٤٤٠ حديث ٥، التهذيب ٣: ٢٢٨ حديث ٥٨١.

(٤) التهذيب ٣: ٢٢٩ حديث ٥٨٩.

(٥) المختار: ٧٧.

ولا فرق بين راكب التعاسيف وغيره.

ولو اضطر في لفريضة واحدة إلى قبلة فحرفها عمداً لا لحاجة بطلت

صلاته،

قوله: (ولا فرق بين راكب التعاسيف وغيره).

المراد براكب لتعاسيف: الهائم الذي لا مقصد له، بل يستقبل تارة ويستدير أخرى، كما فسر في التذكرة^(١) وأصل العسف حبط لطريق على غير هداية، ومعناه: إن صلاة النافلة على الراحلة للراكب الذي لا قصد له حنرة ولو إلى غير القبلة كغيره، خلافاً لبعض العامة للمعصوم^(٢)، ولا فرق بين ساقمته وغيره.

ولا يشترط الاستقبال متكبيرة الاحرام، صرح به في التذكرة^(٣) ولو حرف الذانة عمداً فكما لو انحرفت، ومستند ذلك كونه المعصوم ولو كان طريقه إلى غير القبلة مركب معلوماً يستقبل صبح نظريته أولى، بخلاف الشافعي^(٤) لا يلتفت إليه.

فرع:

يشغل ماشياً كالراكب في الاستقبال، لظاهر قوله تعالى: (ما يأتوا فثم وجه الله)^(٥)، فقد روي أنها تركت في لفظوع^٦، وفي صحيحة معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام: « إنه يتوجه إلى القبلة، ثم يمشي ويقرا فإذا أراد أن يركع حو وجهه إلى القبلة، وركع وسجد، ثم مشى »^(٧)، فيمكن حمله على الأفضلية.

قوله: (ولو اضطر في الفريضة و ندابة إلى القبلة فحرفها عمداً لا حاجة بطلت صلاته).

أي: ولو اضطر إلى الصلاة على الراحلة في الفريضة، ووجه البطلان أن جوازها

(١) التذكرة ١: ١٠٢.

(٢) فتح البير (مطوع مع المجموع) ٢١٥٣، الوحي ٣٧١.

(٣) التذكرة ١: ١٠٢.

(٤) الأم ١: ٩٨، الوحي ٣٧.

(٥) البقرة ١١٥.

(٦) النهاية: ٦٤، مجمع البيان ١: ١٩١.

(٧) التهذيب ٣: ٢٢٩ حديث ٥٨٥.

وإن كان جماع الذابة لم تبطل وإن طال الانحراف، إذا لم يتمكن من الإستقبال، ويستقبل بتكبيرة الإفتاح وحبواً مع المكة.

وكذا لا تبطل لو كان مصلبه يقتضي الإستدبار ويومئ بالركوع والسجود، ويجعل السجود أخفض،

إلى غير القبلة للضرورة، وهي مستعمية في الفرص المذكور.

قوله: (وإن كان لجماع الذابة لم تبطل وإن طال الانحراف، إذا لم يتمكن من الاستقبال).

في الجمهرة: جمع الذابة محلاً ومحاماً إذا اعترق فأسه على رأسه حتى يغطيه (١)، وإنما لم تبطل للضرورة، فإن لفرض عدم التمكن من الاستقبال في هذه الحالة، ولا فرق بين طول الانحراف وعدمه بخلافاً يذهبني (٢).

قوله: (ويستقبل بتكبيرة الإفتاح وحبواً مع المكة).

لأن الصلاة على ما افتتحت عنه ومع عدم لمكة يسقط للضرورة، ولو تمكن من الإستقبال في غير التكبير وحب، وإن عجز عن الاستقبال فيه إلا يسقط الميسور بالمعصوم.

قوله: (وكذا لا تبطل لو كان مصلبه يقتضي الاستدبار).

المشار إليه: (ذا)، واشبه به في عدم البطلان الاستدبار لجماع الذابة، أي: كالاستدبار لجماع الذابة الاستدبار لو كان مصلبه إلى آخره، في أن الصلاة لا تبطل للضرورة أيضاً.

قوله: (ويومئ بالركوع والسجود ويجعل السجود أخفض).

أي: يومئ المضطر إلى فعل أمر يرضه على الراحة بالركوع والسجود إذا عجز عن فعلها للضرورة، كما في جميع أوقات الضرورة، وإن كانت العبارة مطلقة فإنه معلوم.

(١) الجمهرة ٢: ٥٩.

(٢) الوجيز ١: ٣٧.

والماشي كالراكب.

ويسقط لإستقبال مع التعذر كالمطارد، ولدنة الصائلة، و متردية.

ويجعل التحود أحفص، محافظة على الفرق بينه وبين الركوع، إذ لا يسقط الميسور بالمعسور، ولقول انصاف عليه سلام في صحبة يعقوب بن شعيب، وقد سأله عن الصلاة في السفر ماشياً أو يمشي؟. « واجعل تحود أحفص من الركوع »^(١).
قوله: (والماشي كالراكب).

أي: في أنه يحوره الصلاة ماشياً عند ضرورة ويستقبل ما أمكن، ولا يحوره لإعراف، ومع المحر يستقبل تكبيرة الإحرام ويؤمن إلى تحره ويمكن عود نصير في قوله: (ويومئ) إلى من يصلي التامة والعريضة، ويكون الاطلاق على طاهره في التامة، و سفيدي في العريضة بالضرورة مسفاه من >رح، ويكون قوله: (والماشي كالراكب) متعمداً بها، فكون معناه: إنه الماشي في التامة كالراكب في التامة، وفي العريضة كالراكب في العريضة.

قوله: (ويسقط الاستقبال مع التعذر كالمطاردة، والذنة الصائلة، والمتردية).

أي: ويسقط لإستقبال في العريضة مع التعذر مطلقاً، كصلاة المطاردة راكباً و ماشياً، وحكى في التذكرة عن أبي حنيفة جور ترك الإستقبال للراكب حاة لقتال دون الراحل^(٢)، وهو معلوم البطلان.

وقد يقال: في العبارة تكرار، لأن سقوط لإستقبال عن الراكب و لماشي عند الضرورة قد استفيد من عبارته سابقاً كما هو واضح. ويمكن أن تحمل العبارة، على أن المراد سقوط الإستقبال مع التعذر في كل موضع يجب سوء الصلاة وغيرها، فإنه أبعد عن التكرار وإن تضمنه.

ومن غير انصلا الذبح، فإذا تعذر الإستقبال في الذابة الضائنة - والمرد بها: المستعصية، وإن كان حقيقة في المحل، والإنسان، واشبع يريد مقاتلة غيره - كفى

(١) الكافي ٣/ ٤٤٠ حديث ٧.

(٢) التذكرة ١/ ١٠١.

المطلب الثالث : المستقبل.

ويجب الاستقبال مع العلم بالجهة، فإن جهلها عول على ما وضعه الشرع أمانة.

ذهبها إلى غير القبلة، بل وعقرها كيف أمكن، وكذا القول في اشتدّة: وهي الواقعة في البرّ وعوه، وسيأتي ذلك في الذّائع إن شاء الله تعالى.

وفي حوشي شيخنا لشهد بأنّ في العبارة دقّة هي: أن الاستقبال إنّما هو بالمذبوح لا بالذّابح. وفي استجادة دسّ منها بطر، لأنّ دلالتها على سقوط الاستقبال الواجب، لا على أن الاستقبال إيها أو بها.

فإن قيل: يعهم من تعليق سقوط الاستقبال على استعصائها وترديها أن الاستقبال منعمق بها، قطعت: لا دلالة على ذلك، لأنّه ربّما كان السقوط لأنّ لاستعصاء معض إلى تعدّد استقباله، فلا يكون فيها دلالة على أحد الأمرين.

قوله: (المطلب الثالث: المستقبل).

ويجب الاستقبال مع العلم بالجهة، فإن جهلها عول على ما وضعه الشرع أمانة).

هد خاص بالبعيد، أمّا القريب الذي يمكنه المشاهدة فأنّه تعيّن عليه المشاهدة لتحقيق المحاذة، ومتى تحقّقها كماء ذلك وإن صوّى من وراء حائل كالجدران والجبل، ولا يكفيه طئها إذا أمكنه العلم بصعود نحو الجبل مثلاً، ما لم ينزم منه مشقة كثيرة في العادة، أو تضيق الوقت.

والمحرم من البيت فيكفي استقباله.

إذا عرفت ذلك فاعلم أنّ السعيد إن علم الجهة قطعاً، أو تمكّن منه تعيّن عليه استقبالها، ولا يجوز الاجتهاد حيثنّه. كما أنّ القادر على العمل بالنّص في الأحكام لا يجوز له الاجتهاد لإمكان إعطاء، فعلى هذا لو تمكّن من القطع بنفس الجهة بمحراب المعصوم، لا يجوز له الاكتفاء بقبة أسلمين الحاصلة معاريهم وقبورهم لإمكان الخطأ في البينة واليسرة.

والقادر على العلم لا يكفيه، الإحتياط المسيد للطن، والقادر على الإحتياط لا يكفيه التقليد.

ولو تعارض الإجتهد وإحبار العارف رجع إلى الإجتهد.

والأمانة هي ما يفيد الظن، وأكثر من سبق من العلامات يفيد القطع بالجهة في الحملة، فلا يقصر عن محارب المسمين المصونة في مبدئهم وطرقهم كالحدي ونحوه، فكان حق العدة أن يقول: فإن جهها عول عن ما يفيد القطع من العلامات، ثم عن ما يفيد الظن.

ويمكن أن يقال: العلامات المذكورة وإن أماد بعضها القطع بالجهة في الحملة، فإنها دلاصة إلى نفس الجهة إنما تفيد الظن، لأن محاذ الكواكب المخصوصة على الوجه المعين مع شدة البعد إنما يحصل به الظن، فتفريج الجمع لها وضعه الشرع أمارة. وينتفع بذلك بقوله: (والقادر على العلم لا يكفيه الإجتهد المسيد للطن) فيستبعد منه أن القادر على القبلة بالحدي حار استقامته مثلاً لا يكفيه التعويل على كون القمر ليلة لتابع من الشهر في وقت المغرب محاذياً لقبة المصلي، وليلة الرابع عشر منه نصف الليل، وليلة الحادي والعشرين منه عبد المحر، فإنه ينتقل في المدارل ويغرب في ليلة كونه هلالاً على نصف سبع الليل، لأن ذلك تقريبي يزيد وينقص. قوله: (والقادر على الإحتياط لا يكفيه التقليد).

لأن في مصمر سماعة: «احتد رأيك وتعتمد اقله جهتك» (١)، ولوحوب الأخذ بأقوى الطريقين، ولا فرق في ذلك بين لعارف بأدلة القبلة، والمتمكن من معرفتها لعدم المشقة في ذلك، بخلاف العامى - نسبة إلى دلائل الفقه لما فيه من المشقة المفضية إلى اختلال أمور معاشه.

واعلم أن التقليد هو قبول قول الغير مستند إلى الاجتهاد، أما المحر عن يقين بأحد طرق اليقين فهو شاهد، وليس قبول خبره من التقليد في شيء.

قوله: (ولو تعارض الاجتهاد وإخبار لعارف رجع إلى الإجتهد).

لأنه ليس من أهل التقليد، وفي الذكرى. أن رجوعه إلى أقوى الطرفين قريب

والأعمى يقلد المسلم العارف بأدلة القبلة.

لأنه راجح^(١)، والأصح المع إلا أن نصم إلى الأخبار مراحات أخر، فيكون التعويل على الإجتهد لأعلى الأخبار. ولا فرق في ذلك بين كون الخبر قاطعاً بالقبلة أو مجتهداً، سواء العدل وغيره. والوقت كالقبلة في ذلك.

وقيل بالإكتفاء بشهادة العدل المخبر عن يقين فيها، وهو ضعيف لأنه مخاطب بالاجتهاد، ولم يثبت الإكتفاء بذلك.

أما الشاهدان - وهم المخبران عن يقين - فيصح من عبارة شيخ الشهيد في قواعد عدم الخلاف في الرجوع إليها، ومعه قوة لأنها حجة شرعية.
قوله: (والأعمى يقلد المسلم العارف بأدلة القبلة).

إن لمكن للأعمى معرفة القبلة بالمعنى بلمس المحراب والصر، وتحصيل انقطاع بالشرق والمغرب ومحل القطع مثلاً، نعين عليه مع انعاء المشقة، ولم يحز التقليد جتئذ. وكذا لو أمكن معرفة القبلة بشهادة المدون، ولا يكفي شهادة لعدل الواحد مع إمكان الشاهدين.

فإن تعذر ذلك كنه قلد لعدل العارف بأدلة القبلة، المخبر عن يقين أو اجتهد، وإن كان الرجوع إلى الأول لا يسمى تعيداً إلا محاراً، سواء كان رجلاً أو امرأة، حرّاً أو عبداً.

وظاهر إطلاق عمدة المصنف عدم اشتراط العدالة، وضحح اشتراطها لوجوب التثبت عند خبر الماسق، ولا يكفي الرجوع إلى الصبي لمقد العدالة، خلافاً للشيخ في المبسوط^(٢).

فإن تعذر العدل في حوار الرجوع إلى الماسق، بل وإلى الكافر عند تعذر المسلم وجهان: أصحها عدم، فيصني إلى أربع جهات لوجوب التثبت عند خبر الماسق، وظاهر الخلاف منعه من تقليد مطلقاً، ووجوب الصلاة إلى أربع^(٣)، والأصح الأول لا في تكرار صلاة دائماً من لزوم خروج لعظيم.

(١) الذكرى ١٦٤.

(٢) المبسوط ٨٠.

(٣) خلاف ١، ٥٧ مسألة ٤٩ من كتاب الصلاة..

ولو فقد البصير العلم و لظن قنء كالأعمى، مع احتمال تعدد الصلاة.

قوله : (ولو فقد البصير العلم والص قنء كالأعمى، مع احتمال تعدد الصلاة).

لمراد بقده لأمرين: جهله بعلامات انقبه، وعدم إمكان لتعلم إمّا لصيق الوقت أو لكونه إذا عرّف لا يعرف، وفيه للأصحاب قولان مرتبان على القولين في الأعمى.

ون أوحى. لأربع هناك فهنا أول بوجود حس البصر، وإن حوّرنا التقليد أمكن هنا وحب الأربع لفرق بوجود البصر ولا كعلم، لأن وجود البصر مع فقد البصيرة كلاً وجوده. لا يستمع به حساً، فهو كالأعمى بل أسوأ، بقوله تعالى: (فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور) (١).

و تحقيق: إنه إن بعذر على عامي انقسم لكونه لا يعرف إذا عرّف، كما عرّفه المصنف في التذكرة (٢) فهو كالأعمى بل أسوأ، وإن كان تعذر تعلمه لصورة صيق الوقت، أو فقد لمعلم لأن، ومعد ذلك فهو شبه شيء بالعارف إذا فقد العلامات لعدم وشبهه، خصوصاً بوجود تعلم لعلامات عيباً، فإن لم يبرم من هذا التفصيل إحداث قول ثالث صلى إلى أربع، وإلا كنفى بالتقليد تمسكاً بإصالة البراءة.

أمّا لعارف بالعلامات إذا عتب عليه، فظاهر الأصحاب صلاته إلى أربع لندور ذلك، ولأن الاستقبال واجب وقد أمكن بالأربع، والتقليد ممنوع منه بثبوت وصف الاجتهاد، ولقول الصادق عليه سلام في مرسنة حداث وقد قال به: إن هؤلاء المخالفين يقولون: إذا أطلقت علينا وأطلعت، ولم نعرف السماء كئ وأنتم سواء في الاجتهاد، فقال: «ليس كما يقولون، بد كان كدك فليصل لأربع وحده» (٣).

وما في المختلف إلى جواز التقليد لأنه يفيد الظن، والعمل به واجب في

(١) الحج ١٦

(٢) التذكرة ١٠٢

(٣) التهذيب ٢ ٤٥ حدث ١٤٤، الاستبصار ١: ٢٩٥ حدث ١٠٨٥

ويعول على قلة البلد مع انتفاء عدم العبط.
ولو فقد المقلد، فإن اتسع الوقت صلى كل صلاة أربع مرات إلى
أربع جهات، فإن ضاق الوقت صلى المحتمل،

الشرعيات^(١)، وهو ضعيف، وفي كبرى القياس مع.
ولورح حصول النعم بانكشف العيم مثلاً، وفي الوقت سعة في وجوب
التأخير تردد.

قوله: (ويعول على قلة البلد مع انتفاء عدم العبط).
أي: بلد المسلمين، وكذا قسورهم ومخاريهم المصوبة في حوزة لطرق التي يكثر
مرور المسلمين فيها، إذا لم يعلم وضعها على العكس، ولا يحب الاحتداد، بل لا يجوز في
الجهة قطعاً، وإن حارفي اليمه والبصرة بإمكان الغلط السير عليهم.
ولو علم الغلط في تحراب محصور أو في الحملة، إنا في السد أو القطر كما في
حراسان، فلا بد من الاجتهاد، وكذا في قلة الطريق الذي يندر مرور المسلمين به، وعو
القبر الواحد، والقبرين في الموضع المقطع.

قوله: (ولو فقد المقلد، فإن اتسع لوقت صلى كل صلاة أربع مرات
إلى أربع جهات).

أي: لو فقد من فرضه التقيد المقلد - بفتح اللام - وهو الذي يسوغ تقليده -
فلا بد من الصلاة إلى أربع جهات مع سعة الوقت لأن لإستقبال شرط، ولا يحصل في
هذه الحالة بدون ذلك .

وقول المصنف: (أربع مرات) مستدرك لا فائدة فيه أصلاً، بل ربما أوهم
فعل الصلاة أربع مرات كل مرة إلى أربع جهات، لأن إطلاق اللفظ لا يأتي ذلك قبل
تدبر المعنى .

قوله: (فإن ضاق الوقت صلى المحتمل).

- بفتح التاء والميم -، أي: ما يحتمله الوقت من ثلاث، أو شتين، أو واحدة
لامتناع التكليف بما لا يتسع له الوقت.

ويتخير في الساقطة والمأتي بها.

فروع: أ: لورجع لأعمى إلى رأيه مع وجود المصير لأمانة حصلت له صحت صلاته، وإلا أعاد وإن أصاب.

ب: لو صلى بالطن أو بضيق الوقت ثم تبين الخطأ أجزأ إن كان الإحراف يسيراً

قوله: (ويتخير في الساقطة أو المأتي ب).

أي: ويتخير في الساقطة لو أمكنه الصلاة في ثلاث جهات فقط، وأي الجهات من الأربع تحير سقوط الصلاة إليها كذا له ذلك، لكن إذا امتنعت عنه لمقدته المرتجح حينئذ، وإلا وجب لمصير إليه وإن كان لمعيقاً، وكذا يتخير في المأتي ب لو أمكنه الصلاة إلى جهة واحدة كل سبق:-

ولو أمكنه الصلاة إلى جهتين فكذا، وهو ظاهر وإن لم يكن متدرجاً في عبارة، لأن (أو) ياباه، ولو حذف الألف وحمت الساقطة والمأتي بها على معنى الجنس يشمل الجميع، وهو أوفق لعبارة التذكرة.

قوله: (فروع: أ: لورجع الأعمى إلى رأيه مع وجود المصير لأمانة حصلت له صحت صلاته).

ب: كانت الامارة مما يعول عليها شرعاً في إفادة الظن لموافقته حينئذ، سواء انكشف فساد الظن أم لا، إلا أن يكون الإحراف عن القبلة فاحشاً كما سيأتي.

قوله: (وإلا أعاد وإن أصاب).

أي: وإن لم يكن رجوعه إلى رأيه لأمانة لأداء الصلاة، وإن صادفت القبلة، لعدم إتيانه بالمأمور به على الوجه المأمور به.

قوله: (ب: لو صنى بالطن أو لضيق الوقت ثم تبين الخطأ، أجزأ إن كان الإحراف يسيراً).

بدرج في صلاته بالطن ما لو عول على أمانة ومحوها، وما إذا قلّد حيث يجوز التقليد، ولمراد بالإحراف اليسير ما إذا كان بين القبلة وبين المشرق والمغرب، ووجه

وإلا أعاد في الوقت، ولو بان الإستدبار عدد مطلقاً.

الاجزاء قول لصادق عليه السلام: « ما بين لمشرق والمغرب قبلة» (١)، ولو بان له الإنحراف اليسير في أثناء الصلاة استقام.
قوله: (وإلا أعاد في الوقت).

أي: وإن لم يكن الإنحراف يسيراً، بل كان كثيراً إلى محض اليمين أو اليسار - لا مستديراً لأنه سيذكر أعاد مع بقاء وقت لامع خروجه، لقول لصادق عليه السلام: « إذا استبان أنك صليت وأنت على غير القبلة وأنت في وقت فأعد، وإن فاتك الوقت فلا تعد» (٢) وغير ذلك من الأخبار (٣)، وهي محمولة على من لم يكن مستديراً، جمعاً بينها وبين ما سيأتي.

فرع: لو أدرك من الوقت ركعة ثم غلب الإنحراف عن القبلة يسيراً أو يساراً، فالظاهر عدم الإعادة لعدم وجوب القضاء.
قوله: (ولو بان الإستدبار عدد مطلقاً).

أي: في الوقت وحارجه، وهو أصح لقولين للأصحاب (٤)، لما روي عن الصادق عليه السلام حين صلى على غير القبلة، ثم تبين له القبلة وقد دخل وقت صلاة أخرى، قال: « يصلّيها قبل أن يصلّي هذه ثم دخل وقتها، إلا أن يحذف موت التي دخل وقتها» (٥). وفي الطريق ضعف، وحلت عن من صلى بغير اجتهاد ولا تقليد، وهو خلاف الظاهر من قوله: صلى على غير القبلة، وضعف الطريق لا يصح مع عمل كثير من الأصحاب بها.

وقال المرتضى: لا يصح بعد خروج الوقت كمن صلى إلى محض اليمين أو اليسار (٦)، تمسكاً باطلاق الأخبار (٧) الصحيحة بعدم إعادة من صلى إلى غير القبلة

(١) الفقه ١: ١٧٩ حديث ٨٤٦، التهذيب ٢: ٤٨ حديث ١٥٧، الاستبصار ١: ٢٩٧ حديث ١٠٩٥.

(٢) الكافي ٣: ٢٨٤ حديث ٣، التهذيب ١: ١٧٢ حديث ١٥٤، الاستبصار ١: ٢٩٦ حديث ١٠٩٠.

(٣) التهذيب ٢: ١٤١ حديث ٥٥٢ و ٥٥٣، الاستبصار ١: ٢٩٦ حديث ١٠٩١ و ١٠٩٣.

(٤) مهم. الفيلقي لقصته ٣٦٠، والشيع في بسوط ١: ٨ و تهذيب ٢: ٤٧٢.

(٥) التهذيب ٢: ٤٦٢ حديث ١٥٠، الاستبصار ١: ٢٩٧ حديث ١٠٩٨.

(٦) الباصريات (بمواضع عقوبة). ٢٣٠.

(٧) التهذيب ٢: ٤٨ حديث ١٥٤، ١٥٥، ١٦٠.

ح: لا يتكرر الإجتهد بتعدد الصلاة إلا مع تجدد شك .
 د: لو ظهر خطأ الإجتهد بالإحتد في قضاء إشكال .
 هـ: لو تضاد اجتهد الإثنين ، يأتى أحدهما بالآخر ،

بعد الوقت، وفيه قوة، والعمل على الأول.

قوله: (ج: لا يتكرر الإجتهد بتعدد الصلاة، إلا مع تجدد شك) .

لبقاء حكم الظن السابق حيث لم يتجدد شك تمتكاً بالإستصحاب، وقال الشيخ: يجب ما لم يعلم بقاء الأمارات تحريماً لأصالة الحق^(١)، وهو ضعيف. أما لو تجدد شك فإن الإجتهد الأول بطل حكمه.

قوله: (د: لو ظهر خطأ الإجتهد بالإجتهد، ففي وجوب القضاء إشكال) .

يجب من العارة على ما إذا كان مثل الخطأ المعلوم بالإجتهد بوجوب القضاء
 لو تحقق، ولو كان مثله يوجب الإعادة في وقت وأوقت نطق في إعادة إشكال،
 فلا وجه بتخصيص، ويمكن حمله على مطلق الإعادة مجزأ.

ومنشأ الإشكال من ظهور الخطأ لموجب للإعادة فيجب، ومن تحقق
 الامتناع بفعل المأمورية على الوجه المعتد، فيخرج من العهدة والإعادة على خلاف
 الأصل.

ولا يحى ضعف الوجه الأول، فإن معصاً وهو عدم مطابقة الواقع - لم يظهر
 بمخالفة الإجتهد الثاني للأول، لإمكان كون معصاً هو الثاني، ووجوب العمل به ظاهراً
 لتغير الأمانة لا يقتضي صحته في نفس الأمر، ووجوب لإعادة في الخصوص^(٢) منوط
 بانكشاف الحال وتبين الواقع، وإنما الذي يقتضيه الإجتهد الثاني عدم جواز التحويل
 على الأول بعد ذلك، والأصح عدم القضاء.

قوله: (هـ: لو تضاد اجتهد ثنين لم يأتى أحدهما بالآخر) .

المراد بتضاد اجتهدهما: اختلافهما في جهة، لأن السير لا يقدر، وإنما لم يأتى

(١) للبسوط ١: ٨١.

(٢) التهذيب ٢: ٤٧، ٤٨ حديث ١٥٠، ١٥٢، ١٥٥.

بل تحل له ذبيحته، ويجتزئ بصلاته على حيت، ولا يكمل عدده به في الجمعة،
ويصليان جمعيتين بحطبة واحدة، اتفقا أو سبق أحدهما، ويفقد العامي والأعمى
لأعلم منهما.

أحدهما بالآخر لأن المأموم سرع أن يأمه إلى غير القبلة، ولأن صلاته فاسدة على كل
تقدير، لأنه إما مصر إلى غير القبلة، أو مقتد من هو كذلك.

ويحتمل الصلحة، كالمصلي في حال شدة الخوف والمستدبرين حول الكعبة،
والفرق ظاهر فإن وجوب الاستحباب في الأول مطلق، وفي الثاني كل جزء من الكعبة
قبلة.

قوله: (بل تحل له ذبيحته ويجتزئ بصلاته على الميت).

لأن شرط حل الذبيحة وقوع نذح عن وفق الأمر، وإن كان إلى غير القبلة
وهو حاصل في ذبيحة كل منها، وانعصر الكفائي يسقط بفعل البعض على وجه يحكم
بصلته طاهراً، لكن لو تبين الانحراف كثيراً في صلاة الميت احتتم وجوب الإعادة
مطلقاً، وقصر الحكم على ما قبل النذر من غير فرق بين التيامن والاستدبار.

قوله: (ولا يكمل عدده به في الجمعة).

أي: لا يكمل عدد أحدهما بالآخر في الجمعة، وكذا العبد الواحدة، لأن صلاة
أحدهما إلى غير القبلة قطعاً.

قوله: (ويصليان جمعيتين بحطبة واحدة، اتفقا أو سبق أحدهما).

لأن الجمعة وإن تعددت في الصورة، لكنها متحدة في الواقع.

قوله: (ويقلد العامي والأعمى الأعلم منهما).

أي: من المجهلين، والمراد بالأعلم هاهنا: الأعلم بأدلة القبلة، ولا يعتبر
حيث تفاوتها في الوجود، لئلا لو استود في العمى فإنه يتعين تقليد الأورع لأنه أوثق،
والظن بقوله أرجح، ولو استويا تحير.

الفصل الرابع: في اللباس: وفيه مضافان:

الأول: في جنسه. إنها تحور الصلاة في الثياب المتخذة من النبات، أو جند ما يؤكل لحمه مع لتذكية، أو صوفه، أو شعره، أو وبره، أو ريشه،

قوله: (فصل الرابع في اللباس:

وفيه مضافان:

الأول: في جنسه:

إنها تحور الصلاة في الثياب المتخذة من النبات، أو جلد ما يؤكل لحمه مع التذكية).

المراد باللباس الذي هو مقصود الفصل: لباس المصلي، ومقتضى الحصر المستمد من (إنها) عدم جوار الصلاة فيما لا يعد ثوباً ويجه كائن من المسات، فبوتستر بورق الاشجار على وجه يحصل به مقصود السر كثوب، ومقتضى العبارة عدم لصحة، وليس بواضح.

ومثله خشيش والمنسوج منه، ومن نحو حوص النخس، وقد نقل في التذكرة^(١) الاجماع على ذلك، وفي رواية علي بن حمزة، عن أحبه عليه السلام: «إن أصاب خشيشاً ستر منه عورته أتم صلاته بالركوع والسجود»^(٢).

وكذا انقول في جند ما يؤكل لحمه يد دكي، بشرط أن تكون له نفس سائلة، أما ما لا نفس له فقد نقل في المعتر لاجماع على حوار الصلاة فيه وإن كان ميتة، معللاً بأنه كان طاهراً في حال الحياة ولم ينحس بموت^(٣)، فعلى هذا إطلاق عبارة المصنف يحتاج الى التقييد.

قوله: (أو صوفه، أو شعره، أو وبره، أو ريشه).

سواء أحد من مذكي، أو حي، أو ميت إجماعاً مثلاً.

(١) التذكرة ١٤٠، ١

(٢) التهذيب ٢، ٣٦٥ حديث ١٥١٥ وفيه (ستر به عورته)

(٣) المعتر ٢، ٨٤

أو الخنزير الخالص، أو الممتزج بالإبريسم، لا وبر الأرناب والشعالب،

قوله: (أو الخنزير الخالص، أو الممتزج بالإبريسم، لا وبر الأرناب والشعالب).

الخنزير دابة ذات أربع تصاد من الماء فإذا فقدته ماتت، وليس بمأكول اللحم عندنا إذا لا يحمل عسلنا من حيوان البحر، لا ماله فليس من السمك، وإن تفتت بعض الأخبار ما يؤذن بحل لحمه (١).

وقد أجمع الأصحاب، وتكثرت الأخبار بجوار الصلاة في وبره إذا لم يكن مشوباً بوبر ما لا يؤكل لحمه، كالأرناب والشعالب (٢)، وهو الذي أراده المصنف بقوله: (الخالص)، حيث ساوى بين وبين مسترح بالإبريسم، دون الممتزج بوبر الأرناب والشعالب.

ويرد على مفهوم هذا المقيد عدم حوز الصلاة في حمله، لأن الخالص إنما يتصف به البر دون الجلود، والأصح: حواز الصلاة فيه، لقول الرضا عليه السلام في خبر سعد بن سعد: «إذا حل وبره حل حمله» (٣)، وخلاف ابن ادريس صنف (١) بلزواية، ولأن الأوبار والجلود لا تترك في حواز الصلاة وعنده.

وظاهر كلام المعتبر أنه لا نفس له مائة فلا تشترط ذكاته، قال فيه: حدثني جماعة من التجار أنه القندس (٥) ولم تحققه (٦).

وقال في لذكرى في سياق الكلام عن وبره قلت: لعله ما يسمى في زماننا بمصر وبر السمك، وهو مشهور هناك. ثم حكى أن من الناس من زعم أنه كلب الماء فتشكل ذكاته بدون الذبح، لأن الظاهر أنه نوبس (٧)، والذي في رواية ابن أبي

(١) الكافي ٣: ٣٩٩ حديث ١١، التهذيب ٢: ٢٩٩ حديث ٨٢٨.

(٢) الكافي ٣: ٣٩٩ حديث ١١، المعجم ٣٥٧ باب ٧١ حديث ١، التهذيب ٢: ٢٩٩، ٢١١، ٢١٢ حديث

٨٢٨، ٨٣٢، لا مستبحر ٢٨٧: ٢٢٦ باب ٢٢٦ حديث ١، ١٦٩، ١٧٠

(٣) الكافي ٦: ٥٢ حديث ٧.

(٤) المرائر، ٥٦.

(٥) في حياة الحيوان الكبرى ٢: ٢٦٤ أنه عبدة عن كلب الماء، وهو من نواب الشعر كالمهر.

(٦) المعتبر ٣: ٨٤.

(٧) الذكرى ١: ١٤٤.

وفي السنجاب قولان.

يعفون عن الصادق عليه السلام مقتضاه أنه لا بأس له^(١)، ولا يضر ضعف إسنادهما، لأن مضمونها مشهور بين الأصحاب، ولا تصحبه حله لأنه أعم من حل الأكل.

قوله: (وفي السنجاب قولان).

أحدهما: الجواز وهو قول الشيخ في المبسوط^(٢) وجماعة^(٣)، لرواية مقاتل، عن أبي الحسن عليه السلام في الصلاة في السمرة، والسنجاب، والثعالب: «لا خيري ذلك كله ما حلا السنجاب، فإنه دابة لا تأكل اللحم»^(٤)، وصحيحة علي بن راشد عن أبي حمزة عليه السلام: «صل في المنك والسنجاب، فأما السمور فلا تصل فيه»^(٥)، وقد احتج أصحاب هذا المصنف به لرواية مع أنها أقوى حججهم، وقد تضمنت حل الصلاة في المنك، ولا يقولون^(٦).

والثاني: المنع، وهو قوله في الخلاف^(٧)، وظاهر قول الأكثر^(٨)، وتشهد له روايه زرارة عن الصادق عليه السلام وقد سئل عن الصلاة في أشياء منها السنجاب، فأجاب: «بأن كل شيء حرام أكده فالصلاة، في سمرة، وشجرة، وحيدة، وبوله، وروثه، وكل شيء منه فاسد لا قبل منك بالصلاة»^(٩) وفي إسنادهما ابن بكير وهو فاسد العقيدة، وحديث مقاتل وإن ضعف به لأنه ولقيت. وبالإرسال، إلا أن صحيحة ابن راشد وعمل جمع من كبار الأصحاب بعصده، فالقول بالجواز أقوى وإن كره.

ولا يحق أن تذكّيته شرط للحل لأنه فوض، قال في الذكرى: وقد اشتهر

(١) الكافي ٣: ٣٩٩ حديث ١١، التهذيب ٢: ٢١١ حديث ٨٢٨.

(٢) المبسوط ١: ٨٢.

(٣) مهمم: المحقق في المعبر ٢: ٨٦، والشرائع ١: ٦٩، وشبهه في الذكرى ١: ١٤٤، والدروس ٢: ٢٦، وبيان.

٥٧.

(٤) الكافي ٣: ٤٠١ حديث ١٦، التهذيب ٢: ٢١٠ حديث ٨٢، الاستبصار ١: ٣٨٤ حديث ١٤٥٦.

(٥) الكافي ٣: ٤٠٠ حديث ١٤، التهذيب ٢: ٢١٠ حديث ٨٢٢، الاستبصار ١: ٣٨٤ حديث ١٤٥٧.

(٦) الخلاف ١: ٣ مسألة ١١ من كتاب الطهارة.

(٧) مهمم: ونذ الصوف في العقيدة ١: ١٧٠، وصبوق في تصيب ١: ١٧١، والعلامة في المختلف: ٧٩.

(٨) الكافي ٣: ٣٩٧ حديث ١، التهذيب ٢: ٢٠٩ حديث ٨، الاستبصار ١: ٣٨٣ حديث ١٤٥٤.

وتصح الصلاة في صوف ما يؤكل لحمة، وشعره، ووبره، وريشه وإن كان ميتة، مع بجز أو غسل موضع الاتصال.
ولا تجوز الصلاة في جلد ميتة، وإن كان من مأكول لحمة، دبح أولاً،

بين التجار والمسافرين أنه غير مدكّي، ولا عبرة بذلك حملاً لتصرف المسلمين على ما هو لأعجب^(١) قس: إذا أخذ من يد مسم غير مستحل للميتة بالتداع ونحوه فلا عبرة بهذه الشهرة، على أن منعت الشهادة إذا كان غير محصور لا تسمع.
قوله: (وتصح الصلاة في صوف ما يؤكل لحمة، وشعره، ووبره، وريشه).

وكذا عظمه، ونحوه بالأصحح

قوله: (وإن كان ميتة مع بجز، أو غسل موضع الاتصال).

أي: وإن كان ما يؤكل لحمة الذي يؤخذ منه الصوف، وما في حكمه ميتة بشرط الحرية لعدم لمقتضي منتهى حسن، أو غسل موضع الاتصال إذا قلح، بشرط أن لا يتصل مع الميتة شيء، ولو قطع ثم قطع موضع الاتصال أعنى عن غسل^(٢). أت لعظم فلا بد من غسله بطلاقة الميتة، إلا أن يذهب اللحم عنه قبل الموت. واعلم أن المصنف لو زد عند قوله: (أو بجز الخالص) وإن أخذ من ميتة إلى آخره، لأعنى عن هذا الكلام لطويز، مع أن تقييد الجلد بالتذكية، وإطلاق ما بعده يفهم منه اختصاص التقييد بالجلد.

قوله: (ولا تجوز الصلاة في جلد الميتة وإن كان من مأكول اللحم دبح أولاً).

هذا تصريح بما دل عليه التقييد بالتذكية سابقاً، ولا فرق في منع الصلاة في ميتة بين كون الحيوان من حس ما يؤكل لحمة أولاً، ولا بين أن يدبغ وعنه بإجماعنا، والأخبار عن أهل البيت عليهم السلام بذلك متواترة، مثل خبر محمد بن

(١) الذكرى: ١٤٤.

(٢) في نسخة «ح»: عن العمل والحرية وفي نسخة (ع): عن بدر

ولا في جلد ما لا يؤكل لحمه وإن دكي ودغ، ولا في شعره ولا في صوفه وريشه.

مسلم عن أبي جعفر عليه السلام وقد سأله عن بعد الميت أيليس في الصلاة فقال: « لا ولودغ سبعين مرة» (١).

قوله: (ولا في جلد ما لا يؤكل لحمه وإن دكي ودغ، ولا في شعره، ولا في صوفه وريشه).

تدل على ذلك قبل الاجماع رواية زرارة الساسنة، ويستثنى منه الخنزير والسحابة كما سبق، ولا فرق في ذلك بين أن يكون مدكس حيث تقع عليه الدكاة، أو ميتة وإن اندرج في حكم الميتة سابقاً، فلا يخلو العبارة من تكرار، وكذا لا فرق بين أن يدغ ولا، ومثل الصوف وما بعد العظم، ولا فرق بين أحدهما من الحي وميتة، وإن كان المأخوذ من الميتة طاهرًا أو قاذبًا لتنطهر كما مر.

ولا يستثنى من جلد ما لا يؤكل لحمه وصوفه، وما في حكمه ما لا تتم الصلاة فيه كالتكة والفلسوة، فعمم اللمع حتى الشعرة الواحدة على ثوب أو البدن لعموم حديث زرارة السابق (٢)، ولمكاتبة إبراهيم بن محمد الحمدي، انتصمته عدم حوار الصلاة في ثوب عليه وبر شعر مما لا يؤكل لحمه، من غير تقية ولا ضرورة (٣).

وللشيخ قول بالجواز مع الكراهية (٤)، برواية محمد بن عبد الجبار، قال: كتبت إلى أبي محمد عليه السلام أسأله هل أصني في فئسوة عليها وبر ما لا يؤكل لحمه، وتكة حرير، أو تكة من وبر الأرانس؟ فكتب: « لا نحن للصلاة في الحرير المحصر، وإن كان الومر ذكياً حلت الصلاة فيه» (٥)، والكتانة لا تعارض المول.

وفي الذكرى: لو وجد على الثوب وبر وظهر عدم وجوب الالة (٦)، واحتج

(١) العقبه ١ ١٦٠ حديث ٧٥٠، التهذيب ٢: ٢٠٣ حديث ٧٩٤

(٢) نكاهي ٣ ٣٩٧ حديث ١، التهذيب ٢: ٢٠٩ حديث ٨١٨، الاستبصار ١: ٣٨٣ حديث ١٤٥٤

(٣) التهذيب ٢: ٢٠٩ حديث ٨١٩، الاستبصار ١: ٣٨٤ حديث ١٤٥٥

(٤) للبيوط ١ ٨٣، التهذيب ٢: ٦٦٢

(٥) التهذيب ٢: ٢٠٧ حديث ٨١٠، الاستبصار ١: ٣٨٣ حديث ١٤٥٣

(٦) الذكرى ١٤٦.

وهل يفتقر استعمال جلده في غير الصلاة مع التذكية - إلى الذبيح؟
قولان.

والحرير المحض محرم على الرجال خاصة.

بمكاتبة محمد بن عبد الجبار، وبمكاتبة علي بن الريثان إلى أبي الحسن عليه السلام، هل يجوز الصلاة في ثوب يكون فيه شعر من شعر الإنسان وأظفاره من قبل أن ينفضه ويلقيه عنه؟ فوقع: «تجوز» (١)، وقد عرفت أن المكاتبة لا تعارض المشاهدة.

على أن شعر الإنسان ليس مما يحسن فيه لأنه مما تعم به السوى، ولجواز الصلاة فيه متصلاً وكذا منفصلاً - أصح مما سبق - ولا فرق بين شعره وشعر غيره، نعم لا يستتر بثوب منسوج منه في الصلاة، وعلى هذا فيشتق هذا الفرد من العبارة.

قوله: (وهل يفتقر استعمال جلده في غير الصلاة مع التذكية إلى الذبيح؟ قولان).

أحد القولين للشيخ (٢)، ومرتضى (٣): إنه يفتقر، فلا يجوز الاستعمال من دونه، ولم يقل عليها حجة مقبولة في ذلك، واحتج لها في المختلف بالاجماع على حور الاستعمال بعد الذبيح ولا دليل قسبه (٤)، وضعفه ظاهر، فإن كل ما دل على حواز الاستعمال من النصوص شامل للأمرين.

وكان بعض مشايخنا يرى أنه إن استعمل في مائع افتقر إلى الذبيح، وإلا فلا (٥)، وكأنه ينتظر إلى أنه ربما تحلل منه شيء في المائع، وهو حبال ضعيف، والأصح العدم.

قوله: (والحرير المحض يحرم على الرجال خاصة).

إنما قيد بالحرير لأن لم يترجح لا يحرم، وخص التحريم بالرجال لأنه لا يحرم على

(١) التهذيب ٢: ٣٦٧ حديث ١٥٢٦.

(٢) المبسوط ١: ٨٢.

(٣) حكاه عنه في المختلف: ٦٥.

(٤) مختلف الشيعة: ٦٥.

(٥) قال العامل في مفتاح الكرامة ٢: ١٤٩. وعلى الشهيد عن بعض الأصحاب اشترط الذبيح إن استعمل في مائع والأفلا، وقده للتحقق الثاني عن بعض مشايخه، وهذا القول لم يعرف حكيمه إلا منها.

ويجوز الممتزج كالسداء أو اللحمة، وإن كان أكثر،

النساء، وقوله: (خاصة) مؤكد لما دل عليه التضييد في الموضعين، لكن يرد عليه الخشّي لأنه هنا كالترحل، والمراد بتحريم الحرير تحريم لبسه مطلقاً، كما يشعر به سياق الكلام بعده، وإن كان الباب لبيان لباس المصلي.

ويدل على التحريم إجماع علماء الاسلام مصافاً إلى الأحبار الكثيرة المتواترة، مثل مروي عن أبي جعفر عليه السلام أن سبي صلى الله عليه وآله قال لعلي عليه السلام: «ولا تلبس الحرير فيحرق الله حديثك يوم تلقاه»^(١)، وغير ذلك من الأخبار^(٢).

وتنطّل لفلاة فيه، سواء كان هو السر أو غيره، لبي الرضا عليه السلام عن الصلاة فيه في صحبة إسماعيل بن سعد الاحوص^(٣)، وانتهى بقصبي انفساد.

قوله: (ويجوز الممتزج كالسداء أو اللحمة، وإن كان أكثر).

السداء^(٤) - بمنح السين -، واللحمة^(٥) - بمنح اللام ومفتحها، والعفتح أكثر -، ويدل على الجوز مع إجماع عمائنا مروي عن الصادق عليه السلام قال: «لا بأس بالثوب أن يكون سداء ورره، وعلمه حريراً، وإن كان أكثر من الحرير المهم للترحال»^(٦).

ولا فرق في الممتزج بين أن يكون الخيط أكثر أو أقل، ولو كان عشرة، صرح به في المعتبر^(٧) ما لم يضمحل الخيط لقلته بمصدق على الثوب أنه إبريسم، نعم يشترط في الخيط أن يكون محلاً، وعلى ذلك كله إجماع لأصحاب، نعمه في المعتبر^(٨) و انتهى^(٩) ويدل عليه بخصر المستفاد من (ب) في الحديث السابق.

(١) الصقيه ١: ١٦٤ حديث ٧٧٤

(٢) الكافي ٣: ٣٩٩ حديث ١٠، التهذيب ٢: ٧٧ حديث ٨، الاستبصار ١: ٣٨٥ حديث ١٤٩٢.

(٣) الكافي ٣: ٤٠٠ حديث ١٢، التهذيب ٢: ٢٠٥ حديث ٨٠١.

(٤) الخيوط التي تمتد طولاً في سج، انظر لمعجم الوسيط ٦: ٤٢٤

(٥) الخيوط العرضية في سج، انظر لمعجم الوسيط ٢: ١١٩

(٦) الصقيه ١: ١٦١ حديث ٨٠٨، التهذيب ٢: ٢٠٨ حديث ٨١٧.

(٧) معتبر ٢: ٩٠

(٨) معتبر ٢: ٩٠

(٩) منتهى ١: ٢٢٩

وللنساء مطلقاً.

وللمحارب، والمصطر، وركوب عسه والافتراش له،

ولو سمي الثوب حريراً فتراحاً مع وجود الخليط المعتبر لم يقدح في جوار الصلاة فيه قطعاً، لأن المراد بصدق لا يرسم عليه: المانع من الجواز لتأشئ عن قبة الخليط واضمحلاله، بحيث لا يطرأ له عرفاً، والمراد بالحرير المهم في الحديث: هو الخالص.

قوله: (وللنساء مطلقاً).

أي: ويجوز الحرير للنساء مطلقاً، سواء كان محصاً أو ممتزجاً، فالإطلاق باعتبار ماسبق، أو سواء كان في حال الضرورة أم لا، باعتبار ما سيأتي. أو يراد به على كل حال، فيستأول مع ذلك حال الصلاة، فيكون ردًا لقول من يابونه بجمع صلاتهم فيه^(١)، وإن جرد لبسوهن في غير الصلاة، لأن على هذا إجماع أهل الإسلام، وقد تمت على اسم عمك نبة محمد بن عبد الحارث إلى أبي محمد عليه السلام، المتضمنة في حواه عليه السلام: «لا تحل الصلاة في حرير محض»^(٢)، فإن طاهرها يعم الرجال ونساء، وروى زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام أنه سئل عن لباس الحرير للرجال والنساء^(٣).

والجواب عن الأولى: مع كونه مكانية. بأنها لا تنهض حجة لتقييد الأوامر بفعل الصلاة مطلقاً بالنسبة إلى المرأة، مع أنه يحتمل أن يراد بها الرجال، لأن المسؤول عنه قلنسوة وهي محتصة بهم، مع أن يقول بلجور هو الأشهر والأكثر، وعن الثانية بأن في طريقها موسى بن بكير وهو وافي، مع أن طاهرها لا يمكن التمسك به، لأن لبسه لمن لا يحرم.

قوله: (وللمحارب، والمصطر، وركوب عليه والافتراش له).

يستثنى من تحريم لبس الحرير لبسه للمحارب في حال الحرب فلا يحرم، وإن

(١) الفقيه ١٧٦: ١ بعد حديث ٨٠٧.

(٢) التهذيب ٢: ٢٠٧ حديث ٨١٠، الاستبصار ١: ٣٨٣ حديث ١٤٥٣.

(٣) التهذيب ٢: ٣٦٧ حديث ٩٥٢٤، الاستبصار ١: ٣٨٦ حديث ١٤٦٨.

لم تكن ضرورة تدعو إلى لبسه باتفاق عندئذ، لمؤتفة سماعة بن مهران، عن أبي عبد الله عليه السلام، وقد سأله عن لباس الحرير والديباج فقال: «مما في الحرب هلا بأس» (١)، ولأنه تحصل به قوة القلب، وهي أمر مصوب في تلك الحالة، ويدفع ضرر لزرد (٢) عند حركته، فحري محري الضرورة.

وكذا لبسه للمضطر عندما كفي في اسرد الشديد، أو الحر المحو حين إليه لفقد غيره ولدفع القمل، لما روي أن النبي صلى الله عليه وآله رخص لعبد لزمان بن عوف، وأنزله من اعمام في لبس الحرير لما شكوا إليه القمل (٣)، وفي أخرى أنه صلى الله عليه وآله رخص لها فيه من حكة كآفة (٤)، ثم وجمع كان بها، فتعم الرخصة. لقوله صلى الله عليه وآله: «حكمي على لواحد حكمي على الجماعة» (٥).

وكذا يحوز الركوب على الخيول والامتناع له، والصلاة عليه، والوقوف، واستوم، والسكاه، لصحبة علي بن حنظل، عن أخيه موسى عليه السلام وقد سأله عن فراش حرير ومثله من الديباج، ومصلى حرير ومثله من الديباج، يصلح للرحل التوم عليه، والتكاه، والصلاة؟ قال: «يفرشه ويقوم عليه، ولا يسجد عليه» (٦)، ونردده في المعتبر (٧) لعموم تحريمه على الرجال، ولا وجه له، لأن الخاص مقدم.

وهل يحرم لتدثره؟ فيه تردد، وظهر لتصوص أن المحرم لبسه، وذلك لا يعد لباساً.

(١) الكافي ٦: ٤٥٣ حديث ٣، التهذيب ٢: ٢٠٨ حديث ٨١٦، الاستبصار ١: ٢٨٦ حديث ١٦١٤.

(٢) الزرد: هو عبارة عن حشرات يضر الدرع، انظر بيان العرب (ررد) ٣: ١٩٤.

(٣) الفقه ١: ١٦٤ حديث ٧٧٤ ويس فيه الزير من المولم، صحيح البحري ٤: ٥٠ باب ٩١ من الجهاد، صحيح مسلم ٣: ١٦٤٧ باب ٣ حديث ٢٦، سنن الترمذي ٣: ١٣٢ باب حديث ١٧٧٦، مسند أحمد ٣: ٢٥٢، ١٩٢، ١٩٢.

(٤) صحيح بخاري ٤: ٥ باب ٩١ من الجهاد، ١٥: ٩٥ باب ٢٩ من القيس، صحيح مسلم ٣: ٦٤٦ باب ٣ حديث ٢٠٧٦، سنن النسائي ٨: ٢٠٢ باب ٩٢ من لربه، سنن أبي داود ٤: ٥٠ حديث ٤٠٥٦، مسند أحمد ٣: ١٢٧، ١٨٠.

(٥) العوالي ١: ٥٦١: ١٩٧.

(٦) الكافي ٦: ٤٧٧ حديث ٨، التهذيب ٢: ٣٧٣ حديث ١٥٥٢.

(٧) المعتبر ٢: ٨٩.

والكف به.

قوله : (والكف به).

أي: بالحرير بأن يجمع في رؤوس الأكماس والديبل وحوول الريق، لأن النبي صلى الله عليه وآله نهى عن تحرير إلا موضع أصبعين، أو ثلاث، أو أربع (١)، وروى الأصحاب عن حراح المدائني، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه كان يكره أن يلبس القميص المكفوف بالذيابح (٢)، ولأصل في لكرهية استعمالها في باها، والظاهر أن المراد بالأصابع الصمومة اقتصاراً في مستحق من أصل التحريم على المتيقن، واستصحاباً لما كان.

وكذا تحوز اللبنة من الإبريسم. وبهي: الجيب. لما روى أن النبي صلى الله عليه وآله كان له جبة كسروانية لها كبة ذيابح، وفرجها مكفوف بالذيابح (٣). وهـ مسائل:

الاولى: ما لا تتم الصلاة فيه بمجرد من الحرير مثل التكة، والقلسوة، والرداء في حوازلبه والصلاة فيه قولان: أقربها الكراهية (٤)، لرواية الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «كل شيء لا تتم الصلاة فيه وحده، فلا بأس بالصلاة فيه مثل تكة الإبريسم، والقلسوة، والخف، والرباط يكون في الشراويل ويصني فيه» (٥) والثاني. العلم (٦)، لمكاتبة محمد بن عبد الحارث السالعة (٧)، وحملها على لكرهية وجه جمعاً بين الأخبار.

الثانية: المحشوب بالإبريسم كلابرسم لعموم التهي، وكذا الرقعة أو الوصلة من

الابريسم.

(١) من الترمذي ١٣٢، حديث ١٧٧٥.

(٢) الكافي ٤٥١، حديث ٦، التهذيب ٣٦٤، حديث ١٥١٠.

(٣) صحيح مسلم ١٦١١، حديث ٢٠٦٩، مسند أحمد ٣٤٨، ٣٥٤، من ابن رجة ٢، ١١٨٩، حديث ٢٥٩٤.

(٤) ذهب إليه الشيخ في الباية ٩٩.

(٥) التهذيب ٣٥٧، حديث ١٤٧٨.

(٦) ذهب إليه الحيد، كما هو ظاهر جملة ٢٥، والعلامة في المنهاج ٢٢٩.

(٧) التهذيب ٢٠٧، حديث ٨٩٠، الاستبصار ٢٨٦، حديث ١٤٦٨.

ويشترط في الثوب أمران:

للملك أو حكمه، فهو صلى في المعصوب علماً بصت صلاته وإن جهل الحكم. ولأقوى إلحاق الناسي ومنتصحب غيره به،

لثالثة: لا يحرم على الوتي تمكير ضحي من التحرير لعدم التكليف، فلا يتأوله التحريم، وللأصل، وقول حازن: كد سرعه عن انصب، وبتكره على الجوارى^(١) محمول على التزهر والمبالغة في التورع. لزراعة: مد يحاط من التحرير عض و يكتال لا يرول التحريم عنه، وكذا يظن به الثوب أو ظهره لعموم النهي.

قوله: (ويشترط في الثوب أمران: نيت أم حكمه).

حكم الملك: المتأخر والمساء، وألذي أبا حنيفة الكه عمومياً و خصوصاً.

قوله: (فلو صلى في المعصوب علماً بصت صلاته وإن جهل الحكم).

ظاهر العذر أن المعصوب هو سائر العورة، لأن قوله سابقاً. (ويشترط في ثوب أمران) معناه الثوب الذي يكون سائراً، يذير قوله في بيان حسن لتأخر: (إنها تحوز لفضلة في ثياب المتحدة من النبات...).

إذا تقرر هذا، فإذا صلى في معصوب وكان هو التاربطت لفضلة بإجماع أصحابنا، لرجوع النهي إلى شرط الفضلة وهو ينصبي المساد، ومثله ما لو قدم فوقه، أو سجد عليه، لرجوع النهي إلى حزم الفضلة فتعسد.

وهذا إذا كان علماً بنصب لثوب، سواء كان عالماً بأن حكم المعصوب بطلان الفضلة أم لا، لوجوب التعلم على الجاهل، فلا يكون تقصيره عذراً، وناسي الحكم كالجاهل، وعطف لجاهل في العبارة: (أن) الوصية يقتضي شمول العبارة له، وناسي الحكم.

قوله: (والأقوى إلحاق الناسي ومنتصحب غيره به).

هنا مسألتان:

الاولى: لو صلى في المعصوب نسباً للمص، فالأقوى عند المصنف إلحاقه عن

(١) نقل قوله لعق في المعبر ٦٩١، والعلامة في التذكرة ١٩٦، والشهيد في الذكرى ١٤٥.

صلى في المعصوب عالماً بمعصيته، فتكون صلاته باطلة ويجب إعادتها، ومقتضى العبارة كون إعادة في الوقت وحرجه، لأن معنى يخافه بالعامد مساوته له في حكمه، نعم لا يأنم بذلك إجماعاً.

ووجه القوة أن ابني معصية تقدرته على لتكرار الموحى للتذكارة، فإذا أحل به كان معطلاً، ولأنه لما عدم كون حكمه مع من الصلاة، والأصل بقاء ذلك، وزواله بالتسيان يحتاج إلى نص، ولم يثبت.

لا يقال: قد روى أنه صلى الله عليه وآله قال: «رفع عن أمتي الخط والتسيان»^(١)، والحقيقة معذرة لأنها واقعة لم يرتفع، فيصاري أقرب للحوارات إلى الحقيقة وهو رفع جميع أحكامها، لأن رفع الخمسة يسلم رفع جميعها أو يقال: يراد رفعها الماء لعدم الاحتياط في ثبوتها، فلا يثبت إلا من الأحكام لم يصدق العاؤه.

لأن يقول مع إرادته لعموم في رفع جميع الأحكام، لأنه يسلم زيادة الإصمار مع الإكساء بالأقر، ولأن صحة الصلاة في المعصوب مع التسيان، ورواها حكم المدع يقتضي ثبوت حكم له، فلا يصدق الرفع الكلي، ودليل الصحة معي عنه.

كذا قرر المصنف، ولك أن تقول: لا نسلم أن التكرار الموجب للتذكارة مع عروص التسيان، والوجدان يشهد بعلاجه، وما ادعاه من استصعوب بقاء المع من الصلاة بعد لتسيان مدعوى بالإجماع، على أن لتأني يمتنع تكليفه حاشيانه لامتناع تكليف العاقل، ومع إرادة لعموم في الحديث بعد بيان الدليل بذا على إرادته غير ملغيت له.

ومستدل به من استلزم زيادة الإصمار إلى آخره مردود، لأن زيادة الإصمار المتنوع منه في اللفظ لا في المدلول، فهو كان أحد النقطتين أشمل - وهما في اللفظ سواء - لم تتحقق الزيادة، على أن زيادة الإصمار إنما تلزم على تقدير ما يدعيه هو،

(١) سنن ابن ماجة ١٦: ٦٥٩ حديث ٣٣ و ٢٤٤٥ حديث ٢٤٤٥، مسندك بحاكم ٢: ١٩٨، إخبار أصبهان ١٦: ٩٠، كبر العمال ١٢: ١٥٥، مسند الدرر فطحي ٤: ١٧٠ حديث ٣٣، سنن البيهقي ٣٥٦: ٣٥٦ حديث ٣٥٧، مسند سعيد بن منصور ١: ٣٧٨ حديث ١١٤٤ و ١١٤٦ و ١١٤٥، أصول الكافي ٢: ٤٦٢ حديث ١-٢ التوحيد ٣٥٣ حديث ٢٤، النعمية ٢٦: ٣٦ حديث ١٣٢.

فإنه حينئذ يحتاج إلى إصمارة بعض الأحكام، وعلى ما قدمناه يكفي إصمارة لأحكام فقط، على أن الإقتصار على الأقل إنما يجب إذا كانت مرتبة واحدة، فهو يقتضي المقام الأكثر وحب المصير إليه.

و ليس المراد رفع جميع الأحكام حتى مرتبة على شتيان، باعتبار كونه عذراً، بل المراد رفع الأحكام المترتبة على العسر إذا وقع عمداً، وإن معنى الحديث - والله أعلم - اغتبر لأمري الأمر للمنع منه إذا كان خطأ أو سيئاً، حتى كأنه لم يكن، فلا يتعلق به شيء من أحكام عمله.

وبوقدربا أن المراد رفع جميع الأحكام، فإنها يرفع بالحكم الممكّن رفعه لا مطلقاً، وما ذكره غير ممكن الرفع لا يمنع لاعتراض جميع لأحكام الشرعية، والأصح عدم الإعادة مطلقاً.

الثانية: لو متصحب شيئاً معصوماً غير ثوب في حال الصلاة. كثوب أو حاتم - فالأقوى عند المصنف أيضاً الحاقه من صلى في معصوب عامداً فتتطل صلاته، لأن الحركات الواقعة في الصلاة منهي عنها لأنها تصرف في المعصوب، وهي أجزاء الصلاة فتفسد، لأن التهي في العبادة يقتضي عسداً، ولأنه مأمور بإبادة المعصوب عنه، وبرقة إلى مالكه، وإذا انتقل إلى فعل كثير كان مصاداً للصلاة، والأمر بالشيء يستلزم التهي عن ضلته فيفسد.

وكية الكبرى ممنوعة، لأن الأمر هو تنهي عن الضد العام - أعني ترك مطلقاً وهو لأمر الكلّي لا عن الأضداد الخاصة من حيث هي كذلك - فلا يتحقق التهي عن صلاة.

وكذا بعض مفقومات الذليل لأول، وهي: أن الحركات المخصوصة الواقعة في الصلاة منهي عنها، وإن انتهى إليها هو عن التصرف في المعصوب من حيث هو تصرف في المعصوب، وهو أمر خارج عن الحركات من حيث هي حركات، غاية ما في الدب أن المكلف جمعها باختياره، وإذا كان متعلق التهي 'مراً خارجاً عن الصلاة، مسمكاً عنها، لا يعد جبراً لها ولا شرطاً، لم يتطرق التهي إلى صلاة بخلاف ما لو كان المعصوب هو

الساتر، أو المسجد، أو المكان لقوات بعض شروط الصلاة أو بعض أجزائها حينئذ، فلا تكون صحيحة.

كذا حقق صاحب المعثر^(١)، وقوه في الذكرى^(٢)، ثم حشأ بالبطلان، ولا ريب في متانة ذلك، وإن كان الاحتياط طريقاً إلى البراءة.

وقد يحتاج للبطلان بأن رد المعصوب إلى مالكه واجب، ولا يتم إلا ترك الصلاة، لأن العرض تصادفهما، وما لا يتم الواجب المطلق إلا به فهو واجب، فيكون ترك الصلاة واجباً ويلزم منه النهي عن فعلها، ويمكن لظن في كسبة قوته: (وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب)، لأن ذلك فيما عدا ترك الواجب لا مطلقاً.

واعلم أن قول المصنف سابقاً: (ولو لم يلى في المعصوب عالماً) يتناول التماسي لأنه عالم، فيكون ذكره بهذه ذلك تكررراً، ولو قل ليردله: (عامداً) سلم من التكرار وإلحاق التماسي بالعامد يقتضي وجوب الإعادة مطلقاً، وهو المناسب للحكم من المستصحب المعصوب في الصلاة.

ويلوح من الذكرى وجوب الإعادة في الوقت لو حود السبب، وعدم تيمم الخروج من العهدة، لا إن حرج؛ لأن الإعادة بأمر جديد^(٣) وهو حيرة للختلف^(٤). ويصعب بأن امثال المأمورة يقتضي الإجراء، ويمتنع تكليفه في حال النسيان كما سبق، فيكون في المسألة ثلاثة أقوال.

والضمير في قوله: (ومستصحب غيره) يعود إلى المعصوب الذي هو الثوب للحدث عنه، وطهره أنه ساتر، وهو المناسب لإشعار العبارة بحريان للخلاف فيما عداها، فيكون المراد بغيره ما يعم نحو بختام وغيره، فيدرج فيه الثوب الذي لا يكون هو الساتر، وإن كان ذلك لا يحتمل تكلف، والضمير في قوله: (به) يعود إلى العلم في المسألة الأولى، فيعم الحكم بحق المستصحب العامد والتماسي، وقد وقع في

(١) المعثر ٢: ٩٢

(٢) الذكرى: ١٤٦.

(٣) الذكرى: ١٤٦.

(٤) لختلف ٨٢.

ولو أذن المالك للغاصب أو لغيره صححت.

عبارة الشارح ولد لمصنّف أشياء (١) ننبه على المهم منها:

الأول: أنه فرق بين ما إذا كانت إبانة المصوب تحتاج إلى فعل كثير وعنده،
محكم بالطلان في الأول بغير شك، وبصهر من آخر كلامه أنه لا خلاف في لطلان
ها.

وهو فاسد، فإن اعتبار التهي عن حركات لصلاة في المصوب إن تم يقتضي
الطلان مطلقاً، وقد عرفت بما مضى أنه لا يتم، مع هذا إن ثبت الإبطال بالتهي عن
الصلوة، استوى في ذلك ما تحتاج إبانته أو من كثير، وما يحتاج رده إلى مالكة إليه،
وإن لم يكن مصحوباً في لصلاة، بل يستوي فيه محوم من صلى وفي المسعد بحاسة يقدر
على إزالتها، وما لا يتناهى من المسائل.

ويتحقق الإبطال في ذلك كتمه بما إذا لم يتصيق الوقت، أو تصيق ولم
ينشأ على بالرد و لصلاة معاً جمعاً من الحقق، فتخصص الشارح احتمال اطلان
وعنده بالتقديرين لأحرين لا وجه له، مع أن احتمال اطلان الصلوة مع عدم انقضاء
بين الصلوة والإذنة على تقدير انقضاء بالصحة في أول الوقت فاسد أصلاً، بل لا معنى
له.

وما ذكره في التحقيق آخراً غير مستقيم أيضاً، لأنه يبي الحكم ها على انقاعة
الأصولية المقيدة بكون المهبي عنه غير حرة ولا لارء، ثم حسن دليل اطلان ها تعلق
التهي بالجزء أو اللآزم، وتحقيق الفرق بين ما ها وبين مسألة الخياط، مع أن ظاهر قوله:
(وقال فرق مهم) أن هذا القول في القاعدة الاصولية وما جعله دليلاً عليه لا يرتبط به
أصلاً، وفي كلامه أشياء غير ذلك أعرضنا عن، وطول الكلام في هذا المقام لأنه من
المهمّات.

قوله: (ولو أذن المالك للغاصب أو لغيره صححت).

أي: للمأذون له، لأن المانع مسبب عنه وقد زال، ورواى لصمان عن
الغاصب بهذا الإذن وعنده لا دخل له في الصحة وعدمها.

ولو أذن مطلقاً حاز لعير الغاصب، عملاً بالظاهر.

والظاهرة وقد سبق.

المطلب الثاني: في ستر العورة: وهو واجب في الصلاة وغيرها.

ولا يجب في الخنوة إلا في الصلاة، وهو شرط فيها، فبوتركه مع القدرة

بطلت سواء كان منمرداً أولاً،

قوله: (ولو أذن مطلقاً حاز لعير الغاصب عملاً بالظاهر).

أي: بظاهر الحيز المستفاد من العادة بين غالب الناس، من الحق على

الغاصب، وحت مؤاحذته والانتقام منه، فإن طاهر ذلك يقتضي عدم الإدن له، فيكون محرماً له من الإطلاق والعموم.

قوله: (والظاهرة وقد سبق)

أي: لأمر الثاني من الأمرين المشترطين في الثوب: الظاهرة، وقد سبق هذا

الأمر، وبيان اشتراطه، وأحوال محاسنه، وما به تحصل الظاهرة مستوفى.

قوله: (المطلب الثاني في ستر العورة: وهو واجب في الصلاة وغيرها).

المراد بعير الصلاة: ما إذا كان هناك باطر يحرم كشف العورة عنه، يقتضي

قوله عنه: (ولا يجب في الخنوة) ووجوب الستري الصلاة بحاج العلماء، وكذا في

غيرها مع وجود لناظر، و لكتاب و سنة باطقان بذلك .

قوله: (ولا يجب في الخنوة إلا في الصلاة).

خلافاً لبعض العامة حيث أوجب ستر على كل حال^(١)، وكان عليه أن

يستثني انطوائ أيضاً، لأنه كالصلاة في هذا الحكم، وفي أكثر الأحكام.

قوله: (وهو شرط فيها).

لوقيد شرطيته بحسب بعدة مكان حساً، ولم يرد حينئذ أن لإخلال بالشرط

يقتضي بطلان اشتراط على كل حد، وليس الست كذلك لصحة لصلاة بدونه مع

العجز عنه، فلا يكون شرطاً، لأنه إذا كان شرطاً في حال دون حال، إنما يلزم الفساد

(١) منهم الشافعي كما في كفاية الأجير ١: ٥٧، والمجموع ٣: ١٦٦-١٦٥، وأحمد بن حنبل كما في الانصاف ١:

وعورة الرجل قبله ودبره خاصة.

بالإخلال به في حال شرطيته لا مطلقاً.

يد عرفت ذلك فاعلم أن اشتراط استتري الصلاة بحاجته، واتفاق أكثر العلماء (١) بقوله تعالى: (يا أي آدم حدوا ريتكم عند كل مسجد) (٢)، قيل: اتفق المسترون على أن لريبة هما ما ثواري به العورة بضلالة و لظواف، لأنها لمعربها بالمسجد (٣).

والأمر للوحوب، ولقول الباقر عليه السلام، وقد سئل: ما ترى للرجل أن يصتري في فيص واحد، قال: «إذا كان كشف ولا بأس» (٤) دل على ثبوت لباس مع عدم الكفاية، ولرواية عبي بن حمزة، عن أبيه موسى عليه السلام في لمرين: «إن أصاب حبشاً يستره عورته ثم صلا به بالركوع والسجود، وإن لم يصب شيئاً يستره عورته أوما وهو قائم» (٥) فترك أعظم أركان الصلاة لهذه التاثر بمتنصي استراطه في الصحة.

ولا يحى أن التتركها أنه شرط في لفلا كد، هو شرط في الظواف، ولا فرق في شتراط الستري كون المصلي منفرداً أو معه غيره، فذلك قال المصنف. سوء كان مفرداً أو لا.

قوله: (وعورة الرجل قبله، ودبره خاصة).

هذا أشهر أقول أصحابنا، والمراد بقبل: التقصيب والانشاب، لأنه في الذكرى فسره بذلك (٦) وفي التحرير (٧). وهل البيصن منها؟ في بعض لروايات:

(١) قاله الشافعي وداوود ومالك وأبو حنيفة وأحمد، انظر الأم ١: ٨٩، للمصنف ٣: ١٧٧، كفاية لأخبار

٥٧، الباب ١: ٦١، المي ١: ٦٥١، الانصاف ١: ٤٨

(٢) الاعراف ٣٦

(٣) انظر مجمع الزوائد ٢: ٤١٣، التفسير الكبير ١: ٦٠-٦١، تفسير الكشاف ٢: ٧٦

(٤) الكافي ٣: ٣٩٤ حديث ٢، التهذيب ٢: ٢١٧ حديث ١٥٥

(٥) التهذيب ٢: ٣٦٥ حديث ١٥١٥

(٦) الذكرى ١٣٩.

(٧) تحرير الأحكام ١: ٣٩.

ويتأكد استحباب ستر ما بين السرة و الركبة، وأفضل منه ستر
جميع البدن،

« إذا سترت القضيب والبيضتين فقد سترت العورة » (١) .

والدبر: نفس الفرج، وليست الاثتان، ولا المخذ منها، لقول الصادق
عليه السلام: « الفخذ ليس من العورة » (٢) ، وروى الصدوق أن الباقر عليه السلام
كان يغطي عورته، ويلف الأرر على الاحيل فيغطي غيره سائر بدنه (٣) .

وليست اسرة من العورة بتدقها، وكذا الركبة على ما ذكره المصنف في
التذكرة (٤) ، والمحقق في المعتمد (٥) ، وكما أنها لم يعتبر حلاف لبي الصلاح في قوله: إن
لعورة من السرة إلى الركبة (٦) ، لصحة، وقام ابن البراج: إن العورة ما بين السرة إلى
الركبة (٧) ، والأحار حجة عليه ولا فرق بين الحر والعبد في هذا الحكم، ولا بين
الضبي والبالغ.

قوله: (ويتأكد استحباب ستر ما بين السرة والركبة) .

لأن فيه لمحافظة على الاحتياط.

قوله: (وأفضل منه ستر جميع البدن) .

عن النبي صلى الله عليه وآله: « يد صلى أحدكم فليمس ثوبه، فإن الله
تعالى أحق أن يتربس له » (٨) ، وروى: « ركبة سراويل تعدل أربعاً بغيره » (٩) ، قال
في الذكرى: وكذا روي في العمدة (١٠) ، ويوحدي بعض نسخ الكتاب موضع

(١) الكافي ٦: ٥٠١ حديث ٢٦، التهذيب ١: ٣٧٤ حديث ١١٥١.

(٢) الفقيه ١: ٦٧ حديث ٢٥٣.

(٣) الفقيه ١: ٦٥ حديث ٢٥١.

(٤) التذكرة ١: ٩٢.

(٥) المعتمد ٢: ٩٩.

(٦) الكافي في الفقه: ١٣٩.

(٧) الهدى ١: ٨٣.

(٨) كنز العمال ٧: ٣٣١ حديث ١٩١٢٠ خلاص الطبرقي في المحرم الأوسط.

(٩) الذكرى: ١٤٠.

(١٠) الذكرى: ١٤٠.

ويكفيه ثوب واحد يحول بين الناظر ولون لشرة.
ولو وجد ساتر أحدهما فالأولى القس،

(وأفضل): (وأقل)، وهو صحيح، لأن معناه حيث لا ثقل مفاد كرتأكيد ستر جميع البدن.
ولا يعني أن تأكيد ستر المجموع من حيث هو كذلك، لا يبلغ تأكيد ستر ما
بين الشرة والركبة، فلا يحتاج إلى تكلف ما قبل من أن المراد بالمجموع سوى ما بين الشرة
والركبة، توهم أن عدم التأكد في المجموع يقتضي عدمه فيما بينهما، وليس كذلك، إذ
لا يجب أن يثبت للجزء ما ثبت للكل.

قوله: (ويكفيه ثوب واحد يحول بين الناظر ولون البشرة).

أي: ويكفي الرجل في ستر عورته الواجب سترها ثوب واحد صفيق، يحول بين
الناظر ولون البشرة، ولو كان رقيقاً يحكي لون البشرة من سواد وبياض وغيرها لم تحر
الضلاة فيه لعدم حصول الشربة.

وظاهر إطلاق لصارة يتساون ما إذ، كان اثوب يسر اللون، ويصف الخلفه
والمجم فتحور الضلاة فيه، وبه صرح في التذكرة^(١)، وإحصار شحنا في الذكرى^(٢)
وغيرها عدم حوار الضلاة به، لمرفوع أحمد بن حماد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال.
« لا تنص فيما شئت أو وصف »^(٣)، قال في الذكرى: معنى شئت: لاحت منه البشرة،
ووصف: حكى اللحم^(٤)، وفيما اختاره قوة حديث، ولأن وصف اللحم موجب
للهتك أيضاً.

قوله: (ولو وجد ساتر أحدهما فالأولى القبل).

أي: ولو وجد الرجل ساتر أحد المذكورين، أعني: القبل والدبر، بحيث لم يجد
للآخر ساتراً، فالواجب ستر القبل به لبروره، وكون الآخر مستوراً بالإيتين، لكن يجب
عليه الإيلاء لعدم تحقق الواجب من الستر، فلو حاف وستر به الدبر فالأصح بطلان

(١) التذكرة ١، ٩٢.

(٢) الذكرى: ١٤٦.

(٣) التهذيب ٢: ٢١٤ حديث ٨٣٧.

(٤) الذكرى: ١٤٦.

وبدن المرأة كنه عورة يجب عليها ستره في الصلاة، إلا الوجه والكفين وظهر القدمين.

صلاته، وبه صرح في الذكرى^(١) و طبق الشيخ وحوب ستر ما قدر عليه من العورة إذا وحد ساتراً لبعض^(٢).

ولو وجدت المرأة ستر، حدى السواتين خاصة، فالظاهر ستر انقبيل كانزح، ولو كان الواحد حتى فإن أمكن ستر لقبيلتين، وإلا فيحتمل ستر الذكر لبروره، ويحتمل بحلف عورة اطلع، فإن كان رجلاً ستر عورة المرأة وبالعكس. وفيه قوة، لأن فيه رعاية [ستر]^(٣) الافحش، ولو اجتماعاً فاشكال.

والظاهر أن المراد بقوله: (ولأولى) أي وفي نطائره التميمي والتحتي، إذ لا يجوز العدول عن لاخذ إلى غيره، وإن كان قد يستعمل ذلك لارادة الأفضل، وعمرة لمقام يتميز المراد^(٤).

قوله: (وبدن المرأة كنه عورة يجب عليها ستره في الصلاة، إلا الوجه والكفين وظهر القدمين).

كون بدن المرأة كنه عورة عليه إجماع العلماء، وحالف ابوبكر بن عبدالرحمان في استثناء الوجه^(٥)، وبعض اصحابه من العامة في استثناء الكفين^(٦)، ولا يفتت إليها.

وقد فسر قوله تعافى: (ولا يبدى زينة إلا ما طهر منها)^(٧) بالوجه والكفين^(٨)، و مشهور بين الاصحاب استثناء القدمين أيضاً، لسوهما غالباً، ولقول

(١) الذكرى: ١٤٦

(٢) البسوط: ٨٧.

(٣) هذه الريادة وردت في «ج»

(٤) في «ع»: المرام.

(٥) انتهى: ٦٧٢.

(٦) ذهب إليه أحمد كذا في فتح المريد: ٩٠.

(٧) النون: ٣٦.

(٨) فتح المريد: ٨٨، والجامع لأحكام القرآن لقرطبي: ١٢: ٢٢٨.

ويجب على الحرة ستر رأسها،

انساق عليه السلام في رواية محمد بن مسلم: « والمرأة تصني في الذرع والمصعة، إذا كان للذرع كثيف» (١) يعني: إذا كان ستر، فاحتر عليه السلام بالذرع، وهو المصيص، والمفتحة، وهي: لرأس، والقمص لا يسر مضمين غالباً، وعنه يحسن قوله صلى الله عليه وآله: « المرأة عورة» (٢).

وحكى في الذكرى (٣) عن طاهر كلام الشيخ (٤)، وأبي الصلاح منع كشف انكفين ولقدمين (٥)، ولا ريب أن المذهب هو الأول.

ولا فرق بين طاهر لكفين ووطئها، وكذا العمام، لروى ذلك عنه غالباً، وحد ليدبين الربد، والقدمين مفصل انساق، إلا أنه يجب ستر شيء من اليد والقدم من باب المصعة، وكذا نقول في عورة الرخص، وطاهر عماره لكتاب أن باطن القدمين من العورة، والأصح خلافه.

قوله: (ويجب على الحرة ستر رأسها):

لأنها عورة كلها، ولعموم: (ولا يدين ريشهن) (٦)، ولرواية انكفين، عن الساقف عليه السلام قال: «صنّت فاطمة عيب سلام وحماتها على رأسها، ليس عليه أكثر مما وارت به شعرها وأذنها» (٧).

وكما يجب ستر الرأس يجب ستر الشعر والأدين والعنق، والطاهر أن اقتدع من لا يجب غسله في الوضوء ممّا يجب ستره، لأن جميع بسا عورة إلا ما أخرج به دليل. وتردد في ذلك في ذكرى من تعارض حقيقة الشرعية واللغوية (٨)، ولا وجه له لأن الشرعية مقلّعة.

(١) المعية ١ ٢٤٣ حديث ١٠٨١.

(٢) سنن ترمذي ٢ ٣١٩ حديث ١١٨٣.

(٣) الذكرى: ١٣٩.

(٤) الامتداد ٢٥٨.

(٥) الكافي في المعية ١٣٩.

(٦) نور ٣١.

(٧) المعية ٦ ١٦٧ حديث ٧٨٥.

(٨) الذكرى: ١٤٠.

إلا الصبية والأمة، فإن اعتقت في الأثناء وحب الست

قوله: (إلا الصبية والأمة).

هذا الإستثناء مجاز لأن الصبية لا وحبوب عليها لعدم التكليف، ولفظ الحرية لا يتناول الأمة، والمعنى: إن الصبية وإن كان لا بد من ستر بدنها، لتكون صلاتها شرعية أو تمرينية، كما في طهارتها بالنسبة إلى لفلاة، إلا أنه لا يشترط ستر رأسها.

وكذا لا يجب على أمة ستر رأسها بإجماع العلماء إلا من شد^(١)، وروى محمد بن مسلم، عن الباقر عليه السلام: «ليس على الأمة قناع»^(٢)، وهل يستحب لها القناع؟ أثبتته في المعتبر^(٣) لأنه لم يثبت بالخبر والحياة، وفي رواية عن الصادق عليه السلام أنه انتهى عنه، وأن آية عليه سلام كان إذا رأى المملوكة تفعل ذلك صرّها، لتعرف الحرية من المملوكة^(٤).

والمعنى فيها كالرأس، لعدم ستره من دون ستر الرأس، والوجه والكفان والقنمان كذلك، بل أولى.

ولا فرق في الأمة بين القصة، والمدبرة، وأم الولد، والمكاتبة المشروطة، والمطلقة التي لم تؤد شيئاً لثبوت الرق في ذلك كله، والخشي كالأنثى في ذلك كله.

قوله: (فإن اعتقت في الأثناء وحب الست).

لتصيرورتها حرية فتثبت لها أحكامها، ولو عتق بعضها فكذلك لو حبس ستر ذلك البعض، ولا يتم إلا ستر الجميع، وقد صرح بذلك جمع من الأصحاب^(٥) ورواية محمد بن مسلم، عن الباقر عليه سلام: «ليس على الأمة قناع في لفلاة، ولا على المدبرة والمكاتبة إذا اشترط عليهن مولاها حتى تؤدي جميع مكاتبها»^(٦) تشعر بذلك، نظراً إلى تخصيص الحكم بالمشروطة أن تؤدي جميع مال الكتابة.

(١) هو الحسن البصري كما في المنهاج ١: ٢٣٧، والمعتبر ٢: ١٠٣.

(٢) الكافي ٣: ٣٩٤، حديث ٢، التهذيب ٢: ٢١٧، حديث ٨٥٥.

(٣) المعتبر ٢: ١١٣.

(٤) على الشرائع ٣: ٢٤٥، باب ٥٤، حديث ٢، المحاسن للبرقي، ٣١٨، حديث ٤٥.

(٥) مهم: الشيخ في المبسوط ١: ٨٧، والمحقق في المعتبر ٢: ١٠٣.

(٦) المقية ١: ٢٤٤، حديث ١٠٨٥، على الشرائع، ٣٤٦، باب ٥٤، حديث ٣.

وإن افتقرت إلى المائي استأنفت، ونصية تستأنف.

ووفقد الثوب ستر غيره من ورق الشجر والطين وغيرهما.

قوله: (وإن افتقرت إلى المائي استأنفت).

لامتنع صحة لصلاة بدون شرطها، والمراد ساقى لعمل الكثير عادة، أو الاستدانة أو التكلم ومحو ذلك.

وقد أطلق المصنف الإستئناف هذه، وفيه في الشدكة بما إذا لم تخف فوت الصلاة (١)، يعني لصيق الوقت، هذا حيث أنصب صلاة، وبه صرح جمع من الأصحاب (٢) لتعذر الشرط حيث، فتصني بحسب المكة.

وفي نصي من العرف شيء، لأن السز في كل شرط كان تعذره في وقت الأداء موحياً لتعذر المشروط في وقت الأداء، وعدم جواز التكسيف به حيث، لا لوجوب المشروط بدون شرطه (٣)، فإن لم يكن شرطاً وجب الاستمرار مع النعمة أيضاً، كما هو معنص إطلاق عبارة الخلاف، لاستمرار (٤).

ودلائل شرائط الترمع القدرة في الجملة عامة، فتقييد القدرة بكونها في وقت الأداء يحتاج إلى دليل، وبالجمله فالمسألة موضع تردد.

قوله: (والنصية تستأنف).

أي: إذا بلغت في الأثناء، سواء كان بدوعها بما يفسد الصلاة أم لا، لعدم وجوب ما سبق، فلا يجري عن الوجوب، وإنما يجب لاستئناف إذا بقي من الوقت مقدار الظهارة وركعة، كما سبق في الوقت.

قوله: (ولو فقد الثوب ستر غيره من ورق الشجر والطين وغيرهما).

ظاهر العبارة أن الستر يورق لشجره محرم مع فقد الثوب، فهو مؤكداً اقتضاء كلامه أول الباب، وقد عرفت ما فيه، ومقتضى عطف الطين عليه، جزء كل منها حيث فيتحير بينهما، واختاري الذكرى عدم إجزاء طين مع إمكان الستر بغيره،

(١) التذكرة ١ ٩٣

(٢) مهمل شخ في مسوط ٨٨، والفتاوى في عدم ٣ ٢

(٣) جاء في هامش «ن» ما يعطى (وقت الأداء) وعدم شرطه «صح»

(٤) الخلاف ١ ١٥١ مسألة ١٦٦ ك ب صلاة

لعدم فهمه من لفظ التائر عند الاطلاق، واحتمل الإجراء لحصول مقصود السترة (١) وفيه منع، واحتج لمصنف في التذكرة (٢) بعون الصادق عليه السلام: «استورة سترة» (٣)، ولا دلالة فيه، لإمكان أن يراد كونه سترة عن التاطر، وظاهر قوله تعالى: (حدوا زينبتكم عند كل مسجد) (٤) خلافه، إذ لا يعد ذلك ربة، ولا يفهم من اللفظ.

والظاهر عدم الإجراء حتر، ولو حذف تأثيره في الأشياء عند حفاه لم يحر مع وجود ثوب قطعاً، ولو وجد وحلاً أو ماء كدر يستر عورته لوبره وحب مع عدم انصر، وتعذر غيره مما سبق، ويركع ويسجد إن أمكن، وإلا أوماً. ولو وجد حرة دحها وحب وصلّى قائماً، ويركع ويسجد، كما صرح به جمع من الأصحاب (٥) لحصوله استر، ولم تثبت شرطية لتصاقه بالبدن، ولم يسل أيوب بن نوح، عن الصادق عليه السلام في العاري الذي كسر لأثوب إذا وجد حرة: «دخله مسجد فيها وركع» (٦).

وعلى هذا فحب تقديمه على لوح لوجل والماء لكدر إذا بعد استسقاء الأفعال فيها، أما مع الامكان فيحتمل لتحرير لاستوائها في كون كن واحد منها لا يعد ساتراً حقيقياً، ويقدم لوجل لأنه أقرب إلى ثوب مصوقه إلى البدن، والحصرة بالأمر بدخولها من دون اعتبار إمكان غيرها.

والفسطاط لصيق إذا لم يمكن لسه، وبلوت والثابت إذا أمكن استسقاء لأفعال فيها كالحصيرة على ظاهر، ونولم يمكن لم يحزنا مع لكان مقلها، إلا في نحو صلاة الخنازة ونحوه.

ولا يحى أن إطلاق عبارة لمصنف في قوله. (وغبرها) يقتضي الإجراء

(١) الذكرى: ١٤١.

(٢) التذكرة: ٩٣.

(٣) المعية: ١، ٦٥ حديث: ٢٤٨.

(٤) الأعراف: ٣١.

(٥) مهم: الشيخ في المبسوط: ١٨٧، والمحقق في المعتم: ٢: ١٠٥.

(٦) التهذيب: ٢: ٣٦٥ حديث: ١٥١٧ باختلاف يسير.

ولو فقد لجميع صلتى قائماً مومئاً مع أمن المطلع، وإلا جالساً مومئاً.

مطلقاً، وفيه ما عرفت.

قوله: (ولو فقد الجميع صلتى قائماً مومئاً مع أمن المطلع، ولا جالساً مومئاً).

لا فرق في صلاته كذلك بين سعة الوقت وضيقه، وقد ابرهني^(١)، وسأتر^(٢): يجب التأخير، فإن في الذكرى: بناءً على أصلها في أصحاب الاعداد^(٣)، وقرب تفصيل المعتبر^(٤) برحاء زوال معدن يجب التأخير كالتيمم، ولحقه رهو الأول، وإن كان هذا الأخير أحوط.

والمراد بأمن المطلع علمه في الحال وعدم توقعه عادة، كالمصنّي في بيت وحده، أو في موضع مقطوع عن الناس، ووجوب الصلاة قائماً مع أمن المطلع هو مذهب أكثر لأصحاب^(٥)، وقال المرتضى: يجب الصلاة جالساً، وبأمن^(٦).

والعمد الأول، لرواية ابن مسكان، عن الصادق عليه السلام في لرحن يجرح عربانا فيدرك الصلاة، قال: « يصلي عروفاً قائماً إن لم يره أحد، فإن رآه أحد صلتى حالساً^(٧)، وهي حجة على وجوب الصلاة حالساً مع المطلع، مع حسنة زرارة، عن ابن قرعبيه لسلام، في الزجل وراءة العاريين: « يجعل كل مهبا يده على قبله، ثم يجلسان فيومئان إيماءً، ولا يركمان ولا يسجدان فيبدوا ما خلفهما، تكون صلاتها إيماء برؤوسهما^(٨)، وأوجب ابن إدريس بقيام مطلقاً لأتته ركن^(٩)، والأخبار مع فتوى الأكثر حجة عليه.

(١) جل نعم والعمل: ٨٠.

(٢) المراسم: ٧٦.

(٣) الذكرى: ١٤١.

(٤) المعتبر: ١٠٨.

(٥) مهم الشيخ في البسوط: ٨٧، والمحقق في المعتبر: ١٠٦.

(٦) جل نعم والعمل: ٨٠.

(٧) البهيب: ٢: ٣٦٥ حديث ١٥١٦، النسخة: ١٦٨ حديث ٧٩٣.

(٨) الكافي: ٣: ٣٩٦ حديث ١٦، البهيب: ٢: ٣٦٤ حديث ١٥١٢.

(٩) السرائر: ٥٥.

ويجب في إيماء الإحبة بحسب المكس، بحيث لا تبدو انعورة، لكن يجعل لتجود أخصر لحظة على فرق منه وبين الركوع، وظاهر الرواية وجوب وضع اليد على السوءة، وهو ظاهر مع المطع.

وهل يوميء القائم لتسجود قائماً أو قعداً؟ ظاهر إطلاقهم إيماؤه له قائماً، وحكي في الذكرى عن المعاصر السيد عميد الذين أنه كان يقوي حديثه لأنه أقرب إلى هيئة الساجد^(١)، فيتاوه عموم. «وأما منه ما استطعتم»^(٢)، وفي تناوله إياه بحث.

واستشكله في الذكرى بأنه تقبيل ينفق، ولو صبح احتجاجة بكان تفيد دليل فلا محذور حسد، وإنما ~~معرض~~ لكشف العورة باعتبار الصام والعمود، فإن الركوع والتسجود إنما سقطا لذلك^(٣)، وهو أقوى على إصلاح الأكثر، ولا يحى أن لايماء بالرأس، وقد سبق ما يدل عليه.

وهل يجب في الإيماء لتسجود وضع اليدين، والركبتين، وبهامي الركبتين على المهود؟ احتجته في الذكرى^(٤)، وهو قوي لظاهر قوله: «وأما منه ما استطعتم»^(٥). وكذا هل يجب وضع شيء يسجد عليه بحته مع الإيماء؟ قال في الذكرى: لم يتعرض له الأصحاب هنا، وعثر على قول به وضعه على مرتفع، فإن لم يوجد فعل نحو يدل غير وركبته، فإن لم يوجد مسند، ويسقط التسجود عنها^(٦)، وحكي عن المبسوط في حكم المريض ما يقرب من هذا^(٧).

وحكي عن المعتمد^(٨) الاحتجاج لرفع ما يسجد عليه، برواية أبي بصير، عن أبي

(١) الذكرى: ١٤٢.

(٢) صحيح البخاري ٧/ ١١٦، صحيح مسلم ٢/ ١٧٥ حديث ٤١٢، سنن ابن ماجه ١/ ٣٠١ حديث ٢.

(٣) الذكرى: ١٤٢.

(٤) الذكرى: ١٤٢.

(٥) صحيح البخاري ٧/ ١١٦، صحيح مسلم ٢/ ١٧٥ حديث ٤١٢، سنن ابن ماجه ١/ ٣٠١ حديث ٢.

(٦) الذكرى: ١٤٢.

(٧) المبسوط ١/ ١٢٩.

(٨) المعتمد ٢/ ١٦١.

ولو ستر العورتين وفقد الثوب ستحب أن يحمل على عاتقه شيئاً، ولو
حيطاً.

وليس الستر شرطاً في صلاة الجنازة.

عبدالله عليه السلام قال: سألته عن المريص، هل تمسك له امرأة شيئاً فيسجد عليه؟
قال: «لا، إلا أن يكون مضطراً ليس عنده غيرها» (١) الحديث. ثم أورد هو حديث
سماعة، قال: سألته عن المريص لا يستطيع حمل ثوب، قال: «فليصل وهو مضطجع،
وليضع على وجهه شيئاً إذا سجد، فنه يجرى عنه» (٢) فهاتان الروايتان تنهان على ما
سبق.

قوله: (ولو ستر العورتين وفقد ثوب) ستحت أن يحمل على عاتقه
شيئاً ولو خيطاً).

لفول انصاف عليه السلام: «إذ لست لراوي حمل على عاتقه شيئاً، ولو
خيطاً» (٣).

قوله: (وليس الستر شرطاً في صلاة الجنازة).

لأن اسم الصلاة لا يقع عليها إلا بصريق الجهر عنده، ومن ثم لم بعدها في
الصلاة بواحدة في أول كتاب الصلاة، نظراً إلى أنها دعاء.

والقول بوجوب قوي، كما سها عنه في أحكام الجنازة، لقطع بطلاق اسم
الصلاة عنها، ومقد ما يدل على كون الإطلاق محاراً، واشتمالها على الدعاء لا يكفي
في ذلك، وإن كان معظم أفعالها، وب تكبيره لإحرام معتبرة فيها، ومقتضاها تحريم
المدافعات لمطلق للصلاة، ومن حملت كشف عورة، ولتأسي، ولتوقف الخروج من
بعده ويقين لبراءة على ذلك، ثم تعد بوجوب القيام والإستقبال، وعدم جوارها
على الراحلة احتشراً وقد سبق.

(١) التهذيب ٣: ١٧٧ حديث ٣٩٧.

(٢) التهذيب ٣: ٣٠٦ حديث ٩٤٤.

(٣) الكافي ٣: ٣٩٥ حديث ٥، الصفحة ١٦٦٦١ حديث ٧٨٢ مع اختلاف فيها.

ولو كان الثوب واسع الجيب تنكشف عورته عند الركوع بطلت حيث لا قبله، وتظهر العائنة في المأموم.

قوله : (ولو كان الثوب واسع الجيب تنكشف عورته عند الركوع بطلت حيث لا قبله، وتظهر العائنة في المأموم).

لا ريب في وجوب ستر المعتز من أول صلاة إلى آخرها، بحيث لا يلبس له لعورة في حال من الأحوال، فهو كان ثوب واسع الجيب يلبس له لعورة عند بعض الانتقالات، كما في حال الركوع وجيب زره، ولو سحوشوكة لتوقف الستر الواجب عليه، بخلاف غير الواسع فإن زره غير واجب من قول لاقول عليه السلام: « لا بأس أن يصلي أحدكم في الثوب الواحد وأرره عورة، في دين محمد حيف »^(١).

فلو لبس زره فبدن لعورة عند الركوع مثلاً بطلت الصلاة حيث لا يقد شرط وهو الستر، لا قبله، يستحق كسرها معتزلاً بمسحاً، وكونه بحيث تدور لعورة لو ترك بحاله لا يقدح، لإمكان التخصيص في حال صلاة بدون فعل مضاف.

ويجوز عدم صحة الصلاة من رأس، كما يقول بعض لعامة^(٢)، لعدم حصول الصلاة في سائر معتز من أولها، لأن ما هو معرض برور لعورة منه لا يعد سائراً. وصحة طهره، لأن عروض الإنكشاف غير لازم، لا مكان التحفظ منه في حال الصلاة، فيقول المصنف: (بطلت حيث) أي: حين انكشاف لعورة لا قبله، أي: لا قبل الإنكشاف المذكور، ويراد به عدم لصحة من أول الصلاة، أشارة إلى رد لاحتمال السابق ندي هو قول لبعض العامة، فقوله: (وتظهر العائنة) تنسب على ما يترتب على القولين المذكورين.

وتحقيقه: أنه لو اقتضى هذا المصنف تحرقب الركوع عاماً دعوياً، ثم نوى الأفراد حين الركوع، فعلى المحترق تصح صلاته بعدم إساءة، وعلى الآخر لا تصح لعدم صحة صلاة إمامه من أولها.

وكذا تظهر عائنة في لو تمسك المصلي من الإنكشاف بعد التحريم، بحيث لم

(١) الكافي ٣/ ٣٩٥ حديث ٨، الصقيه ١٧٤٠١ حديث ٨٢٣، الاستبصار ١/ ٣٩٢ حديث ١٤٩٢.

(٢) الوجيز ١/ ٤٨، فتح مريد ١/ ١٦٠.

حاتمة : لا تحوز الصلاة في يستر صدر القدم كالشمشت ، وتحوز فيها له

ساق كاخف ،

يكشف بعد، فعي الاول تصح خلاف الثاني

ولا فرق في البطلان بانكشف العورة بين برورها، بحيث يراها غير البصني، أو يراها هو فقط، بقدر رؤية لغيره، لعدم ربه الموضع على لأصح في الثاني، وفقاً لشيخنا في الذكرى (١)، لصديق انكشف العورة في الخاف.

وأطلق في اعتبر الصحة إذا ساءه حال الركوع (٢)، لكن احترا في الذكرى بكشفة ساحة مانعة من لرؤية، واحتمل الجمع لأنها خلاف المذهب في استتر مع عتراه بأنه لو كان في الثوب خرق فله يده لم تصح لعدم فهم لستر ببعض البدل من إطلاق النقط، بخلاف ما لجمع الثوب أو استتر الموضع بشيء آخر (٣)، وهذا مضاف بحماره في هذه المسألة، والطاهر عدم الإجزاء في موضعين.

واعلم أن الشتر يراعى من الخوانب كلها ومن فوق، ولا يراعى من تحته، إلا أن بصني على مرتفع يرى عورته من تحته على لأقرب، والعرق أنه إذا صنى على وجه الأرض بعسر لنقطع حينئذ، مع أن بعده لم يحرمه خلاف المرتفع، لأن لأعين يسر لادراك العورة.

قوله : (حاتمة: لا تحوز الصلاة في يستر ظهر القدم - كالشمشت - وتحوز فيها له ساق) .

هذا قول الشيخين (١)، أمسندة إليهما في المعتبر (٢) والتذكرة (٣)، وبه قال جماعة من الأصحاب (٤)، وعمل بأن لتي صنى به عنه وآه لم يعبه، وكذا الأئمة صلوات الله عليهم والصحابة ومن بعدهم . ولا يخفى ضعف هذا الاحتجاج، فإنه شهادة عن

(١) الذكرى، ١٤١

(٢) المعتبر ٢، ١٠٦

(٣) الذكرى، ١٤١

(٤) الشيخ مهدي في بقعة ٢٥، والشيخ الطوسي في النهاية ٩٨.

(٥) المعتبر ٢، ٩٣

(٦) التذكرة ٩، ٩٨.

(٧) مهم المحقق في معتبر ٢، ٩٣، ونشيد في البيان ٥٨، واللمعة ٢٩.

انثني، مع أن متصرفه غير محصور، ومن الذي تتبع ذلك في الأوقات المتفرقة حتى أحاط علماً بأنهم لم يصلّوا فيه.

على أنه لو علم ذلك لم يكن دليلاً على عدم إخوانه فإن الالاس إنما يتبع فيها المتعارف، ومعلوم أن أهل الحجاز وكثير العرب ما كانوا يلبسون مثل هذا لأنه خلاف عاداتهم، بل لو علم أنهم كانوا يلبسون وإذا أرادوا لصلاة سرعوه لم يكن ذلك دليلاً على المنع، لعدم العلم بأن نزعهم به كتب على اعتقاد لوجوب أو لاستحباب، ولو حرم ليس هذا في الصلاة لرم تحريم كل ما لم يصل فيه النبي صلى الله عليه وآله، والأئمة عليهم السلام بعين الدليل السابق، والمفتي الخوان، لكن يكره لخلاف كبار الأصحاب.

ومنع سائر من الصلاة في الشمس والشمس التعلل التمدني بلا صلاة الحارة^(١). وجوزوا ذا الساق، وهو ما تجاوز المص من الساق ولقد بحث يعطي بعض الساق، كذا سمعناه مذاكرة كالحق والحرموقين، قال في الذكرى والحرموق: حاف واسع قصير، ليس فوق الخف^(٢).

والذي يعرفه ووحده في كلام بعض المعتبرين، أن الحرموق: هو ما ليس فوق الخف، يقال له بالعامية: (سرموره)^(٣) وهذا ليس بخف، بل هو قريب من الشمسك، فحوز الصلاة فيه يقتضي الصلاة في الشمسك ونحوه.

ويذكر على إخواني لعق ما رواه الجزنطي، عن الرضا عليه السلام^(٤) وما رواه الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام^(٥)، وفي الحرموق ما رواه إبراهيم بن مهزيار قال: سألت عن الصلاة في حرموق، وبعثت إليه به فقال: «يصلّى فيه»^(٦).

(١) المراسم: ٦٥.

(٢) الذكرى: ١١٦.

(٣) انظر مرهش تسراج ٣ ٢٤١٥ و ١٨٨٨، البرهان لقاطع ١١٠١ و ٦٤٣.

(٤) التهذيب ٢: ٣٧١ حديث ١٥٤٥، قرب الاسناد: ١٧٠.

(٥) الكافي ٣: ٤٠٣ حديث ٢٨، التهذيب ٢: ٢٣٤ حديث ٩٢٠.

(٦) الكافي ٣: ٤٠٣ حديث ٣٢، التهذيب ٢: ٢٣٤ حديث ٩٢٣.

وتستحب في العربية.

وتكره الصلاة في الثياب السود عدا العمدمة والخف، وفي الرقيق
فإن حكى لم يجز،

قوله: (وتستحب في العربية).

أي: في الثعل العربية باتفاق علمائنا، لما رواه عبدالرحمان بن أبي عبدالله، عن
أبي عبدالله عليه السلام: « إذا صليت فصل في عليك إذا كانت طاهرة، فإن ذلك من
لستة »^(١)، ورواه معاوية بن عمار، عن فقهه عليه السلام^(٢)، والظاهر أنه يجب أن
يحذف إيهامه لبعد عليهما، ولو تعذر أمكن استقوطة

قوله: (وتكره الصلاة في الثياب لسود عدا العمدمة والخف).

وكذا الكساء، لما روى الكليني، عن ربيعة بن أبي عبدالله عليه السلام:
« بكره اسواد إلا في ثلاثة الخف، والعمامة، والكساء »^(٣). وقال بن بابويه: ولا
يصلي في اسود، فإن النبي صلى الله عليه وآله قال: « لا تلبسوا لباس أعدائي، ولا
تسلكوا مسالك أعدائي، فتكفوا أعدائي »^(٤).

ويلوح من اقتضائه في الكراهة على لسود عدم كراهية غيره، كما حكاها في
الذكرى عن كثير من لأصحاب^(٥)، وصرح في التذكرة بكراهية المعصر، والمرعر،
والثوب الأحمر إذا كان مشعباً بالقصع، امتداداً إلى بعض الأخبار^(٦)، وحوزه مع عدم
الشعب، وكذا حوزة ما عدا ذلك من الألوان للأصل^(٧).

قوله: (وفي الرقيق، فإن حكى ما تحته لم يجز).

أي: وتكره الصلاة في الرقيق، إذا كان لا يحكي تحته، إلا أن

(١) التهذيب ٢: ٢٣٣ حديث ٩١٩، المقية ١: ٣٥٨ حديث ١٥٧٣.

(٢) التهذيب ٢: ٢٣٣ حديث ٩١٦.

(٣) الكافي ٣: ٤٠٣ حديث ٢٩، الفقه ١: ١٦٣ حديث ٧٣٧، التهذيب ٢: ٢١٣ حديث ٨٣٥.

(٤) المقية ١: ١٦٣ حديث ٧٩٩.

(٥) الذكرى ١٤٧.

(٦) الكافي ٣: ٤٠٢ حديث ٢٢، التهذيب ٢: ٣٧٣ حديث ١٥٤٩، ١٥٥٠.

(٧) التذكرة ١: ٩٩.

واشتغال الصماء، واللثام، والنقاب للمرأة، فإن منعاً القراءة حرماً،

يكون تحته ثوب آخر فلا يكره، إلا الأسفل مائل للمعورة، ولو حكى ما تحته لم يحز قطعاً.
أما لثوب الواحد انصفى فلا تكره فيه، أسنده في الذكرى إلى ظاهر
الأصحاب^(١)، وروى محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام، أنه رأى يصلي في
إزار واحد قد عقده على عنقه^(٢).

قوله: (واشتغال الصماء).

أي: يكره ذلك وهو جمع عتي، واحتلف الناس في تفسيره، ففسره في
المسوط^(٣) والتهذيب^(٤) بأن يلتحف بالازار ويدخل طرفه تحت يده، ويجمعها على
منكب واحد، كمن اليهود.
وهذا اللفظ يحتمل الأمرين: أن يجعل الازار على المكبي جمعاً، ثم بأحد
طرفيه من قدامه ويدخلها تحت يده، ويجمعها على منكب واحد، وهو المنادر من
يلتحف، وأن يجمعه على أحد لكبي مع المنكب بحيث يلتحف به من أحد الجانبين،
ويدخل كلا من طرفيه تحت البدن الأخرى ويجمعها على أحد المكبي، وروى زرارة،
عن أبي جعفر عليه السلام: «إياك والتحف لصماء بأن تدخل الثوب من تحت
جناحك، فتجمعه على منكب واحد»^(٥).

قوله: (واللثام والنقاب للمرأة، فإن منعاً القراءة حرماً).

قال المصنف في التذكرة: لا يجوز أن يصنع الرجل وعنه لثام يبعه من
اقراءة أو سماعها، وكذا النقاب للمرأة إن منعها شيئاً من ذلك^(٦)، وفي الذكرى
اقتصروا التحريم على منع اقراءة، ولم يذكر مع سماعها^(٧).

(١) الذكرى ١٤٦

(٢) الكافي ٣: ٣٩٤ حديث ٢، التهذيب ٢: ٢١٧ حديث ٨٥٥.

(٣) المسوط ١: ٨٣.

(٤) الهبة ٩٧.

(٥) الكافي ٣: ٣٩٤ حديث ٤، الفقه ١: ١٦١ حديث ٧٩٢ وفيه: «قلت، وما الصماء؟» وحديث

كلمة (تحاف)، التهذيب ٢: ٢١٤ حديث ٨٤١

(٦) التذكرة ١: ٩٨.

(٧) الذكرى ١٤٨.

والقباء المشدود في غير الحرب،

ورواية بخلي، عن لقادق عنه لسلام، وقد سئله هل يقرأ بترجل في صلاته وثوبه على فيه؟ فقال: «لا بأس بذلك إذا سمع المهمة» (١) [ما يشهد بقوله في التذكرة (٢)] (٣). وفي مصمر سماعة في الترحل نصلي فيتلوا القرآن، وهو مثلثم فقال: «لا بأس به، وإن كشف عن فيه فهو أفصل»، وإن وسأته عن المرأة نصلي متقبعة؟ قال: «إذا كشفت عن موضع السجود فلا بأس به، وإن أسمرت فهو أفصل» (٤).

وذكر لقراءة في العدة حرج المثال، وإن جمع الأدكار الوحة يص كذلك.

قوله: (والقباء المشدود في غير الحرب)

ذكر ذلك الشرح (٥)، والمرضى (٦)، وكثير من الأصحاب (٧)، قال الشيخ في التهذيب: ذكر هذا علي بن الحسن بن سبويه، وسمعه من لشوح مذاكرة، وم أحده حر مسداً (٨) قال في الذكرى: قد روى العامة أن سبي صلى الله عليه وآله قال: «لا يصني أحدكم وهو عريان» (٩)، وهو كناية عن شد الوسط (١٠). وحكي القول بكراهته عن المسوح (١١) وكأنه يحول بذلك ما يدل على كراهة القاء المشدود من النصوص، وهو استدلال بعيد.

(١) التهذيب ٢: ٢٢٩ حديث ٩٠٣، لاستبصار ١: ٣٩٨ حديث ١٥٦٩

(٢) التذكرة ١: ٩٩

(٣) هذه الرواية وردت في «ح» و«و».

(٤) التهذيب ٢: ٢٣١ حديث ٩٠٤.

(٥) الشيخ المفيد في المصنف ١٥، و شيخ الصوسي في مسوح ١: ٨٣، والبيهة ١٨

(٦) قال السيد العاملي في معراج الكرامة ٢: ١٨٥. حكى عن السيد الرضوي.

(٧) مهم شيخ المفيد في المصنف ٢٥، وابن البرج في مذهب ١: ٧٤، والمحقق في الشرائع ١: ٧٠، والشهيد في المصنف ٣٠.

(٨) التهذيب ٢: ٢٣٢.

(٩) من البيهقي ٢: ٢٤٠.

(١٠) الذكرى ١٤٨

(١١) المسوح ١: ٨٣

وترك التحنك ، وترك الرداء للامام،

ولو اضطر الى ذلك فلا كراهة قطعاً.

قوله : (وترك التحنك) .

المراد به: إدارة العمامة تحت الحنك وهو مستحب، وقال ابن بابويه^(١): لا يجوز تركه، لم يسل ابن أبي عمير، عن لقصادق عليه السلام: « من نعتق فلم يتحنك فأصابه داء لا دواء له، فلا يسومن إلا نفسه »^(٢)، ومثله رواية عيسى بن حمزة، عنه عليه السلام^(٣). ولا دلالة فيها على منع الترك، نعم تدلان على تأكيد الاستحباب، قال في الذكرى: استحباب لتحنك عام^(٤).

قال القلوبي: روى إسماعيل بن القاسم عن الصادق عليه السلام أنه قال: « من خرج في سفره فلم يلبس العمامة تحت حنكه، فأصابه ألم لا دواء له، فلا يسومن إلا نفسه »^(٥) وقال عليه السلام: « خُصِمْتُ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَيْتَةٍ يُعْتَمَأُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ سَالِماً »^(٦)، وقال عليه السلام: « عَجِبْتُ مَنْ يَأْخُذُ بِحَاجَةٍ وَهُوَ مَعَهُ تَحْتَ حَنْكِهِ، كَيْفَ لَا تَقْضَى حَاجَتُهُ »^(٧)، وقال النبي صلى الله عليه وآله: « الفرق بين المسلمين والمشركين التلحي [بالعمائم] »^(٨)، وهو تطويق العمامة تحت الحنك. وتتأدى هذه التسهة بجعل شيء من عمامة تحت الحنك، ولو دار غيرها في تأدي التسهة وتردده، لأنه خلاف المهود، وكذا تردده في الذكرى^(٩).

قوله : (وترك الرداء للامام) .

(١) الفقيه ١: ١٧٢ ذيل حديث ٨١٣.

(٢) الكافي ٦: ٤٦٠ حديث ١، التهذيب ٢: ٢١٥ حديث ٨٤٦.

(٣) الكافي ٦: ٤٦١ حديث ٧، التهذيب ٢: ٢١٥ حديث ٨١٧.

(٤) الذكرى ١: ١٤٩.

(٥) الفقيه ١: ١٧٣ حديث ٨١٤.

(٦) الفقيه ١: ١٧٣ حديث ٨١٥.

(٧) الفقيه ١: ١٧٣ حديث ٨١٦ وفيه « في لأعجب من يأخذ بحاجة وهو معن تحت حنكه كيف لا تقضى حاجته ».

(٨) الفقيه ٦: ١٧٣ حديث ٨١٧، وبين المفوض زيادة منه.

(٩) الذكرى ١: ١٤٩.

و استصحاب الحديد طاهراً،

وهو الثوب الذي يجعل على المسكين، لأن سليمان بن خالد سأل الصادق عليه السلام عن رجل أم قوماً في قيص ليس عليه رداء؟ فقال: «لا يسعي، لا أن يكون عليه رداء، أو عمامة يرتديها»^(١)، ولأنه يميزهم بمصيبة الإمامة فينبغي أن يمتار عنهم في رأي العين.

ومقتضى كلام الذكرى استحباب الرداء مطلقاً^(٢)، وليس مسافياً لما هنا، لأن كراهية تركه للإمام لا يفترض عدم استعداده لغيره، لكن لتعجيل بشير الإمام به يشعر باختصاص الاستحباب به إن تم.

وتتأدى الشبهة بمسئى الرداء، بوى رارة، من المناظر عليه السلام: «أدنى ما يحزنك أن تصلي فيه أن يكون على مسكيتك مثل جناحي حفاف»^(٣) وروى عن جميل، قال سأل مرزوم أن عبدالله عليه السلام وأر معه حاضر عن الرجل يصلي في إدر مرتدياً به قال: «يجعل على رفته مدلاً، أو عمامة يرتدي به»^(٤).

فوله: (و استصحاب الحديد ظاهراً).

وكان مستوراً جار من غير كراهية، روى موسى بن أكيل، عن الصادق عليه السلام: «لا بأس بالسكين والمطقة للمسافر في وقت ضرورة»^(٥)، ولا بأس بالسيف، وكل آلة سلاح في الحرب، وفي غير ذلك لا يجوز في شيء من الحديد فأنه مسح نحس، وروى عمار - إذا كان الحديد في علاف فلا بأس به، وأورده الشَّح في التهذيب^(٦)، والجمع بيها يحمل المصنوع على لقيته، ولتعليل بسجاسته محمول على كراهية استصحابه محازاً، كما أشار إليه المحقق^(٧)، لأنه طاهر باتفاق لطوائف، ويقتصر في الحكم على موضع الاتفاق.

(١) الكافي ٣: ٢٩٤ حديث ٣، التهذيب ٢: ٣٦٦ حديث ١٥٢١.

(٢) الذكرى ٢٧٨.

(٣) الفقيه ١: ١٦٦ حديث ٧٨٣.

(٤) الكافي ٣: ٣٩٥ حديث ٦، التهذيب ٢: ٣٦٦ حديث ١٥١٨.

(٥) الكافي ٣: ٤١٠ حديث ١٣، التهذيب ٢: ٢٢٧ حديث ٨٩٤.

(٦) التهذيب ٢: ٢٢٧ حديث ٨٩٤.

(٧) للعتبر ٢: ٩٨.

وفي ثوب المتهم، والخلخال المصوت للمرأة،

قوله: (وفي ثوب المتهم).

المراد به: المتهم بالشبه في استحاسة، كما فسري غير هذا الكتاب احتياطاً للعبادة، روى الشيخ في الصحيح، عن الميص بن القاسم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ارتحل يصني في ثوب المرأة الخائن، وفي أزارها، ويعتم بخمارها قال: « نعم يد كانت مأمونة »^(١)، وفي معاها روايات أخر^(٢). ولا يحرم، وإن كان في صحيفة عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام أن أباه سأله عن يمين يمينه لمن يعلم أنه يشرب الخمر، فهي عليه لسلام عن الصلاة فيه حتى يغسه^(٣)، لأن في صحيفة أخرى لعبد الله بن سنان، عن الصادق عليه السلام الأذن بالصلاة في ثوب أمير لمن علم أنه يشرب الخمر، وبأكل لحم الخنزير، ولا يعمل من أجل ذلك، معللاً بأنه لم يستبق بحاسنه^(٤)، وفي صحيفة الحلبي عنه، عليه السلام الأذن بشراء الخفاف التي تباع في السوق والصلاة فيها، إلى أن يعلم أنه ميت بعينه^(٥)، وغير ذلك من الأخبار^(٦)، فيكون المراد بالثوبي الكراهية.

وفي الذكرى أثبت كراهية في ثوب من لا يتوق للحرمات في ملابسه^(٧)، وبينه عليه كراهية أخذ أموال الظالم ومعاملته.

قوله: (والخلخال المصوت للمرأة).

أي: الذي به صوت وحتز به عن الأصم، فإنه لا بأس به، وعقل الحكم أنه ربما اشتعلت به، وروى عن عبي بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام أنه سأله عن الخلخال، هل يصح لبسه لساء والقيس؟ قال: « إن كنّ صماً فلا بأس، وإن

(١) الكافي ٣: ٤٠٢ حديث ١٩، النقي ١: ١٦٦ حديث ٧٨١، التهذيب ٢: ٣٦٤ حديث ١٥١١.

(٢) منها مرواه الصدوق في الصحيح ١: ١٦٨ حديث ٧٩٤.

(٣) التهذيب ٢: ٣٦١ حديث ١٤٩٤، الاستبصار ١: ٣٩٣ حديث ١٤٩٨.

(٤) التهذيب ٢: ٣٦١ حديث ١٤٩٥، الاستبصار ١: ٣٩٢ حديث ١٤٩٧.

(٥) الكافي ٣: ٤٠٣ حديث ٢٨، التهذيب ٢: ٢٣٤ حديث ٩٢٠.

(٦) الكافي ٣: ٤٠٤ حديث ٣٩، التهذيب ٢: ٢٣٤ حديث ٩٢١، ٩٢٢.

(٧) الذكرى ١: ٤٨.

والصلاة في ثوب فيه تمثال، أو خاتم فيه صورة.

كان لها صوت فلا يصلح» (١)، ومقتضاه ثبوت كراهة اصوت مطلقاً.

قوله: (والصلاة في ثوب فيه تمثال، أو خاتم فيه صورة).

وكذا لخاتم والتيف الممثلان سوء لرحل و المرأة، والمراد بالتشمال والصورة: ما يعم مثال الحيوان وغيره، صرح بذلك المصنف في المختلف (٢)، وأسند القول به إلى الأصحاب نظراً إلى إطلاق عباراتهم، وابن دريس خص الكراهة به عليه الصور والتماثيل من الحيوان (٣).

يدت على لأوّل ما رواه عمار بن موسى، عن الصادق عليه السلام أنه سأله عن الصلاة في ثوب يكون في علمه مثال طير، أو غير ذلك قال: «لا»، وفي الخاتم فيه مثال الطير أو غير ذلك لا يحور الصلاة فيه (٤)، وعن الرضا عليه السلام أنه كره أنثوب الذي فيه التماثيل (٥)، ولأن المراد ترك الاشتغال بالنظر إلى ذلك حدة الصلاة، وهو شامل للحيوان وغيره.

وبذلك على الثاني قوله تعالى: (يعملون به ما يشاء من محاريب وتماثيل) (٦)، وعن أهل النسب عليهم السلام إنها كصور الأشجار (٧)، وفي صحاح العامة، عن ابن عباس، أنه قال للمصون سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «كل مصوري انتاريجعل له بكل صورة صورها نفساً، تعذبه في جهنم»، وقال: إن كنت لا بد فاعلاً فاصنع الشجر وما لا نفس له (٨).

وعن الباقر، والصادق عليها السلام قالا: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله إن جبرئيل أتاني، فقال: إنا معشر الملائكة لا ندخل بيتاً فيه كسب، ولا تمثال

(١) قرب الامتداد: ١١١.

(٢) المختلف: ٨١.

(٣) السرئر: ٥٨.

(٤) الفقيه ١: ١٦٥ حديث ٧٧٦، التهذيب ٢: ٣٧٢ حديث ١٥٤٨.

(٥) الفقيه ١: ١٧٢ حديث ٨١٠.

(٦) سبأ: ١٢.

(٧) الخاسن: ٦١٨ حديث ٥٥، الكافي ٦: ٤٧٦ حديث ٣.

(٨) صحيح مسلم ٣: ١٦٧١ حديث ٢١١٠.

الفصل الخامس : في المكان : وفيه مطالب :

الأول : كل مكان مملوك أو في حكمه خال من نجاسة متعلية تصح الصلاة فيه.

حسد^(١) ، وهذه كلها تشعر بما قاله بن ادريس^(٢) ، وبعضها صريح في ذلك .
والتحقيق أنه لا يبرم من حواز عمها علم كراهية الصلاة فيها ، فالعتمد ما
عليه الأكثر ، وكيف كان فلا تحرم الصلاة بذلك خلافاً للشيخ^(٣) ، لأن ذكر
الكراهية في بعض الأخبار يقتضي حمل ما عدها عليها توقيفاً ، ولأن رواية عمار ضعيفة
به ، فتحمل على لكراهية تقصيراً عن موصح^(٤) لوقاف .
ومثى عبرت الصورة زالت الكراهية لانتفاء المفتضي ، وليس البأس عن
الثوب الذي فيه تماثل إذا عبرت الصورة في صحبة محمد بن مسلم ، عن أبي حمزة
عليه السلام^(٥) .

قوله : (الفصل الخامس في المكان :

وفيه مطالب :

الأول : كل مكان مملوك ، أو في حكمه حال من نجاسة متعلية تصح الصلاة فيه) .

المراد به : مكان المصلي ، ومن شروط الصلاة المكان المخصوص بالاتفاق ،
ويراد به باعتبار إباحة الصلاة فيه ، وعدمها الفراغ الذي يشعله بدن المصلي أو يستقر
عليه ولو بوسائط ، وباعتبار اشتراط طهارته وعلمه ما سنده بعد إن شاء الله تعالى .
والشارح اعاضل وبد لمصنف عرق المكان باعتبار الأول في نظر الفقهاء ،
بأنه ما يستقر عليه المصلي ولو بوسائط ، وما يلاقي بدنه وثيابه ، وما يتخلل بين مواضع

(١) الخامس : ٦١٥ حديث ٣٩ ، ٤٠ ، الكافي ٣ : ٣٩٣ حديث ٢٦ ، ٢٧ ، التهذيب ٢ : ٣٧٧ حديث ١٥٦٩ ، ١٥٧٠

(٢) السرائر ٥٨ .

(٣) المبسوط ١ : ٨٤ ، النهاية ٩٩ .

(٤) التهذيب ٢ : ٣٧٣ حديث ١٥٠٣

ولو صلى في المعصوب عاباً بانصب احتشاراً بطلت وإن جهل الحكم.

الملاقاة من موضع لصلاة كما يلاقي مساحده، ويجدي بطنه وصدره^(١). ويشكل عليه: عداً ما يلاقي ثوب المصلي من المكان الذي تعتبر ياحته لصحة الصلاة، وكذا ما يتحتم بين مواضع للملاقاة إذا لم يكن له هواء ينعمه، كثوب طرح محدياً لصدره بين ركبتيه وجهته، وإن عُدَّت من المكان غير واضح، حتى لو كان معصوباً، ووضع صدره عليه لا يتحتم لبطان حبشه، لعدم اعتبار هذا الموضع في الصلاة، فهو فعل خارج عنها لا يطلها لتهيئته، لأن فعل الخارج بها يطل إذا بلغ الكثرة.

ولا يشكل على عكس كل منها التسقف لو كان معصوباً، وكذا بحسنة ومحوها، من حيث أنه على التعريفين لا يطل صلاة المصلي تحت لتقف وبجدة المعصوبين، مع أن المصلي متصرف بكنمها ومسمع به، فإن التصرف في كل شيء بحسب ما يليق به، والانتفاع به بحسب ما أعذ به، لأن ذلك لا يعد مكرراً لوجه من الوجوه.

يكن هل تبطل الصلاة بهذا القدر من التصرف؟ لا أعلم لأحد من لأصحاب المعتبرين نصريحاً في ذلك بصحة ولا فساد، ويتوقف موضع السلامة على أن يتصح الحال. إذا عرفت هذا فاعلم أن إطلاق المكار على المعنى السابق، وعلى ما سيأتي بالاشتراك اللغوي.

وأراد بما في حكم المملوك المستأخرو مستعرو ونحوهما، كالمعمرو لمأدون فيه من مالك بإحاطة عموماً أو خصوصاً، صريحاً كإذن في الصلاة أو الكون فيه، أو محوى كدخال الضيف منزله، أو شاهد لحدث كفي في نضجاري الخالية من أمارات الضرر، وهي المالك، والمساحد، والربط ونحوهما، ومباح الأصل.

قوله: (ولو صلى في المعصوب عاباً بالعصب احتشاراً بطلت صلاته وإن جهل الحكم).

تحرم الصلاة في المكان المعصوب باحراج العباء إلا من شذ، وتبطل عندنا وعند بعض العامة (١)، لأن التهي في عبادة يدت على الفساد، ومتعلق لتهي هذا مكان الصلاة وهو شرط فيها، والظمنية ونحوها، وهي حزة.

والتقييد بالعالم للاحتراز عن غيره، ومبني، وبالإحتياط سخرح من الإضطراب كالمحبوس في مكان معصوب، والمتوسط أرضاً معصوبة عالماً أو جاهلاً إذا أرد الخروج منها تحضاً من المعصوب، ومن يخاف على نفسه التلف بخروجه.

ولقيط روال المص من التصرف لضرورة، فإن الصلاة في هذه المواضع كنها صحيحة لقبح تحريم حبس، إذ هو نكلمهم لا يعاقب، إلا أن المحبوس ونحوه يصني بحسب تمكنه، والمخارج من المعصوب مع طيق الوقت يراعي الجمع بين الحقن، فيخرج على العدة مصلحاً.

وعطف جاهل بالحكم، (أن) الوصلية بمقتضى اندراجها في العالم، وكذا ناسه فتبطل صلاتها، لأن جهل بحكم لو حب معرفته تقصير من مكلف فلا يعد عذراً، وكذا نسيه لوجوب تعلمه بعد.

ولا فرق في هذه الأحكام بين العاصب وغيره، سواء كان المعصوب صحراء أم لا، وللمرتضى وجه بصحة الصلاة في الصحراء استصحاباً لما كان قبل العصب من شاهد الحال، حكاه في الذكرى (٢)، ويصعب بأن شاهد الحال لصحة يرول رضى سبب، وعلى لقول به فينبغي أن يكون الحور لغير العاصب عملاً بالظاهر. ولا فرق في العصب بين عصب العين وهو ظاهر، وعصب المفعة كما في إنكار الإجارة كذباً.

ولو أخرج روشاً (٣) أو ساطأً (٤) في موضع لا يحل به أو يبي بآلاته في هواء الغير فكالمعصوب.

(١) شرح الكبير على من القم ١١٣٠٩، شرح الأرهار ١٩٨٤: ١٦٤٣، المجموع ١٦٤٣.

(٢) الذكرى ١٥٠.

(٣) الروض لكثرة الصحاح (رشي) ٢٠١ ٢.

(٤) السباط: نسخة من دارين تحت طوبى، القاموس (سجد) ٢ ٣٣٣.

ولو جهل العصب صحت صلاته، وفي التماسي إشكال، ولو أمره المالك الآذن بالخروج تشاغل به، فإن ضاق وقت خرج مصيباً ولو صلى من غير خروج لم تصح، وكذا الغاصب.

قوله : (ولو جهل العصب صحت صلاته، وفي التماسي إشكال).

أما صحة صلاة الجاهل، فمعموم قوله عليه السلام: « الناس في سعة ما لم يعلموا »^(١) وأما التماسي فوجه الإشكال فيه يظهر من الكلام في تاسي عصب الثوب، وهذا رجوع من المصنف عن الجزم إلى التردد، وبالكلام على المسألة هنا كان كلام هناك، والفتوى في لموضعين سواء.

قوله : (ولو أمره المالك الآذن بالخروج تشاغل به).

معموم أن الحار الأول متعلق بأمر، والآذن بإسم فعل، والمأذون فيه محذوف يستفاد من سياق العبارة، بصح تصويره بالصلاة وبالكون، أي: الآذن في الصلاة، أو الآذن في الكون.

ووجوب التشاغل حينئذ بالخروج على صور مظاهر لمع التصرف في مال الغير بغير إذنه، فكيف مع تصريحه بما يقتضي انتهى؟.

قوله : (فإن ضاق الوقت خرج مصلياً).

لأنها حقان مضيقان فيحب الجمع بينهما بحسب الإمكان، ويومئ لركوع واستحود بحيث لا يتشاغل^(٢) في الخروج عن أمشي المعتاد.

قوله : (ولو صلى من غير خروج لم تصح).

لثوجه انتهى إلى العبادة فتمسد.

قوله : (وكذا لغاصب).

أي: وجوب التشاغل بالخروج من مصوب وما بعده، وهذا يحرج عن التكرار اللازم من اختصاص التشبيه بالمأذون، إذا صلى غير متشاغل بالخروج بعد أمره به في علم الصحة، من حيث أن هذا يحكم قد سبق أول الكلام.

(١) عوالي اللآلي ٤: ٢٤ حديث ١٠٩

(٢) في «ع» تشاغل

ولو أمره بعد التلبس مع الاتساع احتمال الإتمام، ولقطع، والخروج مصلياً

قوله: (ولو أمره بعد التلبس مع لا تساع، احتمال الإتمام، والقطع والخروج مصلياً).

قال الشارح الفاضل: إن سحط إنه هو ما إذا أدل له في الاستقرار بقدر زمان الصلاة، وإلا لم يحتمل الإتمام مستقراً بل ولا خارجاً (١)، وما ذكره لا تملك عبه العبارة، ولا يرشد إليه الدليل، والملازمة فيما اتعاه غير ظاهرة. والظاهر من العبارة: أنه إذا أذن له المالك بحيث ساع له التحول في الصلاة، ثم بعد التلبس بها والتخوض فيها أمره بالخروج، فإنه يأتي ما ذكره المصنف من الاحتمالات.

ووجه الأول: أنه شرع في صلاة صحيحة بإذن المالك فيحرم قطعها، ودليل الكبرى قوله تعالى: (ولا يطلو أعقابكم) (٢) ويمكن المعارضة بقوله عليه السلام: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس منه» (٣)، وحق العباد محي على التصديق لمحض، فيقدم على حق الله تعالى، ولأنه أمر بالمسكراً لأن إبطال الصلاة حرام. كذا قيل (٤)، وفيه نظر لأن المسكر قطع الصلاة على ما يسه فيه لا الخروج من ملك العين، والمأمور به هو الثاني، وكوب الثاني لازماً له لا يصبره مسكراً.

ووجه الثاني: أن العرية غير لازمة، وم يثبت كون الشروع في الصلاة مفتصياً له، فيكون النهي موجباً للخروج المقضي لإبطال الصلاة، لأنه فعل كثير، ولا مكان استدراك لصلاة بخلاف حق لأدعي فمفسدة فيه أكثر، ومع تعارض المفسدتين يتعين أخفها، ولا امتناع التكليف باكمال الصلاة لأن شرطه سخلو عن المفسدة، والتصرف في ما لا غير غير حق مفسدة.

ووجه الثالث: أن لجمع بين الواحين أولى من تضييع أحدهما. ويشكل بأن

(١) إيضاح الفوائد ١: ٨٧.

(٢) محمد (ص). ٣٢.

(٣) الكافي ٧: ٢٧٣ حديث ١٢، المعية ٤: ٦٦ حديث ٩٥.

(٤) قاله الشهيد في الذكرى. ١٥٠.

ولو كان الإذن في الصلاة فالإتمام متسبباً.

وفي حواز صلاته وإلى جانبه أو أمامه امرأة تصلي قولان، سواء صلت بصلاته أو منفردة، وسواء كانت زوجته أو مملوكته أو محرماً أو أجنبية، والأقرب الكراهية.

الجمع غير ممكن إلا بعوات أكثر أركان الصلاة، وحواؤه مع مكان الصلاة المعتبرة غير معصوم، فتعين القطع و الصلاة خارجاً إلا مع الصيق، فخرج مصلياً. ومما يؤيد لإبطال أن لزوم العارية إنما يكون بسبب من المالك، والشروع في الصلاة ليس من فعله، وإدسه في الاستقرار لا يثبت عليه باحدى الدلالات الثلاث، فإن الإذن في الاستقرار أعم من الصلاة، ولعام لا يدل على الخاص و دائن سبب اللزوم انتفى لزوم استحالة.

ومن هذا لبيان يعلم أن موضوع المسألة هنا ما، دالم يأذن لذلك في فعل الصلاة، وكذا يعلم من عدة المصنف لانية غير يصل. قوله: (ولو كان الإذن في الصلاة فلا تمام).

أي: فالإتمام واجب أو متعين، ومحدوث، فغير محذوف لأن إذن المالك في الأمر اللام شرعاً يعضي إلى اللزوم، فلا يجوز له الرجوع بعد التحريم، كما لو أذن في دفن الميت في أرضه، أو أذن في رهن ماله على دين غير، فإنه لا يجوز له الرجوع بعدهما. قوله: (وفي جواز صلاته وإلى جانبه أو أمامه امرأة تصلي قولان، سواء صلت بصلاته أو منفردة، وسواء كانت زوجته أو مملوكته، أو محرماً أو أجنبية، والأقرب الكراهية).

الضمير في (صلاته) لا مرجع له ظاهري العارة، لأن الضمائر التي قبله من أول الباب بمقتضى السياق عودها إلى مكثف صادق على الرجل، والمرأة، وحشي، ولا يستقيم عود هذا إليه كما هو ظاهر، إلا أن يتكثف عوده إليه، باعتبار كونه رجلاً أو حشياً بمعونة قوله: (وإلى جانبه أو أمامه امرأة تصلي).

وتحرير المبحث أنه: هل يجوز لكن من الرجل والمرأة أن يصلي إلى جانب الآخر، أو مع تقدم المرأة بحيث لا يكون بينهما حائل، أو بعد عشر أذرع؟ فيه قولان:

أحدهما: روى قال الشيخان^(١)، وابن حمزة^(٢)، وجماعة - لا يجوز^(٣)، وتبطل صلاتها معاً، لا روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «أخروهن من حيث أخرهن الله»^(٤)، والأمر بلوجوب، وحيث لمكان، ولا مكان يتمنن به وجوب التأخير إلا في المتنازع جماعاً، فتعمق التأخير فيه، والأمر بالشيء يستمرم انتهى عن صفة المقتضي لفساد لعبادة، وفي بعض هذه المقدمات نظر.

ولم يروى عن ابن عباس عن أبي عبد الله عليه السلام وقد سئل: عن الرجل به أن يصلي وبين يديه امرأة تصلي؟ قال: «لا يصلي حتى يجعل بينه وبينها أكثر من عشرة أذرع، وإن كنت عن يمينه أو عن يساره يجعل بينه وبينها مثل ذلك، وإن كانت تصلي خلفه فلا بأس وإن كنت نصيبها ثوبه، وإن كانت امرأة قاعدة أو نائمة أو قائمة في غير صلاة فلا بأس»^(٥)، وترك الاستعصال عن المرأة في السؤال يدل على العموم في الروحة وغيرها - ويراد بصلاتها خلفه: تأخرها بحيث لا تحادي شيء منها بدنه.

ويرد على الرواية صحة نعمان وأنه فطحى، وعدم مطابقتها لقول بالتحريم لاشتمالها على اعتبار زيادة على عشر أذرع في التباعد، ولم يقل به أحد.

والثاني: وبه قد ثبت الشيد المرتضى^(٦)، وابن ادریس^(٧)، وأكثر المتأخرين - يكره^(٨)، وهو الأصح، بروية حميل بن درج، عن الصادق عليه السلام في الرجل يصلي والمرأة تحادثه قال: «لا بأس»^(٩).

لا يقل: لا دلالة فيه على أن المرأة تصلي، لأننا نقول: ترك الاستعصال دليل

العموم.

(١) الشيخ النجدي لمعة ٢٥، والشيخ ترمذي في التمهيد ١٠٠

(٢) الوسيلة ٨٧.

(٣) منهم: ابن رهرة في الضنية (مجموع الفقهية): ١٩٦

(٤) جامع الأصول ١٦: ١١ حديث ٨٤٨٠

(٥) التهذيب ٢: ٢٣١، حديث ١١١، الاستبصار ١: ٣٩٩، حديث ١٥٢٦.

(٦) ذكره في المصباح ونقل ذلك عنه بن دريس في السير ٥٧، والعلامة في مختلف ٨٥.

(٧) الررائز ٥٧.

(٨) منهم: المحقق في الشرائع ٧١، والمعتبر ٣: ١١٠، والشهيد في المعة ٣١.

(٩) التهذيب ٢: ٢٣٢، حديث ٩١٢، الاستبصار ١: ٤٠٠، حديث ١٥٢٧.

لا يقال: الخاص مقدم، لأننا نقول: اعتصد عموميه بصحبة محمد بن مسلم، عن أحدهما عليها لتلام قال: سألته عن الرجل يصلي في راوية الحجر، وامراته أو ابنته تصلي بحداثه في راوية لآخرى قل: « لا يسعي ذلك »، فإن كان بينهما ستر حره»^(١).

لا يقال: لا دلالة فيه على أن ما بينها أول من عشر أدرع، لأن يقول: لولا ذلك لم تثبت الكراهية المستمدة من قوة: « لا يسعي » فإنها ظاهرة في الكراهية. ومع بعد عشر لا كراهية إجماعاً، ويؤيد ذلك الأصل وإصلاح الأمر بالصلاة، مع ما في الراوية الأولى من المطع.

قد الشارح الفصل: هـ البحث: إنما هو في حال الاحتياط، أما في الاطرار فلا كراهية ولا تحريم^(٢) ويشكل بأن التعمد في كان مدعياً من الصحة منع مطلقاً، لعدم الدلائل على اختصاص الاطال بموضع دون آخر.

واعلم أن مسألة في كلام الأصحاب مصفة، فيقتضي بطلان الحداثة وتقدم المرة بطلان الصلوات، سوء تقتضت إحداهم، ثم فترتب تنكير الإحرام، وسواء علم كن منها بالاحرام لا.

ويشكل بطلان فيما إذا سبقت إحداهم لسبق عقاد الأولى، واحتصاص المأخر بالتهي لمقتضي للمساد، ومع عدم عقاد صلاته فيكيف تبطل به صلاة انعقدت؟ ولا كذلك مع لاقتران لعدم لأولوية هما بحالهما ثم، وترددي لذكرى^(٣). ووجه لا طال بتحقيق الاحتماع في الموقف المهي عنه. ولا دلالة فيه، لأن التهي مختص بالمأخر كما هو ظاهر، إذ لا تمصير من لتأخر

وكذا لو صديا ولا يعلم أحدهم بالآخر لا يمنع تكيف لعافل، لا أن يقال: إن لتحاذي وتقلعها مانع الصحة كالحديث، في تحقق ولو بعد الصلاة ثبت انطالان،

(١) الكافي ٣: ٢٩٨ حديث ٤، التهذيب ٢: ٢٣٠ حديث ٩٠، الاستبصار ١: ٣٩٨ حديث ١٥٢، وفيها (ش).

(٢) إصباح العوائد ١: ٨٩.

(٣) الذكرى: ١٥١.

وينتفي التحريم أو الكراهية مع الحائل، أو بعد عشرة أذرع، ولو كانت وراءه صح صلواته، ولو ضاق المكان عنها صلى الرجل أولاً.

وهو بعيد لعدم الدال على ذلك.

وفي عبارة المصنف شيء آخر، وهو أن طاهرها اختصاص القول بالخوان والتحريم بالرجل إذا صلت المرأة محدثه أو أممه، وقد كان الأول التعميم فيها، لأن الحكم لها معاً، وليس قصر الحكم في الزوجة^(١) علناً له، لأنها وردت على وفق السؤال، وقد ظهر من الأخبار التسعة^(٢) ما يدل على قوله: (وينتفي التحريم أو الكراهية - أي: على القولين - مع الحائل، أو بعد عشرة أذرع ولو كانت وراءه صحت صلاته) فلا حاجة إلى إعادته. والسراغ مؤبنة سماعاً، فالأولى حذف الثاء من عشرة، ولعل المصنف أثبتا قبحاً للحديث.

قوله: (ولو ضاق المكان عنها صلى الرجل أولاً).

وحواً على القول بتحريم المدة، واستحياباً على القول الآخر، لصحيفة محمد بن مسلم، عن أحدهما عليها لسلام في المرأة ترامل الرجل في المحمل يصلّيان جميعاً؟ فقال: «لا، ولكن يصلي الرجل، فاد فرع صلت المرأة»^(٣).

وقبيد في الذكرى بسعة الوقت^(٤)، فطاهره أنه مع الصيق يصلّيان جميعاً للضرورة، وهو موافق لما حكاه عن الشارح آتياً^(٥)، وقد عرفت أن الأخبار لا تساعد عليه إلا مع القول بالكراهة.

ولا يخفى أن هذه الأولوية إنما هي في المكان الذي لا تختص به المرأة لثبوت تسلطها على ملكها، على أن في المكان المشترك بينها وبين الرجل في مدك العين أو التسعة تردّد، إذ الرواية السابعة مورده المباح أصالة.

(١) الكافي ٣، ٢٩٨ حديث ٤، التهذيب ٢، ٢٣٠ حديث ٩٠٥، الاستبصار ١، ٣٩٨ حديث ١٥٢٠.

(٢) منها ما رواه الشيخ في التهذيب ٦، ٢٣١ حديث ٩١١، الاستبصار ١، ٣٩٩ حديث ١٥٢٦.

(٣) الكافي ٣، ٢٩٨ حديث ٤، التهذيب ٢، ٢٣١ حديث ٩٠٥، الاستبصار ١، ٣٩٩ حديث ١٥٢٢.

(٤) الذكرى ١٥٠.

(٥) إصباح العوائد ١، ٨٩.

و لأقرب اشتراط صحة صلاة المرأة - ولأه - في بطلان لصلاتين فلو
صَلَّتِ الخائضُ أو غير المتطهرة - وإن كان نسيباً - لم تبطل صلاته

قوله : (والأقرب اشتراط صحة المرأة - ولأه - في بطلان الصلاتين) .
كان الأولى أن يقول : والأقرب اشتراط صحة كل من الصلاتين ولأه ، أي :
لولا ما ذكر من المحاذاة ، وتقدمها بحيث تكون جميع الأمور لمعتبرة في الصلاة حاصلة
سوى ذلك لتكون الصلاتان معاً باطلتين ، حتى لو كانت إحداها باطلة بسبب آخر
صَحَّتِ الأخرى .

ووجه القرب أن العاسدة كلاصلاة ، ولأن إطلاق لفظة عمود عند الفقهاء
على الصحبة في غالب أبواب الفقه . ويحتمل عدم لصحتها على العاسدة أيضاً ،
وبدور الحمل لا يقتضي طهارة والأول أصح ، لأن إطلاق لشارع لفظة الصلاة إنما يراد
به الصحبة لعدم توجه الأمر إلى غيرها ، وعدم إحرازه الأحكام على العاسدة .

و حذر المصنف بقوله : (ولأه) عن لزوم اشتراط البطلان بالصحة
المقتضي لاشتراط الشيء بنفسه ، فكأنه قد بشرط لإبطال الصلاتين هذا
انتفاء مبطل آخر في واحدة منها .

وهو يدفع ما قيل - أيضاً - من أن المانع بما صورته بطلان وهو باطل ، لعدم
اعتبار الشارع إياها ، ولو اعتبرت لأنطلت صلاة بعضه وحسب .

أو لصحة وهو باطل أيضاً ، وإلا لاحتج المضدان ، أو ترجح أحد طري
الممكن بلا مرجح ، إذ ليس المراد اشتراط الصحة ، بل عدم البطلان بسبب آخر ،
ومعناه الصحة على تقدير عدم المحاذاة والتعم .

وقوله : (فلو صَلَّتِ الخائضُ ، أو غير المتطهرة - وإن كان نسيباً - لم تبطل
صلاته) .

مصرع على اشتراط صحة الصلاتين لولا المحاذاة لبطلانها ، أي : سواء على
الإشتراط المذكور - لو صَلَّتِ الخائضُ ورجل معها يصلي لم تبطل صلاته ، لأن
الحيض مانع من صحة صلاتها ، فانتفى شرط بطلان صلاته بالمحاذاة فلا تبطل .
وكذا لو كانت غير متطهرة سواء كانت عمة أم لا ، فمع العلم بظاهر ، وأما

وفي الرجوع إليها حينئذ نظر.

مع عدمه فلأن فقد الشرط موجب لانقضاء المشروط.

لا يقال : لو نسبت لحدث وطئت أنها متطهرة صحت صلاتها ظاهراً، لأنها متعبدة بطنها. لأننا نقول: «صحة عند الفقهاء إسقاط القضاء، وهو منتف في هذه الصورة، ولا يلزم من عدم العلم بالفساد الحكم بالصحة، وكذا لو كان الثوب نجساً، ونحو ذلك.

قوله: (وفي الرجوع إليها حينئذ نظر).

كان لأوجه أن يقول: وفي رجوع كل منها إلى الآخر، لأن الحكم عام للرجع والمرأة.

ومشأ النظر من أن من أختبر بفساد صلاته قبل منه قطعاً، لأن: «إقرار العقلاء على أنفسهم حائراً»^(١)، ولأنه المفسد من فعله. وربما كان خفياً. لا يطلع عليه إلا من قبله، ولأن عدم رجوع إليها، مع اشتراط صحة الصلواتين لولا المحادثة في البطلان بها لا يحتملان، ولثاني ثابت. لأن الكلام على تقديره. فيستوي الأول.

بيان شافى: أن لصحة لا تعلم إلا من قبل المصلي لتعلقها بأمر قلبي، وأعمال خفية، لا يعلمها إلا الله ومصلي، فهو تعلق بها تكليف مكلف ولم يقبل فيها قول المصلي لزم تكليف ما لا يطاق.

وفيه نظر، لأن الشرط إن كان هو الصحة ظاهراً فيسكني فيها الاستناد إلى أصالة صحة فعل المسلم حتى يُعسم المبطل، وقد تُعلم لا من قبل المصلي، فلا يلزم تكليف ما لا يطاق.

وإن كان هو الصحة بحسب الواقع لم يكف الرجوع إلى المصلي لإمكان الفساد بوجه لا يعلمه، ومن أنه شهادة على الغير فلا يقبل.

ولأول أقوى، لأن إخبار مكلف بصحة صلاة نفسه وفسادها إخبار عن فعل نفسه، فإذا حُكم بقبوله سُم منه صحة صلاة الآخر وفسادها، فلا يكون شهادة على الغير، ولا إقراراً عليه.

(١) عولي الآتي ١. ٢٢٣ حديث ١٠٤، ٢٣٥: ٢٥٧ حديث ٥

د عرفت ذلك فهنا أمران:

الأول: هل هذا الرجوع على طريق الوجود، أم للحواس؟

ليس في العبارة تصريح بواحد من الأمرين، والدليل ينساق إلى الوجود، لأنه متى صبح الرجوع إلى المرأة المحادة في صحة صلاتها تحتم على الرجل إعادة صلاته، وكذا في لظرف آخر، لأن شرعية الإعادة حتماً موقوف على تحقق الصحة^(١)، فمع تحقق صحة صلاتها لا تشرع الإعادة كذلك .

الثاني: إذا قلنا برجوع كل منها إلى الآخر في الصحة والفساد، ففي يكون ذلك، هل هو قبل الصلاة أم بعدها؟ أم في حلالها، أم مطلقاً؟ ليس في عبارة أحد من الأصحاب الذين اطلعت على كلامهم تعرض إلى ذلك .

والذي يقتضيه النظر أن الإخبار إن كان قبل الصلاة وحب قوله، وإن كان بعدها، فإن أحدهما بأن صلاته كانت باطلة لم يؤثر ذلك في صلاة الآخر، التي حكم بطلانها ظاهراً بالمحادة بصلاة الآخر فيها لصحة، فإن أحدهما كانت صحيحة فلا أثر له، لثبوت البطلان قبل ذلك .

هذا إذا شرع في صلاة عاملين بالمحادة مفسدة، ولو شرع وكل منهما غير عالم بالآخر، كما في الطمعة أو طم الرجل كون الآخر رجلاً، فلم يربح بينهما كونه امرأة، فهي الإبطال هو تردّد.

فإن قلنا به، ففي رجوع أحدهم إلى الآخر في بطلان صلاته تنصيح لأخرى نظراً من الحكم بطلانها، وكونها سبقت عن ظاهر بصحة فلا يؤثر فيها بحكم بالبطلان الذي قد علم خلافه، بخلاف الصلاة التي فعلها مصلي على اعتقاد فسادها، فإنها لا تصير صحيحة بعد فوات البتة .

وإن كان في خلالها فإن شرع فيها عيب، فلا كلام في الإبطال، وكذا لو علم أحدهما احتض بطلان صلاته، وإن لم يعلم كل منهما بالآخر ثم عفا فصي رجوع أحدهما إلى الآخر في بطلان صلاته لتنصيح صلاة الأول تردّد.

(١) في السج لمعه (الإعادة)، والصحيح انشيد من هدم سجده K ، وبؤيته ما بعده

ولولم تتعد نجاسة المكان إلى بدنه أو ثوبه صحت صلاته، إذا كان موضع الجبهة طاهراً على رأي.

قوله: (ولولم تتعد نجاسة المكان إلى بدنه أو ثوبه صحت صلاته، إذا كان موضع الجبهة طاهراً، على رأي).

اختلف لأصحاب في اشتراط طهارة مكان المصلي من النجاسة، بعد اتفاقهم على أنه إذا كان فيه نجاسة متعدية إلى المصلي، أو محمولة - لم يُعَفَّ عنها - لا تصح الصلاة، سواء كانت في مساقط أعضاء التحود، أو في حاذي بدن المصلي وثيابه. واحموا على اشتراط طهارة مسجد الجبهة مطلقاً، سواء كانت متعدية أم لا.

ولو كانت النجاسة متعدية إلا أنها بما عي عنه في الصلاة، فقد نقل الشارح - وند المصنف - عنه إجماعاً على اشتراط تطهير المكان منها (١)، وإطلاق عبارة المشي يوافق ما نقله (٢)، إلا أن من ذكره دليلاً يؤيد بحلله، وكذا عبارة التذكرة تشعر بأن الإجماع محقق بنجاسة التي لم يعف عنها (٣).

وقد صرح شريحاً لشهيد في لذكرى بذلك، فقال: ولو كان المكان نجساً عي عنه كلون الدرهم دماً وينعدي فالطهراته عمود، لأنه لا يريد على ما هو على المصلي (٤)، ثم حتمل البطال معلاً بعدم ثبوت المعفو.

فعلى هذا موضع الخلاف ما إذا كانت النجاسة غير معفوعة ولا متعدية، وهي في غير مسجد الجبهة، فلا أصحاب قولان:

أحدهم - وبه قال لشيخ (٥)، وأكثر الأصحاب - لا تشترط طهارة المكان فيها (٦)، كما روه الشيخ، عن زرارة، عن أبي حمزة عليه السلام قال: سألته عن شاذكونة يكون عليها الجنابة، أيملى عليها في العمل؟ قال: «لا بأس» (٧)، والشاذكونة.

(١) انصاف لمؤلفه ١، ٩٠.

(٢) انتهى ١: ٤٢.

(٣) التذكرة ١: ٨٧.

(٤) الذكرى ١٥٠.

(٥) الشيخ لمعدي الصفة ١٠، والشيخ الطوسي في التذكرة ٢: ٣٦٩ دير حديث ١٤٣٩.

(٦) مهم العلامة في التذكرة ١: ٨٧، والشهد في الذكرى ١٥.

(٧) التذكرة ٢: ٣٦٩ حديث ١٥٣٧، الاستبصار ١: ٣٩٣ حديث ١٤٩٩.

حصير صغير. ولا يرد أن الصلاة في الحمل حال ضرورة، لأنه أطلق الجواب ولم يسأل عن إمكان التزول وعدمه.

ولرواية محمد بن أبي عمير قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أيصلي على الشاذكوة وقد أصابها الجنابة، فقال: « لا بأس »^(١).

والثاني - وبه قال المرتضى^(٢)، وأبو صلاح - بشرط^(٣)، وإن اعتفاه في تفسير المكان، لظاهر قوله تعالى: (وانزعز فاهجر)^(٤) والرحز: التجس، ومعنى هجره: احتذره، فيدرج في إطلاق الأمر باعتدائه حال الصلاة والأمر للوجوب، إلا فيما دلّ الدليل على علم وجوب الاجتناب فيه.

ويرد عليه، أن المتنازع مِمَّا دلّ الدليل على علم الوجوب فيه، فإن الروايتين الذاليتين على ذلك قد سقطتا^(٥)، ونهي النبي صلى الله عليه وآله عن الصلاة في المزمة والمجزرة^(٦) ولا علة سوى السحاسة. وبه نظر لأن النهي هنا للكرهية، كما في الطريق والمعاطل^(٧).

وعلى تقدير إرادة التحريم لا يتمس للعلّة للنجاسة، لنقطع بانتفائها في البواقي، ولموقفة عبد الله بن بكير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الشاذكوة يصيب الاحتلام، أيصلي عليها؟ قال: « لا »^(٨). ويمكر الحمل على الكراهية، لأن فيه جمعا ظاهرا، ولأن ابن بكير فطحي فلا تعويل على ما ينفرد به، فالأصح الأول.

إذا عرفت ذلك فاعلم أن مكان المصلي هو مسقط كل البدن عند

(١) التهذيب ٢: ٣٧٠ حديث ١٥٣٨، الاستبصار ١: ٣٩٣ حديث ١٥٠٠.

(٢) رسائل الشريف المرتضى/ الجمعة الأولى: ٢٧٥.

(٣) الكافي في الفقه: ١٤١.

(٤) الدثر: ٥.

(٥) التهذيب ٢: ٣٧٠، ٣٦٩، ١٥٣٧، ١٥٣٨، الاستبصار ١: ٣٩٣، ١٤٩٩، ١٥٠٠.

(٦) سنن ابن ماجة ١: ٢٤٦ حديث ٧٤٧.

(٧) المعاطل: جمع معطل وهو مترك الأبل حول الحرم، لقد مرّس المعطل (عطل) ٤، ٢٤٨.

(٨) التهذيب ٢: ٣٦٩، ١٥٣٦، الاستبصار ١: ٣٩٣، ١٥٠١.

المرتضى^(١)، ومساقط الأعضاء عند أبي الصلاح^(٢)، وسه إلى المصنف بها بقوله: (ولا تشترط طهارة مساقط باقي الأعضاء) ولا دلالة فيه، لعدم إشعاره بالمكان، إنما يدل على رد قول أبي الصلاح صريحاً، وعلى رد قول المرتضى بطريق أولى، وما يماس بدن المصلي أو ثوبه من موضع الصلاة، واسمه لشارح^(٣) إلى طاهر كلام الشيخ^(٤). وحكى قولاً رابعاً خاصه: إن الصلاة تشمل على حركات وسكنات وأوضاع، ولا بد في الجميع من الكون، والكون هو ما تقع فيه هذه الأركان، وسه إلى الجبائش^(٥)، والمصنف في بعض أقواله^(٦)، وهذا التفسير لا يمس هذا المبحث، لأنه لو كان في الهواء نجاسة نجاسة لم يعف عنها تماس بدن المصلي، يرم بطلان انصلاها على القول باشتراط طهارة المكان، ولا تعلم قائلًا بذلك

فروع :

أ: لو كثر في مكان محس تتعدى نجاسته عدد السجود فانتقل عنه قلبه، فالمتحه عدم بطلان صلاته إن قصد ذلك من أول الصلاة، أو لم يقصد شيئاً، لا إن قصد السجود فيه، ولو لم ينتقل إلى أن تعدت بطلت حينئذ.
ب: لو كان في مسجد الحبة نجاسة لا تتعدى، أو على نفس الحبة نجاسة معقوها، ولم يستوعب المسجد والحبة، بل بقي ما يكفي للسجود بشرطه، فالمتحه عدم بطلان الصلاة إذا سجد على الطاهر لعدم تحقق النافي.
ج: محاذي الصدر والبطر ونحوهما - بين الأعضاء - من لمكان، على قول

(١) نقله عنه فخر المصنف في إيضاح الفوائد ٦: ٩٤.

(٢) الكافي في الفقه. ١: ١٤١.

(٣) إيضاح الفوائد ٦: ٩٤.

(٤) التهذيب ٢: ٣٦٩ دليل حديث ١٣٩٦.

(٥) هما: أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن سلام، وابنه أبو هاشم عبد السلام، وكلاهما من رؤساء المعتزلة، هديه

الأحياء ١١٨، الكنى والالقباب ١٢٦: ٢.

(٦) إيضاح الفوائد ٦: ٩٤.

وتكره الصلاة في الحمام لا المسخ، وفي بيوت الغائط، والنيران،
والخمر مع عدم التعدي،

المرتضى (١)، بخلاف قول أبي الصلاح (٢).

قوله: (وتكره الصلاة في الحمام، لا لمسح).

كراهية الصلاة في الحمام مذهب أكثر الأصحاب (٣)، لابي الصادق
عليه السلام البأس عن الصلاة فيه (٤)، وقال أبو الصلاح: لا تجوز (٥)، وتردد في
الصادق لابي الصادق عليه السلام عن انصلا في مواضع بها الحمام (٦)، وهو محمول
على الكراهية مع ضعف التسند.

وهل لمسح من الحمام؟ احتمله في تذكرة (٧)، وبني الاحتمال على علة
التهني، وإن كانت التحسة لم يكره، وإن كانت كشفاً لعورة فيكون مأوى الشياطين
كره، وحرمها وفي المنتهى بعدم الكراهية (٨) وهو الأصح، لأن التهني يختص بالحمام
فمنع الاشتقاق، ومنه يعلم أنه لا بأس بالصلاة على سطح الحمام، ومنه صرح في
المنتهى (٩) وبما تصح الصلاة في الحمام إذا كان الموضع طاهراً، ولو كان نجساً لم تصح
قولاً واحداً.

قوله: (وبيوت الغائط والنيران والخمر، مع علم التعدي).

أما الأول فلم يروه انفصل من مسار، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام:
أقوم في صلاة فأرى قدامي في القبة العذرة، فقال: «سح عنها ما استطعت» (١٠)، ولم
يروي عن الصادق عليه السلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «إن حثرتل

(١) نقل من المحققين قوله في ابصار الموائد ١٦٦.

(٢) الكافي في الفقه: ١٤١.

(٣) مهم: نشيخ في النهاية: ٩٩، والشهيد في الدرر: ٢٨.

(٤) الفقيه ١٥٦: ١ حديث ٧٢٧، التهذيب ٣: ٣٧٤ حديث ١٥٥٤، الاستبصار ١: ٣٩٥ حديث ١٥٠٥.

(٥) الكافي في الفقه: ١٤١.

(٦) التهذيب ٢: ٢١٩ حديث ٨٦٣، الاستبصار ١: ٣٩٤ حديث ١٥٠٤.

(٧) التذكرة ١: ٨٨.

(٨) للتهني ١: ٢٤٤.

(٩) المصدر سابق.

(١٠) للحاس: ٣٦٥ حديث ١٠٩، الكافي ٣: ٣٩١ حديث ٧، التهذيب ٢: ٣٧٦ حديث ١٥٣٣.

وبيوت الجوس،

أتاني فقال: إنا معاشر الملائكة لا ندخل بيتاً فيه كلب، ولا تمثال جسد، ولا إناء يبال فيه»^(١)، وبفور الملائكة يؤدد بكونه ليس موضع رحمة، فلا يصلح أن يتحدد للعبادة. وأما بيوت الخمر - ومشبهها لمسكرات، والظاهر أن الفقاع كذلك - فلاها ليست محل إجابة، ولما رواه عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا تصل في بيت فيه خمر، أو مسكر»^(٢) وهذا مع عدم تعني التحاسة فيها، أما معه فلا يجوز قطعاً، واكتفى المصنف بالتقييد في الأخير لايدانه باعتبار القيد في الأول.

ولا بأس بالصلاة على موضع الخمر^(٣) - صرح به في المنتهى^(٤) - لانتفاء مقتضي الكراهية.

وأما كراهة الصلاة في بيوت الثيران فمثلاً يتشبه بعبادها، قال الأصحاب^(٥)، وقال أبو القليل بالتحريم وقرئ في الهساد^(٦) وهو ضعف، وأكثر الأصحاب على الكراهية. والظاهر أن مراد ب(بيوت الثيران) ما أعذب لاصرامها عادة، وإن لم يكر موضع عبادتها تمسكاً بظاهر تعطيلهم، ووقفاً مع إطلاق اللفظ، وعلى هذا، فلا فرق بين كون النار موجودة في وقت لصلاة وعدمه.

ولو صنى على سطح هذه البيوت فانظروا أنه لا بأس.

قوله: (وبيوت الجوس).

لعدم انفكاكها من التحاسة عاباً، كد علة الأصحاب، ويؤيده ما رواه أبو جميلة، عن الصادق عليه السلام قال: «لا تصل في بيت فيه مجوسي، ولا نأس أن تصلي في بيت فيه يهودي، أو نصراني»^(٧)، فان رششت الأرض رالت لكراهية، لقول

(١) للحاشية: ٦١٥ حديث ٣٩، الكافي ٣: ٣٩٣ حديث ٢٧، التهذيب ٢: ٣٧٧ حديث ١٥٧٠.

(٢) الكافي ٣: ٣٩٢ حديث ٧٤، التهذيب ٢: ٣٧٧ حديث ١٥٦٨.

(٣) الحاشية: الرصاص، انظر القاموس المحيط (حش) ٢: ٢٦٩.

(٤) المنتهى ١: ٢٤٦.

(٥) منهم الشيخ الطوسي في البوط ١: ٨٦، وبيه ١٠٠، ولحق في المعنى ٢: ١١٢.

(٦) الكافي في الفقه: ١٤١.

(٧) الكافي ٣: ٢٨٩ حديث ٦، التهذيب ٢: ٣٧٧ حديث ١٥٧١.

ولا بأس بالبيع والكنائس.

وتكره في معاطن الإبل،

القضايق عليه السلام وقد مثل عن الصلاة في بيوت الخووس، فقال: «رش الأرض وصل»^(١) [وقيد في البسوط والتهايه^(٢) بالحرف بعد الرن، وهو حس]^(٣).
قوله: (ولا بأس بالبيع والكنائس).

ذهب إليه أكثر عمائد^(٤)، وبدن عليه صحة بيع من انفسه، قال.
سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البيع والكنائس يصلّى فيها؟ فقال: «نعم»^(٥).
وروي عنه عليه السلام أنه مثل عن الصلاة فيها، فقال: «صلّ فيها، قد رأيتهما
ما نطفه»، فب يصلّى فيها ويد كوا يصور فيها فقال: «نعم»^(٦).

وبوكب مصوره كرهت الصلاة مكان ضرور لا كوكب كيسة، وقال ابن
سراج^(٧)، وابن بري. تكره الصلاة فيها لأنها لا سمح من التحاسة^(٨)، وفيه
مع

ويستحب أن يرش الموضع الذي يصلّى فيه من بيع وكنائس، لصحة
عبد الله بن مسعود، وقد سأل عن الصلاة في البيع والكنائس وبيوت الخووس فقال:
«رش وصل»^(٩). وهو جواب عن جميع، فيشترك في الحكم، وفيه صرح في
المنهى^(١٠).

قوله: (وتكره معاطن الإبل).

هي: مباركتها حول الماء لتشرب عدلاً بعد هبل، قال صاحب الضحاح:

(١) التهذيب ٢: ٢٢٢ حديث ٨٧٧ وفيه «رش وصل»

(٢) البسوط ٦: ٨٦، بداية ١١٠

(٣) هذه الريادة وردت في «ص» و«ح»

(٤) مهم الشيخ الطوسي في البسوط ١: ٨٦، والمحقق في التمهيد ٢: ١١٦٢.

(٥) التهذيب ٢: ٢٢٢ حديث ٨٧٤.

(٦) الفقيه ١: ١٥٧ حديث ٧٣٦، التهذيب ٢: ٢٢٢ حديث ٨٧٦.

(٧) التهذيب ١: ٧٦.

(٨) السرائر ٥٨.

(٩) التهذيب ٢: ٢٢٢ حديث ٨٧٥.

(١٠) المنهى ١: ٢٤٥.

والعدس: اشرب شاي، وانتبه. شرب الأقو . والمصحاء جمعوه أعم من ذلك ، وهي مسرك الاس مطلقاً التي يروى بها، كد ول في المنهى ^(٢)، فاب؛ ويدل عليه ما فهم من التعليل بكونها من الشياطين ^(٣) .

والقوب بـ بكرةهية هو مذهب أكثر الأصحاب ^(٤) ، وأبو انصراح على أصله سابق من اشحرم، وانتردد في لفساد ^(٥) ، ولمستد ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال « إذا أدركتم صلاة وأنتم في مرج العم فصلوا بها، فإنها سكة وبركة، وإذا أدركتم صلاة وأنتم في أعطاب الإس فاحرجوا منها فصلوا، فإنها حر من حر حفت، ألا ترونها إذا عرب كف شمع تأنها » ^(٦) .

وهو مرسل على الاستصحاب، لمقصوعة سماعة، قال: سألت عن صلاة في أعطاب الليل، وفي مراتب الحرم وعم فقال « إن بصحته بالاء وقد كان يأساً فلا بأس بالصلاة فيها » ^(٧)، ولو كان الأمر بلحروج منها لوجوب الحار بعد المصع انقيام العلة معه، ولعموم دلائل الصلاة في كل مكان، مثل « جعت في الأرض مسجداً » ^(٨)، ولا يبلغ هذا حديث مرته محض انعموم فحمل على تكراهية مصرأ في ما عليه الأكثر، ولأنه لا يؤمن من يورها فيشع المنصلي .

وقد قيل إن عطط موطن حر ^(٩) ، وليس المنافع فصلاتها لأنها ظاهرة عندنا، ولا بأس بما وصع نتي نشئت فيها لاس في سرها، او نباح فيها لعنفها أو وردها، لأنها لا تستق معاطر، قاله في المنهى ^(١٠) .

(١) الصحاح (عل) ١٧٧٣، ٥

(٢) المنهى ١٠١، ٢٤٥

(٣) من ابن ماجة ١، ٢٥٣ حديث ٧٦٩، من أبي دلود ١، ١٣٣ حديث ١٩٣

(٤) مهم الشيخ في المسود ١، ٨٥، والبيهقي ١٠١، والحق في الشرائع ١، ٧٢ .

(٥) الكافي في الصفة ١٤١

(٦) سنن البيهقي ٢، ٤٤٩ .

(٧) التهذيب ٢، ٢٢٠ حديث ٨٦٧، الاستبصار ١، ٣٩٥ حديث ١٥٠٦

(٨) صحيح البخاري ١، ١١٩، من الدارمي ١، ٢٢٤، من البيهقي ١، ٢٢٢، مسند أحمد ٢، ٢٢٢

(٩) عمدة القاري ٤، ١٨١

(١٠) المنهى ١، ٢٤٥

ومرابط الخيل والبغال والحمير وقرى تمل، ومجرى الماء، وأرض لسيخة،
والثلج،

قوله: (ومرابط الخيل والبغال والحمير).

لكراهية فصلاتها وتعد انعك كها من، وفي مصوغ سماعة: انتهى عن مرابط
الخيول والبغال، وأبو الصلاح على أصح تشريح^(١)، وم يرق في المصلي بين النوحشة
والإنسية^(٢).

قوله: (وقرى التمل).

هي جمع قرية، قال في القاموس: قرية التمل: مجتمع ترابها^(٣)، وتكره
الصلاة فيها لعدم انعكائك المصلي من أداه وقتل بعضها، وفي مرسل عبدالله بن
المفضل، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «عشرة مواضع لا يصلي فيها»^(٤) وعلمها
قرى التمل.

قوله: (ومجرى الماء).

ذهب إليه علماؤنا^(٥)، وهو رواية عبدالله بن الفضل، ولأنه لا يؤمن هجوم
الماء فيسبب الخشوع، ومن ثم كرهت الصلاة في بطن الودي.

قوله: (وأرض السيخة).

عدم كمال تمكن الجهة من الأرض، فإن حصل تمكن فلا بأس، روى أبو
صير، قال: سألت الصادق عليه السلام عن الصلاة في السيخة لم تكرهه؟ قال: «لأن
الجهة لم تقع مستوية»، فقلت: إن كان في أرض مستوية؟ قال: «لا بأس»^(٦)،
ومثله الوحل، والرمل المنال.

قوله: (والثلج).

لعدم التمكن أيضاً، ولقول الكاظم عليه السلام: «إن أمكنك أن لا تسجد عليه

(١) الكافي في الفقه: ١٤١.

(٢) للتهذيب ١: ٢٤٩.

(٣) القاموس المحيط (قري): ٤: ٣٧٧.

(٤) التهذيب ٢: ٢١٩ حديث ٨٦٣، الاستبصار ١: ٣٩٤ حديث ١٥٠٤.

(٥) مهم: المحقق في المعبر ١: ١١٢٢، والشرائع ١: ٧٢، والعلامة في النجاشي ١: ٢٤٩، والشهيد في النجاشي ١: ٣١.

(٦) التهذيب ٢: ٢٢١ حديث ٨٧٣، الاستبصار ١: ٣٩٦ حديث ١٥٠٩.

وبين المقابر من غير حائل، ولو عشرة أو بعد عشرة أذرع،

ولا تسجد، فإن لم يكنك فسوه واسجد عليه» (١).

قوله: (وبين المقابر من غير حائل، ولو عشرة أو بعد عشرة أذرع).

سواء استقبلها، أو صلى بينها في الكراهة والصحة، وقد المعين لا يجوز إلا بحائل ولو عشرة، أو قدر لبسة، أو ثوب موصوع، ولو كان في إمام (٢)، وأبو الصلاح على أصله السابق (٣)، والأصح الأول.

أما يجوز فلعنوم: «جمعت في الأرض محداً» (٤)، وصححة معمر بن حلال عن الرضا عليه الصلاة والسلام: «لا بأس بالصلاة بين المقابر ما لم يشهد القبر قبلة» (٥) وصحبة ابن يقطين عن أبي الحسن المصنف عنه السلام وقد سألته عن الصلاة بين القبور قال: «لا بأس» (٦).

وأما الكراهة فلأن القبور من الموضع العشرة التي هي تضادق عليه السلام عن الصلاة فيها، في رواية عبد الله بن مسعود (٧)، ولرواية عمار عنه عنه السلام قال: سألت عن الرجل يصلي بين قبور، قال: «لا يجوز ذلك، إلا أن يجعل سهو بين القبور إذا صلى عشرة أذرع من بين يديه، وعشرة أذرع من خلفه، وعشرة أذرع عن يمينه، وعشرة أذرع عن يساره، ثم يصلي إن شاء» (٨) وجمع بينها وبين ما تقدم للحمل على الكراهية.

ولا فرق بين المقبرة نعيمة وخديدة في ذلك، ولا فرق بين لقبر والصبرين وما زاد في ذلك، وفي توجيه الكراهية عند القبر بوحده تكلف. وتزول الكراهية بحائل ولا لزوم بقاؤه، ولو كان بينها حدران متعددة،

(١) الكافي ٣: ٣٩٠ حديث ١٤

(٢) القصة: ٢٥

(٣) الكافي في الصفة: ١١١.

(٤) صحيح البخاري ١: ١١١، من الدرر ٢: ٢٢٤، من التلخيص ١: ٢٢٢، مسند أحمد ٢: ٢٢٢.

(٥) التهذيب ٢: ٢٣٨ حديث ٨٩٧، الاستبصار ١: ٣٩٧ حديث ١٥١٤.

(٦) التهذيب ٢: ٣٧٤ حديث ١٥٥٥، الاستبصار ١: ٣٩٧ حديث ١٥١٥.

(٧) التهذيب ٢: ٢١٩ حديث ٨٧٣، الاستبصار ١: ٣٩٤ حديث ١٥١٤.

(٨) الكافي ٣: ٣٩٠ حديث ١٣، التهذيب ٢: ٢٢٧ حديث ٨٩٦، الاستبصار ١: ٣٩٧ حديث ١٥١٣.

ولاكتفاء في إحاطة بغترة مستعاد من كلام لأصحاب، والعرة - محرقة - . رميح بين العصا ورمح في رأسها رح، ذكر قريباً منه في 'موس' (١) وكذا يزول البعد المذكور في الرواية (٢)، ولا يكتفي كونه حلف مصلي من دون البعد، خلافاً للشيخ (٣). ولوبي مسجد في المقررة لم يخرج عن كراهية، بخلاف ما توقدت القصور منها، ذكره في المنتهى (٤). ولو وجد المصلي عن مقرم يحرم، إلا أن يعصم بحاسة تراه باحتماله بصدد الوقت ويكرر لتش، وقال ابن مابونه يحرم (٥). وأما صلاة عند قبر الإمام عليه السلام فقد أطلق المفيد كراهتها (٦)، وقال شيخ: قد رويت رواية بخور السواقل بقبور لأئمة عليهم السلام (٧)، والأصل كراهية (٨)، ويظهر من كلام المذكور في أحكام بخائر أن إيطاق لإمامة هي خلاف ذلك في الفريضة والتأفة (٩). وهو مستبعد من الرواية التي أورد بها الشيخ، فإن فيها: أن لصلاة حلف لإمام، ويصلي عن عمه وشماله، ولا يجوز تقبله. وهو يتناول الفريضة والتأفة. وقال مصنف في المنتهى مراد بقوله (لا يجوز): لكراهية لا لتحريم ثم فإن ومنهم من ذلك كراهية لاستدراكه في غير صلاة (١٠)، وفي حديث عن الباقر عليه السلام: «إن الصلاة لفريضة عند قبر الحسن عليه السلام تعدل عمرة» (١١)، وغير ذلك من لروايات (١٢).

(١) القاموس المحيد (ع) ١٨٤: ٦.

(٢) الكافي ٣: ٣٩٠ حديث ١٣، التهذيب ٢: ٢٢٧ حديث ٨٩٦، الاستبصار ١: ٣٩٧ حديث ١٥١٣.

(٣) النهاية: ٩٩.

(٤) المنتهى ١: ٢٤٥.

(٥) الفقيه ١: ١٥٦ دليل حديث ٧٢٧.

(٦) الفقيه ٢: ٢٠.

(٧) التهذيب ٢: ٢٢٨ حديث ٨٩٨.

(٨) النهاية: ٩٩.

(٩) الذكرى: ٦٩.

(١٠) المنتهى ١: ٢٤٥.

(١١) كامل الزيارات، ٢٥١ باب ٨٣ حديث ١ وفيه: «صلاة الفريضة عند قبر الحسين (ع) تعدل حجة والتأفة تعدل عمرة».

(١٢) كامل الزيارات ٢٥١ باب ٨٣ حديث ١-٢.

وجواز الطرق دون الطواهر، وجوف الكعبة في القرينة وسطحها،

قوله: (وجواز الطرق دون الطواهر).

ذهب إليه أكثر عمائد^(١)، وقال المبيد^(٢)، وابن سوييه: لا يجوز^(٣)، والمذهب الأول أما لخوارفسعموم الشيق، وأما الكراهية فلحسنة الحلبي، عن الصادق عليه السلام، قال سألت: عن الصلاة في ظهر لطريق، فقال: « لا بأس أن يصلى في لطواهر التي بين الخواد، قائم على الخردة فلا يصلى فيها »^(٤)، وفي معانيها صحيحة محمد بن مسلم، عنه عليه السلام^(٥) وغيرها^(٦).

ولا فرق في الكراهية بين أن يكون في الطريق مالك وقت الصلاة، أو لم يكن للعموم، ولا فرق في الطريق بين أن يكون مستطرقها كثيراً أولاً، لتداول الاسم لها، ولقول الرضا عليه السلام: « كل طريق يوطأ ويضطرق سواء كانت فيه حادة أو لم تكن، فلا ينبغي الصلاة فيه »^(٧).

قوله: (وجوف الكعبة في القرينة وسطحها).

هذا هو المشهور، وعنه العنوي، وقال الشَّع^(٨)، وابن لترح تتحرم صلاة لقرينة فيها^(٩)، تمسكاً بغير قوله تعالى: (فويلوا وحوهكم شطره)^(١٠) أي: محوه، وإنما يصدق ذلك إذا كان حارحاً منه، ولأن لتي صلى الله عليه وآله دخل البيت ودعا، وجرح فوقف على ناله وصلى ركعتين، وفيه: « هذه القبلة هذه القبلة »^(١١). فإذا صلى في حوهها لم يضر ما أشار إليه بأنه هو القبلة، وروى محمد بن

(١) منهم الشيخ بطوسي في المبسوط ١: ٨٥، والعلامة في الشئ ١: ٢٤٧

(٢) المبيد ٢٥.

(٣) العقبة ١: ١٥٦، دليل حديث ٧٢٧

(٤) الكافي ٣: ٣٨٨، حديث ٥، التهذيب ٢: ٢٢٠، حديث ٨٦٥.

(٥) التهذيب ٢: ٢٢١، حديث ٨٦٩

(٦) الكافي ٣: ٣٨٩، حديث ١٠، التهذيب ٢: ٣٧٥، حديث ١٥٦٠

(٧) الكافي ٣: ٣٨٩، حديث ٨، العقبة ١: ١٥٦، حديث ٧٢٨، التهذيب ٢: ٢٢٠، حديث ٨٦٦.

(٨) التهذيب ٥: ٢٧٩

(٩) نقده عنه العلامة في المختلف: ٨٥.

(١٠) البقرة: ١٤٤، ١٥٠.

(١١) صحيح مسلم ٢: ٩٦٨، حديث ١٣٣٠، من الشئ ٥: ١٢٢٠، مسند أحمد ٥: ٢٠١، ٢٠٨.

وفي بيت فيه مجوسي،

مسلم، عن أحدهما عليها السلام قال: « لا تصل المكتوبة في حوف الكعبة »^(١)، ولا ستلزمه استدراكه بحب التوجه إليه في الصلاة فيكون حراماً. وحوه: أن المراد بالسجدة المحلة، وليس المراد جهة جميع البيوت قطعاً، بل أي جزء كان منه بحيث يحاذي المصلي محمته جهة من جهات بيت، وهذا معنى قائم فيمن صنى دحلاً، وكذا قوله صلى الله عليه وآله « هذه القبلة » إنها يريد به ما قناه، ولتتهي في الرواية محمول على كراهه، والاستدراك إنما يحرم إذا اشتمل على ترك الاستئذان، إذ لا دليل على تحريمه بخصوصه، وروى يونس بن يعقوب، قلب لأبي عبد الله عليه السلام: حصر الصلاة المكتوبة وأما في الكعبة فأصلى فيها؟ قال: « صل »^(٢)، وروى محمد بن مسلم، عن أحدهما عليها السلام: « لا تصلح المكتوبة حوف الكعبة »^(٣)، فأما إذا خاف هبوب الصلاة فلأناس.

والحمل على الكراهه حملاً من الأدلة أوحد. والصلاة على سطحها كالصلاة في حورها، وفي روايه عن الرضا عليه السلام أنه: « يستلقي على قناه، ويصلي مومناً بيمينه في بيت المصورة »^(٤) ولا عمل فيها. أمّا التهمة فيحوز مطلقاً، وحوها حجة على من يقول باشتراطها بالقبلة. قوله: (وفي بيت فيه مجوسي).

ولا بأس ببيت فيه يهودي أو نصراني، طاهر قول الصادق عليه السلام: « لا تصل في بيت فيه مجوسي، ولا بأس أن تصلي في بيت فيه يهودي أو نصراني »^(٥)، وهذه الرواية وإن كان طاهرها مطلق البيت الذي فيه مجوسي، إلا أنه يحتمل أن يراد بها بيته، ولم يتعرض المصنف إلى ما عدا بيته في تذكرة^(٦) والنهاية^(٧).

(١) الكافي ٣: ٣٩١ حديث ١٨، التهذيب ٥: ٢٧٩ حديث ٩٥٤ وفيه « لا تصلح صلاة المكتوبة في حوف الكعبة »، الاستبصار ١: ٢٩٨ حديث ١١٠٢.

(٢) التهذيب ٥: ٢٧٩ حديث ٩٥٥، الاستبصار ١: ٢٩٨ حديث ١١٠٣.

(٣) الكافي ٣: ٣٩١ حديث ١٨، التهذيب ٥: ٢٧٩ حديث ٩٥٤، الاستبصار ١: ٢٩٨ حديث ١١٠٢.

(٤) الكافي ٣: ٣٩٢ حديث ٢١، التهذيب ٢: ٣٧٦ حديث ١٥٦٦.

(٥) الكافي ٣: ٣٨٩ حديث ٦، التهذيب ٢: ٣٧٧ حديث ١٥٧١.

(٦) التذكرة ١: ٨٨.

(٧) نهاية الأحكام ١: ٣٤٦.

أوبين يديه نار مضرمة، أو تصاوير،

قوله : (و بين يديه نار مضرمة) .

أي: تكره الصلاة وبين يديه نار مضرمة، أي: موقدة، وقال أبو الصلاح: لا يجوز وتردد في انفساد^(١) . دليل بجوارحه مع العمومات ما روي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: « لا بأس أن يصلي الرجل و لذر السراج والصورة بين يديه، إن الذي يصلي إليه أقرب من الذي بين يديه »^(٢) .

وعى لكراهية صحيحة عن أبي حمزة، عن أحبه موسى عليه السلام قال: سألت عن الرجل يصلي واستراح موضوع بين يديه في القبلة، فقال: « لا يصلح له أن يستقبل النار »^(٣)، وفي رواية عقار النهي على الصلاة إلى الشر وبو كانت في بحمة أو قنديل معلق^(٤) .

والجمع بالحمل على الكراهية أوسع، ولا يصح طعن ابن بادويه^(٥)، والشيخ^(٦) في الرواية الأولى بالإرسال والشذوذ، مع موافقها لعمم الأكثر. قوله : (أو تصاوير) .

أي: تكره وبين يديه تصاوير ونماثيل ذهب إليه الأصحاب^(٧) وأكثر العامة^(٨)، لأن الصورة تعبد من دون الله فكره تشبه بفاعله، ولأنها تشغله بالنظر إليها، ولصحيحة محمد بن مسلم قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام أصلي والنماثيل قدامي، وأنا أنظر إليها؟ قال: « لا، إطرأ عليها ثوباً، ولا بأس بها إذا كانت عن يمينك، أو شمالك، أو خلفك، أو تحت رحمتك، أو فوق رأسك، وإن كانت في القبلة فإطرأ

(١) الكافي في الفقه: ١٤١ .

(٢) العقبه ١: ١٦٣ حديث ٧٦٤، التهذيب ٢: ٢٢٦، حديث ٨٩٠، الاستبصار ١: ٣٩٦، حديث ١٥٩٢ .

(٣) قرب الاسناد: ٨٧، الكافي ٣: ٣٩١، حديث ١٦٦، العقبه ١: ١٦٢، حديث ٧٦٣، التهذيب ٢: ٢٢٥، حديث ٨٨٩ .

(٤) الضعيف ١: ١٦٥، حديث ٧٧٦، الكافي ٣: ٣٩٠، حديث ١٥٠، التهذيب ٢: ٢٢٥، حديث ٨٨٨ .

(٥) العقبه ١: ١٦٢، دليل حديث ٧٦٤ .

(٦) التهذيب ٢: ٢٢٦ .

(٧) منهم الشيخ في نهاية: ١٠٠، والمحقق في المستدرج: ١١٤٢ .

(٨) شرح فتح القدير ١: ٣٦٢ .

أو مصحف أو باب مفتوحان، أو إنسان مواجه،

عليها ثوباً وصل^(١).

قوله: (أو مصحف، أو باب مفتوحان).

وقال أبو الصلاح: لا يجوز في المصحف المفتوح، وتردد في الفساد^(٢)، والأصح الكراهية، لحصول التشاغل عن العبادة بالنظر إليها، وفي رواية عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يصلي ويرى يديه مصحف مفتوح في قبلته، قال: «لا»^(٣)، وهي محمولة على الكراهية مع ضعفها يعتار.

وقد روى داود بن فرقد، عن أبي الحسن محمد بن السلام حوار النخود عن لقراطيس، والكواعذ المكتوب عليها^(٤).

وكذا تكره الصلاة إلى ركبن مكتوب في نفسه، بل المقوش، كما صرح به المصنف في المنتهى^(٥) وعمره^(٦)، لا مشترك للجميع في التشاغل به عن العبادة. ولا فرق بين حافظ القرآن وحامله، ولا بين إقارء والأمي، لأن التشاغل يحصل للجميع، كذا صرح في المسنى^(٧)، وشرط الشبح كونه قارئاً^(٨)، ولا وجه به، نعم لا بد أن لا يكون هناك مانع من البصر.

قوله: (أو إنسان مواجه).

ذكر ذلك أبو الصلاح^(٩)، وبه نفي مصنف^(١٠) وجماعة^(١١)، لأن فيه تشبهاً

(١) للحاس، ٦١٧ حديث ٥٠، الكافي ٣٩١: ٣، حديث ٢٠، تهذيب ٢٢٦: ٢، حديث ٨٩١.

(٢) نقله عن العلامة في الفقه: ٨٥، وسحة نكفي في مدعى المرحومة دسما خاليه منه، واثربحق الكتاب إلى وجود بياض في النسيج، علمل هذا الحكم موجود هــ، انظر الكافي في الفقه: ١٤١.

(٣) الكافي ٣: ٣٩٠، حديث ١٥، الفقه ١: ١٦٥، حديث ٧٧٩، التهذيب ٢: ٢٢٥، حديث ٨٨٨.

(٤) الفقيه ١: ١٧٦، حديث ٨٣٠، التهذيب ٢: ٣٩٠، حديث ١٢٥٠، الاستبصار ١: ٣٣٤، حديث ١٢٥٧.

(٥) المنتهى ١: ٢٢٩.

(٦) نهاية الأحكام ١: ٣٤٨.

(٧) للمنى ١: ٢٤٩.

(٨) للبسود ١: ٩٠.

(٩) الكافي في الفقه: ١٤١.

(١٠) للمنى ١: ٢٤٨.

(١١) منهم: سلاوي لمواسم ١: ٦٦، وابن حمزة في وسيلة ٨٨، والشهيد في اللمعة: ٣١.

أو حائط ينز من بالوعة البول.

المطلب الثاني: في المساحد: يستحب إتخاذ المساجد استحباباً مؤكداً، قال الصادق عليه السلام: «من بنى مسجداً كمفحص قطاة بنى الله له بيتاً في

بالمساحد لذلك الشخص، وربما حصل له التشاغل، وفي حديث عائشة: إن النبي صلى الله عليه وآله كان يصلي حياءً وسط لسريره وأنا مضطجعة بينه وبين القبلة، يكون لي الحاجة فأكره أن أقوم فاستقبته، فاسل انسللاً (١).

قوله: (أو حائط ينز من بالوعة البول).

أي: تكره انصلافة وبين يديه حائط ينز من بالوعة يسال فيها، لأنه يسمى تعظيم القبلة فلا تسميه بالحنية، ويقول الصادق عليه السلام وقد سئل عن مسجد يز حائط فقلت من بالوعة يسال فيها، فقال: «إن كان تره من بالوعة فلا يصل فيه، وإن كان من غير ذلك فلا بأس» (٢).

ولا ريب أن العائط أحسن وتكرهية فيه بطريق أولى، وتردد في التذكرة فيما ير من الماء التحس نظراً إلى اطراد سعة، ولعمري إلى قوله عليه السلام: «وإن كان من غير ذلك فلا بأس» (٣).

وكذا تكره إلى سيف مشهور (٤)، لشي تضادق عليه السلام عن انصلافة والحديد في القبلة (٥). وقال أبو القلاص: لا تحور (٦) وهو صعب. وكذا تكره في أرض الحسب (٧) لأنها مسحوط عنها، فليس عملاً للاحة والعبادة.

قوله: (المطلب الثاني: في المساجد:

يستحب إتخاذ المساحد استحباباً مؤكداً، قال الصادق عليه السلام:

(١) سنن النسائي ٢: ٦٥.

(٢) الكافي ٣: ٣٨٨ حديث ٤، التهذيب ٣: ٢٢٩ حديث ٨٧٦.

(٣) التذكرة ٦: ٨٨.

(٤) في «ن» منهر.

(٥) الكافي ٣: ٣٩٠ حديث ١٥، الفقيه ١: ١٦٥ حديث ٧٧٦، التهذيب ٢: ٢٢٥ حديث ٨٨٨.

(٦) الكافي في الفقه: ١٤١.

(٧) وهي: أرض البيداء ووصحاح ودات الصلاصل وبابل كماورد في الكافي ٣: ١٠٧ حديث ١٠، والفقيه

١٥٦: ٦١ حديث ٧٢٦، والتهذيب ٣: ٣٧٥ حديث ١٥٦٠، ومن الصحيح ٢: ٤٥١.

الجنة» ، وقصده مستحب، قال أمير المؤمنين عليه السلام: «من اختلج إلى المسجد أصاب إحدى الثماني: أثنأ مستفاداً في لله تعالى، أو علماً مستطرفاً، أو آية محكمة، أو رحمة منتظرة، أو كلمة تردده عن ردى، أو يسمع كلمة تدله على هدى، أو يترك دساً خشية، أو حياءً».

«من بنى مسجداً كمفحص قطاة بنى الله له بيتاً في الجنة» .
المراد باتخاذ المساحد: ماؤها، والحديث رواه الشيخ في الحسن بسنده إلى أبي عبيدة الخداء، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من بنى مسجداً بنى الله له بيتاً في الجنة» (١) وفي بعض العبارات «كمفحص قطاة» قال أبو عبيدة: قرأ في أبو عبد الله عليه السلام في طريق مكة، وقد سويت أحجاراً بعد قفت: جعلت فداك مرحوا أن يكون هذا من ذلك فقال: «نعم» (٢).

ومفحص القطاة - بورن مفحص هو موضع الذي تكشعه في الأرض، وتلقه بمؤخرتها فتسبب فيه، وانتشبه به على طريق التنبؤ معلقة في الصعر، كأنه قبل. ولو كان المسجد لمبنى بالنسبة إلى المصلي كمفحص قطاة في الصعر بالنسبة إليها. ويمكن أن يكون وجه الشبه عدم احتياج حبه في ثوب ذلك إلى بناء الجدران، بل يكفي رسومها كما ينسب عليه من أبي عبيدة (٣).

قوله: (وقصدها مستحب، قال أمير المؤمنين عليه السلام: «من اختلج إلى المسجد أصاب إحدى الثماني: أثنأ مستفاداً في لله، أو علماً مستطرفاً، أو آية محكمة، أو رحمة منتظرة، أو كلمة تردده عن ردى، أو يسمع كلمة تدله على هدى، أو يترك دساً خشية أو حياءً» (٤))

هذا الحديث رواه الشيخ عن الأصمعي، عن أمير المؤمنين عليه السلام والإختلاف في الموضع هو التردد إليه مرة بعد أخرى، والتماني باليد كالقاضي،

(١) التهذيب ٣: ٢٦٤ حديث ٧٤٨.

(٢) الفقيه ١: ١٥٢ حديث ٧٠٥، التهذيب ٣: ٢٦٤ حديث ٧٤٨.

(٣) الفقيه ١: ١٥٢ حديث ٧٠٥، التهذيب ٣: ٢٦٤ حديث ٧٤٨.

(٤) الفقيه ١: ١٥٣ حديث ٧١٤، نواب الأعمدة ٤٦: ٤٦ حديث ١، التهذيب ٣: ٢٤٨ حديث ٦٨١.

ويستحب الإسراع فيها ليلاً، وتعاهد النعل، وتقديم اليمنى، وقول: بسم الله وبالله والسلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته اللهم

والمستطرف - بالطاء المهملة وفتح الراء - اسم مفعول من الطرف - بصم لطاء - وهو الشيء لفيس، والمحكم ما استقر بالدلالة على معناه من غير توقف على قرينة، والمراد باصابة الرحمة المستطرة إصابته سببها، لأن التردد إلى المسحدة مطقة فعل العادة التي توجب الرحمة.

ويمكن أن يكون المراد ترك شئ خشية: تركه خوفاً من الله تعالى، نظراً إلى أن تكرره إلى المسحدة يوجب رقة القلب، والإلحاح إلى جانب الله سبحانه، وذلك موجب للخوف، ويكون الحياء من الناس لأنهم عهد منه فعل يستحي أن يرى على صدره، ويمكن أن يراد عكسه، أو كوني للخشية والحياء معاً من الله سبحانه، أو من الناس، لأن ترك الشئ رقة على كل حال،

قوله: (ويستحب الإسراع فيها ليلاً) .

لقول النبي صلى الله عليه وآله: «من أسرع في مسح من مسح الله سراجاً لم تنزل الملائكة وحملته العرش يستمعرون به مادام في المسحدة صوته من ذلك السراج» (١).

قوله: (وتعاهد النعل) .

أي: استعلام حاله عند باب المسجد احتياطاً للطهارة، وربما كان فيه محاسة، ولقول النبي صلى الله عليه وآله: «تعاهدوا نعالكم عند أبواب مساجدكم» (٢).

قوله: (وتقديم اليمنى) .

أي: الرّجل عند دخوله، لشرف اليمنى فباسب شرف المسحدة.

قوله: (وقول: بسم الله وبالله والسلام عليك أيها النبي ورحمة الله

(١) العاسنة: ٥٧ حديث ٨٨، العقبة ١١: ١٥٤ حديث ٧١٧، ثوب الأعمال: ٤٩ حديث ١، التهذيب ٣: ٢٦١ حديث ٧٣٣

(٢) التهذيب ٣: ٢٥٥ حديث ٧٠٩.

صل على محمد وآل محمد، وافتح لنا باب رحمتك ، واحمنا من عمار
مساحدك ، جن ثناؤك وتقدمت اسماؤك ولا اله غيرك .

فذا حرج قثم اليسرى، وقال: اللهم صل على محمد وآل محمد،
وافتح لنا باب فضلك .

والصلاة المكتوبة في المسجد أفضل من المنزل، والتأفلة بالعكس
خصوصاً تأفلة النبل.

وبركاته، اللهم صل على محمد وآل محمد وافتح لنا باب رحمتك ، واحمنا من
عمار مساجدك ، حل ثناء وجهك)

في الموثق عن سماعة قال: إذا دحيت المسجد فقل: « بسم الله والله،
والسلام على رسول الله صلى الله عليه وآله، وصلاة ملائكة على محمد وآل محمد،
والسلام عليهم ورحمة الله وبركاته، رب اغفر لي ذنوبي، وافتح لي أبواب فضلك » (١)
كما أورده المصنف وعمره، أوقرياً من ذلك ، وكأنه ما نفع المعنى، والكل حائر،
إلا أن المأثور أولى، والمرد بوجهه سبحانه: دانه محاراً عن الوجه الحقيقي، شرفه بالتسبيح
إلى غيره.

قوله: (وإذا حرج قثم اليسرى وقد . اللهم صل على محمد وآل محمد،
وافتح لنا باب فضلك) .

وفي ميثاق سماعة: « وافتح لي أبواب فضلك » (٢) .

قوله: (وصلاة المكتوبة في المسجد أفضل من المنزل، والتأفلة بالعكس
خصوصاً تأفلة النبل) .

المراد بالمكتوبة: المريضة، وفيها في مسجد أفضل يجمعاً، لأن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم واطب على ذلك ، وحث عليه، ولأنه موضع لعبادة وموضوع لها
ففعلا فيه أولى، ولأن فيه إقامة شعار تدين .

وأما التأفلة فإن فعلها في السر أبلغ في لاجلاس، وأبعد من وساوس الشيطان

(١) التهذيب ٣: ٢٦٣ حديث ٧٤٤ .

(٢) المصدر السابق

والصلاة في بيت المقدس تعدل ألف صلاة، وفي المسجد الأعظم
مائة، وفي مسجد القبيلة حمساً وعشرين، وفي مسجد السوق اثنتي عشرة، وفي
لبيت صلاة واحدة.

ونكره تعلية المسجد، بل تبسّ وسطاً، وتظليلها بل تكون مكشوفة،

الرذية، وقال عليه السلام: «أفصل صلاة صلاة لمه في بيته، إلا المكتوبة» (١)،
وحاء رجال يصنّون بصلاته عليه السلام فحرج معصياً وأمرهم أن يصلوا التّوافل في
بيوتهم (٢)، وناقلة أسبل أكد ما في إظهارها من خوف تطرق الرياء.

قوله: (والصلاة في بيت المقدس تعدل ألف صلاة...) .

روى الأصحاب ذلك عن علي عليه السلام (٣)، والمراد بالمسجد الأعظم:
أعظم مسجد في البلد، ومسجد القبيلة المعروف بقبيلة بخصوصها، ومسجد السوق ما
كان بقره مسواً إليه.

قوله: (ونكره تعلية المسجد، بل تبسّ وسطاً).

إقيدة مستند، ولأن فيه اطلاعاً على عورات المخاورين له

قوله: (وتظليلها، بل تكون مكشوفة).

لصحبة الخليلي، قد ر: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن لمساحد المظلة يكره
الخيام فيها؟ قال: «نعم، ولكن لا يصركم الصلاة فيها اليوم، ولو كان العدل برأيتكم
كيف يصنع في ذلك» (٤).

لكن في حصة عبد الله بن مثنى، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «يبي رسول
الله صلى الله عليه وآله مسجداً فاشتد بحر عبيهم، فقالوا: يا رسول الله لو نمرت بالمسجد
فظل، فقال: نعم، فأمر به فاقبمت فيه سوارى من خدوع الحبل، ثم طرحت عليه العوارض
والخضف والأذخر، فعاشوا فيه حتى أصابهم لمصر، فجعل المسجد يكف عليهم.

(١) صحيح البحري ١٨٦.١، من أبي دحدر ٦٩ حديث ١٤٤٧، من الساني ١٩٨٣، مستند أحمد

١٨٢٠٥، للجامع الصغير للسيوطي ١/ ١٩١ حديث ١٢٧٦ نقلاً عن الطبراني

(٢) سنن الترمذي ٥٨: ٢٠١ حديث ٦٠١، من ابن ماجة ٤٣٩: ١٣٧٥، حديث ١٣٧٨

(٣) للهامسة ٥٥ حديث ٨٤، الفقيه ١: ١٥٢ حديث ٧٠٣، ثواب الأعمدة ٥١ حديث ١

(٤) الكافي ٣: ٢٦٨ حديث ٤، التهذيب ٣: ٢٥٣ حديث ٦٩٥

ولشرف بل نبى حما، وحمل المارة في وسطها بن مع الحائط، وتعليقها،
وجعلها طريقاً، والمحارب الداخلة في الحائط

فقالوا: يا رسول الله لو أمرت بالمسجد فطير، فقد لهم رسول الله صلى الله عليه وآله.
لا عريش كعريش موسى عليه السلام، منه يرب كذلك حتى قبض رسول الله صلى
الله عليه وآله^(١) وفي معناه غيره.

قال في الذكرى في كراهية التطليل، نعل المرد به: تطليل جميع المسجد، أو
تطليل خاص، أو في بعض البندان، وإلا فسخاحة ماسة إلى التطليل لنفع الحر
والقر^(٢).

قوله: (والشرف بل تنى جتاً).

أى: نكره الشرف، وهي جمع شرفة، ويرد بها ما يجعل في أعلى الحدر، لأن
عباً عليه لتسلم رأى مسجداً بالكوفة وقد شرف، فقال: «كأنه بيعة»، وقد: «ن
المساحد لا تشرف، بل تنى جتاً»^(٣).

قوله: (والمارة في وسطها، بن مع الحائط).

في النهاية: لا يجوز المارة في وسطها^(٤)، وهو حق إن علمت المسحبة على
بدنها.

قوله: (وتعليقها).

أي: تكره تعليق المارة، لأن عبثاً عليه بتلام مر على مارة طوية وأمرهم بها،
ثم قال: «لا ترفع المارة إلا مع سطح المسجد، ولا يشرف المؤذن على الخيران»^(٥).

قوله: (وجعلها طريقاً).

أي: يكره جعلها مستطرقاً بحيث لا يبره تعير لصورة المسجد، وإلا حرّم.

قوله: (والمحارب الداخلة في الحائط).

(١) الكافي ٣، ٢٩٥ حديث ١، تهذيب ٣، ٢٦١ حديث ٧٣٨

(٢) الذكرى ١٥٦.

(٣) تهذيب ١، ١٥٣ حديث ٧٠٩

(٤) نهاية الأحكام ١، ٣٥٢.

(٥) تهذيب ١٥٥ حديث ٧٢٣، تهذيب ٣، ٢٥٦ حديث ٧١.

وجعل الميضاة في وسطها بل خارجها، والنوم فيها خصوصاً في المسجدين،

الظاهر أن المراد به: الذاحية في الحائط كثيراً، لأن عبثاً عليه السلام كان يكره المحاريب إذا رآها في المساجد، ويقول: «كأنها مذبح اليهود»^(١)، قال في الذكرى عقيب هذا الحديث. قال الأصحاب: المراد بها المحاريب الذخلة^(٢)، وإطلاق الذخلة في عبرته يحتمل أن يرده لداخل في المسجد، وهو المتبادر من كسر المحاريب في لفظ الحديث، والظاهر كراهية كنّ فيها، إلا أن يسبق المسجد الداخل في المسجد فيحرم.

قوله: (وجعل الميضاة في وسطها بل خارجها).

المراد بالميضاة: المظاهرة، وإنما كرهت لقول رسول الله صلى الله عليه وآله: «حبوا ما حدكم صيامكم ومحاسنكم، وبيعكم وشراءكم، واحملوا مطاهركم على أبواب مساجدكم»^(٣)، ولأنه لو جعلت داخلها لتأذى المسمون برائحتها، وذلك مطلوب لتترك. وممع من دريس من جعل الميضاة في وسطها^(٤)، قال في الذكرى: وهو حق إن لم يسبق المسجد^(٥).

وقد يراد بالميضاة: موضع نوصو، ولا تبعد كراهية ذلك، لأن الوصو من البول والعائط، صحيحة رقاعة من موسى، عن الصادق عليه السلام^(٦)، ومعه الشيخ^(٧)، وابن ادریس^(٨)، وهو ضعيف.

قوله: (والنوم فيها خصوصاً في المسجدين).

أي: يكره، لأنه لا يؤمن معه من حصول استحامة والحديث، ولأنها مواطن العادة فيكره غيرها، ولرواية شحيم قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: قول الله

(١) الفقيه ١: ١٥٣ حديث ٧٠٨، التهذيب ٣: ٢٥٣ حديث ٦٩٦.

(٢) الذكرى ١٥٦.

(٣) الفقيه ١: ١٥٤ حديث ٧١٦، التهذيب ٣: ٢٥٤ حديث ٧٠٢.

(٤) السرائر ٦٠.

(٥) الذكرى ١٥٨.

(٦) الكافي ٣: ٣٦٩ حديث ٩، التهذيب ٣: ٢٥٧ حديث ٧١٩.

(٧) النهاية ١٠٩.

(٨) السرائر ٦٠.

وإخراج الخصى فتعاد إليها أو إلى غيرها، وصباق فيها والتنخم فيعطيه بالتراب،

عروحل: (لا تقرؤوا لفلاة وأنتم سكرى) (١) قال: «سُكر التوم» (٢).
وتشتد الكراهية في المسحدين، لأن رربة سأل ابن قرعلة لسلام ما تقول في التوم في المساجد؟ فقال: «لا بأس إلا في المسحدين: مسجد النبي صلى الله عليه وآله، ومسجد الحرام» (٣)، وليس محترم، لأن معذوبة بن وهب سأل الصادق عنه استلام عن التوم في المسجد الحرام، ومسجد الرسول صلى الله عليه وآله قال: «نعم أين يتم الناس؟» (٤).

و عنه أن المراد بالمسحدين في ثبوت الأحكام التسعة للشرف من تحريم شيء أو استحبابه وغير ذلك: ما كان في رمة صلى الله عليه وآله لا مريد فيها، فإن ذلك كسائر المساجد.

قوله: (وإخراج الخصى فتعاد إليها أو إلى غيرها)

أي: يكره، برواية وهب بن وهب، عن حمزة، عن أبيه عبيد الله بن سلام قال: «إذا أخرج أحدكم الخصى من المسجد فببردها مكها، أو في مسجد آخر فأنها تستح» (٥) قال في الذكرى. وعنه بعض الأصحاب من التحريم، لظاهر الأمر بآورد (٦).
ويسمي أن يكون المكروه إخراجهم لا بعد حره من المسجد، إذ يحرم لو كان بم تعلقت به المسحدية، وكذا يسمى أن لا يكون الخصى مقبلاً بحق بالصمامات المشوهة للمسجد، لأن كنس المساجد وتصفيها مستحب، فيبعد أن يكون المكروه إخراجهم من هذا النوع.

قوله: (والبصاق فيها والتنخم فيعطيه بالتراب) .

أي: يكره ذلك، لرواية عبيد بن برهم، عن حمزة، عن أبيه عبيد الله بن سلام:

(١) الساء ٤٣ .

(٢) الكافي ٣، ٣٦٦ حديث ١٥، التهذيب ٣، ٢٥٨ حديث ٧٢٢.

(٣) الكافي ٣، ٣٧٠ حديث ١١، التهذيب ٣، ٢٥٨ حديث ٧٢.

(٤) الكافي ٣، ٣٦٩ حديث ١٠، التهذيب ٣، ٢٥٨ حديث ٧٢٠.

(٥) المعجم ١٠، ١٥٤ حديث ١١٨، التهذيب ٣، ٢٥٩ حديث ٧١١.

(٦) تذكرى ١٥٦.

وقصع القمل فيدفنه، وصل السيف، ويري انبل، وسائر الصناعات فيها، وكشف العورة،

« أن علياً عليه السلام قال لوراق في المسجد خطبة وكفارته ذهب» (١).

وروى الشافعي عنه، عن أبيه، عن ثناء عبيد السلام قال: « من وقر سحامة المسجد لقي الله يوم القيامة صاحبك، قد أعطي كتابه يمينه» (٢).

وفي الصحيح عن عبد الله بن مسعود، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: « من تجمع في المسجد ثم رذف في حوفه، لم يدر مداه إلا أسرته» (٣)، والتجمع والتنخم واحد، وهو إخراج استقامة والحدادة، والمراد بها: ما يخرج من الصدر، أو ما (٤) يخرج من الحشوم.

قوله: (وقصع القمل فيدفنه)

أسند في الذكرى إلى الجماعة رحمهم الله (٥)، ولأن فيه استمداداً نكرهه التمس فيخطبه بالثراب.

قوله: (وصل السيف ويري النبل وسائر الصناعات فيها).

لصحيفة محمد بن مسلم، عن أحدهما عليها السلام قال: « هي رسول الله صلى الله عليه وآله عن صل السيف في المسجد، وعن يري النبل في المسجد، وقال: إنما يري غير ذلك» (٦) واسل: السهام، ويرى: يحتمل، ومن تعلينه عليه السلام تستمد كراهة عمل جميع الصناعات.

وهذا إذا لم يلزم منه تعبير في مسجد، أم معه كحجر موضع للحثك، أو إثبات شيء من الأحشاب الموحب لتعصبل موضعه فإنه يحرم قطعاً.

قوله: (وكشف العورة).

أي: يكره، لأن فيه استحفاؤاً به وهو محرم تعظيم، وكذا كشف السرة والركبة

(١) التهذيب ٣: ٢٥٦ حديث ٧١٢، الاستبصار ١: ٤٤٢ حديث ١٧٠٤

(٢) التهذيب ٣: ٢٥٦ حديث ٧١٣، الاستبصار ١: ٤٤٢ حديث ١٧٠٥

(٣) المقبة ١: ١٥٢ حديث ٧١١، التهذيب ٣: ٢٥٦ حديث ٧١٤، الاستبصار ١: ٤٤٢ حديث ١٧٠٦

(٤) في «ح» و

(٥) الذكرى: ١٥٧.

(٦) الكافي ٣: ٣٦٩ حديث ٨، التهذيب ٣: ٢٥٨ حديث ٧٢٤

ورمي الحصى خذفاً، والبيع والشراء، وتمكين المحبين والصبيان، وإيفاء الأحكام،

وانمخذ، لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «كشف السرة والمخذ وأركبة في المسجد من العورة»^(١).

وقد الشيخ في النهاية: لا يجوز^(٢).

قوله: (ورمي الحصى خذفاً).

أي: يكره، لأنه لا يؤمن معه ذي العير، وروي عن الباقر عليه السلام، عن تائه عليهم السلام: «إن النبي صلى الله عليه وآله أبصر رجلاً يحذف محصاة في المسجد، فقال: «مد رالت تلص حتى وقعت» - ثم قال: «مدف في إيدي من أحلاق قوم لوط، ثم تلا عليه السلام (وتأبوا في ناديكم اسكن)^(٣)، قال: هو المحذف»^(٤) وقال الشيخ لا يجوز^(٥).

قوله: (والبيع والشراء وتمكين المحبين والصبيان).

لما تقدم في الحديث، عن النبي صلى الله عليه وآله من الأمر ترك فعل ذلك في المسجد، وترك تمكين الصبيان والمحبين^(٦)، ولما تقدم من تعليله صلى الله عليه وآله بأن المسجد يبعد ذلك^(٧)، ولأنه لا يؤمن حصول التحاسة من لصبيان والمجانين.

ويسعي أن يراد بالقبي: من لا يؤثق به، أما من علم منه ما يقتضي لوثوق به لمحافظة على التمسك من التحاسات، وأداء بضوات، ولطاهر أنه لا يكره تمكينه، بل ينبغي إهمال باستحيات تمرينه على فعل الصلاة في المسجد.

قوله: (وإيفاء الأحكام).

(١) التهذيب ٣: ٢٦٣ حديث ٧٤٢.

(٢) النهاية ١١٠.

(٣) الصكوب: ٢٩.

(٤) التهذيب ٣: ٢٦٢ حديث ٧٤١.

(٥) النهاية ١١٠.

(٦) الفقيه ١: ١٥٤ حديث ٧١٦، التهذيب ٣: ٢٥٤ حديث ٢٠٢.

(٧) الكافي ٣: ٣٦٩ حديث ٨، التهذيب ٣: ٢٥٨ حديث ٧٢٤.

وتعريف الضالة، وإقامة الحدود،

أي: يكرهه، وقال ابن دريس، لا بأس به ^(١)، وهو قول الشيخ في الخلاف ^(٢)، واحترره المصنف في المختلف ^(٣)، لأن أمير المؤمنين عليه السلام حكم في مسجد الكوفة، ونقض فيه بين الناس بلا خلاف، ودكة القصاء مشهورة إلى الآن، ولأن الحكم طاعة، فجاز إيقاعها في لمساجد الموضوعة للطاعات.

وما ورد من التهي عن [أنفاد] ^(٤) الأحكام فيها - لوضح سنده - أمكن حمله على إنفاذها، كالخمس على الحقوق، واللامعة في عيها، أو يخص التهي بما كان فيه حذل وحصومة كقول الزوبدي ^(٥)، أو يكون أمكروه دوام الحكم فيها، أفتاد تنفق في بعض الأحيان فلا، ويظهر من عبارة الذكرى حكايته قولاً ^(٦)، وبما فيه من أمير المؤمنين عليه السلام، ولا يصح عدم الكراهية.

قوله: (وتعريف الضالة):

وكذا السؤال عنها، لأنها موضع عبادة، ولأنها ترك ذلك في مرسدة عن س أسباط، عن أبي عبد الله عليه السلام ^(٧). قال في الذكرى: وروى « لا بأس بإشدد الصالة » علي بن حمزة، عن أخيه عليه السلام، وكذا قال: لا بأس بإشدد الشعر ^(٨). قال: وهما مشعران بالباس وبني التحريم ^(٩).

هذا كلامه، والظاهر أن المراد: عدم منافاة بني الباس ثبوت الكراهة بدليل آخر، وإن كان ظاهر عبارته لا يؤدي ذلك.

قوله: (وإقامة الحدود):

أي: يكرهه ذلك، لأنها مظنة خروج شيء يتلوث به المسجد.

(١) السرائر ٦٠

(٢) الخلاف ٣: ٢٢٧ مسألة ٢ كتاب القصاء.

(٣) المختلف ١٦٠

(٤) هذه الرابطة وردت في « ج »

(٥) فقه القرآن ١: ١٥٦.

(٦) الذكرى: ١٥٨

(٧) الفقيه ١: ١٥٤ حديث ٧١٦، التهذيب ٣: ٢٤٩ حديث ٦٨٢

(٨) قرب الامد ١٢٠، التهذيب ٣: ٢٤٩ حديث ٦٨٣

(٩) الذكرى: ١٥٦

وإنشاد الشعر، ورفع الصوت، والدخول مع رائحة الثوم والبصل وشبهه، والتنعل قائماً بل قاعداً.

قوله : (وإنشاد الشعر) .

لقول رسول الله صلى الله عليه وآله: « من سمعتموه يشد الشعر في المساجد فقولوا: فخر الله فاك ، إنها نصت المساجد للقرآن » (١).

فان في الذكرى بعد ذكر رواية علي بن حفص السلفي: ليس ببعيد حل باحة إنشاد الشعر عن ما يقل منه وتكثر مسمعه، كبيت حكمة، أو شاهد عن نسخة في كتاب الله، أو سنة نبيه صلى الله عليه وآله وشبهه، لأنه من المعلوم أن النبي صلى الله عليه وآله كان يُشد بين يديه البيت والأبيات من الشعر في المسجد، ولم يذكر ذلك (٢).

قلت: لو قيل يجوز إنشاد ما كان من شعر موعظة أو مدحاً للنبي صلى الله عليه وآله، والأئمة عليهم السلام، وميراثي الحسين عليه السلام ونحو ذلك لم يبعد، لأن ذلك كله عبادة، فلا ينافي العرص المفضود من المساجد، ومارن السفس يصون مثل ذلك ولا ينكرونه، إلا أنني لا أعلم بذلك تصريحاً، والإقدام على مخالفة الأصحاب مشكل.

قوله : (ورفع الصوت) .

أي: يكره، وهو في مرسلة عي بن أسباط (٣)، لمسافته المشجوع المطلوب في المسجد، ولو في قراءة القرآن إذا تجاوز المعتاد.

قوله : (والدخول مع رائحة لثوم والبصل وشبهه) .

والمراد: شبه كل منها وهو كل ذي ربح كريهة، لما روي عن أبي عبد الله، عن آبائه عليهم السلام قال: « من أكل شيئاً من المؤديات فلا يقرب المسجد » (٤)، ولأنه قد يتأذى الجوارله بالرائحة، وذلك مصوب العم.

قوله : (والتنعل قائماً بل قاعداً) .

(١) الكافي ٣: ٣٦٩ حديث التهذيب ٣: ٢٥٩ حديث ٧٢٥.

(٢) الذكرى ١٥٦.

(٣) الفقيه ١: ١٥٤ حديث ٧١٦، التهذيب ٣: ٢٤٩ حديث ٦٨٢.

(٤) التهذيب ٣: ٢٥٥ حديث ٧٠٨.

وتحرم الزخرفة وبمشبه الذهب، أو بشيء من الصور

أي: ويكره التنعل قنمًا، بل يتنعل وهو قاعد، لأن النبي صلى الله عليه وآله نهى أن يتنعل لرحل وهو قائم^(١)، وتكره الخططة لسان المعجم في المسجد، سبي النبي صلى الله عليه وآله عن رطبة الأعاجم^(٢) في المساجد^(٣)، ويكره الإتكاء به، لقول النبي صلى الله عليه وآله: «لا تكأ في المسجد رهاتية العرب، المؤمن محسبه مسجله، وصومعتة بيته»^(٤).

قوله: (وتحرم الزخرفة ونقشها بالذهب، أو بشيء من الصور).

الزخرف: بالضم - الذهب، وقد أطلق المصنف في المنتهى^(٥) والتهاية تحريم النقش^(٦)، ولم يقيد بكونه بالذهب، فحرم النقش بالذهب وغيره، وكذا صنع في المعبر^(٧)، وشيحا في الذكرى^(٨) معطين بأن ذلك لم يكن في عهد النبي صلى الله عليه وآله فيكون بدعة رافعي هذا يكون النقش مطلقاً حراماً.

والتهذيب وإن لم يكن بالنقش حرام، وتصويرها حرم أيضاً، صرح به المصنف في كتبه^(٩)، ويروج من عدة المعبر^(١٠)، وهو لازم من تحريم النقش بطريق أولى.

وروي أن الصادق عليه السلام سئل عن الصلاة في المساجد المصورة فقال:

«أكره ذلك، ولكن لا يصركم ذلك اليوم، ويقدم العدل لرأيكم كيف يصنع»^(١١) وليس في هذا صراحة بالتحريم، لكنه يلوح من قوله عليه السلام: «لا يصركم اليوم»

(١) التهذيب ٣: ٢٥٥ حديث ٧٠٩.

(٢) الرطبة: التكلم بالعجمية، لسان العرب (رطن) ١٣: ١٨١.

(٣) الكافي ٣: ٣٦٩ حديث ٧.

(٤) التهذيب ٣: ٢٤٩ حديث ٦٨٤.

(٥) المنتهى ١: ٣٨٨.

(٦) بهية الأحكام ١: ٣٥٨.

(٧) المعبر ٢: ٤٥١.

(٨) الذكرى ١: ١٥٦.

(٩) تحرير الأحكام ١: ٥٤.

(١٠) المعبر ٢: ٤٥.

(١١) الكافي ٣: ٣٦٩ حديث ٦.

وبيع آلتها، واتخاذها أو بعضها في ميت أو طريق، واتحاد البيع والكنائس فيها.

ومن قوله عليه السلام: «لرايتم كيف يصنع». وصلاح عباراتهم يتناول صور الحيوان وغيرها.

قوله: (وبيع آلتها).

كمرشده ومرجها، وكذا يحرم أحدهم بتملكه، وجمع التصرفات مضافة لمقتضى الوقف، كالشرف بها في موضع آخر إجماعاً، لعموم قوله تعالى: (فمن بذله بعد ما سمعه فاتماً إثمه على الذين يبدلونه) (١).

وبما يحرم بيع آلة المسجد إذا لم يحتج إلى بيعها بعمارة، أو عمارة غيره من المساجد مع عدم الانتفاع بها، كما ثبته عموم في المصنف (٢) ويتولى البيع بعدكم (٣)، وأطلق الشرح تحريم بيع آلتها (٤)، وتفصيل المصنف أقوى.

وكذا لو قلل الانتفاع بها لاستعماله عبداً، إذا أريد صرفها في العمارة، أو حيف عليه التلف، أو نكوها فقد صار بركة كالحصير إذا حلفت، والحدع إذا كسر، ولو كان بيعها أعود مع الحاجة إليه، لتصرف في مرقمة المسجد، ولطاهر حوارته للمصلحة.

وكما يجوز بيع آلة مسجد لعمارة مسجد آخر، فكذلك يجوز صرفها فيه إذا تعذر وضعها في الأول، أو استولى الخراب عليه، أو كان الثاني أحوج بسحو كثرة لمصلين أتباعاً للمصلحة، ولا مانع لأن ملك واحد وهو لله تعالى، وقد صرح بذلك في الذكرى (٥).

قوله: (واتخاذها أو بعضها في ميت أو طريق، واتخاذ لبيع والكنائس فيها).

أي: ويحرم اتخاذ المساجد أو بعضها في ميت، أي: تملكها، أو طريق، أي: جعل ذلك طريقاً أو في طريق بحيث لا تبقى صورة المسجد

(١) البقرة ١٨١.

(٢) التمتع ١٦١.

(٣) البسوط ١٦٠.

(٤) الذكرى ١٥٨.

وإدخال النجاسة إليها وإزالتها فيها،

وكذا يحرم اتخاذ لبيع والكائنات أو طير، لما في ذلك كله من تغيير الوقف وتحريم موضع العدة، وكلاهما محرم، لقوله تعالى: (ومن بدلته) (١) وقوله سبحانه: (ومن أصبه ممن مع مسأحه الله أن يدكر فيها اسمه وسعى في خرابها) (٢).

والبيع: جمع بيعة - بالكسرة - وهي: معبد نصارى، والكائنات: جمع كيسة، وهي: معد اليهود، ورقا قيل غير ذلك.

قوله: (وإدخال النجاسة إليها).

لقول النبي صلى الله عليه وآله «احتوا مسأحةكم لنجاسة» قال في الذكرى: ولم أقف على إساده حديث (٣)، وظاهر أن المسأحة جماعية، ويؤيده ظاهر قوله تعالى: (يألمشركون بحس فلا يمرنوا المسأحة الحرام) (٤)، رب التهي عن النجاسة، فيكون تقريبها حراماً، وإذا ثبت ذلك في المسأحة ثبت في الجميع، لعدم القائل بالمرق.

وكذا الأمر منعاهد السع عند الذنوب، ونزع النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله عليه عندما أحبره جبرئيل عليه السلام بعدد (٥)، وظاهر إطلاق المصنف تحريم إدخال النجاسة مطلقاً، والأصح أن التحريم مخصوص بحوف التعدي إلى المسأحة، أو شيء من الآتية، بل وارد دخول الخبث من ساء احتشراً، وكذا عسره من لا ينسك من لتجاسات كالضبيان جمعاً، وصرح الأصحاب بخوار دخول المحروح، والسيلس، والمستحاضة مع أمر التلويت (٦).

قوله: (وإزالتها فيها).

أي: يحرم ذلك لما سبق، وهو طهراد، يؤمن تلويت المسأحة، أمّا معه، كما لو

(١) البقرة: ١٨١

(٢) البقرة: ١١٤.

(٣) الذكرى: ١٥٧.

(٤) النوبة: ٢٨.

(٥) سنن البيهقي ٢: ٣١.

(٦) مهم: الشهد في الذكرى: ١٥٧.

والدفن فيها.

ويجوز نقص المتهم منها، وتستحب عاداته، ويجوز استعمال آله في غيره من المساجد.

غسلها في إناء، أو فيما لا يفعل كالكثير، فليس بعيد القول بالتحريم أيضاً، لما فيه من الإمتنان المناي لقوله صلى الله عليه وآله: «جئوا مساجدكم عن التجاسة».

قوله: (والدفن فيها).

أي: يحرم، لأنه مناف لما وضعت المساجد

قوله: (ويجوز نقص المستهم منها، وتستحب إعادته).

المستهم - كسر الذال هو المشرف على الإهدام، وإنما يجوز نقصه لأنه لا يؤمن إهدامه على أحد من المردة، وتستحب إعادته. وكذا يجوز النقص لإعادته لما فيه من بعمدة، فلو لم يمكن إعادته حرم صرف الآله في غيره من المساجد، وفي حواز النقص لتوسعة تردد من المصلحة، وعموم المنع من النقص، وليس بعيد لحوار إاد (ما على المحسن من سبيل) (١).

ولا يُنقص إلامع الطن العالب موحود بعمارة، ولوقيل بالتأخير في إتمام الجدد كان وجهاً، إلا أن تدعو إليه ضرورة، والظاهر حواز إحداث باب ومحورورية (٢) وشباك إذا اقتضته المصلحة.

قوله: (ويجوز استعمال آله في غيره من المساجد).

الضمير في آله يعود إلى المسجد، وإن كان قبل ذلك عائداً إلى المساجد اكتفاء بكونه مذكوراً صمناً، وقد تقدم بيان [حوزاً] (٣) استعمال آله في غيره من المساجد.

(١) انبوة: ٩١

(٢) لروية: الكوة، القاموس المحيط (رد) ٤: ٢٢٧

(٣) هذه الزيادة من «ن».

ويجوز نقض البيع والكسائس مع اندراس أهلها، أو إذا كانت في دار الحرب، وتبنى مساجد حينئذ.

ومن اتخذ في منزله مسجداً لنفسه وأهله جاز له توسيعه وتضييقه وتغييره، ولا تثبت له الحرمه، ولم يخرج عن ملكه ما لم يجعله وقفاً فلا يختص به حينئذ.

قوله: (ويجوز نقض البيع والكسائس مع اندراس أهلها، أو إذا كانت في دار الحرب).

يفهم من القيد أنه مع عدم الإندراس وانتفاء كوها في دار الحرب لا يجوز لأن أهل النعمة لا يجوز التعرض إلى منعتهم، وكذا من في حكمهم، والمراد جوار نقص ما لا يدمه في تحقق السجدة كالحوائط ونحوه، فيحرم ما راد لأنها للعادة.

ويشبه على ذلك أنه لا يجوز أخذ في ملك أو طريق، ويستفاد من ذلك صحة وقف الكافر، كما أنه عليه شيخ الشهيد في بعض موائمه.

وفي صحيحة العيص بن القاسم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البيع والكسائس، هل يصلح بقصها لبناء المساجد؟ فقال: « نعم »^(١)، وهي وإن لم تكن صريحة في المراد، إلا أن الظاهر أن هذه الأحكام مما لا خلاف فيه، وقوله: (وتبنى مساجد حينئذ) معناه: إنه يجب جمعها مساجد، فيبنى ما لا يدمه في صورة المسجدية حين نقصها.

قوله: (ومن اتخذ في منزله مسجداً لنفسه وأهله جاز له توسيعه، وتضييقه، وتغييره، ولا تثبت له الحرمه، ولم يخرج عن ملكه ما لم يجعله وقفاً، فلا يختص به حينئذ).

المراد أنه إذا اتخذ موضعاً للصلاة في منزله، وجعله كالمسجد له ولعاليه، ولم يقفه فهو على ملكه يتصرف به كيف شاء، ولا تثبت له حرمة المسجد، ولا يتعلق بالصلاة فيه ثواب المسجد، وتنبه على بعض هذه الأحكام صحيحة عبد الله بن مهران، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن المسجد يكون في الدروفي البيت، فيدو

ويجوز بناء المسجد على أثر العائط إذا طمت وانقطعت رائحته.

لأهله أن يتوسعو بطائفة منه، أو يحولوه إلى غير مكبه؟ فقال: «لا بأس بذلك» (١)، ورواه أبو بخارود، عن البقر عليه السلام (٢).

وبوصير ما اتحد في منزله وقفاً، انقطعت سلطته عنه، وصار هو وغيره فيه سوء، لكن طريقه إن كان ملكاً له لم يجر سلوكه، لا باده، وتصير البقعة مسجداً بصبغة الوقف مع الصلاة فيه بذه، فإذا صلى وحدثم الوقف، ولو قبضه الحاكم أو فوض إلى من يقبضه فكذلك، لأن له الولاية العامة.

وببناء بنية المسحنية لم يصير مسجداً، ولو أذن للتس بصلاة فيه بنية المسحنية فصلوا في صيرورته مسجداً بذلك مصر، واحتجهم في الذكرى (٣) لأن معظم المساحد في الإسلام على هذه الصورة، ثم أتى به في آخر كلامه، بعد أن حكاه عن المسوط (٤).

وفي النفس منه شيء، وليس بمعلوم ما ذكره. ولا حاجة إلى الفحص عن كيفية الوقف إذا شاع كونه مسجداً، وصرح به المالك كما في غيره من العقود مثل التكرح، وما جرى هذا الجرى.

قوله: (ويجوز بناء المساحد على أثر العائط، إذا طمت وانقطعت رائحته).

رواية أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألت عن المكان يكون جشاً، ثم ينطف ويحعل مسجداً، قال: «يصرح عليه من لثراب حتى يواريه فهو أظهر» (٥)، وصحبة عبدالله بن مسان، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: المكان يكون جشاً زماناً، فيسطف ويتخذ مسجداً، فقال: «إلق عليه لثراب حتى يتواري،

(١) الفقيه ١: ١٥٣ حديث ٧١٣، التهذيب ٣: ٢٦٠ حديث ٧٣٠

(٢) الكافي ٣: ٣٦٨ حديث ٢، التهذيب ٣: ٢٥٩ حديث ٧٢٧.

(٣) الذكرى: ١٥٨.

(٤) المسوط ٣: ٣٠٠.

(٥) الكافي ٣: ٣٦٨ حديث ٢، التهذيب ٣: ٢٥٩ حديث ٧٢٧.

المطلب الثالث : فيما يسجد عليه : وإنما يصح على الأرض، أو النبات منها

فإن ذلك يطهره إن شاء الله تعالى» (١).

وعم أن الصميري قومه (رائحته)، يعود إلى الغائط، فيسبغي أن يراد نائقطاع الرائحة : دهاب التحاسة، لأنه مع بقاء عينها وصيرورة البقعة مسجداً يلزم كون المسجد ملطخاً بالتحاسة، وما وقفت عليه من العبارات هنا مطلق.

قوله : (المطلب الثالث : فيما يسجد عليه :

وإنما يصح على الأرض أو النبات منها غير المأكول عادة، ولا الملبوس إذا لم يخرج بالاستحالة عنها).

لجمع الأصحاب على أنه يعتري مسجد الحبة أن يكون أرضاً، أو ما في حكمها، وسبائي تفصيله، وأطبق العامة على خلافه (٢)، والأخبار عن أهل البيت عليهم السلام كثيرة (٣).

روى أبو العباس الفضل قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: « لا تسجد إلا على الأرض، أو ما أنبتت الأرض، إلا القطن والكتان» (٤).

وفي حصة زرارة قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: أسجد على الزفت؟ يعني: القير، فقال: « لا، ولا على الثوب ككرسف، ولا على القموف، ولا على شيء من الحبوب، ولا على طعام، ولا على شيء من ثمار الأرض، ولا على شيء من الرقاش» (٥).

وفي صحيحة حماد بن عثمان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: « السجود على ما أنبتت الأرض، إلا ما أكل أو لبس» (٦).

(١) المقية ١ : ١٥٣ حديث ٧١٣ بعد آخره معاً، التهذيب ٣ : ٢٦٠ حديث ٧٣١، الاستبصار ١ : ٤٤٢، حديث ١٧٠٣.

(٢) عمدة القاري ٤ : ١١٦-١١٧.

(٣) المقية ١ : ١٧٧ حديث ١٨٤٠، التهذيب ٢ : ٢٠٢ حديث ٩٢٤، ٩٢٥.

(٤) الكافي ٣ : ٣٣٠ حديث ١، التهذيب ٢ : ٣٠٣ حديث ١٢٢٥، الاستبصار ١ : ٣٣٦ حديث ١٢٤٩.

(٥) الكافي ٣ : ٣٣٠ حديث ٢، التهذيب ٢ : ٣٠٣ حديث ١٢٢٦، الاستبصار ١ : ٣٣٦ حديث ١٢٤٢.

(٦) المقية ١ : ١٧١ حديث ٨٢٦، التهذيب ٢ : ٢٣٤ حديث ٩٢٤.

غير المأكول عادة ولا الملبوس، إذا لم يخرج بالاستحالة عنها،

وعن هشام بن الحكم قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام: أخبرني عما يجوز السجود عليه، وعما لا يجوز؟ قال: «السجود لا يجوز إلا على الأرض، أو على ما أنبتت الأرض، إلا ما أكل أو لبس» (١).

إذا عرفت ذلك فالمراد بالمأكول عادة: ما صدق عليه اسم المأكول عرفاً، لكون الغالب أكله، ولو في بعض الأقطار، فمأكول بدرأ لوفى محل الضرورة لم يعد مأكولاً، كما في المحمصة، وكالعقاقير التي تجعل في الأدوية من النباتات التي لم يكثر أكلها. ولو أكل شائعاً في قطردون غيره فهو مأكول على الظاهر، إذ لا تطرد أغلبية أكل شيء في جميع الأقطار فإن المنطقة مثلاً لا تزكّل في بعض البلاد إلا نادراً، وكذا القول في الملبوس.

وحذف المصنف قد العادة من الملبوس لدلالة ما قبله، ولأن صدق اسم الملبوس على شيء إنما يتحقق بالعادة، لأن المربع في مدلولات مثل هذه لألغاط إلى العرف، ولو اتحد من حوص التحل، أو من بيعة، أو نحوهما ثوباً لم يجمع من السجود عليه، لعدم كونه ملبوساً في العادة.

وكون شيء حالتيه يوفق في أحدهما دون الأخرى كقشر اللوز، وجمار التحل لم يحرم لسجود عليه حالته الأولى، وحرري الحالة الأخرى، لأن قشر اللوز وجمار التحل يصير بعد من حلة الخشب.

واعلم أن قول المصنف: (غير المأكول عادة ولا الملبوس) استثناء من البات من الأرض، وقوله: (إذا لم يخرج بالاستحالة عنها) قيد في الأرض، والعامل في الظرف (يصح)، ولصمير في (يخرج) يعود إلى الأرض.

وفي العبارة مناقشة لطيفة، وهو أن ما عُد أرضاً كيف يكون خارجاً بالاستحالة عنها، فإن المستحيل لا يعد أرضاً كما أن لأرض لا تكون مستحيلة؟

ويمكن بحمل على اختلاف الرماد، على معنى أنه يصح السجود على ما عُد أرضاً إذا لم تحدث له الاستحالة بعد ذلك عن سم الأرض، فإلا يعد أرضاً أصلاً يكون

فلا يجوز على الجلود والصوف والشعر، والمعادن كالعقيق والذهب والملح والقيراختياراً، ومعتاد الأكل كالفاكهة، والثياب،

خارجاً بمقتضى الحصر ولو حمل على أن في الكلام حلفاً تقديره: إنما يصح السجود على أجزاء الأرض، لخرج الجميع بقوله: (إدام يخرج بالاستحالة عنها)، ولم يحتاج إلى تكلف الحمل السابق.

قوله: (فلا يجوز على الجلود والصوف والشعر، والمعادن كالعقيق والذهب والملح والقيراختياراً).

لما لم يعد شيء من ذلك أرضاً ولا نباتاً^(١) كان مقتضى الحصر المستفاد من (إنما) عدم حوار السجود على شيء منه، فإن المعادن لا تعد أرضاً، وإن كانت في أجزاء أرضية، والأخبار السالفة تدل على عدم الجواز وقيد بقوله: (اختياراً)، لأن الضرورة يجوز معها السجود على كل واحد منها، ومن الضرورة التقية، وأن لا يحد غير هذه.

قوله: (ومعتاد الأكل كالفاكهة، والثياب).

أي: ولا يجوز السجود على معتاد الأكل كالفاكهة، لما تنويه من الأخبار سابقاً، وكذا سائر ما يؤكل، والخسطة والشعر ولوقبل الطحس، وحوزه المصنف في هذه الحالة معنلاً بأنها غير مأكولين حينئذ، وبضعف بأن المأكول لا يخرج عن كونه مأكولاً باحتياجه إلى علاج.

وعلى في التذكرة بأن القشر حائرين المأكول والجهة^(٢)، وقدح فيه في الذكرى بحريان العادة بأكلها غير مسحولين خصوصاً الخسطة، وخصوصاً في الصدر الأول^(٣)، وهو متح، على أن انتحل لا يأتي على جميع الأجزاء، لأن الأجزاء الصغيرة تنزل مع التقيق فتؤكل، ولا يقدح أكلها بعد في كونها مأكولة، فالأصح عدم حوار

(١) في «ع» و«ص» منها

(٢) التذكرة ١، ٩٢

(٣) الذكرى ١٦١

التسجود عليها (١) مطلقاً بخلاف محو قشر الجوز، و لوز، و لطيح وما أشبهها.
و ثبت في عدة الكتاب - د شاء امشأ و لاء لموحدة أحيراً - جمع ثوب، و بها
كتب بالتون و ساء الموحدة من تحب، و انداء المثناة من فوق، و انطأ هر أن الأول
أنسب، لأن الثدت مطعماً لا يمكن عده معتاد لاكن، ولا معتاد اللبس، فلا ياسب
عطفه على لهاكهة بخلاف اثبات، و بها معتدة اللبس، فنكون الصارة في تقدير:
ومعتد لأكل كالهأكهة، ومعتاد لئس ك ثياب، وإن كانت لا تحومس ارتكاب
تكلف.

والمثب بـ ثياب قد يوهم حوار التسجود على ما لا يعد ثوباً كالقطر والكتان
قبل العرب [بل] (٢) بعد العزل وقبل سحبه، وقد توقف في المبع من التسجود عليه حينئذ
في التذكرة (٣) والمبع أقوى، لأن توقف اللبس على صفة غير حاصلة الآن لا يُحلّ بكونه
مبوساً.

وهو لسيّد المرتضى حوار التسجود على القطر و لكنان مطلقاً (٤) تعويلاً على
رواية داود الصرمي (٥)، عن الصادق عليه سلام (٦) صعب لمعارضة هذه الرواية
والروايات الكثيرة الشهرة (٧)، وامكان حملها عن الضرورة.

و لو كان القطر في قشره لم يبع من تسجود على القشر، لأنه غير مذبوس،
والفتب إن عذ مذبوساً لم يحز التسجود عليه، وحره المصنف في المنتهى بعدم لتسجود على

(١) في «ح» عيب

(٢) هذه الرواية في «ح» و «ب» .

(٣) التذكرة ١ : ٩٢

(٤) رسائل لشريف المرتضى ١ : ١٧٤ .

(٥) في «ع» و «ب» الصرمي، وهو تصحيح لاء لا وجوه في المعجم، والصحيح داود الصرمي، وروايته
عن الصادق (ع)، غير صحيح، بل الصحيح روايته عن أبي الحسن الثالث (ع)، راجع جامع الرواة ١
٥٣، و حاش البرقي ٥٩، داود بن ماجة الصرمي موق في مرة ثم في صرفة، مهم كوفي يكسب أبو سليمان
بقي إلى يومنا هذا حب العسكر (ع) في (ع) راجع العاشي ١١٦، وعنده في التسخين
من وجود الصرمي لا اعتماد عليه بل عبط واضح

(٦) التهذيب ٢ : ٣١٧ حديث ١٢٤٦، الاستبصار ١ : ٣٢٢ حديث ١٢٤٦ وفيها عن أبي الحسن الثالث (ع).

(٧) فيها مدرواه الصدوق في صفته ١ : ١٧٧ حديث ١٤٠، عمل تشرنغ ٣٤١ حديث ١، والشيخ في التهذيب

ولا على الوحل لعدم تمكّن الجبهة فان اضطر أوماً،

الثوب المعمول منه ^(١)، وقطع به في الذكرى معللاً بأنه ملبوس في بعض البلدان ^(٢).

قوله: (ولا على الوحل لعدم تمكّن الجبهة).

روى عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن حدّ الطين الذي لا يسجد عليه، ماهو؟ قال: «إذا عرقت الجبهة ولم تثبت على الأرض» ^(٣)، ولعدم تسميته أرضاً حينئذ.

ويستحب ريادة التمسك، لما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام: «إنني لأكره للرحل أن أرى حبه جلحاء ^(٤) ليس فيها أثر السجود» ^(٥).

قوله: (فان اضطر أوماً).

أي: إن اضطر في الصلاة إلى الوحل بأن لم يتمكن من غيره لم يسجد عليه، بل يومىء للسجود ويراعي في اتجاهه أن يكون جالساً إن لم يمكنه، وأن يحني مقرباً وجهه من الوحل بحسب الممكن.

أما الإيماء، فلما رواه عثمان عن الصادق عليه السلام في الرحل يومىء في المكتوبة إذا لم يجد ما يسجد عليه، ولم يكن له موضع يسجد فيه؟ قال: «إذا كان هكذا فليومىء في الصلاة كلها» ^(٦)، وروى الشيخ في التهذيب أن النبي صلى الله عليه وآله صلى في يوم وصل ومطر في العمل ^(٧).

وأما وجوب رعاية ما قلناه فلا بأس ولا يسقط بالمعصوم وفي رواية عثمان عن الصادق عليه السلام: إيماء من عجز عن السجود للطين وهو قائم ^(٨)، وحملها على من لم يتمكن من الجلوس جمعاً بين الأدلة لوجه.

(١) انتهى ١: ٢٥٩

(٢) الذكرى: ١٦١.

(٣) الكافي ٣: ٣٩٠ حديث ١٣، الفقيه ١: ٢٨٦ حديث ١٣٠١، التهذيب ٢: ٣١٢ حديث ١٢٦٧.

(٤) قال الطريحي في مجمع البحرين ٢: ٣٤٥ مادة (طح) بعد أن ذكر هذا الحديث بجلحاء للساء.

(٥) التهذيب ٢: ٣١٣ حديث ١٢٧٥.

(٦) التهذيب ٢: ٣١١ حديث ١٢٦٥.

(٧) التهذيب ٣: ٢٣٢ حديث ٦٠٢.

(٨) التهذيب ٣: ١٧٥ حديث ٣٩٠.

ولا على يديه، لا مع الحر ولا ثوب معه، ولا على النجس وإن لم يتعد إليه.
ولا تشترط طهارة مساقط باقي الأعضاء مع عدم التعدي على رأي.

قوله: (ولا على يديه إلا مع الحر ولا ثوب معه).

لأن البدن ليس أرضاً ولا بيتاً، وقد تقدم أنه يشترط في المسجد أن يكون أحدهما، ومع الحر لما منع من استجد على الأرض يسجد على ثوبه، إذا لم يجد شيئاً يصلح لسجود يحمله فوق ثوب من تراب ومحوه، ولو بآل يأخذ شيئاً من الثراب بيده إلى أن يبرد.

ولو لم يكن معه شيء يضعه على الأرض في هذه الحالة ويسجد عليه يسجد على [ظهر] كفه، ما روي عن أبي حمزة عليه السلام في أحاثف الرمضاء يسجد على ثوبه، ومع عدم الثوب على ظهر كفه قال: «ذاتها أحد المساجد» (١) و للرمضاء: الأرض إذا اشتد وقع الشمس عليها.
و ترجمه شدة الرد والظاھر آتھ كذلک تحصيلاً لمسمى لتسجود.

قوله: (ولا على النجس وإن لم يتعد إليه).

تجمع لأصحاب على عدم حور استجد على النجس، سواء كانت نجاسته ياسة أو متعدية، أما ما يقع عليه باقي الأعضاء غير الحية فيشترط حوره من نجاسة متعدية قطعاً، أما غيره فيشترط عند البعض أبصاً (٢)، من غير اشتراط طهارة ما يجاذي بدن المصلي كنه (٣)، والأكثر على خلافه، وقد سبق تحقيق ذلك كله.

ورد قول لبعض المخالف أن المصنف بقوله: (ولا تشترط طهارة مساقط باقي الأعضاء مع عدم التعدي على رأي)، فإنه كما يخصصي لرد على من يقول بشتراط طهارة موضع باقي المساجد، يهتضي لرد على من قال بشتراط طهارته مع ما يجاذي أسكن بطريق أولى.

(١) هذه الرواية وردت في «ح» و«ل».

(٢) التهذيب ٣٠٦، حبيب ١٢٤٠، الاستبصار ٣٣٣ حديث ١٢٤٩

(٣) مبهم أو مصلح في بكاي في المصنف: ١٤٠-١٤١

(٤) قاله المرتضى كما نقله عنه في إصباح الفوائد ١، ١٦، ١٤٤

ويشترط للملك أو حكمه.

ويجوز على القرطاس أن يتخذ من التبات، فإن كان مكتوباً كره.

قوله: (الملك أو حكمه).

جميع ما سبق الكلام عليه من اعتبار ملك أو حكمه في مكان المصلي وتفسير حكم الملك، وبطلان الصلاة في المعصوب عليه آت في مسجد لمصلحة، فلا حاجة إلى إعادته.

قوله: (ويجوز على القرطاس أن يتخذ من التبات، فإن كان مكتوباً كره).

أي: يجوز السجود على القرطاس، روى داود بن فرقد، عن أبي الحسن عليه السلام: حوّل استجود على إقرطاس وانكواعه مكتوب عليه^(١)، وروى صفوان احتمال أنه رأى أبا عبد الله عليه السلام في المحل يستجد على قرطاس^(٢).
وأما يجوز السجود عليه إذا اتخذ من التبات، فلو اتخذ من غيره كالإبريسم لم يحرق قطعاً.

وإطلاق التبات في العبارة يقتضي جوار السجود على المتخذ من القطر والكتان مع كونهما من جنس مايسس، لخروجه بصيرورته قرطاساً. عن كونه ملبوساً، وقد احتمله في الذكرى^(٣).

وإطلاق الأخبار بجواز السجود على القرطاس يقتضي عدم الفرق بين المتخذ من القطر وغيره، ويمكن للجواب بأن المطلق يحمل على المقيّد، ولا جواز السجود على المتخذ من الإبريسم، والظاهر عدم الجواز ولو حوّل السجود على القطن والكتان قبل نسجها فلا إشكال في الجواز لها.

ولو اتخذ القرطاس من القطن كما هو المألوف في البلاد الشامية فظاهر

(١) الفقيه ١: ١٧٦ حديث ٨٣٠، التهذيب ٢: ٢٣٥، ٩: ٣ حديث ٩٢٩، ١٢٥٠ وفي صدرين عن داود بن يزيد، الاستبصار ١: ٣٣٤ حديث ١٢٥٧.

(٢) للمصنف ٣٧٣ حديث ١٤٠، التهذيب ٢: ٣٠٩ حديث ١٢٥١، الاستبصار ١: ٣٣٤ حديث ١٢٥٨.

(٣) الذكرى ١: ١٦٠.

الذكرى عدم لتوقف في جواز السجود عليه، ويشكل على قوله بأن القنب ملبوس في بعض البلاد.

ولو كان القرطاس مكتوباً كره السجود عليه، لرواية جميل بن دراج، عن الصادق عليه السلام أنه كره أن يسجد على قرطاس عليه كتابة لاشتغاله بقراءته (١).
قال الشيخ: ولا يكره في حق الأمي، ولا في لقارئ إذا كان هناك مانع من البصر (٢)، وهو متحج إذا لم يبصر، لانتفاء العلة، أقام مع الإبصار فقير واضح، لأن الاشتغال حاصل وإن كان أمياً، وقد تقدم في المكان مشه.

قد شيعنا في الذكرى: وفي النص من القرطاس شيء من حيث اشتغاله عن التوبة المستحبة - أي عن اسم الأرض بالاحتراق - قايلاً: إلا أن نقول: الغالب جوهر القرطاس، أو نقول: جمود التوبة يرد إليه اسم الأرض (٣).

وما أورده أولاً وارد، وما أعتمد به غير ظاهر، لأن أغلبه جوهر القرطاس، مع أن أحدهم كتوبة مبثوثة فيه وساترة له لا يفيد، وأبعد منه القول بأن التوبة تعود أرضاً محمودها، لكن هذا الإشكال لا وجه له مع ورود النص، وإطلاق لأصحاب عن الخواص.

واشمال الكتابة على ما لا يحور سجود عليه غير قاذح في السجود عن المكتوب، لبقاء بياض يقع عليه اسم السجود غالباً، فلم يبق هد لمقد لم يصع السجود.

ومثله ما لو عمت الخمرة بضم الخاء لمعجمة، وهي: السجادة الضعيرة، بسيور ونحوه، وعليه تنزل رواية محمد بن ريان المرساة عن أبي جعفر عليه السلام الواردة مع السجود إذا كانت معمولية بسيور، لا إذا عملت بحيوط (٤).

وتحصيل كون الخبر عرضاً والسجود بحقيقة إنما هو عن القرطاس فاسد لأنه

(١) الكافي ٣: ٣٣٢ حديث ١٢، التهذيب ٢: ٣٠٤ حديث ١٢٣٢، الاستبصار ١: ٣٣٤ حديث ١٢٥٦.

(٢) البسوط ١: ٩٠.

(٣) الذكرى: ١٦٠.

(٤) الكافي ٣: ٣٣١ حديث ٧، التهذيب ٢: ٣٠٦ حديث ١٢٣٨.

ويجتنب كل موضع فيه اشتباه بالنحس إن كان محصوراً كالبيت، وإلا فلا.

الفصل السادس : في الأذان والإقامة : وفيه أربعة مطالب :

أجسام محسوسة مشتملة على نلون مخصوص . وكذا ما كان مصوغاً من النبات إذا كان للصبغ جرم، أما المتون بشعوب الحناء فلا منع فيه، وإلا لامتنع السجود على الجهة إذا تلوئت بالخضاب، ولم يحز خصيها، ولم يحز التيمم باليد المضمومة، ومما يبين.

وقد يستمد من إطلاق عبارة المصنف - السجود على الأرض ونباتها - عدم الفرق بين المحمول وغيره، فهو سجد على كوبر العمامة - ففتح الكاف وإسكان الواو، ثم الراء، وهي : من جنس ما يصح السجود عليه - أصبح، وإطلاق مع الشيخ عدم الجواز على المحمول يمكن تنزيله عن المعالي، من كونه ما يحمل من الشاب متحذاً بما لا يجوز السجود عليه^(١)، وإن أراد للتع مطلقاً فلا وجه له.

قوله : (ويجتنب كل موضع فيه اشتباه بالنحس إن كان محصوراً كالبيت، وإلا فلا).

لما كان المشتبه بالنحس قد امتنع التمسك فيه بأصل الطهارة - للقطع بمحصل التحاسة في أحد المشتبهين الناقل عن حكم الأصل - كان للمشتبه بالنحس حكم النحس، في أنه لا يجوز السجود عليه ولا الانتفاع به في شيء مما نشترط فيه الطهارة، كبسه في الصلاة لو كان ثوباً، وكذا مصاحفته فيها، وأكله، أو شربه لو صلح لأحدهما.

وهذا إذا كان محصوراً في العدة كالبيت والبيتين، أما لا يعد محصوراً عادة كالصحراء، فإن حكم الإشتاء فيه ساقط، ولطاهر أنه إتفاقي لما في وجوب اجتناب الجميع من المشقة.

ولولاقي شيئاً من المشتبه بمحل طاهر مع الرطوبة، فالمحل على طهارته عالم يستوعب ملاقة الجميع، لانتفاء المقضي للنجس.

قوله : (الفصل السادس : في الأذان والإقامة : وفيه أربعة مطالب).

الأول : المحل : يستحب الأذان و الإقامة في المأوى اليومية خاصة، أدء وقضاء، للمفرد والجماع، للرجل والمرأة بشرط أن تسر.

الأذان لغة: الإعلام، وشرعاً: أذكاء بمحسوسة موضوعة للإعلام بأوقات الصلاة، وشرعيتها ثابتة بإجماع العلماء، والأخباري ذلك لا تخصي^(١).

قوله : (الأول: المحل : يستحب الأذان والإقامة في المأوى اليومية خاصة أدء وقضاء، للمفرد والجماع، للرجل والمرأة بشرط أن تسر).

عن لبي صلى الله عليه وآله: « من أدن في سبيل الله لصلاة واحدة إيماناً واحتساباً، وتقرب إلى الله عز وجل له من سلف من ذنوبه، ومن عيه بالعصمة فيما بقي من عمره، وجمع به وبين لشهداء في الجنة » روه بلال في حديث طويل^(٢). وعن علي عنه السلام: « من صلى بأذان وإقامة صلى خلفه صفان من الملائكة، لا يرى طرفاهما، ومن صلى بأذان صلى خلفه ملئ^(٣) » وعن أبي الحسن عليه السلام: « من صلى بأذان وإقامة صلى وراءه صفان من الملائكة، وإن أقام بغير أذان صلى عن يمينه واحد، وعن يساره واحد »^(٤).

ولا يشرع الأذان لغير الصلوات الخمس بإجماع العلماء، ويستحب فيها، ولا يحب عند الأكثر، بقول الباقر عليه السلام: « بنا لأذان سنة »^(٥)، وكذا الإقامة، وقيل بوجوبه في نصح والمغرب، ووجوب الإقامة في جميع الخمس^(٦).

وقيل بوجوبها على الرجال خاصة في صلاة الجماعة، في السفر والحضر والإقامة عندهم خاصة في كل فريضة^(٧)، و مشهور الإستحباب مطلقاً.

(١) انظر : وسائل ٤ ٦١٢ أبواب الأذان والإقامة.

(٢) الفقه ١ ١٨٩ حديث ٩٠٥.

(٣) الفقيه ١ ١٨٦ حديث ٨٨٩ وعيه: « ومن صلى بإقامة صلى خلفه ملئ ».

(٤) الفقيه ١ ١٨٦ حديث ٨٨٨.

(٥) التهذيب ٢ ٢٨٥ حديث ١١٣٩، الاستبصار ١ ٣٠٤ حديث ١١٣٠.

(٦) قاله ابن عسقلان في المختلف ٨٧.

(٧) قال السيد المرتضى في جن العلم والعمل: (و الإقامة نور لأذان تحب على كل من ذكرناه من الرجال في كل صلاة مكتوبة)، وهذه عبارة موجودة في نسخة في نسخة ابن سببراح في شرحه، والتي طبعها جامعة مشهد من ٧٨، ونقدها العلامة في الخسب ١٧. م في نسخة في حقه البدل أحمد مهدي، والنسخة التي حققها السيد مهدي الرجائي فلا وجود لهذه العبارة.

ويتأكدان في الجهرية، خصوصاً الغداة والمغرب.

والمرأة كالرجل في الاستحباب، وإن لم يتأكد في حقها، لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله: «ليس على النساء أدن ولا إقامة»^(١)، ومثله عن الصادق عليه السلام^(٢)، وتجربتها تشهد بذلك، لما روه ررارة، عن الساقر عليه السلام: «إذا شهدت الشهادتين فحسبها»^(٣). ويعتد بأذانها للنساء ومحارم أركان عندنا، أما الأجانب فلا، لتحريم سماع الرجل أصواتهن.

وحكى في الذكرى عن ظاهر المبسوط^(٤) إعتدادهم بأذانهن، واحتتمل امتشاء سماع صوت الأجنبية في القرب والإذكار، فلا يكون محرماً^(٥)، وهو بعيد. ومقتضى قول المصنف: (بشرط أن تسمع) عدم حوازه جهراً بحيث يسمع الأجنبي، فلا يعتد به لو سجد، وهو لأصح، ولغش كالمرأة في ذلك، وكالرجل في عدم جواز تأذين المرأة لها.

قوله: (ويتأكدان في الجهرية خصوصاً الغداة والمغرب).

أما تأكدهما في الجهرية فلا في الجهر دلالة على اعتناء^(٦) الشارع بالشبهة عليها، وفي الأذان زيادة تسيه فيتأكد فيها، وأما الغداة والمغرب فلصحيحة ابن مئان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «يجزئك في الصلاة إقامة واحدة، إلا الغداة والمغرب»^(٧). وعن جماعة قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «لا تصلي الغداة والمغرب إلا بأذن وإقامة ورخص في سائر الصلوات بالإقامة، والأذان أفضل»^(٨). وطاهر هذه الأحبار وإن كان يقتضي الوجوب، إلا أن الحمل على

(١) الخصال، ٥١١ حديث ٢.

(٢) الفقيه ١٩٤: ١٩٤ حديث ٩٠٧.

(٣) التهذيب ٢: ٥٧ حديث ٢٠١.

(٤) المبسوط ١، ٩٧.

(٥) الذكرى ١٧٢.

(٦) في «ع»، أصح.

(٧) التهذيب ٢: ٥١ حديث ١٦٨، الاستبصار ٢: ٣٠٠ حديث ١١٠٧.

(٨) التهذيب ٢: ٥١ حديث ١٦٧، الاستبصار ٢: ٢٩٩ حديث ١١٠٦.

ولا أذان في غيرها كالكسوف، ولعيد، وانافلة، بل يقول لمؤذن في المفروض غير ليومية: لصلاة ثلاث، ويصلي عصر الجمعة والعصر في عرفة بإقامة،

الإستحباب المؤكد، -للحر الدال على حور ترك الأذان في المغرب^(١)، وما تقم من قول البقر عليه لسلام: «إنها الأذان سنة»^(٢) ي: مستحب، لأنه أشهر معاني السنة. أولى.

قوله: (ولا أذان في غيرها، ككسوف ولعيد والثافلة، بل يقول المؤذن في المفروض غير اليومية: الصلاة ثلاث).

أي: لا يشرع الأذان في شيء منها سوى يومها ذكره اتفاقاً، ولما كانت الجمعة عوض لظهور لم يحتاج إلى التصريح بها بخصوصها، إذ كأنها من حمة كيومية. ويقول لمؤذن فيما سواها مطلقاً هو مفروض الصلاة ثلاثاً. بالنسبة على حذف العامل، والرفع على حذف ابتدأ أو بعد، واحترار بالمفروض عن التافلة، فظاهر أنه لا يستحب فيها ذلك.

وفي النهاية لمصنف: أنه ينادي لصلاة العيدين والكسوف ولا يستسقاء الصلاة ثلاثاً، وتردد في استحبابه صلاة لعدرة من عموم لأمره، ومن لاستغناء عنه بمحذور المشيعين^(٣). وقال ابن أبي عقيل: يقول في العيدين: لصلاة جامعة^(٤). ولا فرق في صلاة لعيدين بين كونها مستحبة، أو وحية في استحباب ذلك. وهل يستحب ذلك في الصلاة المسورة؟^(٥) فيه التردد.

أما الأذان والإقامة فلا يشرعان قطعاً.

قوله: (ويصلي عصر الجمعة والعصر في عرفة بإقامة). وكذا القول في عشاء المزدلفة، أم عصر الجمعة ويقول أصحاح: أن يوم الجمعة

(١) التهذيب ٣: ٥١ حديث ١٦٦٩، لا مستبعد ١: ٣٠٠ حديث ١١٠٨

(٢) التهذيب ٢: ٢٨٥ حديث ١١٣٩

(٣) النهاية ١: ٤١٧

(٤) قتله عنه السيد العاملي في مفتاح الكرامة ٢: ٢٥٩.

(٥) في «ع» و«ح» المسوبة

يجمع فيه بين الصلاتين، ويسقط مبيها من التوافل، فيكتفي فيها بأذان واحد، كما ذكره في المنتهى (١).

ولما عصر عرفة وعشاء لمزدلفة للصحيحة ابن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «السنة في الأذان يوم عرفة أن يؤذن ويقيم للطهر، ثم يصلي ثم يقوم فيقيم للعصر بغير أذان، وكذلك في المغرب والعشاء بمزدلفة» (٢).

وهل الأذان الثاني لها بدعة أم يكره؟ صرح المصنف في المنتهى بالأول (٣)، وهو قول الشيخ في النهاية (٤)، وقوله ابن إدريس: إنما يسقط أذان العصر عمن صلى [الجمعة، لئلا يصلي ظهراً فلا] (٥) (٦).

وفي الذكرى: الأقرب بحرم بانتفاء التحريم (٧)، والقول بالكراهية قريب، لأن كون الأفضل ترك الأذان بدعية لا يقتضي تحريمه.

ولو جمع الحائض أو المسافر بين الصلاتين في وقت أحدهما، فالمشهور بين الأصحاب أن أذان الثانية يسقط، صرح بذلك كثير منهم، لأن الأذان إعلام بدخول الوقت وقد حصل بالأذان الأول؛ ولما روي صحيحاً عن الباقر عليه السلام: «أن رسول الله صلى الله عليه وآله جمع بين الظهر والعصر بأذان وإقامتين، وجمع بين المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين» (٨).

والمراد بسقوط أذان الثانية: أنه إن جمع بينهما في وقت الأول كان الأذان مختصاً بها لأنها صاحبة الوقت، وإن كان لجمع في وقت الثانية أذاناً أولاً لصاحبة الوقت، أعني: الثانية، وأقام لكل منهما.

ويظهر من الذكرى عدم سقوط الأذان الثانية، فإنه قال: يسقط أذان الإعلام،

(١) المنتهى ١: ٢٦٦.

(٢) التهذيب ٢: ٢٨٢ حديث ١٦٢٢.

(٣) المنتهى ١: ٢٦٦.

(٤) النهاية: ١٠٧.

(٥) هذه الزيادة وردت في «المعتمد».

(٦) السرائر: ٦٧.

(٧) الذكرى: ١٧٤.

(٨) التهذيب ٣: ١٨٠ حديث ٦٦.

والقاضي إن أذن لأول ورده وأقام للبوقي كان أدون فضلاً.

ويبقى أذان الذكر والإعظام^(١).

وما ذكره غير ظاهر، لأن الأذان واحد، وأصل شرعيته لغرض الإعلام بدخول الوقت وهو متلف هنا، وشرعيته في انقضاء لورود النص لا ينافي ذلك، وكيف قلنا، فالأذان للثانية جائر.

قوله: (والقاضي إن أذن لأول ورده، وأقام للبوقي كان أدون فضلاً).

وإن أدن وأقام لكل فريضة كان أفضل، وقال بعض العامة: إن ترك الأذان لما عدا الأولى أفضل^(٢)، وقيل: مطلقاً^(٣). أما استحباب مطلقاً فلقوله عليه السلام: «من فاتته صلاة فريضة فليقضها كما فاتته»^(٤).

وقد كان من حكم العائنة لاستحباب تقديم الأذان عليها، فكذا قضائها. وما رواه عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سئل عن الرجل إذا أعاد انصلاة هل يعد الأذان والإقامة؟ قال: «نعم»^(٥). وأما الاحتراء بالأذان أولاً، فلما روى الجمهور أن النبي صلى الله عليه وآله شمس يوم الخندق عن أربع صلوات حتى ذهب من الليل ما شاء الله، قال فأمراً بلالاً وأذن وأقام وصلى الظهر، ثم أمره فأقام وصلى العصر، ثم أمره فأقام وصلى المغرب، ثم أمره فأقام وصلى العشاء^(٦).

وهو على تقدير صحته غير مناف لمصلحة، لما روي من أن الصلاة كانت تسقط مع الخوف ثم قضى، إلى أن نسخ ذلك بقوله تعالى: (وإذا كنت فيهم)^(٧) (٨) أولاً لأن قصر الكيفية لم يكن مشروعاً حينئذ، وهو قريب من الأول.

(١) الذكرى: ١٧٤

(٢) قال الشافعي في أحد أقواله: ولا يؤذن لما عداها، انظر فتح المبرر ٣/ ١٥٣، والمجموع ٣/ ٨٣

(٣) ذهب إليه الأوزاعي وإسحاق، انظر: المجموع ٣/ ٨٥

(٤) الكافي ٣/ ٤٣٥ حديث ٧، التهذيب ٣/ ١٦٢ حديث ٣٥٠.

(٥) التهذيب ٣/ ١٦٧ حديث ٣٦٧.

(٦) مستد أحمد ٣/ ٢٥، ٤٩، ٦٧، مسند الطيالسي ٤٤ حديث ٢٢٣

(٧) النساء: ١٠٢.

(٨) رواه الشهيد في الذكرى: ١٧٤.

ويكره للجماعة الثانية لأذان وإقامة، إن لم تشرق الأولى، وإلا

استحباً،

وروى زرارة صحيحاً، عن أبي جعفر عليه السلام الاكتفاء بالأذان أولاً، والإقامة لكل واحدة من البوتى (١).

فوله: (ويكره للجماعة الثانية الأذان والإقامة إن لم تشرق الأولى، وإلا استحباً).

يدل على ذلك ما رواه أبو بصير، عن الصادق عليه السلام في الرجل يدخل المسجد وقد صلى القوم، أيؤذن ويقيم؟ قال: «إن كان دخل ولم يشرق الضف صلى بأذانهم وإقامتهم، وإن كان قد تشرق الضف أذن وأقام» (٢).

وعن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال لرجلين أحلا لمسجد، وقد صلى الناس: «إن شيئاً فليؤم أحدهما صاحبه، ولا يؤذن ولا يقيم» (٣)، وهو عمول على عدم التشرق، لأن المطلق يحمل على المقيد.

وعن الصادق عليه السلام وقد قال له أسوعي: صليتاً المشرق فنصرف بعضنا، وحلست بعض في التسبيح، فدخل عينا رجل لمسجد فأذن فسمع، فقال الصادق عليه السلام: «أحسن، إذفعه عن ذلك، وامنع أشد الميع» فقنت: فان دخلوا وأرادوا أن يصلوا فيه جماعة؟ قال: «يقومون في ناحية المسجد، ولا يبنوهم امام» (٤)، وقد دلت الأولى على أن المنفرد لا يؤذن ولا يقيم، والثانية على نفيتها في الجماعة، والثالثة على نفيتها فيها جميعاً، فيكون حجة على ابن حمزة حيث بنى الكراهية عن المنفرد (٥). وتشرق الضف إنها يتحقق بتشرق الجميع، إذ لو بقي واحد صلى أن جميع أهل الضف لم يتفرقوا، وقد صرح به في الرواية الثالثة (٦).

(١) الكافي ٣: ٢٩١ حديث ١، التهذيب ٣: ١٥٨ حديث ٣٤٠.

(٢) التهذيب ٢: ٢٨١ حديث ١١٢٠.

(٣) التهذيب ٢: ٢٨١ حديث ١١١٩، ٣٠: ٥٦ حديث ١٩١.

(٤) التهذيب ٣: ٥٥ حديث ١٩٠، تحقيقه ١: ٢٦٦ حديث ٢١٥.

(٥) قال السيد العاملي في مفتاح الكرامة ٢: ٢٦٦ (وطهره قصد الحكم على الجماعة دون المنفرد كما نقله في الذكرى عن ابن حمزة، ولم أحدي توصيلة سوى قوله: يكره الاحتجاج مرس في صلاة ومسجد واحد).

(٦) التهذيب ٣: ٥٥ حديث ١٩٠.

ويعيدهما المنفرد لو أراد الجماعة،

وإطلاق لأخبار ريتول من يصلي تلك الصلاة وغيرها، وفي المصنوع: إذا
أذن في مسجد دفعة لصلاة بعينها، كان ذلك كافياً لمن يصلي تلك الصلاة في ذلك
المسجد، ويجوز له أن يؤذن فيما بين نفسه، وإن لم يفعل فلا شيء عليه (١).
ومقتضى كلامه احتصاص الأذان بالأذان لمن يصلي تلك الصلاة، وهو
متنحه إن كان قد تجدد دخول وقت الصلاة الأخرى، أمّا لو أدنوا وصلوا انظروا وقت،
فالظاهر أن من دخل ليصلي العصر حيث لا يؤذن تمسكاً بإطلاق الأخبار
ولأنه من اتحاد المسجد، فلو تعدد فالصاهر عدم المنع وإن تقربا، وفي كلام
الشيخ أنه يؤذن سراً (٢)، وهو خلاف ما في الأحبار (٣) وهل الصحراء كالمسجد؟
يحتمل ذلك نظراً إلى عدم تعقل الفرق، أو لعدم احتساب المسجد بالقرى، وسأوى
بينها في الذكرى (٤).

ومعنى قول المصنف: (والاستحباب) : وإن تفرقت، لأولى أي: باتمام استحباب

الأذان والإقامة.

قوله: (ويعيدهما المنفرد لو أراد الجماعة).

لـ رواه عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يؤذن ويقم ليصلي
وحده، فيحيي رجل آخر فيقول له: يصلي جماعة، هل يجوز أن يصلي بذلك الأذان
والإقامة؟ قال: «لا، ولكن يؤذن ويقم» (٥)، والطريق وإن كان ضعيفاً إلا أن
الشهرة وعمل الأصحاب يعصده.

ويظهر من المصنف في المتن عدم اعتماده (٦)، لما سيأتي من الأخبار الدالة
على احتراء المصلي بأذان غيره، وإن كان منعدراً فبأذان نفسه أولى، وكذا المحقق عجم
الذين (٧). ويمكن الفرق بأن أذان الغير صادق بنية السامع للجماعة، فكان بمنزلة من

(١) للمصنف ١٠٨.

(٢) المصدر السابق.

(٣) التهذيب ٢: ٢٨١ حديث ١١٢٠، الفقيه ١: ٢٦٥ حديث ١٢١٤.

(٤) الذكرى: ١٧٣.

(٥) الفقيه ١: ٢٥٨ حديث ١١٦٨، التهذيب ٣: ٢٨٢ حديث ٨٣٤.

(٦) للشيخ ١: ٢٦٠.

(٧) المعتمد ٢: ١٣٧.

ولا يصح إلا بعد دخول الوقت.

وقد رخص في الصبح تقديمه، لكن تستحب إعادته عنده.

المطلب الثاني: في المؤذن: وشرطه: الإسلام، والعقل مطلقاً،
والذكورة، إلا أن تؤذن المرأة لمثلها أو للمحارم،

أذن للجماعة، ولا كذلك من أذن بنية الانفراد.

قوله: (ولا يصح إلا بعد دخول الوقت، وقد رخص في الصبح تقديمه،
لكن تستحب إعادته عنده).

لا يصح الأذان إلا بعد دخول وقت بإجماع علماء الإسلام، لأنه وُضع للإعلام
مدخول الوقت، فلا يقع قبله لأنه يُخل بمقتضاه.

وأما تقديمه في الصبح فليأهب الناس في الصلاة، ولقول النبي صلى الله عليه
 وآله: « إن ابن أم مكتوم يؤذن بليل، فإذا سمعتم أذنته فكلوا واشربوا حتى تسموا
أذان بلال » (١). وتستحب إعادته بعد طلوعه، ليحصل العلم بقرب الوقت من الأول،
وبالدخول من الثاني.

وفي صحيحة عبدالله بن مسعود، عن أبي عبدالله عليه السلام قلت له: إن لم
مؤذناً يؤذن بليل، فقال: « إن ذلك يسمع الجيران لقيامهم إلى الصلاة، وأما السنة فإنه
ينادي من طلوع الفجر » (٢) ولاحظ لهذا التقديم عندنا، بل ما قارب الفجر، وينبغي أن
يجعل ضابطاً في ذلك ليعتمد عليه الناس، وترتب عليه الفائدتان. ولا فرق بين
رمضان وغيره عندنا، ولا بين كون المؤذن واحداً أو اثنين في استحباب التقديم.

قوله: (المطلب الثاني: في المؤذن: وشرطه: الإسلام والعقل مطلقاً،
والذكورة، إلا أن تؤذن المرأة لمثلها أو للمحارم).

يشترط في المؤذن الإسلام والعقل إجماعاً، لعدم الإعتداد بحارة المجنون، ورفع
القلم عنه، وعدم تصور الأمانة في حقه، والمؤذن أمين، وفي حكمه القبي غير المميز،
والكافر ليس أهلاً للأمانة، ولا مستحقاً للمغفرة، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم:

(١) سنن البيهقي ١: ٣٨٢.

(٢) التهذيب ٢: ٥٣ حديث ١٧٧ وفيه: « مع طلوع الصبح ».

ويكتفى بأذان المميز.

ويستحب كون المؤذن عدلاً، مبصراً، بصيراً بالأوقات، صيئاً، متطهراً،

قائماً على علو.

« لمؤذنون أمناء » (١)، وقال النبي صلى الله عليه وآله: « اللهم اغفر للمؤذنين » (٢)، وقال الصادق عليه السلام: « لا يجوز أن يؤذن إلا رجل مسم عارف » (٣).

ولأنه لا يعتقد مصمون الكلمات ولا صلاة النبي دعا إليها، فهو كالمستهزئ، ولا يصير متعظه بالشهادتين مسلماً، لأن استعظهما قد لا يكون عارها معناه كما لأعمهم، أو يكون مستهزئاً أو حاكياً، أو غافلاً أو متأولاً عدم عموم النبوة كالمسيوية من اليهود، الذين يقولون: إن محمداً صلى الله عليه وآله نبي إلى العرب خاصة، فلا يوجب مطلق التلطف بها إسلامه.

ومع انتفاء الإحتمال لا يعتد بإدانه سقوط أوله في الكسر، والمراد بقوله: (مطلقاً)، كون الاشتراط على كل حال، فلا يعتد بأدائها في شيء من الأحوال، بخلاف قيد الذكورة فإنه ليس قيداً مطلقاً، بل في تأدين لرجال إذا لم يكونوا محارم لمن يؤذن، وقد سبق تحقيقه.

قوله: (ويكتفى بأذان المميز).

إذا كان ذكراً مطلقاً، أو أنثى للنساء أو محارم الرجال إجماعاً متاً، ولقول الصادق عليه السلام في صحيحة ابن مساذ: « لا بأس أن يؤذن الغلام قبل أن يحتلم » (٤)، ومثله عن علي عليه السلام (٥).

قوله: (ويستحب كون المؤذن عدلاً مبصراً، بصيراً بالأوقات، صيئاً،

متطهراً، قائماً على علو).

(١) سنن البيهقي ١: ٤٣٠.

(٢) سنن البيهقي ١: ٤٣١، وسنن ترمذي ١: ١٣٣ حديث ٢٠٧، وكر العمد ٨: ٣٣٨ حديث ٢٣١٥٨.
نقلا عن شعب الإمام البيهقي.

(٣) الكافي ٣: ٢٠٤ حديث ١٣.

(٤) التهذيب ٢: ٢٨٠ حديث ١١١٢.

(٥) الفقيه ١: ١٨٨ حديث ٨٩٦، التهذيب ٢: ٥٣ حديث ١٨٩.

يستحب في المؤذن أمن

أحدها: العدالة، ولا تشترط عندنا، فيعتمد بأذان الماسق - خلافاً لابن الجنييد ^(١) لأنه يصح أذانه لنفسه بكونه عاقلاً مسلماً، فيعتبر في حق غيره لعدم المانع، إلا أن العمل أفضل، لقوله صلى الله عليه وآله: «يؤذن لكم خياركم» ^(٢)، ولكونه مؤتمناً، ولأن الماسق لا يؤمن تطلعه على العورات حال أذانه على مرتفع.

ثانيها: كونه مبصراً يستمكن من معرفة الأوقات، ولو أدرك الأعمى حار واعتد به، لما ورد في أذان ابن أم مكتوم وكان أعمى ^(٣)، ويكره بغير مسدد عند الشيخ ^(٤)، وابن إدريس ^(٥).

ثالثها: أن يكون بصيراً بالأوقات، أي: عارفاً بها، لبأس العلط، ولو أدرك الجاهل في وقته صح واعتد به للحصول المطلوب.

رابعها: أن يكون صليماً ليستمع السمع به، فإن القصد به الإعلام، والتفع بالصيغ فيه أبلغ، ولقول النبي صلى الله عليه وآله لعبد الله بن زيد: «ألقه على ملال، فإنه ألقى منك صوتاً» ^(٦)، أي: أرفع. ويستحب أن يكون حسن الصوت لتقبل القلوب على سماعه.

خامسها: أن يكون متطهراً من الخدثين، وعيه إجماع العلماء، لقول النبي صلى الله عليه وآله: «حق وسنة أن لا يؤذن أحد، إلا وهو طاهر» ^(٧)، وعنه صلى الله عليه وآله قال: «لا يؤذن إلا متوضئاً» ^(٨)، وليست الطهارة شرطاً فيه عند علمائنا، لأنه

(١) نقله عنه في التلخيص: ٩٠.

(٢) المعنى: ١: ١٨٥ حديث ٨٨٠، من ابن ماجة: ١: ٢٤٠ حديث ٧٢٦، من أبي داود: ١: ١٦١ حديث ٥٩٠.

(٣) المعنى: ١: ١٩٤ حديث ٩٠٥.

(٤) البوط: ١: ٩٧.

(٥) السرائر: ٤٣.

(٦) سنن البيهقي: ١: ٣٩١، من أبي داود: ١: ١٣٥ حديث ٤٩٩، من الدارقطني: ١: ٢٤١ حديث ٢٩.

(٧) سنن البيهقي: ١: ٣٩٧ باختلاف يسير، تلخيص الخبير المطبوع مع المجموع: ٣: ١٩٠ نقلاً عن الدارقطني في الأفراد.

(٨) من الترمذي: ١: ١٢٩ باب ١٤٧.

وتحرم الأجرة عليه، ويجوز الرزق من بيت المال مع عدم المتطوع،

ذكر وليس من شرط الذكر الظهارة، ولا يزيد عن قراءة القرآن، ولصحيحة عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «لا بأس أن تؤذن وأنت على غير طهون ولا قيم إلا وأنت على وضوء» (١).

وعن علي عليه السلام قال: «لا بأس أن يؤذن لمؤذن وهو جنب، ولا يقيم حتى يفتسل» (٢)، لكن لا يجوز الأذان حينئذٍ لمسجد، فلو فعل لم يعتد به.

سادسها: أن يكون على مرتفع لأنه أسخ في رفع الصوت، فيكون السمع به أتم، ولقول أبي عبدالله عليه السلام: «كان صوت حائط مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله قائم، وكان عليه السلام يقول ليلال إذ دخل الوقت أعلم فوق الجدران وأرفع صوتك بالآذان، فإن الله قد وكل بالآذان رجلاً ترفع به إلى السماء» (٣). وقال الشيخ في المسوط: لا فرق بين أن يكون الأذان في المنارة أو على الأرض (٤)، واستحب العلو أظهر.

قوله: (وتحرم الأجرة عليه، ويجوز الرزق من بيت المال مع عدم المتطوع).

تحريم أخذ الأجرة على الأذان نعت رأكثر الأصحاب، لما روي عن علي عليه السلام أنه قال: «آخر ما فارقت عليه حبيب قلبي أن قل: يا علي، إذا صليت فضل صلاة أضعف من خلقك، ولا تتخذ مؤذناً يأخذ عن أذان أجراً» (٥).

ويجوز الرزق لمؤذن من بيت المال من سهم المصلح، لا من الصدقات ولا من الأخماس، لأن ذلك يختص بأقوام معينين قد لم يوجد متطوع به، أي: بفعله، غير مرید به أحرأولا رزقاً، فإن وجد لم يحرق تقديم غيره، واعطاؤه من بيت المال لحصول العرص بالأول، إلا أن يكون غير المتطوع مشتملاً على المرتجعات دون الآخر، فالظاهر

(١) التهذيب ٢: ٥٣ حديث ١٧٩.

(٢) الفقيه ١: ١٨٨ حديث ٨٩٦، تهذيب ٢: ٥٣ حديث ١٨.

(٣) الخاس ٤٨، حديث ٢٧، الكافي ٣: ٣٠٧ حديث ٣١، التهذيب ٢: ٥٨ حديث ٢٠٦.

(٤) المسوط ١: ٩٩.

(٥) الفقيه ١: ١٨٤ حديث ٨٧٠، التهذيب ٢: ٢٨٣ حديث ١١٢٩.

ولا اعتبار بأذان المجنون والسكران.

ولو تعددوا أذّنوا جميعاً، ولو اتسع الوقت ترتبوا،

المجواز حينئذ.

ولو دعت الحاجة إلى أكثر من مؤذن فللحكم فيه كالواحد.

فهرع: لو أراد لمعاكم نصب مؤذن يرزق من بيت المال، فهل تشترط عدالته؟ قال في الذكرى: الأقرب ذلك لأن كمال المصلحة يتوقف عليه (١).

قوله: (ولا اعتبار بأذان المجنون والسكران).

قد علم مما مضى وجهه.

قوله: (ولو تعددوا أذّنوا جميعاً ولو اتسع الوقت ترتبوا).

يجوز تعدد المؤذنين وإن زادوا على اثنين، وعن الشيخ أبي علي في شرح هاية والده: إن ما زاد على الاثنين بدعة بإجماع الأصحاب، وقال والده في الخلاف: لا يسمى الزيادة على الاثنين معطلاً بأن الأذان الثالث بدعة (٢) ولا دلالة فيه، لأن هذا لا يعد ثالثاً.

وفي المبسوط: إذا كانوا اثنين جاز أن يؤذّنوا في موضع واحد فاته أذان واحد، فأما إذا أذّن واحد بعد الآخر، فليس ذلك بمجنون ولا مستحب. ولا بأس أن يؤذّن جماعة كل واحد منهم في رواية من المسند، لأنه لا مانع منه (٣).

وشرح قوله: إذا أذّن واحد بعد الآخر في المتهنى بأن يبي كل واحد على فصول الآخر (٤)، وهو التراسل، والمتبادر من العبارة أن مجموع الأذان الثاني بعد الأول كما فهمه في التذكرة، وعمل كراهته بأنه يتضمن تأخير الصلاة عن وقتها، وجوز له احتيج إليه لانتظار الإمام أو كثرة المأمومين، ونحو ذلك (٥)، وهذا هو المناسب لإرادته في هذا الكتاب، لأنه يبعد أن يراد سعة الوقت: المتعارف، فإن تأخير الصلاة عن أول وقتها

(١) الذكرى: ١٧٢.

(٢) الخلاف ١: ٥٤ مسألة ٣٥ كتاب الصلاة.

(٣) المبسوط ١: ٩٨.

(٤) التمهيد ١: ٢٥٩.

(٥) التذكرة ١: ١٠٨.

ويكره التراس، ولو تشاحوا قدم لأعلم، ومع التساوي القرعة،

اختياراً لأمر غير موظف غير محبوب، فلا ينبغي فعه.

فلو اقتضى التأخير انتظار الإمام، أو حصول التاتر، أو تصهير نجسة ونحو ذلك فلا مانع من ذكر الله، ولا يرد أن الزائد بدعة لعدم توظيفه، ولما سيأتي من أن الأذان الثاني بدعة لأن المقصود بالجمع أذان واحد، وإن تعدد تعدد محله، وإنما البدعة ما يكون أذاناً ثانياً بحيث يعد موقفاً.

قوله: (ويكره التراسل).

هو ساء كل واحد على فصول لآخر، مأخوذة من التوافق للتصال، وإنما يكره لأن كل واحد منها لم يؤذن.

قوله: (ولو تشاحوا قدم الأعلم، ومع التساوي القرعة).

أي: لو اجتمع اثنان فصاعداً كل منهما يريد الأذان قدم الأعلم، أي: بأحكام الأذان، وهو المناسب للاطلاق، وفي الذكرى قدم الأعم بالأوقات^(١)، ولأول أولى لأنه يشمل. من تساوى في العلم فالقرعة، لقول النبي صلى الله عليه وآله: «لو يعلم استئناس في الأذان والضف الأول، ثم لم يحكموا إلا أن يستهموا عليه لمعلموا»^(٢)، ولقولهم عنهم السلام: «كل أمر مجهول فيه القرعة»^(٣).

والذي يقتضيه النظر تقديم من فيه الضمات المرححة في الأذان على غيره، فإن اشتركوا قدم جامع الكل على فاقده البعض، وجامع الأكثر على جامع الأقل، ويسمي تقديم البعض على انفاستق مطلقاً، لأن المؤذن أمين ولا أمانة للعاسق، وهي غير موثوق بها فيه.

ومع التساوي يقدم لأعلم بأحكام الأذان أو الأوقات كما في الذكرى^(٤)، لأمن الغلط معه، وتقيد أرباب الأعدار به، والمبصر على لأعمى لمثل ذلك، فإن

(١) الذكرى، ١٧٢.

(٢) صحيح البخاري ١/ ١٥٩ باب ١٩، ص ٢٣٢، مسند أحمد ٢/ ٤٣٣، وفي جميع المصادر «عماي البداء» و«لاستهموا».

(٣) الصفحة ٣/ ٥٢ حديث ١٧٤، التهذيب ٦/ ٢٤١ حديث ٥٩٣ ولم ترد كلمة (أمر) فيها.

(٤) الذكرى، ١٧٢.

ويعتد بأذان من ارتد بعده، وفي الأثناء يستأنف.

ولونام أو أغمي عليه استحباب له الإستئناف، ويجوز البناء.

استؤوا فلاشدة محافظة على الأذان في الوقت على من ليس كذلك، لحصول غرض الأذان به، ثم الأندى صوتاً، لقوله عليه السلام: «ألقه على بلال، فإنه أندى منك صوتاً»^(١)، ثم الأعف^(٢) عن سطرلأمن من تصدعه على العورات، ثم من يرتصيه للجيران، ثم القرعة.

ولم يتعرض الأصحاب لترجيح المغرب على الآخر، ولا الراتب في المسجد على غيره، مع أنهم قالوا: لا يسمى أن يسبق لراتب غيره بالأذان، إلا أن ذلك يقتضي الترجيح مع التشيخ بطريق أولاً، ولا يترجح في الأذان سل أبي حمزة على مهملته، وذلك معصية، ولا سجد القرعة بفتح القاف والراء، وبعدها طاء معصية، ولا سل الصلوة بعد سلهما باتفاق علمائنا، على ما ذكره في المعتبر^(٣)، لإطلاق التصريح الواردة بالأذان، والتعبد يحتاج إلى دليل.

قوله: (ويعتد بأذان من ارتد بعده).

إذا كان في وقت الأذان من يعتد بأذانه، لأن الردة لا تبطل ما قبلها من العبادات.

قوله: (وفي الأثناء يستأنف).

وفقاً للشيخ في المبسوط^(٤)، والأصح أنه لا يستأنف إلا إذا طال الزمان بحيث يخرج عن الموالاة عادة، لأن لركة لا تبطل ما مضى من الأذان، كما لا تبطل الأذان كله.

قوله: (ولونام أو أغمي عليه استحباب له الإستئناف، ويجوز البناء).

وفقاً للمبسوط^(٥)، والفرق غير ظاهر، والأصح أن جواز البناء بعدم

(١) من أبي داود ١٣٥: ١، حديث ٤٩٩، سنن البيهقي ١: ٣٩١.

(٢) في «ع»: الأعطف.

(٣) للعصر ٢: ١٣٣.

(٤) للمبسوط ١: ٩٦.

(٥) للمبسوط ١: ٩٦.

المطلب الثالث : في كفيته : الأذان ثمانية عشر فصلاً : التكبير أربع مرات وكن واحد من شهادة بالتوحيد، و"رسالة"، ثم الدعاء إلى الصلاة، ثم إلى الفلاح، ثم إلى خير العمل، ثم التكبير، ثم التهليل، مرتان مرتان. والإقامة كذلك، إلا التكبير في أواخرها فيسقط مرتان منه، والتهليل يسقط مرة في آخرها، ويزيد قد قامت الصلاة مرتين بعد حي على خير العمل،

فوات الموالاة، كما صرح به المصنف في غير هذا الكتاب^(١)، وغيره^(٢) لعدم تسميته أذاناً مع فواتها، وكذا الحكم لو سكنت طويلاً، أو تكلم في سجده أو محرم. قوله : (المطلب الثالث : في كفيته : الأذان ثمانية عشر فصلاً : التكبير أربع مرات، وكن واحدة من الشهادة بالتوحيد والزمنة، ثم لدعاء إلى الصلاة، ثم إلى الفلاح، ثم إلى خير العمل، ثم التكبير، ثم التهليل مرتان مرتان. والإقامة كذلك، إلا التكبير في أواخرها فيسقط مرتان منه، والتهليل يسقط مرة في آخرها، ويزيد قد قامت الصلاة مرتين، بعد حي على خير العمل). هذا هو مشهور بين الأصحاب، تدبر عليه رواية إسماعيل الجعفي، قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : « لأذان وإقامة خمسة وثلاثون حرفاً، بعد ذلك بيده واحداً واحداً، الأذان ثمانية عشر حرفاً، والإقامة سبعة عشر حرفاً »^(٣)، وفي صحيح زرارة قال : قال لي أبو جعفر عليه السلام : « يا زرارة تفتتح الأذان بأربع تكبيرات، وتختتمه بتكبيرتين وتهللتين »^(٤).

وسئل الشيخ : إن في أصحابنا من جعل فصول الإقامة مثل فصول الأذان، وزاد فيها (قد قامت الصلاة) مرتين، فتكون فصول الإقامة عشرين^(٥) وتشهد له رواية

(١) النعمان ١١ : ٢٥٧.

(٢) مهم : الشهيد في البيان : ٧٤.

(٣) الكافي ٣ : ٣٠٢ حديث ٣، التهذيب ٢ : ٥٩ حديث ٢٠٨، الاستبصار ١ : ٣٠٥ حديث ١١٣٢.

(٤) الكافي ٣ : ٣٠٢ حديث ٥، التهذيب ٢ : ٦١ حديث ٢٠٣، الاستبصار ١ : ٣٠٧ حديث ١١٣٧.

(٥) البسوط ١ : ٩٩.

أبي بكر الحضرمي، وكليب لأسدي، عن القدق عليه السلام (١).
وقال ابن الجبلة إذا أفرغ لإقامة عن الأذان ثلثي لا إنه لا الله في آخرها،
وإن لقي بها معه فواحدة (٢).

وروى الشيخ ترمذ في أشكرك في آخر الأذان، وتريعه في أول الإقامة وآخرها
أيضاً، وتثنية التهليل في آخرها (٣)، وروى عن الصادق عليه السلام: «أن الإقامة
مرة مرة، إلا قوله: الله أكبر، الله أكبر، فإنه مرتان» (٤)، وروى غير ذلك (٥)، والمعتمد
هو المشهور

فروع

أ: يجوز التقصص عما ذكره في التسمي، روى يزيد بن معاوية، عن السامر
عليه السلام قال: «الآنك يقصر في التسمي كما تقصر الصلاة، الأذان واحد واحد،
والإقامة واحدة واحدة» (٦)، وفي رسالة عن الصادق عليه السلام: «الإقامة انتامة
وحدها أفضل منها منفرد» (٧).

ب: متى حي: هلم وأقبل، تعلقى نعم والى، نعم عليه في انقاموس (٨)

والعلاج: الفوز والبقاء، وإصلاقه على الصلاة لكونها سبباً فيه.

ج: تستح الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله إذا ذكره المؤذن، للمؤذن
والسامع، لصحيفة رزار، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «وأفصح بالألف والهاء،
وصل على النبي وآله كلما ذكرته، أو ذكره دأكر عندك في أذان وغيره» (٩).

(١) المعية ٦١ ١٨٨ حديث ٨٩٧، تهذيب ٢٠٦ حديث ٢١، الاستبصار ١٦٩ ٣١٩ حديث ١١٣٥.

(٢) نقله عنه في المختلف ٩٠.

(٣) قال الشيخ في النهاية ٦٩ ومن روى التبريد في مصلاً فيه يعمل في آخر الأذان التكبير أربع مرات

(٤) التهذيب ٢٠٦ حديث ٢١٥، الاستبصار ١٦٩ ٣٠٧ حديث ١١٣٩.

(٥) التهذيب ٢٠٦ حديث ٢١٤، الاستبصار ١٦٩ ٣٠٧ حديث ١١٣٨.

(٦) التهذيب ٢٠٦ حديث ٢١٩، الاستبصار ١٦٩ ٣٠٨ حديث ١١٤٣.

(٧) التهذيب ٢٠٦ حديث ٢١٨، الاستبصار ١٦٩ ٣٠٨ حديث ١١٤٣ وهي بالمصوب لا بنصر.

(٨) القاموس المحيط (حي) ٤، ٣٢٢.

(٩) الكافي ٣٠٣ ٣٠٣ حديث ٧، المعية ٦١ ١٨٤ حديث ٨٧٥.

والترتيب شرط فيها.

ويستحب الإقبال،

ذ: يستحب أن يصع المؤذن أصبعه في أذنيه حالة الأذان، لقول الصادق عليه السلام: « السنة أن تصع إصبعك في أذنيك » ^(١) ، وقد روي أن بلالاً قد فعله في أذنيه ^(٢) .

قوله : (والترتيب شرط فيها) .

أي: شرط في صحتها، والمراد: لترتيب بينها وبين مصطلها تاسياً بمؤذني رسول الله صلى الله عليه وآله، وبما علمه حبرئيل عليه السلام ^(٣) ، ولأنها عبادة شرعية لا مجال للحقل فيها، فيقتصر فيها على المقول، ولصحة ررارة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: « من سها في الأذان فليكن أو أحره عاده من الأول الذي أحره، حتى يمضي إلى آخره » ^(٤) . وعنه عليه السلام: « من سها حرفاً من الإقامة عاده إلى الحرف الذي نسه، ثم يقول من ذلك الموضع إلى آخر إقامة » ^(٥) . ومعنى اشتراط الترتيب فيها عدم اعتبارها بكونه، فلا يعتد بها في الجملة، ولا يبرأ بها من حلف أن يؤذن أو يقيم، ويأثم لو اعتقدها أدناً وإقامة.

قوله : (ويستحب الإقبال) .

أي: فيها، والإقامة كد، تأسياً بمؤذني رسول الله صلى الله عليه وآله، وأوجبه المرتضى في الإقامة ^(٦) . ويكره الالتفات يمياً وشمالاً، سواء كان على المنارة أم على الأرض، خلافاً لبعض العامة في المنارة ^(٧) ، ولا يلوي عنقه في الحيلتين.

(١) الضحية ١: ١٨٤ حديث ٨٧٣، التهذيب ٢: ٢٨٤ حديث ١١٣٥.

(٢) من من مائة ١: ٢٣٦ حديث ٧١١.

(٣) التهذيب ٢: ٦٠ حديث ٢١٠، الاستبصار ١: ٣٠٥ حديث ١١٣٤.

(٤) الكافي ٣: ٣٠٥ حديث ١٥، التهذيب ٢: ٢٨٠ حديث ١١١٥.

(٥) التهذيب ٢: ٢٨٠ حديث ١١١٤.

(٦) حل العزم والعمل: ٥٨.

(٧) انظر معني ١: ٤٧٣.

وترك الإعراب في الأواخر، و لتأتي في الأذان، والحذر في الإقامة،

قوله: (وترك الإعراب في الأواخر، والتأتي في الأذان، والحذر في الإقامة).

أية: في فصول كل منها، لقول الصادق عليه السلام: « الأذان والإقامة مجزومان »، وفي حر: آخر « موقوعان » (١).

ويستحب التأتي في الأذن، والحذر في الإقامة، لقول ابن قريه السلام: « الأذان حزم بأفصاح الألف والماء، والإقامة حذر » (٢)، والمراد بالألف ألف الله التي قبل الماء وهي التي لا تكتب، والماء ما بعده في آخر الشهادتين.

ويرعى مع الحذر في إقامة ترك الإعراب والوقوف على فصولها، فيكره الإعراب فيها، كما يكره في الأدب.

واستحب ترك الإعراب يقتضي استحباب ترك لزوم (٣) والإشمام (٤) والتصنيف، فإن فيها شائنة الإعراب، ولو أعربت لم يحل بالاعتداد بها وإن ترك الأفضل، بل لو لحن فيها لم يحل بدت وإن كره.

ولو كان اللحن محلاً بالمعنى كما لو نصب لفظ رسول الله صلى الله عليه وآله مثلاً، فإنه يخرج عن كونه خيراً، أو مدحاً (أكر) بحيث صار على صيغة أكبان وهو جمع كبر، وهو الطبل، في الاعتداد حينئذ ترد.

وكذا لو أسقط الماء من اسمه تعالى واسم الصلاة، والماء من الفلاح، لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله: « لا يؤذن لكم من يدغم الماء »، قلنا: وكيف يقول؟ قال: يقول: « أشهد أن لا إله إلا الله » (٥)، أشهد أن محمداً رسول الله (٦).

(١) المصنف ١٨٤، حديث ٨٧٤

(٢) التهذيب ٦٠٣، حديث ٥٨

(٣) قال الجوهري: وزم الحركة أي ذكره سيومه هي حركة محطمة تختصم لأصوب من التصنيف وهي أكثر من الإشمام لأنها تسمع، مصحاح (روم) ١٩٣٨: ٥، وانظر: القاموس (روم) ٤: ١٢٣.

(٤) قال الجوهري: وإشمام الحروف أن شمه الصفة والكسرة وهو أقل من زوم الحركة لأنه لا يسمع وإنما يتبين بحركة الشمة ولا يمتد بها حركة تصعها، المصحاح (شمم) ١٩٦٢: ٥.

(٥) تحذر الإشارة إلى أن النسخ الخطية وتصرفه اختلاف في رسم لفظ الجلالة، وعليه إن كان السؤال عن كيفية ادغام الماء في البناء هو الصحيح، وإن كان عن كيفية القول الصحيح (هـ) هو الصحيح.

(٦) نقله ابن قدامة في المعنى ١: ٤٧٩ عن الدارقطني في الأفراد.

والفصل بينهما بسكته أو جلسة، أو سجدة أو خطوة، أو صلاة ركعتين، إلا المغرب فيفصل بسكته أو خطوة،

وفيه إشعار بعدم الإعتداد.

ولو كان الشئ غير متفاحش جاز أن يؤذن، لما روي أن بلالاً كان يجلس الشين سناً.

قوله : (والفصل بينها بسكته، أو جلسة، أو سجدة، أو خطوة، أو صلاة ركعتين، إلا المغرب فيفصل بسكته، أو خطوة).

يستحب لفصل بين الأذان والإقامة، لقول الصادق عليه السلام: « لا بد من قعود بين لأذان وإقامة » (١)، وفي موطأ لعمر بن الخطاب: « سمعته يقول: « إفرق (٢) بين الأذان والإقامة بجلوس، أو ركعتين » (٣).

وعن أبي عبد الله، وأبي الحسن عليهما السلام: « كان يؤذن لعصر على ست ركعات، ويؤذن لعصر على ست ركعات بعد الظهر » (٤).

وعن الصادق عليه السلام: « لفصل بين لأذان وإقامة بقعود، أو كلام، أو تسبيح »، وقال: « يحرمه الحمد لله » (٥)، وذكر لأصحاب الفصل سجدة، أو خطوة، أو سكتة (٦)، وهذا في غير المغرب، أق فيها فيستحب لفصل بخطوة، أو سكتة، أو تسبيحة.

عن الصادق عليه السلام: « بين كل أدنين قعدة إلا المغرب، فإن بينها نفسها » (٧)، وعنه عليه السلام: « من جلس فيما بين أدن لمغرب والإقامة كان كالمتشطح بلعه في سبيل الله » (٨).

(١) التهذيب ٢: ٦٤ حديث ٢٢٦.

(٢) في كتابه لسبح الخطبة (الفرق)، وفي التهذيب (إفرق)، وهو الصحيح.

(٣) التهذيب ٢: ٦٤ حديث ٢٢٧.

(٤) التهذيب ٢: ٢٨٦ حديث ١١٤٤.

(٥) الفقيه ١: ١٨٥ حديث ٨٧٧، التهذيب ٢: ٤٩ حديث ١٦٢.

(٦) مهم تصديق عليه ١: ١٨٥، والسيد مرتضى في معجم ٥٨، والشعب في بسوط ١: ٩٦١، والمحقق

في المعجم ١: ١٤٢.

(٧) التهذيب ٢: ٦٤ حديث ٢٢٩، الاستبصار ١: ٣٠٩ حديث ١١٥٠.

(٨) الخامس ٥٠ حديث ٧٠، التهذيب ٢: ٦٤ حديث ٢٣٩، الاستبصار ١: ٣٠٩ حديث ١١٥١.

ورفع الصوت به إن كان ذكراً،

ويستحب أن يقول في حوسه ما روي مرفوعاً إليهم عليهم السلام: «اللهم احمل قلبي باراً، وعيشي قاراً، ورزقي داراً، وحملني عند قبر رسول الله (١) صلى الله عليه وآله قراراً ومستقراً» (٢)، قال في الذكرى: ويستحب قوله ساجداً (٣)، وروي عنه صلى الله عليه وآله: «للتقاء بين الأذان والإقامة لا يرق» (٤).

قوله: (ورفع الصوت به إن كان ذكراً).

لرواية معاوية بن وهب، عن الصادق عليه السلام: «إرفع به صوتك، وإذا أقيمت فدون ذلك» (٥)، ولأن الغرض الإيهام ولا يتم إلا بذلك، ولما روي أن النبي صلى الله عليه وآله قال لبلال: «عليك فوق الجدران وارفع صوتك بالأذان» (٦)، وعن الصادق عليه السلام: «إذا أقيمت فلا تغفغن صوتك، فإن الله يأحرك على مد صوتك فيه» (٧).

وهذا إذا كان ذكراً، فإن صوت المرأة عورة فلا ترفعه لئلا يسمعه الأجانب، وكذا الغنثى.

ولو كان مريضاً جدر له الإسراره، لقوله عليه السلام: «لا تد للمريض أن يؤذن ويقيم، إذا أراد الصلاة، ولو في نفسه إن لم يقدر على أن يتكلم به» (٨). وكل من أسر به فلا بد من سماع نفسه، لقول الباقر عليه السلام: «لا يحركك من الأذان إلا ما أسمعت نفسك أو فهمته» (٩)، ولو كان الأذان للحاضرين جازله إحفاته بحيث لا يتجاوزهم، وإن رفع كان أفضل.

(١) في «ح»: قبر سيك، وكذلك في الكافي.

(٢) الكافي ٣: ٣٠٨ حديث ٣٢، التهذيب ٢: ٦٤ حديث ٢٣٠.

(٣) الذكرى: ١٧١.

(٤) سنن أبي داود ١: ١٤٤ حديث ٥٢١، سنن الرمزى ١: ١٣٧ حديث ٢١٢، سنن أبيهني ١: ٤١٠.

(٥) الفقيه ١: ١٨٥ حديث ٨٧٦.

(٦) الخراساني ٤٨: ٦٧، الكافي ٣: ٣٠٧ حديث ٣١، التهذيب ٢: ٥٨ حديث ٢٠٦.

(٧) التهذيب ٢: ٥٨ حديث ٢٠٥، ولم ترد (على).

(٨) التهذيب ٢: ٢٨٢ حديث ١١٢٣، الاستبصار ٢: ٣٠٠ حديث ١١٠٩.

(٩) الفقيه ١: ١٨٤ حديث ٨٧٥.

وهذه الأمور في الإقامة آكد.

ومن فوائد رفع الصوت بالأذان في المنزل كثرة الولد، وزوال التقم والعلل،
فإن هشام بن إبراهيم شكى إلى الرضا عليه السلام سقمه، وأنه لا يولد له، فأمره بأن يرفع
صوته بالأذان في منزله، قال: ففعلت، فذهب الله عني سقمي، وكثر أولادي.
قال محمد بن راشد: وكنت دائم العلة ما أتيتك بها في نفسي، وجماعة
علمي، فلما سمعت كلام هشام عملت به، فأذهب الله عني وعن عيالي لعل^(١).
ولا ينبغي أن يجهد نفسه في رفع صوته زيادة على الطاقة، لئلا يضر نفسه
وينقطع صوته.

قوله: (وهذه في الإقامة آكد)

المشار إليه: (هذه) يمكن أن يكون ما ذكره من الترتيب، وما بعده من الاستقبال،
وترك الإعراب إلى آخره، ويمكن أن يركد به مجموع ما دلت عليه الكلام السابق في
المطلب الثاني والثالث من الصفات، لأن بعض ما سبق من الصفات كالظهاره،
والقيام أيضاً في الإقامة آكد، وفيه بعد، وإنما كسب هذه الصفات آكد في الإقامة
لقرنها من الصلاة، وشدة ارتباطها بها.

وروي عن سليمان بن صالح، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا يقم
أحدكم الصلاة وهو ماش، ولا راكب، ولا مصطحع، إلا أن يكون مريضاً،
وليتمكن في الإقامة كما يتمك في الصلاة»^(٢).

وقال السيد المرتضى: لا تخور الإقامة إلا على وضوء واستقبال القبلة^(٣)،
لكن يستثنى من ذلك رفع الصوت فإن إقامة أبون من الأذان، كما سبق في رواية
معاوية بن وهب^(٤)، ولأنها للحاضرين، والأذان للإعلام مطلقاً.

ومما يستحب في الإقامة مؤكداً كبر من يتولاها عدلاً مبصراً، بصيراً
بالأوقات، لتكون له أهلية تقلد أصحاب الأعداء، وإثبات قلنا: إن ذلك آكد في

(١) الكافي ٣: ٣٠٨ حديث ٣٣، الفقيه ١: ١٨٩ حديث ٩٠٣، التهذيب ٢: ٥٩ حديث ٢٠٧

(٢) الكافي ٣: ٣٠٦ حديث ٢٩، التهذيب ٢: ٥٦ حديث ١٦٧

(٣) جن العلم والعمل: ٥٨.

(٤) الفقيه ١: ١٨٥ حديث ٨٧٦.

ويكره الترجيع بغير الإشعار، والكلام في خلطهما،

الإقامة لأنها أقرب إلى الصلاة من لأذان، واعتبار الإسلام، وبقول، والذكورية، إذا سمع الأجنبي، بطريق أول.

قوله: (ويكره الترجيع لغير الإشعار).

الترجيع هو: تكرار الشهادتين مرتين، وقال الشيخ في المسوط: الترجيع غير مسنون في الأذان، وهو: تكرار التكبير والشهادتين في أول الأذان، فإن أراد تنبيه غيره حاز تكرير شهادتين^(١)، وكأنه سند في الجوار إلى رواية أبي بصير، عن أنصاف عليه السلام: «لو أن مؤذناً أخطأ في الشهادتين، وفي حي عن الصلاة، أوحى على الفلاح المرتين أو اثلاث، وأكثر من ذلك إذا كان إماماً يريد جماعة يقوم ليجمعهم لم يكن به بأس»^(٢)، ويؤيده أنه ذكره بحصل أمه فائدة لا نحصل بدونه.

وفي التذكرة^(٣) والنهاية: إن الترجيع تكرير الشهادتين مرتين أحريين^(٤)، وهو قريب من الترجيع الذي سنحنه بعض العامة^(٥)، فإنه استسحت ذكر الشهادتين مرتين مرتين بحصص بذلك صوته، ثم يعيدهما رافعاً بها صوته.

وفسره في الذكرى بأنه تكرير الفصل زيادة على الموطف^(٦)، فهو أعم منه سبق، والجميع مكروه، وإن اعتقد توطيئه كان بدعة حراماً، وإن دعت إليه حاجة شعار المصلين حار، كما دلت عليه لرواية^(٧) وصرح به الأصحاب^(٨)، وبطلان عبارة بعضهم يشمل الأذان والإقامة.

قوله: (والكلام في خلطهما).

(١) المسوط ١: ٩٥.

(٢) الكافي ٣: ٣٠٨ حديث ٣٤، البصير ٢: ٦٣ حديث ٢٢٥، الاستبصار ١: ٣٠٩ حديث ١١٤٩.

(٣) التذكرة ١: ١٠٥.

(٤) نهاية الأحكام ١: ٤١٤.

(٥) لمي ١: ٤٥٠، الشرح نكي عن من يصح ١: ١٣٠، بدية القم ١: ١٠٥، السراج الوهاج، ٣٧، معي.

الحجاج ١: ١٣٦، أميرك ١: ١٣٣.

(٦) الذكرى ١: ٦٦٩.

(٧) الكافي ٣: ٣٠٨ حديث ٣٤، بصير ٢: ٦٣ حديث ٢٢٥، الاستبصار ١: ٣٠٩ حديث ١١٤٩.

(٨) مهم الشيخ في المسوط ١: ٩٥، والمحقق في المعنى ٢: ١٤٣.

ويحرم التثويب.

يكروه الكلام في أثناء الأذان، فإن تكلم لم يعد، عامداً كان أو سهواً، إلا أن يتناول بحيث يخرج عن الموالاة، ومثله لتكوت طويلاً.
وكذا يكروه الكلام في خلال الإقامة، من الكراهية هناك، روى أبو بصير، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أيتكلم الرجل في الأذان؟ فقال: «لا بأس» قلت: في الإقامة؟ قال: «لا» (١).

وعن سماعة قال: سألته عن المؤذن يتكلم وهو يؤذن؟ قال: «لا بأس حتى يفرغ من أذانه» (٢). وعن أبي هارون المكموف، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «يا أبا هارون الإقامة من الصلاة، فإذا أتممت فلا تتكلم، ولا تؤمى بيديك» (٣)، ولأنه يستحب حذرهما، وأن لا يفرق بينهما.

وهذه الأخبار لا تنافي كراهية الكلام في الأذان، لأن الحواز أعم، والجواب مني البأس يشعر بشيء من الماء، وقطع ثوبي العبد بأجنبي يموت إقبال القلب عليها، وهذا إنما هو حيث لا يكون الكلام متعلقاً بصحة الصلاة، لما سيأتي من أنه لا يقدح في الإقامة، ففي الأذان أولى.

قوله: (ويحرم التثويب).

التثويب هو قول: الصلاة خير من النوم بعد التحيَّلتين، من ثاب: إذا رجع، فإن المؤذن يرجع إلى الدعاء إلى الصلاة ثم بعد الدعاء بالتحيَّلتين، وقد استحب جمع من العامة في أذان الصبح خاصة (٤).

وفسر بعض العامة التثويب بأن يقول بين الأذان والإقامة: حي على الصلاة، حي على الفلاح مرتين (٥)، وفيه معنى لرجوع إلى الدعاء بالتحيَّلتين.

(١) الكافي ٣: ٣٠٤ حديث ١٠، التهذيب ٢: ٥٤ حديث ١٨٢، الاستبصار ١: ٣٠٠ حديث ١١١٠، والرواي في المصادر الثلاثة عمرو بن بصير.

(٢) التهذيب ٢: ٥٤ حديث ١٨٣.

(٣) الكافي ٣: ٣٠٥ حديث ٢٠، التهذيب ٢: ٥٤ حديث ١٨٥، الاستبصار ١: ٣٠١ حديث ١١١١.

(٤) مني المحتاج، ١٣٦: ١، اسراج الوهاج: ٣٧، ليران ١: ١٣٣، مختصر المرقى: ١٢.

(٥) سنن الترمذي ١: ١٢٧.

وعلى كل حال فالتثويب حرام في الأذان والإقامة وبسببها، في أذان الصبح وغيره على الأصح، لأن الأذان وإقامة مستقيان من الشرع كسائر العبادات التي لا مدخل للعقل فيها، فالزيادة فيها تشريع فتكون محرمة.

وفي صحيحة معاوية بن وهب، في التثويب الذي يكون بين الأذان والإقامة، فقال: «ما نعرفه»^(١)، وما يوجد في بعض الأخبار من أن التثويب في الإقامة من السنة^(٢)، ومن نداء بعض أئمتنا عليهم الصلاة والسلام في بيته: «بالصلاة خير من النوم»^(٣)، فغير قادح لأنها من شواذ الأخبار، وقد أعرض الأصحاب عنها مع معارضتها للأخبار الصحيحة الصريحة^(٤)، ويمكن حملها على التقية.

وقول ابن الجنييد بحوار التثويب في أذان الفجر خاصة ضعيف^(٥)، وكذا قول الشح في الموسط^(٦)، وجماعة بكراهية التثويب^(٧).

وفي المعتبر أنه قول أكثر علمائنا^(٨)، وفي الذكرى أنه الأشهر^(٩)، لأنه حيث لم يكن موظفاً في الشرع يكون قوله عن قصد التوظيف إدخالا في الشرع مالم يس منه، نعم لو قاله معتقداً أنه كلام خارج من الأذان لجه القول بالكراهية، لكن لا يكون بينه وبين غيره من الكلام فرق، على أن لبحث فيه مع من يقول باستحبابه في الأذان وعده من فصوله، فيكف يعقل القول بالكراهية؟ وهذا كله مع عدم التقية، لقامعها فلا حرج في قوله، لا في اعتقاده.

(١) الكافي ٣: ٣٠٣ حديث ٦، التهذيب ٢: ٣٣ حديث ٢٢٣، الاستبصار ١: ٣٠٨ حديث ١١٤٧.

(٢) التهذيب ٢: ٦٢ حديث ٢٢١، الاستبصار ١: ٣٠٨، حديث ١١٤٥ وفيه: (الأذان) بدل (الإقامة).

(٣) التهذيب ٢: ٦٣ حديث ٢٢٢، الاستبصار ١: ٣٠٨، حديث ١١٤٦.

(٤) الكافي ٣: ٣٠٣ حديث ٦، العقيه ١: ١٨٨، حديث ٨٩٥، التهذيب ٢: ٦٣ حديث ٢٢٣، الاستبصار

١: ٣٠٨، حديث ١١٤٧.

(٥) نقله عنه في الذكرى: ١٦٩.

(٦) البوط ١: ٩٥.

(٧) مهم: الشيخ في الخلاف ١: ٥٣ مسألة ٣٠، ٣١ كتاب مواقيت الصلاة، والشهيد في ذكرى: ١٧٥.

(٨) المعتبر ٢: ١٤٤.

(٩) الذكرى: ١٧٥.

المطلب الرابع : في الأحكام : يستحب الحكاية،

وقال الشيخ في النهاية: التثويب: تكرير الشهادتين دفعتين ^(١) ، وتبعه ابن إدريس ^(٢) ، ولم يحوزاه، والمعروف أنَّ تثويب مسبق.

قوله : (المطلب الرابع : في الأحكام . يستحب الحكاية) .

أي: حكاية قول المؤذن، وهو وفاق بين العلماء، لما روي عن أبي سعيد أن رسول الله صلى عليه وآله قال: « إذا سمعتم النداء فقولوا كما يقول المؤذن » ^(٣) .

وفي الصحيح، عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال لمحمد بن مسلم: « يا محمد ابن مسلم لا تدع ذكر الله على كل حال، ولو سمعت المادي ينادي بالأذان ولئت على الخلاء فاذكر الله عز وجل، وقل كما يقول » ^(٤) .

وروى ابن بابويه أن حكاية تزيده في الترقى ^(٥) في المبسوط وكل من كان خارج الصلاة، وسمع المؤذن فيسقط أن يقطع كلامه إن كان منكثماً، وإن كان يقرأ القرآن والأفضل له أن يقطع القرآن، ويعمل كما يقول المؤذن عملاً محموداً ^(٦) . ولو دخل المسجد والمؤذن يؤذن ترك صلاة تنحبة في فراغ المؤذن استحبنا، ليجمع بين الملبوسين.

والحكاية بجميع ألفاظه حتى معيكلات، وروى في المبسوط عن النبي صلى الله عليه وآله أنه يقول عند قوله حي على الصلاة: « لا حول ولا قوة إلا بالله » ^(٧) ، ولا يستحب حكايته في الصلاة، ولو حكاها لم تبطل إذا حوّل بدل الخبطة، فإن حوّل بطلت، لأنها من كلام الأعمتين.

وإنما يستحب حكاية الأذان المشروع لكل من أذاني الصحيح، لأن غيره لا

(١) النهاية: ٦٧

(٢) البراءة: ٤٣ .

(٣) صحيح مسلم ١/ ٢٨٨ حديث ٣٨٣، عن أبي داود ١٤٤٠١ حديث ٥٢٢، عن البيهقي ١/ ٤١٨، مسند

٦٦٣

(٤) الفقيه ١/ ١٨٧ حديث ٨٩٢

(٥) الفقيه ١/ ١٨٩ حديث ٩٠٤

(٦) المبسوط ٩٧ .

(٧) المصدر السابق

وقول ما يتركه المؤذن.

ويجتزىء الإمام بأذان المنفرد لو سمعه،

بعد أذاناً، فلا يحكي أذان المجنون والكافر ولا أذان المرأة إذا سمعها أحبي، ولا أذان من أذن في المسجد حنبلاً، ولا الأذان لثاني يوم الجمعة، بخلاف أذان من أخذ عليه أجراً، لأن المحرم أخذ الأجر لا الأذان.

وهل يحكي أذان عصر عرفة، وعشاء المردفة وغيرهما مما يكره؟ فيه تردد، من عموم الأمر بالحكاية، ومن أن الكراهة تقتضي المرحوحية فلا يماسها استحباب الحكاية، ورتحه في التذكرة في باب الجمعة^(١)، وصرح به في التهذيب^(٢)، ويظهر من الأخبار أن المستحب حكاية لأذان^(٣)، فلا يستحب حكاية الإقامة لعدم النقل.

قوله: (وقول ما يتركه المؤذن)

وهو حتى على غير العمل، لأنه قد ثبت من طرقنا^(٤) وطرق العامة^(٥) أنها من فصول الأذان والإقامة، ودعاؤهم التسبيح^(٦) لم يشبه، وإنما الذي هي عن عمر، كما نهي عن المتعتين^(٧).

فيستحب من يسمع الأذان قولها إذا تركها المؤذن، لما فيه من مراعاة النسبة بأكمل الأذان والإقامة، وكذا غير ذلك من فصولها، وفي رواية ابن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام: «إذا نقص المؤذن الأذان وأنت تريد أن تصلي بأدائه، فأم ما نقص هو من أدائه»^(٨).

قوله: (ويجتزىء الإمام بأذان المنفرد لو سمعه).

لرواية أبي مريم الأنصاري، قال: صلى بنا أبو جعفر عليه السلام في قيص بلا

(١) التذكرة ١: ١٥٦

(٢) التهذيب ٨٢

(٣) سنن النسائي ٢: ٢٣، سنن أبي داود ١: ١٤٤، حديث ٥٢٢، ٥٢٧، صحيح مسلم ١: ٢٨٨، حديث ٣٨٣.

(٤) التهذيب ٢: ٦٠، حديث ٢١٠، ٢١١، الاستبصار ١: ٣٠٥ و ٣٠٦، حديث ١١٣، ١١٣٥.

(٥) سنن البيهقي ١: ٤٢٤، ٤٢٥

(٦) سنن البيهقي ١: ٤٢٥

(٧) تفسير القرطبي ٥: ١٣٠، أحكام القرآن لمصطفى ٢: ١٤٧، تفسير الفهر الرازي ١٠: ٥٢-٥٣.

(٨) التهذيب ٢: ٢٨٠، حديث ١١١٢، ما احتج في اللفظ وتطبيقاته.

والمحدث في أثناء الأذان والإقامة يني، والأفضل إعادة الإقامة.
ولو أحدث في الصلاة لم يعد الإقامة إلا أن يتكلم،

أزار ولا رداء، ولا أذان ولا إقامة، فلما انصرف فست له في ذلك، فقد: «إن قيصي
كثيف، فهو يحزى أن لا يكون علي، رارولا رداء، وإني مررت بجعفر وهو يؤذن ويقم
هلم أتكلم، فأحزاني ذلك»^(١).

وهي دلالة على أنه لا يشترط كون المؤذن قاصداً إلى الجماعة وأن سماعه
معتبر، وقد يقال: ليس في الرواية تصريح بذلك، المؤذن كان مسفرداً، فلا دلالة فيها على
الاعتناء.

وقد روي عن عمرو بن خالد قال: كنت مع أبي جعفر عليه السلام فسمع إقامة
جار له في الصلاة، فقال: «قوموا»، فقامت طائفة معه غير أذان ولا إقامة، قال:
«يحرثكم أذان جاركم»^(٢)، وكلمة في قوله عليه السلام: «يحرثكم أذان جاركم»
وأنه مطلق، ولا عبرة بحصول التمسك^(٣)، وكما يصلح للدلالة على الاكتفاء به في
الجماعة، يصلح للدلالة على احترام المبردة، من هو أول.

وكذا القول إذا سمع الأذان والإقامة لجماعة أخرى، وبحوزة الاكتفاء بأذان
مؤذن لمسجد، والمؤذن في مصر إذا سمعه، مع النبي صلى الله عليه وآله ذلك^(٤)،
وهو يستحب تكرار الأذان والإقامة في هذه موضع للسامع، وإن كان منفرداً؟ يحتمل
ذلك خصوصاً مع اتساع الوقت، أما المؤذن ومقيم للجماعة فلا يستحب لهم التكرار
معه.

قوله: (والمحدث في أثناء الأذان والإقامة يني، والأفضل له إعادة
الإقامة، ولو أحدث في الصلاة لم يعد الإقامة إلا أن يتكلم).
أما لأذان، فلا أحدث لا يمنع منه ابتداءً أفكذ استدامة، وأما الإقامة
فلاقتها وإن كانت كالأذان في ذلك، إلا أن تطهارة فيها أكد.

(١) تهذيب ٢٨٠ ٢٢ حديث ١١١٣.

(٢) تهذيب ٢٨٥ ٢٢ حديث ١١٤١.

(٣) في «ح» يحصل بسببه.

(٤) من البيهقي ١٤٠٠، من أبي داود ١٤٢٢، حديث ٥١٤.

والمصلي خلف من لا يقتدي به يؤذن لنفسه ويقيم، فان خشي فوات الصلاة
اجتزأ بالتكبيرتين وقد قامت الصلاة.

وقد قال بعض الأصحاب باشتراط الظهارة فيها^(١)، ووردي بعض
الأخبار^(٢)، فلذلك كان الأفضل إعادتها. ومثله ما لو أحدث في صلاة فاته يعيدها،
ولا يعيد الأذان ولا الإقامة، وإن كانت إعادة الإقامة أفضل. وبوتكنم أعادها
لصحيحة محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام: « لا تنكس يد أقب الصلاة،
فأنك إذا تكلمت أعدت الإقامة »^(٣).

ويعلم من أفصلية إعادة إقامة بالحدث في أثناءها مطلقاً أفصلية إعادتها
بالحدث في أثناء الصلاة.

قوله: (والمصلي خلف من لا يقتدي به يؤذن لنفسه ويقيم، فان
خشى فوات الصلاة اجتزأ بالتكبيرتين وقد قامت) .

روى محمد بن عدي، عن الصادق عليه السلام: « أدن حلف، من قرأ
حلفه »^(٤)، وروى معاذ بن كثير، عن أبي عبد الله عليه السلام ق. « إذا دخل الحرم
المسجد، وهو لا يأتى بصاحبه، وقد بقي على الإمام آية أو آيتان، فخشى أن هو أدن وأتم
أن يركع، فليقل: قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة، لله أكبر الله أكبر، لا إله إلا
الله، وليدخل في الصلاة »^(٥).

قال الشيخ: وروي أنه يقول: حي على خير العمل دعتين لأنه لم يقل
ذلك^(٦)، وفي ذلك دلالة على أن أدن لمخالف لا يعتد به، لا لسفص بعض فصوله،
بل لكونه مخالفاً، كما تشعر به الرواية المتضمنة لامر بالأذان حنفه، والمتضمنة
الإقتصار على آخر الإقامة عند خوف الفوت، إذ من المعلوم أنه يقول بعض ذلك .

(١) مهم: الشيخ في التهذيب ٥٣: ٢، ديل حديث ١٧٨، والمحقق في المعتمد ٢: ١٢٨، والعلامة في المشي ١: ٢٥٨

(٢) التهذيب ٥٣: ٢، حديث ١٧٩-١٨١

(٣) التهذيب ٥٥: ٣، حديث ١٩١، الاستبصار ١: ٣٠١، حديث ١١١٢.

(٤) التهذيب ٥٦: ٣، حديث ١٩٢.

(٥) الكافي ٣: ٣٠٦، حديث ٢٢، التهذيب ٢: ٢٨١، حديث ١١١٦

(٦) المبوط ١: ٩٩

ويكره الإلتفات يميناً وشمالاً، والكلام بعد قد قامت الصلاة بغير ما يتعلق بمصحة الصلاة،

وتقديم لصنف التكبيرين على قد قامت في العدة وفقاً لمأثرة الشيخ (١)، اعتماداً على أن الواو لا تقتضي الثنية، ودسة للعمل على الرواية في الاتيان بأحر الإقامة.

قوله: (ويكره الإلتفات يميناً وشمالاً).

أي: في الأذان والإقامة، واستنحه بعض العامة في الأذان (٢) وقد سبق.
قوله: (و لكلام بعد قد قامت بغير ما يتعلق بمصحة الصلاة).
أي. يكره ذلك كراهية مؤكدة، وقد استبحان (٣)، والتبذ (٤) بتحريمه جند، وأصح الأقول، لمصحة جلد من عشت، قال سائب أبا عبدالله عليه السلام عن الرّجل أنكم بعد ما يقيم الصلاة قال: «سمعنا» وعن الحسن بن شهاب قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: «لا بأس بأن يتكلم الرّجل وهو يقيم الصلاة، وبعد ما يقيم إن شاء» (٥).

ولا تنافي ذلك رواية ابن أبي عمير، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إذا قام المؤذن قد قامت الصلاة فقد حرم الكلام على أهل المسجد، إلا أن يكونوا قد حتموا من شئ ليس لهم إمام، فلا بأس أن يقول بعضهم لبعض قلم يا فلان» (٦).
وفي معناه رواية سماعة (٧)، ورواية محمد بن مسلم (٨)، لأن المراد بالتحريم: الكراهية لمعلظة جماعة بين الأحياء، والمرد بما يتعلق بمصحة الصلاة: ما ذكر في الرواية

(١) البوط ١ ٩٩.

(٢) بول الأوط ٢ ٣٠.

(٣) القيد في نسخة ١٥، وانطوسي في الهابة ٦٦.

(٤) جمل انعم والعمل (طبع جامعة مشهد) ٧٩.

(٥) التهذيب ٢ ٥٤ حديث ١٨٧، الاستبصار ١ ٣٠١ حديث ١١١٤.

(٦) التهذيب ٢ ٥٥ حديث ١٨٨، الاستبصار ١ ٣٠١ حديث ١١١٥.

(٧) تهذيب ٢ ٥٥ حديث ١٨٩، الاستبصار ١ ٣٠١ حديث ١١١٦.

(٨) التهذيب ٢ ٥٥ حديث ١٩٠، الاستبصار ١ ٣٢٢ حديث ١١١٧ ومعه (لا قام).

(٩) التهذيب ٢ ٥٥ حديث ١٩١، الاستبصار ١ ٣٠١ حديث ١١١٢.

والساكت في خلاله يعيد أن خرج عن كونه مؤذناً وإلا فلا، والإقامة أفضل من التأذين.

من تقديم لإمام، وذلك على سبيل تمثيل، وإن الأمر متروكة نصف، وطلب الساتر، والمسجد، وبحوديك لا يضرك لتعنته مصدحة الصلاة وكأنه من الصلاة.

قوله: (والساكت في خلاله يعيد أن خرج عن كونه مؤذناً، وإلا فلا).

المراد بذلك: الخروج عنه أهل صرف لأجل طول السكوت المقتضي للإخلال بعد ما بقي مع ما سبق لأذاناً.

قوله: (والإمامة أفضل من التأذين).

يوجد في بعض النسخ والإمامة دلت على موضع الميم الألف، والسبعة الألف مواضع لما في التذكرة (الألف).

ويدل على أمضية الإمامة عليه أن النبي صلى الله عليه وآله كان مواظباً على الإمامة، ولم يشك أنه أدب، وإن ثبت فهو مآدر ولا يجوز أن يترك الأصل بغيره دائماً، وكذلك أمير المؤمنين عليه السلام، وهذا قد يدل على أن الجمع بينهما لا يعد مستحباً.

وقال ابن إدريس: يستحب للإمام أن يلي الأذان والإقامة ليحصل له ثواب الجميع، إلا أن يكون أمير جيش أو سرية، فلم يستحب أن يلي الأذان والإقامة غيره^(١)، ونقله عن المعيد في رسالته إلى ولده.

ورقه في الذكرى بمواظبة النبي صلى الله عليه وآله، وأمير المؤمنين عليه السلام، والأئمة بعدهم غالباً، على خلاف ذلك، قال: إلا أن يقول: هؤلاء أمراء حيوش أو في معانهم^(٢).

قلت: هذا ليس بشيء، لثبوت التأمي.

ومما يدل على أصلية الإمامة على الأذان قوله صلى الله عليه وآله: «الأئمة

(١) التذكرة ١٠٤٦

(٢) البراءة: ٤٤.

(٣) الذكرى: ١٧٥.

ولمتعمد لترك الأذان والإقامة يمضي في صلاته، والساسي يرجع مستحباً ما لم يركع، وقيل العكس.

صماء، وإبؤدون أمداء»^(١)، فإن الصائم أعظم من الأُمير. وأيضاً فإن لإمامة تستدعي معرفة أحوال الصلاة، والقيام بها تحتاح الإمامة إليه فيكون عمل الإمام أكثر، وهو يستدعي زيادة لأجر. وكما قوه صلى الله عليه وآله «فارشد الله الأئمة، وعمر للمؤدبين»^(٢)، فإن دعاءه مستجاب، ومن أرشده الله فهو مستحق للمغفرة لأئمة، فيستجمع الأمرين.

ودهب لمصنف في المنتهى إلى فصلية يجمع بين الأذان والإمامة، كما أن الجمع بينهما ومن لإقامة أفضل^(٣)، وما سبق من دلائل ينهيه. وأما فصلية الإمامة على الأذان فليقرها من الصلاة، ولفون الصادق عليه السلام: «إد أحدي لإقامة فهو في الصلاة»^(٤)، ولشدة استحباب الظهارة، والميام والإستعمل، وكراهية الكلام فيها، وإكتفاء بها في كثير من المواضع عن الأذان دون عكس.

قوله: (والمتمدد لترك الأذان والإقامة يمضي في صلاته، والناسي يرجع مستحباً ما لم يركع، وقيل بالعكس).

يختلف الأصحاب في هذه المسألة، فقد الشيخ في التهاية بالثاني^(٥)، وأصق في المبسوط بقول: «لإمتثاف ما لم يركع»^(٦).

(١) من اليهودي ١، ٤٣٠

(٢) انصار السبق

(٣) المنتهى ١، ٢٦٣

(٤) لكافي ٣، ٣١٦ حديث ٢٩، التهذيب ٢، ٥٦ حديث ١٩٧

(٥) البهية: ٦٥.

(٦) المبسوط ١، ٩٥.

وقال انسيد المريضي^(١)، وجمع من متحريين^(٢) بالأول^(٣)، وهو الأصح، لصحيفة الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إذا افتتحت الصلاة فتسببت أن تؤذن وتقيم، ثم ذكرت قبل أن تركع وانصرف فأدب، وأقم واستفتح الصلاة، وإن كنت قد ركعت فأتم على صلاتك»^(٤).

وصحيفة علي بن يقطين، عن أبي الحسن عليه السلام في الرجل ينسى أن يقيم الصلاة، قال: «إن كان قد فرغ من صلاته فقد تمت صلاته، وإن لم يكن فرغ من صلاته فليعد»^(٥)، وإن كنت مطلقاً إلا أنها منزلة على عدم اللحوق في الركوع، لأن المطلق يحمل على المقيد، وليس لأمرهم باللحوق قطعاً، لأن الأدان والاقامة مستحبان، وكيف يجب الإطالة؟ بل هو محمول على الاستحباب.

ويؤيدهما رواية (عن) زرارة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قلت له: رجل ينسى الأدان والاقامة حتى يكثر؟ قال: «يعصي في صلاته ولا يعد»^(٦) وروى نعمان الرازي، عنه عليه السلام في ناسيها حتى كسر ودخل في الصلاة، قال: «إن كان دخل المسجد ومن بيته أن يؤذن ويقيم فليمض في صلاته»^(٧)، شرط في مصيئه في الصلاة أن يكون من نيته فعلها، وفتنص أنه لو لم يكن من نيته ذلك أعدها، وهو صادق بما إذا لم يحطرا بباله أصلاً، وما إذا تعمد تركها.

وعلى المعنى الأخير، فهو يصح حجة لقول الشيخ في التهيبة^(٨)، إدا لا دليل يدل عليه على ما ذكره المصنف وغيره سوى كون المتعمد للترك حقيقاً بالمؤخنة، ولا حجة فيه.

(١) نقل قوله عن لمصباح السيد العاملي في معاني الكرامة ٢: ٢٩٨.

(٢) في «ج»: الأصحاب.

(٣) منهم: علامة في انتهى ١: ٢٦١، والشهيد في الذكرى: ١٧٤.

(٤) التهذيب ٢: ٢٧٨ حديث ١١١٣، الاستبصار ١: ٣٠٤ حديث ١١٢٧.

(٥) التهذيب ٢: ٢٧٩ حديث ١١١٠، الاستبصار ١: ٣٠٣ حديث ١١٢٥.

(٦) التهذيب ٢: ٢٧٩ حديث ١١٠٦، الاستبصار ١: ٣٠٢ حديث ١١٢١.

(٧) التهذيب ٢: ٢٧٩ حديث ١١١٧، الاستبصار ١: ٣٠٣ حديث ١١٢٢.

(٨) التهيبة، ٦٥.

المقصد الثاني: في أفعال الصلاة وتروكها، وفيه فصول:

الأول: القيام: وهو ركز في الصلاة الواجبة، لو أحل به عمداً أو

سهواً مع القدرة بطلت صلاته،

ورواية نعمان محتملة ومعارضة بأقوى مذهب (١)، وما يوجد في بعض الأخبار من رجوعه قبل أن يقرأ لا بعدها، أو بعد قراءة بعض السورة (٢)، فهو محمول على الاستحباب المؤكد، قبل القراءة دون ما بعدها، وإن استحب الرجوع ما لم يركع كما سبق. ولا فرق في ذلك بين الإمام والمأموم.

وهل يرجع للإقامة خاصة؟ قال ابن أبي عمير (٣)، وأبو الجهم نعم (٤)، وقيل ابن أبي عمير بما إذا لم يقرأ عامة السورة، وفي بعض الأخبار دلالة عليه (٥). والظاهر العلم اقتضاراً في أصل الصلاة على موضع الوقوف.

قوله: (المقصد الثاني: في أفعال الصلاة وتروكها).

أراد بأفعال الصلاة ما شتم منه حصة ركناً كانت أم لا، وأراد بالتروك ما يبطل معه صحة الصلاة أو كمالها، وسماها تروكاً، لأن المطلوب عدم فعلها في الصلاة، وبومع المصلحة عن فهي تروك محضة.

قوله: (وفيه فصول: الأول: القيام: وهو ركز في الصلاة الواجبة، لو أحل به عمداً أو سهواً مع القدرة بطلت صلاته).

القيام في الصلاة الواجبة ركز لا مطلقاً، بل في موضع مخصوص، والركن في اللغة: هو الحيز الأقوى، وعند الفقهاء كذلك، لأن لركن في الصلاة عند أصحابنا هو ما تبطل زيادته أو نقصه، عمداً وسهواً.

وإنما يكون القيام للمخصوص ركناً مع القدرة عليه، أمّا مع العجز عنه فالركن بدله، فلو قلتم قوله: (مع القدرة) على قوله (لو أحل) لكان أولى، لأن القيام عند العجز

(١) التهذيب ٢: ٢٧٩ حديث ١١١٠، الاستبصار ١: ٣٠٣ حديث ١١٢٠.

(٢) التهذيب ٢: ٢٧٨ حديث ١١٠٢، ١١١٠، الاستبصار ١: ٣٠٣ حديث ١١٢٦، ١١٢٩.

(٣) نقله عنه في المختلف ٦: ٨٨.

(٤) المصدر السابق.

(٥) التهذيب ٢: ٢٧٨ حديث ١١٠٠، الاستبصار ١: ٣٠٤ حديث ١١٢٩.

ليس بركن قطعاً، فلا يكون الإخلال به حيشة إخلالاً بالركن. واحترز بالواجبة عن الصلاة المسبوبة، لحوازنها من جنس اختياراً. ويدرج في الواجبة غير اليومية حتى المنذورة.

ويدل على وجوب القيام وركبته في الصلاة الواجبة إجماع علماء الاسلام، نقله المصنف في المنتهى^(١)، وقس لإجماع قومه تعالى (وقوموا لله قانتين)^(٢) أي: مطيعين، وقول النبي صلى الله عليه وآله لرفع بن خديج: «صل قائماً، فإن لم تستطع وقاعداً»^(٣).

وحسنة حماد بن عيسى، عن أبي عبد الله عليه السلام، المتضمنة قيام الصادق عليه السلام مستقل القبلة لخصيصاً في بيان صحة الصلاة^(٤)، وبأن الواجب واجب ولا يضر اشتغال فعله بحاله للسلام على المنسوب التي دل على سديتها دليل آخر، لأن المطلوب به وجوب ما لم يجرحه دليل، وغير ذلك من الروايات^(٥).

إذا تقرر ذلك، فاعلم أن المصنف لما أطلق العبارة بأن القيام في الصلاة الواجبة ركن، وبين حكم لركن بأن الإخلال به مبطل عمداً وسهواً، وكذا زيادته، ورد عليه القيام في موضع يعود وعكسه سهواً، فإن ذلك غير مبطل اتفاقاً، ولا يسمعه قوله في باب التهور (إن زيادة الركن مبطله عمداً وسهواً إلا زيادة القيام)؛ لأن فيه اعتراضاً بأن القيام في هذه الحالة ركن، وأن الحكم بكون زيادة الركن مبطله مطلقاً ليس بمطرد، وكلاهما غير جيد.

وقد حقق شيخنا الشهيد في بعض فوائده: أن القيام بالنسبة إلى الصلاة على أنحاء:

القيام إلى النية، فإنه لما وجب وقوع النية في حال القيام اتفاقاً وجب تقدمه

(١) المنتهى ١: ٢٦٥.

(٢) البقرة: ٢٣٨.

(٣) سنن ابن ماجة ١، ٣٨٦ حديث ١٢٢٣، سنن أبي داود ١: ٢٥٠ حديث ٩٥٢.

(٤) الكافي ٣: ٣١١ حديث ٨، العقبه ١: ٩٩٦ حديث ٩١٦، التهذيب ٢: ٨١ حديث ٣٠١.

(٥) منها ما رواه الكشي في الكافي ٣: ٣٤٤ حديث ١، وشيخ في التهذيب ٢: ٨٣ حديث ٣٠٨.

عديها زماناً يسيراً، ليقطع بوقوعها في حب القيام، وهذا شرط للصلاة لتقدمه عليها، واعتباره فيها.

و لقيام في النية وهو متردد بين ركع وشرط، كحل لنية.

والقيام في التكبير ركن كالتكبير.

والقيام في القراءة من حيث هو قيام فيها كلقراءة واجب غير ركن.

و قيام لمتصل بالركوع، وهو نبي ركع عنه، ركن قطعاً حتى يركع حالاً سهواً بطلت صلاته.

واقيام من الركوع، وهو واجب غير ركن، إدنو هو من غير ركن ومحدد ساهياً لم تبطل صلاته.

وأما لقوام في لقنوت، فعليه إبه مستحب كلقنوت.

ويشكل بأن هم القنوت متصل بقراءة، في الخفيفة هو كنه مام واحد، فكيف يوصف بعضه بالوجوب، وبعضه بالاستحباب؟

ولا إشكال في وجوب القيام قبل القراءة، وفي حلال السجدة وإن طالت، وفي السكوت بسبب حلالها، ولو أدخل التكبيرات الثلاثة على التحريمة في الصلاة، أو سأل الجنة، أو سئذ من التاري حلال لقراءة وقبلها فالظاهر وجوب هذا القيام أيضاً وإن لم يتحمم معه.

ون قلت: القيام المتصل بالركوع هو قيام بقراءة، ولا يجب قيام آخر اتفاقاً، فكيف يكون قيام واحد ركناً، وغير ركن؟

قلت: انركن في ذلك هو ما صدق عليه اسم القيام متصلاً بالركوع وناق، سواء كان قيام انقراءة أم لا، كما لو سبها، وقيد القراءة باعتبار كونه هذا المجموع واجب لا غير.

فانركن: هو الأمر الكلي، وقد يتأدى بهم القراءة ومعه، ولكن واجب لا غير، لما عرفت من أنه لو سبها انقراءة أو بعضها وركع عن قيام لم يكن محلاً بالركن.

وحده الإنتصاب مع الإقلال، وإن عجز عن الإقلال انتصب معتمداً على شيء
فإن عجز عن الإنتصاب قام منحنيًا، ولو إلى حد الراكع.

قوله : (وحده الإنتصاب مع الإقلال) .

حد اقيم الإنتصاب، ويتحقق بسبب فقار الظهر، وهو - بفتح العاء -
العظام المستقيمة في النحاع التي تسمى خمر الظهر، جمع فقرة بكسرها، فلا يحس
بالإنتصاب طراق الرأس، ويحس به لمن إلى اليمين أو اليسار بحيث لا يعد منتصباً عرفاً،
والإنحناء يحس به قطعاً، فلا يجزىء اقيام على شيء من هذه الأحوال اختياراً، والمراد
بالإقلال: أن يكون قائماً بنفسه، غير مستند إلى شيء، بحيث لو رفع الإسناد لسقط، ولا
يجزىء اقيام من دونه، لقول الصادق عليه السلام: « لا تستند إلى حدار وأنت تصلي،
إلا أن تكون مريضاً » (١).

وكما يجب الإقلال يجب الإعتماد على ايرجلين معاً في حد اقيام، فلا تجزىء
الواحدة وفقاً لما في الذكرى (٢)، تأسيساً بالنبي صلى الله عليه وآله، والأئمة
عليهم السلام، ولأن اقيام على الواحدة يعد عن الإستقرار والخشوع، شبه محل
اللاعب، ويجب أن لا يتباعد عما يخرج به عن حد اقيام عرفاً.

قوله : (فإن عجز عن الإقلال انتصب معتمداً على شيء) .

فإنه لا يسقط الميسور بالمعسور، ولو افتقر في يعتمد عليه إلى عوض وحب بذه وإن
كثر، إلا مع الضرر لأنه مقدمة لواجب، ولا فرق فيما يعتمد عليه بين كونه آدمياً أو لا.

قوله : (فإن عجز عن الإنتصاب قام منحنيًا، ولو إلى حد الراكع) .

أي: إذ عجز عن الإنتصاب سوجه مستقلاً ومعتمداً قام كذلك وجوباً، ولا
يجوز له القعود حينئذ، لما سبق من أن لميسور لا يسقط بالمعسور.

وأشار بقوله: (ولو إلى حد الراكع) إلى ردة خلاف الشافعي، حيث قال: يعد
حينئذ في أحد الوجهين عنه، لئلا يأتى العيم هيئة الركوع (٣)، وليس شيء، لأن

(١) تهذيب ٣/ ١٧٦ حديث ٣٩٤ باختلاف في ترتيب اللفظ

(٢) الذكرى: ١٨١.

(٣) للمصنف شرح المذهب: ٤: ٣١٣.

ولا يجوز لإعتماد مع القدرة إلا على رواية.
ولو قدر على القيام في بعض الصلاة وجب بقدر مكنته.

ذلك أقرب إلى القيام من القعود قطعاً، وسبب أنه يفرق بين قيامه وركوعه بزيادة التحناء إن شاء الله تعالى.

قوله : (ولا يجوز الإعتماد مع القدرة إلا على رواية).

هي رواية علي بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألت عن الرجل، هل له أن يستند إلى حائط المسجد وهو يصلي، أو يضع يده على الحائط وهو قائم من غير مرض، ولا علة؟ قال: « لا بأس »، وعن الرجل يكون في صلاة فريضة فيقوم في الركعتين لأولين، هل يصلح أن يشد من المسجد مهبطاً يستعين به على القيام من غير ضعف، ولا علة؟ قال: « لا بأس »^(١).

وطاهاها حوار الاستأذنة في التهوض مطلقاً، سواء حصل معه الإعتماد الذي هو بحث لو أربل البطار يقطع المصلي، أم لا.

وهذا الطاهر تمسك أبو الصلاح، بعد الإعتماد على ما يجاور المصلي من الأسنة مكروهاً^(٢)، ويعارض بأدلة وجوب القيام للمصلي بنفسه، ولا يعد المعتمد على شيء قائماً بنفسه، فتحسن الرواية على استدلال ليس معه اعتماد، وكذا القول في الاستعانة للتهوض، نعم لو عجز عن التهوض بنفسه استند وحبوا، ولو احتاج إلى عوض وجب بدله، كما سبق في القيام.

قوله : (ولو قدر على القيام في بعض الصلاة وجب بقدر مكنته).

لعموم قوله عليه السلام: « إذ أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم »^(٣)، وقوله عليه السلام: « لا يسقط اليسر بالمعسر »^(٤).

(١) الفقيه ١: ٢٣٧ حديث ١٠٤٥، التهذيب ٢: ٣٢٦ حديث ١٣٣٩.

(٢) الكافي في الفقه، ١٢٥.

(٣) البقرة ٢٣٨.

(٤) صحيح البخاري ٩: ١١٧.

(٥) عوالي اللآلي ٤: ٥٨ حديث ٢٠٥ بوجه (لا يترك)، وروى في الفاش عن أمير المؤمنين عليه السلام:

« اليسر لا يسقط بالمعسر ».

ولو عجز عن الركوع والسجود دون القيام قام وأومأ بهما.
ولو عجز عن القيام أصلاً صلى قاعداً، فإن تمكن حينئذ من القيام
لركوع وجب، وإلا ركع جالساً،

قوله: (ولو عجز عن الركوع والسجود دون القيام قام وأومأ بهما).
لما سبق، ويجب أن يوميء برأسه منحياً بقدر الممكن، فإن عجز فبعبية،
ويجعل السجود أحصص، ولو كان بحيث لو قام لم يقدر على الركوع وسجود، وإن صلى
قاعداً أمكنه ذلك، في تقديم أيها تردد، يشأ من هات بعض الأفعال على كل تقدير
يمكن تخييره، ويمكن ترجيح المحسوس باستيفاء معظم الأركان معه.
قوله: (ولو عجز عن القيام أصلاً صلى قاعداً، فإن تمكن حينئذ من
القيام للركوع وجب، وإلا ركع جالساً).

يريد بقوله (أصلاً) : أي العجز عن القيام بجميع حالاته متصفاً ومنحياً،
مستقلاً ومعتمداً، وهو هنا تمييز، أي لو عجز عن القيام من أصله صلى قاعداً،
مستقلاً عنه، غير معتمد على شيء لحرماً سبق في القيام، واستصحاباً لوجوب
الإقلال.

ولو تمكن في هذه الحالة من قيام للركوع وجب قطعاً، لما سبق.

وهل يجب انضمامية حينئذ، أم لا؟ سيأتي بيانه عن قريب.

وإن استمر العجز ركع جالساً.

وقد ذكر لكيفية الركوع حينئذ وجهان:

أحدهما. أن ينحني بحيث يصير بالنسبة إلى القاعدة المنتصب كالراكم قائماً

بالنسبة إلى القائم المنتصب، فيعرف نسبة بين الحالتين هنا ويراعيها ثمة.

الثاني: أن ينحني بحيث تكون نسبة ركوعه إلى سجوده كنسبة ركوع القائم إلى

سجوده، باعتبار أكمل الركوع وأدناه، وإن أكمل ركوع القائم انحناؤه إلى أن يستوي

ظهره، مع مد عقه فتحاذي جهته موضع سجوده حينئذ، وأدناه انحناؤه إلى أن تصل

كفاه إلى ركبتيه، فيحاذي وجهه أو بعضه ما قدم ركبتيه من الأرض، ولا يبلغ محاذاة

موضع السجود.

فاد روعيت هذه النسبة في حال انقود، كان أكمل ركوع القاعد أن ينحي [حتى] ^(١) يحاذي وجهه مسحده، وأدناه بحدا وجهه ما فدام ركستيه من لارض، والوجهان متقاربان.

ولخاص أن أصل الإنحاء في الركوع لا بد منه، ولما لم يكن تقديره بلوغ الكف في الركبتين، لبلوغها من دون الإنحاء، نعر لركوع إلى أمر آخره تتحقق مشابهة الركوع حالاً بإياه قائماً، فيرفع فحديه عن الأرض، كما صرح به شيخنا في بعض كتبه ^(٢)، لتتحقق المشابهة المذكورة، ولأن ذلك كان واجباً في حال القيام. والأصل بقاء ما كان، ولا دهل على اختصاصه بحاله القيام، وينبغي بالغاً إحدى العائتين.

فروع:

أ: لا يعبر في المحر عن القيام في الصلاة عدم قدرته على المشي عفا رها، لقول الباقر والصادق عليهما السلام: «هو أعلم بضعه» ^(٣)، وروية سليمان لمروزي، عن الفقيه: «المريض إنما يصلي قاعداً إذا صدرت الحال التي لا يقدر على المشي مقدار صلاته» ^(٤)، محمولة على مشي يقدر معه على القيام لمعتبر، معاً بينها وبين غيرها، وكأنه حرت على الغالب.

ب: لو قدر على القيام ماشياً، وعجز عنه مستقراً، ففي ترجيح الجلوس مطمئناً نظراً، أقرب ذلك، لأن الظماينة أقرب إلى حب الصلاة من الإضطراب، عرفاً وشرعاً. وللخشوع، الذي هو روح العبادة، ما يتحقق.

ج: لو قدر القاعد على الإنحاء إلى أقل مراتب ركوعه، وعجز عن العودة عليه للسنجود، فهل له أن ينقص منه في حب الركوع، ليتحقق العرق بينه وبين السجود؟

(١) هذه تروية وردت في «ب».

(٢) الدروس: ٣٤

(٣) الكافي ١: ١١٨ حديث ٢، التهذيب ٤: ٢٥٦ حديث ٧٥٨، الاستبصار ٢: ١١٤ حديث ٣٧١، والرواية في المصادر عن الصادق (ع).

(٤) التهذيب ٤: ٢٥٧ حديث ٧٦١، الاستبصار ٢: ١١٤ حديث ٣٧٣.

ويقعد كيف شاء لكن الأفضل لتربع قارئاً، ويشي الرجلين راکعاً، والتورك متشهداً.

فيه نظر، ينشأ من وجوب ذلك حال الإيماء، مع وجوب الإتيان بمقدوره من الإنحناء، ومن أن القادر على الركوع لا يجوره الإخلال به، لمجزه عن بعض واجبات السجود.

والفرق بين الحالتين المعجز عن الركوع الحقيقي في ذلك الفرض بخلافه هنا، وكأنه أقرب.

من لو قدر على أكمل ركوع التقاعد من غير زيادة اقتصر على الأقل، إشاراً للسجود بالزيادة، تحصيلاً للفرق.

وتجوز شيخنا في الذكرى كلاً من الأمرين استبعاداً للمنع من الركوع الكامل^(١) ضعيف، لو حوب الفرق، وثبوت التمكن منه.

قوله: (ويقعد كيف شاء لكن الأفضل التربع قارئاً، ويشي الرجلين راکعاً، والتورك متشهداً).

يدل على ذلك ما روي من أن النبي صلى الله عليه وآله لما صلى جالساً تربع.

ومن أحدهما عليها السلام قال: «كان أبي عليه السلام إذا صلى جالساً تربع، فإذا ركع ثني رجله»^(٢)، والمراد بالتربع هنا: أن ينصب فخذه وساقه، وهو أقرب إلى حال القيام من غيره من أنواع الجلوس، باعتبار نصب المذكورات، وبه يحصل الفرق بين بدل القيام وغيره، محافطة على ما كان من الفرق بين القيام والجلوس بحسب الممكن.

وإنما قلنا: إنه أفضل لما روي عن الصادق عليه السلام: أنه سئل: أيسني الرجل وهو جالس مترجماً، ومبسوط لرجلين؟ فقال: «لا بأس بذلك»^(٣).

(١) الذكرى: ١٨١.

(٢) الفقيه ١: ٢٣٨ حديث ١٠٤٩، التهذيب ٢: ١٧١ حديث ٣٧٩.

(٣) المعقبه ١: ٢٣٨ حديث ١٠٥٠، التهذيب ٢: ١٧٠ حديث ٣٧٨.

ولو عجز عن القعود صلى مضطجماً على الجانب الأيمن، مستقبلاً بمقدم يديه القبلة، كالموضوع في السجدة، فرب عجز صلى مستقبلاً بجعل وجهه وباطن رجليه إلى القبلة،

وامراد شي الرّجلين: أن يفتشرها تحته، بحيث إذا قعد يقعد على صدورهما بغير إقعاء.

وأما الشرك في حال تشهد فأنه مستحب، كما يستحب في تشهد من يصلي قائماً. وسبب تفسيره إن شاء الله تعالى.

ويكره الإقعاء في شيء من هذه الحالات، لقول النبي صلى الله عليه وآله: «لا تقموا إقعاء لكلام»^(١)، وسبب تفسيره أيضاً إن شاء الله تعالى.

قوله: (ولو عجز عن القعود صلى مضطجماً على الجانب الأيمن، مستقبلاً بمقدم يديه القبلة كالموضوع في السجدة فإن عجز صلى مستقبلاً بجعل وجهه وباطن رجليه إلى القبلة).

يسمي أن يراد بالمعز عن القعود: معز عنه أصلاً - كما سبق في القيام - حتى لو عجز عنه مستقبلاً قعد معتمداً على شيء، ولو عجز عنه مستقبلاً قعد معصباً: «إدلا يسقط الميسور بالمعز»، فإن عجز عن ذلك كنه صطجع.

ويكنى في تحقق المعز هذه وأمثالها - مما سبق ومما سيأتي - لزوم المشقة الكثيرة التي لا يتحمل مثلها في العادة، سواء حشي معها حدوث مرض أو ردتته أو بقاء برئه أم لا، فصح لتكليف حشده، فإن مشقة الشبهة جداً صرر عظيم.

ويجب أن يضطجع على جانبه الأيمن كسجود، مستقبلاً بمقدم يديه القبلة.

أما وجوب الاصطجاع، فتأخر الدالة على الأمر به لمن عجز عن القعود^(٢).

وأما وجوبه على الأيمن مقلماً على الأيسر، فلقول الصادق عليه السلام في رواية حماد: «المريض إذا لم يقدر أن يصلي فاعداً يوجهه كما يوجه الرّجل في لحده، وينام عن

(١) سنن ابن ماجه ٦- ٢٨٨ حديث ٨٩٠ وفيه «(ما على لا مع إقعاء الكعب)»

(٢) الفقيه ١- ٢٣٦، ٢٣٧ حديث ١٠٣٤، ١٠٣٧، التهذيب ٣- ٣٠٦ حديث ٩٤٤، وسمرية رجع (وسائل

جنبه الأيمن، ثم يرمىء بالقبلة، ولم يقدر على حانبه الأيمن فكيف ما قدر فانه جائز، ويستقبل بوجهه القبلة»^(١).

ولما إحرص الأيسر عنه عند تعذره مستقبلاً - كما سبق - فلقوله تعالى: (الذين يذكرون الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم)^(٢).

وروي في تفسيره عن النضر عليه السلام أن المراد: «الصحيح يصلي قائماً والمريض يصلي حالاً، والأصعب من المريض يصلي على جنبه»^(٣).

ومن الأصحاب من خبرين الحسين^(٤)، ورواية حماد حجة عليه.

وروي اس بابويه قال: قد رسول الله صلى الله عليه وآله: «المريض يصلي قائماً، وان لم يستطع صلى إجالساً، فان لم يستطع صلى على جنبه الأيمن، فان لم يستطع صلى على جنبه الأيسر، فان لم يستطع استلق وأوماً إيماء، وجعل وجهه نحو القبلة، وجعل سجوده أحفض من ركوعه»^(٥)، وهذا كما يدل على الترتيب بين الحنين يدل على وجوب الاستلقاء لمن صحر عنها.

وأما ان استقاله يجعل وجهه وباطن رجليه إلى القبلة، فلما علم من استقبال المختصر.

واعلم أن عبارة الكتاب الحالية من الإصطلاح على الجانب الأيسر عند تعذر الأيمن، وكذا عبارة المنتهى^(٦)، وفي التذكرة: لو اضطر على شقه الأيسر مستقبلاً فالوجه الجوار^(٧)، وكأنه استند في ذلك إلى رواية حماد المتضمنة أنه «إن لم يقدر على الجانب الأيمن فكيف ما قدر»، وإطلاق ذلك منزك على ما عدا الاستلقاء كما تقدم.

(١) التهذيب ٣: ١٧٥ حديث ٣٩٢ وهي مروية عن عمار

(٢) آل عمران: ١٩١.

(٣) الكافي ٣: ٤١١ حديث ١١، تهذيب ٢: ١٦٩ حديث ٢٧٢ وفيها (حالاً) بدل (على جنبه) وقد مر مضمود الحديث لانه.

(٤) منهم المحقق في الشرائع ١: ٨٠، والتميز: ٣٠، والشهد في اللغة: ٣٣.

(٥) الفقيه ١: ٢٣٦ حديث ١٠٣٧.

(٦) المنتهى ١: ٢٦٥.

(٧) التذكرة ١: ١١٠.

ويكبر ناوياً، ويقراً، ثم يجعل ركوعه تغميض عينيه، ورفعه فتحهما، وسجوده الأول تغميضهما، ورفعه فتحها وسجوده الثاني تغميضهما، ورفعه فتحها،

قوله: (ويكبر ناوياً، ثم يقراً، ويجعل ركوعه تغميض عينيه، ورفعه فتحها، وسجوده تغميضها، ورفعه فتحها، وسجوده الثاني تغميضها، ورفعه فتحها).

التكبير ناوياً، والقراءة مع الإمكان متعينة، وإنما يحزىء الإمام بالعينين إذا لم يمكن الإمام بالرأس، فإن أمكن تعين، وإنما يحزىء الإمام بالرأس إذا لم يمكن أن يصير بصورة الساجد، بأن يحمل مسجده على شيء مرتفع، ويجعل جبهته عليه، فإن أمكن وجب، ويضع باقي مساجده، كما سبق في باب تناس، ولو تعذر وأمكن وضع ما يصح السجود عليه على جهة حال الإمام.

ففي مقطوع سماعه قال: سألته عن مريض لا يستطيع الجلوس، قال: «قلبعل وهو مصطح، وليصع على عهده شيئاً فإنه يحزىء عنه، ولن يكفه الله ما لا طاقة له به»^(١)، وظاهره ما قلناه، وقد يؤيد بأن «الميسور لا يسقط بالمعسور»، فإن تم ذلك انسحب إلى من يصلي مستعلياً.

ومق تعذر الإمام بالرأس أو ما بتعميم عينيه للركوع، قاصداً إلى ذلك لتتحقق البدلية، إذ لا يعد التعميم ركوعاً، ولا يفتك المكف منه غالباً، فلا يصير بدلاً من الركوع إلا بالقصد إليه.

ونفتح عينيه للرفع منه، وكذا القول في استحدثين ولرفع منها.

تدل على ذلك مرسله محمد بن إبراهيم، عن الصادق عليه السلام: «المريض إذا لم يقدر على الصلاة جالساً صلى مستقبلاً، يكثر ثم يقراً، فإذا أراد الركوع غمض عينيه ثم يسبح، فإذا سبح فتح عينيه فيكون فتحه عينيه رفع رأسه من الركوع، فإذا أراد أن يسجد غمض عينيه ثم يسبح، فإذا سبح فتح عينيه فيكون فتحه عينيه رفع رأسه من السجود»^(٢)، ولا يصح إطلاق الاستلقاء مع العجز عن الصلاة حائساً، لاستعادة تقديم

(١) تهذيب ٣: ٣٠٦ حديث ٩٤٤.

(٢) الكافي ٣: ٤١١ حديث ١٢، المعقب ١: ٢٣٥ حديث ١٠٣٣، التهذيب ٣: ١٧٦ حديث ٣٩٣، مع اختلاف في اللفظ فيها.

ويُجري الأفعال على قلبه، والأذكار على لسانه، فإن عجز أخطرها بالبال،
والأعمى أو وُجِع العين يكتفي بالأذكار.

بلجنيين من دلائل أخرى.

ويجب أن يجعل تغميض السجود أحصص من تغميض الركوع، فلا يبالغ فيه،
لتبقى للسجود بقية يحصل به فرق بين الركوع وسجود. وقد سبق في الحديث عن
النبي صلى الله عليه وآله: «وحسن سجوده أحفض من ركوعه»^(١)، ومما حققناه
يعلم أن إطلاق عبارة الكتاب يحتاج إلى التقييد.

قوله: (ويجري لأفعال على قلبه، والأذكار على لسانه، فإن عجز
أخطرها بالبال).

المراد بإجراء الأفعال على قلبه قصد فعلها بالإتيان بدلها عنه - كما قدمناه -
وفي النهاية والتذكرة جعل مصنف ذلك حكم العاخر عن الإيماء بطرفه.
قال في النهاية: «ووعجز عن الإيماء بطرفه أخرى أفعال الصلاة على قلبه،
وحرك لسانه بالقراءة والذكر»^(٢). ومثله قال في التذكرة^(٣)، وهو لأنسب، فإن
الأفعال ليست شيئاً زائداً عن ذكر من الركوع والسجود والقيام بها، وقد تقدم أن
ذلك يحصل بتغميض العينين وفتحها.

والمبادر من إجراء الأفعال على قلبه الإيجزء به عنها، وحده على إرادة نيتها
عند فعل بدلها فيه تكلف وإرتكاب ما لا تدلّ لعبارة عليه.

أما الأذكار الواجبة وقراءة فيجب الإتيان بها على حكمها، فإن عجز عن
ذلك كله كفاه عن الأفعال والأقوال الواجبة إخطارها بالبال شيئاً فشيئاً، قاصداً
بذلك فعلها.

قوله: (والأعمى أو وُجِع العين يكتفي بالأذكار).

المراد: وُجِع العين الذي يشق عليه تغميض العينين وفتحها. وأما الأعمى

(١) الفقيه ٢: ٢٣٦ حديث ١٠٣٧.

(٢) نهاية الأحكام ١: ٤٤١.

(٣) التذكرة ١: ١١٠.

ويستحب وضع اليدين على فخذه بحذاء ركبتيه، والنظر إلى موضع

سجوده.

فروع: أ: لو كان به رمد لا يقرأ إلا بالاضطجاع اضطلع، وإن قدر

على القيام للضرورة.

فظاهر إطلاقهم عدم اعتبار تعميض أعضائه وفتحها حملاً لمعنى على الصحيحة، فيكتفيان بإجراء الأفعال على القلب، والأدكر على اللسان.

ويراد بقوله في العبارة: (يكتفي بالأذكار). أن كل واحد منها يكتفي بذلك عن

التعميض والفتح، لا عن إحراء ظهور كونه واحداً، فإنه مقبول.

قوله: (ويستحب وضع اليدين على فخذه بحذاء ركبتيه، والنظر إلى

موضع سجوده).

أي: يستحب للمصلي في جيب قلبه أن يجعل يديه على فخذه محاذياً لمعنى

ركبتيه، ولصم أصابعها، لصحيفة ررارة، عن أبي حمزة عليه السلام: «وَأرسل

يديك ولا تشبك أصابعك، ولتكوما على حديث قبالة ركبتيك» (١).

وفي حصة حماد بن عيسى، عن الصادق عليه السلام لما علمه الصلاة:

«وَأرسل يديه جميعاً على فخذه، قد صم أصابعه» (٢). ويستحب أن يكون نظره إلى

موضع سجوده، لئلا يشتغل نظره فشتغل قلبه.

وفي صحيفة ررارة، عن أبي حمزة عليه السلام لما علمه الصلاة: «وليسكن

نظرك موضع سجودك» (٣) وغيره من لأخبار (٤)، ولأنه أبلغ في الاستكانة

والخضوع.

قوله: (فروع: أ: لو كان به رمد لا يقرأ إلا بالاضطجاع اضطلع، وإن

قدر على القيام للضرورة).

ليس الحكم في ذلك مقصوداً على الرمد، بل كن مرض يستدعي الاضطجاع

(١) الكافي ٣: ٣٣٤ حديث ١، التهذيب ٢: ٨٣ حديث ٣٠٨

(٢) الكافي ٣: ٣١٩ حديث ٨، الفقيه ٣: ١٩٦ حديث ٩١٦، تهذيب ٢: ٨١ حديث ٣٠١

(٣) الكافي ٣: ٣٣٤ حديث ١، التهذيب ٢: ٨٣ حديث ٣٠٨

(٤) منها ما رواه الكليني في الكافي ٣: ٣٠٠ حديث ٦، و شيع في التهذيب ٢: ١٩٩ حديث ٧٨٢.

ب: ينتقل كل من العجز- إذ تجددت قدرته- و لقادر- إذا تجدد عجزه- إلى الطرفين، وكذا المراتب بينها.

أو الإستلقاء برؤه، بما يعلمه المستعاد من نحو التحربة، أو بقول طبيب حادق يحور لأجله الإضطجاع.

ولو استدعى الإستلقاء جان، وإن أمكه لقيام للضرورة.

ولقول الصادق عليه السلام: « ليس شيء حرم الله إلا وقد أباحه لمن اضطر إليه »^(١).

ولقوله عليه السلام، وسأله جماعة بن مهرا عن الرجل يكون في عينيه الماء فيسرع الماء منها فيستلقي على ظهره لا يرم بكثيره، أربعين يوماً أو أقل أو أكثر، فيمنع من الصلاة إلا إيماءً وهو على حاله فقال: « لا بأس بذلك »^(٢).

وسأله نزيع المؤذن فقال له: إني أريد أن أقدم عني، فقال: « إعمل » فقلت: إنهم يزعمون أنه يلقى على قفاه كذا وكذا يوماً لا يصلي قاعداً. قال: « إفعل »^(٣). ومنع بعض العامة من ذلك^(٤) لا يعتد به.

قوله: (ب: ينتقل كل من العاجز إذا تجددت قدرته، والقادر إذا تجدد عجزه إلى الطرفين، وكذا المراتب بينها).

أي: ينتقل عاجز عن حاة عيا في القيام إذ تجددت قدرته عليها إلى أن يبلغ طرف القدرة، وهو أعلى مراتبها، أعني: لقيام منتصباً مستقلاً.

وكذا ينتقل القادر عن حاة عليها إذا تجدد عجزه عنها إلى أن يبلغ طرف العجز، وهو أدون مراتبه.

ولو كان عاجزاً عن الاضطجاع فقد رعيه اضطجع، فإن قدر على لقعود حينئذ قعد، فإن قدر على القيام حينئذ قام، ولو كان قائماً فمعجز قعد، فإن عجز اضطجع، فإن عجز استلقى.

(١) التهذيب ٣: ١٧٧ حديث ٣٩٧.

(٢) الفقيه ١: ٢٣٥ حديث ١٠٣٥، التهذيب ٣: ٣٠٦ حديث ٩٤٥.

(٣) الفقيه ١: ٢٣٦ حديث ١٠٣٦.

(٤) انظر، المجموع ٤: ٣١٤.

ج: لو تجدد الحذف حول القراءة قام تاركاً لها، فإذا استقل أتم القراءة، وبالعكس يقرأ في هويته،

ويبني في جميع هذه الحالات على ما مضى من صلاته، ولا يعد انتقاله فعلاً كثيراً، لأنه من الصلاة.

وإنما قلنا بوجوب الانتقال لتعلق تكليف بالمقدور من هذه الحالات ولا يستأنف، لأن امتثال الأمر به يقتضي الإجزاء، ولأن المطلوب بذلك التخفيف وهو ينافي وجوب الاستئناف.

قال المصنف في النهاية: لو انتفتت الشقة فالأول عندي استحباب الإستمشاف (١).

مظهر من هذا أن المراد (الطرفين) نهاية العجز ونهاية القدرة، لكن يحتاج في العبارة إلى ارتكاب حذف حيث، لأن العاجز لا ينتقل إلى الطرف إلا إذا قدر عليه، فلو قدر عن مادونه حفظ انتقل إليه لا إلى الطرف.

وكذا القادر إنما ينتقل إلى لطرف مع عجزه عن جميع ما قبله، فهو عاجز عن البعض خاصة انتقل إلى ما يليه لا إلى الطرف، فتكون العبارة في تقدير: ينتقل العاجز إذا تحددت قدرته إلى نهاية القدرة وطرفها بد قدره، والقادر إذا تحدد عجزه عن جميع المراتب التي قبل نهاية العجز وطرفه ينتقل إليه، سواء انتقل في المراتب التي بينها شيئاً فشيئاً، أم تجدد العجز أو صده دفعة واحدة، وينتقل إلى لطرف من أول مرة.

ويكون معنى قوله: (وكذا لمراتب بينها) أنه إذا تجددت قدرة العاجز عن بعض لمراتب بين الطرفين المذكورين، فقد عجز عن تلك المرتبة خاصة فإنه ينتقل إليها، أو تجدد عجز القادر عن مرتبة مخصوصة بينها أيضاً فإنه ينتقل إلى ما يليه، فلو كان عاجزاً عن القعود فقد عجز عليه دون ما فوقه انتقل إليه، وكذا عكسه.

قوله: (ج: لو تجدد الحذف حار بقراءة قام تاركاً لها فإذا استقل أتم القراءة، وبالعكس يقرأ في هويته).

أما وجوب القيام في الفرض الأول لمعوم مما سبق.

ولو خفت بعد لقراءة وجب القيام، دون الطمأنينة للهوي إلى الركوع.

وأما وجوب ترك القراءة، فلأن الاستقرار معتبر فيه، وهو منتف مع الانتقال. ويستمد من قوله: (فد استقل أتم القراءة) أنه ينبغي. ولا يجب عليه الإستئناف إذا كان في حلال القراءة، وإن حازله ذلك لتقع القراءة كلها في حال الانتصاب.

والمراد (بالعكس) في العبارة: أنه لو تجدد المحرف في حال القراءة هوى إلى الحالة الدنيا ويقرأ في هويته، لأن الهوي أكرم من القعود، لأنه أقرب إلى الحالة العليا بخلاف الأول، لأن فرضه منتقل إلى الحالة الدنيا. واختار شيخنا الشهيد ترك القراءة أيضاً في هذه الحالة حتى يطمئن، لأن الاستقرار شرط مع لقراءة^(١). والتحقيق: أنه قد تعارض بها أمران الطمأنينة حال لقراءة، والقرب من الحالة العليا.

والظاهر أن الطمأنينة مقدمة لأنها أقرب إلى هيئة الصلاة، والغرض المقصود بها، فترك لقراءة في هذه الحالة أيضاً حتى يطمئن. قوله: (ولو تجدد الخف بعد القراءة وجب القيام دون الطمأنينة للهوي إلى الركوع).

أي: وجب القيام للهوي بركوع، ليركع عن قيام، فإن القيام المتصل بالركوع واجب وركن كما سبق، حتى لو ركع سهياً قبل القيام بطلت صلاته والحد هذه، ولا تحب الطمأنينة حينئذ، لأن وجوبها لأجل القراءة وقد لقي بها. واحتمل في الذكرى لوجوب، لضرورة كون الحركتين لمتضدتين في الصعود والهبوط بينها مكون^(٢). وليس الحث فيه، لأن الكلام في الطمأنينة عرفاً وهي أمر زائد على ذلك، ولأن ركوع لقدم يجب أن يكون عن طمأنينة وهو المتنازع. ويمكن أن يقال: إن الطمأنينة الواجبة يحتمل كون وجوبها للقيام والقراءة

(١) الذكرى: ١٨٢.

(٢) الذكرى: ١٨٢.

ولو خف في الركوع قبل الطمأنينة كعاه ان يرتفع منحنيًا إلى حد الركع.

د: لا يجب القيام في السافة فيجوز أن يصليها قاعداً لكن الأفضل القيام، ثم احتساب ركعتين بركعة.

معاً، فلا تتحقق البراءة إلا بفعلها فيها.

وعارض بأصالة براءة النعمة من وجوب تكررها، نعم معها أحوط، أمّا القراءة فلا تحب عاداتها قطعاً، ولا تستحب أيضاً، وفاقاً لما في التذكرة^(١) والذكرى^(٢)، لأن القراءة لا تتكرر في الركعة الواحدة وجوباً ولا ندباً.

قوله: (ولو خف في الركوع قبل لصمأنيتكم كعاه ن يرتفع منحنيًا إلى حد الركع).

بل بتعقّب عليه ذلك، ولا يجوز له أن يقوم ثم يركع، لئلا يزيد ركنين ثم يأتي بأحد الركعتين. ولو كان قد أتى ببعضه. سواء على أن لواحد تسبيحة واحدة. أساسه، لعدم سبق كلام تام بحرقطه عند نفسه. ويحتمل ضعفاً السوء، لأن هذا الفصل ليسير غير قادح، وعلى القول بوجوب تعدد تسبيح يأتي في إذا أتى بوحدة أو اثنتين قطعاً

ولو خف بعد الطمأنينة واذكر فقد تم ركوعه فيقوم معتدلاً مطمئناً. ولو خف بعد الطمأنينة قبل الذكر، فظاهر عبارة التذكرة والذكرى عدم الفرق بين ما قبلها. وصرّح المصنف في نهاية: بأن الحكم هنا كحكم من لم يطمئن فيقوم مسجياً إلى حد الركع^(٣)، وهو الأصح، لأن الذكر من واجبات الركوع، فالتم يات به لم يكمل واجباته.

قوله: (د: لا يجب القيام في السافة فيجوز أن يصليها قاعداً، لكن الأفضل القيام، ثم احتساب ركعتين بركعة).

(١) التذكرة ١: ١١٠.

(٢) للذكرى: ١٨٢.

(٣) نهاية الأحكام ١: ٤٨٣.

وفي جواز الإضطجاع نظر، ومعه الأقرب جواز لإيماء للركوع والسجود.

جواز التافلة من جلوس اختياراً عليه إجماع العلماء، نقل الإجماع في ذلك المصنف (١) وغيره (٢) وكأنهم لم يمتثلوا لحلاف ابن إدريس حيث منع من التافلة جالساً اختياراً إلا التوبة (٣)، وهو عجوج باطابق العلماء قبله وبعده، ولا حبر الكثيرة (٤).

ولا شبهة في أن القيام أفضل، ويليه احتساب كل ركعتين ركعة، وهو في رواية محمد بن مسلم (٥)، والحسين بن زياد القمي، عن أبي عبد الله عليه السلام (٦). قوله: (وفي جواز الإضطجاع نظر).

يشأ من أن الأصل غير واجب، فلا تجب الكيفية، ومن عدم ثبوت الشرعية إذ لم يتعبد بمظه، ولم ينقل أن النبي صلى الله عليه وآله فعله.

وقد يحتج للحوازي روي عنه عليه السلام أنه قال: «من صلى قائماً فهو أفضل، ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم، ومن صلى نائماً فله نصف أجر القاعد» (٧)، ولا دلالة فيه صريحة، لإمكان أن يراد به مع حصول النعاس والأصع عدم الجواز.

قوله: (ومعه الأقرب جواز الإيماء للركوع والسجود).

أي: ومع جواز الإضطجاع، يد على تقدير عدم حواره لا يتصور جوار الإيماء، ووجه القرب: أن الإيماء فرض من صلى مصطحعاً، ولخوزه على لراحة اختياراً، فلا

(١) نهاية الأحكام ١: ٤٤٣.

(٢) المحقق في العبر ٢: ٢٣.

(٣) السرائر ٦٨.

(٤) الكافي ٣: ٤١٠ حديث ٢، المعية ١: ٢٣٨ حديث ١٧، ولدمريدانظر الوسائل ١٩٦٤ باب ٤ من أبواب القيام.

(٥) التهذيب ٢: ١٦٦ حديث ٦٥٥، الاستبصار ١: ٢٩٣ حديث ١٠٨٠.

(٦) التهذيب ٢: ١٦٦ حديث ٦٥٦، الاستبصار ١: ٢٩٣ حديث ١٠٨١.

(٧) صحيح البخاري ٢: ٥٩، سنن الترمذي ١: ٢٣١ حديث ٣٩٩، سنن النسائي ٣: ٢٢٤، سنن ابن ماجة

١: ٢٨٨ حديث ١٢٣١، مسند أحمد ٤: ٤٤٢، ٤: ٤٤٣.

الفصل الثاني: النية: وهي ركن تبطل الصلاة بتركها عمداً وسهواً، في الفرض والنفل.

ما يع . ويحتمل ضعيفاً عند العلم، لأن في ذلك تعبير صورة الصلاة ومحوها، والحوازي مواضع مخصوصة لا يقتضيه مطلقاً، فيقتصر عن مراده.

قوله: (الفصل الثاني: النية: وهي ركن تبطل الصلاة بتركها عمداً وسهواً في الفرض والنفل).

يختلف في أن النية هل هي شرط في الصلاة، أم ركن فيها؟ ف قيل بالأول^(١)، لأن أول الصلاة التكبير، بقوله عليه السلام: «وتحررها التكبير»^(٢)، والنية سابقة عليه أو مقارنة لأوله، ولأنها لو كانت شرطاً لا فتقرت إلى نية أخرى، ويتسلسل، ولأنها تتعمق بالصلاة فلا تكون حزاء أو الألفم تعلق الشيء نفسه. وقبل بالثاني^(٣)، لأن حقيقة الصلاة تلتئم منها، فلا تكون شرطاً لأن الشرط خارج، ولأنه يعتبر فيها ما يعبري الصلاة من القيام والإستقبال والسر والظهارة وغير ذلك .

ودلائل كل من القولين لا تحسم شيء، ولا مطمع في سلامة أحدهما عن الطعن، والذي يحتلج في حاطري أن حاصة شرط والجزء معاً قد اجتمعت في النية، وإن تعلّمها على جمع الأفعال حتى التكبير. الذي هو أول لصلاة. يستحقها بالشروط.

ولا يقدح في ذلك مقارنتها به أول شيء منه لأنها تتقدمه وتقارنه، وهكذا يكون الشرط، واعتبار ما يعبري في الصلاة فيها، بخلاف باقي لشروط لأن تحقق ذلك يستحقها بالأجراء، وحينئذ فلا تكون على هيج لشروط ولا الأجزاء، بل تكون مترددة بين الأمرين، وإن كان شبيها بالشرط أكثر.

ولا ثمرة مهمة في تحقيق ذلك، لأن قدر المصوب. وهو اعتبارها في الصلاة بحيث تبطل بالإحلال بها عمداً وسهواً. ثابت على كل من لقولين، ولو أطلق عليها الركن بهذا الإعتبار حان كما فعله المصنف.

(١) قاله المحقق في المعتبر ٢: ١٤٩.

(٢) الكافي ٣- ٦٩ حديث ٢ وهو مروي عن أبي عبد الله (ع)، المعجم ١- ٢٣ حديث ٦٨ وهو مروي عن أمير المؤمنين (ع).

(٣) قاله ابن حمزة في النونية ٩٢.

وهي القصد إلى إيقاع صلاة لمعينة كالظهر مثلاً، أو غيرها لوجوبها أو نذوبها، أداء أو قضاء أقرب إلى الله تعالى.

وقال بعض المتأخرين: إن فائدة أقولين تظهر فيمن سها عن فعل النية بعد التكبير، ففعلها ثم تذكر معها سابقة بطلت [صلاته] ^(١) على الثاني خاصة لزبددة الركن.

وطني أن هذا ليس بشيء، لأن استحضر النية في مجموع الصلاة هو الواجب لولا المشقة، ولا إكتفاء بالاستدامة - حكماً - ارتفاق بالمكلف، فلا يكون استحضرها في أثناء الصلاة عمداً أو سهواً مدنياً نوحه من الوحوه.

فإن قل: إن القصد إلى استئذنها يقتضي بطلان الأولى.

قلنا: هذا لا يحتمل نكونها وكثراً ولا فرق في بطلان لصلاة، أي عدم انعقادها بترك السنة - يَرَى الْفَرَضَ وَاسْتَعْلَى لظاهر قوله عليه السلام: «إِنَّمَا الْأَعْمَسُ بِالنِّيَّاتِ» ^(٢).

قوله: (وهي القصد إلى إيقاع لصلاة المعينة كالظهر مثلاً أو غيرها لوجوبها أو نذوبها، أداء أو قضاء أقرب إلى الله).

لما كانت النية عمدة عن قصد واردة لإيجاد العمل على الوجه المطلوب شرعاً تعين اشتغالها على مشخصات ذلك العمل، فيعترف بنية الصلاة القصد إلى الصلاة المعينة كالظهر مثلاً، ليكون لما تأتي به مطابقاً لمطلوب منه، ويعتبر القصد إلى وجوبها إن كانت واحدة، وإلا فإلى نسبها لمثل ما قصدناه. وكذا القصد إلى الأداء إن كانت أداءً، وإلا فإلى بقضاء لاختلاف العمل عند الشارع باختلاف هذه الصفات، ولا تتحقق المطابقة من دون الإتيان فيها.

والذي يؤثر في صفات العمل إنما هو النية، لقوله عليه السلام: «وإنما لكل امرئ ما نوى» ^(٣)، وكذا لقول في تقريه، يظهر أن النية عبارة عن القصد إلى هذه

(١) هذه الزيادة وردت في «ج».

(٢) أمالي الطوسي ٢: ٢٣١، التهذيب ١: ٨٣ حديث ٢١٨، صحيح البخاري ٢: ٢٠١، سنن ابن ماجه ٢: ٤١٣ حديث ٤٢٢٧، سنن أبي داود ٢: ٢٦٢ حديث ٢٢٠١.

(٣) صحيح البخاري ١: ٢، سنن أبي داود ٣: ٢٦٢ حديث ٢٢٠١.

وتبطل لو أحل بإحدى هذه، والواجب القصد لا اللفظ.
ويجب انتهاء لنية مع ابتداء التكبير، حيث لا يتخللها زمان وإن
قل،

الأربعة.

قوله: (وتبطل لو أحل بإحدى هذه).

لما قسناه من عدم مطابقة الفعل الثاني به للمأمورة حيث^(١)، باعتبار
اختلافها في الضمات التي يختلف العمل باختلافها في نظر شارع.

قوله: (والواجب القصد لا اللفظ).

لما عرفت من أن النية قصد وإرادة ليس لفظ أي السطق مسائل فيها

دحل.

قوله: (ويجب انتهاء النية مع ابتداء التكبير، بحيث لا يتخللها زمان

وإن قل).

نما كانت النية عبارة عن القصد إلى الأمور الأربعة من حيث هي كذلك على
وجه الإجمال، وحيث أن تكون مستحصرة مقصود إليها عند أول التكبير، وإن انتهت
عنده فلا يجب استحصارها إلى انتهائه عند ذلك عيباً وأصل براءة النية من ريادة
هد التكليف.

وقيل: يجب لأن التحول في الصلاة إنما يتحقق بتمام التكبير، بسبيل أن
المتينم لو وجد الماء قبل تمامه وجب عليه استعماله، بخلاف ما لو وجد بعد الإكمال،
والمقارنة معتبرة في نية فلا تتحقق من دونه^(٢).

وفيه نظر، لأن آخر لتكبير كشف عن التحول في الصلاة من أوله، ولا لم
يكن التكبير جزء وهو باطل عند، واعتبار تمامه في تحقق التحول من حيث أن
التحریم إنما يكون بالمجموع، لطاهر قوه عليه سلام: «وحريمها لكثير»^(٣)، فإذا

(١) في «ع»: الثاني به بمأمورة صفة باعتبار...، وفي «ح»: الثاني به حيث باعتبار

(٢) قانه الشهيد في الذكرى: ١٧٧.

(٣) الكافي ٣، ٦٩ حديث ٢، نسخة ٢١، ٢٣ حديث ٦٨

وإحصار ذات الصلاة وصفاتها الواجبة، فيقصد إيقاع هذه الحاضرة على الوجوه المذكورة،

قاربت التية أوله فقد قرئت أول صلاة، لأن جزء الجزء جزء.

نعم، لا بد أن لا يتخس بين التية وأول التكبير زمان وبين قل، لأن المأني به كذلك عزم لانية، خلافاً لبعض العامة حيث جورتحلل زمان يسير^(١).

وربما فهم بعضهم من عبارة الكتاب أن التية يعقل امتدادها بحيث يتصور قصد الصلاة المعينة، وكونها مفعولة أداءً لوحوب قرية إلى الله بحيث ينتهي آخرها عند أول التكبير. ولا دلالة للعبارة على ذلك، وفي كون المأني به على هذا الوجه نية نظراً لأن المصنوع عنه لا يعد جزءاً سبباً التي هي جزء للقصد المقارن.

قوله: (وإحصار ذات الصلاة وصفاتها الواجبة فيقصد إيقاع هذا الحاضر على الوجه المذكور)

المراد إحصارها في الذهن لتتميز عن غيرها، فتتحقق إرادة العمل على الوجه المأمور به.

والمراد إحصار ذاتها وصفاتها الواجبة مائته عليه بقوله: (فيقصد إيقاع هذا الحاضر)، أي المطلوب حينئذ، كالظهور مثلاً على الوجه المذكور أداء أو قضاء إلى آخره.

ولا يشترط في إحصارها تعيين الركعات وحصوص الأفعال، بل يكفي القصد الإجمالي مع سبق العلم بمفاصيل جميع الأفعال الواجبة، ولا يشترط أيضاً تعيين الوجوب في الواجبة والتدب في لمبوبة بحيث يقصد الظهور الواجبة - مثلاً - أداءً لوجوبها إلى آخره، خلافاً لبعض الأصحاب^(٢)، لأن وصفها بوجوب مستفاد من تعليل فعلها به في التية، أعني لوحوب قرية إلى الله، فهو كاف في التشخيص. وكذا أقول في التدب. وقد يستفاد من قوله: (ذات الصلاة وصفاتها) أنه لا بد في صحة التية من اجتماع ذلك في التصور إذ حصول الجميع يقتضي ذلك، وبما سبق يعلم الإكتفاء عند أول التكبير.

(١) انظر المجموع ٣، ٢٧٨.

(٢) منهم الشهيد في الذكرى ١٧٧.

بشرط العلم بوجه كل فعل، إما بالدليل أو لتقليد لأهله، وأن يستديم القصد حكماً إلى الفراغ بحيث لا يقصد ببعض الأفعال غيرها،

قوله: (بشرط العلم بوجه كل فعل إما بالدليل أو التقليد لأهله).
لما يمكن تعلقه بالمصدر في قوله: (وإحصاء ذات الصلاة)، أو ببعض ما قبله من قوله: (وهي لقصد) أو قوله: (والواجب القصد)، ويمكن تعلقه بمحذوف يقدر نحو قولنا: وإنما تحزىء.

ووجه اشتراطه أن ماهية الصلاة بما تلتمس من الأفعال المخصوصة، فالم يعلم الواجب منها من غيره لم يتحقق القصد إلى فعلها، فيتحقق له هية.
وامراد بالوجه: ما ثبت لفعل بسبب طمسه من خوف وندب، لا امتناع كون شيء من باقي الأحكام وحها لشيء من أفعال الصلاة، والمعنى في العلم كونه عن دليل من له درجة الاستدلال، والتقليد لأهل التقليد ممن عجز عن ذلك.
قوله: (وأن يستديم القصد حكماً إلى الفراغ بحيث لا يقصد ببعض الأفعال غيرها).

تحت الإستدامة للنية قطعاً، لتتم لأفعال كنهها موبة، وتكتفي في الإستدامة حكماً، لأن الإستدامة حقيقية كالمعتدة، إذ الإنسان لا يكاد يسلك من الدهول، والمراد بها: عدم إحداث ما ينافي بحرم النية.

إذا تقرر ذلك فاضمير في قوله: (غيرها)، لتبادر عوده إلى الصلاة، فتتحقق الإستدامة مادام لا يسوي شيء من أفعال^(١) الصلاة غيرها، فلو نوى لرب لم يكن محلاً بالإستدامة، وهو معلوم البطلان.

وعكس عوده إلى الأفعال، ولا يتحصل به معنى يعابر لأول إلا يتكلف بعيد، ومع ذلك فلا يستقيم كونه معنى للإستدامة، وعلى كس تقدير فلا يتعرج عليه قوله: (فلو نوى الخروج في الحب...). ووقع الإستدامة في ذكره في غير هذا الكتاب^(٢). وهو ما ذكرناه. لكن أنسب وأوفق لتفسير غيره.

(١) ورد في هامش «ع» ما يظن، (بحيث لا يقصد ببعض الأفعال في الصورة غير أفعال الصلاة) منه مذهب.

(٢) نهاية الأحكام ١: ٤٤٩.

فمن نوى الخروج في الحال أو تردد فيه كالتشك بطلت.

قوله: (فمن نوى الخروج في الحال أو تردد فيه كالتشك بطلت).

المراد بنية الخروج في الحال: قصد الخروج من الصلاة مطلقاً أو مفيداً لزوم الحال، بدليل ما سبقت من قوله: (ولو نوى في لأول الخروج في الثانية).
والمراد بالتردد في الخروج - على ما مر به المصنف في النهاية -: ظريان لشك الماي للمحزم^(١). ويشكل بأن قوله (كالتشك) إن كان للتشكيل يقتضي أن يكون للتردد فرد آخر غير شك، وإن كان للتشبيه يقتضي المعايرة بها فلا يكون عليه، وعادة الذكرى تقتضي المعايرة، حيث قال: «وتردد فيه أو شك هل يخرج أم لا»^(٢) وفي تصور معنى التشك هو غير محتمل لتردد تعدد، لأن متعلق التشك الاعتقادات دون لإشاراب، ولا نق أن يحتمل ذلك تمثيلاً بحال لشك للمتردد.
ووجه البطلان: أنه ذلك مقتضى قطع التنية الأولى، فيكون ما يبي من الصلاة بعربية.

وقيل: لا تبطل، لعدم فعل سفي، و شبه محترده لا يصح^(٣).

وليس شيء، بل لأصح لأول لعدم بقاء الحرم بالنية الأولى، وقصد القرية بما بقي من أفعال الصلاة.

وربما يبي ذلك على أن إرائي الصكين هل تنصadan، أم لا؟ وهي مسألة كلامية، فعلى الموق بالتضاد تبطل، وعلى العدم تصحح بحالها.
ولقد ثل أن يقول: سوء لقول بالصحة على القول بعدم التضاد ليس بحسد، لأن تعلق الإرادة بفعل الصلاة ويقطعها يبي عن نية صورة الحرم، ويدخله بالتردد، والحرم معتبر في نية قطع. ومع ذلك فلا يستقيم هذا البناء إلا إذا قصد فعل الصلاة مع قصد الخروج، لأن استدانة النية حكماً صميعة حذاً، فإذا تحققت نية أخرى كانت هي المؤثرة دون ما سبق.

(١) المصدر السابق.

(٢) الذكرى: ١٧٨.

(٣) قاله المحقق الحلي في الشرائع ١: ٧٩.

ولو نوى في الأولى الخروج في الثانية فالوجه عدم البطلان إن رفض
القصد قبل البلوغ إلى الثانية،

على أن لقائل أن يقول: إن هذا لبناء من أصله غير مستقيم، لأننا وإن قلنا بأن
إرادتي الصديق لا تتضادان، فإن نية الصلاة لا تتحقق مع نية القطع أو الخروج أو
التردد وبحود ذلك، لأن نية الصلاة المعتبرة هي القصد الجارم لا مطلق القصد.

وعلى كل من استقديرات المذكورة لا يكون القصد من المكلف جازماً، بل
يكون متردداً باعتبار إرادة العمل وضده، فلا تكون البينة المعتبرة حاصلة. وعلى كل
حال فالبطلان هو المختار لعدم تحقق العادة والاحلاص حينئذ.

واعلم أن هذه البينة إنما تقدر إذا لم تكن من كحواطر النفس التي يستلها
الموسوس كثيراً، فإن هذه لا عبرة بها.

قوله: (ولو نوى في الأولى الخروج في الثانية، فالوجه عدم البطلان إن
رفض القصد قبل البلوغ إلى الثانية).

أي: لو نوى في الحالة الأولى - أي: التساقطة - الخروج في (١) للحالة الثانية - أي:
اللاحقة - وإطلاق البينة هنا بالزمان لأن البينة هي القصد المعان للعلل، والمقدم عزم
كما عرفت. ونههم من قوله: (إن رفض القصد قبل بلوغ الثانية) البطلان إن لم يرفضه
قبلها.

أما وجه عدم البطلان - على تقدير رفض القصد قبلها - انثناء المقتضي، أما في
الحالة الأولى فعند قصد الخروج فيها، وأما في حالة الثانية فلا امتناع الإبطال قبل
بلوغها، وانتفاء القصد عنده لأن الغرض أنه يرفضه قبل البلوغ.

وفيه نظر، لأن الصلاة عبادة وحلة متضمن بعضها بعض، تحت لها نية واحدة
من أولها إلى آخرها، فإذا نوى المضي في بعضها انقطعت تلك الموالاة وانقضت تلك
البينة فتخرج عن الوحدة، فلا ينحقق الاتيان بتمامه على وجهه، فلا يكون عززاً.

ومنه يظهر ديس الوجه الثاني، أعني: بطلان مطبقاً، وهو الأصح. وبمحتمل
عدم البطلان مطلقاً لسبب في منافاة ذلك نية الصلاة، والأصل بقاء الصفة

(١) في «ع» و«ح» في الثانية، أي: الخروج في الحالة الثانية، أي: اللاحقة

وكذا لو علق الخروج بأمر ممكن، كدخول شخص فإن دخل فالأقرب البطلان.

فيستصحب، وضعه معلوم مما سبق.

قوله: (وكذا لو علق الخروج بأمر ممكن كدخول شخص، فإن دخل فالأقرب البطلان).

المتبادر من هذه العبارة، أنه لو علق الخروج من الصلاة بأمر ممكن الوقوع، ورفض القصد قبل وقوعه فالأقرب عدم البطلان أيضاً وإن وقع، إلا أن ظاهر قوله: (فإن دخل فالأقرب البطلان) قد ينفي ذلك .

وقد كان عليه أن يقيد البطلان بدخوله بما إذا لم يرفض القصد قبله، ولو أحاله على مفهوم العبارة لكان كافياً في الدلالة على البطلان، فاستغنى عن التصريح بحكم هذا القسم، كما استغنى عن التصريح به في المسألة التي قبل هذه.

ولا يمكن حمل المسألة على إرادة عدم البطلان بالثعليق على أمر ممكن إذا لم يوحد، سواء رفض القصد أم لا، وبطلان إذا وجد رفض القصد قبل وجوده أم لا، لمناقته الحكم في المسألة السابقة.

ومنه المبحث أنه إذا علق لمصلي الخروج من الصلاة بأمر ممكن الوقوع، أي غير محقق وقوعه بحسب العادة، كدخول زيد مثلاً إلى موضع الصلاة، بخلاف التعليق بالحالة الثابتة بالنسبة إلى الحالة التي هو فيها، فإنها محققة الوقوع عادة:

فإن قلنا في المسألة الأولى لا تبطل الصلاة بذلك التعليق مطلقاً فهذا أولى، لا يمكن أن لا يوحد المعلق عليه أصلاً هذا، فإذا لم تبطل مع وجوده لم تبطل مع عدمه بطريق أولى.

وإن قلنا بالبطلان ثم من حين الثعليق فهذه وجهان:

أحدهما: عدم، لما قلناه من عدم الجرم بوقوع المعلق عليه، فلا يكون البطلان محقق الوقوع، والأصل عدمه، وإذا لم تبطل في حال الثعليق لم تبطل بعده وإن وحد المعلق عليه، إذ لو أثر التعليق المقتضي للتردد لأثر وقت وجوده، فإذا لم يؤثر حينئذ كان وجوده بمثابة عدمه. وهذا إذا ذهل عن التعليق الأول عند حصول المعلق عليه، فإن كان ذاكرة له بطلت الصلاة لتحقق نية الخروج حينئذ، وقد سبق أنها مبطله.

ولو نوى أن يفعل المنافي لم تبطل إلا معه على إشكال.

والثاني: لبطالان، كما لوقال: إن دخل تركت الإسلام، فإنه يكفر في الحال، وكما لو شرع في صلاة على هذه التية وثبها لا تعدد صلاته، فلا تصح أبعاضها معها. ولما سبق من أن تعليق القطع يباي الحزم بسنية، فتحت به الاستدانة، وتخرج التية الواحدة المنتصة عن كونها كذلك، وهو الأصح.

وإن قن بالتعصير في المسألة السابقة، فإن رخص المقصد قبل وقوع المعلق عليه لم تبطل بصريق أولى، وإلا فوجه: أقربها البطلان عند المصنف، ولتقريب يستفاد مما سبق.

واعلم، أن الشرح نقل عن مصنف في محله يمكن أن يكون وجود المعلق عليه كاشفاً عن غلظة التعليق مقتضى التية المعنوية بحسب الواقع، ويكون البطلان من حبه، كما أنه بعدم وجوده يكشف نقاد الحكم بالصحة (١).

فعل هذا يورخص المقصد قبل وقوع معلق عليه لم ينصحه ذلك، وكان وقوعه كاشفاً عن البطلان من حين التعليق، كما أنه يكشف عن بطلان صلاة المأموم إذا علم باستعلاق ولم يفرده من حينه، إلا أنه يلزم بقول بالبطلان في المسألة السابقة مطلقاً، وهو خلاف ما أتى به هنا.

قوله: (ولو نوى أن يفعل المنافي لم تبطل إلا معه على إشكال).

يشأ من أن إرادتي الضمير هل تشيرون أم لا؟ فعل الأول: تبطل لحصول المنافي بسنية، لأعي الثاني، وهي مسألة كلامية. كذا بي المصنف بحكم في المسألة هنا على القولين في المسألة الكلامية في نهاية (٢) والتذكرة (٣).

وأخى في المختلف بعدم البطلان، محسناً بأن لما في لصلاة هو فعل المنافي كالكلام عمداً، لا العزم عليه، مع أنه أتى بالبطلان فيما إذا نوى الخروج منها (٤)،

(١) ايضاح الفوائد ١: ١٠٤.

(٢) نهاية الأحكام ١: ٤٤٩.

(٣) التذكرة ١: ١١٢.

(٤) المختلف ٩١.

وتبطل لو نوى الرياء، أو بعضها، أو به غير الصلاة

وكذا صنع شيخنا في الذكرى^(١). والعرق بين المسألتين غير ظاهر، لأن الخروج من الصلاة هو المنافي، ونيته كنية غيره من المنافيات.

فإن قلت: المنافي سبب في الخروج من الصلاة لا عينه فافترقا.

قلت: هذا العرق غير مؤثر، فإن البطلان موطئ بوجود المنافي وعدم بقاء الصلاة مع واحد منهما قدر مشترك بينهما، فإن كانت به أحدهما منافية فيه الآخر كذلك. وبشيء أن يكون موضع الإشكال ما إذا احتملت هذه الية مع بقاء الصلاة، فلو حصلت بعد عزوب الية الصلاة بالتأسيب القطع بالطلان، لانتهاء الية أخرى تكون مكافئة.

واستدانة الية ضعيفة لأنه أمر حكيم عيني، والأصح بالطلان لعدم بقاء المحرم بالنية مع ذلك القصد، ومن ثم نؤيد في الصلاة بهذا القصد لم تصح والحرم بالنية معبر إلى آخر الصلاة، ولحقاق الصلاة يتلوه في عدم الانطواء نسبة المنافي قياس من غير جامع.

قوله: (وتبطل لو نوى الرياء أو بعضها).

أي: لو نوى الرياء بمجموعها أو بعضها بطلت قطعاً، لغو الاحتلاص الذي هو المطلوب للحقيقي من العبادة.

قوله: (أو به غير الصلاة).

أي: تبطل لو نوى ببعض الصلاة غير الصلاة، كما لو نوى بالركوع المقصود به الصلاة تعظيم زيد أو قتل حبة بحيث قصد به الأمرين معاً، لعدم تمحصه لفكرة فلا يقع مجزئاً.

وعدم حواز الاتيان بعمل آخر غيره لاستلزامه الزيادة في أفعال الصلاة عمداً، إذ الفرض أن الأول مقصود به الصلاة أيضاً.

ونقل الشارح ولد المصنف على ذلك الإجماع، واحتج له: بأن المتعلقين بالكسر - إذا لم يتعلّقها - بالمتع، وتعلق أحدهما على عكس تعلق الآخر تضاداً

وإن كان ذكراً مندوباً، أما الزيادة على الواحد في الهيئات كزيادة الطمأنينة فالوجه البطلان مع لكثرة.

اتفقاً من استكلمين، بخلاف ما إذا تعدد كل منها^(١)، وهو ما كذلك، لأن جزئية الصلاة وتعظيم ربه قد تعلقا بصورة الركوع الثاني به، وهو شيء واحد، وأحدهما يتعلق به من جهة لقربة، ولا حرم من جهة عدمها، ومع تحقق تضاد والتنافي لا يبي ذلك البعض من الصلاة معتبراً، وهو غير كاف في استلزام لبطلان ما لم يلحق فيه مذكراً. وما كان البعض المروي به غير صلاة بحيث يشمل إطلاقه الوجب والمدبوع، ويحقق سلطان الواجب لا حرمه به، عطفه لمندوب (أن) اوصالية إذا كان ذكراً مسمى على لبطلان به أيضاً فقال: (وبكأنه ذكراً مندوباً)، كتكبير الركوع مثلاً، فإنه حينئذ يخرج عن كونه جزءاً في الصلاة، ويلحق بكلام الأدعية. ويمكن رجوع صريح (كان) إلى كل من البعدين «طوى» به الزيادة، وأما في غير الصلاة هذا ما يقتضيه سياق العبارة، وفي صحتها نظراً، فإن من بوي بالذکر المدبوع الصلاة وغير الصلاة معاً، كأن قصد فهم الغير تكبير الركوع أو حرره لا ينطو به الصلاة، إذ لا يخرج بذلك عن كونه ذكرته تعالى، ويصير من كلام الأدعية، وعدم الإعتداد به في الصلاة حينئذ يتحقق، بعدح في الصلوة، لعدم توقف صحة الصلاة عنه.

ثم لو قصد الإيهام مجرداً عن كونه ذكراً فإنه يبطل حينئذ، لا أن هذا غير المستبعد من العبارة، وهذا بخلاف ما لو قصد سرياء لكونه مهيئاً عنه بقوله تعالى: (ولا يشرك بمادة ربه أحداً)^(٢) فيخرج عن كونه ذكراً قطعاً، فتبطل به الصلاة.

قوله: (أما الريادة على الواحد من الهيئات كزيادة الطمأنينة فالوجه اسطوان مع الكثرة).

نبي يقتضيه سياق العبارة نصب (ريادة) على أنها حركتان مخنوفة،

(١) ايضاح للولاء: ١١٤.

(٢) الكهف: ١١٠.

ويجوز نقل النية في موضع كالتنقل إلى الفائتة، وإلى النافلة لناسي الجمعة، والأذان، ولطالب الجماعة.

والتفسير: أما لو كان زيادة إلى آخره، فيكون هـ في قوة الإستثناء من البعض المنوي به الرقابة، والبعض الموي به غير الصلاة.

ووجه البطلان مع كثرة أنه فعل كثير خارج عن الصلاة، وكر فعل كذلك

تبطل به الصلاة ما سيأتي، ولو لم تتبع لكثرة لم تبطل به الصلاة قطعاً؛ لانتفاء المقتضي وأعم أن قول المصنف: (فالوجه لبطلان مع الكثرة) يعهم منه احتمال عدم البطلان معها وهو غير مرد قطعاً؛ لما سيأتي، من أن الفعل لكثير مطلق قطعاً، وإنما المراد وقوع التردد في صدق حصول الكثرة بمثل هذه الزيادة، وفي تقدير العدم لا بطلان حرماً، كما أنه لا شبهة في الإبطال معه.

وربما يبي تحقيق ذلك على أن الأكوام باقية، وأن الباقي مستغن عن المؤثر فعلى القول بها لا تتحقق الكثرة بزيادة القطمانية، إذ هي بعد حدوثها باقية مستغنية عن المؤثر، فلا يعقل وجود الكثرة إذ لم يصدر من ماعل شيء، بخلاف ما لو قيل باحتياج الباقي إلى المؤثر لتعدد الأفعال آنأ قاناً.

وحق الشارح: أن بناء ذلك على مستغناء الباقي واحتياجه، فعلى الثاني يتحقق لأعلى الأول^(١). ولسي يحتج في حاضري أن المرجح في أمثال هذه المعاني إلى اعرف العام، لأن الحقيقة لعرفية متعينة عند انتفاء الشرعية، وأهل العرف يطلقون الكثرة على من بالغ في تطويل القطمانية، فيتعين لقول بالبطلان عند بلوغ هذا الحد.

قوله: (ويجوز نقل النية في مواضع كالتنقل إلى الفائتة، وإلى النافلة لناسي الجمعة، والأذان، ولطالب الجماعة).

التنقل إلى الفائتة قد سبق، وأما النقل إلى النافلة لناسي الجمعة فالتبادر منه،

فروع :

أ: لو شك في إيقاع النية بعد الإنتقال لم يستفت، وفي الحال يستأنف.

أن من نسي صلاة الجمعة يوم الجمعة وصلى الظهر، ثم ذكر في الأثناء يعدل إلى النافلة، لأن فرضه هو الجمعة لا الظهر.

وهذا الحكم ليس بعيد فإنه أولى من قطع العبادة بالكنية، ولا أعرفه مذكوراً في كلام الفقهاء. والظاهر أنه غير مراد في عبارة، وإنما المراد أن من نسي القراءة بالجمعة، والمنافقين في الجمعة وظهرها، حتى قرأ نصف التوراة التي شرع فيها، فإنه ينقل نيته إلى السفل ويحذف ركعتي نافلة ثم يستأنف الصلاة بالتورتين إدراكاً لعصيلتها، وإلى هذا مال أكثر أصحابنا، لما روي صحيحاً عن أبي عبد الله عليه السلام: في رجل أود الجمعة فقرأ بصل هو الله أعلم فقال: «ينتهي ركعتين ثم يستأنف»^(١). ومتفق أن إدريس من ذلك^(٢)، وهو ضعيف. وقد سبق الرجوع لاساسي الأدان والاقامة، فيحوز له بعد النية بن العمل، وكذا طالب الجماعة إذا دخل الإمام وهو يصلي فريضة، وسيأتي تحقيقه ب شاء الله تعالى.

ولا يجوز النقل في غير مواضع الأدان لأنه إبطال لما شرع فيه، وعدول إلى ما لم ينو.

ولو شرع في فريضة ثم ذهل وأتمها بنية النقل لم يضروه، واحتسب له ما نواه، لرواية ابن أبي يعفور^(٣) وغيره، عن الصادق عليه السلام^(٤).

قوله: (فروع: أ: لو شك في إيقاع النية بعد الإنتقال لم يلتفت، وفي الحال يستأنف).

يتحقق الإنتقال عن محل النية بالتكبير، فلو شك في أثناءه فكما لو شك قبله،

(١) التهذيب ٣: ٨ حديث ٢٢، الاستبصار ١: ١٥٥ حديث ١٥٨٩

(٢) السرئر ٦٥.

(٣) التهذيب ٢: ٢٤٣ حديث ١٤٢٠.

(٤) الكافي ٣: ٣٥٣ حديث ٥، التهذيب ٢: ٢٤٢ حديث ١١٢٨

ولوشك فيما نواه بعد الانتقال بنى على ما هو فيه، ولو لم يعلم شيئاً بطلت صلاته.

ب: لنوافل المسببة لابتداء السجدة من التعرض لسببها، كالعيد المندوبة، والاستسقاء.

لعدم تحقق الدخول في الصلاة، وبحسب السجدة أوها، وإلى الآن لم تتحقق الأولوية، لأن المأثري به من التكبير إنما بعد جزء أو بعد كماله، وقد سبق. وسيأتي أن الشك بعد الانتقال عن محل العمل والدخول في فعل آخر لا أثر له، بخلاف ما لو كان في محله، فإن الأصل عدم الإتيان به، ولا مانع من تداركه فيجب.

قوله: (ولو شك فيما نواه بعد الانتقال بنى على ما هو فيه، ولو لم يعلم شيئاً بطلت صلاته).

المراد منه على ما هو فيه: (البناء على ما في اعتقاده أنه الآن يصعله. وفي الذكرى: لو شك هل نوى ظهراً أو عصرًا، فرضاً أو ملاً بنى على ما قام إليه^(١)، وهو صحيح أيضاً، لأن الظاهر أنه نوى ما قام لأحده، ولو لم يعلم شيئاً بطلت صلاته لانتهاء المرجح.

ولو شك بعد صلاة أربع هل صنى الظهر أو العصر لم يكس ساء على الظهر بعيداً، لأن الظاهر أنه أتى بالواحد أولاً، ولو صنى رباعية مرتدة بين الظهر والعصر لكان طريقاً إلى البراءة مع احتمال نعيه، وعلى هذا فحرؤه مشروط بوقوع الأولى في الوقت المشترك.

قوله: (ب: النوافل لمسببة لابتداء السجدة من التعرض لسببها، كالعيد المندوبة، والاستسقاء).

لأن التعيين إنما يتحقق بدت، وقد سبق اعتباره في السجدة، ويدل عليه قوله عليه السلام: «إنها بكل أمرىء مائوى»^(٢)، ويصيف النوافل المرتبة إلى فريضتها، وليلية إلى الليل، وتعيين المسورة وإن كانت إحدى الواجبات على الظاهر لقلبه

(١) الذكرى ١٧٨.

(٢) صحيح البخاري ٢٠٦، سنن أبي داود ٢: ٢٦٢ حديث ٢٢٠٦.

ج: لا يجب في النية التعرض للإستقبال، ولا عدد الركعات، ولا التمام والقصر وإن تخير.

قوله: (ج: لا يجب في النية التعرض للإستقبال ولا عدد الركعات).

لأنّ الاحمال في تعيين الصلاة كف، ولو تعرض للعدد لم يصر إن طابق، وإن اخطأ فوحيها، و لبطال قوي، لأنّه مع الرّيدة الموى غير صحيح، ومع لتقيصة يقي بعض الصلاة بعيرنية.

قوله: (ولا التمام والقصر وإن تخير).

أف يد تعين أحدهما عظامر، لأنّ التعيين وأحضردات الصلاة يكفي فيه لاحمال، وأما إذا تخير، فلعدم تعين أحدهما كونه.

فان قلت: لا بد في البية من تعيين عريضة ولا يتحقق لا بية أحدهما، إذ صرف البية إلى واحد دون الآخر ترجيح.

قلت يكفي التعيين الاحمال وهو حصص، إذ لوحب حينئذ هو الكلّي المتقوم بكل واحد منها، فيكفي قصده من حيث هو كذلك.

والأصح تحتم التعيين، لاختلافها في الأحكام، فان لشك في المقصورة مبطل مطلقاً بخلاف الأخرى، فلانّه من مديرترب على كلّ واحد حكمه وليس إلا لنية، ولا يستقيم أن يقاس: ترتب حكم الشك عليه بتوقف على التعيين الواقع بعده، لأنّ أثر لتسبب التام لا يجوز تخفّفه.

فان قيل: يكون كاشفاً فلا تخلف.

قلت: بل مؤثراً، لأنّ تعين بعدد إنّ يؤثر فيه لية اللاحقة على ذلك التقدير. وكذا انقول فيس فاتته صلاة وشك في كونها قصراً أو تماماً، أو فاتته صلاة سفر أو حضر ونسي الترتيب.

د: المحبوس إذا نوى - مع غيبة الظن ببقاء الوقت - الأداء فبان الخروج
أجزاً ، ولو بان عدم الدخول أعاد .
ولو ظن الخروج فنوى القضاء ثم ظهر البقاء فالأقرب الإجزاء مع
خروج الوقت .

قوله : (د: المحبوس إذا نوى - مع غيبة الظن ببقاء الوقت - الأداء ، فبان
الخروج اجزاً ، ولو بان عدم الدخول أعاد) .

أما الحكم لأول فلاته متعبد بظنه وقد طابق فعله تكليفه بالصلاة بحسب
لواقع ، ونية الأداء شرط مع العلم لامع عنده ، ولا تيان بالمأمور به يقتضي الإجزاء ،
والإعادة إنما تكون بأمر جديد ، وأما الحكم الثاني ، فلاته وإن كان متعبد بظنه إلا أن
عدم دخول الوقت تمتنع القطعة معه للإحلال بشرطه والإحلال به يقتضي البطلان
على كل حال ، ودخول الوقت بعد ذلك سبب لوجوب المريضة ، فيتعلق التكليف
بالوجوب حينئذ ، فتتعين الإعادة به .

ولولم يعزم بالحال حتى خرج وقت وجوب القضاء لا يحلوم وجهه ، إذ لا
يزيد حاله عن حال الشائم والتاسي للمريضة ، ولطهر قوله عليه السلام : « من فاتته
صلاة فريضة فيقصها كما فاتته » (١) .

قوله : (ولو ظن الخروج فنوى القضاء ثم ظهر البقاء فالأقرب الإجزاء
مع خروج الوقت) .

وجه القرب : أنه لقي بالمأمور به على الوجه المأمور به ، لأنه متعبد بظنه ، فاتته إذ
ظن بقاء الوقت كلف بالمريضة أد ، ولو ظن الخروج كلف بها قضاءً ، وامتنال
المأمور به يقتضي الإجزاء ، والإعادة بأمر جديد ، ومع خروج الوقت المعروف لتعلق الأمر
بالمكلف ينتهي المقتضي لتعلقه به . ويفهم من قوله : (مع خروج الوقت) أنه مع بقاءه
تجب الإعادة .

ويكفي في بقاء الوقت الموجب للإعادة مقدار ركعة ، إذ يادراكها تكون الصلاة

هـ : لو عزبت النية في الأثناء صحت صلاته.

و: لو أوقع الواجب من الأفعال بنية الندب بطلت الصلاة،

أداء كما سبق، ووجهه: أن سبب الوجوب موحود وهو لوقت، ولم يأت بالصلاة على الوجه الذي يقتضيه فتجب الإعادة. والأصح عدم الإعادة مطلقاً بقي الوقت أو خرج، أما مع الخروج فظاهر، وأما مع البقاء فلأن الوقت، وإن كان سبباً في الوجوب، إلا أنه مسبب في صلاة واحدة لا في صلاتين وقد ثبِتَ بـ، لأن الإخلال بنية الأداء غير قاذح لامتناع تكليفه به، مع عدم علمه به وخطئه خلافه.

والأصل براءة النعمة من وجوب صلاة أخرى، وهذا هو الإحتمال الثاني، ويحتمل ثالثاً وجوب الإعادة مطلقاً بقي وقت أو خرج، لعدم المطابقة لما يقتضيه لوقت من نية الأداء، حيث أن الصلاة قد وقعت في وقت وهو أصحها لعدم تكليفه بالأداء حينئذ.

والمراد بقول المصنف: (ثم ظهر البقاء) أنه ظهر بعد الفراغ من الصلاة، سواء كان قبل الخروج أو بعده. أن الصلاة سوي بـ بقضاء وقعت في الوقت. وعلم أن لشرح لماضيل ذكر حمداً آخر، وهو أن الوقت بـ خرج في أثناءها لم تحب لإعادة، وإلا وحشت كدأى بـ قبل دخول الوقت بطن دخوله إذا دخل قبل الفراغ منها^(١)، وهو احتمال ضعيف جداً معصم، لأن القياس باطل خصوصاً مع المعارف، فإن الأداء يكفي فيه إدراك شيء من الوقت، ولا يكفي في لقضاء خروج شيء منها عن الوقت.

قوله: (هـ : لو عزبت النية في الأثناء صحت صلاته).

لعدم غير مرة من أن المعترف في الاستدامة هو الحكمة.

قوله: (و: لو أوقع الواجب من الأفعال بنية الندب بطلت الصلاة).

لامتناع اعتباره حينئذ، إذ نية الوجه في لعبادة معتبرة، وإد بوى غير وجهها لم يأت بالمأمور به على وجهه اثبات له شرعاً، فيه يطابق لقعه ما في دقته لاختلاف الوجه حينئذ، وتمتع إعادته لئلا يلزم زيادة أفعال الصلاة عمداً، فلم يبق إلا البطلان.

وكذا لو عكس إن كان ذكراً، أو فعلاً كثيراً.

الفصل الثالث : تكبيرة الإحرام : وهي ركن تبطل الصلاة بتركها عمداً وسهواً،

قوله : (وكذا لو عكس إن كان ذكراً أو فعلاً كثيراً) .

أراد بالعكس : أن يقع المنسوب من الأفعال بية النوحوب، ووجه لإبطاله .
أنه بهذه الية غير مشروع، فيكون مهياً عنه، وإن كان بصورة الذكر بطلت الصلاة
لأنه من كلام الأعميين حينئذ، بل أسوأ لتحريمه .

وكذا القرب في العمل الكثير لأنه حارج من الصلاة بخلاف ما لو كان العمل
غير كثير

ولشحا الشهيد كلام في تأذي المنذوب بية النوحوب من حيث اشتراكها في
الترجيح، ونية المنع من البرك . **والكفي هو فصل الوجوب مؤكدة (١)** .
والظاهر أنه ليس بشيء، لأن الشيء لا يؤكد بما يوافيه، والنوحوب والتدب
متباينان تبايناً كبيراً، كما أن متعلقهما كذلك .

قوله : (الفصل الثالث . تكبيرة الإحرام : وهي ركن تبطل الصلاة بتركها عمداً وسهواً) .

لمع الأصحاب، بل أكثر أهل الإسلام على أن تكبيرة الإحرام حرة من
الصلاة وركن فيها، وقد تقدم تفسير الركن، ويدل على الحرئية قول النبي صلى الله عليه
 وآله : « إنما هي التكبيرة، والتسبيح، وقراءة القرآن » (٢)، وقول شاذ من العامة بعدم
بحرئية (٣) لقول النبي صلى الله عليه وآله : « وتحرعها التكبير » (٤) والمصنف مغاير
للمصنف إليه ليس بشيء، لأن كرهه يغير كنهه وبصاف له، وما يؤهم ذلك
في بعض الأحبار (٥) متأول .

(١) الاكبرى. ٨٢

(٢) صحيح مسلم ١ : ٣٨١ حديث ٥٣٧ .

(٣) قاله المصنف كما في نيل الأودر ٢ : ١٨٥ ، سباب ٦٧ : ٦٨ ، فتح القدير ١ : ٢٣٩ .

(٤) الكافي ٣ : ٦٩ حديث ٢ ، الفقيه ١ : ٢٣ حديث ٦٨ .

(٥) الكافي ٣ : ٢٧٢ حديث ٥ ، التهذيب ٢ : ١٣٩ حديث ٥١٣ .

وصورتها الله أكبر، فلو عرّف أكبر، أو عكس الترتيب، أو أخل بحرف، أو قال: الله الجليل أكبر، أو كبر بغير العربية اختياراً، أو أضافه إلى أي شيء كان، أو قرنه بمن كذلك، وإن عمم كقوله: أكبر من كل شيء وإن كان هو المقصود بطلت.

وأما الركبة فظاهر قول النبي صلى الله عليه وآله: «لا يقل الله صلاة امرئ حتى يضع الظهور مواضعه، ثم يستحب بقلة فيقول: الله أكبر»^(١)، ولرواية ررارة، عن البقر والقاصد عليها السلام: في ناسي التكبير «أنه يعيد»^(٢)، ولرواية عبي بن يقطين، عن أبي الحسن عليه السلام^(٣).

وفي مقابل ذلك أخبار أخرى تدل على أن النسي لا يعيد^(٤)، وفي بعضها أنه يكثر قبل القراءة^(٥)، وفي بعضها الإجترء بتكبير الركوع إذا لم يذكر حتى كبر له^(٦)، وفي بعضها يكرر إن ذكر وهو قائم، وإن ركع فليص في صلاته^(٧)، وحملها الشيخ على الثبوت فيه^(٨)، وبعضها يأتي هذا الحمل، لا أن محالة إجماع الأصحاب بل إجماع الأمة إلا شاذاً نوحب الإعراض عنها بكنية.

قوله: (وصورتها الله أكبر فلو عرّف أكبر، أو عكس الترتيب، أو أخل بحرف، أو قال: الله الجليل أكبر، أو كبر بغير العربية اختياراً أو أضافه إلى أي شيء كان، أو قرنه بمن كذلك وإن عمم كقوله: أكبر من كل شيء وإن كان هو المقصود بطلت).

لما كانت العبادات بتوفيق الشارع لا مجال للرأي فيها وجب اتباع النقل

(١) مروي في الذكر: ١٧٨.

(٢) الكافي ٣: ٣٤٧ حديث ١، التهذيب ٢: ١٤٣ حديث ٥٥٧، الاستبصار ١: ٣٥١ حديث ١٣٢٦.

(٣) التهذيب ٢: ١٤٣ حديث ٥٦٠، الاستبصار ١: ٣٥١ حديث ١٣٢٩.

(٤) الفقيه ١: ٢٢٦ حديث ٩٩٩، التهذيب ٢: ١٤٤٦ حديث ٥٦٥، الاستبصار ١: ٣٥٢ حديث ١٣٣٠.

(٥) الفقيه ١: ٢٢٦ حديث ١٠٠١، التهذيب ٢: ١٤٥ حديث ٥٦٧، الاستبصار ١: ٣٥٢ حديث ١٣٣١.

(٦) الفقيه ١: ٢٢٦ حديث ١٠٠٠، التهذيب ٢: ١٤٤ حديث ٥٦٦، الاستبصار ١: ٣٥٣ حديث ١٣٣٤.

(٧) التهذيب ٢: ١٤٥ حديث ٥٦٨، الاستبصار ١: ٣٥٢ حديث ١٣٣٢.

(٨) التهذيب ٢: ١٤٤ دليل حديث ٥٦٦.

الوارد في بيانها، حتى لو حالف المكلف ذلك كان ما ألقى به تشريعاً، ولم يخرج من عهدة الواجب.

ولا شبهة في أن المقول عن النبي صلى الله عليه وآله: أنه كوفي الضلالة باللفظ المخصوص وقال: «صلّوا كما رأيتموني أصي»^(١)، وهو المتبادر إلى الفهم من قوله صلى الله عليه وآله: «وتحرّمها لتكبير»^(٢) فلو حالف المكلف ذلك لم يعتد بما فعله.

وتتحقق المخالفة بأشياء مبهمة: تعريب أكبر فانه وإن كان مطابقاً للقانون العربي، من حيث أن استعمال أفضل يتقصّر إنما يكون باللام أو الاضافة أو من، إلا أنه غير الصيغة المقبولة، وهو ابن الجبلة أنه مكروه^(٣). ومنها: عكس الترتيب.

ومنها: الإحلال بحرف من إحدى الكلمتين ولو بوصل إحدى المهمزتين، أمّا همزة أكبر فظاهر لأنها همزة قطع، وأمّا همزة الله فلاها وإن كان همزة وصل في الأصل إلا أن سقوط همزة الوصل إنما هو في لدرج في كلام متصل، ولا كلام قبل التكبير أصلاً، فإنّ لنية إرادة فنية لا تدخل لسان فيه، والآتي بها نطقاً آتٍ بما لم يعتد به، فهو وصل حيث حالف المقول من صاحب الشرع، فلم يخرج من لعهدته، ويحكى عن بعض متأخري الأصحاب الوصل حيث، والأصح خلافه. ومنها: إبدال حرف بغيره.

ومنها: زيادته كما لو زاد همزة في أول سمع تعالى بحيث يصير استغهاماً، أو ملة الهمزة كذلك، أو رد الفأ بين الباء والراء من أكبر بحيث صار جمع كبر- وهو الظل- لم يصح ما ألقى به، سواء قصد المعنى الذي صار إليه لفظ أم لا، على لأصح في الثاني لأنّ

(١) صحيح البخاري ١: ١٦١-١٦٢

(٢) الكافي ٣: ٦٩ حديث ٢، وهو من أبي عبد الله (ع)، العقبة ١: ٢٣ حديث ٦٨، وهو من أمير المؤمنين (ع).

(٣) نقله عنه في المنتهى ١: ٢٦٨.

دلالة اللفظ على المعنى بالوضع لا بالقصد.

ولو زاد حرفاً لا يخلت المعنى كالألف بين الألام والهاء من اسمه تعالى إذا منه لم يضر لعدم تغير المعنى به، نعم يكره.

ومها: زيادة كلمة كالجليل والعظيم فلا تنقده للمخالفة.

ومها: التكبير بغير العربية احتياراً بـ فناء، ويتحقق كونه مختاراً بمعرفته بالعربية أو بكونه قادراً على التعلم قبل فوات الوقت، فلو اضطر إلى المحمية أجزاء ولا تفاوت بين الألسنة حينئذ، واحتمال تقديم السريانية والعبرانية بعد.

ومها: إضافة أكبر إلى شيء - أي شيء - كان - مثل أكبر الموجودات.

ومها: أن يقره بمن كذلك - أي مفترقة بأي شيء - كان - مثل أكبر من

الموجودات.

ويمكن أن يراد بقوله: (أو أضافه إلى شيء - كان) ظاهره على معنى أن

يقول: أكبر أي شيء - كان، على حد: يوسف أحسن أحوته، ويراد مثله بقوله: (قرنه بمن

كذلك) والأول هو المتبادر ويؤيده قوله: (وإن عظم) لأن الظاهر أنها وصية، أي:

يبطل تكبيره لو أضاف أكبر، وإن عظم المضاف إليه، ككن شيء أو قرنه بمن كذلك

وإن عظم.

ولا ينافي البطالان كون الثعميم هو مقصود من التكبير حيث حرد عن

المقارنات فإن تجريده دليل على عدم إرادة لمصوص، بقوله: (وإن كان هو المقصود)

وصلّي لما قبله.

وقوله: (بطمت) يراد به: لم تصح مجازاً، بعدم سبق صحة التكبير فيتحقق

بطلانها. وقد حكى: أن في معاني الأخبار إنكار أن يراد بالتكبير: أكبر من كل شيء،

بل معناه: أكبر من أن يوصف^(١)، وهو غير مذهب لما في العبارة، لأنه إن صح، فهو

خلاف المتبادر والواقع في العبارة هو ما يتبادر من الفهم عند الإطلاق.

ويجب على الأعجمي التعلّم مع سعة الوقت، فإن ضاق أحرم بلغته.
والأخرس يعتقد قلبه بمعناها مع الإشارة، وتحريك اللسان، ويتخير في تعيينها من السبع.

قوله : (ويجب على الأعجمي التعلّم مع سعة الوقت فإن ضاق أحرم بلغته).

لما كان النطق بالتكبير لمريّة واحباً - وفوقاً مع المتقول - كان التعلّم لم لا يعرف واجباً من باب المقتعة، فإن تعذر لصيق الوقت أحرم بلغته مراعيّاً المعنى العربي، فيقول الفارسي: « خدای بزرگتر »، فلو قال: بزرگ، وترك صيغة التفضيل لم يصح، كما به عليه المصنف في نهاية^(١)، ويفهم من قوله: (فإن ضاق الوقت...)، عدم جواز ذلك مع السعة، وإن لم يجد من يعلمه، لأن حصوله ممكن.

قوله : (والأخرس يعتقد قلبه بمعناها مع الإشارة وتحريك اللسان).

يريد مع الإشارة بإصبعه، لما عقد القلب بمعناها فلائذ الإشارة والتحريك لا اختصاص لها بالكثير، فلا بد من محض، والظاهر أنه لا يراد بعد قلبه بمعناها ربطه بالمعنى الوضعي الذي يراد من اللفظ باعتبار قوايين أهل اللسان، لأن هذا المقدار لا يعلم وجوبه على غير الآخرس، بل الظاهر أن المراد عقد القلب بالمعنى الظاهري، وهو كونه تكبيراً لله وثناء عليه في الجملة ليتخصّص كلّ من التحريك والإشارة كما قلناه. وأما تحريك اللسان فلائذ واجب مع القدرة على النطق، فلا يسقط بالمحز عنه، « إذ لا يسقط الميسور بالمصور »، وأما وجوب الإشارة بالإصبع فلما سيأتي في القراءة إن شاء الله تعالى، ومعلوم أن هذا إنما هو حيث يحز الآخرس عن النطق أصلاً، فهو قدر على شيء أتى به واجترأ عما يحز عنه بما قلناه.

قوله : (ويتخير في تعيينها من السبع).

سيأتي أنه يستحب للمصلّي التوجه سبع تكبيرات في سبعة مواضع، بينها ثلاثة أدعية، أحدها تكبيرة الإحرام المصلّي بالخيار في تعيين تكبيرة الإحرام، فإن

ولو كبر للإفتتاح ثم كبره بطلت صلاته إن لم ينو الخروج قبل ذلك، ولو كبره ثالثاً صحت.

ويجب التكبير قائماً، فلو تشاغل بهم دفعة، أو ركع قبل انتهائه بطلت،

شاء جعلها الأولى وكبر الباقى مستحباً بالأدعية، وإن شاء جعلها الأخيرة - وهو لأفضل - فيتي بالتكبيرات قبلها، وإن شاء جعلها لوسطى، ولا ممانعة في شيء من ذلك، لأنّ لذكر والدعاء لا ينافي الصلاة.

قوله: (ولو كبر للإفتتاح، ثم كبره بطلت صلاته إن لم ينو الخروج).
إن نوى الخروج من الصلاة بعد تكبيرة الإفتتاح بطلت، لم يسو أن نية الخروج مطقة، وهذا كبر للإفتتاح حينئذ ثانياً صح، أما إذا لم ينو الخروج، فإنه يكون قد راد ركعاً، وقد علم أن زيادة الركن مطقة على كل حال. وهذا سوء نوى انقضاء مع التكبير لثاني أم لا، أما إذا لم ينو فلا قصد الإفتتاح بالتكبير الثاني يصير ركعاً، لأن الأعمال بالنيات.

ولا يمدح في ذلك عدم مقارنه لنية له، التي هي شرط، لأن شرطيتها لصحته، لا لكونه للإفتتاح، فإن المتصور في زيادة أي ركن كان هو لا تدين بصورته قاصداً به الركن، كما لو أتى بركوع ثان لا متع ركوعين صحيحين في ركعة واحدة، وأما مع النية بطريق أولى.

لا يقال. ستشأنف النية بقنصي بطلان ما سبق، لتصمته قصد الخروج بالاعراض عن النية الأولى، فتصح الثانية.

لأننا نقول: إن صح هذا لم تقع نية معنرة، حيث أن البطلان إنما يتحقق بها.
قوله: (ولو كبر ثالثاً صحت).

لبطلان التكبير الأول والثاني، فيبقى ثالث غير مانع، هذا إن لم ينو الخروج كما عرفت.

قوله: (ويجب التكبير قائماً فلو تشاغل بهما دفعة أو ركع قبل انتهائه بطلت).

لا شبهة في أنه يشترط في التكبير جميع ما يشترط في الصلاة من الطهارة

وإسماع نفسه تحقيقاً أو تقديرًا.

ويستحب ترك المد في لفظ الجلالة وأكبر، وإسماع الإمام المأمومين، ورفع اليدين بها إلى شحمتي الأذن،

والاستقبال، والستر، وغير ذلك لأنه جزء، وكذا يشترط القيام قطعاً، فلو كبر وهو آخذ فيه لم يصح وإن اقترن أول التكبير وحصول الاعتدال، لأن الشرط يجب تقديمه، وكذا لو أتم التكبير وهو هاوي إلى ركوع - كما يتفق للمأموم كثيراً - لم يصح أيضاً، وتجويز الشيخ وقوع بعض لشكيري في حال الانحناء^(١) ضعيف، والضمير في قوله: (بطلت) يعود إلى الصلاة، وقد علم أن المراد بالبطان عدم الصحة. قوله: (وإسماع نفسه تحقيقاً أو تقديرًا).

لأن اندك التسابي لا يحصل إلا بالصوت، والضوء ما يمكن سماعه، وأقرب سامع إليه نفسه، ولا فرق بين الرجل والمرأة، وأراد بقوله: (تحققاً) حصول السماع بالفعل، وذلك إذا كان صحيح السمع ولا مانع به، ومع فقد أحدهما يكفي ثبوته تقديرًا.

قوله: (ويستحب ترك المد في لفظ الجلالة وأكبر).

المراد به: المد الذي لا يجرحه عن مدلوله إلى معنى آخر، أما غيره فيحب تركه، وكذا يستحب ترك الإعراب في آخره، لقول النبي صلى الله عليه وآله: «التكبير جزم»^(٢).

قوله: (وإسماع الإمام المأمومين).

ليقتدوا به إذ لا يعتد بتكبيرهم قبده، وروى الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام: «فإن كنت اماماً أحزأك أن تكرر واحدة تحجبها وتسراً»^(٣).

قوله: (ورفع اليدين بها إلى شحمتي الأذن).

لا خلاف بين أهل الإسلام في استحباب رفع اليدين فيه، وقول المرتضى

(١) البسوط: ١٠٥.

(٢) روله في الذكرى: ١٧٩.

(٣) التهذيب ٢: ٢٨٧ حديث ١١٥١.

و لتوجه بست تكبيرات غير تكبيرة الإحرام بينها ثلاثة أدعية.

بوجه (١) ضعيف، والأفضل أن يحادي بها شحمتي الأذنين، برواية أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام: قال: «إذا افتتحت الصلاة وكثرت فلا تتجاوز ديك» (٢) وقال ابن أبي عقيل: يرفعها حذو منكبه أو حيز خديه ولا يتجاوز بها أفنيه (٣)، وابن دويه: يرفعها إلى النحر ولا يتجاوزها الأفني حبال الخنثين (٤).

ويستحب أن تكونا مبسوطتين، مصمومتين الأصابع إلا الإبهام - على أحد القولين - (٥) وليستقبل باطن كفيه القصة، ويكره أن يتجاوزها رأسه للرواية عن النبي صلى الله عليه وآله (٦).

قوله: (والتوجه بست تكبيرات غير تكبيرة الإحرام بينها ثلاثة أدعية). لا خلاف عندما في استحباب ذلك، وأدو من التوجه بأربع ثم اثنتين، لرواية أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام: تكبر ثلاثاً ثم يدعوا: أسهم أنت الملك الحق - إلى آخره - ثم اثنتين، ويقول: لتيك وسعليك - إلى آخره -، ثم واحدة ويقول: يا محسن قد أتاك المسيء - إلى آخره - ثم يكر للإحرام، ويحور فعلها ولاء، لما روي من فعل الناصر عليه السلام (٧).

ويستحب في سبعة مواطن: أول كن مريضة، وأول صلاة الليل ووتر، وأول صلاة الزوال، وأول نافذة المغرب، وأول ركعتي الإحرام، و لوتيرة. قاله الجماعة، وانظروا أن المراد بأول نافذة الزوال: أول كن ركعتين، وكذا أول نافذة المغرب لعدم الأولوية، ويحتمل أن يراد: أول المجموع تسليلاً له مرة أو صلاة، فمن في الذكرى: الأقرب عموم

(١) الانتصار: ١٤.

(٢) التهذيب ٢: ٦٥ حديث ٢٣٣.

(٣) نقله عنه في الذكرى: ١٧٩.

(٤) الفقيه ١: ١٦٨ حديث ٩١٧.

(٥) ذهب إليه المحقق في المعبر ٢: ١٥٦.

(٦) للمعبر ٢: ١٥٧، المنتهى ١: ٢٦٩.

(٧) لقصال: ٣٤٧ حديث ١٧، التهذيب ٢: ٢٨٧ حديث ١١٥٢.

الفصل الرابع: القراءة وليست ركناً بل واجبة تبطل الصلاة بتركها عمداً.

وتجب الحمد ثم سورة كمة في ركعتي الشنائية، والأولين من غيرها.

استحاب اشيع في جمع اصوت، لأنه ذكرته (١)، والأخبار (٢) مطلقة والتخصيص يحتاج إلى دليل.

قوله: (الفصل الرابع: القراءة وليست ركناً بل واجبة تبطل الصلاة بتركها عمداً).

هذا أشهر لقول أصحابنا، ودعي الشيع في الإجماع (٣)، وتدل عليه رواية مصور بن حازم أنه سأل صادق عليه السلام: إنني صليت المكتوبة وسبت أن أقرأ في صلاتي كلها، فقال: «اليس قد أنعمت الركوع ولسبحود» قلت: بن فقال: «تمت صلاتك» (٤) وعبرها (٥) وعمل الشيع في السجود (٦) عن بعض أصحابنا القوم مركبتها تمسكاً بظاهر قوله صلى الله عليه وآله: «لا صلاة إلا بما تحمى الكتاب» (٧)، وقول الناظر عليه السلام في صحيحة محمد بن مسلم في الذي لا يقرأ بما تحمى: «لا صلاة به إلا أن يقرأ بها في جهر أو إحصات» (٨) ويجوز الحمل على العامد حملاً بين الأدلة.

قوله: (وتجب الحمد ثم سورة كاملة في ركعتي الشنائية والأولين من غيرها).

أما وجوب الحمد فلا خلاف فيه عند، وعدد أكثر العامة، وأما وجوب السورة

(١) الذكر: ١٧٩.

(٢) الكافي ٣: ٣١٠ حديث ٣، التهذيب ٢: ٢٧ حديث ٢٣٩.

(٣) الخلاف ١: ٣٨ مسألة ٢٨ كتاب الصلاة.

(٤) الكافي ٣: ٣٤٨ حديث ٣، التهذيب ٢: ١٤٦ حديث ٥٧٠.

(٥) الكافي ٣: ٣٤٧ حديث ١، التهذيب ٢: ١٤٦ حديث ٥٧٢، ٥٧٩.

(٦) البسوط ١: ١٠٥.

(٧) تفسير أبي الفتح الرازي ١: ٢٢، سنن البيهقي ٢: ٣٨.

(٨) الكافي ٣: ٣١٧ حديث ٢٨، التهذيب ٢: ١٤٦ حديث ٥٧٣.

فهو أشهر اسقولين علما، والآحر لإستحباب ذهب إليه بن الحصيد^(١)، وسلا^(٢)،
وأنشخ في لنهائة^(٣)، ونخم النين في المعتر^(٤).

لن: قوله تعالى: (فاقرأوا ما تيسر)^(٥)، ون لأمر حقيقة في بوحوب و«ما»
سعموم إلا ما أحرجه النليل، ولا تحب قراءة في غير لقلاة، ورواية منصور بن حارم،
عن أبي عبدالله عليه السلام: «لا تقرأ في المكتوبة بأقل من سورة ولا بأكثر»^(٦)، وغير
ذلك.

حنحوا بصحيفة علي بن رثاب^(٧)، وصحيفة الحلبي^(٨)، عن الصادق
عليه السلام وغيرهما^(٩).

وحنوبه: الحمل على من أعجنته حاجة وتحوف شيئاً، حملاً لإطلاقها على ما
اقتضته صحيفة الحلبي عه عليه السلام^(١٠) من تنقييد بذلك، على أن الرواية بإحراء
التورة الواحدة في الركعتين لا صراحة فيها بتبصصها^(١١)، لحوار إرادة تكررها.
نعم تنبيدها نكوبها ثلاث آيات يشعر بهك، فالحمل على اقتضاء الضرورة
لتبصص أول مع إمكان الحمل على استقية نظراً من معالجة أكثر الأصحاب، وموقعة
ماعبه العامة.

و لأولين نضم الهمزة، ثم اليائين المشائين من تحت، تشية الأول، وما اشهر

(١) نقله عه في المختف: ٩١.

(٢) الراسم: ٧٠.

(٣) البائة: ٧٥.

(٤) المعتر: ١٧١.

(٥) الرمل: ٢٠.

(٦) الكافي ٣: ٣١٤، حديث ١٢، التهذيب ٢: ٦٩، حديث ٧٥٣، الاستبصار ١: ٣١٤، حديث ١١٦٧.

(٧) التهذيب ٢: ٧١، حديث ٢٥٩، الاستبصار ١: ٣١٤، حديث ١١٦٩.

(٨) التهذيب ٢: ٧١، حديث ٢٩٠، الاستبصار ١: ٣١٥، حديث ١١٧٢.

(٩) بحوماً روي في الكافي ٣: ٣١٤، حديث ٧، وسننيد ٢: ٦، حديث ٢٥٥، والاستبصار ١: ٣١٥، حديث ١١٧٠.

(١٠) التهذيب ٢: ٧١، حديث ٢٩١، الاستبصار ١: ٣١٥، حديث ١١٧٢.

(١١) التهذيب ٢: ٧١، حديث ٢٦٢، الاستبصار ١: ٣١٥، حديث ١١٧٣.

والبسمة آية منها ومن كل سورة، ولو أدخل بحرف منها عمداً أو من
السورة أو ترك إعراباً أو تشديداً، أو موالاةً أو أبدل حرفاً بغيره وإن كان في
الضاد والطاء، أو أتى بالترجمة مع إمكان التعلم وسعة الوقت، أو غير الترتيب
أو قرأ في الفريضة عزيمة أو ما يفوت الوقت به، أو قرن، أو خافت في الصبح أو
أولبي المغرب و لعشاء عمداً عالماً، أو جهري البواقي كذلك، أو قال آمين
آخر الحمد لغير التقية بطلت صلاته.

حل السنة كثير من الطلبة من قرائها بناءً مثبته من فوق الظاهر أنه غلط، لأن أوله غير
مسموع.

قوله: (والبسمة آية منها ومن كل سورة).

المراد: البسمة في أول السورة، لأن أتى في وسط التمل بعض آية، ويستثنى من
ذلك مرادة، وهذا الحكم مجمع عليه بين الأصحاب، والأحاديث ذلك من طرقاً (١)
وطرق العامة كثيرة، عن ابن عباس أنه قال: سرق الشيطان من الناس مائة وثلاث
عشرة آية، حين ترك بعضهم قراءة اسم الله الرحمن الرحيم في أوائل السور (٢)، والمراد
بقول المصنف: إنها (آية من كل سورة): الغالب لما عرفت من استثناء براءة.

قوله: (ولو أدخل بحرف منها عمداً، أو من السورة، أو ترك إعراباً، أو
تشديداً، أو موالاةً أو أبدل حرفاً بغيره وإن كان في الضاد والطاء، أو أتى
بالترجمة مع إمكان التعلم وسعة الوقت، أو غير الترتيب أو قرأ في الفريضة
عزيمة، أو ما يفوت الوقت به، أو قرن، أو خافت في الصبح وأولبي المغرب
والعشاء عمداً عالماً، أو جهري البواقي كذلك، أو قال: آمين آخر الحمد لغير
التقية بطلت صلاته).

يجب في القراءة إكمال الحمد والسورة مرعياً في ذلك الوجه لتقول، فلا يجوز

(١) الكافي ٣: ٣١٢-٣١٣ حديث ٢، تهذيب ٦٩: ٢ حديث ٢٥٠-٢٥٢، وبلعميد راجع الوسائل
٧٤٥: ٤ باب ١٠ من أبواب القراءة.

(٢) سنن أبي يحيى ٢: ٥٠، ونقده السيوطي في الدر المنثور ١: ٧ من ابن مسعود في سنه، وابن حزم في
كتاب البسمة.

الاخلال بحرف منها عمداً، ولو يكونه جهلاً بصحت صلاته لعدم الإتيان بالمأمورية،
والجهل ليس عذراً.

ولا فرق في الحرف بين كونه أحد حربي المشدد إذا جمعه، أو غير ذلك،
حتى أنه لو ترك الملتصق تحقق إحلاسه بحرف، وكذا لا يجوز الإخلال بالإعراب
وتبطل به الصلاة لو تعمده. والمراد بالإعراب: الرفع والنصب والجزم، ومثله صفات
الباء وهي: الفتح والكسر والتسكون، وكذا ما يتعلق بسية الكلمة.

ولعل المصنف اكتفى بذكر الإعراب عن البناء أو أراد به الأمرين معاً توسعاً،
ولا فرق في البطلان بالإخلال بالإعراب بين كونه معييراً للمعنى مثل ضم تاء (أنعمت)
أو لا كضم دال الحمد أول الصالحة. كما قالوا، ولا يكاد يتحقق ذلك، لأن اختلاف
الحركة يقتضي اختلاف العامل فيتعين أن لا يحذف.

وإنما لم يكسب المصنف بذكر الحروف عن ذكر التشديد، لأن الإخلال به
بقتضي الإخلال بشئين أحدهما: الحروف، والآخر: إداؤه في حرف آخر، وهو بمنزلة
الإعراب حتى لو فك الإداؤه، وإن لم يسقط عمداً بطلت صلاته، ومثله ما لو ترك
الإدغام الصغير، كما صرح به في البيان^(١).

ووجه إبطاله في هذه المواضع كلها: أنه مع تعمده يكون مبيهاً عما قرأه، فلا
يكون محسوماً قرئاً، بل من كلام الآدميين فتبطل به الصلاة، ومثله ما لو أبدى حرفاً
غيره، ولو كان مما يخفى كالضاد إذا أبدله طاء بأن أخرجه من مخرجها وبالعكس، ولو
استند في ذلك إلى جهله لأن الجاهل غير معذور، وكذا لو أخرج حرفاً من غير مخرجه
لخصص به المعلوم بالشواتر. وإنما احتصر المصنف الضاد والطاء بالذكر لالتباسهما
واحتياج الضاد إلى زيادة تكلف في إصانة مخرجه، بخلاف باقي الحروف فإنها وإن
احتاجت إلى توقيف لغير العالم بها إلا أن صابته سهل.

ويمكن أن يستمد من قوله: (أو ترك إعراباً) وجوب القرعة بالشواتر لا
بالشواذ، فقد اتفقوا على تواتر اتساع، وفي الثلاث لأخر التي بها تكمل العشرة - وهي

قراءة أبي جعفر، ويعقوب، وحطف- تردد، نظراً إلى الاختلاف في تواترها، وقد شهد شيخنا في لذكرى ثبوت تواترها^(١)، ولا يقتصر عن ثبوت الإجماع بخبر الواحد، فحيث تجوز القراءة هـ، وما عداها شاذ كقراءة إس بحيصن، وابن مسعود، فلو قرأ بشيء من ذلك عمداً بطلت صلاته.

وأما الإخلال بالمؤلة في قراءة فته غير جائز، وفي إبطال الصلاة به تفصيل سيأتي إن شاء الله تعالى، فحكم المصنف بالإبطال بالإخلال بها مطلقاً لا يحلوم مناقشة.

وتجب القراءة بالعربية قطعاً، كالتأسي، ولأن القرآن عربي، فلا يجوز الترجمة، ولا مرادف لقرآن من العربية لعدم صدق اسم القرآن عليه، لأن النظم المخصوص الذي به الإعجاز لا يوجد في غيره وإن لمع المعنى، لأن ذلك تفسير لا قرآن، فهو من كلام الأعميين، ولو اضطررنا إلى ذلك لكونه لا يعلم العربية وضاق الوقت عن التعم، ففي الاكتفاء بترجمة قولان، أصحهما: عدم، لما قلناه من أن ذلك لا يعد قرآن، فيجب التعمير بالذكر- الذي سيأتي بيانه- حتى لو قدر على ترجمة القرآن وانذكر تعين الإتيان بترجمة الذكر، لأن سذكر لا يخرج عن كونه ذكراً باختلاف الألسنة بخلاف القرآن.

ويفهم من قول المصنف، (أو أن بالترجمة مع إمكان التعم...) عدم الإبطال لو أنق به مع العجز، ويلزم منه الاحترء بها في القراءة، وهو لقول ثنائي وقد عرفت ضعفه. ولا يحق أن قوله، (مع إمكان التعم) قد يستعمل به عن قيد سعة الوقت، إذ لا يمكن شرعاً لاستغائه مع صيق الوقت، فإنه مخاطب بعمل الصلاة حينئذ بحسب الممكن، ولا ريب أن التقيد به أدل على المراد.

وكذا تبطل الصلاة لو غير ترتيب القرآن بين الكلمات والجمل والآيات، لأن الإعجاز منوط بالنظم المعين، والاسلوب المخصوص، وبضوات الترتيب يفوت القرآن لاحالة، فيصير من كلام الأعميين فتبطل به الصلاة.

وكذا لو قرأ في المريضة عزيمة من العزم الأربع، لأن وجوب السجود فوري وزيادته عمداً مبطلة للصلاة، فتعبد معها في مريضة يستلزم إتمام الريادة لموضع منها، أو ترك الواجب، وكلاهما محرم، فيكون فعلها محرماً مبطلاً، ولرواية زرارة، عن أحدهما عليها السلام: «لا يقرأ في المكتوبة شيء من العزم، فإن السجود رتبة في المكتوبة»^(١)، وقيل بالخواتم ويومئذ السجود عند بلوغه فإذا فرغ سجد، والأول هو المذهب.

وكذا لو قرأ ما يعوت اسوقت به ما يخرج جميع الصلاة عن الوقت المصروب لها، أو باخرج بعضها عنه كما لو قرأ سورة طه يعلم أن الوقت لا يسعها مع باقي الصلاة، فإنه إذا كان عاماً بطل صلاته كشوت التهي عن قراءتها المفترض لفساد، إذا أخرج شيء من الصلاة - وإن قل عن وقتها - فمنع منه ككل سبق ولو قرأها دساً عدس إذا تذكر. وبوطن الشعة عشر في سورة طه ثم تبس الصيق وحب العدس إلى غيرها، وإن تجاوز التصف، محافظة على فعل الصلاة في وقتها.

وكذا تطل الصلاة لو قرأ بين سورتين في ركعة واحدة، إلا ما استدكره على أحد القولين، لما روه منصور بن حازم، عن الصادق عليه السلام: «لا يقرأ في المكتوبة بأقل من سورة ولا أكثر»^(٢) وفي معها رواية محمد بن مسلم، عن أحدهما عليها السلام^(٣)، والتهي يدل على التحريم ويقضي بطلان الصلاة.

وقيل: يكره ذلك^(٤)، لرواية عبي بن يقطين، عن أبي الحسن عليه السلام في القرآن بين السورتين في مكتوبة والثافة قار «لابأس»^(٥)، وقريب من رواية زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام^(٦)، والجمع بين ماسق وبين هاتين بالخمل على

(١) الكافي ٣: ٣١٨ حديث ٦، التهذيب ٢: ٩٦ حديث ٣٦٩.

(٢) الكافي ٣: ٣١٤ حديث ١٢، التهذيب ٢: ٩٩ حديث ٢٥٣، الاستبصار ١: ٣١٤ حديث ١١٦٧.

(٣) التهذيب ٢: ٧٠ حديث ٢٥٤، الاستبصار ١: ٣١٤ حديث ١١٦٨.

(٤) ذهب إليه الشيخ في الاستبصار ١: ٣١٧، وابن دريس في سرائر: ٤٥، ولحقق في الشريعة ١: ٢٨٢.

(٥) التهذيب ٢: ٢٩٦ حديث ١١٩٢، الاستبصار ١: ٣١٧ حديث ١١٨١.

(٦) التهذيب ٢: ٧٠ حديث ٢٥٨، الاستبصار ١: ٣١٧ حديث ١١٨٠.

الكراهة أوجه، وهو الأصح. وقراءة سورة وبعض أخرى كقراءة سورتين، بل تكرار السورة مرتين، وكذا الفاتحة بل الآية الواحدة لا لغرض صحيح كاصلاح، ولو قرن على قصد التوظيف شرعاً وجوباً لو استحباباً حرم وأبطل قطعاً.

وكذا لو قصد بالسورة الثنية الواجبة في الركعة دون التي قبلها إذا قرأها بعد الحمد، لتحقق قطع الموالاة بها عمداً، وكذا لو خافت في الصبح وأوليي المغرب والعشاء عمداً عالماً بوجوب الجهر فيها، بشرط أن يكون رجلاً أو ختنى مع قدرته على الجهر، بحيث لا يسمع أحني، فإن ذلك يبطل للصلاة على المشهورين الأصحاب.

واحترز بقوله: (عمداً)، عمالو ما عدا نسياناً، وبقوله: (عالماً) عمالو حاله جاهلاً بالوجوب، فإنه لا شيء عليه، ومثله عمالو جهر فيها سوى ذلك، أعني: الظهريين وأواخر المغرب والعشاء كذلك، أي عمداً عالماً لتعين الإحفات في ذلك، وقيل: إن الجهر والإحفات في هذه المواضع مستحب^(١)، والأصح الأول.

نقل على ما قلناه رواية زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام: في رجل جهر فيها لا يسبغي للجهر فيه، أو أخفى فيها لا يسبغي الإحفات فيه فقال: «ان فعل ذلك متعمداً فقد نقص صلاته وعليه الإعادة، وإن فعل ذلك ناسياً أو ساهياً أو لا يدري فلا شيء عليه وقد تمت صلاته»^(٢).

وكذا تبطل لو قال: آمين آخر الحمد عن المشهور، لرواية الحلبي، عن الصادق عليه السلام: أنه سأل أقول آمين إذا فرغت من فاتحة الكتاب؟ قال: «لا»^(٣) ولقول النبي صلى الله عليه وآله: «إن هذه الصلاة لا يصح فيها شيء من كلام الادميين»^(٤)، وآمين من كلام لآدميين إذا بيست سقرآن ولا ذكر، ولا دعاء، وإنما هي إسم للدعاء، أعني: «استجب»، ولاسم معاير لمسماه الوضعي، وعلى هذا، فلا فرق في البطلان بين أن يقولها في آخر الحمد أو غير ذلك كالقنوت وغيره من حالات

(١) ذهب إليه ابن الجدي، والسيد المرتضى في الصباح كما في المختص: ٩٣.

(٢) الفقه ١: ٢٢٧ حديث ١٠٠٣، الاستبصار ١: ٣٩٣ حديث ١١٣٣.

(٣) التهذيب ٢: ٧٥ حديث ٢٧٦، الاستبصار ١: ٣٩٨ حديث ١١٨٩.

(٤) رواه في الذكرى: ١٩٤.

ولو حالف ترتيب الآيات داسياً ستأنف القراءة إن لم يركع، فإن ذكر بعده لم يلتفت.

وجاهل الحمد مع ضيق الوقت يقرأ منها ما تيسر، فإن جهل الجميع قرأ من غيرها بقدرها، ثم يجب عليه التعلم.

الضلاة، ولا بين أن يقولها سراً أو جهراً.

ولو كان في موضع تقية فأتى بها للتقية لم تبطل صلاته مطلقاً وحتل في الاعتبار القول بكراهتها ^(١) ويظهر من كلام ابن الحبيد جوازها ^(٢)، وليس بشيء لأن أكثر الأصحاب قائلون بالتحريم، بل كاد يكون إجماعاً قوله: (ولو حالف ترتيب الآيات داسياً ستأنف القراءة إن لم يركع فإن ذكر بعده لم يلتفت).

فإن عمل بقراءة ناق إلى أن يبلغ الإحشاء إلى حد الركعة، والإحلال بالترتيب إخلال بالقراءة الواحدة، فإذا ذكر قبل صيرورته راكعاً فقد ذكر في محلها فوجب تداركها بحلاف ما وصار راكعاً.

قوله: (وجاهل الحمد مع ضيق الوقت يقرأ منها ما تيسر، فإن جهل الجميع قرأ من غيرها بقدرها ثم يجب عليه التعلم).

جاهل لعلم يجب عليه التعلم بإجماع، فإن صدق الوقت عنه فلا يجوز إما أن يعلم من الماتحة شيئاً وهو إما آية فارد، أو بعض آية، أو لا يعلم شيئاً منها، وعلى التقديرات فإما أن يعلم من غيرها شيئاً أو لا فلهذا صورته:

الأولى: أن يعلم آية فارد ويستم من غيرها شيئاً فيحب الاتيان بما يعلمه منها قطعاً، وهل يجب أن يعرض عن العائب؟ فيه قولان: أقربهما نعم، لعدم (فاقراء وما تيسر) ^(٣)، لا ما أخرجه دليل، ولا دليل على الإكتفاء ببعض الماتحة، ولظاهر «لا صلاة إلا

(١) المعبر ٢: ١٨٦.

(٢) نقله عنه الشهيد في الدروس: ٣٦.

(٣) الزمل: ٢٠.

بفاتحة الكتاب»^(١) نخرج عنه ما دأى بسدله ولم يعلم شيئاً، فيبقى لباقي على أصله. وقيل: لا، لعدم المقتضي^(٢)، وهو ضعيف. فعلى هذا، هل يعوص عن المائت بتكرار ما يعصمه بها بحيث يساوي بفاتحة، أم يأتي بدله من سورة أخرى؟ فيه قولان، أحدهما: لتكرر وهو مختار التذكرة^(٣)، لأن الآية منها أقرب إليها من غيرها، والثاني: استعوص بعيرها، لأن شيء لو اختلف لا يكون أصلاً وبدلاً، وفيه قوة، واحتساره المصنف في الشبهة^(٤)، فعلى هذا هل تحت مراعاة مساواة السدله لها في الحروف، أم في آيات؟ كل محتمل، والأول أقوى لنقطع بالمساواة معه بخلاف الثاني. ونحب مراعاة الترتيب، فإن علم الأول آخر السدل، وبالعكس لو علم الآخر ولو علم الطرفين وسطه، وبمعكس معكم لو علم كسر العرص.

الثانية: الصورة بخلافها ولا يعصم من غيرها شيئاً، فهل يجب تكرار ما يعلمه من مساوئها، لأن بعض القرآن أقرب إليه من الذكر، أم يعوص عن المائت بذكرها؟ كل محتمل، واختار الأول في النهاية^(٥).

وقد يحتج للدأى بأن النبي صلى الله عليه وآله عظم السائل الكلمات، وفيها: الحمد لله، وم يأمره بتكرارها، مع أنها بعض لفاتحة^(٦). ويرد عليه عدم تسمية ذلك قرآناً، ومع ذلك هي لثاني قوة لأن ما يقع عوضاً عن المجموع يقع عوضاً عن البعض بطريق أولى، ووقع التكرار عوضاً غير معلوم فلا يصار إليه، وحسب فيجب أن يراعى ما سبق من المساواة والترتيب.

الثالثة: أن يعلم بعض آية، وجب قراءته بسمي قرآناً إذ «لا يسقط الميسور بالمعصوم» ويراعى في الباقي ما سبق، وإلا لم يعتد به، وعند أبي غيرها، فإن علم من

(١) تفسير أبي المصوح الزاري ١/ ٢٢، صحيح مسلم ١/ ٢٩٥ حديث ٣٩٤، سنن البيهقي ٢/ ٣٨٠، وفيه لاصلاح من لم يقرأ بفاتحة الكتاب.

(٢) هو المحقق في المستدر ٢/ ١٧٠.

(٣) التذكرة ١/ ١١٥.

(٤) نهاية الأحكام ١/ ٤٧٥.

(٥) لمصدر السبب.

(٦) سنن البيهقي ٢/ ٣٨٠.

القرآن ما يعرض به تعين، وإلا عدل إلى الذكر، وهي الصورة الرابعة مع احتمال التكرار في الموضعين.

الخامسة: أن لا يعلم بها شيئاً، فيحب أن يقرأ من غيرها بقدرها مرعياً لحروف وعدد الآيات إن أمكن بعير عسر، لأن زيادة المثابة تفتضي زيادة القرب، ولا يحب أن يعدل كل آية من الفائحة لشدة بدور ذلك، فإن عسر اكتفى بمساواة في الحروف، أو زيادة حروف الدل، ولو كان المقي به آية واحدة.

وتحب مرعاة انتتالي قطعاً مع مكانه، فإن تعدد أحزاً التمريق، ولو كان التمريق محلاً تسمية المأني به قرآن فكأنه يعلم شيئاً أصلاً، [وهي الصورة السادسة] (١)، وحسب فيجب عليه أن يستمع به ويحكمه ويهله ويكرهه لأمر النبي صلى الله عليه وآله الأعز في ذلك (٢).

وهل يحب مساواته للصائحة قدره؟ فله إشكال ينشأ من إطلاق الأمر، ومن أنه أقرب إلى العذمة، ولا ريب أنه أحوط، واختار في الذكرى (٣) وغيرها (٤) وجوب ما يحرى في الأخيرين من الذكر، وهو سبحانه الله - في حره بالتترتيب المخصوص، لأن تملكته في الأخيرين إنما تكون مع الترتيب، فلا يقتصر الدل في الأولين عنها، ونقل ذلك عن س الحيد (٥)، والخطفي (٦)، وتردد المصنف في النهاية (٧)، وبحثار الذكرى أقوى، وتكراره ليساوي الفائحة أحوط.

ويحب أن ينوي بالبدل اسدلية في جميع الصور، لعدم تعينه لذلك بدون لية، كما قلده في الإيماء بدل الركوع والتسجود، ويحتمل لعدم كبدل الفائحة في الأخيرين، وتردد فيه المصنف في النهاية (٧). ولو تعلم الفائحة في أثناءه بأن حضر من يلقه

(١) هذه الزيادة في الطبعة المحررة وبحثها البيان

(٢) الذكرى: ١٨٧.

(٣) للدروس: ٣٥.

(٤) نقله عنه في الذكرى: ١٨٧.

(٥) المصدر السابق.

(٦) نهاية الأحكام ١: ٤٧٤.

(٧) نهاية الأحكام ١: ٤٧٥.

ويجوز أن يقرأ من المصحف، وهل يكفي مع إمكان التعلم؟ فيه نظر،

القراءة، أو وحده من يقرأ في صلاة ونحوها فتدبره، أو وجد مصحفاً يقرأ منه، فإن كان قبل الشروع في البدل فلا بحث في وجوب قراءتها، وإن كان في الأثناء وجب الإتيان بالقراءة كمالاً، سواء ما أتى به غيره.

وكذا لو فرغ من البدن ولما برقع، وفاقاً للمصنف في التذكرة^(١)، وشيخنا في الذكرى^(٢) وإن كان قد نقل فيه عن التذكرة خلاف ذلك. هذا كله في الفاتحة، أما التورة فيجب تعلمها على من جهلها، فإن ضاق الوقت أتى بما يحسنه، فلو لم يحسن شيئاً لم يعرض بالذكر اقتصاراً على موضع لوفاق، ولأن التورة تسقط مع الضرورة، فمع الجهل بها أولى، ولو جهل الفاتحة وتحذر للتعلم قرا عوض الفاتحة كما سبق ثم أتى بالتورة، فلو لم يعلم إلا سورة واحدة عوض بها عن الحمد ثم كررها عن التورة، قاله في الذكرى^(٣) وهو محتمل.

قوله: (ويجوز أن يقرأ من المصحف).

لما رواه الحسن الضيقلي عن الصادق عليه السلام: في المصلي يقرأ في المصحف يضع السراج قريباً منه، قال: «لا بأس»^(٤)، ولو لم يقدر على القراءة إلا به تعين عليه، ولو افتقر إلى تقريب سراج وجب، ولو احتاج إلى بدل عوض لزم بدله، كل ذلك من باب المقتضة، ولو تمكن من لا تتم أو متابعة من يقرأ فكما القراءة من المصحف.

قوله: (وهل يكفي مع إمكان التعلم؟ فيه نظر).

ينشأ من وجوب لقراءة عن طهر بقلب تامباً بالنبي صلى الله عليه وآله، والأئمة من بعده، ولأن المتعارف في قراءة الصلاة ذلك، فيحمل الأمر بالقراءة عليه، ولأن من يقرأ من المصحف بمعرض بطلان الصلاة إنما ينهاب المصحف من يده، أو بعروض ما لا يعلمه أو يشك في صحته ونحو ذلك. ومثله الإكتفاء بالإقتداء، إذ ربما

(١) التذكرة ١١٥١.

(٢) الذكرى: ١٨٧.

(٣) الذكرى: ١٨٨.

(٤) التهذيب ٢: ٢٩٤ حيث ١١٨٤.

فإن لم يعلم شيئاً كبر الله تعالى وهديه ومسخه بقدرها ثم يتعلم .
ولو جهل بعض السورة قرأ ما يحسنه منها، فإن جهل لم يعوض
بالتسبيح، والأخرس يحرك لسانه بها ويعقد قلبه.

عرض للامام ما يبطل صلاته أو يمنع من الاقتداء به في الأثناء فيفتقر المأموم إلى إبطال
الصلاة، ومن أن المقصود - وهو القراءة في الصلاة - حاصل بذلك، وفيه مع ظاهر،
والأصح عدم الاكتفاء.

قوله : (فإن لم يعلم شيئاً كبر الله تعالى وهله وسبحه بقدرها، ثم
يتعلم).

المراد: فإن لم يعلم شيئاً من إفاعة وعبرها أني بالذكر، وقد سبق بيانه
مستوفى. ولولم يعلم شيئاً من القرآن، ولا من الأذكار وصاق الوقت عن التعلم، فقد
قال المصنف في النهاية: وحب أن يقوم بقدر الإفاعة ثم يركع، إذ لا يزم من سقوط
واحِب سقوط غيره ^(١)، وهو متجه.

وفي وجود هذا لفرص ونحوه في كلام بعض فقهاء نجد، إذ لا بد من تعلم باقي
الأفعال التي تعد أركاناً على وجهها، وجميع الشروط من أصول الدين وفروعه، وأخذ
الأحكام على وجه يحريء الأحده، كما سبق لتبنيه عليه، والعلم بأن من لا يحسن
القراءة مطلقاً، أو على الوجه المعترف لذي يجب عليه إلى آخره، وإلا لم يعتد بصلاته
أصلاً، ومع العلم بهذه الأمور كلها لا يكاد يتحقق فرص عدم علمه بالقراءة، أو بها
وبالذكر معاً.

قوله : (ولو جهل بعض أسورة قرأ ما يحسنه منها فإن جهل لم يعوض
بالتسبيح).

إقتصاراً على موضع الوفاق، كما سبق بيانه آنفاً.

قوله : (والأخرس يحرك لسانه بها ويعقد قلبه).

أي: معناها، لأن «البسور لا يسقط بالمعسور» وقد سبق تفسير عقد القلب

معناها في التكبير، وفي الذكرى: أنه يُؤْتَعَذَرُ بهامه جميع معانيها فهم البعض وحرك لسانه به، وأمر بتحريك اللسان بقدر الباقي تقريباً، وإن لم يفهم معناه مفصلاً قال: وهذه لم أرفها نقلاً صريحاً^(١)، فمقتضى كلامه وحوب فهم معاني القراءة مفصلاً وهو مشكل، إذ لا دليل على وحوب ذلك على الأحرس ولا غيره، ولو وحب ذلك لمعب البلوى أكثر لخلاتق.

والذي يظهر لي أن مرد التقدير بوحوب عهد قلب الأحرس بمعنى القراءة من لأصحاب وحوب القصد بحركة اللسان إلى كونه حركة للقراءة، بد الحركة صالحة بحركة القراءة وغيرها، فلا تنحصر إلا بالتيه، كما بهما عليه في جميع الأبدل السابقة، وقد صرح المصنف بصلتك في المنهى فقال: وبقد قلبه لأن لقراءة معتبرة وقد تمذرت، فأني ببدلها فهو بحركة لسان^(٢)، ولا يكون بدلاً الإمع التيه، وروية لتكوي عن أبي عبد الله عليه السلام قائلاً: «تسبب الأحرس، وتشهده، وقراءته للقرآن في الصلاة، بحريك لسانه وبشارته بصبغه»^(٣) دلت على اعتبار الإشارة بالإصبع في حصول ذلك، ولا بأس به لعدم المنافي.

وعن هذا فينسحب في باقي الأذكار كتكبيره، نظراً إلى أن البدلية منوطة بحكم الشارع، وقد جعل لإشارته بصبغه دخلاً في البدلية عن نطفه فينوقف الثبوت عليها، ولا فرق بين الأحرس ومن عجز عن انطق لعرص، وكذا من عجز عن انطق بعض القراءة وإن قل.

ولا يخفى أنه يجب بدل الجهد في تحصيل السطق، ولو في البعض بحسب لقولهم.

ومن يبدل حرفاً بغيره أو عربياً أو بـ، أو يدعم في غير موضعه ويحومهم يجب عليهم بذل الجهد في إصلاح النطق، ولا يُصَلُّون في الوقت سعة معها أمكن التعلم، ومع اليأس يأتون بمقدورهم.

(١) الذكرى: ١٨٨

(٢) المنهى ١: ٢٧٤.

(٣) لكافي ٣: ٣١٥ حديث ١٧، تهذيب ١: ٩٣ حديث ٣

ولو قدم السورة على الحمد عمداً أعاد، ونسياناً يستأنف القراءة.
ولا تجوز الزيادة على الحمد في الثالثة والرابعة،

والظاهر عدم وجوب الإتمام حينئذ، بخلاف ما لو ضاق الوقت عن التعلم مع إمكانه فإنَّ الظاهر الوجوب هنا، والفرق أنَّ الإصحاح هنا ممكن وهذا بدله، وفي الأول ساقط بالكلية فلا بدل له.

قوله : (ولو قلتم السورة على الحمد عمداً أعاد) .

المراد إعادة القبلة لشبوت التهيؤ في الثاني به جزءاً من القبلة المقتضي للفساد، وحال الحكم عامد وليس الجهل عندكم سبق تهيؤ مرة.

قوله : (ونسياناً يستأنف القراءة) .

ظاهر هذه العبارة وغيرها كعبارة التذكرة (١) والفتاوى (٢) استئناف القراءة من أولها، فيعيد الحمد والتسوية معاً، وهو بعيد، لأنَّ الحمد إذا وقعت بعد السورة كانت قراءتها صحيحة، فلا مقتضي لوجوب إعادتها، بل نسي عليها ويعيد التسوية خاصة. أمَّا لو حالف ترتيب الآيات نسياناً، فلا بد من الإعادة لفوات الموالاة، نعم لو قرأ آخر الحمد، ثم قرأ أولها مع النسيان، ثم تذكرى على ما قرأه آخرها، ويستأنف ما قبله بحصول الترتيب والموالاة معاً.

قوله : (ولا تجوز الزيادة على الحمد في الثالثة والرابعة) .

باحماع أصحابنا، وأكثر أهل العلم، خلافاً للشافعي (٣)، لوجوب التأسّي بالنبي صلى الله عليه وآله (٤)، وورود لأخبار عن الأئمة عليهم السلام بالفاتحة، وبالتخيير بينها وبين التسبيح (٥).

(١) التذكرة ١: ١١٦.

(٢) نية الأحكام ١: ٤٣.

(٣) الأم ١: ١٠٩.

(٤) سنن البيهقي ٢: ٣٣.

(٥) التلخيص ٢: ٩٨ حديث ٣٦٩، الاستبصار ١: ٣٢٩ حديث ١٢٠٠.

ويتخير فيها بينها وبين: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر مرة،
ويستحب ثلاثاً،

قوله: (ويتخير فيها بينها وبين: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله
والله أكبر مرة، ويستحب ثلاثاً).

التخير بين الأمرين في الثلاثة والرابعة باجماع أصحابنا، والثالثة شاملة
باطلاقها لثلاثة لمرب وعبرها، وأصبح الأقوال عندما الإجتراء بالتسيبحات الأربع مرة
واحدة، وهو قول المفيد^(١)، وأحد أقوال الشيخ^(٢) لصحيفة ررارة، قال: قلت لأبي
جعفر عليه السلام: ما يحري من القول في لركعتين الأخيرتين؟ قال: «أن يقول:
سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ويكبر ويركع»^(٣).
والقول الثاني أنه أن يكبر ويكبر ثلاث مرات، فتكون اثنتي عشرة
تسيبة^(٤).

والقول الثالث له عشر تسيبحات يقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا
الله ثلاث مرات، ويقول في الثالثة: والله أكبر^(٥)، وتبعه على ذلك جماعة^(٦).
ولعل حجته رواية حريز، عن ررارة، عن الماقر عليه السلام، قال: «إن كنت
إماماً قتل: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله ثلاث مرات، ثم تكبر وتركع»^(٧).
واجترأ بعضهم بنسخ بث بكرر التسيبحات الثلاث لأول ثلاثاً، والأصح
الأول، والثاني أحوط وأفضل، وذ لى ثلاث كان على قصد لوحوب، مخيراً بينها
وبين المرة، إذ لا محذور في لتحير بين الأقل والأكثر كتخير المسافر في القصر والإتمام
في المواضع الأربعة، لأن صدق الكني على أمراده بالقوة والضعف لا تعد فيه. ولا يرد أنه
بالا تيان بأقل المرحيين تتحقق البراءة فلا يعقل الوجوب بعده، لأن المتحقق هو البراءة

(١) القسعة: ١٨.

(٢) الاستبصار ١، ٣٢١.

(٣) الكافي ٣، ٣١٩ حديث ٢، التهذيب ٢، ٩٨ حديث ٣٦٧، الاستبصار ١، ٣٢١ حديث ١١٩٨.

(٤) النهاية: ٧٦.

(٥) المبسوط ١، ١٠٦.

(٦) مهم- سلافي لراسم: ٧٢، وفيه ادريس في السرائر ٤٦.

(٧) العنق ١، ٢٥٦ حديث ١١٥٨.

في ضمن الأقل لا مطلقاً، فلا يتمتع إضافة ما به يتحقق الفرد الأقوى، ويكون هو طريق البراءة.

إد عرفت ذلك فقول المصنف: (وبسحت ثلاثاً) لا ياتي لبيان بها على قصد الوحوب، لأن الاستحباب العمي لا ياتي الوحوب التخييري، إلا أنه خلاف المتبادر ومقتضى لمبارة وحوب الترتب على الوجه المذكور

وجوز أبس الجيد تقديم ما شاء من استحباب والتسبيح والتكبير^(١)، وهو ضعيف، وإن ورد في بعض الأخبار^(٢) عملاً مشهوراً

فروع :

أ: الظاهر وحوب الاحكام فيه كقراءة خلافاً لابن إدريس^(٣)، وكذا العربية والاعراب والمؤالة جرماً.

ب: لونسى القراءة في الأوليين فالتخير بين الحمد والتسبيح محذور، واحتاط في الخلاف بالقرءة^(٤) استناداً إلى رواية الحسين بن حماد، عن الصادق عليه السلام^(٥) وليس فيها دلالة صريحة مع ممارضتها بغيرها.

ج: تجوز قراءة الحمد في إحدى الأخيرين، والتسبيح في الأخرى لانتفاء المانع.

د: لا سمة فيه إد ليس بقراءة، ولا يستحق لعنه التوقيف.

هـ: لا يشترط القصد إلى واحد منهما، لأن أفعال الصلاة لا تفتقر إلى لية. وإن لو شرع في أحدهما فهل له تركه، والعدول إلى الآخر؟ فيه تردد، يلتفت إلى لزومه بالشروع نظراً إلى أن العدول عنه ينصت بطلان العمل وعلمه، ومنع منه في

(١) نقله عنه في المختلف: ٩٢.

(٢) التهذيب ٢: ٩٨ حديث ٣٦٨، الاستبصار ١: ٣٢٩ حديث ١١٩٩.

(٣) السرائر: ٤٦.

(٤) الخلاف ١: ٦٧ مسألة ٤٠ كذب الصلاة.

(٥) لفتحه ١: ٢٢٧ حديث ١٠٠، التهذيب ٢: ٤٨٨ حديث ٥٧٩.

وللإمام القراءة.

الذكرى، سواء شرع فيه قاصداً إليه أم لم يبر واحداً بخصوصه^(١). نعم لو قصد إلى أحدهما سبق لسانه إلى الآخر لم يعتد بما لقي به لوجود الصارف له عن اعتباره في أفعال الصلاة، فيعود إلى أحدهما كما كان.

نـ المشهور أن استحباب تكرره لا يزيد على ثلاث، أو سبع، أو خمس.

قوله: (وللإمام القراءة).

أي: يستحب للإمام القراءة، فهي أفضل من التسييح لصحيحة مصور بن حازم، عن أبي عبد الله عليه السلام: « إذا كنت إماماً فاقراً في الركعتين الأخيرتين فافتح الكتاب، وإن كنت وحيداً، فيسلك ما فعلت أولم تفعل »^(٢)، وعن أبي الحسن عليه السلام: « القراءة أفضل »^(٣)، وحملها الشيخ على الإمام^(٤) جمعاً بينها وبين رواية علي بن حنظلة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن الركعتين ما أصح فيها؟ فقال: « إن شئت فاقراً فافتح الكتاب وإن شئت فاذكر الله فهو سواء »، قال: قلت: فأَيُّ ذلك أفضل؟ قال « هما والله سواء إن شئت متحت، وإن شئت قرأت »^(٥).

ويعهم من قوله: (ويستحب للإمام لقراءة) أنها لا تستحب لغيره، أمّا المأموم فسيأتي، وأمّا المنعرد فالمساواة بينها بالنسبة إليه هو قول الشيخ في الاستبصار^(٦)، وظاهر كلامه في أكثر كتبه المساواة مصدقاً^(٧). وقال ابن أبي عقيل التسييح أفضل وأطلق^(٨)، ويلوح من عبارة ابن الحسيد مثل قول الاستبصار، إلا أن يتيقن الإمام أنه

(١) الذكرى: ١٨٩.

(٢) التهذيب ٢: ٩٩ حديث ٣٧١، الاستبصار ١: ٣٢٢ حديث ١٢٠٢.

(٣) التهذيب ٢: ٩٨ حديث ٣٧٠، الاستبصار ١: ٣٢٢ حديث ١٢٠١.

(٤) التهذيب ٢: ٩٨، الاستبصار ١: ٣٢٢ دليل حديث ١٢٠١.

(٥) التهذيب ٢: ٩٨ حديث ٣٣٩، الاستبصار ١: ٣٢١ حديث ١٢٠٠.

(٦) الاستبصار ١: ٣٢٢ دليل حديث ١٢٠١.

(٧) لليسوط ١: ١٠٦، النهاية ٧٦، الخلاص ١: ٦٧ مسألة ٤٠، كطب الصلاة، الاقتصاد: ٢٦١.

(٨) نقله عنه في المختلف: ٩٢.

ويجزىء المستعجل والمريض في الأوليين الحمد، وأقل الجهر إسماع
القريب تحقيقاً أو تقديراً، وحد الإخفات إسماع نفسه كذلك،

ليس معه مسيق فيستحق له التسبيح^(١)، وفي رواية معاوية بن عمار، عن الصادق
عليه السلام في ناسي القراءة في الأوليين، فيذكرني الأخيرين قال: «إني أكره أن
أحصل آخر صلاتي أولها»^(٢).

ويمكن حل هذه على المسعد، فيكون التسبيح له أفضل مما يبيها وبين رواية
مصور بن حارم، لا أنه يلزم اطراح رواية عن مسقط، ولا نحد الآن قائلاً
بامتناع التسبيح للمسعد والقراءة للإمام، وبكأن القول به وجهاً، فحينئذ قول
الاستبصار هو المتيقن به. ولو كان المصنّف ينجّز القراءة لعمّ سيكون معه في التسبيح
فالتسبيح أفضل مطلقاً.

قوله: (ويجزىء المستعجل والمريض في الأوليين الحمد).

المراد بالمستعجل: من أعجلته حاجة، كمرم عشى فونه، ورفقة يشق اللحاق
بهم وعودك، وقد سبق بيانه.

وهل يعد صلو الوقت مسقطاً سورة؟ ينوح من كلام صاحب لمعتبر
ذلك^(٣)، ولم أجد في كلام أحد شذراً بذلك، ولا في كلامه تصريح به، والأحار
انواردة بخور ترك السورة محمولة على ضرورة^(٤)، ولا يعد صبيق الوقت ضرورة
خصوصاً بسببه إلى الخئض إذا طهرت وقد بقي من الوقت ركعة بدون لسورة، وقد
سبق كلام في ذلك.

قوله: (وأقل الجهر إسماع القريب تحقيقاً أو تقديراً، وحد الإخفات
إسماع نفسه كذلك).

(١) المصدر السابق.

(٢) التهذيب ١٤٦، ٢ حديث ٥٧١، الاستبصار ١: ٣٥٤ حديث ١٣٣٧.

(٣) المصدر ١٢: ١٧١.

(٤) الكافي ٣: ٣١٤، ٧، التهذيب ٢: ٧٠ حديث ٢٥٥، الاستبصار ١: ٣١٥، ١١٧٠.

الجهر والإحفات جميعتان متصادقان، - كما صرح به المصنف في النهاية^(١) - عرفيتان، يمتنع تصادقهما في شيء من الأفراد، ولا يحتاج في كشف مدلولها إلى شيء زائد على الحوالة على العرف.

ورقنا وقع في عبارات اعقدها لتبنيه على مدلولها من غير التزام، لكون ذلك التشبيه ضابطاً، فتوهم من رعم أن مردهم من ذلك الضابط أن يسها تصادقاً في بعض لأفراد، وبطلانه معلوم، فإن تعين الجهر في بعض الأصوات والإحفات في بعض آخر بحيث لا يجريء في كل من العصين إلا ما يحسن له يقتضي عدم التصادق.

وما وقع في عبارة المصنف من قبح مذكرناه، فقوله: (أقل الجهر إسماع القريب تحقيقاً أو تقديراً) يريد بالقريب من تعدد كذلك عرفاً وبمعناه تحقيقاً، حيث لا مانع له، وتقديراً مع المانع كصمم لأصوات نحو الماء والهواء.

ويسمي أن يراد فيه قيد حرو وهو تسميته جهراً عرفاً، وذلك بأن يتضمن إظهار الصوت عن الوجه المعهود.

وأكثر الجهر الجهرىء في انقراء ما لم يبلغ انقواء المعرط، وخذ الإحفات إسماع نفسه تحقيقاً مع عدم المانع وتقديراً معه.

ولأنه من زيادة قيد آخر، وهو تسميته مع ذلك إحفاتاً بأن يتضمن إخفاء الصوت وهمسه، وإلا لصدق هذا الحد على الجهر، وليس المراد إسماع نفسه خاصة لأن بعض الإخفات قد يسمعه قريب ولا يجرح بذلك عن كونه إخفاتاً، ولا يجريء في الإخفات مثل حديث النفس، وروية علي بن حفص عن أخيه عليه السلام بذلك محمولة على ما إذا كان في موضع تقية^(٢)، كما دلت عليه مرسله محمد بن أبي حمزة، عنه عليه السلام^(٣)، وبه على مدقناه روية زرارة، عن الباقر عليه السلام قال: «لا يكتب من القراءة والدعاء إلا ما أسمع نفسه»^(٤).

(١) نهاية الأحكام ١: ٤٧٠ - ٤٧١.

(٢) التهذيب ٢: ٩٧ حديث ٣٦٥، الاستبصار ١: ٣٢١ حديث ١١٩٦.

(٣) التهذيب ٢: ٩٧ حديث ٣٦٦، الاستبصار ١: ٣٢١ حديث ١١٩٧.

(٤) الكافي ٣: ٣١٣ حديث ٦، التهذيب ٢: ٩٧ حديث ٣٦٣، الاستبصار ١: ٣٢٠ حديث ١١٩٤.

ولا جهر على المرأة، ويعذر فيه الناسي والجاهل.

قوله: (ولا جهر على المرأة).

أي: لا يجب عليها بجهر إجماعاً، ولو سمعها أجنبي لم يجز لها، فتبطل به صلاتها للنهي في العبدية، وإلا جازي موضعه على الظاهر لعدم ادّعاء.
أما لفظي الظاهر وجوب الجهر في موضعه إن لم يسمع الأجنبي، وإلا الإحفات. هداي القراءة، أما عسر من الأذكار فيستحب الجهر للإمام والأسرار للمأموم، ويتخير المنفرد، ورواية علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام بالتحجير منزلة على المنفرد^(١)، وحكم الإمام والمأموم مستند من موضع آخر.

قوله: (ويعذر فيه الناسي والجاهل).

يسمى أن يراد مرجع الصنيع كل من الجهر والإحفات على طريق البدل، والمراد بناسي من دهل عن كونه الصلوة جهرية مع علمه بحالها وحافت، وبالعكس.

ويحمل إلحاق ناسي وجوب الجهر في بعض الصلوات، والإحفات في بعض آخر، وهو ناسي الحكم به، بل إلحاق ناسي معنى الجهر والإحفات إن أمكن الجهل بمطلوبها وسياقه عادة، ويراد بالجاهل: جاهل وجوب كل منها في موضعه، بحيث لا يعلم التي يجب فيها الجهر من التي يجب فيها إحفات، سواء علم أن هناك جهرية وإحفاتية في الجملة أم لم يعلم شيئاً.

ويمكن أن يراد به مع ذلك، إجهال معنى الجهر والإحفات، وإن علم أن في الصلوة ما يجهر به وما يخافت إن أمكن هذا غرض، والأصل في ذلك كنه رواية زرارة السابقة. ولا فرق في هذا الحكم بين نرجل والمرأة على الظاهر. ولو جهرت فسمعها أجنبي حادثة بالحكم ففي الصحة وجوه. ولا فرق بين من علم الحكم قبل تجاوز القراءة أو تذكره وغيره، لعموم الحديث يستند من ترك الاستقصاء^(٢).

(١) التهذيب ٢: ١٦٢ حديث ٦٣٦، الاستبصار ١: ٣١٣ حديث ١١٦٤.

(٢) الفقيه ١: ٢٢٧ حديث ١٠٠٣، تهذيب ٢: ١٦٢ حديث ٦٣٥، الاستبصار ١: ٣١٣ حديث ١١٦٣.

والضحى وألم نشرح سورة واحدة، وكذا الفيل وإيلاف قريش.
وتجب البسمة بينها على رأي،

قوله: (والضحى وألم نشرح سورة واحدة وكذا الفيل وإيلاف) .

هذا قول أكثر الأصحاب، ومستندهم ارتباط كل من السورتين بالأخرى من حيث المعنى، وصحيفة زيد الشعم، قال: صلى بنا أبو عبد الله عليه السلام المهر فقرأ الضحى وألم نشرح في ركعة واحدة ^(١) . وجه الاستدلال: أن القرآن بين سورتين محترم أو مكروه . وروى المفصل قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: « لا تجمع بين سورتين في ركعة واحدة إلا الضحى وألم بشرح، وسورة الفيل وإيلاف قريش » ^(٢) وهاتان لا تدلان على المنصوب من كون كل اثنتين سورة، ووجوب قراءتهما معاً في ركعة، لأن أقصى ما تدلان عليه الجواز وهو أعم من الوجوب، هذا مع كونهما في المصحف اثنتين وهو متواتر .

ويمكن أن يقال: كونها تحت تدلان سورة واحدة حفيضة، أو سورتين لا تتعلق به كثير غرض هاهنا، وإنما أُلِيَ يتعلق به العرض ووجوب قراءتهما معاً في ركعة واحدة . ويمكن استعادته من الروايتين، أما رواية المفضل فلأن طاهر من قوله: « لا تجمع بين سورتين في ركعة واحدة »، أن المراد في قراءة ركعة واحدة حتى لا يحتاج إلى تخصيص حديث لمع من القرآن بين سورتين، لأن الأصحار خير من التخصيص، إذ هو خير من المجاز كما تقرر في الأصول، وكذا يفعل الإمام عليه السلام، الطاهر أنه وقع بياناً للقراءة بهتين السورتين معاً، فيجب التماسي به، هذا مع الشهرة العظيمة بين الأصحاب .

قوله: (وتجب البسمة بينها على رأي) .

هذا قول ابن إدريس ^(٣) استناداً إلى ثبوتها بالتواتر، وكتبتها في المصحف، وعدلها جزءاً مع تحريكهم ياء عن لنقط والإعراب. وقال الشيخ في التبيان ^(٤)

(١) التهذيب ٢: ٧٢ حديث ٢٦٦، الاستبصار ١: ٣١٧ حديث ١١٨٢ .

(٢) مجمع البيان ١٠: ٥٤٤ .

(٣) السرائر ٤٦ .

(٤) التبيان ١٠: ٣٧١ .

والمعوذتان من القرآن.

ولو قرأ عزيمة في الفريضة ناسياً، أو قصي السجدة، والأقرب
وحوب العدول إن لم يتجاوز السجدة .

وغيره^(١) : لا تعاد لاقتضاء الوحدة ذلك، ويضعف مع اقتضاء الوحدة ذلك أولاً
- كما في التعليل^(٢)، ومنع الوحدة شيئاً، فرب لأخبار^(٣) لا دلالة لها على بوحدة كما
قائمها، بل رواية المفصل تدل على كونها اثنين^(٤)، لأن الاستثناء متصل، وكما تحب
إعادة البسملة بيها تحب رعدة الترتيب على المتواتر.

قوله : (والمعوذتان من القرآن)

هما - بكسر الواو -: سورة الفلق والتاس، وعلى ذلك إجماع المسلمين، لا شاذاً
من العامة^(٥)، فتحوز القراءة بها في مرض الصلاة ونقثها لرواية منصور بن حازم. عن
أبي عبد الله عليه السلام^(٦) وغيرها^(٧)

وعن ابن مسعود: أنها ليستامس بقرآن، وإنما أنزلنا لتعويده الحسن
والحسن^(٨)، وقد انقرض خلافه واستمر الإجماع بعده على ما قلناه.

قوله : (ولو قرأ عزيمة في الفريضة ناسياً أو قصي السجدة).

بضمير في (أنها) بحتمل عوده إلى العريضة، وإلى العزيمة وهو المتبادر لأنها
المحدث عنه. ويشكل الحكم على إطلاقه، بل ينبغي الحزم بأنه إن لم يبلغ النصف يعدل
وحيثما لثوت التهي عن قراءتها في العريضة، ولتداء المقنصي للاستمرار.
قوله : (والأقرب وحوب العدول إن لم يتجاوز السجدة).

(١) الاستبصار ١: ٣١٧.

(٢) الفل. ٣٠.

(٣) التهذيب ٢: ٧٢ حديث ٢٦٥، الاستبصار ١: ٣١٨ حديث ١١٨٤، وللمزيد راجع الوسائل ٤: ٤٧٣ باب
١٠ من أبواب القراءة.

(٤) مجمع نبيك ٥: ٥٤٤ نقله عن العياشي.

(٥) نفرد به ابن مسعود، راجع الدر المنثور للسيوطي ٦: ٤١٦، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٠: ٢٥١.

(٦) التهذيب ٢: ٩٦ حديث ٣٥٦.

(٧) الكافي ٣: ٣١٧ حديث ٢٦، التهذيب ٢: ٩٦ حديث ٣٥٧.

(٨) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٠: ٢٥١.

وفي النافذة يجب لسجود، وإن تعمد، وكذا إن استمع،

وجه اقرب أن المقتضي بتحريم قراءة العزمة موحود، وهو وجوب التسجود على لمور، وامتناعه في الصلاة للربدة، ووجوب سورة كاملة في كل ركعة من المريضة، وتحريم ما زاد على السورة على أنها من قراءة الصلاة، وكذا القرآن مطلقاً بين الحمد والسورة، لأنها تعطف الموالاة فيحب العدول لأحده بعد تحصى المفتحات، ورواية زرارة، عن أحدهما عليها سلام تدل على ذلك (١)، وقد تقتضت.

ويحتمل ضعيفاً الإتمام، وخصوصاً مع مجاوزة النصف، ويومئ للسجود عند بلوغه ثم يأتي به بعد الصلاة، أو يربث قراءة موضع السجدة ثم يأتي بسورة أخرى، وضعف ذلك ظاهر، لثبوت نهي عن قراءتها لمقتضي للفساد.

ويعهم من قول المصنف: (إن لم يتجاوز السجدة) عدم الوجوب لو تجاوزها لانتهاء المانع ويحتمل قوياً وجوب العدول مطلقاً مادام لم يركع، لعدم الإعتداد بالعزمة في قراءة الصلاة، فيبقى وجوب السورة بحاله لعدم حصول المسقط لها، وإليه مال في الذكرى، وحكى عن ابن دريس: أن من قرأها نسيأ يمضي في صلاته ثم يقضي لسجود بعدها و طلق (٢).

قوله: (وفي النافذة يجب التسجود وإن تعمد).

لأن الزيادة في النافذة معتبرة، وتعمد العزمة فيها جائز، حملاً للأخبار المطلقه بجوار قراءة العزمة في الصلاة على النية، مثل رواية الحلبي (٣)، ورواية عبدالله بن سنان، عن الصادق عليه السلام (٤)، ورواية محمد بن مسلم، عن أحدهم عليها السلام (٥) حملاً بينها وبين ما دل على المنع، لأن الجمع بين الأدلة أولى من اطراح بعضها.

قوله: (وكذا إن استمع).

(١) الكافي ٣: ٣١٨ حديث ٩، التهذيب ٢: ٩٦ حديث ٣٦١.

(٢) الذكرى ١٩٠، وانظر، السرائر ٤٥.

(٣) الكافي ٣: ٣١٨ حديث ٥، التهذيب ٢: ٢٩١ حديث ١١٦٧، الاستبصار ١: ٣١٩ حديث ١١٨٩.

(٤) الكافي ٣: ٣١٧ حديث ١، التهذيب ٢: ٢٩١ حديث ١١٧٠.

(٥) التهذيب ٢: ٢٩٢ حديث ١١٧٦.

ثم ينهض ويتم القراءة، وإن كان لسجود أحيراً استحب قراءة الحمد ليركع عن قراءة.

ولو أخل بالموالة فقرأ بين من غيره ناسياً، أو قطع القراءة وسكت استأنف القراءة، وعمداً تبطل.

أي: وكذا يجب السجود في الشفلة إن سنع موضع لسجود بأن أصحى إلى قراءة غيره لما قلناه، ولو قضا بوجوب السجود على سماع - وإن لم يستمع - أو جنانه ههنا، وميأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى.

قوله: (ثم ينهض ويتم القراءة، وإن كان السجود أحيراً استحب قراءة الحمد ليركع عن قراءة).

لحسنه الخلفي، عن الصادق عليه السلام أنه سئل عن لرحل يقرأ السجدة في آخر السورة قال: «يسجد ثم يقوم فيقرأ فحة الكتاب ثم يركع»^(١).

فرع: لو صلى مع إمام لا يقنئ به بنحية، فقرأ العزيمة في العريضة تامة في السجود، وهل يحسب بهذه الصلاة، أم تحب بدتها؟ فيه إشكال.

قوله: (ولو أخل بالموالة فقرأ بين من غيرها ناسياً، أو قطع القراءة وسكت استأنف القراءة).

يتحقق فوت الموالة بأمرين يرول انتدب بكل مهيا: أحدهما: أن يقرأ خلال قراءة الصلاة شيئاً آخر، سواء كان قرآناً أو ذكراً، فإن كان عامداً بطلت الصلاة - كما سبق - انتهى المقتضي للمعاد، خلافاً للشيخ في المسوط^(٢)، وإن كان ناسياً بطلت لقراءة لغوت الموالة خلافاً للمسوط^(٣).

لثاني: أن يقطع القراءة أي: يتركها، ويسكت فإنه يستأنف لقراءة إذا طال زمان السكوت، بحيث يخرج عن كونه قارئاً، بشرط أن لا يخرج بطوله عن كونه مصلياً.

(١) الكافي ٣: ٣١٨ حديث ٥، التهذيب ٤: ٢٩١ حديث ١١٦٧.

(٢) للمسوط ١: ١٠٥-١٠٧.

(٣) للمسوط ١: ١٠٥-١٠٧.

ولو سكت لا بسية القصر، أو نواه ولم يفعل صحت.

ولا فرق في ذلك بين أن يسكت عامداً أو ناسياً، والعبارة مشعرة بذلك، حيث قيد القراءة من غيرها بكونه ناسياً، وأطلق في التذكوت، ولظاهر أن مراده بقوله: (وعمداً تبطل) ما إذا قرأ بينها من غيرها، لا ما إذا سكت، لأنه قابل به التسيان، وهو في لأول خاصة، ويساعد منه أنه لو قرأ بينها منها لا تبطل الموالاة. ويشكر إذا قرأ منها بعد موضع الذي هو فيه، كما لو كان في الوسط فقرأ الآخر، فإنه أجسبي من القراءة بالنسبة إلى ما هو فيه.

ويستثنى من قطع الموالاة - بقراءة شيء حلالها الدعاء في جميع أحوال الصلاة بالمباح للتين ولتنبأ، لسعته وبغيره، ومنه سؤال الزحمة عند يته، ولاستعادة من القيمة عند يته، وهو رواية سماعة^(١) وعبرها^(٢) (٣)، وفي رواية حذيفة^(٤)، ورد السلام بمثله، وتسميت أنعاطس، ومحمدلة عبد الحطية، وكذا لو كرر آية من الحمد والتورة، أو أقل أو أكثر للإصلاح أو للمحافظة على الاكتمالية في القراءة لم يعدح في الموالاة.

لكن لو كان المعاد كلمة ومحوها أعدهما يستي قرآناً، ولو وقف وفقاً قبيحاً عند القراءة لم يعدح في صحة الموالاة، وكذا لو وقف في أثناء كلمة نادراً، بخلاف ما إذا كثر، بحيث يحل بالنظم الذي به الإعرار، كما لو قرأ مقطوعاً حتى صارت قراءته كأسماء حروف المحاء وأسماء العدد، ولو كرر الحمد أو التورة للغرض الإصلاح لم يعدح في الموالاة.

ولو عتقد استحبابه بطئت الصلاة لعدم الشرعية حيثئذ. ولو أتى بالقرآن على قصد الإفهام سغير مريداً به القراءة، فهل تنقطع به الموالاة؟ فيه تردد ينشأ من وجود سببه للجوزله، ومن أنه خارج عن القراءة.

قوله: (ولو سكت لا بسية لقطع، أو نواه ولم يفعل صحت).

(١) الكافي ٣: ٣٠١ حديث ١، التهذيب ٢: ٢٨٦ حديث ١١٤٧.

(٢) الكافي ٣: ٣٠١ حديث ٢، التهذيب ٢: ٢٨٧ حديث ١١٤٨.

(٣) في «ح» و«ن»: وغيرها والشيخ عنه آينه وهو.

(٤) سنن الترمذي ١: ١٦٤ حديث ٢٦٦.

ويستحب الجهر بالبسملة في أول الحمد والسورة في الإحفاتية،

نية القطع صادقة على نية قطع الصلاة، ونية قطع القراءة خاصة، وإرادتها في الفرض الأول صحيحة، لكن يجب أن يستثنى من السكوت ما إذا لم يطل كثيراً بحيث يخرج عن كونه قارئاً، فإن القراءة تطل، ومسوم لانه لو خرج عن كونه مصلياً بطلت الصلاة.

أما في الفرض الثاني فيشكل، لأن نية قطع الصلاة قد سبق كونها مبطلية، والظاهر أنه يريد بالقطع هنا قطع القراءة كما صرح به في النهاية^(١) وغيرها^(٢)، ووجه عدم الإبطال به حيث: أن العبارة بالعمل لا دلالة، ويؤيده أن أفعال الصلاة لا تحتاج إلى نية مختصة بها، بخلاف ما لو سوى القطع وسكتها، فإن القراءة تطل ويجب استشافها، كما يهم من العبارة، لاقتيران العمل بالنية فيؤثر.

ويشكل بأن نية قطع القراءة إن أراد بها عدم العود إليها كان في الحقيقة كنية قطع الصلاة، وإن لم يرد ذلك ما أن قصد المصنع في الجملة كان المال به حيث غير محسوب من قراءة الصلاة، فإن أفعال الصلاة وإن لم تحتج إلى نية تخصها لكن يشترط عدم وجود نية نافية، فيكون كما لو قرأ بينها غيرها.

قوله: (ويستحب الجهر بالبسملة أول الحمد والسورة في الإحفاتية).

سواء في ذلك القراءة في الأولين ولا حيرتين، لرواية صفوان قال صليت خلف أبي عبد الله عليه السلام أياماً وكان إذا كانت صلاة لا يحرفها بالقراءة جهر بسم الله الرحمن الرحيم، وأخفى ما سوى ذلك^(٣) وفي رواية أبي حمزة الثمالي، عن علي بن الحسين عليها السلام: إن الإمام إذا لم يحرفها ركب الشيطان كثفيه فكان إمام القوم حتى ينصرفوا^(٤).

واطلاق هذه الروايات يتناول مواضع لإحفات في جميع الصلوات، قال في

(١) نهاية الأحكام ١: ٤٣٣.

(٢) التذكرة ١: ١١٦.

(٣) التهذيب ٢: ٦٨ حديث ٢٤٦، الاستبصار ٦: ٣١٠ حديث ١١٥٤.

(٤) التهذيب ٢: ٢٩٠ حديث ١١٦٣.

وبالقراءة مطلقاً في الجمعة وظهرها على رأي،

الذكرى وقد صرح باستحبابه في جميع الصلوات ابن بابويه^(١)، والمرتضى في الجمل^(٢)، ونسب في النهاية والخلاف والمسوط^(٣)، وخص ابن إدريس استحباب بجهر بالسملة بما تتعين فيه لقراءة^(٤)، وضعه ظاهر، لأن إطلاق الأخبار غير معارض مع تصريح الأصحاب حجة عليه. وخص ابن الجبيل الاستحباب بالامام دون لمجرد^(٥)، وأوجب ابن السراج الجهر بها في الإحتمالية مطلقاً^(٦)، وأوجب أبو الفلاح في أوسي الظهر والعصر والحمد والتسوية^(٧).

و لكن مدفوع باستحباب التيسر ومخالفة لشهور، فإن التأني يقتضي العموم، وعدم دليل لو حرم تنفيه والمداومة لا تقتضي.

قوله: (وبالقراءة مطلقاً في الجمعة وظهرها على رأي).

أراد بقوله: (مطلقاً) البسملة وغيرها، في مقابل استحباب الجهر بالسملة في المسألة السابقة.

أما استحباب الجهر في الجمعة فتتبع عليه، وأما استحبابه في الظهر فاحتلف لأصحاب فيه على ثلاثة أقوال: لإستحباب مطلقاً، اختاره الشيخ^(٨) وجماعة^(٩)، لحسنة الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن القراءة في الجمعة إذا صليت وحدي أربعاً، أجهر بالقراءة؟ فقال: «نعم» وقال: «اقرأ سورة الجمعة والمواقين يوم

(١) الفقيه ٦: ٢٠٢ دليل حديث ٩٢٣.

(٢) جمل الصم وسم: ٥٩.

(٣) النهاية: ٧٦، والخلاف ١: ١١٣ مسألة ٨٣ كتاب الصلاة، المسوط ١٠٥: ١.

(٤) الذكرى: ١٩١.

(٥) السرائر ٤٥.

(٦) نفعه عنه في المختلف: ٩٣.

(٧) اللمع ١: ٩٢.

(٨) الكافي في الفقه: ١١٧.

(٩) الخلاف ١: ١١٦ مسألة ٥٣ كتاب صلاة الجمعة.

(١٠) مهم: المحقق في اعتبار: ٣٠٤.

الجمعة»^(١)، ولصحيحة عمران الخليلي، قال: سمعتُ نَبا عبدَ اللهِ عليه السَّلام يقول، وسئل عن الرَّحْل يَصَلِّي الجمعة أربع ركعات يُجهر فيها بالقراءة؟ قال: «نعم، والقنوت في الثانية»^(٢)، وكذا صحيحة محمد بن مسلم، عنه عليه السَّلام^(٣)، ورواية محمد بن مروان عنه عليه السَّلام^(٤).

وقيل: لا يستحب مطلقاً^(٥)، لصحيحة ابن أبي عمير، عن حميل قال: سألت أبا عبد الله عليه السَّلام عن الجماعة يوم الجمعة في السَّجدة؟ قال: «يُصنعون كما يصنعون في غير يوم الجمعة في الطَّهر، ولا يجهر الإمام، بها يجهر إذا كانت خطبة»^(٦)، ومثلها مصممة محمد بن مسلم الصحيحة^(٧)، واختاره صاحب المعتمد^(٨). وقيل: يستحب إذا صليت جماعة لا أفراداً^(٩)، والأصح الأول لكثرة الآثار المقتضية لشهرة، وحمل الشيخ الزَّيْتُوني الأُخْبَرَتِي على حال التَّجَمُّع والخوف^(١٠).

وإذا عرفت ذلك، فاعلم أنَّ عمَّاده وحجته في عروضه، وكيفية لواحق لا تكون مستحبة، فكيف يستقيم استصحاب جهر بالبسملة في مواضع الإحفات، وبالقراءة في الجمعة وظهرها؟!!

وحواشه: أنَّ كيفية الواجب وإن كسب واحدة إلَّا أنَّها إذا تعددت كان وجوبها تحييراً، فإذا كان بعضها أرحح كان مستحباً، وإنَّ الوجوب التحييري لما كان متعلِّقه كل فرد على سبيل البدل، من حيث أنَّ نواحيب - وهو الكلي - يتحقق له لم يمتنع

(١) الكافي ٣: ٢٥٥ حديث ٥، التهذيب ٣: ١٤٣ حديث ٤٩، الاستبصار ١: ١٦٦ حديث ١٥٩٣.

(٢) التهذيب ٣: ١٤٣ حديث ٥٠، الاستبصار ١: ١٦٦ حديث ١٥٩٤.

(٣) التهذيب ٣: ١٥٣ حديث ٥١، الاستبصار ١: ١٦٦ حديث ١٥٩٥.

(٤) التهذيب ٣: ١٥٣ حديث ٥٢، الاستبصار ١: ١٦٦ حديث ١٥٩٦.

(٥) قاله السيد المرتضى في المصباح ونقل عنه في المختصر: ١٥، والبرهان: ٦٥.

(٦) التهذيب ٣: ١٥٣ حديث ٥٣ باختلاف يسير، الاستبصار ١: ١٦٦ حديث ١٥٩٧.

(٧) التهذيب ٣: ١٥٣ حديث ٥٤، الاستبصار ١: ١٦٦ حديث ١٥٩٨ باختلاف يسير.

(٨) المعتمد ٢: ٣٠٥.

(٩) قاله ابن إدريس في المرائي: ٦٥.

(١٠) التهذيب ٣: ١٥٣ حديث ٥٤، الاستبصار ١: ١٦٧ دليل حديث ١٥٩٨.

والترتيل

أن يكون بعض تلك الأفراد بخصوصه متعلق لاستحباب، لاختلاف متعلق الوجوب والاستحباب حينئذ.

وليس المراد ما ذكره شيخنا في بعض تحقیقاته: من أن الاستحباب راجع إلى اختيار ذلك الفرد بعينه، فيكون فعه واجباً واختياره مستحباً لأن استحباب اختياره فرع استحبابه، وأفضليته، فافترعه لم يسلم منه.

قوله: (واشتريل).

أي: يستحب ترتيل القراءة، لقولكم سبحانه: (ورتل القرآن ترتيلاً) ^(١)، ومصره في الذكرى: بأنه حفظ الوقوف وأداء الحروف ^(٢)، وقال في المنتهى: يستحب للمصلي أن يرتل قراءته بحيث يبينها من غير ملالة، وبحب عليه التطق بالحروف من عارجها، بحيث لا يُحذف بعضها في بعض لقوله تعالى: (ورتل القرآن ترتيلاً) ^(٣) وهو قريب من عبارة المعبر ^(٤)، فالترتيل هو ما زاد على القدر الواجب من استبين، ومرسلة عن الصادق عليه السلام: «يسعي للعبد إذا صلي أن يرتل قراءته، وإذا مرأية فيها ذكر الجنة والنار سأل الجنة ونعمود بالله من النار، وإذا مرأيا أيها الناس، أويا أيها الدين أموا قال: لبيك ربنا» ^(٥)، دست على حوار القلبية في الصلاة، وفي رواية عن الكاظم عليه السلام: «إذا كان في الصلاة دعاء الوالد فليستع، وإذا دعته الوالد فليقل: لبيك» ^(٦). وينبغي أن لا يمد مدة تشه الفاء. ولو أدرج ولم يرتل، وأتى بالحروف بكاملها صحت صلاته. وكما يستحب الترتيل في لقراءة يستحب في التسبيح والشهد، فليحقه من خلفه لو كان إماماً.

(١) الرمل: ٤.

(٢) الذكرى: ١٩٢.

(٣) المنتهى: ١، ٢٧٨.

(٤) المعبر: ٢، ١٨١.

(٥) التهذيب: ٢، ١٢٤ حديث ٤٧١.

(٦) التهذيب: ٢، ٣٥٠ حديث ١٤٥٢.

والوقوف في محله، والتوجه أمام القراءة، والتعوذ بعده في أول ركعة، وقراءة سورة مع الحمد في النوافل،

قوله : (والوقوف في محله) .

فيراعى الوقف الثام، ثم الحس، ثم الخائر عن ما هو معروف عند القراء تحصيلاً لمائدة الاستماع، ولا يستحب التطويل كثيراً فيشق على من خطفه، ولا يتعين الوقف في موضع بل متى شاء وقف، ومتى شاء وصل، لرواية عبي بن جعفر، عن أخيه عليه السلام (١). ويكره قراءة التوحيد بسم وحده لما روي عن أنصاف عيه السلام (٢).

قوله : (والتوجه أمام القراءة، والتعوذ بعده في أول ركعة) .

المراد بالتوجه: الدعاء بعد تكبيرة الاحرام، فيقول: « وتحت وجهي للنبي مطر السماوات والأرض على ملة اسراهم ختيفاً مسمماً »، إلى آخر الدعاء، روى زرارة في الصحيح، عن أبي جعفر عليه السلام (٣). وصورة التعوذ أن يقول: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، ولو قال: أعوذ بالله سميع عليم من الشيطان الرجيم، قل اشبح: كن جائزاً (٤).

وأما يستحب في أول ركعة قبل القراءة عند جميع علمائنا، فلونسه لم يتدراكه بعد فوت محله، ويستحب الإسرا به وبوي معهية، فانه الأكثر. ولو جهره لم يكن به بأس برواية حسان بن سليم أنه صلى خلف أبي عبد الله عليه السلام فتعوذ بأحجار ثم جهر بيسم الله الرحمن الرحيم (٥). والظاهر أن دعاء التوجه مشترك بين الإمام والمأموم والمنفرد، وأما التعوذ فالمفهوم من قوله : (أمام قراءة) اختصاصه من يقرأ.

قوله : (وقراءة سورة مع الحمد في النوافل) .

يستحب ذلك إجماعاً، وليكن من طول التور في نوافل الليل كالأنعام

(١) قرب الاسناد: ٩٣، التهذيب ٢: ٢٩٦ حديث ١١٩٣.

(٢) الكافي ٣: ٣١٤ حديث ١١.

(٣) التهذيب ٢: ٦٧ حديث ٢٤٥.

(٤) البسوط ١: ١٠٤.

(٥) قرب الاسناد: ٥٨.

وقصار المفصل في الظهرين والمغرب، ونوافل النهار ومتوسطاته في العشاء،
ومطولاته في الصبح ونوافل الليل،

والكهف، وأثر، وحرم مع سعة يوم عدا لركعتين الأولى، ومن قصارها في نوافل
النهار، قاله الشيخ في المبسوط، قال: ولاقتصار على سورة الاخلاص أفضل^(١)، أي: في
نوافل النهار.

قوله: (وقصار المعصر في الظهرين والمغرب، ونوافل النهار
ومتوسطاته في العشاء، ومطولاته في الصبح ونوافل الليل).

المفصل: من سورة محمد صلى الله عليه وآله الى آخر القرآن، فطواله الى عم،
ومتوسطاته الى لصحى، وقصاره الى آخر القرآن، سمعناه مذاكرة، وفي كلام
الأصحاب ما يرشد اليه في المصنف في المنتهى: يستحب أن يقرأ في الظهر والعصر
والمغرب بقصار المفصل كالتقدير، والمحمد، والشوحد، والمهاكم، ومشاهيها، وفي
العشاء بمسوسطاته كالانقطاع، وطريق، ولأعلى وشبهها، وفي الصبح بمطولاته
كالمدر، والمرمل، وهل أن وشبهها^(٢)، وما ذكره قريب من عبارة الشيخ في
المبسوط^(٣).

وروى العامة أن النبي صلى الله عليه وآله كان يقرأ في لصحربقاف والقرآن
الجهيد^(٤)، وروى محمد بن مسلم في صحيحه قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام:
انقراءة في الصلاة فيها شيء مؤقت؟ قال: «لا، إلا الجمعة يقرأ بالجمعة والمباقيين»،
قلت: أي السور تقرأ في الصلوات؟ قال: «أما الظهر والعشاء الآخرة يقرأ فيها سواء،
والعصر والمغرب سواء، وأما العدة فأطول، فمن الظهر والعشاء الآخرة فستح اسم
ربك الأعلى، والشمس وضحاها ونحوها، وأما العصر والمغرب فإذا جاء نصر الله،
ولها كم التكاثرو ونحوها، وأما الغداة نعم يتساءلون، وهل أذاك حديث العاشية، ولا

(١) المبسوط: ١٠٨.

(٢) المنتهى: ٢٧٩.

(٣) المبسوط: ١٠٨.

(٤) الدر المنثور: ١٠٦ تفسير سورة (ق).

وفي صبح الاثنين والخميس هل أتى،

أقسم بيوم القيامة، وهل أتى على الإنسان حين من الدهر^(١) وقريب من ذلك رواية عيسى بن عبدالله القمي، عن أبي عبدالله عليه السلام^(٢). إذا تقرر ذلك فهما كلامان:

أحدهما: إن الرواية تضمنت تسوية بين الظهر والمساء، والعصر والمغرب، وإليه صار في الذكرى^(٣) وغيرها^(٤)، ولذي ذكره المصنف تبعاً للشيخ: التسوية بين الظهرين والمغرب^(٥)، ولا مشاحة في ذلك، لأن الحكم على الاستحباب، والأمر فيه أسهل وإن كان مورد الرواية أولى.

لثاني: إن المصنف امتنع من جعل في نوافل النهار، ومطلوباته في نوافل الليل، ولذي في المبسوط^(٦) ذكرناه أولاً، وهو مخالف لذلك، ولا مشاحة والكل حائر.

واعلم أنه قال في القاموس: لمصل من قرآن: من المحركات إلى آخره على الأصح، أو من الخاتمة أو القتال أوقاف، إلى أن حكى ستة أقوال آخر، قال: وسقي لكثرة الفصول بين سورة^(٧).

قوله: (وفي صبح الاثنين والخميس هل أتى).

قاله الشيخ رحمه الله^(٨)، وقال من نابوه: ويقرأ في صلاة العدة يوم الاثنين ويوم الخميس في الركعة الأولى الحمد، وهل أتى، وفي الثانية: الحمد، وهل أتاك حديث ابن شبة، قال: من قرأ بها في الإثنين وخميس وقاه الله شر اليومين، قال:

(١) التهذيب ٢: ٩٥ حديث ٣٥٤.

(٢) التهذيب ٢: ٩٥ حديث ٣٥٥.

(٣) الذكرى، ١٩٢.

(٤) الدروس، ٣٦، اللعة: ٣٣.

(٥) المبسوط ١: ١٠٨.

(٦) المصدر السابق.

(٧) القاموس المبسوط (مصل) ٤: ٣٠.

(٨) المبسوط ١: ١٠٨.

وفي عشاء ي الجمعة بالجمعة ولأعلى، وفي صبحها بها وبالتوحيد، وفيها وفي
ظهرها بها وبالمنافقين.

وحكى من صاحب الرض عليه سلام الى خراسان لما أشحص إليها أنه كان يقرأ
ما ذكرناه^(١).

قوله: (وفي عشاء ي الجمعة بالجمعة ولأعلى).

قاله الشيخ^(٢) وجماعة^(٣)، ورواه أبو بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام^(٤)،
وفي رواية أبي الصباح، عنه عليه السلام: « يقرأ في العشاء ذلك، وفي المغرب سورة
الجمعة وقل هو الله أحد »^(٥) ولا مشاحة في ذلك كما قال في المعتمد، لأن ذلك
للاستحباب^(٦).

قوله: (وفي صبحها بها وبالتوحيد).

قاله الأكثر، وعليه دللت رواية أبي الصباح، ورواية أبي بصير، عن الصادق
عليه السلام، وقال ابن بابويه^(٧)، ومرتضى: يقرأها بالجمعة والمنافقين^(٨)، وهو في
رواية ربعي وحرير، رفعاء، إلى أبي حنيفة عليه السلام^(٩)، والعمل بالمشهور أولى.

قوله: (وفيها وفي ظهرها بها وبالمنافقين).

أي: يستحب في الجمعة وفي الظهر والعصر سورة الجمعة والمنافقين، لأن
الباقر عليه سلام قال: « يا الله أكرم بالجمعة المؤمنين، فسما رسول الله صلى الله عليه
 وآله بشارة لهم، والمنافقين توبيخاً للمنافقين، ولا ينبغي تركها، فمن تركها متعمداً

(١) المقية ١٩، ٢٠١، ٢٠٢.

(٢) الميسوط ١، ١٠٨.

(٣) مهم المرتضى في الانتصار ٥٤، والشهيد في الذكرى: ١٩٣.

(٤) الكافي ٣، ٤٢٥ حديث ٢، التهذيب ٣، ٦ حديث ١٤، الاستبصار ١، ٤١٣ حديث ١٥٨٢.

(٥) التهذيب ٣، ٥ حديث ١٣.

(٦) المعتمد ٢، ١٨٣.

(٧) المقية ١: ٢٠١ دليل حديث ٩٢٢.

(٨) الانتصار ٥٤.

(٩) التهذيب ٣، ٧ حديث ١٨، الانتصار ١، ٤١٤ حديث ١٥٨٥.

والجهر في نوافل الليل والاحفات في النهار

فلا صلاة له»^(١)، ونظاهر هذه الرواية تمسك من بابويه^(٢)، حيث أوجب التوريتين في الجمعة وطهره، واختاره أبو الفضل^(٣)، وأوحى المرتضى في الجمعة^(٤).
ويعارضها ما رواه علي بن يقطين، عن أبي الحسن عليه السلام في الرجل يقرأ في صلاة الجمعة بغير سورة الجمعة متعمداً؟ قال: «لا بأس بذلك»^(٥)، وحوازه في الجمعة يستمر الخواري الطهر بطريق أول، فتحمل الرواية على الاستحباب المؤكد.
فوله: (والجهر في نوافل الليل والإحفات في النهار).

ذهب إلى استحباب ذلك جميع علماءنا، روى العاتق، عن النبي صلى الله عليه وآله قال: «إذ رأيتم من يجهر بالقراءة في صلاة التهار فارجعوه بالسمر»^(٦)، وروى الأصحاب في مرساة ابن فضال، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «السنة في صلاة التهار بالاحفات، والسنة في صلاة الليل بالاجهار»^(٧)، وهذا ضبط للجهر والاحفات في الصلوات، وهو أن كن صلاة تختص بالتهار ولا يطير لها ليلاً، فالسنة فيها الجهر كالصبح، وكل صلاة تختص بالليل ولا يطير لها نهاراً فالسنة فيها الجهر كالمغرب، وكل صلاة تفعل نهاراً ولم تطير في نيل فما يفعل نهاراً السنة فيه الاحفات كالتطهير، وما يفعل ليلاً السنة فيه الجهر كالعشاء.

والجمعة، والعيدان السنة فيها الجهر لوقوعها نهاراً ولا يطير لها ليلاً، ولكسوف يستحب فيها الاسرار لأنها تفعل نهاراً، ولها طير بالليل هي صلاة خسوف القمر، فتحهر فيها استحباباً، وصلاة الاستسقاء كالعيد عندنا، والطاهر أن تغدير كذلك.

(١) التهذيب ٦: ٣٣٣ حديث ١٦٦، الاستبصار ١: ١٤٤ حديث ١٥٨٣.

(٢) الفقيه ١: ٢٠١ دليل حديث ٩٢٢.

(٣) الكافي في الصفة ١٥١.

(٤) الانصاف ٥٤.

(٥) التهذيب ٣: ٧٧ حديث ١٩، الاستبصار ١: ٤١٤ حديث ١٥٨٦.

(٦) قال النووي في كتابه (المجموع شرح المذهب) ٣: ٢٨٩ بعد ما ذكره من حديث من نهية وهذا الحديث الذي ذكره باطل غريب لا أصل له.

(٧) التهذيب ٢: ٢٨٩ حديث ١١٦١، الاستبصار ١: ٣١٣ حديث ١١٦٥.

وقراءة الجحد في أول ركعتي الروال، وأول نوافل المغرب والليل والغداة إذا أصبح، والفجر والإحرام والطواف، وفي ثوابها بالتوحيد وروي العكس،

ونوافل النهار تابعة بصلاتها، كما أن نوافل الليل كذلك، قال في التذكرة^(١)، وانتهية: لا قراءة في صلاة الحسرة عندنا^(٢)، ومقتضاه عدم تعلق الجهر والاختفات بها. ويمكن أن يقال: لبحث فيها عن حال الدعاء ولأذكار، ولم يجد تصريحاً بأحد الأمرين، وكل منهما ممكن لآتيها تفعل ليلاً ونهاراً.

قوله: (وقراءة الجحد في أول ركعتي الزوال، وأول نوافل المغرب، والليل والغداة إذا أصبح، والفجر والإحرام والطواف وفي ثوابها بالتوحيد، وروي العكس).

صرح بالأول الشيخ في المبسوط^(٣) والتهية^(٤)، وقال لشارح: إن مستنده رواية معاذ بن مسلم، عني أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا تدع أن تقرأ قل هو الله أحد، وقل يا أيها الكافرون في سبعة موطن: في الركعتين قبل العصر، وركعتي الزوال، وركعتين بعد المغرب، وركعتين في أول صلاة الليل، وركعتي الإحرام والفجر إذا أصبحت بها، وركعتي الطلوع»^(٥)، ولا دلالة في هذه الرواية على ما ذكر.

وأشار بقوله: (وروي العكس) إلى ما ذكره الشيخ في التهذيب، من قوله: وفي رواية أخرى: أنه «يقراء في هذا كله بقل هو الله أحد، وفي الثانية بقل يا أيها الكافرون، إلا في الركعتين قبل الفجر فإنه يبدأ بقل يا أيها الكافرون، ثم يقرأ في الركعة الثانية قل هو الله أحد»^(٦)، ولم يذكر للرواية سنداً، والكل جائز والعمل بالمشهور أولى، والمراد بالعادة إذا أصبح ما إذا لم يصلها حتى انتشر الصبح وذهب الغلس^(٧).

(١) التذكرة ١، ٥٠.

(٢) نهاية الأحكام ٣: ٢٢٧.

(٣) المبسوط ١: ١٠٨.

(٤) الهية: ٧٩.

(٥) إيضاح الفوائد ١: ١١٢.

(٦) الكافي ٣: ٣١٦ حديث ٢٢، البقيه ٢: ٧٤ حديث ٢٧٣.

(٧) التهذيب ٢: ٧٤ حديث ٢٧٤.

(٨) قال الطبري في مجمع البحرين (عس) ١: ٩٠ والعس - بالتحريك - الظلمة بحر الليل.

والتوحيد ثلاثين مرة في أولي صلاة الليل وفي البواقي لسور الطوال، وسؤال
الرحمة عند آيتها والتعود من النعمة عند آيتها،

قوله : (والتوحيد ثلاثين مرة في أولي صلاة ليل، وفي الباقى السور
الطوال).

قال الشيخ : روي : « من قرأ في الركعتين لأولين من صلاة الليل في كل ركعة
مها الحمد مرة، وقيل هو الله أحد ثلاثين مرة، سئل وليس بينه وبين الله عز وجل
ذنب إلا غفر له » (١)، وظاهره أن هذا مع استحباب الحمد والتوحيد في المواضع
السبعة، كما صرح به في الذكرى (٢) ولا يبعد فيه إذا قضي ما يقال فيه القرآن بين
سورتين، ولا مانع منه في التوافل قطعاً.

وحوز شيخنا الشهيد في ضمن فوائد أنه يكون مسرلاً عن ما روي عن رين
العائس عليه السلام أنه كان يصلي ركعتين قبل صلاة الليل يقرأ في كل منها
التوحيد ثلاثين مرة (٣)، وهذه العبارة تأتي ذلك . وقد سبق استحباب السور
الطوال، وفي كلام لمصنف السابق استحباب سور المفضل فيها

قوله : (وسؤال الرحمة عند آيتها والتعود من النعمة عند آيتها).

قد سبق التثنية عليه، وهو مروي في موطئ عن سماعة، عن أبي عبد الله
عليه السلام (٤)، وفي موطئ عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « الرجل إذا ختم
والشمس وصحاها فيقول : صدق الله وصدق رسوله، وإذا قرأ الله خير أئمة يشركون،
يقول : الله خير، الله خير، الله اكبر، وإذا قرأ ثم أتبعهم بربهم يعدلون، يقول :
كذب العادلون بالله، وإذا قرأ الحمد لله الذي لم يتخذ ولداً ولم يكن له شريك في
الملك ولم يكن له ولي من الدن والكره تكبيرا، يقول : الله اكبر، ثلاثاً » (٥).

(١) الفصيح ١ : ٣٠٧ حديث ١٤٠٣، التهذيب ٢ : ١٢٤ حديث ٤٧٠ .

(٢) الذكرى : ١٩٢ .

(٣) الكافي ٣ : ٣٠١ حديث ١، التهذيب ٢ : ٢٨٦ حديث ٤٧٤ .

(٤) التهذيب ٢ : ٢٩٧ حديث ١١٩٥ .

(٥) التهذيب ٢ : ٢٩٧ حديث ١١٩٦ .

والفصل بين الحمد والسورة بسكتة خفيفة، وكذا بين السورة وتكبيرة الركوع.
ويجوز الانتقال من سورة إلى أخرى بعد التلبس ما لم يتجاوز النصف
إلا في الجحد والاخلاص، إلا إلى الجمعة والمنافقين.

قوله: (والفصل بين الحمد والسورة بسكتة خفيفة، وكذا بين السورة
وتكبيرة الركوع).

رواه اسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام: إن النبي صلى الله عليه وآله
كان يفعل كذلك^(١)، وفي روايه حماد بن عمار السكتة بعد السورة بنفسه،
واستحب في الذكرى الشكوت عقب الحمد في الأخيرتين، وكذا عقب التسبيح^(٢).

قوله: (ويجوز الانتقال من سورة إلى أخرى بعد التلبس ما لم يتجاوز
النصف، إلا في الجحد والاخلاص، إلا إلى الجمعة والمنافقين).

احتلت عبارة الأصحاب، فعلى الشيخ^(٣) وجماعة: يسمع الرجوع إذا تجاوز
نصف السورة^(٤)، وقال ابن إدريس^(٥) وجماعة منهم المصنف في النهاية^(٦) بأنه
يكفي بلوغ النصف في عدم حوار العدول، وليس في الاخبار ما يوضح دليلاً على ذلك،
فإن موثقة عبيد بن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يريد أن يقرأ السورة
فيقرأ غيرها؟ فقال: «يرجع ما يسه وييسر أن يقرأ ثلثها»^(٧) لا تدل من وجهين،
أحدهما: اعتبار الثلثين، وثاني: أن مذهبها من أراد أن يقرأ سورة فقرأ غيرها، وحتى هذا
أن يجب عليه الرجوع ما لم يركع، لأن ما أتى به لا يعد قراءة الصلاة إلا أن يحمل على من

(١) الكافي ٣: ٣١١ حديث ٨، العقبه ١: ١٩٦ حديث ٩١٦، التهذيب ٢: ٨١ حديث ٣٠١.

(٢) الذكرى: ١٩٢.

(٣) البسيط ١: ١٠٧، النهاية: ٧٧.

(٤) منهم المحقق في المستدرج: ٢: ١٩١.

(٥) السرائر: ٤٦.

(٦) قال العلامة في نهاية الأحكام ١: ٤٧٨ - (ويجوز للمصلي بعد قراءة الحمد وقراءة نصف السورة أو أقل أن
يعدل إلى سورة أخرى)، وهذا مما لا شك فيه، والى هذا الاختلاف أشار السيد العاملي في مفتاح
الكرامة ٢: ١٠٧، مرجع.

(٧) التهذيب ٢: ٢٩٣ حديث ١١٨٠.

قصد سورة ثم ذهب فقصد أخرى. ورواية أبي بصير، عنه عليه السلام في لرجل يقرأ في المكتوبة بنصف السورة، ثم يسسى فيأخذ في أخرى حتى يفرغ منها، ثم يذكر قبل أن يركع؟ قال: «يركع ولا يضره»^(١)، لا دلالة لها عن المراد بوجه، إلا أن الحكم مشهور بين الأصحاب، ويمكن الاحتجاج بظاهر قوله تعالى: (لا تبطلوا أعمالكم)^(٢) فإن الانتقال من سورة إلى أخرى إبطال للعمل فيكون مهياً عنه، خرج من ذلك ما دون النصف لإجماع، فبقي لباقي داخل في العموم، فيكون بوج النصف كافياً في منع الرجوع.

وهذا إنما هو في غير التوحيد والجهاد، أم هو فيحرم الانتقال عنها بعد الشروع فيها ولو بالبسملة سية أحدهما، لقول الصادق عليه السلام: «يرجع من كل سورة إلا من قل هو الله أحد، وقل يأتها الكافرون»^(٣)، رواه حماد بن أبي نصر، عن الصادق عليه السلام، وعنه روى الخليلي في الصحيح، عنه عليه السلام^(٤) وبمقتضاهم قال المرتضى بتحريم الرجوع عن السورتين^(٥)، وقد في المعتمد بالكراهة^(٦)، وتوقف المصنف في المنتهى^(٧) والتذكرة^(٨)، ولحق بتحريم في غيرهما^(٩)، وبه اتفق جماعة كاشيخ^(١٠) وابن إدريس^(١١)، وهو الأصح.

وهذا إنما هو في غير الصلاة التي تستحب فيها قراءة الجمعة والمنافقين، وهي

(١) التهذيب ٢: ١٩٠ حديث ٧٥٤

(٢) محمد (ص): ٣٣.

(٣) الكافي ٣: ٢١٧ حديث ٢٥، التهذيب ٢: ٢٩٠ حديث ١١٦٦

(٤) التهذيب ٢: ١٩٠ حديث ٧٥٢، ٧٥٣.

(٥) الانتصار ٤٤.

(٦) المعتمد ٢: ١٩٩.

(٧) المنتهى ١: ٢٨٠.

(٨) التذكرة ١: ١١٧.

(٩) نهاية الأحكام ١: ٤٧٨.

(١٠) المبسوط ١: ١٠٧، النهاية ٧٧.

(١١) السرائر ٤٦.

الجمعة وظهرها، وصرح الشيخ^(١)، وابن إدريس بظهر الجمعة^(٢)، وهو يقتضي كون الجمعة كذلك بطريق أولى، فإنه يجوز العدول عن التَّوْحِيد، والجمعة إلى الجمعة والمُنافقين فيها شرط أن لا يسع لتصف، وإن يكون شروعه فيها نسياناً، لصحيفة محمد بن مسلم، عن أحدهما عليها السلام في أن رجل يريد أن يقرأ سورة الجمعة في الجمعة فيقرأ قل هو الله أحد؟ قال: «يرجع إلى سورة الجمعة»^(٣) وفي صحيفة الخليلي، عنه عليه السلام: «إذا افتتحت صلاتك بقل هو الله أحد وأنت تريد أن تقرأ غيرها فامض فيها، ولا ترجع إلا أن يكون في يوم الجمعة، فأنك ترجع إلى الجمعة والمُنافقين منها»^(٤)، وغيرهما من الأخبار^(٥)، وكعلم ذكر الجحد في الروايات غير قدح، للمساواة بينها عند الأصحاب.

ويدل على اعتبار عدم بلوغ النصف مضافاً إلى ما سبق ما روي صحيحاً، عن الصادق عليه السلام في رجل أرد أن يصلي الجمعة فقرأ قل هو الله أحد، قال: «يتمها ركعتين ثم يستأنف»^(٦)، وإن حملها على بلوغ النصف للجمع بينها وبين ما سبق من الأخبار أولى، لأنَّ العدول من المريضة إلى النافلة بغير ضرورة غير جائز، لأنه في حكم الإبطال المنهي عنه.

وأما أنَّ المتعمد لا يرجع فلا مورد روايت الرجوع النَّاسِي، وتؤيده صحيفة علي بن يقطين قال: سألت أبا الحسن الأول عليه السلام عن الرجل يقرأ في صلاة الجمعة بغير سورة الجمعة متعمداً؟ قال: «لا بأس بذلك»^(٧).

(١) البسيط ٦١، النهاية: ٧٨

(٢) السرائر ٦٥

(٣) الكافي ٣: ٤٢٦ حديث ٦، التهذيب ٣: ٢٤٢ حديث ٦٥٢

(٤) التهذيب ٣: ٢٤٢ حديث ٦٥٠

(٥) منها: ما روي بالشيخ في التهذيب ٣: ٢٤٢ حديث ٦٥١، ٦٥٢

(٦) التهذيب ٣: ٨ حديث ٢٢، الاستبصار ٢: ٤١٥ حديث ١٥٨٩

(٧) التهذيب ٣: ٧ حديث ١٩، الاستبصار ١: ٤١٤ حديث ١٥٨٦

ولو تعسر الإتيان بالباقي لمنسيان انتقل مطلقاً، ومع الانتقال يعيد البسملة، وكذا لو سمي بعد الحمد من غير قصد سورة معينة،

قوله : (ولو تعسر الإتيان بالباقي لمنسيان انتقل مطلقاً، ومع الانتقال يعيد البسملة).

أراد بقوله: (مطلقاً) في التوحيد والحمد وغيرهما تجاوز النصف أم لا، ومثله ما لو شرع في سورة بطن سعة الوقت لها، فنسي نصفه عنها، فاتم بعدل عنها أيضاً مطلقاً، وكذا خوف فوت الرقعة، ونزول ضرره وجوباً في هذه المواضع، لا فيه من تحصيل الوجب ودفع الضرر ولو سكنت المصنف عن قوله: (كمنسيان) أي: سيان باقي السورة، لكن أنحصر وأشمل.

وعجب عليه إذا انتقل إعانة البسملة للسورة التي يريد أن يقرأها على وجوب سورة كامنة في كل ركعة، وأن البسملة آية من كل سورة، وإنما تحب البسملة والقصد إذا لم يكن مراد تلك السورة التي انتقل إليها قبل ذلك، ولم يكن قد قرأ بعضها، أما معه فلا يحب أن يستقل على موضع قطع، لمعطوعة الرصعي، عن أبي العباس: في الرجل يريد أن يقرأ السورة فيقرأ من أخرى؟ قال: «يرجع إلى التي يريد وإن بلغ النصف»^(١) ومن ذلك يعلم أن بدو النصف إنما يمنع لانحدار في التي لم يكن مراداً لها.

فإن قلت: قد سبق أنه لو قرأ خلال قراءة غيرها نسياناً انقطعت الموالاة ووجبت إعادة القراءة، فكيف لم تجب هنا؟

قلت: لما كان في نيته أن ذلك من قراءة الصلاة لم يكن من غيرها، وهكذا في نطائره.

قوله : (وكذا لو سمي بعد الحمد من غير قصد سورة معينة)

أي: وكذا يعيد البسملة قصد سورة معينة لولم يقصد لعدم تحقق اكمال السورة من دوها، وهي صلوة لكل سورة فلا تنعش إلا بمعي، ولا كذلك البسملة للحمد لتعنيها، فبحسن اطلاق النية على ما في ذمته.

ومريد التقدم خطوة أو اثنتين يسكت حالة التخطي.

وهذا إنما هو إذا لم تلمه سورة معينة أم لدرو شبهه، أولضيق الوقت بحيث لا يسمع إلا أقصر سورة، أولكونه لا يعلم لأنك السورة ومحو ذلك، فإن وجوب القصد يسقط حينئذ، لأن ما في للغة لما صار متعباً كان مقصوداً من أول الصلاة، قال في الذكرى: لو حرى لسانه على بسملة وسورة فالأقرب الإحراء^(١).

واحتج برواية أبي بصير السالفة المنصبة: أنه لو قرأ نصف سورة ثم سبي فقرأ أخرى، ثم تذكر بعد لمراع قبل الركوع «بجزئته»^(٢).

وظاهره أنه لا فرق بين أن يعلم قصده بالبسملة إلى سورة الأخرى وقت سبانه، وبين أن يجهل الحال، ولا معد في ذلك فإن عابته الشك في القصد بالبسملة بعد تجاوز محلها، وحقه أن لا يلحظ مع ظاهر الرواية^(٣).

ولو قصد سورة من أول الصلاة، فهل يكفي من القصد عند فرائدها؟ لا أعلم فيه شيئاً يقتضي الاكتفاء ولا عدمه، وكذا لو كان معتاداً قراءة سورة محصورة بحيث يسبق لسانه إليها عند القراءة، ولاقتصار على موضع اليقين هو الوجه.

قوله: (ومريد التقدم خطوة أو اثنتين يسكت حالة التخطي).

لأنه حينئذ غير واقف ولرواية السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في الرجل يصلي في موضع ثم يريد أن يتقدم، قال: «يكف عن القراءة في مشيه حتى يتقدم إلى الموضع الذي يريد»^(٤)، وفي رواية: «أنه يمر رحليه ولا يرفعها»^(٥)، ويؤيده الخروج عن هيئة المصلي بالقيام على قدم واحدة.

(١) الذكرى، ١٩٥.

(٢) التهذيب ٢، ١٩٠ حديث ٧٥٤.

(٣) التهذيب ٢، ١٩٠ حديث ٧٥٤.

(٤) الكافي ٣، ٣١٦ حديث ٢٤، التهذيب ٢، ٢٩٠ حديث ١١٦٥.

(٥) الفقيه ١، ٢٥٤ حديث ١١٤٨، وفيه: «يمر رحليه ولا تنحني».

الفصل الخامس : في الركوع : وهو ركن في الصلاة تبطل بتركه عمداً وسهواً.

ويجب في كل ركعة مرة إلا ، كسوف وشبهه ، ويجب فيه الإحناء بقدر وضع يديه على ركبتيه ،

قوله : (الفصل الخامس : في الركوع : وهو ركن في الصلاة تبطل بتركه عمداً وسهواً) .

الركوع في اللغة : الإحناء ، وفي الشرع كذلك ، إلا أنه إحناء مخصوص ، ووجوبه ثابت بالنص^(١) والإجماع ، وهو ركن بغير خلاف .
والأحدر الصحيحة دالة على أن من تركه سبناً يستقبل صلاته^(٢) ، وذهب الشيخ إلى أنه ركن في الضحى ، والمغرب ، وصلاة التيمم وأولوي الرماحيات^(٣) ، وسياقي رد كلامه أن شاء الله تعالى .

قوله : (ويجب في كل ركعة مرة ، إلا لكسوف وشبهه) .

كل ذلك بالنص^(١) والإجماع ، والمراد شبه الكسوف باقي صلاة الآيات .

قوله : (ويجب فيه الإحناء بقدر وضع يديه على ركبتيه) .

إنما يتحقق الركوع بالإحناء بحيث تسمع بدا المصلي عني ركبتيه ، بحيث لو أراد وضع يديه عليها لأمكنه ذلك بالإجماع ، وتأنيباً بئني صلى الله عليه وآله لما روي أنه صلى الله عليه وآله كان يمسك راحتيه على ركبتيه في الركوع كالقائض عليها^(٤) وفي صحيحة زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام : « وتمسك راحتيك من ركبتيك »^(٥) . ولا يكفي بلوغ اليدين الركبتين من دون الإحناء ، كما لو احكنس^(٦) أوجع بين الإحناء

(١) الكافي ٣ : ٣٤٧ حديث ١ ، التهذيب ٢ : ١٤٦ حديث ٥٦٩ ، الاستبصار ١ : ٣٥٣ حديث ١٢٣٥ .

(٢) الكافي ٣ : ٣٤٨ حديث ٢ ، التهذيب ٢ : ١٤٨ ، ١٤٩ حديث ٥٨٠ - ٥٨٤ ، الاستبصار ٦ : ٣٥٥ حديث ١٢٤٣ - ١٢٤٧ .

(٣) تنبيه ٢ : ١٤٩ دين حديث ٥٨٤ ، البسوط ١ : ١٠٩ .

(٤) الصقيه ١ : ٣٤٢ حديث ١٥١٣ .

(٥) من الترمذي ١ : ١٦٣ حديث ٢٥٩ .

(٦) الكافي ٣ : ٣١٩ حديث ١ ، التهذيب ٢ : ٧٧ حديث ٢٨٩ .

(٧) انحنس انحنس وتأخر ، انظر - الصحاح (جس) ٣ : ٩٢٥ .

والطمأنينة فيه بقدر الذكر الواجب،

والإنحناس، بحيث لولا الإنحناس لم تتبع الراحة، نعم حصول الركوع المعتبر حينئذ.
ولا فرق في هذا الحكم بين الرجل والمرأة، وفي أكثر الأخبار اعتبار وصول
الراحتين والكفين إلى الركبتين (١).

وفي بعضها الإكتفاء بوصول أطراف الأصابع إليها، فإن حمل على الأطراف
التي تلي الكف لم يكن بين اختلاف، ولم أفت في كلام لأحد يعتمد به على الإحتراء
ببلوغ رؤوس الأصابع في حصول الركوع.

قوله: (والطمأنينة فيه بقدر الذكر الواجب).

الطمأنينة فيه: عبارة عن استقرار الأعضاء وسكونها في هيئة الركوع، بحيث
يسهل هويته عن ارتفاعه منه، وهي واجبة بإجماع علماءنا، وفي حديث الأعرابي
المسيء صلاته، لما علمه النبي صلى الله عليه وآله: «ثم اركع حتى تطمئن راعياً» (٢)،
ولفعل النبي صلى الله عليه وآله، ولجملة عليهم السلام، والتأسي واجب.

وهي واجبة غير ركن - خلافاً لشيخ في الخلاف (٣) وهو صميم - لأن الركوع
الذي هو الركن يتحقق بالإحناء، ولا دليل على ركنية ماسواه، وهي مقدرة بقدر الذكر
الواجب في الركوع لتوقفه عليها، فلا يعتد به من دونهما عدنا، ولا تحزئ عنها معاودة
الإنحناء أقل الواجب ثم يعود إلى الرفع مع اتصال الحركات، وإن ابتداء بالذكر عند بلوغ
حد الركع وأكماله قبل الخروج عنه.

نعم لو تعذرت الطمأنينة لمرض وبخه أجزأ ذلك مع مراعاة فعل الذكر
راعيًا، وهل يجب؟ قال في الذكرى لأقرب لا، للأصل (٤)، فحينئذ يتم الذكر رافعاً
رأسه، وفيه إشكال، لأن الذكر في حد الركوع واجب، والطمأنينة واجب آخر، ولا
يسقط أحد الواجبين بتعذر الآخر، «لا يسقط الميسور بالمعسر» فالأقرب حينئذ
الوجوب.

(١) الكافي ٣: ٣٣٤ حديث ١، الصغية ١: ١٩٦ حديث ٩١٦، التهذيب ٢: ٧٨ حديث ٢٨٩، ٣: ٨، ٢.

(٢) صحيح البخاري ١: ٢٠١، صحيح مسلم، ١: ٢٩٨ حديث ٤٥.

(٣) الخلاف ١: ٢٩ مسألة ٤٥ كتاب الصلاة.

(٤) الذكرى: ١٩٧.

والذكر من تسبيح وشبهه على رأي،

قوله: (والذكر من تسبيح وشبهه على رأي).

يحب الذكر في الركوع بإجماعنا، وأكثر الأصحاب قالوا بتعين التسبيح، واحتاره الشيخ في الخلاف^(١)، لما رواه هشام بن سالم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التسبيح في الركوع واستجود؟ قل: «يقول في الركوع: سبحان ربّي العظيم، وفي السجود: سبحان ربّي الأعلى، مريضة من ذلك تسبيحة واحدة، والسنة ثلاث، والفضل في سبع»^(٢). وفي صحيحتي زرارة، عن الباقر عليه السلام^(٣)، وعليّ بن يقطين، عن أبي حمزة الأول عليه السلام ما يقتضي وجوب ثلاث تسبيحات في ترسل واحد: سبحان الله، سبحان الله، سبحان الله^(٤). وفي رواية عقبه بن عامر أنه لما نزلت (مَسِّحٌ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ)^(٥)، قال النبي: صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلَهُ «اجعلوها في ركوعكم»، ولما نزلت (مَسِّحٌ بِاسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى)^(٦) قال: «اجعلوها في سجودكم»^(٧)، والأمر للوجوب، ولقول كثير من المفسرين: إن معنى (مَسِّحٌ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ) و(مَسِّحٌ بِاسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى) قل: سبحان ربّي العظيم سبحان ربّي الأعلى^(٨)، والأمر للوجوب، ولا وجوب في غير الصلاة.

وعلى هذا قيل بوجوب ثلاث تسبيحات صغرى، أو واحدة كبرى للمختار، وأحدة صغرى بمصطر، والمستعجل والمريض^(٩)، وقيل بتعين واحدة كبرى

(١) الخلاف ١، ٦٩ مسألة ٤٦ كتاب الصلاة.

(٢) التهذيب ٢، ٧٦ حديث ٢٨٢، الاستبصار ١، ٣٢٣ حديث ١٢٠٤.

(٣) التهذيب ٢، ٧٦ حديث ٢٨٣، الاستبصار ١، ٣٢٣ حديث ١٢٠٥.

(٤) التهذيب ٢، ٧٦ حديث ٢٨٤، ٢٨٥، الاستبصار ١، ٣٢٣ حديث ١٢٠٦، ١٢٠٧.

(٥) الواقعة، ٧٤.

(٦) الأعلى، ١.

(٧) التهذيب ٢، ٣١٣ حديث ١٢٧٣.

(٨) مهم، أبو شوح الرزقي في تفسيره ٥: ٥٦١، والطبرسي في مجمع البيان ٥: ٢٢٤، و سيوطي في الدر

المشور ٦، ٣٣٨.

(٩) قاله المحقق في المختار ٢، ١٩٥.

اختياراً^(١)، وقال أبو الصلاح: يجب ثلاث على المختار والواحدة على المضطر، ثم قال: أفضله سبحان ربي العظيم وبحمده، ويحوز سبحان الله^(٢)، ومقتضاه أنه لو قال المختار: سبحان ربي العظيم وبحمده ثلاثاً كانت واحدة، والأمر بتكرار التسيحة الكبرى ثلاثاً في رواية زرارة^(٣)، وإبي بكر الحضرمي^(٤)، عن الباقر عليه السلام، فيمكن جعله حجة له. واختار الشيخ في المبسوط^(٥) وغيره^(٦)، وابن إدريس^(٧)، والمصنف^(٨)، وحاشا: أجزاء مطلق الذكر، لصحيحتي هشام بن الحكم، وهشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام: أيجريء أن أقول مكان التسيح في الركوع والتجود لا إله إلا الله والحمد لله والله أكبر؟ فقال: «نعم كل هذا ذكر الله تعالى»^(٩)، وقوله إيماء إلى اعلّة، فيجريء كل ما يعد ذكراً لله ويتضمن ثناء عليه، **تَوَهَّلْ أَصْحَابُ**

والجواب عن استدلال الأولين أما عن رواية هشام بن سالم، فإننا نقول: موحها، لأن المريضة صادقة بالواحب لتخييري، ولا ريب أن الواحدة الكبرى تعد ذكراً فيحب تخييراً جمعاً بين الأحبار، وهو الجواب عن رواية عتبة بن عامر، وكلام المفسرين في الآية بعد ثبوتها. وأما صحيحة زرارة فالمسؤول عنه فيها ما يجريء من القول في الركوع والتجود، ولا دلالة فيها على تحتم ذلك، والمسؤول عنه في صحيحة

(١) قاله السيد المرتضى في جل العم والمعل: ٦٠.

(٢) الكافي في الفقه: ١١٨.

(٣) التهذيب ٢: ٧٧ حديث ٢٨٩.

(٤) التهذيب ٢: ٨٠ حديث ٣٠٠، الاستبصار ١: ٣٢٤ حديث ١٢١٣.

(٥) المبسوط ١: ١١١.

(٦) النهاية: ٨١.

(٧) السرائر: ٤٦.

(٨) المختلف: ٩٥.

(٩) الكافي ٣: ٣٢١ حديث ٨، و٣٢٩ حديث ٥، التهذيب ٢: ٣٠٢ حديث ١٢١٧، ١٢١٨.

علي بن يقطين أخف ما يكون من التسبيح، وهو صالح للوجوب والإستحباب.
تنبيهان:

في كثير من الأخبار ليس فيه: «وبحمده»^(١) وقد تضمنته رواية حذيفة: أن النبي صلى الله عليه وآله كان يقول في ركوعه: «سبحان ربي العظيم وبحمده» وفي سجوده: «سبحان ربي الأعلى وبحمده»^(٢)، ومن طريق الأصحاب رواية حماد، عن الصادق عليه السلام المنصنة قوله عليه السلام له في ركوعه وسجوده^(٣)، وغيرها^(٤)، فالقول بوجوبه أوجه.

الثاني: معنى سبحان ربي العظيم وبحمده تنزيهاً له من النقائص، قال في القاموس^(٥): سبحان الله تنزيهاً لله من المباحة والولد معرفة، ونصب على المصدر أي: أبرأ الله تعالى من كل سوء بركته، وقال النجاشي: أنه علم المصدر وهو التسبيح، وعامله محذوف كما في نظائره، وهو معلق الجار في وحمده، والمعلوف عليه محذوف يشعر به العظيم، كانه أريد تنزيهاً لربي العظيم بصفات عظمته وحمده، أو وبحمده أثره، فيكون عطفاً لجملة عن حصة^(٦).

وقيل: معناه والحمد لله^(٧) على حد ما قيل في قوله تعالى: (ما أنت بمعمة ربك بمجنون)^(٨) أي: والنعمة لرتك والعظيم في صفته، من يقصر كل شيء سوء عنه^(٩)، وقيل: من انتفعت به صفات النقص، وقيل: من حصل له جميع صفات الكمال.

(١) التهذيب ٢: ٧٦ حديث ٢٨٢، الاستبصار ١: ٣٢٢ حديث ١٢٠٤

(٢) سنن البيهقي ٢: ٨٦

(٣) الكافي ٣: ٣١١ حديث ٨، الفقيه ١: ١٩٦ حديث ٩١٦، التهذيب ٢: ٨١ حديث ٣٠١.

(٤) الكافي ٣: ٣٢٩ حديث ١، التهذيب ٢: ٨٠ حديث ٣، الاستبصار ١: ٣٢٤ حديث ١٢١٣.

(٥) القاموس المحيط (سبح) ٢٢٦.

(٦) شذور ندهب: ٤١٢.

(٧) مجمع البيان ٣: ١٢٠.

(٨) القلم: ٢.

(٩) مجمع البيان ٥: ٣٣٣.

والرفع منه، والطمأنينة فيه، وطويل اليدين ينحني كالمستوي،
والعاجز عن الإنحاء يأتي بالممكن، فإن عجز أصلاً أوماً برأسه،

قوله: (والرفع منه والطمأنينة فيه).

إجماعاً مثلاً، ولقول النبي صلى الله عليه وآله للأعرابي: «ثم ارفع حتى تعتدل قائماً»^(١)، ولقول الصادق عليه السلام في رواية أبي بصير: «إذا رفعت رأسك من الركوع فأقم صديك، فإنه لا صلاة لمن لا يقيم صلبه»^(٢). وقد سبق تفسير الطمأنينة، إلا أنه لا حد لها هنا، بل ما يصدق به الاستقرار والتكون، وحبها الشيخ في الخلاف ركناً^(٣)، لطاهر لأخبار^(٤) والأكثر على خلافه.

ويجب أن لا يطيبها بحيث يخرج عن كونه مصلياً، وفي الذكرى حكى عن بعض متأجري الأصحاب أنه لو طوئها عمداً مذكراً أو قراءة بطئت صلاته، لأنه واجب قصير، فلا يشرع فيها التطويل^(٥). ثم رده بالأخبار الدالة على الاحت على ذكر الله والدعاء في الصلاة من غير تقييد بمحل مخصوص^(٦)، وكلامه متعده، ويلوح من كلام المبسوط الأول^(٧).

قوله: (وطويل ليدين ينحني كالمستوي).

وكذا قصيرها ومقطوعها حملاً لألفاظ النصوص على الدل، لأنه الراجح.

قوله: (وابعاجر عن الإنحاء يأتي بالممكن).

لأن «الميسور لا يسقط بالمعسر»، واللام في الإنحاء للعهد، والمعهود ماسبق،

فلا يرد أن العاجز عن الإنحاء كيف يمكنه الإنحاء لبأني به؟

قوله: (فإن عجز أصلاً أوماً برأسه).

(١) صحيح البخاري ١: ٢٠١، سنن أبي داود ١: ٢٢٦.

(٢) الكافي ٣: ٣٢٠ حديث ٤٦، التهذيب ٢: ٧٨ حديث ٢٩٠.

(٣) الخلاف ١: ٦٩ مسألة ٤٩ كتاب الصلاة.

(٤) الكافي ٣: ٣٢٠ حديث ٤٤، التهذيب ٢: ٧٨ حديث ٢٩٠.

(٥) الذكرى ٢٠٠.

(٦) التهذيب ٢: ١٠٤ حديث ٣٩٤.

(٧) للمبسوط ١: ١٠٩.

والفائتم على هيئة الركاع لكر أو مرض يريد خفاءً يسيراً للمرق.
ولو شرع في الذكر الواجب قبل انتهاء الركوع أو شرع في النهوض قبل

لعل المراد بقوله: (أصلاً): المحر عن جمع حالاته المتصورة إلى الحلة المعينة،
ودونه استقلالاً وعتماً، إذ لو أمكن الاعتماد وحسب ولو بعوض، توصلاً إلى
الواجب بحسب المدور، كما تقدم في القيام.
قوله: (ولفائتم على هيئة ركاع لكر أو مرض يريد الإنحاء يسيراً
للمرق).

أي: تحصيلاً للمرق بين القيام وركوع، لأن المعهود من صاحب شرع
المرق بينهما، ولا دليل على التسوط، ولما مر قوله عليه السلام: «فتوا منه»
استطعتم^(١)، وما سبق في باب الفيم من دلائل بدالة على وجوب كون الإنحاء
بمسحود أحصص إذا بلغ الحال إليه تمسه على ذلك وقاب السبح^(٢) ونسعه
لمصنف في هذا كتاب، وصاحب المعتر يستحب ولا يحب، لأن ذلك حد
الركوع فلا يلزم زيادة عليه^(٣)، وحواله أنه لا يرم من كونه حد ركوع أن يكون
ركوعاً، لأن الركوع هو فعل الإنحاء مخصوص، ولم يتحقق، ولما سبق من وجوب
المرق. ولو أمكن نقص الإنحاء حار بقاء الاعتماد أو نحوه نعتي قطعاً، فيجزي
ذلك الإنحاء للركوع حينئذ لحصول المرق.

فرع:

لو كان الحناؤه على أقصى مرتب الركوع بحيث لو زاد يسيراً خرج عما يعد
ركوعاً في ترجيح لفرق، أو هيئة الركوع تردد.
قوله: (ولو شرع في الذكر الواجب قبل انتهاء الركوع أو شرع في

(١) جمع بين ٢: ٢٥، صحيح البخاري ٧: ١١٧، صحيح مسلم ٢: ٩٧٥ حديث ٤١٢، سنن السائي

١١٠-١١١

(٢) المبسوط ١١: ١١٠.

(٣) المعتر ٢: ١٩٤.

إكماله بطلت صلاته.

ولو عجز عن الطمأنينة سقطت، وكذا لو عجز عن الرفع،

التهوض قبل إكماله عامداً ولم يعده بطلت صلاته).

لَمَّا وَجِبَ فِي ذِكْرِ الرُّكُوعِ الطَّمَأْنِينَةُ وَجِبَ وَقُوعُهُ بَعْدَ بِنَوعِ حَدِّ الرَّائِعِ، وَحَصُولُ الْإِسْتِقْرَارِ بِحَيْثُ يَنْتَهِي وَهُوَ كَذَلِكَ، فَلَوْ شَرَعَ فِيهِ قَبْلَ انْتِهَاءِ الرُّكُوعِ وَحَصُولِ الطَّمَأْنِينَةِ عَامِداً بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، لَكُونَهُ مَنِيّاً عَنْهُ حَيْثُ.

وَكَذَا لَوْ شَرَعَ فِي التَّهَوُّضِ قَبْلَ الْإِكْمَالِ عَامِداً تَبْطُلُ الصَّلَاةُ، وَتَفْرِيبُهُ مَاسْبِقٌ. وَلَوْ كَانَ سَاهِباً فَإِنْ تَذَكَّرَ قَبْلَ خُرُوجِهِ عَنْ حَدِّ الرَّائِعِ فِي الْحَالِينِ وَحَبَّ التَّدَارُكُ عَلَى الْوَجْهِ الْمَعْنَى، فَإِنْ أَخْلَعَ حِينَئِذٍ يَدَهُ مِنَ الظَّاهِرِ بَطْلَانُ الصَّلَاةِ، وَتَصَوُّرُهُ فِي الثَّانِي أَنْ يَنْحَنِيَ زِيَادَةً عَلَى أَقْلٍ مَرَاتِبِ الرُّكُوعِ ثُمَّ يَشْرَعَ فِي التَّهَوُّضِ قَبْلَ الْإِكْمَالِ، وَيَتَذَكَّرُ قَبْلَ الْخُرُوجِ عَنْ حَدِّ الرَّائِعِ، وَإِنْ لَمْ يَتَذَكَّرْ حَتَّى يَخْرُجَ عَنْ حَدِّ الرَّائِعِ مَضَى فِي صَلَاتِهِ.

وَيُفْهَمُ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: (عَامِداً وَلَمْ يَعِدْهُ) أَنَّ النَّاسِيَّ لَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ، وَكَذَا الْعَامِدُ إِذَا أَعَادَ الذِّكْرَ. وَلَيْسَ بِجَيِّدٍ لَثَبُوتِ النِّهْيِ الْمَقْتَضِي لِلْعَسَادِ فِي الْعَامِدِ^(١)، وَالْإِخْلَالُ بِالْوَاحِبِ لَوْ تَذَكَّرَ النَّاسِيَّ فِي حَالِ الرُّكُوعِ، وَلَمْ يَعِدْ الذِّكْرَ، مَعَ احْتِمَالِ الْأَجْزَاءِ بِالْمَاقِي بِهِ هُنَا، لِأَنَّ النَّاسِيَّ مَعْذُورٌ وَلَوْ تَرَكَ الْمُصَنِّفُ قَوْلَهُ: (وَلَمْ يَعِدْهُ)^(٢) لَكَانَ أَسْلَمَ لِلْعِبَارَةِ.

قوله: (ولو عجز عن الطمأنينة سقطت).

لامتناع التكليف بما لا يطاق، لكن ينحني زيادة ليأتي بالذكر في حال الركوع كما سبق.

قوله: (وكذا لو عجز عن الرفع).

لما قلناه من امتناع التكليف بما لا يطاق.

(١) المحاسن. ٧٩ حديث ٥، الكافي ٢٦٨: ٣ حديث ٦، التهذيب ٢٣٩٠٢ حديث ٩٢٨

(٢) لم ترد في نسخة المخطوطة لقواعد الأحكام، إلا أنها واردة في النسخ المخطوطة لجامع المقاصد، بما يدل على أنها موجودة في نسخة القواعد التي اعتمدها المصنف.

فإن افتقر إلى ما يعتمد عليه وحب.

ويستحب التكبير قبله رافعاً يديه بحذاء أذنيه، وكذا عند كل تكبير،
وسمع الله لمن حمده ناهضاً،

قوله: (فإن افتقر إلى ما يعتمد عليه وحب).

ويعود إلى لطمانية والرفع جميعاً أي: فإن لم يقدر على اللطمانية إلا بالاستعانة بشيء يعتمد عليه وحب ذلك من باب المقذمة، ولو افتقر إلى عوض وحب بذله وإن زاد إذا كان مقدوراً لم يضرب بحابه، وكذا القول في الرفع إذا تعذر عليه إلا باعتماد، ووافقت في طمأنينته إلى ذلك فكذلك.

قوله: (ويستحب التكبير قبله رافعاً يديه بحذاء أذنيه وكذا عند كل تكبير).

استحب التكبير للركوع هو مذهب أكثر علمائنا، وقال بعضهم بالوجوب. ويستحب أن يكرر قائماً ثم يركع، لما رواه حماد بن صفة صلاة الصادق عليه السلام: ثم رفع يديه حيال وجهه وقال الله كبر وهو قائم ثم ركع^(١)، وقال الشيخ في الخلاف: ويجوز أن يهوي بالتكبير^(٢)، فإن أريد المساواة في الفضل فليس كذلك، وإن أراد الاجراء فهو حق، لأن ذلك مستحب. ويستحب رفع اليدين فيه وفي كل تكبير.

وقال المرتضى في الانتصار: يحب رفع اليدين في تكبيرات الصلاة كلها^(٣)، وليبدأ برفع يديه عند ابتدئه بالتكبير وينتهي لرفع عند انتهائه، ويرسلها بعد ذلك.

قوله: (وسمع الله ناهضاً).

يستحب أن يقول بعد انتصائه من للركوع: سمع الله لمن حمده، لصحيفة زرارة، عن الباقر عليه السلام: «قل: سمع الله من حمده واستحب قائماً، إلى أن

(١) الكافي ٣: ٣١١ حديث ٨، الفقيه ١: ١٩٦ حديث ٩١٦، تهذيب ٢: ٨٦٢ حديث ٣٠١

(٢) الخلاف ١: ٦٨ مسألة ٤٣ كتاب الصلاة.

(٣) الانتصار ٤٤

والتسبيح سبعاً أو خمساً أو ثلاثاً صورته سبحانه في العظم وبحمده

قل- تجهر بها صوتك»^(١) وفيه دلالة على استحباب الجهر به، وبعده بغير المأموم لاستحباب الاحكام في جميع أذكاره، وفي رواية حمداً، عن الصادق عليه السلام لما علمه الصلاة فيها استمكن من القيام قال- «سمع الله لمن حمده»^(٢)، ولا فرق في استحباب ذلك بين الامام والمأموم والمنفرد عند علمنا

ولوقال المأموم: رتينا لك الحمد، عند تسميع الإمام كان حائراً، وقد تضمن قوله آياه خبر محمد بن مسلم، عن الصادق عليه السلام، أورده في انذكرى^(٣)، قل الشيخ: لو قال: رتينا ولك الحمد لم تقصد صلاته^(٤)، وهو حق لأن الود قد تراد لفة.

إذا تقرر ذلك فمقتضى عبارة الكتاب أنه يقول ذلك في هوصه. وعبارة غيره: وَأَلْفَاظُ الْتَسْبِيحِ أَيْ يَقُولُ: بعد الإنصات، في العبارة تسامح.

ويستحب أن يريد على ذلك ما روي في الاحبار^(٥)، وذكره الأصحاب: «الحمد لله رب العالمين إلى آخره».

ولو عطس عند رصه فقال: الحمد لله رب العالمين ونوى بذلك التحميد عند العطسة، والمستحب بعد الزرع جاز، لأنها عبادة ذات سبب.

وهنا شيء، وهو أن (سمع الله لمن حمده) هل هو دعاء أو شاء؟ كل محتمل، ولم أظفر في كلام أحد بتصريح بأحدهما.

قوله: (والتسبيح سبعاً، أو خمساً، أو ثلاثاً، صورته: سبحانه رتي العظيم وبحمده).

ظاهر هذه العبارة وكثير من العبارات أن التسبيح نهاية الكمال، وتشهد له

(١) التهذيب ٢: ٧٧ حديث ٢٨٩.

(٢) الكافي ٣: ٣١١ حديث ٨، العقبه ١: ١٩٦ حديث ٩١٦، التهذيب ١١: ٨١٢ حديث ٣٠١.

(٣) انذكرى، ١٩٩.

(٤) المسوط ١: ١٢٢.

(٥) الكافي ٣: ٣٢٠ حديث ٢.

والدعاء بالمنقول قبل التسبيح، وردّ ركبتيه إلى خلفه، وتسوية ظهره، ومد عنقه موازياً لظهره،

رواية هشام بن سالم السالفة^(١)، لكن روى حمزة بن حمران، والحسن بن زياد أنّهما عدّا على الصادق عليه السلام في ركوعه وهو يصلي بقوم العصر سبحان ربّي العظيم اربعا، أو ثلاثاً وثلاثين مرة، وقد أحدهما في حديثه: ومحمد في ركوع والتسجود^(٢).

وقال أناب بن تغلب: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام وهو يصلي، فعددت له في الركوع والتسجود متين تسبيحة^(٣)، والوجه استحباب ما لا يحصل معه اسم، إلا أن يكون اماماً، كما ذكره في المعتمد^(٤)، أما الامام فيستحب له تخفيفه فيقتصر على الثلاث، ولو انحصر المأمومون وعلم منهم حبّ الاطالة استحب له التكرار، ولا يسمى أن ينقص المصلي من الثلاث ما لم يعرض له ما يمنعه ذلك. قوله: (والدعاء المنقول قبل التسبيح).

لأنه موضع إجابة، وقد روي عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «أما الركوع فعظموا الزّ، وأما التسجود فاجتهدوا في الدعاء، فقمن^(٥) أن يستجاب لكم»^(٦). وصورة الدعاء مارواه زرارة في الصحيح، عن الصادق عليه السلام: «رب لك ركعت، ولك أسلمت، وبك آمنت، وعليك توكلت إلى آخره»^(٧). قوله: (وردّ ركبتيه إلى خلفه، وتسوية ظهره، ومدّ عنقه موازياً لظهره).

(١) التهذيب ٢: ٧٦ حديث ٢٨٢، الاستبصار ١: ٣٢٢ حديث ١٢٠٤

(٢) الكافي ٣: ٣٢٩ حديث ٣، التهذيب ٢: ٣٠٠ حديث ١٢، الاستبصار ١: ٣٢٥ حديث ١٢٠٤.

(٣) الكافي ٣: ٣٢٩ حديث ٤، التهذيب ٢: ٢٩٩ حديث ١٢٠٥.

(٤) المعتمد ٢: ٢٠٢.

(٥) قمن: أي حذروا وحذقوا. انظر مجمع البحرين ٦: ٣٠١ (ق).

(٦) صحيح مسلم ١: ٢٤٨، ديل حديث ٢٠٧، سنن أبي داود ١: ٢٣٢، ديل حديث ٨٧٦، سنن النسائي

٢: ١٩٠، سنن الدارمي ١: ٣٠٤، مسند أحمد ١: ١٥٥

(٧) الكافي ٣: ٣٢١ حديث ١.

ورفع الإمام صوته بالذكر، والتجاني ووضع اليدين على ركبتيه مفرجات الأصابع.

لأنه أبلغ في الخضوع، ورواه حماد، عن الصادق عليه السلام في صفة صلاته: ورد ركبتيه إلى خلفه، ثم سوى ظهره، ومثله عقه^(١)، وروي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه كان يستوي في الركوع بحيث لو صب ماء على ظهره لامتسك^(٢)، ومثله عن علي عليه السلام^(٣).

ويستحب أن يهتف في ركوعه بين قدميه لا يقدم أحدهما على الأخرى، ويحمل بيها قدر شر، وقد تضمنه صحيح زرارة، عن الباقر عليه السلام^(٤).

قوله: (ورفع الإمام صوته بالذكر)

أي: بالذكر الواحد والمتدويع في الركوع وبعده كسائر أدكار الصلاة لتأنيده المأموم، ويستحب للمأموم الإسراع بكسائر الأدكار كما سبق من مرة، ويتعبر المفرد إلا التسميع فإنه جهر، لإطلاق الزوايه السابعة^(٥).

قوله: (و لتجاني ووضع يدين على الركبتين مفرحات الأصابع).

أما استحباب التجاني - وهو أن لا يضع شيئاً من أعضائه على شيء إلا ليدين -، فمدل عليه مع الإجماع ما روه حماد، عن أبي عبد الله عليه السلام لما علمه الصلاة من أنه لم يضع شيئاً من يده على شيء منه في ركوع ولا سجود، وكان محتجاً^(٦).

وأما استحباب وضع اليدين على عبي الركبتين مفرحات، فتدل عليه رواية حماد - أيضاً - وغيرها^(٧).

(١) الكافي ٣: ٣١١ حديث ٨، العقيه ١: ١٩٦ حديث ٩١٦، تهذيب ٢: ٨١ حديث ٣٠١ باختلاف يسير في الجمع.

(٢) رواهما في تذكرى، ١٩٧.

(٤) الكافي ٣: ٣٢١ حديث ١، التهذيب ٢: ٨٣ حديث ٣٠٨.

(٥) الكافي ٣: ٣١٩ حديث ١، تهذيب ٢: ٧٧ حديث ٢٨٩.

(٦) الكافي ٣: ٣١١ حديث ٨، العقيه ١: ١٩٦ حديث ٩١٦، التهذيب ٢: ٨١ حديث ٣٠١.

(٧) الكافي ٣: ٣١٩ حديث ١، التهذيب ٢: ٧٧ حديث ٢٨٩.

وتختص ذات العذر بتركه، ويكره جعلها تحت ثيابه.

قوله: (وتختص ذات العذر بتركه).

فيضع الأخرى مستحياً؛ لأنه ممن نعتق بها، فلا يسقط عن إحداها بحصول العذر في الأخرى.

قوله: (ويكره جعلها تحت ثيابه).

أي: يكره جعلها كذلك في حال الركوع، من تكونان بارزتين، أو في كميته، قلبه الجمعة. وروى عمار عن الصادق عليه السلام في الرجل يدحس يديه تحت ثوبه؟ قال: «إن كان عليه ثوب آخر فلا بأس، وإن لم يكن فلا يجوز ذلك، وإن أدخل يداً وأخرج أخرى فلا بأس»^(١)، وكثير من عبارات مطقة ليس فيها تقييد للكره بما إذا لم يكن ثم ثوب آخر.

فروع:

أ: لو لم يصع راحته على ركبتيه فشت بعد الإنصات هل يلغ بالركوع حد الإحزاء؟ احتمال لعدم الالتفات، نظراً إلى أن الشك في نفس الركوع أم في هيئته؟ فإن كان الأول فهو شك في الفعل فن تجاوز محله، وإن كان الثاني كان شكاً بعد تجاوز المحل فلا التفتت معه.

و بوجهان ذكرهما المصنف ولم يرجح منهما شيئاً، وكذا شيخنا لشهيد^(٢)، وهو عمل لتردد، والتحقيق: أنه في مبدأ الأمر شك في كمية الركوع، لسقطه بأنه شرع فيه، إلا أنه يؤول إلى الشك فيه، لأنه إذا لم تتحقق الهيئته المخصوصة لم يتحقق الركوع.

وقد يرجح عدم الالتفات نظراً إلى أن الظاهر أنه بعد أن شرع فيه أكمله، ويجيء مثله في السجود.

ب: لو قل بعد الرفع: من حمد الله سمع له لم يأت بالمستحب، وهل تبطل به الصلاة؟ فيه نظر، ولا شبهة في البطلان لو اعتد شرعيته.

(١) الكافي ٣، ٣٩٥ حديث ١٠، التهذيب ٢: ٣٥٦، الاستبصار ١: ٣٩٢، حديث ١٤٩٤.

(٢) الذكرى، ١٩٧.

الفصل السادس : في السجود: وهو واجب في كل ركعة سجدتان، هما ركن معاً لو أخل بهما معاً عمداً أو سهواً بطلت صلاته، لا بالواحدة سهواً.

ح: لا يسفي ملة التكبير قصداً لبقائه ذاكرة الى تمام اهوي، لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «الكثير حرم»^(١)، ويستحب رفع اليدين به للقاء والمضطجع، كما يستحب للقيام.

د: يجب أن لا يقصد هويته غير الركوع، فهو هوي لسجدة المربة أو غيرها في التافلة، أو لنحو قتل حية مطلقاً، أو طين أنه ركن، فهو ليسجد ثم تذكر هوي الركوع في ذلك كله بعد بلوغ سجدة لم يجزئه، «فإنها لكل امرئ ما نوى»^(٢)، بل ينتصب ثم يركع، ولا يعد ذلك زيادة ركوع.

هـ: لو سقط قبل سر ركوع فعد إلى قيام ليركع، أو بعده قبل لطمأنينة فعد قبل: لا يعيد، لحصول الركوع^(٣)، فلو هاد لردد ركوعاً، ولما منع أن يجمع نحو الركوع الواحد حينئذ.

و: كذا في لزوم تعدد الركوع بوقام مسحاً نظراً وقرب منه لو سقط بعد اطمأنينة قبل الذكر، أمّا بعدهما فينتصب معتدلاً ثم يهوي إلى السجود قوله: (الفصل السادس: السجود).

هولقة: الخضوع والانحناء.

وشرعاً: وضع الحبهة على الأرض ونحوها، فهو خضوع وانحناء خاص.

قوله: (وهو واجب في كل ركعة سجدتان هما معاً ركن لو أخل بهما عمداً أو سهواً بطلت صلاته لا بالواحدة سهواً).

أمّا وجوب السجدة معاً في كل ركعة فبالنص^(٤) والاجماع، وأمّا كونها

(١) الفقيه ١: ١٨٤ حديث ٨٧٦.

(٢) صحيح البخاري ١: ٢٠١، سنن أبي داود ٢: ٢٦٢ حديث ٢٢٠١.

(٣) قاله الشيخ في المبسوط ١: ١١٢.

(٤) الكافي ٣: ٣٢٤ حديث ١، الفقيه ١: ١٩٩ حديث ٩١٦، التهذيب ٢: ٨١، ٨٣ حديث ٣٠٩، ٣٠٨.

معاً ركناً. تبطل الصلاة بزيادتها ونقصائها معاً مصقاً لا بالواحدة سهواً. فهو مذهب أكثر علمائنا، والخلاف في موضعين:

أحدهما: أن الإخلال بالتحدتين معاً مطل في الركعتين الأوليين دون الأخيرتين عند الشيخ ^(١)، تعويلاً على رواية البرقي ^(٢)، ولا دلالة فيها على ما يريد، مع معارضتها بأقوى منها شهرة ودلالة ^(٣).

الثاني: نفل في الذكرى ^(٤)، ولختلف عن ظاهر كلام ابن أبي عقيل: أن الإخلال بالتحدة الواحدة مبطل وإن كان سهواً، من غير فرق بين الركعتين الأوليين والأخيرتين ^(٥)، نظراً إلى أن ذلك إخلال بالركن، فإن الإخلال بأي جزء كان من أجزاء الماهية المركبة يقتضي الإخلال بالماهية.

وقد نقرر أن الركن مجموع التحدتين، ولرواية معلى بن خبيس، عن أبي الحسن المصفي عليه السلام في رجل نسي السجدة من صلاته قال: «إذا ذكرها قل ركوعه سجدها ونسي على صلاته ثم يسجد مسجدي التهور بعد انصرافه، وإن ذكرها بعد ركوعه أعاد الصلاة، وسيان السجدة في الأولى والأخيرة سواء» ^(٦).

وأجاب عن ذلك شحنا في الذكرى: بأن انتهاء الماهية هما غير مؤثر وإلا لكان الإخلال بعصو من أعضاء السجود مبطلاً ^(٧). وليس شيء، لأن الركن على تقدير كونه هو المجموع يجب أن يكون الإخلال به مبطلاً، فاللزام إما عدم ركنية المجموع أو بطلان الصلاة بكل ما يكون إخلالاً به. وما ادعاه من لزوم لبطلان بالإخلال بعصو من أعضاء السجود غير ظاهر، لأن وضع ماعدا الجبهة لا دخل له في

(١) التهذيب ٢، ١٥١ - ١٥٢.

(٢) الكافي ١٣، ٣٤٩ حديث ٣، التهذيب ٢، ١٥٤ حديث ٥، الاستبصار ١، ٣٦٠ حديث ١٣٦٤.

(٣) العقبة ١، ٢٢، ٢٢٥ حديث ٦٦، ٩٩١، التهذيب ٢، ١٥٢، ١٥٧ حديث ٥٩٧.

(٤) الذكرى، ٢٠٠.

(٥) المختلف، ١٠.

(٦) التهذيب ٢، ١٥٤ حديث ٦٠٦، الاستبصار ١، ٣٥٩ حديث ١٣٦٣.

(٧) الذكرى، ٢٠٠.

ويجب فيه الإحناء بحيث يساوي موضع جبهته موقفه أو يزيد بقدر

لبنة لا غير،

نفس السجود كالذكر والطمأنينة. وفي بعض حواشيه على الكتاب أجاب بما هو أضعف من ذلك: ثم قال في الذكرى: ولعن الركن متى السجود، ولا يتحقق الإخلال به إلا ترك السجدين معاً^(١).

وهذا - لو تم - خروج عن مورد السؤال، على أنه يرد عليه لزوم الإبطال بزيادة الواحدة سهواً، كما هو مقتضى الركن، ولو قيل: مراد الأصحاب: أن الركن متى السجود من السجدين، لم يسم أيضاً، لأن زيادة السجدين معاً سهواً مبطل قطعاً، ولا يختص الركن بما كان من السجدين.

والجواب عن الرواية: أنها مع ضعف سندها - بالإرسال والمعلل لأن فيه كلاماً معارضة بما هو أقوى منها وأشهر، مما يدل على أنه سيان لتجدة إلى أن يركع يوجب فعلها بعد الصلاة، كرواية إسماعيل بن جابر^(٢)، وعبره عن الصادق عليه السلام^(٣). والحق أن حكم لا شبهة فيه، وإن كان ما ذكره الأصحاب من ضابط الركن في ذلك لا يخلو من مناقشة.

قوله: (ويجب فيه الإحناء بحيث يساوي موضع جبهته موقفه، أو يزيده بقدر لبنة لا غير).

لما كان حقيقة السجود شرعاً الإحناء، بحيث يضع جبهته على موضع من الأرض أو غيره على وجه مخصوص لا مطلقاً لم يكن بُد من بيانه.

وتنقيحه: أنه لابد أن يكون موضع جبهته مساوياً لموقفه أو زائداً عليه بمقدار لبنة موضوعة على أكبر سطوحها لا أريد عند جميع أصحابنا، لرواية عبد الله بن مثنان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن السجود على الأرض لمرتفعة؟ فقال:

(١) الذكرى ٢٠٠.

(٢) التهذيب ٢: ١٥٣ حديث ٦٠٢، الاستبصار ١: ٣٥٩ حديث ١٣٦١.

(٣) التهذيب ٢: ١٥٣ حديث ٦٠٢، ٦٠٤، الاستبصار ١: ٣٥٩١١ حديث ١٣٦٢.

«إذا كان موضع جبهتك مرتفعاً عن موضع نيك قدر لسة فلابأس»^(١)، ومفهوم الشرط يدل على السج من الرائد. والمراد بالسنة المعتادة في بلد صاحب الشرع عليه السلام، وقدرت بأربع أصابع مضمومة تقريباً. وصرح شيخنا باعتبار ذلك في الإنخفاض أيضاً^(٢)، فلو كان موضع لجهة أحفض من الموقف لسة فما دون جاز لا أزيد.

ويمكن الاحتجاج له بظاهر صحيحة معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام وقد سأله عن موضع حبة الناحية، أي كونه أرفع من مقامه؟ فقال: «لا، ولكن ليكن مستوياً»^(٣) فإن الأمر للوجوب إلا ما أخرج الدليل. وفي رواية عمار، عنه عليه السلام في المريض يقوم على فراشه ويسجد على الأرض؟ فقال: «إذا كان الفراش غليظاً قدر آخرة أو أقل استقام له أن يقوم عليه ويسجد على الأرض، وإن كن أكثر من ذلك فلا»^(٤)، وهي صريحة في المطلوب.

وهل يعتبر ذلك في بقية لماسد؟ اعتمره شيخنا الشهيد^(٥)، ولعله استفاده من رواية معاوية بن عمار لساعة، وسنطرفه مجال.

فروع:

لو وقعت جبهته على موضع مرتفع حاز له أن يرفع رأسه ويسجد على المساوي لعدم تحقق السجود حينئذ، ولرواية الحسين بن حماد، عن أبي عبد الله عليه السلام قلت له: أسجد فتقع جبهتي على الموضع المرتفع؟ فقال: «إرفع رأسك ثم ضعه»^(٦).

(١) الكافي ٣: ٣٣٣ حديث ٤، وفيه موضع رحيك، تهذيب ٢: ٣١٣ حديث ١٢٧١.

(٢) الذكرى: ٢٠١.

(٣) الكافي ٣: ٣٣٣ حديث ٤، التهذيب ٢: ٨٥ حديث ٣١٥، وفيها عن عبد الله بن مهران.

(٤) الكافي ٣: ٤١١ حديث ١٣، التهذيب ٣: ٣٠٧ حديث ٩٤٩.

(٥) الذكرى: ٢٠٢.

(٦) التهذيب ٢: ٣٠٢، حديث ١٢١٩، الاستبصار ١: ٣٣٠ حديث ١٢٣٧ وفيه: عن الحسن بن حماد.

ووضعها على ما يصح السجود عليه، والسجود عليها وعلى الكفين والركبتين وإيهامي الرحلين،

ولو وقعت الحبة على ما لا يصح السجود عليه وكان مساوياً لموقعه أو أعلى نسبة لا أريد حرّها إلى ما يسجد عنه، ولا يرفعها خذراً من تعدد سجود، وعليه تنزل صحيحة معدوية من عثمان قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «إذا وضعت حبهتك على سكة فلا ترفعها، ونكر حرّها على لأرض»^(١)، والسكة - ماسون والباء الموحدة مفتوحتين - : وحدة سبك، وهي كمة حديدية الرأس، وغيرها من الأخبار التي في معناها^(٢) مما يثبت الرواية السابقة.

قوله: (ووضعها على ما يصح السجود عليه، والسجود عليها وعلى الكفين والركبتين وإيهامي الرحلين).

قد سبق في باب الكفاية بيان ما يصح السجود عليه، وأما السجود على الأعضاء السبعة في أجماعنا. وإن كان المرفعي يحترق عن الكفين بمصلحتها عند الرّدين^(٣). ويقول تعالى: (وأن المسجد لله)^(٤) ومنها مفسرة بذلك^(٥)، ولصحيحة زرارة، عن أبي حمزة عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله - السجود على سبعة أعظم: الحبة واليدين وركبتين وإيهامي»^(٦) وفي رواية حمّاد، عن الصادق عليه السلام لما علمه الصلاة وسجد على ثمانية أعظم، وعد أمانيل إيهامي الرحلين والأنف، وقال: «إن وضع لائف على الأرض ستة»^(٧). وظاهر ذلك تعتبر الإيهامي، وقد أطنى عدة من الأصحاب الأصابع

(١) الكافي ٣: ٣٣٣ حديث ٣، التهذيب ٢: ٢٠٢ حديث ١٢٢١، الاستبصار ١: ٣٣٠ حديث ١٢٣٨

(٢) الاستبصار ١: ٣٣٠، ٣٣١ حديث ١٢٣٩، ١٢٤٠.

(٣) جل العلم والعمل: ٦٠

(٤) الجن: ١٨.

(٥) انظر تفسير القمي ٢: ٣٩٠، التبيان ١٠: ١٥٥، مجمع البيان ٥: ٣٧٢، تفسير القرآن العظيم لاس كثير

٤٦٠: ٤، التفسير الكبير للرازي ٣٠: ١٦٣، تفسير أبي السعود ٤٦٩: ٤.

(٦) التهذيب ٢: ٢٩٩ حديث ١٢٠٤، الاستبصار ١: ٣٢٩ حديث ١٢٣٢.

(٧) الكافي ٣: ٣١٦ حديث ٨، العقيه ١: ١٩٦ حديث ٩١٦، التهذيب ٢: ٨١ حديث ٣٠٩

والذكر كالركوع، وقيل: يجب سبحان ربي الأعلى وبحمده، والطمأنينة بقدره، ورفع الرأس من الأولى، والطمأنينة قاعداً.

وأطراف مقدمين من غير تعيين الإلهاميين، ووجه تعيين الإلهاميين إلامع تعذر السجود عليها لعدمها، أو غير ذلك فتحرىء رتبة الأصابع.

ولو أحل بشيء من المساحد عالماً أو جاهلاً وتجاوز المهل بطلت صلاته لا ماسياً، ولو تعذر وضع بعضها وضع مائتي، لأن: ليسور لا يسقط بالمعسور.

ويجب لإعتماد على المساحد بالقدم ثقلها عليها، فلو تحمل عنها أو عن شيء منها لم يصح، لعدم حصول الطمأنينة بدونه، والبرؤية بوجوب تمكين الجبهة منتهية عن عتارده في البواقي^(١). ولو استند على نحو قطن أو صوف وحب أن يلبسه بحيث يعتمد عليه.

قوله: (والذكر كالركوع، وقيل: يجب سبحان ربي الأعلى وبحمده)^(٢).

قد سبق تحقيق ذلك وبيان الخلاف، وإن الأصح إحراء مطلق الذكر.

قوله: (والطمأنينة بقدره).

والبحث فيها كما سبق في ركوع كماله، ولو تعذرت فهل يسقط وجوب لذكر، أم يأتي به على حسب مقوره؟ فيه تردد. وذهب الشيخ إلى ركبته، وركبة الطمأنينة بين التحدثين كالتي في الركوع^(٣)، وهو ضعيف.

قوله: (ورفع الرأس من الأولى وطمأنينة قاعداً).

ووجوبها باجماعتنا، وتصريح لأخبار ذلك^(٤)، ولاخذ هذه لطمأنينة، بل

(١) قرب الاسناد: ٩٣، تهذيب ٢: ٣١٢ حديث ١٢٧٠، مستدر ٣٣٩ حديث ١٢٤٠

(٢) من العائدين به سلا في المراسم: ٧١، والشهد في الباب ٨٨

(٣) الخلاف ١١: ٧٩ مسألة ٦٣، ٦٤ كتاب الصلاة

(٤) قرب الاسناد ١٨، الكافي ٣: ٣٩٦، حديث ٨، مع ١: ١٩٦ حديث ٩١٦، صحيح البحاري

ويكنى في وضع الجبهة الاسم،

مستأها، ولا بد في الرقع من الإستواء معتدلاً.

قوله: (ويكنى في وضع الجبهة الاسم).

لا ريب أن ما عد الجبهة من لمساجد يكنى وضع ما يقع عليه الاسم منه، وفي اليدين يجب أن يبقى الأرض بطوبها، فلا تحرىء ظهورها اختياراً بخلاف إيهامي الرجلين، وفقاً للمنتهى^(١).

ولا يجب الجمع بين الكف والأصابع، بل ما يقع عليه اسم الوضع من أحدهما إذا صدق وضع شيء من البدن. نعم يستحب، صرح به في الذكرى^(٢). وأما الجبهة فقد اختلف كلام الأصحاب في مقدار ما يجب وضعه منها، فاكثني الأكثر بما صدق عليه الاسم منها كغيرها، لأن الأمر بالمطلق يقتضي ما صدق عليه الاسم، ولرواية زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألت عن حد السجود؟ فقال: «ما بين قصاص لشعر إلى موضع الحاجب ما وصعت منه أحزأك»^(٣)، وصحيحة زرارة أيضاً، عن أحدهما عليها السلام مثلها^(٤)، وغيرهما من الأخبار^(٥).

وقال ابن بابويه^(٦)، وابن إدريس: يجب مقدار درهم^(٧)، وذهب إليه شيخنا الشهيد^(٨) متمكناً برواية عتي بن حمزة، عن أخيه الكاظم عليه السلام في المرأة تطول قصتها، وإذا سجدت وقعت بعض حبتها على الأرض، وبعض يعطيه

(١) المنتهى ١: ٢٩٠

(٢) الذكرى ٢٠١

(٣) الفقيه ١: ١٧٦ حديث ٨٣٧، التهذيب ٢: ٨٥ حديث ٣١٣

(٤) الفقيه ١: ١٧٦ حديث ٨٣٣، التهذيب ٢: ٨٥ حديث ٣١٤

(٥) الكافي ٣: ٣٣٣ حديث ١.

(٦) الفقيه ١: ١٧٥، الصغ ٧.

(٧) السرائر ٤٧.

(٨) الذكرى ٢٠١.

وإن عجز عن الإنحاء رفع ما يسجد عليه، وإن تعذر أوماً.

وذو الدمل يضع السليم، بأن يحفر حفرة ليع السليم على الأرض، فإن استوعب سجد على أحد الجبين، فإن تعذر فعلى ذقنه، فإن تعذر أوماً.

الشعر هو يجوز ذلك؟ قال: «لا، حتى تصع جهتها على الأرض»^(١)، والقصة: بضم الفاف وتشديد ضاد المهملة. شعر الشخصية، ورواية عبد الرحمن بن أبي عبد الله، عن الصادق عليه السلام قريب منها^(٢)، وإن كانت أقل صراحة. ولا دلالة فيها على مذهبهم، لأن وضع جميع الحبة لا يقول بوجوبه أحد، ومع ذلك فلا تلبس معارضة غيرهما من الأحسان وتقيد الأمر المطلق فتحملاً على الاستحباب قوله: (فإن عجز عن الإنحاء رفع ما يسجد عليه، فإن تعذر أوماً).
قد سبق تحقيق ذلك في العباد.

قوله: (وذو الدمل يصع السليم بأن يحفر حفرة ليع السليم على الأرض).

وحسباً في ذلك، لأن معذرة الواجب المطلق واجبة، ولما رواه مصادف، قال: حرج بي دمل فكنت أسجد على جانب، فرأى نو عبد الله عليه السلام أثره، فقال: «ما هذا؟» فقلت: لا أستطيع أن أسجد من أجل الدمل، فإني أسجد منحرفاً، فقال لي «لا تفعل ذلك، أحفر حفرة واحمل بدم في الحفرة حتى تقع جهتك على الأرض»^(٣). ولا يختص هذا الحكم بالدم بل بالجروح والورم ونحوهما. إذا لم يمكن وضع الحبة معها. كذلك، ولا يختص الحكم بالحفرة، فهو اتخذ آلة بمخوفة من طين أو خشب ونحوهما أحزاً.

قوله: (فإن استوعب سجد على أحد الجبين، فإن تعذر فعلى ذقنه، فإن تعذر أوماً).

(١) قرب الاسناد ١١٠، التهذيب ٣١٣: ٢ حديث ١٢٧٦

(٢) الكافي ٣: ٣٣٤ حديث ٩، التهذيب ٨٦: ٢ حديث ٣١٩.

(٣) الكافي ٣: ٣٣٣ حديث ٥، التهذيب ٨٦: ٢ حديث ٣١٧

ولو عجز عن الطمأنينة سقطت.

أما السجود على أحد الجنبين فقد صرح به الأصحاب، لأنها مع الحجة كالصلاة الواحدة فيقوم أحدهم مقدمها للآخر، ولأنَّ السجود على الذقن يجريء عند الضرورة لما سيأتي، وهما أقرب إلى الحجة منه فيحرثان بطريق أولى.

ولا خلاف في تقديمها على الذقن مع الإمكان، ولا أولوية للأيمن على الأيسر هنا لعدم الدليل، وانتمسك بالأصل، وفي كلام أبي نائويه تقديم الأيمن على الأيسر، وظهر الكف على النفس^(١)، ولا دليل عليه، مع أن ظهر الكف لا يكاد يتحصل له معنى هنا إن تعذر السجود عليهما معاً والمراد به: حصول العصر واسمته عادة سجد على دقه، لقوله تعالى: (يَحْرُوثُونَ الْأَشْجَارَ سَجْدًا)^(٢) والذقن، بحركة - مجمع اللعين، وإذا صدق عليه اسم السجود - وجب إحراؤه، وفي رواية مرسل عن الصادق عليه سلام، وقد سئل عن بجمته علة لا يفدر على السجود عليها؟ «يصع دعه على الأرض، إن الله تعالى يقول (يَحْرُوثُونَ الْأَشْجَارَ سَجْدًا)»^(٣).

فإن تعذر ذلك كله أوماً، برواية إبراهيم الكرخي، فإن قست لأبي عبد الله عليه السلام: رجل شيع لا يستطيع القيام إلى الخلاء، ولا يمكنه الركوع والسجود فقال: «ليومىء برأسه إيماءً، وإن كان له من يرفع الخمرة إليه فليسجد، فإن لم يمكنه ذلك فليومىء برأسه نحو القبلة إيماءً»^(٤)، وفيها دلالة على وجوب رفع المسجد مع تعذر الإنحاء.

و علم أن تعذر الحفيرة وما في معده بمنزلة استيعاب العذر الجبهة.

قوله: (ولو عجز عن الطمأنينة سقطت).

لامتناع لتكليف حيث، وفي سقوط الذكر ما سبق.

(١) العقبه ١: ١٧٥ بعد حديث ٨٢٧ في رسالة أبيه إليه، المنع: ٢٦.

(٢) الاسرله: ١٠٧.

(٣) الكافي ٣: ٢٢٤ حديث ٦، التهذيب ٢: ٨٦ حديث ٣١٨.

(٤) الفقيه ١: ٢٣٨ حديث ١٠٥٢، التهذيب ٣: ٣٠٧ حديث ٩٥١.

ويستحب التكبير قائماً، وبعد انتصابه منه لرفعه مرة، وللثانية أخرى، وعند انتصابه من الثانية، وتلقي الأرض بيديه، والإرغام بالأنف، والدعاء بالمنقول قبل التسبيح،

قوله: (ويستحب التكبير قائماً وبعد انتصابه منه لرفعه مرة ولثانية أخرى، وبعد انتصابه من الثانية).

التكبير لتسجود قائماً رافعاً يديه، والهوي بعد إكماله - كما سبق - مروى عن عبد النبي صلى الله عليه وآله^(١)، وفعل الصادق عليه السلام في تعليم حماد^(٢).
وهو كبر في هويته حار وترك الأخصر، كما في الركوع، لكن شرط أن لا يعتقد استحبابه على هذا الوجه، ولا يستحب منه، لأن التكبير حرم، وامتنع ابن أبي عمير^(٣)، وخير الشخ في الخلاف بينهما^(٤)، وستحت أن يكون التكبير للرفع من السجدة لاولى قاعدة معتدلاً، وكذلك التكبير للثالثة، وبعد رفعه منها لما في خبر حماد.

قوله: (وتلقي الأرض بيديه، والإرغام بالأنف، والدعاء بالمنقول قبل التسبيح).

أما الأول - فهو مذهب أصحاب، وتدين عنه روايات، منها: صحيحة زرارة، عن أبي حمزة عنه السلام لما علمه الصلاة: «واندا بيدك تصعها على الأرض قس ركعتك تصعها معا»^(٥)، وروى «سبق النبي منها»، وروى أيضاً: «لأناس سبق الركعتين»^(٦).

(١) سي الترمذي ١٦٠؛ حديث ٢٥٣، ٢٥٤

(٢) لكافي ٣ ٣١١ حديث ٨، الصفحة ١٩٦، حديث ٩١٦، الهدية ٢: ٨١ حديث ٣٠١.

(٣) عنه عنه في الذكرى ٢٠١

(٤) الخلاف ١: ٧٠ مسألة ٥؛ كتاب الصلاة

(٥) الكافي ٣ ٣٣٤ حديث ١، الهدية ٢: ٨٣٢ حديث ٣٠٨ وفيها (صعها).

(٦) لكافي ٣: ٣٣٥ حديث ٢، الهدية ٢: ٩٤٠٢ حديث ٣٥ في امرأة، و٧٨ حديث ٢٩٤ في الرجل،

الاستبصار ١: ٣٢٦ حديث ١٢١٨ في الرجل

والتسبيح ثلاثاً أو خمساً أو سبعمائة، والتخوية للرجل، والدعاء بين السجدين، والتورك،

ولا يبي في امتحابات سبق اليدين ولا رغام بالأنف الصاقه بالرغام، وهو الثراب، والمراد تسجود عليه، ولا يجب عمداً لما سبق في حديث حماد أنه مئة. ويستحب الدعاء قبل التسبيح، لما روي عن الصادق عليه السلام: «اللهم ثبت سجدتي، وثبت امتي، وعييت تركت وانت ربي» (١)، إلى آخره.

قوله: (والتسبيح ثلاثاً، أو خمساً، أو سبعمائة).

قد سبق مثله في الركوع، وقد تقدم فيه نهاية الاستحباب، فهذا كذلك

قوله: (والتخوية للرجل).

وهو إغناء الجوارح بالأعضاء، ويسمى التحافي، وقد روى عن النبي صلى الله عليه وآله: أنه قرّح يده عن حصته، وقرّح بين رجليه وحنج بعمده، وهي عن امتزاج الفروع كما يعترش الكعب (٢)، ولحديث حماد، يقول الباقر عليه السلام: «لا تعترش ذراعك فترش سبع» (٣). واحمرر بالرجل عن المرأة، فسيأتي أنها تسجد لأطنة بالأرض، ونسب بعيد إلحاق الحثي بها.

قوله: (والدعاء بين السجدين).

لما روي عن الصادق عليه السلام: «اللهم اعمر لي وارحمي وأجري» (٤)، إلى آخره، أو غير ذلك.

قوله: (والتورك).

وصورته: أن يجلس على وركه الأيسر، ويخرج رجله جميعاً من تحته، ويجعل رجله اليسرى على الأرض، ويظهر قدمه اليمنى إلى باطن قدمه اليسرى، ويفصي

(١) الكافي ٣: ٣٢١ حديث ١، التهذيب ٢: ٧٩ حديث ٢٥٩.

(٢) من الترمذي ١، ١٧٢ حديث ٢٧٥.

(٣) الكافي ٣: ٣٣٤ حديث ١، تهذيب ٣: ٨٣ حديث ٣٠٨.

(٤) الكافي ٣: ٣٢١ حديث ١، التهذيب ٢: ٧٩٢ حديث ٢٩٥، من الترمذي ١، ١٧٥ حديث ٢٨٣.

وجلسة الإستراحة على رأي.

وقول: بحول الله تعالى وقوته أقوم وأقعد عند القيام منه.

بمقعده إلى لأرض، كذا فسر الشيع (١) وجماعة (٢)، وهو في خبر حذاد.

قوله: (وجلسة الاستراحة على رأي)

لإستحباب هو قول الأكثر، وأوجب المرتضى (٣) الروية في بصر، عن الصادق عليه السلام: «إذا رعب رأسك من سجدة ثالثة حتى تريد أن تقوم فاستوحسب، ثم قم» (٤)، فإن طاهر الأمر «ووجب». ويعارض ما روى زرارة أنه رأى النضر، والصادق عليهما السلام إذا رعبا رؤوسهما من ثالثة بهن ولم يجلس (٥).

قوله: (وقول بحول الله تعالى وقوته أقوم وأقعد عند القيام).

رواه محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام (٦)، وفي صحيحة عبد الله بن سنان، عنه عليه السلام قال: «إذا قلب من السجود لم يسهتم عوبك وفوتك أقوم وأقعد، وإن شئت قمت: وأركع واسجد» (٧).

ومحل في لذكرى عن المعسر الاستحباب هذا لبدء في حصة الاسرة، وعن ابن بابويه (٨) وعدة من الأصحاب كمن السجدة (٩)، ومفيد (١٠)، وإبي

(١) البوط ١ ١١٥

(٢) منهم محقق في بصر ٢ ٢١٤، ولعلامة في سبيل ١ ٢٩، ولشهابي في ذكرى ٢٠٢

(٣) الانتصار ١٦٦

(٤) التهذيب ٢ ٨٧، حديث ٣٠٣، لا سيما ٦٩ ٣٢٨، حديث ١٢٢٩

(٥) التهذيب ٢ ٨٣، حديث ٣٠٥، لا سيما ٦١ ٣٢٨، حديث ١٢٣١

(٦) التكاوي ٣ ٣٢٨، حديث ١١، تهذيب ٢ ١١٠، حديث ٨٨، ٣٢١، ٣٢٦، لا سيما ٦ ٣٣٨، حديث ١٢٦٧

(٧) التهذيب ٢ ٨٦، حديث ٣٢٠، وفيه التهم في.

(٨) المعتمد ٢ ٢١٦

(٩) الفقيه ١ ٢٠٧

(١٠) نقله عنه في لذكرى ٢٠٣.

(١١) لعمدة ١٦

وأن يعتمد على يديه سابقاً برفع ركبتيه، ومساواة موضع الجبهة للموقف أو خفضه عنه،

الصلاح^(١)، واس حره^(٢)، والشَّيح^(٣) وعشره استجابته عند لأحد في القسم، واختاره ثم حنَّ عليه بروية اس سال هذه^(٤)(٥)، وكأنه يريد لأحد في هيد: الأحد في رفع من السجود، وإن كان خلاف المتبدر من بعده، وإلا لم تكن الرواية دليلاً عليه. والظاهر أن هذا هو مراد المصنف هنا، كما هو في غير هذا الكتاب^(٦).

قوله: (وأن يعتمد على يديه سابقاً برفع ركبتيه).

عد جمع علمائنا، برواية محمد بن مسلمة قال: رأيت أبا عبد الله عليه السلام يصع يديه قبل ركبته إذا سجد، وإذا أراد أن يقوم رفع ركبته قبل يديه^(٧). ورواه الحارثي في وصف صلاة النبي صلى الله عليه وآله^(٨)، ولأن ذلك أنه بالنواصع وأعوذ بمصلي، ويستحث له أن يسجد كعهده عند القيام، ولا يصته. كالحارثي، لحسنه الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام^(٩).

قوله: (ومساواة موضع الجبهة للموقف أو خفضه عنه).

أي: يستحث ذلك، وفي ذكرى لأخصر الشاوي، ولو كان موضع الجبهة أخفض من حاز، وقول الصادق عليه السلام: «يأتي أحب أن أصع وجهي

(١) الكافي في الفقه: ١١٢.

(٢) الوسيلة: ٩٣.

(٣) الخلاف: ١؛ ٧٣ مسألة ٧٢ كتاب الصلاة.

(٤) التهذيب: ٢؛ ٨٦ حديث ٣٢٠.

(٥) الذكرى: ٢٠٣.

(٦) المنتهى: ١؛ ٢٩١.

(٧) التهذيب: ٢؛ ٧٨ حديث ٢٩١.

(٨) من الترمذي: ١؛ ١٦٨ حديث ٣٦٧.

(٩) الكافي: ٣؛ ٣٣٦ حديث ٦، التهذيب: ٢؛ ٣٠٣ حديث ١٢٢٣.

(١٠) الذكرى: ٢٠٢.

ووضع اليدين ساجداً بحذاء أذنيه، وجالساً على فخذه، ونظره ساجداً إلى طرف أنفه، وجالساً إلى حجره، ويكره الإقعاء.

موضع قدمي» ^(١) يلوح منه ذلك، ولأنه أمكن لتسجود، وكذا يستحب المساواة بين باقي لمساحد ويكره كون مسجدة الجهة أربع، ولعل استحباب خمسه على مدكره لمصنف؛ لما ينزّم منه زيادة الإحياء منتهي للمبالغة في رفع الأسافل على الأعالى، المتصتر زيادة الخسوع، ولا بد أن لا يريد الإحفاص على مقدار لبسة، لا ذكرناه سابقاً.

قوله: (ووضع اليدين ساجداً بحذاء أديمه وحالاً على فخذه). في روايه زرارة، عن أبي حمزة عليه السلام كَمَا عَلَّمَهُ الصَّلَاةَ «ولا تَلْزُقْ كَعْبِكَ رُكْنَيْكَ، وَلَا تَنْدِهَا مِنْ وَجْهِكَ وَبَيْنَ ذَلِكَ حَالٌ مَكْبُوكٌ» ^(٢)، وفي حَرِّ حَمَادٍ حَالٌ وَجْهَهُ ^(٣).

ويستحب أن تكونا مبسوطتين مضمومتين الأصابع، كما في روايه زرارة، وحامد، ويستحب لاقضاء بها إلى الارض، ويستحب وضعها حالة الجلوس للشهد وعبره على فخذه مبسوطتين مضمومتين الأصابع بحذاء عيني ركبتيه عند علمائنا، ومستنده التقل عن أهل البيت عليهم السلام.

قوله: (ونظره ساجداً إلى طرف أنفه وحالاً إلى حجره). ذكر ذلك جمع من الأصحاب ^(٤) لئلا يشتغل قلبه من عبادة الله تعالى. قوله: (ويكره الإقعاء).

أي: مطلقاً، سواء كان بين السجدين أو في فصل آخر، كما روي أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «إذا رفعت رأسك من السجود فلا تقع كما يقعي

(١) التهذيب ٢: ٨٤ حديث ٣١٦.

(٢) الكافي ٣: ٢٣٤ حديث ١، وفيه «ولا تلتصق» التهذيب ٨٣: ٢٢٤ حديث ٣٠٨.

(٣) الكافي ٣: ٣١١ حديث ٨، الفقيه ١: ١٩٦ حديث ٩١٦، التهذيب ٨١: ٢٠٢ حديث ٣١١.

(٤) مهم من ادريس في اسرار ٤٧، واشهد في اللمعة ٣٥.

تمة:

يستحب سجود تلاوة على القارئ، والمستمع، و السامع في أحد عشر في الأعراف، والرعد، والنحل، وبني إسرائيل، ومريم، والحج في موضعين، والفرقان، والنمل، وص، والانشقاق.

الكلب»^(١)، ولموثقة أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا تفع بين السجدين إقعاء»^(٢)، وفي صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، قال له: «وإياك والقعود على قبيك فتأذي بذلك، ولا تكون قاعداً على الأرض فيكون إنما قعد بعضك على بعض، فلا تصبر للشهد والدعاء»^(٣) والعلة لقي ذكرها عليه السلام في الشهادتين في غيره فيتعدى الحكم.

وقال الشيخ في المصنوع بحواره من الشهادتين^(٤)، وإن كان أتواك أمصل لصحيحة عبد الله الحلي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا بأس بالاقعاء في الصلاة بين الشهادتين»^(٥).

وحواه لقول مالموحب، لأن بي بأس لا ينافي الكراهة لثلاثة دليل آخر، والاقعاء عندنا أن يعتمد بصدور قدميه على الأرض، ويجلس على عقبه، ومفسره بعض أهل اللغة بأن يجلس على وركبه وينصب فخذه وركبته مثل إقعاء لكلب، ونقل في الذكرى عن بعض الأصحاب: أنه عبارة عن أن يقعد على عقبه ويجعل يديه على لأرض^(٦)، والأول هو المشهور.

قوله: (يستحب سجود تلاوة على القارئ، والمستمع، و السامع في أحد عشر موضعاً: في الأعراف، والرعد، والنحل، وبني إسرائيل، ومريم، والحج في موضعين، والفرقان، والنمل، وص، والانشقاق).

(١) من ابن ماجه ١ : ٢٨٩ حديث ٨٩٦.

(٢) التهذيب ٢ : ٣٠٦ حديث ١٢١٣، الاستبصار ١ : ٣٢٧ حديث ١٢٢٥.

(٣) الكافي ٣ : ٣٣٤ حديث ١، التهذيب ٢ : ٨٣ حديث ٣٠٨.

(٤) المصنوع ١ : ١١٣.

(٥) التهذيب ٢ : ٣٠٦ حديث ١٢١٢، الاستبصار ١ : ٣٢٧ حديث ١٢٢٦.

(٦) الذكرى: ٢٠٣.

ويجب على الأولين في العرائم،

هذا الحكم مجمع عليه عند أصحابنا، وهو مروي من طرق انعمه (١).
قوله: (ويجب على الأولين في العرائم).

راد بالأولين القاري، والمستمع، وحرره المصنف للاستماع، ومفهومه عدم الوجود على سامع الذي ليس بمُضْمَعٍ، وهو وجوب السجود في العرائم لأربع، فيدل عليه مع جماع العترة المرسلة صحت عنه عليهم وجماع فقهاءهم أن ثلاثاً منها - وهي معدادا لم - قد تضمنت الأمر بالسجود، وهو سوجوب، كما هو مقرر في الأصول.

وأما ما في من اقترائنا المقالة في الآلة، مثل حصر مؤمن في التحدّد عند التذكير بالآيات، والاحراز عن التحدّيس حسنة باتهم لا يسكرون، فإن الاستكبار المفهوم حصوله ممن لا يستند بحسنهم، ولا يتردّد ذلك كما استشهدت انصورية في الجمع من المؤكّدات الواقعة في آية الجمع، والأخبار عن أهل البيت عليهم السلام ناطقة بذلك (٢).

وأما لوجوب على قاري، والمستمع من الجماعة، وفي السامع قولان، أحدهما: الوجوب، لا إطلاق الأمر، ورواية أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا قرأ شيء من لعرائم الأربع فسمعتها فاسجد، وإن كنت على غير وضوء وإن كنت حائضاً، وإن كانت امرأة لا تصلي» (٣).

وثنائي: العدم، برواية عبد الله بن مسكان، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يسمع التحدّية تُقرأ؟ قال: «لا يسجد إلا أن يكون منصتاً مستمعاً»، أو يصلي بصلاته، وأما أن يكون يصلي في ناحية وأنت في ناحية فلا

(١) صحيح البخاري ٢: ٥٠.

(٢) الكافي ٣: ٣١٧ حدث ١، التهذيب ٢: ٢٩١ حديث ١١٧٠، والميرد راجع الوسائل ٤: ٨٨٠ باب ٤٢ من أبواب قراءة القرآن.

(٣) الكافي ٣: ٣١٨ حديث ٢، التهذيب ٢: ٢٩١ حديث ١١٧١.

ولا يجب فيها تكبير ولا تشهد ولا تسليم ولا طهارة ولا استقبال،

تسجد لما سمع^(١)، وفي طريق هذه رواية محمد بن عيسى، عن يونس، وقد نقل ابن بابويه، عن اس بن سعيد أنه لا يعتمد على حديث محمد بن عيسى، عن يونس^(٢).

وقد تضمنت وجوب السجود إذا صلى صلاة التالي له، وهو غير صحيح عندنا؛ إذ لا تقرأ في الفريضة عزمة، ولا تشرع الجماعة في الثالثة، ومع ذلك فلا تدل على المتنازع، وهو نفي السجود عن السمع مطلقاً، إذ مقتضاها الوجوب على من يصلي صلاة التالي له على كل حال والأصح الأول.

قوله: (ولا يجب فيها تكبير ولا تشهد، ولا تسليم ولا طهارة، ولا استقبال).

لا تحب تكبيرة الإحرام في هذا السجود، لأن الأمر به إنما يتناول وضع الحية إذا لم يصلاة، فالرائد مني بالأصل، ولعل انضادى عليه السلام: «إد قرأت شيئاً من القرائم التي تسجد فيها فلا تكبر قبل سجودك، ولكن تكبر حين ترفع رأسك»^(٣).

ولا تكبير للسجود أيضاً، نعم يستحب لرفع منه وفاقاً للشيخ^(٤) والمصنف في المنتهى^(٥) للزوية السالفة، ولا تشهد فيه ولا تسليم باتفاق جميع أصحابنا، وفي رواية علي بن حمزة، عن أحبه موسى عليه السلام إيماء إليه^(٦)، والطاهر عدم شرعيتها أيضاً.

(١) الكافي ٣: ٣١٨ حديث ٣، التهذيب ٢: ٢٩١ حديث ١١٦٩

(٢) نقل هذا القول عن اس بن بابويه الشيخ النجاشي في روضة ٢٣٥.

(٣) الكافي ٣: ٣١٧ حديث ٤١ التهذيب ٢: ٢٩١ حديث ١١٧١.

(٤) البسوط ١: ١١٤.

(٥) المنتهى ١: ٣٠٤.

(٦) قرب الاسناد ١٧.

ويقضيها للناسي.

ولا يشترط فيه الطهارة - خلافاً للشيخ في النهاية ^(١)، وابن الحيد ^(٢) - لرواية أبي بصير السالمة ^(٣)، وكذا لا يشترط حلواثوب والبدن من نتحاسة لأمر الخائض بهاء وهي لا تنعك من النتحاسة مطبقاً، ولعمد الدليل لدال على الاشتراط.

ولا يشترط الاستقبال ولا من العورة مثل مقساه، وهل يشترط السجود عن الأعضاء التسعة أم يكفي وضع احبة؟ وجهان يضئان إلى الأمر بوصعها في السجود من غير تقييد، وإن ذلك يحتمل أن يراد به السجود في الصلاة، وكذا القول في عتار مساواة المسجد للموقف، إذ كون علواً أحدهما على الآخر بلنة ما دون.

ومثله اعمار السجود على ما يفسح السجود على في الصلاة، ويؤيد اعتباره بها التعس بأن لتاس عبيد ما لا يكون وبسوء، فالد لعللة قائمة هنا، ويمكن ساء الحكم في هذه المسائل على أن مفهوم السجود شرعاً من يستدعي شيئاً من ذلك؟ فإن ثبت أن السجود لا يحقق شرعاً بدورها وحيت وإلا فلا، والثاني أطهر، والأول أحوط.

قوله: (يقضيها الناسي).

لا ريب أن سجود التلاوة واجب على سمر عد أصحابنا، هو أجل به عند وجود السبب لم يبرأ إلا بالإتيان به.

وهل يعد ذلك قضاء بحيث ينوي فيه القضاء؟ ظاهر هذه ذلك، وكذا عبارة الشيخ ^(٤)، فعلى هذا يجب عند السرعة - إلى فعله عند وجود السبب - بية الأداء، إذ يلزم من ثبوت القضاء ثبوت الأداء.

أم يكون أداء دائماً مع المادرة والتأخير فينوي الأداء لعدم التوقيت؟ كما

(١) النهاية: ٢٥.

(٢) نقله عنه في المختلف: ٩٦.

(٣) الكافي ٣/ ٣١٨ حديث ٢، التهذيب ٢: ٢٩١ حديث ١١٧١.

(٤) المجموع ١: ١١٤.

صرّح به المصنّف في المنهى ^(١) وفاقاً للمعتز ^(٢).
 أم يقال لا يداخِلها الأداء والقضاء لأنهما من توابع لوقت المصروب
 شرعاً، وهو مستف لما قلناه من الفورية ^(٣) والأصحّ هـ الأخير.
 والطاهر أن مراد القائلين بالقضاء بلفظه بشارك على معنى أنها لا تسقط
 بالتأخير، والقائلين بالأداء دائماً ما يرد من قومه في الدر المطلق، هو الأداء دائماً لا
 يخرج الوقت بضاح لفعله، وتدلّ على وجوب التدارك مع الإحلال به رواية محمد
 بن مسلم، عن أحدهما عنهما بقاء في الناسي للسجدة حتى يركع وسجد، قال
 «يسجد إذا ذكر إذا كانت من العزائم» ^(٤).

ويشعّد بتعدد السبب، تحسّ السجود ثم لا، لأصالة عدم تداحل الأسباب
 إذا اجتمع، وصحيفة محمد بن مسلم، عن أبي فر عنه سلام قال: سأله عن
 أن رجل يُعلم السجدة من العزائم فتعاد عنه مرراً في المقعد الواحد؟ قال: «عليه أن
 يسجد كلها سمعها، وعلى أن يركعها أبداً بـ سجد» ^(٥)، وهذه كما تدلّ على
 المطلوب تدلّ على وجوب السجود على التام فبعثها ما سبق.

وموضع سجود عند تمام آية المصمّة به، فعلى هذا يكون السجود في
 فضلت عند قوله: (إن كنتم إليه تعبدون) ^(٦)، والمحكي عن الشيخ ^(٧) في معتز
 والمنهى ^(٨) من أن موضع السجود عند قوله: (وسجدوا لله) - وتبعاه على ذلك معنيين

(١) المنهى ١: ٥٠

(٢) المعتز ٢: ٢٧٤

(٣) التهذيب ٢: ٢٩٢ حديث ١١٧٦

(٤) التهذيب ٢: ٢٩٣ حديث ١١٧٩

(٥) فضلت ٣٧

(٦) الخلاف ١: ٨٩ مسألة ١٢٤ كتاب الصلاة

(٧) المعتز ٢: ٢٧٣

(٨) المنهى ١: ٣٠٤

وسجدتا اشكر مستحبتان عند تحدد التعم، وعقيب الصلاة،

بالقصر. وهم قطعاً لخلو عبارة الشرح عنه، وتأخير السجود إلى آخر الآية قراراً من الفصل بين الشرط وحرائه لا ينافي انعورية.

فرع:

يجب أن يفارق سنية أول السجود، وأوله من حين وضع الحبة على الأرض وما في معابها، فهو وضع الحبة ثم نوى هي الضحة بردد، أظهره العدم، لأن استدامة السجود لا تعد سجوداً، ولا لصدق تعدده بتطويع الوضوء، وهو وصل.

قوله: (وسجدت اشكر مستحبتان عند تحدد التعم، ودفع التعم، وعقب الصلاة)

لا خلاف بين أكثر العلماء إلا من شد في استحباب السجود للشكر عند سجود التعم، ودفع التعم، لما روي: «أن النبي صلى الله عليه وآله كان إذا أتاه أمر يسر به خر ساجداً»^(٢).

ويستحب أيضاً عقب الفراغ من الفريض شكرأ على الموفق لأداء العبادة. وأطلق مصنف الصلاة في العبادة، ومدها في المنهي^(٣) والتذكرة^(٤)، واعتلّل بالشكر ينصحي الإطلاقي، وروى مريم في توضيح، عن أبي عبد الله عليه السلام قل: «سجدة اشكر واحده على كل مسلم، تتم بها صلاتك، وترضي بها رتلك، وتعجب الملائكة منك، وبالعبد صني ثم سجدة الشكر فتح الرب تبارك وتعالى الخجائب بين العبد والملائكة، فيقول: ملائكتي انظروا إلى عبي أدنى مرضي، وأتم عهدي، ثم سجدة شكر على ما أنعمت به عليه، ملائكتي ماذا له؟ فيقول الملائكة: يا ربنا رحمتك، ثم يقول الرب تعالى: ثم ماذا له؟ فتقول الملائكة: يا ربنا رحمتك، فيقول الرب تعالى: ثم ماذا له؟ فتقول الملائكة: ربنا

(١) هما مالك وأبو حنيفة كما في المجموع ٧٠٦٤

(٢) سنن ابن ماجه ١٤٦٠ حديث ١٣٩٤

(٣) المنهي ١ ٢ ٣

(٤) التذكرة ١ ١٢٤

ويعقر بينهما.

كفاية مهمته، فيقول الرب تعالى: ثم ماذا فلا يبقى شيء من الخير لإفاته الملائكة، فيقول الله تعالى: يا ملائكتي ثم ماذا، فتقول الملائكة: يا رب لا علم لنا، فيقول الله تعالى: لأشكره كما شكرني، وأقبل عليه بفضلي، وأريه رحمتي»^(١).

ويستحب فيه الدعاء، وأفضله الدعاء المأثور عن أهل البيت عليهم السلام^(٢)، وروى الأصحاب أدنى ما يجريء فيه أن يقول: شكراً ثلاثاً^(٣)، وعن الصادق عليه السلام: «إن العبد إذا سجد فقال: يا رب يا رب حتى ينقطع نفسه قال له الرب عز وجل: ليت ما حاجتك»^(٤).

قوله: (ويعقر بينهما).

التعقير: تفعل من العقر - بفتح العين - للهيلة والفاء - وهو الثراب، والمراد به وضع الخدين على الثراب، بوجه يتحقق تعدد سجود الشكر، لأن عوده إلى السجود بعد التعقير سجود آخر، وهو مستحب باتفاقاً، لأنه موضع استكانة وتدخل، وقد ورد به النقل عن أهل البيت عليهم السلام^(٥) وتتأدى السنة بوضع الخدين على أي شيء كان، وإن كان الأمثل وضعها على الثراب.

فروع:

أ: تستحب هذه السجدة بعد التعقيب بحيث تجعل خاتمة وذكر المصنّف لها هنا استطرادي.

ب: يستحب أن يسجد لاهتاً بالأرض يفتش ذراعيه ويلصق صدره وبطنه بها، وهو مروي عن أبي الحسن الثالث عليه السلام بلمط (يجب)^(٦)، والمراد به: شدة الاستحباب.

(١) الفقيه ١: ٢٢٠ حديث ٩٧٨، التهذيب ٢: ١١٠ حديث ٤١٥.

(٢) الفقيه ١: ٢١٨ حديث ٩٧٢، التهذيب ٢: ١٠٩، ١١٦، ١١٣، ٤١٦، ٤١٨.

(٣) الفقيه ١: ٢٢٠ حديث ٩٧٧.

(٤) الفقيه ١: ٢١٩ حديث ٩٧٥.

(٥) الفقيه ١: ٢١٩ حديث ٩٧٣، التهذيب ٢: ١٠٩، ١١١، ٤١٤.

(٦) الكافي ٣: ٣٢٤ حديث ١٥، التهذيب ٢: ٨٥ حديث ٣١٢.

الفصل السابع : في التشهد: ويجب آخر الصلاة مطلقاً، وعقيب ثنائية في الثلاثية والرباعية.

ح: يستحب إذا رفع راسه من السجود أن مسح يده على موضع سجوده ثم يمرّها على وجهه من جانب حده الأيسر، وعلى جبهة إلى جانب حده الأيمن داعياً بالأمور^(١) ثلاثاً.

د: ليس في سجود الشكر تكبيرة الإمتاح، ولا تكبيرة السجود، ولا رفع اليدين، ولا تشهد ولا تسليم، وفي السجود: تكرّر للرفع منه^(٢)، وهل يشترط وضع الحبهة على ما يصح عليه السجود في الصلاة؟ فيه تردد. وأما وضع المساحد فقطع به في الذكرى^(٣)، ولا ريب في حوائز فيه على "رحلة احتباراً، أما سجود المراثم ففيه تردد.

هـ: هل يشرع هذا السجود عند ذكر النعمة؟ في رواية إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام ما يدلّ عليه^(٤)، وفصر الإستحياب في لذكرى على ما إذا لم يكن قد سجد لها^(٥)، والرواية مطلقة.

ويستحب أيضاً عند رؤية مبتلى فيستر عنه لئلا يتأذى به، ولرؤية هاسق، ولا بأس باطهاره إن رجا له توبته.

قوله: (الفصل السابع في التشهد: ويجب آخر الصلاة مطلقاً وعقيب الثانية في الثلاثية والرباعية).

التشهد: تفعل من الشهادة، وهي آخر القاصع، وشرعاً: الشهادة بالوحد والرسالة والصلاة على النبي وآله عليهم السلام، ووجوبه في آخر الصلاة رباعية

(١) التهذيب ١٢: ١١٢ حديث ٤٢٠

(٢) المسجود ١١: ١١٤.

(٣) الذكرى، ٢١٣.

(٤) التهذيب ١٢: ١١٢ حديث ٤٢١.

(٥) الذكرى ٢١٣.

والواجب: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله، اللهم صل على محمد وآل محمد.

وغيرها، وبعد الركعة الثابتة في الثلاثية والرابعة بإجماع فقهاء أهل البيت عليهم السلام، ومداومة النبي صلى الله عليه وآله على فعله، والأئمة عليهم السلام، مع قوله عليه السلام: «صلّوا كما رأيتموني أصلي»^(١) دليل على الوجوب، والأخبار دالة عليه أيضاً^(٢).

قوله: (والواجب: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله اللهم صل على محمد وآل محمد).

ظاهر العبارة انحصار الواجب من التشهد فيما ذكره، وأن كل ما سواه مدحوب، وبه صرح في المتن^(٣)، وهو الظاهر من كلامه في التذكرة^(٤)، وتردد في النهاية في وجوب وحده لا شريك له، آخر الشهادة بالتوحيد^(٥).

والذي يظهر من كثير من عبارات الأصحاب عدم وجوب الزائد، بحيث تضمنت الاجترار بالشهادتين والصلاة على النبي وآله عليهم السلام، وفي الأحبار ما يدل عليه، مثل حرر سورة بن كليب، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن أدنى ما يجرى من التشهد؟ قال: «لشهادتين»^(٦)، يكن روى محمد بن مسلم قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: التشهد في صلاة؟ قال: «مرتين» قال: قلت: وكيف مرتين؟ قال: «إذا استويت جالساً فقرأ: أشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ثم تنصرف» قال: قلت: قول العبد التحيات والصلوات الطيبات؟ قال: «هذا يصف من بدعاء يلفظ العبد به ربّه»^(٧).

(١) صحيح البخاري ١: ١٦٢.

(٢) التهذيب ٢: ١٠١ حديث ٣٧٩، الاستبصار ١: ٣٤٢ حديث ١٢٨٩.

(٣) المنتهى ١: ٢٩٢.

(٤) التذكرة ١: ١٢٥.

(٥) نهاية الأحكام ١: ٥٠٠.

(٦) الكافي ٣: ٣٣٧ حديث ٣، التهذيب ٢: ١٠١ حديث ٣٧٥.

(٧) التهذيب ٢: ١٠١ حديث ٣٧٩، الاستبصار ١: ٣٤٢ حديث ١٢٨٩.

ولو أسقط الواو في الثاني، أو اكتفى به، أو أضاف الآل أو الرسول إلى المضمَر قالوجه الإجزاء.

فظاهر هذه وجوب مذكوره أولاً، ومن ثم تردّد في النهاية (١). وطريق الجمع الحكم بوجوب كل من العبارتين تخييراً، وإن كنت إحداهما أفصل من الأخرى، ويلوح هذا من عبارة الذّكوى (٢). ولا خلاف بين أصحابنا في وجوب اتّهادتين معاً في كل من تشهدين، وكذا الصّلاة على النبي وآله عليهم السّلام.

وما يوجد في بعض الأخبار من ظاهره الإكتفاء بإحداهما إما في التشهد الأول أو فيها (٣)، وكذا ما يدلّ عن أبي جعفر عليه الصّلاة على النبي وآله عليهم السّلام (٤) لا يعارض الأخبار المشهورة في منسبها التي عليها عمل الأصحاب كافة (٥)، مع إمكان حملها على إرادة بيان الوجوب بالشروع في أوله اعتماداً على العلم بالباقي، ويكون المراد: التّنبية على أنّ أوله وآخره غير واحدة. قوله: (ولو أسقط الواو في الثاني أو اكتفى به، أو أضاف الآل أو الرسول إلى المضمَر قالوجه الإجزاء).

المراد بالواو: «واو العاطفة للشهادة الثانية، والمرد بالاكتفاء بالواو: حذف الفعل منه، بأن يقول: وأن محمّداً، وصافة آل الرسول إلى المضمَر عبارة عن إبدال المظهر بالمضمَر. ووجه الإجزاء: بقاء المعنى المطلوب، فإن الشهادة لا تقوت بحذف الواو، وكذا لإظهار الإصمار عبارتان عن شيء واحد. وأما إسقاط الفعل والاكتفاء عنه بالواو فلاّته مع أنّ الواو تنوب عنه قد ورد في بعض الأخبار، روى أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السّلام: في التشهد الأول: «أشهد أن لا إله إلا الله،

(١) نهاية الأحكام ١: ٥٠٠

(٢) لذكوى ٢٠٤.

(٣) تهذيب ٢: ١٠٠ حديث ٣٧٤، الاستبصار ١: ٣٤١ حديث ١٢٨٤

(٤) تهذيب ٢: ١٠٠ حديث ٣٧٤، ٣٧٥، الاستبصار ١: ٣٤١ حديث ١٢٨٤، ١٢٨٥.

(٥) لكافي ٣: ٣٣٧ حديث ٣، التهذيب ٢: ١٠١ حديث ٣٧٥، ٣٧٩، الاستبصار ١: ٣٤٢ حديث

ويجب فيه الجلوس مطمئناً بقدره، فلو شرع فيه وفي الرفع، أو نهض قبل إكماله بطل.

وحده لا شريك له، وإن محمدًا عبده ورسوله»^(١). والأصح العدم، لأن مخالفة المسقول غير حائزة، وبقاء المعنى غير كاف، لأن التعمد بالألفاظ المخصوصة ثابت، وهذه الرواية لا تهين معارضة لغيره من الأحبار المشهورة في المذهب^(٢).

ومثله ما يؤيد شيئاً من لأمدط مردفه، كما لو أبدل أشهد بأعلم، واسمه تعالى باسم آخر، وآل بالأهل، وبحوزة لك ما قباه، أو غير الترتيب المسقول.

فائدة: آل محمد هم علي، وفاطمة، والحسن، والحسين عليهم السلام للثقل الثابت في ذلك من طرق^(٣) وصرق المخالفين^(٤)، ويطلق على باقي الأئمة الإثني عشر عليهم السلام تعليلًا.

قوله: (ويجب فيه الجلوس مطمئناً بقدره فلو شرع فيه وفي الرفع أو نهض قبل إكماله بطل).

وجوب جلوس مطمئناً بقدر التشهد لوحب واجتماعاً، لتأسي بالتبني صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام هو شرع في التشهد وفي الرفع من السجود معاً، أو نهض قائماً قبل إكماله بطل تشهده وصلاته إن كان متعمداً لنهضي المقتضي للفساد. مع الإحلال بالوحب، وبأن كان رسياً تداركه إن بقي محته، والإفلاظ ظاهر أنه لا يقضيه بعد الصلاة.

وهذا إنما هو حال لا اختيار، أما بعد الضرورة كما لو عجز عن الظمائية أو صنى ما شيئاً لم تحب الظمائية، لا كما يجب للجلوس لو عجز عنه، ولو اقتضت التقية فعله من قيام. كما لو كان مسوقاً ركعة. فإنه لا يتحلف في ثالثة الإمام

(١) التهذيب ٢٢: ٩٩ حديث ٣٧٣.

(٢) منها: ما رواه الشيخ في التهذيب ٢٢: ٩٢ حديث ٣٤٤.

(٣) تفسير القمي ٢: ١٩٣.

(٤) الدر المنثور ١٥: ١٩٨، تفسير القرآن العظيم ٣: ٤٩٤، تفسير أبي السعود ٧: ١٠٣، تفسير القاسمي ١٣: ١١٣.

والجاهل يأتي منه بقدر ما يعلمه مع التصيق، ثم يجب لتعلم مع السعة.

ويستحب التورك، وزيادة التحميد والدعاء والتحيات، ولا تجرى الترجمة، فإن جهل لعربية فكالجاهل،

عندهم تشهده، وكما يجب ذلك في تشهد الصلاة الواحة بشرط في تشهد سدوة.

قوله: (والجاهل يأتي منه بقدر ما يعلمه مع التصيق، ثم يجب لتعلم مع السعة).

لأن «لمسور لا يقط بالمسور» وروى يعم شيئاً مقط

قوله: (ويستحب التورك وزيادة تحميد والدعاء والتحيات).

أن التورك فيستحب مطلقاً وقد سبق تفسيره ودليبه، وأن زيادة التحميد هاهنا وإن استحب في التشهد لأول، إلا أنه في الثاني أكثر، والتحيات مختصة بالثاني، والتسمية مستحبة فيها كما ورد في رواية أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام (١).

قوله: (ولا تجرى الترجمة، فإن جهل العربية فكالجاهل).

أما عدم إجزاء الترجمة فلو حوّل رأسى بصاحب الشرع عليه السلام، وإن جهل العربية وحسب اتعلم، فإن صادق الوقت في المحكم كالجاهل بأصل التشهد.

فرع: يستحب عند القيام إلى الثالثة أن يقول: بحول الله وقوته أقوم وأقعد، ولا يحتاج إلى التكبير خلافاً للمفهم، فإنه استحب التكبير ههنا وأسقطه من القنوت، فيكون شكراً في الخمس عنه أربعاً وتسعين (٢)، وعند الأصحاب خمس وتسعون.

(١) التهذيب ٢ ٩٩ حديث ٣٧٣

(٢) الصفحة ١٦

ويجوز الدعاء بغير العربية مع القدرة، أما لأذكار الواجبة فلا.

وبه وردت حصة معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام^(١) وغيرها^(٢) بإضافة تكبيرة الإحرام والقنوت. ودل على استحباب قول بحول الله وقوته، صحيحة محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه سلام^(٣) وغيرها^(٤).
قوله: (ويجوز الدعاء بغير العربية مع القدرة، أما الأذكار الواجبة فلا).

أما الأذكار فأنما لم يحز لوجوب الثأسي فيها؛ ولعدم تيقن البراءة منها. وكانت غير عربية، وأما جواز الدعاء فلهما ركوي عن أبي جعفر الثاني عليه السلام أنه قال: «لا بأس أن يتكلم الرجل في صلاته العربية بكل شيء يسأله ربه عز وجل»، رواه ابن بابويه^(٥). ولقول الصادق عليه السلام «كس ما أحبت به رتك فليس بكلام»^(٦)، أي مكلام مستعمل، وهذا القول صرح جمع من الأصحاب^(٧).

ونقل الأصحاب، عن سعد بن عبد الله - من فقهائنا - عدم جوازه مع القدرة^(٨) وهو المتجه، لأن كميته لعادة متفقة من الشرع كالعبادة، ولم يحد مثله ذلك خصوصاً إذا كان الدعاء في المسجد، لا أن الشهرة بين الأصحاب - حتى أنه لا يعلم قائل بالمنع سوى سعد المذكور - مانعة من لصير إليه.

(١) الكافي ٣: ٣١٠، حديث ٥، التهذيب ٢: ٨٧، حديث ٣٢٢

(٢) الكافي ٣: ٣١٠، حديث ٦، التهذيب ٢: ٨٧، حديث ٣٢٤، ٣٢٥، الاستبصار ١: ٣٣٦، حديث ١٢٦٥، ١٢٦٦.

(٣) الكافي ٣: ٣٣٨، حديث ١١، التهذيب ٢: ٨٨، حديث ٣٢٦، الاستبصار ١: ٣٣٧، حديث ١٢٦٧

(٤) الكافي ٣: ٣٣٨، حديث ١٠، التهذيب ٢: ٨٨، حديث ٣٢٧، ٣٢٨، الاستبصار ١: ٣٣٨، حديث ١٢٦٨، ١٢٦٩.

(٥) الفقيه ١: ٢٠٨، حديث ٩٣٦.

(٦) الفقيه ١: ٢٠٨، حديث ٩٣٩.

(٧) منهم: ابن بابويه في الفقيه ١: ٢٠٨، دليل حديث ٩٣٥.

(٨) نقله عنه ابن بابويه في الفقيه ١: ٢٠٨، دليل حديث ٩٣٥، والشهيد في الذكري، ١٨٥.

خاتمة :

الأقوى عندي استحباب التسليم بعد التشهد، وصورته: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أو السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، ويجوز الجمع.

قوله: (خاتمة: الأقوى عندي استحباب التسليم بعد التشهد وصورته: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته أو السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين. ويجوز الجمع).

اختلف الأصحاب في التسليم، هل هو واجب، أو مستحب؟ فقال المرتضى^(١)، وأبو الصلاح^(٢)، وجمع من الأصحاب بالوجوب^(٣)، بل صرح السيّد بالله ركس، وقال الشيخ في^(٤)، وأبو الهراج^(٥)، وأبو إدريس بالاستحباب^(٦)، واختاره المصنّف هنا، وفي أكثر كتبه^(٧)، وأخبرني المنتهى لأول^(٨).

ثم لم نلوا بالوجوب منهم من عتق لسلام عليكم ورحمة الله وبركاته للحروح^(٩)، ومنهم من عتق السلام عبداً وعن عباد الله الصالحين^(١٠)، ومنهم من خیر بين الصيغتين^(١١).

احتج القائلون بالوجوب بوجوه:

أول: قول النبي صلى الله عليه وآله: «مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمه

(١) نقل منه علامة في المختلف: ٩٧.

(٢) الكافي في الفقه، ١١٩.

(٣) منهم: محقق في المستدرج: ٢، ٢٣٣، ولشهد في الذكرى: ٢٥.

(٤) المقيد في الفقه، ٢٣، والطوسي في التهذيب: ٢، ١٥٩، والاستبصار: ١، ٣٤٥.

(٥) عنه عنه في المختلف: ٩٧.

(٦) لمراثر: ٤٨.

(٧) التذكرة: ١، ١٢٧، المختلف: ٩٧، تحرير الأحكام: ١.

(٨) المنتهى: ١، ٢٩٥.

(٩) منهم: أبو الصلاح في الكافي في الفقه، ١١٩.

(١٠) منهم: يحيى بن سعيد الحلبي في الجامع للشرائع: ٨٤.

(١١) منهم: المحقق في المستدرج: ٢، ٢٣٤.

التكبير، وتحليلها التسليم»^(١)، ووجه الاستدلال به: أن التسليم وقع خبراً عن التحليل، لأن هذا من الموضع التي يجب فيه تقديم المتدا على الخبر بكونها معرفتين، وحينئذ فيجب كونه مساوياً للمتبدأ أو أعم منه، ولو وقع التحليل بغيره كان المتبدأ أعم، ولأن الخبر إذا كان معروفاً كان هو المتدا بمعنى تساويهما في الصدق لا المفهوم، كذا قرره في المعتبر^(٢).

واحتج بوجه آخر وهو: أن تحليلها مصدر مضاف إلى الضلالة، فيعم كل تحليل يضاف إليها، ووجه الحصر في المخصص بأن تقديم الخبر يدك على حصره في الموضوع^(٣)، فكأنه يرى أن إضافة المصدر إلى معموله إضافة غير محضة كإضافة الصفة إلى معمولها، وليس يجوز عبد المحققين من أهل المعرفة.

وحواه: أولاً ضعف هذا الحديث، فإن الأصحاب لم يرووها مسندة وإن كانت من المشاهير فإن المراسيل لا تنهض دليلاً.

وثانياً بمعارضته عما هو أقوى منه منداً ودلالة^(٤)، وسيأتي. وثالثاً: بأنه متروك لظاهره، فإن لتحليل ليس نفس التسليم، فلا بد من إضمار، ولا دليل على تعيين ما يقتضي الوجوب.

ونفت: يراد بالمصدر هنا اسم الفاعل مجازاً. قلنا: المجاز والاصمار متساويان، فلا يتعين أحدهما. ودعوى وجوب محصار المتدا في خبر غير واضحة، وما بين به غير تام، فنه كما يجوز الإحصار بالمساوي والأعم مطلقاً يجوز الإحصار بالأعم من وجه، كما في قولك: ريد قائم، وبالأخص مصنف، كقولك: حيوان يتحرك كاتب. ومثلاً ذلك كنه: أن المراد بالأحير الإسناد في الجملة لا دائماً، وبهذا عن

(١) الكافي ٣: ٦٩ حديث ٢، باختلاف يسير، عن الترمذي ١٥١: ١ حديث ٢٣٨.

(٢) المعتبر ٢: ٢٣٣.

(٣) المختلف: ٩٧.

(٤) التهذيب ٢: ٩٩ حديث ٣٧٣.

أنه لا يجب تساوي المفردين في الصدق، ولا في مفهوم.
الذي: مداومة النبي صلى الله عليه وآله، والأئمة عليهم السلام على فعله،
ويمكن الإحتجاج بظاهر قول الصادق عليه السلام في موثقة أبي بصير بعد أن ذكر
التشهد «ثم يسلم»^(١)، ولأمر يقتضي الوجوب.

وحوانه أن المداومة أعم من الوجوب، وليس ذلك بأسع من المداومة على
رفع اليدين بتكبيرة لأحرام ومحو، ثم بقا من ندي تتبع فعلهم عليهم لسلام فعلم
أنهم لم يتركوا التسليم أصلاً، وظاهر لزومية معارضة ما هو أقوى منه دلالة^(٢).
الثالث: شيء من التسليم واجب، لقوله تعالى: ﴿كُومِلُوا تَسْلِيماً﴾^(٣) والأمر
للوجوب، ولا شيء منه في غير الصلاة بوجوب، فيجب في الصلاة.

وحوانه عدم ادلالة على المذهب، لأن الأمر لا يقتضي التكرار مع أن ظاهر
آية يقتضي أن المراد التسليم على النبي صلى الله عليه وآله، وهو غير المذعى.
الرابع: لو لم يجب التسليم لما بطلت صلاة المصلي بالاتمام ولتأني بطل،
فالمقدم مثله، والملازمة طاهرة.

وحوانه: أسع من الملازمة، وإن فعل بركعتين بقصد الإتمام يقتضي
الزبدة في الصلاة، فالبيان لذلك لا لعدم التسليم.
احتج الآخرون بأن النبي صلى الله عليه وآله لم يعلمه الأعرابي المسيء في
صلاته^(٤)، فلا يكون واجباً.

وبصحيحة زرارة، عن الباقر عليه السلام وقد سأله عن الرجل يحدث قبل
التسليم؟ قال: «تمت صلاته»^(٥)، ولو كان التسليم واجباً لوحيث الإعادة.

(١) التهذيب ٢، ٩٩ حديث ٣٧٣.

(٢) التهذيب ٢، ٣٢٠ حديث ١٣٠٦، الامتصار ١، ٣٤٥ حديث ١٣٠١.

(٣) الأحزاب ٥٦.

(٤) لذكرى: ١٩٦.

(٥) التهذيب ٢، ٣٢٠ حديث ١٣٠٦، الامتصار ١، ٣٤٥ حديث ١٣٠١.

وقد أحتج بصحيحته أيضاً، عنه عليه السلام في رجل صلى خمساً قال «إن كان جلس في الرابعة قدر التشهد تمت صلاته»^(١)، ولو كن واجباً لطلت لصلاة بالزيادة فس تمامها.

ولحسنة الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا تمت في صلاة مكتوبة من غير فراغ فأعد الصلاة، وإن كان الإلغاض فاحشاً، وإن كنت قد شهدت فلاتعد»^(٢)، وهو كان التسليم واجباً لا عتد فعله أيضاً في عدم لإعادة، مع أن الأصل عدم الوجوب. هذا خلاصة حجاج الميرفين.

ولا يحق أن نعصر هذه الروايات الأخيرة^(٣) لا يقبل التأويل إلا مع ارتكاب شطط، مع أن مسدها أوضح من سيد الروايات الأول^(٤)، وأحلاء الأصحاب عامون بمقتضاها^(٥)، فلا جرم القول بالإسحاب أرحع، وإن كن القول بالوجوب أحوط، ولا عذور فيه بوجه من الوجوه، لأن التسليم يقع آخر الصلاة، فلا يتصور بذلك فساد.

فروع:

أ: يظهر من عبارة السيد^(٦)، وأبي لقلاح تعين: السلام عليكم بخروج دون: السلام علينا^(٧)، ولا ريب أنه أحوط بناء على القول بالوجوب، لأن في موثقة أبي بصير- عن أبي عبد الله عليه السلام في حكاية التشهد بعد ذكر اسلام على الأنبياء والملائكة: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ثم يسلم^(٨)،

(١) التهذيب ٢: ١٩٤ حديث ٧٩٦، الاستبصار ١: ٣٧٧ حديث ١٤٣١.

(٢) الكافي ٣: ٣٦٥ حديث ١٠، تهذيب ٢: ٣٢٣ حديث ١٣٢٢، الاستبصار ١: ٤٠٥ حديث ١٥٤٧.

(٣) التهذيب ٢: ١٩٤، ٣٢٠، ٣٢٣ حديث ٧٩٦، ١٣٠٦، ١٣٢٢، الاستبصار ١: ٣٧٧ حديث ١٤٣١.

(٤) الكافي ٣: ٦٩ حديث ٢، التهذيب ٢: ٩٩ حديث ٣٧٣.

(٥) مهم: المفيد في الفقه ٢٣، و الشيخ في تهذيبه ٨٩، وابن إدريس في اسراره ٤٨.

(٦) جل العلم ونعم: ٦٢.

(٧) الكافي في الفقه ١١٩.

(٨) التهذيب ٢: ٩٩ حديث ٣٧٣.

ومقتضاه أن التسليم المأمور به غير هذه العبارة.

ب: نقل في الذكرى عبارة شيخ يحيى بن سعيد^(١)، وظاهره تعين: السلام حينئذ للخروج، وضعفه ظاهر.

ج: خير بحم الذين أبو القاسم بن ضيعة^(٢)، وقال في الذكرى: إنه قوتي متى بولا أنه قول محدث، والأخضر لا تسعد عليه^(٣).

د: ظاهر عبارة المرتضى: أن تسليم ركن^(٤)، وهو ضعيف، ولعله نظر إلى بطلان صلاة الإحلال به عمداً وسهواً، وتحقيقه: أن البطلان بوقوع اساق في أثناء الصلاة لا بالإحلال بالتسليم، لعدم التحسين بدونه على لقول بلوحي.

هـ: قال في الذكرى: إن تأخير السلام عليك عن التسليم عليكم لم يأت به خبر مسقول، ولم يوجد في مصنف مشهور سوى ما في بعض كتب المحقق^(٥)، وهو أعلم بما ادعاه، وحديث أبي بصير يشهد به، فإن طهره أن التسليم عليك محسوب مع السلام لمستحت، وهو السلام على الأنبياء والملائكة^(٦).

و: على القول بوجوب التسليم بحسب ما يجب في تشهد من الخشوع بقدره مطمئناً اختياراً، وعربيته مع القدرة أو يمكن لتعتم، ومراعاة المسقول، فهو نكر السلام، أو اقتصر على بعضه لم يجرى، خلافاً للمحقق، ودعوه صدق التسليم عليها متوقعة على التليل، وكذا لوجع لرحمة أو وحد الركعات وبحوذلك.

(١) الجامع للشرائع: ٨٤.

(٢) الذكرى: ٢٠٦.

(٣) المختار: ١٢، ١٣٤.

(٤) التهذيب: ١٢، ٩٩، ٣١٦، ٣١٧ حديث ٣٧٣، ١٢٩٢، ١٢٩٧، وسمرقند انظر التوسل: ١٠٠٧ باب

٢ من أبواب التسليم.

(٥) الذكرى: ٢٠٨.

(٦) الاختصار: ٤٧.

(٧) المختار: ٢، ٢٣٦.

(٨) الذكرى: ٢٠٨.

ويسلم المفرد إلى القبلة مرة، ويومئ بمؤخر عيبيه إلى يمينه، والإمام بصفحة وجهه، وكذا المأموم، ولو كان على يساره أحد سلم ثانية يومئ بصفحة وجهه عن يساره، ويومئ بالسلم على من على ذلك الجانب من الملائكة، ومسلمي الإنس والجن، والمأموم ينوي بأحدهما الإمام،

وهل تحب بية الخروج به من الصلاة؟ فيه تردد يشأ من احتمال كونه جزءاً مشتمل عليه بية الصلاة، وعدمه، فعلى الأول لا تحب، وعلى الثاني يتحه الوجوب.

ولأنه محل، فاحتاج إلى نية كالمحل في الحج والعمرة، ويصعب بأصالة السرة، وإن بية الصلاة لخصاوية، وإنما يكسر جزءاً، لأن مقتضاها بية فعل الصلاة تماماً، لئلا يمكن تدوير التسليم. ولفرق بين الصلاة والحج طهر، لأنها بعد فعلاً وهداً لارتباط بعضها بعصر، ولهذا تعمل بية واحدة، ولا تصح إلا كذلك بخلاف الحج لانفصال كل فعل عن الآخر، واحتياجه إلى نية بالاستقلال.

قوله: (ويسلم المفرد إلى القبلة مرة، ويومئ بمؤخر عيبيه إلى يمينه، والإمام بصفحة وجهه، وكذا المأموم، ولو كان على يساره أحد سلم ثانية يومئ بصفحة وجهه عن يساره، ويومئ بالسلم على من على ذلك الجانب من الملائكة، ومسلمي الإنس والجن، والمأموم ينوي بأحدهما الإمام).

المصلي حال التسليم إما مفرد، أو إمام، أو مأموم، فالمفرد والإمام كن منها يسلم مرة واحدة إلى القبلة، لا أن المفرد يومئ بمؤخر عيبيه إلى يمينه، أما تسليمه إلى قبلة مرة فلما روي صحيحاً، عن عداحميد بن عواص، عن أبي عبد الله عليه السلام: «وإن كنت وحدك فواحدة مستقل لقبلة»^(١).

وأما الإشارة مؤخر عينيه إلى يمينه فذكره الشيخ في النهاية^(١)، وربما احتج به ما روه بهزطي، عن أبي بصير قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «إذ كنت وحدثت فسم تسليمة واحدة عن يمينك»^(٢)، وفي الدلالة على ذلك تكف. وإمام بصحة وجهه، لأن في رواية عبد الحميد الثالفة: «إن كنت تؤم قوماً أجزأك تسليمة واحدة عن يمينك»^(٣).

وبدل على أنه يكون مستقبل الفسة، قول الصادق عليه السلام في رواية أبي بصير في سياق الإمام: «ثم تؤذن القوم واستقبل القسلة السلام عليكم»^(٤)، وفي التأليف بين الروايتين بُعد، لأن مقتضى الأول كون التسليم عن اليمين وقال ابن الجبيل إن كان الإمام في صف مسلم عن حاشيه^(٥)، وفي بعض الأخبار ما يدل عليه^(٦)، والمشهور الأول.

وأما المأموم فإنه سلم عن يمينه مرة، إن يكس على يساره غيره، ولا سلم مرتين عن يمينه ويساره بصحة السلام عليكم، رواية عبد الحميد الثالفة: «وإن كنت مع إمام فتسليمتين»، وفي هذه الرواية: «وإن لم يكس على يسارك أحد مسلم واحدة».

وجعل ابن بابويه الحائظ عن يساره كافاً في استحيات التسليمتين للمأموم^(٧)، ومثل ذلك لا يصدر عن الرأي، فلأناس يتابعونها للتصامع في مدارك المدونات.

ويستحب للإمام المقصد بالتسليم إلى اليمين، ولأئمة، والحفظة،

(١) النهاية: ٧٢.

(٢) لمعجم: ٢، ٢٣٦.

(٣) تهذيب: ٢، ٩٣ حديث ٣٤٥، الاستبصار: ١، ٣٤٦ حديث ١٣٠٣.

(٤) تهذيب: ٢، ٩٣ حديث ٣٤٩، الاستبصار: ١، ٣٤٧ حديث ١٣٠٧.

(٥) نقله عنه في الذكرى: ٢٠٨.

(٦) تهذيب: ٢، ٣١٧ حديث ١٢٩٧.

(٧) الفقيه: ١، ٢١٠.

والمأمومين لذكر أو شك، إذ يستحث التسلام عليهم وحضور هؤلاء.

ويقصد المأموم بالآل: ترد على الإمام استحباباً، واحتمال الوجوب ضعيف جداً، إذ لا يعد تسميم الصلاة تحية؛ والثانية: الأنبياء ولائمة والحفظة والمأمومين والمسرود كذلك، إلا في قصد المأمومين، ذكر نحواً من ذلك في الذكرى، قال: ولو أضاف لجميع أو ذلك قصد الملائكة أجمعين، ومن على الجانبين من مسلمي الحن والانس كان حسناً^(١).

والذي يظهر من عبارة الكتاب اشتراك الإمام والمأموم والمسرود في قصد تسلام على من على ذلك أحد من جهة معين دون من عداهم، واحتصاص المأموم بالردة على الإمام بأحدى التسميتين، والمناسب أن يريد بها الأولى، ولم ينظر بنقل في ذلك سوى ما في عبارة بعض الأصحاب^(٢).

وهو بحث وهو: أن العقول من استحباب الإيماء إلى اليمين بالتسليم للإمام والمأموم هو صدور ذلك في حال انشغال به، وكذا إيماء المسرود بعينه.

والذي يظهر من عبارة الذكرى خلاف ذلك، فانه قال: لا إيماء إلى القبلة شيء من صيغتي التسليم لمخرج من الصلاة برأس، ولا غيره إجماعاً، وإتيا المسرود والإمام يسमान تجاه القبلة بغير إيماء، وأما المأموم فالظاهر أنه يبدأ به مستقبل القبلة ثم يكمله إلى الجانب الأيمن أو الأيسر^(٣).

هذا كلامه، وظاهره المحذرة بين الإمام والمسرود فعلي مذكره يكون الإيماء لها بعد الفراغ من التسليم، لكنه خلاف المذهب من الإيماء بالتسليم.

ولا يقال: إن التسميم من صلاة - على ما صرح به جمع من الأصحاب^(٤) - والاتفات فيها مكروه، لأن هذا مستثنى بالنص.

(١) الذكرى: ٢٠٩.

(٢) مهمل الشيخ في نهاية: ٧٢، والمحقق في معتبر: ٢٣٧-٢، وعلامة في المنتهى: ١، ٢٩٧.

(٣) الذكرى: ٢٠٩.

(٤) مهمل المرتضى في حل العلم والعمل: ٦٢، وأصول الصلاح في لكالي في الفقه: ١١٩-١٢٠، والمحقق في المعتبر: ٢، ٢٣٧، والعلامة في المنتهى: ١، ٢٩٧.

ثم يكبر ثلاثاً رافعاً يديه بها.

ويستحب القنوت في كل ثانية

قوله: (ثم يكبر ثلاثاً رافعاً يديه).

إلى شحمتي أذنيه، ويضعهما في كل مرة إلى أن تبلعا فخديه أو قريباً منها، قاله الأصحاب، وليكن ذلك قبل أن يثني رجليه، ذكره في المنهاج^(١) ثم يكلل تعقبه، وهذا عمل ذكر التعقب، إلا أن المصنف أخره إلى آخر البحث.

قوله: (ويستحب القنوت في كل ثانية).

القنوت لغة: الخضوع لله والطاعة والدعاء، ويراد به هنا دعاء مخصوص في موضع معين من الصلاة، وأكثر الأصحاب عن استحبابه، لصحيفة البرطي، عن الرضا عليه السلام: «إِنْ شِئْتَ فِقِبْ، وَإِنْ شِئْتَ لَا تَقِبْ»^(٢)، وغيره من الأخبار^(٣).

وقال ابن مابويه يوحويه^(٤)، لظاهر قوله تعالى: (وَقَوْمُوا لِقَاتِي)^(٥)، ولحوحر وهب، عن الصادق عليه السلام: «مَنْ تَرَكَ الْقَنُوتَ رَعَا عَنْهُ فَلَا صَلَاةَ لَهُ»^(٦).

والدلالة غير ظاهرة، لأن القنوت يرد معنى الطاعة والدعاء، فلا يتعين حمله على موضع النزاع، والمضي في الحديث ونحو الكلبية جمعاً بين الأخبار

واستحبابه في ثانية جمع الصلوات من فرص وسبل، لصحيفة رزاره، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «القنوت في كل صلاة في الركعة الثانية قبل الركوع»^(٧)، وفي موثقة محمد بن مسلم، عنه عليه السلام قال: «القنوت في كل

(١) المنهاج ١: ٣٠١.

(٢) التهذيب ٢: ٩١ حديث ٣٤٠، الاستبصار ١: ٣٤٠ حدث ١٢٨٩.

(٣) التهذيب ٢: ٩٠ حديث ٣٣٦، ولسرير: انظر الوسائل ٩: ٩٠٦ باب ٤ من أبواب القنوت.

(٤) المعقب ١: ٢٠٧.

(٥) البقرة ٢٣٨.

(٦) الكافي ٣: ٣٣٩ حديث ٦.

(٧) الكافي ٣: ٣٤٠ حديث ٧، التهذيب ٢: ٨٩ حديث ٣٣٠.

قبل الركوع بعد القراءة ، و لاسي بقصيه بعد الركوع،

ركعتين من التطوع والفريضة» (١).

قوله: (قبل الركوع بعد اقراءة، و لاسي يقصيه بعد الركوع).

لاخلاف في أنَّ القنوت بعد الصلوة وقبل الركوع، إلا في الجمعة فاد الأشهر أنَّ القنوت فيها متعدد، ففي لأولى قبل الركوع، وفي الثانية بعده برواية أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام: «كل قنوت قبل الركوع إلا الجمعة، فإن الركعة الأولى فيها قبل الركوع، وفي الأخيرة بعد الركوع» (٢).

وقيل: إنه قبل الركوع فيها (٣)، كقولنا: إنَّ القنوت فيه واحد، وإنه بعد الركوع وقيل: واحد قبل الركوع في الأولى (٤)، والعمل على المشهور.

والقنوت في معودة أنوتر بعد اقراءة قبل الركوع كغيرها، لرواية معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام (٥) و مسح لثعبه بعد الركوع، للرواية عن الكاظم عليه السلام بذلك (٦)، وقد سماه في المعتمد (٧) وامتهى: قنوتا (٨)، ولا مشاحة فيكون لقنوت فيها قبل الركوع وبعدة.

ولو سمي القنوت قبل الركوع؟ قد لشع (٩) وكثير من الأصحاب: يقصيه بعده (١٠)، ولو لم يذكر حتى ركع في شالسة قصاه بعد افرع، وفي صحيحة محمد بن مسلم، ورواية، عن أبي حمزة عليه السلام في الرجل يسي القنوت حتى

(١) الكافي ٣: ٣٤٠ حديث ١٥، لفعه ١: ٢٠٧ حديث ١٣٤، تهذيب ٢: ٩٠ حديث ٣٣٦.

(٢) التهذيب ٢: ٩٠ حديث ٣٣٤، الاستبصار ١: ٣٣٩ حديث ١٢٧٥.

(٣) قال السيد العامي في محتاج الكرامة ٢: ٤٩٨: هو مذهب الحسن والثني.

(٤) قاله العلامة في المختلف ١٠٦.

(٥) الكافي ٣: ٣٤٠ حديث ١٣.

(٦) علل الشرائع: ٣٦٤ حديث ٣.

(٧) للمعتمد ٢: ٢٣٨.

(٨) المنتهى ١: ٢٩٨.

(٩) المبسوط ١: ١١٣، التهذيب ٢: ٩٠ حديث ٣٣٦.

(١٠) منهم: ابن بابويه في العقيه ١: ٣١٢ دليل حديث ١٤٢١، و شهيد في الذكرى ١: ١٨٤.

وأكده في الغداة والمغرب، وأدون منه الجهرية، ثم الفريضة مطلقاً،

يركع؟ قال: «يقست بعد الركوع، وإن لم تذكر فلا شيء عليه»^(١)، وعن أبي بصير قال: سمعته يذكر عبد أبي عبد الله عليه السلام قال: في الرجل إذا سها في ثبوت: «قست بعد ما يصرف وهو جالس»^(٢)، أي بعد ما يصرف من الصلاة، وهل يعد قضاء؟ ظاهر قول لمصنف: (يقضيه) دلت، ونزدد في انتهى^(٣)، وليس في الأحبار ما يدل عليه.

وسئل المراد بقضائه، فعمه، كما في قوله تعالى: (فاد قضيتم مناسككم)^(٤) وما يوجد في بعض الأحبار من بني صفاته سباسي^(٥) محمول على أن مرد بني لوجوب، وروى زرارة، عن القدر عليه السلام في نسي الفسوت وهو في لطريق؟ قال: «يستعمل الفسدة ثم ليعله، إنسى لا كره فلرحل أن يرغب عن سنة رسول الله صلى الله عليه وآله أو بدعها»^(٦) أوردتها في الذكرى^(٧) ولا بأس بالمصدر إسبا قوله: (وأكده في الغداة والمغرب، وأدون منه الجهرية، ثم لفريضة مطلقاً).

ما تذكره في الغداة والمغرب فصحيحة سعد بن سعد الأشعري، عن الرضا عليه السلام قال «ليس الفسوت إلا في العدة، ولونر، والجمعة، والمغرب»^(٨) وهي محمولة على لتأكد.

ويسمي أن يكون المراد بقوله: (وأكده) من الخمس، ولا لم تنهض هذه دليلاً.

(١) التهذيب ٢: ١٦٠ حديث ٦٢٨، الاستبصار ١: ٣٤٤ حديث ١٢٩٥

(٢) التهذيب ٢: ١٦٠ حديث ٦٣١، الاستبصار ١: ٣٤٥ حديث ١٢٩٨

(٣) انتهى ١: ٣٠٠

(٤) البقرة ٢٠٠

(٥) التهذيب ٢: ١٦١ حديث ٦٣٢، ٦٣٣، الاستبصار ١: ٣٤٥ حديث ١٢٩٩، ١٣٠٠

(٦) النكاح ٣: ٣٤٠ حديث ١٠

(٧) الذكرى، ١٨٤

(٨) التهذيب ٢: ٩١ حديث ٣٣٨، الاستبصار ١: ٣٤٠ حديث ١٢٧٩

والدعاء فيه بالمنقول.

ويجوز الدعاء فيه، وفي جميع أحوال الصلاة بالمباح للدين والدنيا،
ما لم يخرج به عن اسم المصلي

وأما كون الاستحباب أقر تأكيداً في الجهرية، فللرواية السالفة مع موثقة
سماعة، قال: سألت عن القنوت في أي صلاة هو؟ فقال: «كل شيء يجهر فيه
بالقراءة فيه قنوت»^(١)، وتما كان المستحب في العربية أكد منه في الثالثة كان
استحباب القنوت في العربية بعد ما ذكر أشد تأكيداً، والظاهر استثناء الوتر
للحديث السابق.

قوله: (والدعاء فيه بالمنقول، ويجوز الدعاء فيه وفي جميع أحوال
الصلاة بالمباح للدين والدنيا، ما لم يخرج به عن اسم المصلي).

أفضل ما يقال في القنوت بعد الدعاء كذا في الخبر عن النبي صلى الله عليه وآله والأئمة
عليهم السلام وقد صرح الشيخ^(٢) وجماعة بأفضلية كلمات الفرح^(٣)، وفي صحبة
سعد بن أبي حنيفة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «بحرثك في لقنوت: اللهم
اغفر لنا وارحمنا وعافنا واعف عنا في الدنيا والآخرة، أنت على كل شيء
قدير»^(٤).

ويجوز الدعاء فيه بما منحه لغيره والدنيا، لما رواه إسماعيل بن الفضل قال:
سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القنوت وما يقال فيه؟ فقال: «ما قصي الله على
لسانك، ولا أعلم فيه شيئاً مؤثماً»^(٥).

ويشترط فيه كونه مباحاً، أي: مأذوناً فيه، فهو دعا بالخبر أنطلق صلاته.
ويجوز الدعاء فيه للمؤمنين عموماً وبأسمائهم، عن أبي القرداء قال: إنني لأدعوي

(١) التهذيب ٢: ٨٩ حديث ٣٣٣، الاستبصار ٦: ٢٣٩ حديث ١٢٧٤.

(٢) المبسوط ١: ١١٣.

(٣) مهمم ابن البرج في المهدى ١: ٩٤، ومن سري في سري ٤٨، والشهد في ذكرى ١٨٤.

(٤) الكافي ٣: ٣٤٠ حديث ١٢، التهذيب ٢: ٨٧ حديث ٣٢٢.

(٥) الكافي ٣: ٣٤٠ حديث ٨، التهذيب ٢: ٣٦٤ حديث ١٢٨١.

صلاحي لسبعين أخاً من إخواني بأسمائهم وأبائهم، ولم ينكر عليه أحد^(١). وكذا يجوز الدعاء فيه على الكفرة والمنافقين، في صحبة عبد الله بن مسعود، عن الصادق عليه السلام قال: «تدعوني الوتر على العدو، وإن شئت سميتهم»^(٢).

وروي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «اللهم أبع الوليد بن الوليد، وسلمة بن هشام، وعياش بن ربيعة، والمستضعفين من المؤمنين، واشدد وطأتك على مصر، ورجل، وذكوان»^(٣).

وقت أمير المؤمنين عليه سلام في صلاة بعدة فدعا على أبي موسى الأشعري، وعمروس العاص، ومعاوية، وأبي ذؤيب^(٤) أشباعهم^(٥) وروى أنه لمن الأربعة في فنوته^(٦).

ويستحب إطالة القنوت بعد ورد عنهم عليهم السلام: «أفضل صلاة ما طال قنوت»^(٧)، وعن الصادق عليه السلام: «صل يوم الجمعة بعدة الجمعة والاحلاص، وقت في الثانية بقدر ماقت في الركعة الأولى»^(٨). وكذا يجوز الدعاء بالمحتمل في جميع أحوال الصلاة لنفسه ولغيره، روى معاوية بن عمار قال: قلت للصادق عليه سلام: رحلت افنتحاً بصلاة في ساعة واحدة فتلا هذا القرآن فكانت تلاوته أكثر من دعائه، ودعاء الآخر أكثر من تلاوته، ثم انصرفوا في ساعة واحدة أيها أفضل قال: «كل فيه فضل، كل حسن»، قلت: إني قد علمت أن كلًا حسن، وأن كلًا فيه فضل فقال: «دعاء أفضل، أما سمعت قول الله عز وجل: (وقال ربكم ادعوني استجب)»^(٩) لاية، هي والله العباد، هي والله أفضل،

(١) الذكرى: ١٨٥.

(٢) لمعه ١: ٣٠٩ حديث ١٤١٠، تهذيب ٢: ١٣٩ حديث ٥٠٤.

(٣) صحيح البخاري ٢: ٢٣٣، سنن البيهقي ٢: ١١٧.

(٤) كنز العمال ٨: ٨٢ حديث ٢١٩٨٩ نقلاً عن ابن أبي شيبة برقم (٢٨).

(٥) الاصول: ستة عشر ٨٨ محمد بن مشي.

(٦، ٧) روهما في الذكرى: ١٨٥.

(٨) عاقر ٦٠.

- وفي الجمعة قنوتان في الأولى قبل الركوع وفي الثانية بعده - ورفع اليدين تلقاء وجهه مكبراً،

هي والله أفضل، أليست هي العبادة؟ هي والله العادة، هي والله العبادة، أليست هي أشد؟ هي والله أشد، هي والله أشد ثلاثاً^(١)، لكن يشترط أن لا يخرج به عن اسم المصلي، وكذا لقول في القنوت.

قوله: (وفي الجمعة قنوتان في الأولى قبل الركوع وفي الثانية بعده).

قد سبق الكلام على ذلك.

فرع: لو خالف في القنوت فأتى بما قبل الركوع بعده أو بالعكس عمداً، ففي بطلان الصلاة بذلك **ردد**، من أنه **معه**، ومن عدم الشرعية، والطلاق قوي إن أتى به على قصد القنوت.

قوله: (ورفع اليدين تلقاء وجهه مكبراً).

أما التكبير للقنوت فقد تقدم ما يدل على استحبابه، وقال المصنف لا يستحب التكبير له، إنما يستحب لقيام من تشهد^(٢)، وحكي الشح عنه، أنه في أول عمره كان يقول بمدة الأكل ثم عن به في آخر عمره العمل على رفع اليدين غير تكبير، قال: ولست أعرف به حديثاً أصلاً^(٣).

وأما رفع اليدين تلقاء وجهه، مرواية عبد الله بن سنان، عن الصادق عليه السلام: «وترفع يديك حين وجهك، وين شئت تحت ثوبك»^(٤) وتنق بباطنها الساء.

ويستحب أن تكون مسوطين يستقبل ببطونها الساء، ويظهرهما الأرض، وحكي قول: يجعل بطونها إلى الأرض، ويعرق الإهام عن الأصابع، قال ابن

(١) التهذيب ٢: ١٠٤ حديث ٣٩٤.

(٢) المقمعة ٢٦.

(٣) نقل قوله في المختلف ٩٨.

(٤) العقبه ١: ٣٠٩ حديث ١٤١٠، التهذيب ٢: ١٣١ حديث ٥١٤.

والنظر إلى باطن كفيه فيه، وهو تابع في الجهر والإحفات.

إدريس^(١)، وقيل: يستحب أن يمسح به وجهه عند المرح، ولم يثبت.
قوله: (والنظر إلى باطن كفيه فيه).

ذكر ذلك الأصحاب، واحتج له في منتهى: بأن النظر إلى شيء مكروه
حيث، خمسة رررة، عن أبي حمزة عليه السلام^(٢)، والتفويض مكروه لرواية
مسمع^(٣)، فتعين شمله بالنظر إلى باطن الكفين^(٤).
قوله: (وهو تابع في الجهر والإحفات).

لعموم: «صلاة التهار عشاء، وصلاة الليل جهراء»^(٥)، وبه قال
المرتضى^(٦)، واختار المصنف في غير هذا الكتب استحباب الجهر به مطلقا^(٧)،
وهو الأصح لصحيفة ررارة، عن الباقر عليه السلام: «اللقوت كله جهراء»^(٨).
ورواية علي بن يقطين، عن أبي الحسن الماضي عليه السلام وقد سأله عن
التشهد، وذكر الركوع والتحود واللقوت فقد: «إن شاء جهر، وإن شاء لم
يجهر»^(٩)، لا تنافيه، لأن الجهر غير متعين.

والظاهر أن المأموم يسر به، برواية أبي بصير، عن الصادق عليه السلام:
«يسبغ بلامام أن يسمع من خلفه كمن ما يعرف، ولا يسمي لمن خلفه أن يسمعه
شيئا مما يقول»^(١٠).

(١) كسائر، ٤٧.

(٢) الكافي ٣، ٣٠ حديث ٦، التهذيب ٢: ١٩٩، حديث ٧٨٢، الاستبصار ١: ١٠٥، حديث ١٥٤٥.

(٣) التهذيب ٢: ٣٢٤، حديث ١٢٨٠.

(٤) المنهاج ١، ٣٠١.

(٥) عوالي نلالي ١: ٤٢١، حديث ٩٨.

(٦) بعله عنه في المختار ٢: ٢٤٣.

(٧) المنهاج ١، ٣٠٠.

(٨) الفقيه ١، ٢٠٩، حديث ٩٤٤.

(٩) التهذيب ٢: ١٠٢، حديث ٣٨٥.

(١٠) التهذيب ٣: ٤٩، حديث ١٧٠.

ولتعقيب بعد الفراغ من الصلاة بالمتقول، وأفضله تسبيح الزهراء عليها السلام.

قوله: (والتعقيب بعد الفراغ من الصلاة بالمتقول، وأفضله تسبيح الزهراء عليها السلام).

التعقيب: تفعل من عقب، قال الجوهري: التعقيب في الصلاة الجلوس بعد أن يقضيها لدعاء أو مسألة (١)، ولا خلاف بين علماء الاسلام في استحسانه، وأفضله عظيم، روى زرارة في محسن، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «الدعاء بعد لمريضة أفضل من الصلاة بغيرها» (٢)، وعن الوليد بن صبيح، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «التعقيب أن بلغ في طلب الرزق من الصرب في البلاد» (٣)، يعني بالتعقيب: الدعاء عقبه بصوت.

وليس فيه شيء «موظف» بل يتأدى بمطلق الدعاء المحلل للدين والدنيا، لكن المسقول عن أهل البيت عليهم السلام أفضل، لأنهم أبصر مواقع الشرع، فادا كبر ثلاثاً على ماستق، قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له الى آخره.

روى أبو بصير في الموثق، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قل بعد التسليم: الله أكبر، لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، يحيي ويميت وهو حي لا يموت، بيده الخير وهو على كل شيء قدير» الحديث» (٤).

وأفضل الأذكار في التعقيب تسبيح الزهراء عليها السلام، فمن صالح بن عقبة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «ما عبد الله بشيء من التحميد أفضل من تسبيح فاطمة الزهراء عليها السلام، ولو كان شيء أفضل منه لحمله رسول الله صلى الله عليه وآله فاطمة عليها السلام» (٥).

(١) الصحاح (عقب) ١: ١٨٦.

(٢) الكافي ٣: ٣٤٢ حديث ٥، عقبه ١: ٢١٦ حديث ٩٦٢.

(٣) التهذيب ٢: ١٠٤ حديث ٣٩٦.

(٤) التهذيب ٢: ١٠٦ حديث ٤٠٢.

(٥) الكافي ٣: ٣٤٣ حديث ١٤، التهذيب ٢: ١٠٥ حديث ٣٩٨.

وإنما نسب إليها لأنها سبب في تشريع، روى بن بابويه، عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: لرحل من بني سعد: «ألا أحدثكم عني وعن فاطمة؟ إنها كانت عندي فاستقت بالقرنة حتى أثر في صدرها، وطحننت بالرحى حتى مجت (١) يداها، وكسحت (٢) البيت حتى عبرت ثيابها، وأوقدت تحت القدر حتى دكنت ثيابها، فأصابها من ذلك ضرر شديد، فقلت لها: لو أتيت أباك فسألتيه حادماً يكفيك حرماً أنت فيه من هذا العمل، فأنت التي صلى الله عليه وآله فوجدت عنده خذاً فاستحييت فانصرفت، فعم صلى الله عليه وآله أنها عبد السلام جاءت الحاجة، فعدا عليها ونحن في [إمعا]، فقال: السلام عليكم، فسكتا واستحييت لكاساً، ثم قال: السلام عليكم، فسكتت، ثم قال: السلام عليكم، فمحشيتنا، إن لم يرد عليه أن يتصرف، وقد كان يفعل ذلك، فدخل، وحس عند رؤوسنا فقال: يا فاطمة ما كانت حاجتك أمس عند محمد؟ محشيت إن لم يحبه أن يهزم، فأخرجت رأسي فقلت: آيا والله أحزنك يا رسول الله، إنها اسنعت بالقرنة حتى أثر في صدرها، وحررت الرحى حتى مجت يداها، وكسحت البيت حتى اغبرت ثيابها، وأوقدت تحت القدر حتى دكنت ثيابها، فقلت لها: لو أتيت أباك فسألتيه حادماً يكفيك حرماً أنت فيه من العمل، قال: أفلا أعلمكم ما هو خير لكم من الخادم؟ إذا أحدثنا سامكنا فكبراً أربعاً وثلاثين تكبيرة، وسبح ثلاثاً وثلاثين، واحداً ثلاثاً وثلاثين فأخرجت فاطمة عليها السلام رأسها، فقالت: رضيت عن الله وعن رسوله، رضيت عن الله وعن رسوله» (٤).

(١) قال الطبري في مجمع البحرين (مجلد ٥، ٤٧٢) بعد أن ذكر بعض هذا لقطع من الحديث، هو من قولهم: مجت يده - كصر وصرج - سئل مثلاً إذا ثخر جدها وصر وطهر في شبه أنثى من العمل بالأشياء الصعبة الخشنة.

(٢) كسحت الثوب كسحاً أي: كتته، مجمع البحرين (كج) ٢: ٤٠٦.

(٣) الإقاع - بالكسر -: الخفاف، مجمع البحرين (صغ) ٤: ٣٨٨.

(٤) الفقه ١: ٢١١ حديث ٩٤٧.

الفصل الثامن : في التروك:

يبطل الصلاة - عمدأ وسهواً - فعل كل ما ينقض الطهارة، وعمدأ الكلام بحرفين فصاعداً مما ليس بقرآن ولا دعاء،

وليكن التسبيح بهذا الترتيب يكبر أربعاً وثلاثين، ثم يحمد ثلاثاً وثلاثين، ثم يستبح ثلاثاً وثلاثين في الأشهر وهو مروي عن الصادق عليه السلام كذلك بطريق أبي بصير^(١).

قوله: (الفصل الثامن: في التروك).

أي. في الأمور المطلوبة تركها في الصلاة، إما وجوباً أو استحباباً، فيكون فعلها محرماً أو مكروهاً.

قوله: (يُبطل الصلاة - عمدأ وسهواً - فعل كل ما ينقض الطهارة).

لاحلاف عندنا في أنه لو أحدث في الصلاة عمدأ بطلت صلاته، وفي الحدث ناسباً خلاف، أشهره البطلان به، وقيل: يتطهر ويبي على صلاته، والأخبار من إجماعين مختلفة^(٢)، ولا صراحة في أخبار لدالة على فعل الطهارة والبناء بأن الحدث وقع سهواً^(٣) فيثبت التعارض والتساقط، ويبقى الدليل الدال على أن الحدث مانع والطهارة شرط، ووجود الأول وفقد الثاني موجب للبطلان، وكذا فعل الطهارة محسوب فعلاً كثيراً في أثناء الصلاة فتسقط به، وهو الأصح.

قوله: (وعمدأ الكلام بحرفين فصاعداً مما ليس بقرآن ولا دعاء).

ولا ذكر إجماعاً متاً، ويقول النبي صلى الله عليه وآله: «إن هذه الصلاة لا

(١) الكافي ٣: ٣٤٢ حديث ٩، التهذيب ٢: ١٠٦ حديث ٤٠٦.

(٢) قرب الإسناد: ٩٢، أحاديث: ٢٠، دعائم الإسلام ١: ١٩٠ حديث ٢.

(٣) الفقيه ١: ٢٤٠ حديث ١٠٦٠، التهذيب ٢: ٣٢٢، ٣٥٥ حديث ١٣٧٠، ١٤٦٨، الاختصار ١: ٤٠١.

حديث ١٥٣٣.

وفي الحرف الواحد المفهم، والحرف بعده مدة، وكلام المَكْرَه عليه نظر.

يصلح فيها شيء من كلام الناس، إنما هي شَسِيحٌ والتكبير وقراءة القرآن»^(١).
وفي حسنة الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام ومأثله عن الرجل يصيبه الزعاف وهو في الصلاة؟ فقال: «إن لم يقدر على ماء حتى ينصرف بوجهه أو يتكلم فقد قطع صلاته»^(٢)، وغير ذلك من الاخبار^(٣).

ولا فرق في البطلان بين كون صدور الكلام منه لمصلحة الصلاة أو لا، وكذا من تكلم جهلاً بالتحريم، لأن الجاهل غير معذور لوجوب التعلم عليه، والكلام حسن لما يتكلم به، فيقع على الكلمة وهي صادقة على المركب من حرفين فصاعداً.
ويفهم من قوله: (عمداً الكلام) أنه لو تكلم ناسياً أنه في الصلاة لم ينطل، وعليه عماؤنا، وتدل عليه صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتكلم ناسياً في الصلاة، يقول: أقيموا صفوفكم؟ قال: «بِم صَلَاتِهِ، ثُمَّ يسجد سجدتين»^(٤) ولو أراد النطق بذكر أو قراءة فسبق لسانه إلى الكلام لم تنطل صلاته أيضاً، ولو طُلَّ زمان تكلم نسياناً التحق بالفعل الكثير، والتسليم كلام فإذا أتى به في غير موضعه عمداً انطل الصلاة، لا نسياناً.
قوله: (وفي الحرف الواحد المفهم، والحرف بعده مدة، وكلام المَكْرَه عليه نظر).

هنا مسائل ثلاث:

الاولى: لو تكلم بحرف واحد مفهم في الصلاة عمداً في بطلان الصلاة بذلك نظر، والمراد بالحرف المفهم. هو ما يستفاد منه معنى بالوضع، ويتحقق في الأمر من الثلاثي لمعتل الطرفين، مثل ق، وع، ود، من وقى ووعى وودى.
ومنشأ النظر من صورة الحرف انقضية لأن لا يعد كلاماً، لأن لكلام هو

(١) صحيح مسلم ١٠١ ٣٨١ حديث ٥٣٧، سنن أبي داود ١٧٠٣، مسند أحمد ٤٤٧٠٥-٤٤٨.

(٢) الكافي ٣ ٣٦٤ حديث ٢، تهذيب ٢ ٢٠٠ حديث ٧٨٣، الاستبصار ١ ٤٠٤ حديث ١٥٤١.

(٣) الكافي ٣ ٣٦٥ حديث ٥، تهذيب ٢ ٨٠٢ حديث ١٣٠٢، الاستبصار ١ ٤٠٣ حديث ١٥٣٦.

(٤) الكافي ٣ ٣٥٦ حديث ٤، التهذيب ٢ ١٦٩ حديث ٧٥٥، الاستبصار ١ ٣٧٨ حديث ١٤٣٣.

المرتب من حرفين فصاعداً، ومن صدق اسم الكلام عليه لغة وعرفاً، بل هو كلام عند أهل صناعة العربية لتصميمه لاسناد، فتناوله الأخيار لوردة يكون تعتمد الكلام مبطلاً، وكونه بصورة الحرف غير قدح^(١)، لأن باقي الحروف محذوفة لعله عند أهل الصناعة، والمحذوف لعله كالمذكور.

والحق أن الوجه الأول ضعيف جداً، لأن مقتضي لابطال هو النطق بالكلام، وهذا كلام قطعاً، وقول ايفقهاء. الكلام بحرفين خرج مخرج الغالب، أو ان المحذوف هنا لما كان عملة المذكور كان كلاماً بحرفين.

واعلم أن قول الشارح^(٢) - في بيان الوجه الثاني: ومن حصول الإيهام به فأشبه الكلام لا يخلو من مناقضة.

الثانية: لحرفي بعده فذة، والمراد به: إتيان العتم أو الفتح أو الكسري حرف، وفي الإبطال به عمداً السطر، ومشوّه من أنه يعد حرفاً وحداً، ومن أن المدة إما واو أو ألف، أو ياء، وتسميتها فذة - لكونها حروف المد واللين لا يحسن بكونها حرفاً، وهو الأصح.

الثالثة: لو تكلم في الصلاة مكرهاً على الكلام ففي الإبطال به النظر أيضاً، ومشوّه من طاهر قوله عليه السلام: «رفع عن أمتي الخطأ والسيان وما استكرهوا عليه»^(٣)، وقد سبق أن المراد رفع أحكامها، ومن إطلاق الأحبار ببطلان الصلاة بالتكلم عمداً، وبالإكراه لا يخرج عن كونه عمداً.

وطريق الجمع الخمس عن أن المرد لها رفع المؤاحدة، أو رفع ما سوى ذلك، ومثله ما رواه أكره عن الصلاة بغير طهارة، أو على زيادة ركعة أو نقصانها وبحو ذلك، وهو الأصح، نعم لا يثبت، ومثله من تكلم مجبياً للتي صنى لله عليه وآله، أو للإمام عليه السلام، أو لأحد الأئمة.

(١) لقيته ١: ٢٣٢ حديث ١٠٢٩، الهدى ٢: ٣١٩ حديث ١٣٠٢

(٢) إصباح المآل ١: ١١٩.

(٣) الفقيه ١: ٣٦ حديث ١٣٢، المحقق: ١٨٤ حديث ٩

ولو قال: ادخلوها سلام آمين على قصد القراءة جاز، وإن قصد التفهيم، ولو لم يقصد سواء بطل على إشكال.

قوله: (ولو قال: ادخلوها سلام آمين على قصد القراءة جاز، وإن قصد التفهيم، ولو لم يقصد سواء بطل على إشكال).

ضابط البحث. أن المصلي لو تكلم ببعض القرآن المفهم لغير أمراً يحاوله، ونحو ذلك، كما لو قال لمن يتأذن في التحول عليه: (ادخلوها سلام آمين) ^(١)، ولن يريد أن يقرأ فرساً بنعليه: (إخلع بعليث) ^(٢)، ونحو ذلك فإن الصلاة لا تنص إذا قصد بذلك التلاوة، سواء قصد مع ذلك الإقهاء أم لا، لصدق اسم القرآن على ما نطق به، وقصد إلهام الغير لا يخرج عن كونه قرآناً.

وإن نطق به لا على قصد القرآن، بل على قصد إلهام خاصة، فهي بطلان عند المصنف إشكال، بشأن أن القرآن هل يخرج بالقصد عن كونه قرآناً أم لا؟ وقد نبى لشارح. ولد المصنف. المسألة على أن يسمع هل هو عين ما أوحده الله، أو حكم به عنه؟ فعلى الأول ^(٣) ولا يعلقت لمحنة لقدرتها على مثله، وقبل الثاني ^(٤) لاستحالة نفاء الكلام، ومقتضاه عدم البطلان على لأول بحلاف الذي ^(٥).

والظاهر أن هذا اسباب غير واضح، لأنه على القولين لا تخرج تلاوة هذا عن كونها قرآناً قطعاً، ولا لامتنع الوفاء بصدق قراءة لقرآن على أحد القولين، بل تمتع فعل الصلاة فإنها لا تصح بدونه.

والذي يقتضيه النظر أن المتلو إن كان قليلاً بحيث لا يشتمل على نظم يقتضي كونه قرآناً إذا أتى به للإلهام خاصة نص الصلاة لأنه من كلام لآدميين،

(١) الحجر: ٤٦

(٢) طه: ١٢

(٣) وهم أبوعبي، وأبو عبدل كما في صراح الفوائد ١١٧: ١

(٤) وهو أبو هاشم كما في المصدر سابق.

(٥) المصدر سابق.

والسكوت الطويل إن خرج به عن كونه مصلياً مطل، والآ فلا،
والتكفير وهو وضع اليدين على الشمال وبالعكس.

إذ ليس قرآناً بأسلوبه ولا بلبّة، وينبغي أن لا يكون هذا القسم محلاً للإشكال.
وإن كان كثيراً بحيث يمنع نظمه وأسلوبه من أن لا يكون قرآناً، فإذا أتى
به على ذلك انقصد كان موضع الإشكال، وليس بعيد عدم البطلان به، إذ لا يعد
ذلك من كلام الأدميين كما قرئناه.

قوله: (والسكوت الطويل إن خرج به عن كونه مصلياً مبطل وإلا فلا).

المرجع في الخروج بطول استكوت لمن كونه مصلياً إلى العرف، ووجه
البطلان به قوات الموالاة بين أجزاء الصلاة، فلا تعد صلاة، قال في الذكرى: ظاهر
الأصحاب أنه كالعمل الكثير، فحينئذ يشترط فيه التعمد، ثم استبعد بهاء الصحة
على ذلك التقدير إذا أدى إلى التعمد صورة الصلاة، كمن تمصّي عليه ساعتان،
وساعات، ومستم اليوم^(١)، هذا حاصل كلامه.

والظاهر: أنه إذا طأ كثيراً نطل مطلقاً، وعارة الكتاب تحتل الأمرين،
نظراً إلى إطلاقها واحتصاص الإنطاب فيما قبله وبعده بحال العمد.

قوله: (والتكفير وهو وضع اليدين على الشمال وبالعكس).

قال في الصحاح: لتكفير أن يخضع الإنسان لغيره كما يكفر العبد
للدهاقين، يصع يده على صدره ويتطامن له^(٢)، وهو حرام في الصلاة عند أكثر
الأصحاب ومبطل، ونقل الشّيع فيه الإجماع^(٣)، وقال أبو القسّاح: إنه مكروه^(٤)،
واختاره صاحب المعبر^(٥).

(١) الذكرى. ٢١٧.

(٢) الصحاح (كم) ٢: ٨٠٨.

(٣) الخلاف ١: ٦٢ مسألة ٢١ كتاب الصلاة.

(٤) الكافي في الصفة. ١٢٥.

(٥) المعبر ٢: ٢٥٧.

والأصح الأول لرواية حريز، عن رحن، عن أبي حمزة عليه السلام قال: «لا تكفر إنها يصح ذلك المحوس»^(١)، وصحبة محمد بن مسلم، عن أحدهما عليها السلام قال: قلت: الرجل يضع يده في الصلاة اليمنى على اليسرى، فقال: «ذلك التكبير لا تعلمه»^(٢)، والتهى يدل على التحريم، ولأن أعمال الصلاة متلقاة من الشرع ولا شرع لها، والإحتياط، ولأنه سنة المحوس، وقد قال عليه السلام: «خالقوهم»^(٣) والأمر للوجوب فيجب تركه.

وما قل: من أن طاهر الزوجة الكراهية لتضييقها كونه تشبهاً بالمحوس، ومخالفتهم غير واحدة، لأنهم قد يفعلون بعض ما يحبس، فيكون الأمر بمخالفتهم لا على الوجوب^(٤)، ليس بشيء لأن طاهر تنهى التحريم، وتشبه بالمحوس في المحرم حرم لا محالة، وكون مخالفتهم غير واحدة مطلقاً لا يقدح، لأن سوغها حيث لا يدل دليل عن الصلة، لأن لعامة المحققين حجة في البني. على أنه لو تم مذكره لم تتحقق الكراهية أيضاً، لأن مخالفتهم في الواجب حرم، والأصح التحريم.

ون قنت: لا يلزم من التحريم الإبطال به.

قنت: القائلون بالتحريم قائمون بالإبصار به، فلا يجوز الفصل. وربما استدل بآية فعل كثير ليس من الصلاة، وفي ندوغة حد الكثرة منع، لأن المراد بالكثير: ما لا يعد فاعله مصلية في العادة.

ولا يحى أن الإبطال به إنها هو حال لعدم لا مطلقاً، لرفع الحكم عن اناسي، وعبارة الكتاب مطلقة.

وهذا إذا لم تكن تقية تقتضيه أمّا معها فلا يحرم قطعاً.

(١) الكافي ٣، ٣٣٦ حديث ٩، التهذيب ٢، ٨٤ حديث ٣٠٩

(٢) التهذيب ٢، ٨٤ حديث ٣١٠

(٣) الوسائل ١٨، ٨٤ حديث ٢٩، ملاً عن رساله سعيد بن هبة الله الروندي (مخطوط)

(٤) المحقق في المعبر ٢، ٢٥٧.

والإلتفات إلى ورائه

فروع:

أ: لا فرق في التحريم والإبطال بين وضع اليدين فوق لشرة أو تحتها، بجائل ويدونه، لعموم الأدلة. وكذا لا فرق بين وضع الكف على الكف، ووضعه على الذراع، لتناول اسم التكبير له.

ب: التحريم يتناول حال قراءة وعبره، برواية محمد بن مسلم^(١).

ج: لا فرق في ذلك بين أن يفعله معتقداً للإستحباب أم لا، ولودعته حاجة إلى الوضوء كدفع أذى فوضع يده لدفعه أمكن عدم التحريم هنا للحاجة، ويتحيل أنه لا يعد تكفيراً، لكن طاهر الرواية بتدوله^(٢).

د: لو وضع الشبهل على اليدين، في الإبطال به تردّد، من احتمال كونه تكفيراً، ولهذا يحتزى به العامة في أصل الاستحباب وإن لم تحصل الكسرة المسحوبة عندهم^(٣)، ومن طاهر رواية محمد بن مسلم المتضمنة أنه وضع اليدين على الشمال^(٤)، والقياس لا يقول به. واحتار شيوخ في الخلاف لمساواة^(٥).

هـ: لو وجب عليه فعنه للتنعية فحاش، في إبطال الصلاة تردّد، نظراً إلى وجوب التقية، والإتيان بالواجب أصالة.

ومثله ما لو وجب غسل في الوضوء والمسح على الخفين، ونحو ذلك.

وقد يمكن الفرق بين التكبير وما ذكره بأنه فعل خارج من لفظة لا جزءاً ولا شرطاً، فلا يتعدى التهيئ بسببه إليها.

قوله: (والإلتفات إلى ورائه).

اعلم أنّ التفات المصلي إقاماً أن يكون يسيراً جداً، وحده أن لا يبلغ حدّ اليمين

(١) التهذيب ٢: ٨٤ حديث ٣٩٠.

(٢) التهذيب ٢: ٨٤ حديث ٣٩٠.

(٣) سنن الترمذي ١: ١٥٩.

(٤) التهذيب ٢: ٨٤ حديث ٣٩٠.

(٥) الخلاف ١: ٦٢ مسألة ٢١ كتاب الصلاة.

أو ليس، أو كثيراً - بحيث يبلغ ذلك -، فأنه أن يصير مستديراً، أو يفتصر على التيامن والقياس، وعلى التفديرات وما أن يكون بوجهه حاصة أو بكنه، وعلى التقادير فأنه أن يكون ذلك عمداً أو لا فهد ست عشرة صورة.

وإذا كان الالتفات يسيراً بكنهه بطلت الصلاة إن تعمد للتهي لمقتضي للفساد، فيعيد في الوقت وخارجه. وإن كان ناسياً لم تضر، لأن ما بين لمشرق والمغرب قبلة، وقد رفع عن المكلف أحكام النسيان.

وإن كان بوجهه حاصة فلا بطلان، وكذا لو التفت بوجهه حاصة عيماً أو شمالاً عمداً أو سهواً - خلافاً لولد المصنف -، المفهوم صحيح زرارة أنه سمع أبا حنيفة عليه السلام يقول: «الالتفات يقطع الصلاة إذا كان بكنه»^(١). ولرواية عبد الملك، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الالتفات في الصلاة أيقطع الصلاة؟ قال: «لا، وما أحب أن يفعل»^(٢).

وهي عمولة على الالتفات بالوجه دفماً للتناهي.

وإن كان الالتفات مكنهه إلى اليمين أو اليسار فإن كان عمداً بطلت الصلاة لنهي، وصحيحة زرارة استأبفة. وإن كان سهواً، فإن علم في الوقت فالظاهر وجوب الإعادة لصحيحة عبد الرحمن بن أبي عبد الله، عن الصادق عليه السلام: «إذا استبان أنك صليت وأنت على غير القبلة وأنت في وقت فأعد، وإن فاتك الوقت فلا تعد»^(٣). وقريب منها صحيحة سليمان بن خالد، عنه عليه السلام^(٤).

وإن التفت كثيراً حتى استدبر عمداً فالظاهر بطلان الصلاة وجوب

(١) إصباح لقوائد ١: ١١٨.

(٢) التهذيب ٢: ١٩٩ حديث ٧٨٠، الاستبصار ١: ٤٠٥ حديث ١٥٤٣.

(٣) التهذيب ٢: ٢٠٠ حديث ٧٨٤، الاستبصار ١: ٤٠٥ حديث ١٥٤٦.

(٤) الكافي ٣: ٢٨٤ حديث ٣، التهذيب ٢: ٤٧ حديث ١٥٤، الاستبصار ١: ٢٩٦ حديث ١٠٩٠.

(٥) الكافي ٣: ٢٨٥ حديث ٩، التهذيب ٢: ٤٧ حديث ١٥٢، الاستبصار ١: ٢٩٦ حديث ١٠٩١.

الإعادة في الوقت وخارجه؛ وإن كان سهواً فقولان: أقربها أنه كذلك لرواية معتبرين يحیی، عن أبي عبد الله عليه السلام فيمن صلى على غير القبلة، ثم تبين له القبلة، وقد دخل وقت صلاة أخرى قال: «يصلّيها قبل أن يصلّي هذه التي دخل وقتها، إلّا أن يخاف فوت التي دخل وقتها» (١). فإنها محمولة على المستدبر، جمعاً بينها وبين ما دلّ على الإعادة في الوقت خاصة.

وقوله فيها: «ثم تبين» يدلّ على أنّ الاستدبار لم يكره عمداً، ولا يضر ضعف التسد لا عتصادها بكون الاستقلال شرطاً مطلقاً، لا مادّة دليل على استثنائه. وقد تزلّ الشيعي روية الحسين بن أبي العلاء، عن الصادق عليه السلام فيمن سبقه الإمام بركعة في العصر، فسلم معه ثم أقام في مصلاّه ذكرأ حتى طلعت الشمس. «يضيف إليها ركعة إن ذكر في مقامه، وإن كان قد انصرف أعاد» (٢)، على أنه قد استدبر القبلة (٣). ولأنّ الظان بعيد مطلقاً مع الاستدبار، فالناسي أولى لتفريطه بالنسيان، وكون الظان متعبداً بظنه.

ولو استدبر بوجهه خاصة، فلا تصريح للأصحاب فيه، وظاهر شيخي في الذكرى في باب التروك المستحبة إلحاقاً بالمستدبر (٤)، وكذا في غير الذكرى (٥). وقد يوحد ذلك لبعض المتأخرين، ولا بأس به لموات الشرط معه، وإلحاقه بالملتصت عيباً وشمالاً قياساً، وقوله عليه السلام: «فلا تغلب وجهك عن القبلة، فتفسد صلاتك» (٦)، وقوله عليه السلام: «قاعد الصلاة إذا كان الالتصاق فاحشاً» (٧)، لصدق الفحش مع الاستدبار.

(١) التهذيب ٤٦: ٢ حديث ١٥٠، الاستبصار ٢: ٢٩٧ حديث ١٠٩٩.

(٢) الكافي ٣: ٢٨٣ حديث ١١، التهذيب ٢: ١٨٣ حديث ٧٣١، الاستبصار ١: ٣٦٧ حديث ١٤٠٠.

(٣) النهاية، ٦٤.

(٤) الذكرى: ٢١٧.

(٥) الالفة ٦٣.

(٦) الكافي ٣: ٣٠٠ حديث ٦، المعية ١: ١٩٧ حديث ٩١٧، التهذيب ٢: ٢٨٦ حديث ١١٤٦.

(٧) الكافي ٣: ٣٦٥ حديث ١٠، التهذيب ٢: ٣٢٣ حديث ١٣٢٢، الاستبصار ١: ٤٠٥ حديث ١٥٤٧.

والفقهية، والدعاء بالمحرم،

ولا يعرض بمعهم قوله عليه سلام: «الالتفات يقطع الصلاة إذا كان بكلمة»^(١)، لأن مراد به: الالتفات يمياً وشمالاً كما هو المتعارف من معنى الالتفات، ولما فيه من التوفيق بين الأخبار.
قوله: (والفقهية).

الفقهية: هي الترجيح في نصحت، أو شدة الضحك كذا قال في القاموس^(٢)، ولورد بها هاء: الضحك، كما صرح به في غير هذا الكتاب حيث قال في المنتهى: يجب ترك الضحك في الصلاة^(٣).

ولا ريب في أن نصحت عمن في صلاة يبطل، قل في المنتهى. وهو مذهب أهل لعم كافة قال: وكذا الاتفاق على أن التمس لا يبطل الصلاة عمداً وسهواً^(٤)، والتسم ما لا صوت فيه، قال في الذكرى: والأقرب الكراهية^(٥).

وفي حسنة ررارة، عن أبي عبد الله عليه سلام قال: «الفقهية لا تنقص الوضوء، وتنقص الصلاة»^(٦). وفي موثقة سماعة: «أن الفقهية تنقص الصلاة دون التسم»^(٧).

ولا يعترف بالإبطال بالفقهية لكثرة نصوص التمس، ولوفقه على وجه لا يمكن دفعه لمقلدة لاعب ومحمه فالطهر البصلان، لإطلاق الأحيار، نعم لا يأنم حينئذ. أما الناسي فلا يأنم، ولا تبطل صلاته إجماعاً.

قوله: (والدعاء بالمحرم).

لما سبق من التهي المقتضي بطلان، وهذا مع عدم حاصة.

(١) التهذيب ٢، ١٩٩ حديث ٧٨٠، الاستبصار ١: ٤٠٥ حديث ١٥٤٣.

(٢) لقاموس المحيط (فقه) ٤: ٢٩١.

(٣) المسبى ١: ٣٦٠.

(٤) المصدر لسابق.

(٥) الذكرى ٢١٦.

(٦) الكافي ٣، ٣٦٤ حديث ٩، التهذيب ٢: ٣٢٤ حديث ١٣٢٤.

(٧) الكافي ٣، ٣٦٤ حديث ١، التهذيب ٢: ٣٢٤ حديث ١٣٢٥.

والفعل الكثير عادة مما ليس من الصلاة.

قوله: (وفعل الكثير عادة مما ليس من الصلاة).

لإحلاف بين علماء الإسلام في تحريم الفعل الكثير في الصلاة، وإبطالها به إذا وقع عمداً، بإحلاف القليل، كسب العمدة، وقتل الحية والعقرب، لصحيفة الحسين بن أبي العلاء قال: سألت أساعيد الله عليه السلام عن رجل يرى الحية والعقرب وهو يصلي المكتوبة قال: «يفتنهم»^(١). ومثلها صحيفة محمد بن مسلم عنه عليه السلام^(٢) وروى: أن النبي صلى الله عليه وآله قتل عقراً في الصلاة^(٣)، ودفع المار بين يديه^(٤)، وحمل أمانة سب أبي العاص، فكان إذا سجد وضعها، وإذا قام رفعها^(٥) والمرجع في الكثرة إلى العادة، لأن ما لا مقدّر لقله وكثيره شرعاً فالمرجع فيه إلى العرف.

والظاهر أنه لا بد في الإحصاء من توالي الفعل الكثير، فلو تفرّق الفعل بحث لو اجتمع لغز كثير فالظاهر عدم إبطال لاستعلاء الوحدة، ولأن وضع النبي صلى الله عليه وآله أمانة ورفعها في كل ركعة كثير لو جمع.

وهل يبطل الفعل الكثير لو وقع سهواً؟ ظاهر الأصحاب العدم^(٦)، لعموم: «رفع عن أمتي خطأ والتسيان»^(٧) وبعد بقاء الصلّة مع الفعل الذي يقتضي نحو صورة الصلاة وإن وقع نسياناً.

(١) الفقيه ١، ٢٤١ حديث ١٠٦٧، التهذيب ٢، ٣٣٠ حديث ١٣٥٧

(٢) الكافي ٣، ٣٦٧ حديث ١، التهذيب ٢، ٣٣٠ حديث ١٣٥٨.

(٣) سنن أبي داود ١، ٣٩٥ حديث ١٢٤٧.

(٤) سنن البيهقي ٢، ٢٦٨.

(٥) سنن البيهقي ٢، ٢٦٢-٢٦٣.

(٦) مهم، الشرح في المسوط ١، ١٧، ورسالة في السرر ٥، والشهد في ذكرى ٢١٥.

(٧) انظر: المحال ٤١٧ حديث ٩، سنن أبي داود ١، ٦٥٩ حديث ٢٠٤٣ و ٢٠٤٤، كبر الصالح

١٢، ١٧٤ حديث ٣٤٥٣٩.

والبكاء لأُمور الدنيا، والأكل والشرب، إلا في الوتر لمريد الصوم من

غير استدبار.

فروع:

أ: لا يكره قتل الحية والعقرب في صلاة للأمر به^(١)، ولا إرضاع المرأة ولدها وهي تشهد لرواية عثمان عن الصادق عليه السلام^(٢). وقد روي أن أبا الحسن عليه السلام انحط وهو في الصلاة لاحت عصى أراد أخذها شيخ كبير ليقوم فتأوله أياها^(٣).

ب: لا عبرة في الكثرة بالتعدد فقد يتعدد الفعل ولا يبلغ الكثرة، كما لو تكرر منه حث شيء من بدنه مراراً، وقد يفحش الفعل لو اُحد كالطرفة الفاحشة، فيكون كثيراً مبطلاً على تردد، أظهره الإبطال لانتفاء صدق الصلاة معه. ويجوز عد الركعات بحصى، أو بخاتمه، رواه ابن بابويه^(٤).

ج: لو قرأ كتاباً بين يديه في نفسه من غير نطق لم تبطل صلاته، لثبوت العفو عن حديث النفس ما لم يبطل الرمان، وعن هذا فيحوز أن يسوي بقلبه الزكاة، والخمس، والصوم، ونحو ذلك.

قوله: (والأكل والشرب، إلا في الوتر لمريد الصوم من غير

استدبار).

اجمع الأصحاب على أن الأكل والشرب عمداً مبطلان للصلاة، ثم اختلفوا

في القدر لمبطل منها، فظاهر كلام الشيخ: أن مسامها مبطل، محتجاً بالإجماع^(٥).

ورده في المنتهى وحكم بأن المسط منها هو ما بلغ حد الكثرة

(١) الكافي ٣، ٣٦٧ حديث ٥.

(٢) التهذيب ٢، ٣٣ حديث ١٣٥٥.

(٣) الفقه ١، ٢٤٣ حديث ١٠٧٩، تهذيب ٢، ٣٣٠ حديث ١٣٦٩.

(٤) المعية ١، ٢٢٤ حديث ٩٨٧.

(٥) الخلاف ١، ٨٤ مسألة ١٠٦ كتاب الصلاة.

لامسماهما (١)، واختاره شيخنا في الذكرى (٢).

وفي التذكرة حكم بالإبطال بها لآتسها فعلاً كثيراً لأن تناول المأكول ومضغه وانتلاعه أفعال متعددة، وكذا المشروب (٣) وفي عد ذلك كثيراً في العادة نظر.

واغرب بعض المتأخرين، بحكم باطل مطلق الأكل، حتى لو اتلع ذوب سكرة (٤) وهو بعيد. ولو بقي بين أسانه نقايا الخداء فانتلعه لم يمسد صلاته قولاً واحداً، واختار شيخنا الشهيد في بعض كتبه الإبطال بالأكل والشرب المؤذنين بالأعراض عن الصلاة (٥) وهو حسن، إلا أنه لا يكاد يخرج عن التقييد بالكثرة. واستثنى الشيخ شرب في الشاقلة (٦)، والذي في رواية سعيد الأعرح، عن الصادق عليه السلام: «الشرب في دعاء الوتر كريد الصوم وهو عطشان، إذا حشي طلوع المحر، واحتاج إلى حصوين أو ثلاث» (٧). ونزلها في المنهي على عدم الاحتياج إلى فعل كثير (٨)، فلا فرق حيث يد بين الوتر وغيرها، بل بين التافلة والفريضة.

ولو عمل باطلاً اقتصر على مودها، إلا أنه لا بد من التقييد بكون ظاهر أداء الشرب طاهراً كباطنه لئلا يحمل نجاسة، وفي الرواية: «وأما مي قلة» (٩)، وهي دالة على عدم الاحتياج إلى الاستدبار.

(١) المنهى ١: ٣١٢.

(٢) الذكرى: ٢١٥.

(٣) التذكرة ١: ١٣٧.

(٤) نقل لسبوري هذا لقول في تجميع الزائع ١: ٢١٧ عن محر حصين، ولعن هذا لقول له في شرح الارشاد كما ذكر السيد العاملي في محتاج الكرامة ١: ٣٣.

(٥) الدروس ٤١.

(٦) المسوط ١: ١١٨.

(٧) الفقه ١: ٣١٣ حدث ١٤٢٤، التهذيب ٢: ٣٢٩، حديث ١٣٥٤.

(٨) المنهى ١: ٣١٢.

(٩) الفقه ١: ٣١٣ حدث ١٤٢٤، التهذيب ٢: ٣٢٩، حديث ١٣٥٤.

ولا يجوز التطبيق، وهو وضع إحدى الراحتين على الأخرى في الركوع بين رجليه، ولا العقب للرجل على قول.

وقد قيد به المصنف في العبارة، ولم يتعرض إلى غيره. ولا فرق بين كون الصوم واجباً أو مندوباً، وهل يفرق بين كون الوتر وحاً بالتر أم لا؟ ترك الاستمصال في الرواية يدل على عدم الفرق.

إذا عرفت ذلك، فلو أكل أو شرب في الصلاة ناسياً لم تطل، ونقل في المنتهى فيه إجماعاً^(١) ولا شبهة فيه إذا لم يبلغ الكثرة، أما مع سوغها وأمعاء صورة لصلاة فيأتي فيه ماسبق في الفص الكثير.

قوله: (ولا يجوز التطبيق، وهو وضع إحدى الراحتين على الأخرى في الركوع بين رجليه).

هذا أحد القولين، والثاني القول بالكرهية إذ لا مقتضى للتحريم، وليس فيه أكثر من ترك اليدين على اركبتين، وهو مستحب.

نعم روي. أن سعد بن أبي وقاص قال: كما فعل ذلك فأمرنا بضرب الأكف عن الركب^(٢)، وهو يشعر بشرعيته ثم سحبه، ولعله حي على اس مسعود حتى قال باستحبابه^(٣). فعلى لقول بالتحريم يكرر سطلاً لنتهي في العبادة كالكتف، ويمكن لعدم لأن التهي يعود إلى أمر خارج عن الصلاة.

قوله: (ولا العقب للرجل على قول).

عقب لشعر: هو جمعه في وسط لرأس وشده، قال في الضحاح: عقب الشعر ضفره ولته على الرأس كالكتة^(٤).

والقول بتحريمه في الصلاة، وربطها به هو قول الشيخ^(٥)، لقول الصادق

(١) المنتهى ١: ٣١٢.

(٢) سنن لترمذي ١: ١٦٣، حديث ٢٥٨.

(٣) الذكرى ١: ١٦٨، سنن لترمذي ١: ١٦٣، آخر حديث ٢٥٧.

(٤) الضحاح (عقب) ١٠٤٦٠٣.

(٥) المبسوط ١: ١١٩، النهاية ٩٥.

ويستحب التحميد إن عطس، وتسميت العاطس،

عليه السلام وقد مثل عن رجل صنى الفريضة وهو معقوص الشر قال: «يعيد صلاته» (١). والأكثر على لكرهية للأصل، ولضعف سند الرواية. ودعوى الشيخ الإجماع على التحريم (٢) غير متحققة، فإن الأكثر على خلافه. وقد اتفقوا على احتصاص الحكم -بالتحريم أو الكراهة- بالرجل دون المرأة، كما في الرواية (٣) فلا كراهة في حق المرأة. وشارح الفاضل حكم بالتحريم إن منع من السجود (٤)، وهو خروج عن المسألة، ومع ذلك فيلزم استواء الرجل والمرأة في الحكم.

قوله: (ويستحب التحميد إن عطس).

ويصلي على النبي وآله عليهم السلام، وأن يفعل ذلك إذا عطس غيره، قال في المنهى: وهو مذهب أهل البيت عليهم السلام (٥) روى الحبي في الصحيح، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا عطس الرجل فليقل: الحمد لله» (٦). وروى أبو بصير، قال: قلت له: أسمع العظة فأحمد الله وأصلي على النبي صلى الله عليه وآله وأنا في الصلاة قال: «نعم، وإن كان بينك وبين صاحبك ليم» (٧).

قوله: (وتسميت العاطس).

تسميت العاطس: أن يقول له: يرحمك الله مائتين وأربعين جميعاً قال: تغلب الاحتيار بمائتين لأنه مأخوذ من التسمت وهو القصد والمحبة قاله في الصحاح. وقال أيضاً: كل داع لأحد بخير فهو مسمت، وإنما استحب لأنه دعاء (٨)

(١) الكافي ٤٠٩: ٢ حديث ٥، التهذيب ٢: ٢٣٢ حديث ٩١٤

(٢) الخلاف ١: ١١١ مسألة ٢٠٢ كتاب الصلاة

(٣) الكافي ٤٠٩: ٣ حديث ٥، التهذيب ٢: ٢٣٢ حديث ٩١٤.

(٤) يصاح المولود ١: ١١٧.

(٥) المنهى ١: ٣١٣

(٦) الكافي ٣٦٦: ٣ حديث ٢، التهذيب ٢: ٢٣٢ حديث ١٣٦٧.

(٧) الكافي ٣٦٦: ٣ حديث ٣، التهذيب ٢: ٢٣٢ حديث ١٣٦٨.

(٨) الصحاح (سمت) ١: ٢٥٤.

ونزع الخف الضيق.

ويجب رد السلام بغير عليكم السلام.

وقد سبق جوازه في الصلاة.

والأمر تسميت العاطس عام، فيتندب حل للصلاة. وتردد فيه في المعتد، ثم اختار الجواز^(١). ويظهر من كلام الأصحاب أنه لا نص فيه بخصوصه، وهل يجب على العاطس الرد إذا سقت؟ الظاهر لا، بعدم كونه تحية شرعا.

قوله: (ونزع الخف الضيق)

لما في لسه من السع عن التمكن في سجود، وإلزامه القيام على سمت واحد، ولأنه يسلب الخشوع. وإن شفع في الصلاة كذلك ولزم من برعه فعل كثير لم يجر النزاع.

قوله: (ويجب رد السلام بغير عليكم السلام).

هذا مباحث:

الأول: يجب رد السلام إجماعاً منا لعموم قوله تعالى: (فحيوا بأحسن منها أو ردوها)^(٢)، ولموثقة عثمان بن عيسى، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الرجل يسلم عليه في الصلاة، قال: «يرد، يقول: سلام عليكم، ولا يقول: وعليكم السلام، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله هكذا رد لما سلم عليه عمار بن ياسر وهو في الصلاة»^(٣). وغير ذلك من الأخبار^(٤).

الثاني: يجب أن يرد بمثل قوله سلام عليكم، ولا يقول: وعليكم السلام لما

(١) المعتمد ٢ ٢٦٣

(٢) النساء ٩٦

(٣) الخدي ٣ ٣٦٦ حديث ١، استنبط ٣٢٨٠٢ حديث ١٣٤٨.

(٤) التهذيب ٢ ٣٢٩ حديث ١٣٤٩.

في الرواية السالفة، ولصحيحة محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام (١). ولا يرد أن ظاهر القرآن الجواز لأن المصحح ثبت ناسئة. والظاهر أنه لا أثر لزيادة الحرف ونقصه، كما لو قال: سلام عليك فذلك سلام عليكم، وعكسه مع احتمال المنع في العكس لأنه أدون، خصوصاً إذا كان المسلم جماعة.

الثالث: لو سلم عليه بغير قوله سلام عليكم، قيل: لا يجوز إحابته إلا أن يقصد الدعاء ويكون مستحفاً، إذ لا يعد تحية (٢) لأنه خلاف مانطق به القرآن (٣). ويرده قول الباقر عليه السلام في رواية محمد بن مسلم: «يقول مثل ما قيل له» (٤).

لا يقال: إن مقصودة عليه السلام قوله سلام عليكم الوارد في الحديث، وهو منطوق القرآن، لأننا نقول: لتعظيم الوارد في الحديث السلام عليك، وبه احاب عليه السلام، وليس هو منطوق القرآن.

الرابع: يجب إسماعه تحقيقاً أو تقديرأ قصاءً لحقه، لأنه المفهوم من الأمر. ورواية عثمان لسباطي، عن أبي عبد الله عليه السلام بأجزاء الرد، وإن لم يسمعه (٥)، وكذا صحيحة منصور بن حازم، عنه عليه السلام (٦) بمحولتان عن التقيّة. وكذا لا تكفي الإشارة عندنا لما قسأه، واحتجاج الشافعي بواقعة بن مسعود عند قدومه من الحبشة، وعدم رد النبي صلى الله عليه وآله جواب سلامه، وهو في الصلاة (٧)؛ وبرؤية بلال وصهيب أنه صلى الله عليه وآله كان إذا سلم

(١) تهذيب ٢، ٣٢٩ حديث ١٣٤٩.

(٢) قاله المحقق في معتمد ٢: ٢٦٤-٢٦٥.

(٣) لاء ٨٦.

(٤) تهذيب ٢، ٣٢٩ حديث ٣٤٩.

(٥) لفيه ١، ٢٤٠ حديث ١٠٦٤، تهذيب ٢، ٣٣١ حديث ١٣٦٥.

(٦) انقبه ١، ٢٤١: ١، ١٠٦٥ حديث ١٠٦٥، تهذيب ٢، ٣٣٢: ٢، ١٣٦٦.

(٧) من أسبغ ٢، ٢٤٨.

.....

عليه يشريده - (١)(٢) غير ثبت عندنا، ولا يهض معارضاً لصريح القرآن.
الخامس: لا يجب أن يقصد بارة القرء، خلافاً لظاهر كلام الشيخ (٤)،
لأن في رواية محمد بن مسلم السالفة ما يدل عليه.
لسادس: سترك الرد أثم قطعاً، ومن تطل به الصلاة؟ قيل: نعم، للتهي
المقتضي بفساد (١)، وليس بشيء، إذ التهي عن ترك الرد وليس من الصلاة في
شيء.

وربما قيل: إن أتى بشيء من لأذكار الرد بطلت، لتحقق التهي
عه، وفيه منع، وقد سها على تحقيق غير ميرة. ولورث غيره اكتسب به، لو كان
مكناً.

وفي رد الميمر وحها مبيان على الاعتداد بعمه شرعاً، والظاهر العدم؛ أما
غير الميمر، فلا إشكال في العدم، ولو كان اسنم مميزاً في وجوب الرد نظر للشك
في عد عبارته تحية، ولعل الوجوب قريب. ولورث بعد قديم مكف بالواجب والظاهر
أنه لا يضّر، لثبوت الشرعية في الجملة.

السابع: لو حياه بغير السلام، كالصبح والمساء، في جواز رده تردد ينشأ
من التوقف في كونه تحية شرعاً، وقد قيل: إنه تحية الأهلية، وفي رواية محمد بن
مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام أنه دح عليه، وهو في الصلاة فقال: السلام
عليك، فرد عليه بقوله: «السلام عليك» فقال: كيف أصبحت، فسكت (٥). وهو
يؤذن بعدم حواز الرد، وأنه لا يسمى تحية.

(١) صر بن ماجة ١: ٢٢٥ حديث ١٠١٧، سنن الشرمذي ١: ٢٢٩ حديث ٣٦٥، ٣٦٦، سنن البيهقي
٢: ٢٥٩.

(٢) الام ١: ١٢٣-١٢٤.

(٣) اليسوط ١: ١١٩، لنهاية: ٩٥.

(٤) قاله العلامة في المختص: ١٥٢.

(٥) التهذيب ٢: ٣٢٩ حديث ١٣٤٩.

ويحرم قطع الصلاة الواجبة اختياراً ، ويجوز لحفظ المال ، والغريم ،
والطفل ، وشبهه ،

نعم لو رده بقصد النجاء ، أو دعا له ، حاز إذا كان مستحقاً .

الثامن : لا يكره سلام على المصلي للأصل ، ولعموم : (إذا دخلتم بيوتاً
فسلموا على أنفسكم) ^(١) ، ولقول بقر عليه لسلام : «إذا دخلت المسجد والناس
يصلون فسلم عليهم» ^(٢) .

قوله : (ويحرم قطع الصلاة الواجبة اختياراً ، ويجوز لحفظ المال
والغريم والطفل وشبهه) .

لا ريب في تحريم قطع الصلاة الواجبة اختياراً لقوله تعالى : (ولا تبطلوا
أعمالكم) ^(٣) ، والهي للتحريم ، ويجوز عند ضرورة كرهة لآبق ، وقص الغريم
وقتل الحية التي يحامها على نفس مختومة ، وإحراز المال الخوف صياحه ، والدابة
التي يخاف ذهابها أو المشقة في تحصيلها ، ولحفظ الشيء الذي يخاف وقوعه في النار
أو ترديه في غوش وإلقاء الغريق ونحوه .

ولو عرض به ما لا اختيار فيه كالسوم ، وسق الحدث الأكبر أو الأصغر
فلا حرج ، بخلاف ما لو تعمد . وبخشي من إمساكه ضرراً على نفسه ، أو سريدي
التجاسة إلى ثوبه أو بدنه ، وطئ ذلك جاز القطع ، وفي رواية عبد الرحمن بن
الحجاج ، عن أبي الحسن عليه السلام ^(٤) ما يدل على هذا ، وكذا في روايتي
ساعة ^(٥) ، والتكوي ^(٦) ما يدل على بعض ما سبق .

(١) البور ٦١

(٢) رواه في الذكرى : ٢١٨ .

(٣) محمد (ص) ٣٣

(٤) الكافي ٣ : ٣٦٤ ، حديث ٣ ، التهذيب ٢ : ٣٢٤ ، حديث ١٣٢٦ وفيه عن عبد الله بن الحجاج مع اختلاف
يسر .

(٥) الكافي ٣ : ٣٦٧ ، حديث ٣ ، لعمري ١ : ٢٤١ ، حديث ١٠٧١ ، التهذيب ٢ : ٣٣٠ ، حديث ١٣٦٠

(٦) التهذيب ٢ : ٣٣٣ ، حديث ١٣٧٥

وتعداد الركعات بالخصى،

وعلم أن القطع نهي فيه الأحكام حمسة، فيجب لحفظ لنفس المحترمة عن التلّف، وما في حكمه. وكذا المال المصرتنفه حيث يتعين عليه ذلك، فإن استمرّ حيث نطلت صلاته، للتهي المقتضي بساد. ويستحبّ في مواضع سبق بعضها في الأذان والقراءة، ويأتي موضع في الجماعة.

ويباح لقتل الحيّة التي لا يحرف أداها، وأحرر المال الذي لا يضرّ مواته، قاله في الذكرى، وللطرفية مجال^(١). ويكره لإحراز مال اليسير الذي لا يسي بمواته^(٢) قاله في الذكرى أيضاً^(٣)، وحتمل مع ذلك التحريم.

وفي حوار هذا أيضاً إشكال، وقد سبق تحريم القطع. وإذا أراد القطع في موضع حوار، قال أيضاً: فالأجود التحلل بسلام، لعموم: «وتحليلها التسييم»^(٤). ثم اعترف في آخر كلامه بعدم الإثم بتركه، محتجاً بأن وجوب التحس به إنما هو في الصلاة التامة^(٥). ولو ضاق الوقت عن الإتيان به، فلا بحث في عدم وجوبه.

واعلم أن قول المصنّف: (ويحوز حفظ الماء والغريم...)، كما يصلح للإباحة يصلح للوجوب وقسيميه، لأنّ الحائز معنى الشائع جنس للأربعة.

قوله: (وتعداد الركعات بالخصى).

قد سبق التنبيه على ذلك، لكن بقي شيء وهو أنه لو شك في عدد الركعات، هل يحوز له التعويل في عددها عن عددها من الخصى وغيره؟ الظاهر لا، لعدم الدليل، وفائدة العدّ به الاستعانة على التذكّر وعدم غلبة التسيان.

(١، ٢) الذكرى: ٢١٥.

(٣) من ابن ماجة ١٠٦١ حدث ٢٧٥، من أبي داود ١٦٠٠ حديث ٦٦، من لرمذي ١: ٥٠٠ حديث ٣، من الترمذي ١٧٥٠١، مسند أحمد ١٢٣٠١.

(٤) الذكرى: ٢١٥.

والتبسم، وقتل الحية والعقرب، والإشارة باليد، والتصفيق، والقرآن.

قوله: (والتبسم).

أي: يجوز لكن يكره، وقد سبق.

قوله: (وقتل الحية والعقرب).

لورود النص بالأمر به^(١)، وقد سبق في الكلام ما يدل على موضع وجوبه وجواره وتحريمه.

قوله: (والإشارة باليد، والتصفيق، والقرآن).

إذا عرص للرجل أو المرأة حاجة، فبه الإيماء بيده، وتصفيق إحدى يديه بالأخرى، وضرب الخائط، أو التسبيح، والتكبير، وأن يتلو شيئاً من القرآن عجباً لغيره، أو مستنداً لوجه خطاب، سواء نه الإمام بذلك أم غيره، ذكره بعض العامة^(٢). والتسبيح للمرأة، وقصرها على التصفيق في حصة الحلي، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه مثل من الرجل يريد الحاجة وهو في الصلاة فقال: «يوميء برأسه، ويشير بيده، وللمرأة إذا أرادت الحاجة وهي تصلي تصفق يديها»^(٣). ورخص عليه السلام في ضرب الخائط للمصلي ليوقف الغلام^(٤)، وكذا في رفع الصوت بالتسبيح ستأتي الجارية فريها بيده أن على الباب إنساناً يتأذن^(٥).

وربما اعتبر بعضهم في التصفيق ضرب ظهر إحدى الرأحتين على بطن الأخرى، فرقاً بينه وبين التصفيق للهو واللعب^(٦)، ووجوبه بعيد لفقد الدلائل. وهل تعد إشارة الأحرص كلاماً، نظراً إلى أنه لو أشار بالسلام وجب الرد

(١) الفقيه ٢١١: ١ حديث ١٠٦٧، التهذيب ٣٣٠: ٢ حديث ١٣٥٧.

(٢) انظر بسنية الترمذي ١: ٢٣٠.

(٣) الكافي ٣: ٣٦٥، حديث ٧، الفقيه ١: ٢٤٢، حديث ١٠٧٥، التهذيب ٣٢٤: ٢ حديث ١٣٢٨.

(٤) الفقيه ٢١٣: ١ حديث ١٠٨٠.

(٥) الفقيه ٢٤٣: ١ حديث ١٠٧٧.

(٦) هو العلامة في نهاية الأحكام ١: ٥١٧.

ويكره الالتفات يمينا وشمالاً، و التثاؤب، و التمطي، والعيبث، والتنخم،
والبصاق، والفرقة،

عليه لأنه تحية، كما في قراءته وأذكاره وعقوده؟ فيه تردد يلتفت إلى هذا، وإلى أن
الإشارة لا تعد كلاماً، وإلحاقها به في مواضع سبيل لا يقتضي الإلحاق مطلقاً.
قوله: (ويكره الالتفات يمينا وشمالاً).

لرواية عبد الملك، عن أبي عبد الله عليه السلام، وسأله عن الالتفات في
الصلاة أيقصعها؟ فقال: «لا، وما أحب أن يفعل»^(١). والمرد: الالتفات بأسوحي
خاصة، وقد سبق تحقيقه.

قوله: (والتثاؤب، و التمطي، والعيبث، والتنخم، والبصاق،
والفرقة).

في حصة الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام: أنه سأله عن الرجل تشاءب
في الصلاة، ويتمضي قال: «هو من الشيطنة، ولن يمكه»^(٢)، وفيه دلالة
على رجحان ترك مع الإمكان. وروى: أن رسول الله صلى الله عليه وآله رأى
رجلاً يعيبث في الصلاة فقال: «لو حشع قلب هذا لحشعت حوارجه»^(٣). وروى
أبو بصير قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «إذا قلت في الصلاة فاعلم أنك بين
يدي الله، فإن كنت لا تراه فاعلم أنه يراك، فأقل قبل صلاتك، ولا تمتخط،
ولا تبصق، ولا تنقض أصابعك، ولا تترك، فإن قوماً عذبوا بنقص
الأصابع»^(٤). في القاموس: نقض الحامس، والأصابع، والأضلاع، والمفاصل:
اصواتها. ثم قال: وأنقض أصابعه: ضربها لتصوت^(٥). والتورك: الإعتماد باليدين
على الوركين، وهو التخصر. ويشترط في التنخم والبصق أن لا ينطق بحرفين، فإن

(١) التهذيب ٢: ٢٠٠ حديث ٧٨٤، الاستبصار ١: ٤٠٥ حديث ١٥٤٦

(٢) التهذيب ٢: ٣٧٤ حديث ١٣٢٨.

(٣) المعصيات: ٢١٤

(٤) التهذيب ٢: ٣٢٥ حديث ١٣٣٢.

(٥) القاموس المحيط (نقص) ٣٤٧، ٢

والتأوه بحرف، والأئين به، ومدافعة الأخبثين أو الريح،

كان بحيث ينطق بها حرم. وقد روي: أنَّ النبي صلى الله عليه وآله كان يأخذ النخامة شويه ^(١).

قوله: (والتأوه بحرف، والأئين به).

اصل التأوه: قول كلمة أوه، كجبر وحيث، وهي كلمة تقال عند الشكاية والتوقع، والمراد هنا: السطق بهذا الصوت عن وجه لا يظهر منه حرفان، والأئين على ما مره أهل اللغة: التأوه، وإنما كره كل منها إذا كان بحيث لا يظهر منه حرفان لقربه من الكلام، أما مع ظهور حرفين فلا إشكال في البطلان.

قوله: (ومدافعة الأخبثين أو الريح).

لما يلزم من سلب الخشوع، ولقول النبي صلى الله عليه وآله: «لا صلاة لحاقن» ^(٢). ولقوله صلى الله عليه وآله: «لا تصل وأنت تحد شيئاً من الأخبثين» ^(٣).

وكذا مدافعة النوم لمثل ما قساه، ولأن في بعض التماسير أنه المراد بقوله تعالى: (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكرى) ^(٤). هذا إذا كانت المدافعة قبل الصلاة، ولم يكن في الوقت ضيق. أما لو عرصت في أثنائها فلا كراهة في الإتمام، بل يجب الصبر لتحريم قطع الصلاة، وكذا مع ضيق الوقت.

ولو عجز عن المدافعة أو خشي ضرراً، حاز القطع لفهوم قول أبي الحسن عليه السلام عن الرجل يصيبه الممر في البطر، وهو يستطيع الصبر عليه أيصلي على تلك الحالة أولا؟: «إن احتمل صبر ولم يخف إعيالاً عن الصلاة فليصل وليصبر» ^(٥).

(١) من ابن ماجة ١ ٣٢٦ حديث ١٠٢٢

(٢) المحاسن: ٨٣ حديث ٦٥، التهذيب ٣٣٣: ٢ حديث ١٣٧٢، وفيه ما يعنى الصادق (ع).

(٣) التهذيب ٣٢٦: ٢ حديث ١٣٣٣.

(٤) النساء، ٤٣.

(٥) الكافي ٣٦٤: ٣، الفقيه ١ ٢٤٠ حديث ١٠٦٦، تهذيب ٣٢٤: ٢ حديث ١٣٢٦

ونفخ موضع السجود.

فائدة:

المرأة كالرجل في الصلاة، إلا أنها حال القيام تجمع بين قدميها، وتضم يديها إلى صدرها، وإذا ركعت وضعت يديها فوق ركبتيها على فخذها، ثلاثاً تتطأ كثيراً، فإذا جلست فعلى إلتئام كالأرجل، فإذا سقطت لسجود بدأت بالقعود ثم تسجد لا طئة بالأرض، فإذا جلست في تشهداتها ضمت فخذها ورفعت ركبتيها من الأرض وإذا نهضت استت اسلاً.

قوله: (ونفخ موضع السجود).

هذا إذا لم ينطق بحرفين، كما سبق في التناو.

قوله: (فائدة: المرأة كالرجل في الصلاة، إلا أنها في حال القيام

تجمع بين قدميها - إلى قوله - فإذا نهضت استت اسلاً).

المرأة كالرجل في الصلاة، إلا في مواضع سبق استثناء بعضها، مثل وجوب ستها جميعاً وشعرها، وأن لا حهر عليها، ولا أدان ولا إقمة. فإن فعلتها وجب أن لا يسمعها أجسبي، وقد تضمن حررارة أكثرها، وقد رواه في الذكرى^(١)، عن الكليني، بسنده إلى زرارة، قال: «إذا قامت المرأة في الصلاة جمعت بين قدميها، ولا تخرج بيها، وتضم يديها إلى صدرها لمكان يديها، فإذا ركعت وضعت يديها فوق ركبتيها على فخذها، ثلاثاً تتطأ كثيراً لترفع عجيرتها، فإذا جلست فعلى إلتئام، ليس كما يقعد الرجل. وإذا سقطت لسجود بدأت بالقعود بالركبتين قبل اليدين، ثم تسجد لا طئة بالأرض. وإذا كنت في حلومها ضمت فخذها، ورفعت ركبتيها من الأرض. فإذا نهضت استت اسلاً، لا ترفع عجيرتها أولاً»^(٢) وإذا تقرر ذلك فهذا مباحث:

(١) الذكرى ٢١٠.

(٢) الكافي ٣، ٣٥٠ حديث ٢.

الأول: هذه الرواية وإن كدت موقوفة على زرارة، لكن عمل الأصحاب عليها فانحصر وضعها.

الثاني: أوردها الشيخ في التهذيب هكذا: «فإذا جئنا على إبتها كما يقعد الرجل»^(١) بحذف لفظة «يس»، وهو سهو نقل ومعى، أما اسفل فقد قال في الذكرى: إن الرواية بمعناها موجودة في الكافي للكليني، وفيها لمطة «ليس»^(٢). وأما المعنى فظاهر، لأنَّ جلوس المرأة هذا ليس كجلوس الرجل، لأنها تضم فخذيها وترفع ركبتيها من الأرض، بخلاف الرجل كونه يتورك. وأول العبارة يشعر به في قوله: (إلا أنها).

الثالث: قوله فيها: «فإذا ركعت وضعت يديها فوق ركبتيها على فخذيها»، يشعر بأن ركوعها أهل الانحناء من ركوع لزحار، وربما استفيد منه عدم اشتراط بلوع يديها ركبتيها في الركوع، فلا يكون ماسبق اعتدله في الركوع حارياً على إطلاقه. ويمكن أن يقال: مستحب وضع اليدين فوق الركبتين لا يساوي كون الانحناء بحيث تبتغيها اليدين، والأمر بوضعها كذلك للتشبيه على أن زيادة الانحناء مطلوب في الرجل غير مطلوب هنا، فيبقى إطلاق الأخبار وكلام الأصحاب حارياً على طاهره، وهو جمع حسن.

الرابع: روى الشيخ، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن جلوس المرأة في الصلاة قال: «تضم فخذيها»^(٣). وعن ابن بكين عن بعض أصحابه، قال: «لمرأة إذا سجدت تضممت، والرجل إذا سجد تفشح»^(٤). وفي لمؤثق عن أس أي بصور، عن أبي عبد الله عليه السلام

(١) الكافي ٣، ٣٣٥ حديث ٢، التهذيب ٢، ٩٤ حديث ٣٥٠

(٢) الذكرى: ٢١٠.

(٣) الكافي ٣، ٣٣٦ حديث ٧، التهذيب ٢، ٩٥ حديث ٣٥٢.

(٤) الكافي ٣، ٣٣٦ حديث ٨، التهذيب ٢، ٩٥ حديث ٣٥٣.

المقصد الثالث : في باقي الصلوات، وفيه أصول :

الأول : في الجمعة، وفيه مطالب :

الأول : الشرئط، وهي ستة رائدة على شرائط اليومية :

الأول : الوقت وأوله زوال الشمس، وآخره إذا صار ظل كل شيء

مثله فحينئذ يجب الظهر.

قال : «إذا سجدت المرأة بسطت ذراعها» ^(١) قال في المنتهى : وهو حسن، لما فيه من الاستتار ^(٢)، وروى العامة، عن علي عليه السلام : «إذا سجدت امرأة فلتحتفز، وتتضم فحذيق» ^(٣). وتحتفز بالعماء والزاد معناه : تتضم ولا تحوي كالزحل ذكر نحوه في الصحاح ^(٤).

وهذه كلها مؤيدات لرواية روافقه لكن قال في المنتهى في سباق استحباب التضم لها : ولأنه مسنون للزحل، فبسن هذا كغيره من المدونات ^(٥). ومعلوم مساده، لأن الزحل لا يسجد له ذلك، وأور كلامه يدل على ما فيه وطهر قوله هنا في عبارة لكتاب (المرأة كالزحل في الصلاة لا أنها...)، يقتضي أن الافتراق بينها فيما ذكره خاصة، وليس كذلك، وكأنه أراد سوى ماسق استشاؤه.

قوله : (المقصد الثالث : في باقي الصلوات، وفيه أصول : الأول : في

الجمعة : وفيه مطالب، الأول : شرائط . وهي ستة رائدة على شرائط اليومية.

الأول : الوقت : وأوله زوال الشمس، وآخره إذا صار ظل كل

شيء مثله فحينئذ يجب الظهر).

(١) الكافي ٣، ٣٣٦، حديث ٤، التهذيب ٩٤ : ٢ حديث ٣٥

(٢) المنتهى ٣١٦، ١

(٣) البحر الزحار ٢ : ٢٦٧، نقلاً عن الشعاء والمجموع

(٤) الصحاح (حقر) ٣، ٨٧٤.

(٥) المنتهى ٣١٦ : ١.

كون أول وقت الجمعة هو زوال الشمس، هو مذهب أكثر علمائنا، بل أكثر العلماء. وحوز المرتضى فعلها عند قيامها^(١)، والنص والاحكام حجة عليه، لندور المخالف وانقراض القائل بقوله.

وأما أن آخره (إذا صار ظن كل شيء مثله)، فهو قول الشيخ^(٢) وجمع من المتأخرين^(٣). قال في الذكرى: ولم نقف لهم على حجة^(٤)، إلا أن النبي صلى الله عليه وآله كان يصلي دائماً في هذا الوقت^(٥). قال في التذكرة: فلو جاز التأخير عما حددناه لأخرها في بعض الأوقات^(٦).

وهذا إن تم لا يدل على أن آخر الوقت ما ذكره، إذ من المعلوم أنه عليه السلام ما كان يطلع بصلاته إلى ما حدوه. وقال أبو الصلاح بحروح وقتها بمضي ما يسع الأذان والخطبتين والصلوة، فيصلي أن يظهر حينئذ^(٧) ورده في التذكرة بقول الباقر عليه السلام: «وقت الجمعة إذا رالت الشمس وبعده ساعة»^(٨) ^(٩).

ووجه المناقاة له غير ظاهر، ويأول قول الباقر عليه السلام: «إن من الأمور أمراً مضيقاً، وأموراً موسعة، فإن صلاة الجمعة من الأمر المضيق، إنها لها وقت واحد

(١) حكاه عنه الشيخ في الخلاف ١: ١٤٢ مسألة ٣٦ صلاة الجمعة، وقال ابن إدريس في السرائر ٦٤: م أحد للسيد المرتضى تصحيحاً ولا مفسوراً بما حكاه شيخنا عنه. ولعل شيخنا أبا حمزة سمعه من المرتضى في لدرس وعرفه منه مباشرة دون المسطور، وهذا هو العذر البين، فإن الشيخ ما يحكي بحمد الله تعالى. إلا الحق المص، فإنه أحسن قدراً وأكثر ديانة من أن يحكي عنه ما لم يسمعه ويحققه منه.

(٢) قال السيد انصاري في محتاج الكرامة ٣: ٥١ ولم أحد للشيخ بما يحصرني من كتبه عبارة ظاهرة في ذلك سوى عبارة البسيط (١: ١٤٧) وهي: «إن بقي من وقت لظهر ما يأتي بحضرتين حفيعتين...»

(٣) منهم: الشهيد في الألفية: ٧٦.

(٤) الذكرى: ٢٣٥.

(٥) التهذيب ٣: ١٢ حديث ٤٢.

(٦) التذكرة ١: ١٤٣.

(٧) الكافي في الفقه: ١٥٣.

(٨) التذكرة ١: ١٤٣.

(٩) الفقيه ١: ٢٦٧ حديث ١٢٢٣.

ولو خرج الوقت متلباً بها ولو تكبير أتمها جمعة، إماماً كان أو مأموماً،

حين تزول الشمس، ووقت عصر يوم الجمعة وقت ظهر في مدثر لأبام» (١)،
بالمالعة في استحباب التقديم.

وقال ابن إدريس: يمتد وقتها بامتداد وقت الظهر (٢)، التماساً أو مقتضى
للدلية وأصالة البقاء.

وتحمل الروايات على الأفضلية، وما عني أكثر الأصحاب أوى.
د تقرر ذلك فالمماثلة بين اليا برئذ والشخص وهو وقت لمصيبة
لظهور عن ماسق تحقيقه، وعلى ما احتاره الشيخ (٣). ويظهر من المصنف ترجيحه
في تقدم، فالمماثلة بين وبين الظن لأولاً، فكان الصبر في قوله: (مشه) عائداً إلى
الظل، وعلى هذا، محض صيرورته كذلك متعين قبل الظهور بخروج وقت جمعة.

قوله: (ولو خرج الوقت متلباً بها ولو تكبير أتمها جمعة، إماماً
كان أو مأموماً).

حتى أ مصنف إدراك التكبير في إدراك الجمعة في هذا الكتاب
وعيره (٤)، لأنه دخل فيها في وقتها فوجب إتمامها، للتهي عن إبطال العمل.

والماسب ماصول مدهسا اعتدر ادراك ركعة، د لا يكني إدراك التكبير في
غير هذه الصلاة باتفاقاً، وإنما ذلك مذهب عامة، وهو الأصح، لأن الوقت شرط
قطعاً خرج عنه ما يد أدرك ركعة لعموم: «من أدرك من الوقت ركعة» (٥)

(١) التهذيب ١٣: ٢ حديث ٤٦.

(٢) البرائر ٦٥.

(٣) الميسوط ١: ٧٢، نهاية ٥٨، التهذيب ٢: ٤١.

(٤) نهاية الأحكام ١١: ٢.

(٥) صحيح البحري ١٥١٠١، جامع الأصول ٥ ٢٥ حديث ٣٣٢٥، وهما من أدرك ركعة
من الصلاة فقد أدرك الصلاة.

ولا تقضى مع الفوات، ولا تسقط عن صلي الظهر، فإن أدركها وجبت، وإلا أعاد ظهره.

الحديث، فيبقى الباقي على أصله. وبعضهم أبطلها مطلقاً، حكاه في الذكرى ^(١) لأن الوقت شرط، وحرابه القول بالموجب، و«من أدرك ركعة أدرك الوقت كله». قوله: (ولا تقضى مع الفوات).

اجماعاً، وإثباتاً بصلي الظهر، وما يوحد في بعض العبارات، من أنها تقضى ظهراً يراد به المحار، لأنها لما أحرأت عنها بعد خروج وقتها أشبهت لقضاء. وليس المراد به: قضاء لغة. أعني الإتيان بالمعمل، كما ذكره في الذكرى. ^(٢)، لأن المأتي به بعد خروج الوقت غير الجمعة، فكيف يكون إثباتاً بها. وقوله: إن وظيفة الوقت، يعني الجمعة. تصير بعد خروجه ظهراً ^(٣)، حق. إلا أن إحدى الوظيفتين غير الأخرى، قالاني بأحدهما لا يكون آتياً بالأخرى. قوله: (ولا تسقط عن صلي لظهر فإن أدركها وجبت وإلا أعاد ظهراً).

المراد: من صلي الظهر حرم وحبب الجمعة عليه، فنه حينئذ آت يعبر الواجب، فلا يخرج من العهدة، لعدم الإمتثال. فيجب حينئذ معها إن كان بحيث يدركها، وإلا أعاد الظهر، لأن الأول لم تكن صحيحة إذ لم يكن مخاطباً بها، وهو مذهب جميع عمائنا. بخلاف ما لو لم يكن مخاطباً بالجمعة، فصلاها في وقت الجمعة، فإنها صحيحة إذ ليس هو من أهل فرض الجمعة.

ولو حضر موضع إقامتها بعد الصلاة، لم يجب فعلها لتحقيق الإمتثال، وبراءة الذمة. لكن يستحب طلباً لفصيلة الجمعة، وهو فتوى التذكرة ^(٤).

ولو كان من أهل فرض الجمعة، فمن إدراكها وصلي الظهر، ثم تبين أنه في وقت فعل الظهر لم يكن بحيث يدرك الجمعة، وحب إعادة الظهر أيضاً، لكونه حينئذ متعبداً بنظره، فكان لمتعين عليه فعل الجمعة على حسب طئه.

(١) (٢٤٩) الذكرى: ٢٣٥.

(٤) التذكرة ١: ١٤٤.

ولو علم اتساع الوقت لها وللخطبتين مخفة وحسب، وإلا سقطت
ووجبت الظهر.

ولو ظن عدم الإدراك، ففي حواجز المبادرة إلى الظهر بمجرد الظن تردد،
يشأ: من التمسك بالظن، وأصالة البقاء.
ووصنى الظهر، ثم شك هل صلاها قبل هوات الجمعة أو بعده أعدها،
لأصالة البقاء، وعدم تحقق الامتثال.
واعلم أن هوات الجمعة يتحقق بحزوح وقتها وحكمه، ويرفع الامام رأسه
من ركوع الذنية.
فروع: لو لم تكن شرائط الجمعة محتمة في أول وقتها، لكن يرحو اجتماعها
قل حروجه، فهل له تعميل الظهر؟ أم يجب التمسك إلى أن يحصل اليأس منها؟ كل
محتس.

قوله: (ولو علم اتساع الوقت لها، ولخطبتين مخفة وحسب، وإلا
سقطت ووجبت الظهر).

(مخففة): حان من صميم الجمعة وخطبتين جميعاً، والمراد بكوب مخففة:
الأتیان باقل الواجب أخف ما يمكن. والمراد بعدم في قوله: (ولو علم): ما يشمل
الظن العال. ولرد بقوله: (وإلا سقطت) أنه إذا لم يعلم إدراك جميع الصلاة مع
الخطبتين مخففة تسقط الجمعة، على معنى أنه تمتع فعلها ويتعين فعل الظهر.
وهو يصدق بصورتين: أحدهما: ما إذا علم عدم الإدراك، والثانية: ما إذا
شك في الإدراك وعدمه. ويسعى في هذه أن يحسب عليه فعل الجمعة، لأصالة بقاء
وقتها، وستصحاب وجوب فعلها السابق. وأما الأولى فتحقيقها يأتي على مقدمتين:
الأولى: إن التكليف بفعل يستدعي زماناً يسعه، لامتناع التكليف بالمال:
فإن عيّن الشارع الزمان، اشترط فيه ما قلناه، وحينئذ فلا يشرع فعله في خارجه، إلا
أن يثبت من الشارع شرعية قصائه؛ وإن لم يعين زمانه استدعى زماناً بحيث يسعه.
والمرق بينهما: إن زمان الفعل في الأول بتعين الشارع، بخلاف الثاني فإنه

بطريق اللّوم.

فان قلت: لوضق الوقت في اليوميّة، إلا عن مقدار ركعة بالشروط يشت التكليف بها، فبم تستمر هذه القاعدة؟ قلت: أصل شرعية اليوميّة ووجوبها تحقق شرطه، وهو كون زمانها لمصروب له بأصل لشرع يسعها ويزيد عنها، فالمصتح لأصل التكليف بالفعل قد حصل. وأما في المروض زمان مانق من الصلاة أحرأ الشارع مجرى الوقت الحقيقي، حيث حصل إدراك ركعة من الوقت الحقيقي فصار بمنزلة.

هذا إن حكمنا بكونه أداء عملاً ظهر الحديث، ولو قلنا: إن الجميع قضاء، أو بالنوريع فلا بحث، فإن القضاء مشروع في اليوميّة؛ وعلى كلّ تقدير فلم تحصل مخالفة القاعدة المذكورة.

الثانية. إن الجمعة لا يشرع فيها القضاء، وهو بالاجماع، فعلى هذا لا يشرع فعل شيء منها خارج وقتها، بعدم صلاحية ماعداء لشيء منها، فلا بد من طر إدراك جميعها وحكمه ليشرع الدخول فيها.

فان قلت: إنما لا يشرع فعل شيء منها خارج الوقت على تقدير كونه قضاء، أما على تقدير الأداء فلا مانع، وقد سبق أن الجميع أداء عملاً بعموم الحديث. قلت: لا شبهة في أنه لا يعد أداء حقيقياً، إذ ليس في الوقت الحقيقي، وإنما الحق بالأداء، وأجري مجره؛ فلا بد من صلاحية خارج الوقت لفعل، ليتمكن وقوع شيء منه فيه على وجه الشرعية أولاً، ليتمكن الحكم بالقضاء أو بالإلحاق بالأداء ثانياً.

فان قلت: قد سبق أنه إذا خرج الوقت، وقد قلبت من الصلاة بركعة أو بالتكبير، يجب تمامها جمعة وتجرىء، فكيف حار الشروع فيها مع ضيق الوقت؟ قلت: قد نبها على أنه إنما يشرع فيها إذا ظن إدراك جميعها بشروطها، فاذ شرع بهذا الظن ثم تبين الضيق، لأجر ركعة، أتمها حينئذ لا مطلقاً. فان قلت: لم جار لإتمام حينئذ حارج الوقت، وقد قررتم أن شيئاً من

الثاني: السلطان العادل أو من يأمره: ويشترط في النائب: البلوغ، والعقل، والإيمان، والعدالة، وطهارة المولد، وتذكورة.

الجمعة لا يقع خارج وقتها، لعدم شرعية القضاء فيها؟ قلت: كان حقه أن لا يقع أيضاً، لكن لما كان قطع العبادة منهيّاً عنه محرماً، وقد دخل فيها بأمر الشارع، ونصّ معظم لأصحاب على صحة الجمعة في هذه الحالة، لم يكن بدّ من القول به.

وقد قلت: قوله عليه السلام: «من أدرك من الوقت ركعة» (١) لحديث، يعم الجميع فلا فرق.

قلت: الظاهر أنه مقيد بقيد اشتداد الليل من خارج يقتضي تخصيصه، وهو كون الوقت صالحاً للعمل، لمقطع بأن ما لا يصلح للعمل يمتنع وقوعه فيه، وللإجماع. هذا أقصى ما يمكن في تحقيق هذا الموضع. قوله: (الثاني: لسلطان العادل أو من يأمره)

يشترط لوجوب الجمعة السلطان العدل، وهو الإمام المعصوم أو نائبه عموماً أو في صلاة الجمعة بأجمعها، ولأن النبي صلى الله عليه وآله كان يعين لإمامة الجمعة. وكذا الخلفاء بعدهم كما يعين لنقضاء

وكما لا يصح أن ينصب الإنسان نفسه قاصباً من دون إذن الإمام، كد إمامة الجمعة، ولأن اجتماع الناس مطعة أشدّ، والحكمة تقتضي نفيه، ولا يحصل إلا بالسلطان. ومع فسقه لا يزول، لأنه تابع في أفعاله لهواه لا لمقتضى الشرع، ومواقع المصلحة، وليس محلاً للإمامة.

قوله: (ويشترط في النائب: البلوغ، والعقل، والإيمان، والعدالة، وطهارة المولد، والتذكورة).

أما البلوغ: فلأن الصبي غير مكلف وسعدلة فرع التكليف، وهي شرط،

(١) صحيح البخاري ١٥١٠٦، جامع الأصول ٥: ٢٥١ حديث ٣٣٢٥، ومهما. «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة».

ولأنه إن كان مميّراً لم يؤمن ترك وحب أو فعل محرم منه، وإلا فلا اعتداد بفعله.
وأما العقل: فلأن أفعال المحسن لا اعتداد بها، ولو كان جسنونه أدواراً
فالظاهر حور نيّاته حال الإفاقة، لتحقيق الأهنة حينئذ، وإن كره.

ومنع نيّاته المصنّف في اندكزة^(١) لإمكان عروضه حينئذ، ولأنه لا يؤمن
احتلامه في نيّته وهو لا يعلم، ونقصه عن المراتب الجليلة.

وحوايه: إن إمكان عروض لا يرفع الأهنية، وإلا لانتفت مطلقاً، لأن
إمكان عروض الإعماء والموت واحد ثم ثبت مطلقاً، وعروض الإحتلام مسي
بالأصل، وحينئذ فنقصه غير صحيح.

وأما الإيمان: وهو التصديق بالقلب والإقرار باللسان بالأصول الخمسة على
وجه بعد إمامتها، فلأن غير المؤمن قاسق صادقاً تخلفه طريق الحق أندي هو طريق
أهل البيت عليهم السلام، فأنها لا تكون إلا عن تقصير في النظر.

وأما العدالة: وهي سعة الاستقامة، وشرعاً: كيمية راسحة في النفس،
تبعث على ملازمة التقوى والمروءة، وتنحقق التقوى: بمجانبة الكبائر، وعدم
الإصرار على الصغائر؛ والمروءة: بمجانبة ما يؤذي بخشة النفس، ودناءة المهمة من
المباحات والصغائر، كالأكس في الأسواق، والبول في الشوارع في وقت سلوك
الناس ممن يوجب انعطاف مرتته عادة، وكسرقة لقمة، والتطفيف بحبة. ويختلف
ذلك باختلاف أحوال الناس، وتفاوت مراتبهم. وسيأتي في الجماعة ما يدل على
اشتراط العدالة إن شاء الله تعالى.

وأما طهارة المولد، والمراد بها: أن لا يعلم كونه ولد زنا فلا إجماع على أن
إمامة ولد الزنا لا تجوز.

ولا منع فيمن تناله الألسن، ولا ولد النخبة، ولا من جهل أبوه، لكنه يكره، كما

ولا تشتط الحرية على رأي، وفي الأبرص والأجذم والأعمى قولان.

اختاره في لذكرى^(١)، لنفرة النفس منهم الموحدة لعدم كمال الإقبال على العبادة. وأما الذكورة فظاهر، لأن المرأة واخشي لا تؤمان الرجال ولا الخناثي، ولعدم وقوع الجمعة منها كما يأتي.

قوله: (ولا تشتط الحرية على رأي، وفي الأبرص والأجذم والأعمى قولان).

للشيخ قولان في اشتراط الحرية في الشب: أحدهما: نعم^(٢)؛ لأن الجمعة لا تجب عليه فلا يكون إماماً فيها، ولنقصه عن مراتب الجلالة، ولرواية التكويني عن علي عليه السلام أنه قال: «لا يؤم القوم إلا أه»^(٣) وأصحتها -: وهو اختيار مباحري الأصحاب^(٤) لا^(٥)، لصحيفة محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام في العهد يوم تقوم إذا وضوا به، وكان أكثرهم قرأة: «لا بأس»^(٦). و لظاهر أن الجور إنما هو مع إذن لمولى.

وأما القولان في إمامة الأجذم والأبرص، فأحدهما قول السيد المرتضى^(٧)، وجماعة^(٨): لا يجوز لصحيفة أبي بصير، عن الصادق عليه السلام: «حسنة لا يؤمنون الناس على كل حال، لمجدوم، والأبرص، ومجنون وولد الزنا، والاعرابي»^(٩). والثاني: أنه مكروه، وبه قال السيد أيضاً. بقول الصادق عليه السلام وقد سئل

(١) الذكري: ٢٣١-٢٣٢.

(٢) النهاية: ١٠٥.

(٣) التهذيب ٢٩: ٣ حديث ١١٢، الاستبصار ١: ٢٢٣ حديث ١٦٣٩.

(٤) منهم: الشهيد في الدروس: ٤٢.

(٥) البسوط ١: ١٤٩، الخلاف ١: ١٤٤ مسألة ٤٤ صلاة الجمعة.

(٦) التهذيب ٣: ٢٩ حديث ١٠٠، الاستبصار ١: ٢٢٣ حديث ١٦٢٩.

(٧) حل العلم والعمل: ٦٨.

(٨) منهم: الشيخ في الجمل والعقود (الرسائل العشرة). ٩١ - ٩٠ من ابراج في شرح حل العلم والعمل: ١١٧.

(٩) الكافي ٣: ٣٧٥ حديث ١، التهذيب ٣: ٢٦ حديث ٩٢، الاستبصار ١: ٢٢٢ حديث ١٦٢٦.

(١٠) الانتصار: ٥٠.

وهل تجوز في حال العيبة - والتمكن من الاجتماع بالشرائط - الجمعة؟
قولان.

عن المحدوم والأبرص هل يؤمان سسم قال: «نعم» (١).

واجمع بالحمل على لكرهه، إلا أنه يرم استعمال اللفظ الواحد في حقيقة
ومحازه، لأن التهي في المحو وله الزمان للتحريم، والكراهة أقوى، لأن المرض
لا يرفع الأهلية، كالأعرابي مع أهليته.
ويمكن الحمل على من فقد فيه بعض الشروط، نظراً إلى الغالب أو مع
التشاح.

وأما الأعمى فلا يكره عن جواز إمامته، نص عليه في المنتهى (٢) للأصل،
ولعدم مانع غير العمى، وهو غير صالح للمعية، لعدم المرافقة. وقيل بالجمع لسقسه،
ولعدم تمكنه من الاحتراز عن الجاسات، وهو مخفف، نعم يكره.
قوله: (وهل تجوز في حال العيبة - والتمكن من الاجتماع بالشرائط -
الجمعة؟ قولان).

أحدهما: المنع، وهو قول الشيخ في الخلاف (٣)، والمرئضي (٤)، وسائر (٥)،
وابن إدريس (٦)، واختاره المصنف في المنتهى (٧)، لأن من شرط انعقاد الجمعة
الإمام، أو من نصبه الإمام بصلاة، وهو منصف، فتستفي الصلاة، ولأن الظهر
أربع ركعات ثابتة في الدمة يقيّن فلا يبرأ المكف إلا بفعليها.
وأخبار الآحاد لا يجوز التمسك بها، ولأن الجمعة لو شرعت في حال العيبة

(١) التهذيب ٣: ٢٧، حديث ٩٣، الاستبصار ١: ٤٢٢، حديث ١٦٢٧.

(٢) المنتهى ١: ٣٢٤.

(٣) الخلاف ١: ١٤٤، مسألة ٢٣ صلاة الجمعة.

(٤) رسائل الشريف المرئضي ١: ٢٧٢.

(٥) للرازمي: ٢٦١.

(٦) لسائر: ٦٦.

(٧) المنتهى ١: ٣٣٦.

لوجبت عيناً، فلا يجوز من الظاهر، ولتي باض إجماعاً. بيان لملازمة: إن الدلائل الدالة على حواز دالة على لوجوب، فاد اعتبر دلائلها لرم اقول به.
والجواب عن الأول: بطلان تنعاء بشرط، ون المقيه امامون لجامع لشرائط المتوى منصوب من قبل الإمام، ولحد تمضي أحكامه.

وتحب مساعدته على إقامة الحدود، وانقصاء بين الناس.
لا يقال: المقيه منصوب للحكم والإفتاء، والصلاة أمر خارج عنها.
لأننا نقول: هذ في عاية استقوط، لأن المقيه منصوب من قلمهم عليهم السلام حاكماً كما نطقت به الأجزاء (١)، وقرباً من هذا أحب المصنف وغيره.

وعن الثاني: جمع تيقر وحب الظاهر في صورة التزمع، وكيف وهو المتعارف؟ ولو سلم، فإ سيأتي من الدلائل طريق البراءة.

وعن الثالث: بأن الدلائل الدالة على الحواز، وإن دلت على الوجوب كما ذكر، إلا أن الوجوب أعم من الحتمي والتحصيري، ولما انتفى الحتمي في حال الغيبة بالاجماع تعين التخيري.

فإن قيل: المتبدر هو المعنى لأول، فإ: الحقيقة هو الأعم، وكثرة الاستعماد في بعض أفرادها لا تقتضي احمل عليه لأن الوجوب هو الحمل على الحقيقة.

فإن قيل: لو وجب الحمل على الأعم من كل منها، لم يلزم من الأمر بشيء تحتمه. قلنا: هو كذلك بالنسبة الى مجرد الأمر.

نعم يستفاد أحد الأمرين بأمر خارجي، فإنه إذا ثبت البديل تحقق الوجوب التحصيلي، وإلا انتفى لانتفاء مقتضيه.

فإن قيل: يمكن إرادته وإن لم يتحقق بديل. فإ: فيلزم تأخير البيان عن

وقت الحاجة وهو محذور. وفي محل النزاع ثبت بدلية الطهر في حال الغيبة خاصة، كما ثبت في حق الهَم، والأعمى، والأعرج، والمساقر، ومن أشبههم.
والقول الثاني: الحواز^(١)، وهو المشهور بين الأصحاب، خصوصاً المتأخرين. ويظهر من كلام لذكرى صطرانه في الفتوى، بأنه احتار الجواز أولاً، ثم قال: إن المنع متوخ، وإلا لزم القبول ما يوجب العي، أي: الحتمي. ويجوزون لا يقولون به^(٢).

والفتوى على الحواز لوجه:

الأول: قوله تعالى: (إِذَا بُدِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ، وَذَرُوا الْبَيْعَ)^(٣)، وجه الدلالة: أنه علق الأمر بالسعي إلى اذكر لمخصوص - وهو الجمعة والخطبة اتفاقاً - فالتداء للصلاة وهو الأذان لها، وليس التداء شرطاً اتفاقاً والأمر للوجوب، ووجوبه يقتضي وجوبها.

ولا ريب أن الأمر بالسعي إنما هو حال اجتماع لشرائط، من العدد والخطبتين وغيرهما.

الثاني: صحيحة زرارة، قال: حدثنا أبو عبد الله عليه السلام على صلاة الجمعة، حتى ظننت أنه يريد أن تأتيه، فقلت: بعدو عليك؟ فقال: «لا إنما عنيت عندكم»^(٤).

وموثقة زرارة، عن عبد الملك، عن الباقر عليه السلام قال: «مثلك يهلك، ولم يصل فريضة فرضها الله» قال: قلت: كيف أصنع؟ قال: «صلوا جماعة» يعني صلاة الجمعة^(٥).

(١) قاله فخر المحققين في إيضاح العوائد ١: ١١٩، والشهيد في النبعة: ٣٧.

(٢) الأكرى: ٢٣١.

(٣) الجمعة: ٩.

(٤) التهذيب ٢٣٩: ٣ حديث ٣٣٥، الاستبصار ١: ٤٢٠ حديث ١٦٦٥.

(٥) التهذيب ٢٣٩: ٣ حديث ٦٣٨، الاستبصار ١: ٤٢٠ حديث ١٦٦٦.

وصحيفة عمر بن يزيد، عن الصادق عليه السلام قال: «إذا كانوا سبعة يوم الجمعة، فليصلوا في جماعة»^(١).

وصحيفة منصور، عن الصادق عليه السلام قال: «يجمع القوم يوم الجمعة إذا كانوا خمسة فزدد، فإن كانوا أقل من خمسة فلا جمعة لهم. والجمعة واجبة على كل أحد لا يعذر الناس فيها إلا خمسة»^(٢) الحديث.

وان قيل: الخوازمي الحديثين الأولين مستند إلى إسناده الإمام، وهو يستلزم نصب نائب من باب المقدمة، كما أنه عليه المصنف في لثاية بقوله: لقا أدا لزرارة وعبد الملك جار^(٣)، لوجود المقتضي، وهو إسناده الإمام؛ والحديث الآخران مطلقان، و لطلق يحمل على المقتد.

قلنا: تموز من أو إجماع من الإمام لأهل عصره لا يكون مقصوراً عليهم، لأن حكمهم على الواحد حكم على الجماعة. ولا ضرورة إلى كونه مستلزماً نصب نائب من باب المقدمة، لأنه حشد لا يكون حصاً، و لعام غير متوقف على نصب المكلفين، لأنهم عليهم السلام قد نصبوا نائباً على وجه العموم، لقول الصادق عليه السلام في مقبول عمر بن حنظلة «فأني قد جعلته عليكم حاكماً»^(٤).

ويظهر من قول زرارة: حشاً ابوعبد الله عليه السلام، ومن قول الباقر عليه السلام، لعبد الملك: «مثلك يهك، وه يصل فريضة فرضها لله»، أن ذلك ليس على طريق الوجوب الحتمي. وإن كان قوله عليه السلام: «فريضة فرضها الله» يدل على الوجوب في الجملة، وذلك لأن زمانه عليه السلام وزمان العيبة لا يختصان، لا اشتراكهما في المع من لتصرف، وبمؤ الأحكام الذي هو المطلوب الأقصى من الإمام.

(١) التهذيب ٢٤٥٠٣ حدث ٦٦٤، الاستبصار ١٦٨ حديث ١٦٠٧

(٢) التهذيب ٢٣٩٠٣ حديث ٦٣٦، الاستبصار ٤١٩٠١ حدث ١٦٦٠

(٣) نهاية الأحكام ١٤٠٢

(٤) الكافي ٤١٢٠٧ حديث ٥٠، التهذيب ٢١٨٠٦ حديث ٥١٤

وأما الحديثان الآخران فإن تقيدهم لا يضرتنا، لأنها يقيدان بوجود الإمام أو من يقوم مقامه، فيدلان على وجوب الجمعة مع الشرائط، وإن تحتمت مع ظهوره للإجماع على انتفاء الوجوب الحتمي في الغيبة.

الثالث: استصحاب الحال، فإن الإجماع من جميع أهل الإسلام على وجوب الجمعة في الجملة حال ظهور الإمام عليه السلام بالشرائط، فيستصحب إلى زمان الغيبة.

فإن قيل: شرطه ظهور الإمام منقضي، قلنا: ممنوع، ولم لا يجوز أن يكون شرطاً لتحتم الوجوب، فيختصم بالإنقضاء بانتهائه.

فإن قيل: يلزم بحكم الاستصحاب الوجوب حتماً، قلنا: هناك أمران: أحدهما: أصل الوجوب في الجملة، والآخر: تحتمه وتعين الفعل. والذي يدرم استصحابه هو الأول دون الثاني، - عرف من أن تحتم الوجوب مشروط بظهوره عليه السلام باجماعتنا. إذا تقرر ذلك فهذا ما بحث:

الأول: اختلفت عبارات لقائلين بالجمعة في الغيبة، فبعضهم عبر بالجوار كما في عبارة الكتاب^(١)، وبعضهم بالإستحباب^(٢).

وليس المراد بالجواز معناه لأخص - وهو ما استوى طرفا فعل متعلقه وتركه، بالنسبة إلى استحقاق الثوب والعقاب قطعاً - لأن الجمعة عبادة، ولا بد في العبادة من رجحان، ليتصور كونها قرينة.

وبما المراد به: المعنى الأعم، وهو مطلق الإذن في الفعل الذي هو جنس للوجوب وإحوته الثلاثة.

وكذا ليس المراد بالإستحباب: إيقاعها مندوبة، لأنها تجزى عن الطهر الواجبة، للإجماع على عدم شرعية انقضاء صلاة الجمعة، ولا شيء من المتدوب

(١) الشرح في النهاية ٣٠٢، وأبو صلاح في بركي في الفقه ١٥١، والشهد في سكري ٢٣١.

(٢) مهم الشرح في الخلاف ١ ١١١ مسألة ٤٢ صلاة الجمعة، وحقق في المختار ٢ ٢٩٧، والعلامة في

محجز عن لوجب، بل المراد: إنها أهمص الأمرين الواحدين تخبراً، ولا مفاة بين الاستحاب عتاً، والوجب تحيراً كما نها عبه غير مرة.

ون قيل: أي عبارة أولى في هذا المقام؟ قلنا: الأولى التعبير بالخور، لأن الترع إنما وقع في المنع من الجمعة في العبة وشرعيتها، لاي الاستحاب والوجب تحيراً.

الثاني: لا نعمم خلافاً بين أصحابنا في أن اشتراط الجمعة بالامام أو نائبه، لا يختلف فيه الحال بظهور الامام وعيته، وعبارات الأصحاب باطقة بذلك. قال في التذكرة: يشترط في وجوب الجمعة التسطون، أو نائبه عند علمائنا أجمع (١).

وقال في الذكرى في سياق الشروط: لأول: تسلطان العادل، وهو لامام أو نائبه إجماعاً ما (٢).

وغير ذلك من كلامهم، فلا يطون بحكايته. فلا يشرع فعل الجمعة في الغيبة بدون حضور الفقيه الجامع للشرائط.

وقد نه المصنف على ذلك في المحتسب (٣)، وشخصا الشهيد في شرح الإرشاد. وما يوحد من إطلاق بعض عبارات فعل الجمعة من غير تقييد، كما في عبارة هذا لكتاب، فلالإعتماد فيه على ما تقرر في المذهب وصدر معلوماً، بحيث صار التقييد به في كل عبارة مما يكاد يعد تسامحاً.

فان قيل: طاهر الدلائل الوجوب مطلقاً، فالتقييد يحتاج إلى دليل. قلنا: قد وقع الإجماع على الإشتراط بالإمام أو نائبه، وغير ذلك من الشروط فلا يجري على ظاهرها.

الثالث: ربما بُني القولان في هذه المسألة في عبارات الأصحاب. على أن

(١) التذكرة ١: ١٤٤.

(٢) لذكرى: ٢٣٠.

(٣) مختلف: ١٠٨.

ولو مات الإمام بعد الدخول لم تبطل صلاة المتلبس، ويقدم من يتم الجمعة، وكذا لو أحدث أو أغمي عليه،

الاذن من الإمام عليه السلام شرط الصحة أو شرط الوجوب، فعلى الأول لا يشرع في الغيبة لفقد الشرط، وعلى الثاني يشرع.

وينبغي أن يراد بالإذن: الإذن الخاص لشخص معين، لا مطلق الإذن، لاشتراط الفقيه حال الغيبة؛ ويراد بالوجوب: احتمي، لبقى بعد انتفائه أصل الوجوب؛ ويراد بقوله: وعلى الثاني يشرع عدم امتناع الشرعية إذا دلّ الدليل، لعدم المنافي. وقد أردنا لتحقيق هذه المسألة رسالة منقحة، من أراد كمال تحقيقها فليطلبها.

قوله: (ولو مات الإمام بعد الدخول لم تبطل صلاة المتلبس، ويُقدّم من يتم الجمعة. وكذا لو أحدث أو أغمي عليه).

أي: بعد الدخول في الصلاة، والمراد: (المتلبس): من دخل في الصلاة ويحرم بها مجازاً، ويندرج فيه من ركع مع الإمام، ومن أتى بتكبيرة الإحرام خاصة. (ويُقدّم) بفتح عين الفعل على إساءة للمعمول، يناول تقديم المأمومين في المسألة الأولى، وتقديمه في الثانية إن احتار، لتقديم

وتحقيق لمبحث: أن موت الإمام في أثناء الصلاة لا يُبطئها، وكذا حدثه. بإجماعنا، لما روي عن علي عليه السلام أنه قال: «من وجد أدى فليأخذ بيد رجليه فليقدمه»^(١) يريد إذا كان إماماً. ولأن صلاة المأموم لا تبطل سطلان صلاة الإمام، فإذا قدم من يصلح للإمامة كان كما لو أتمها. فيقدم المأمومون في الأول من يتم بهم، كما لو أغمي عليه، ويقدم هوي الثانية من يحناره، فإن لم يُقدم أحداً قدموا لأنفسهم، ولو تقدم واحد منهم جاز.

(١) الكافي ٣: ٣٩٩، حديث ١٩، التهذيب ٢: ٢٢٥، حديث ١٣٣١، الاستبصار ١: ٤٠٤، حديث ١٩٤٠

وستشكل الحكم في التذكرة^(١)، نصراً إلى أن الجمعة مشروطة بالإمام أو نائبه.

واحتمال كون لإشتراط مختصاً بابتداء الجمعة، فلا يثبت بعد انعقادها كالجماعة، لعموم: (ولا تبطلوا أعمالكم)^(٢). ولا يخفى اشتراط صفات الإمام في المستحلف، فلم يتفق من هو بالصفات أتموها فرادى.

وفي إتمامها جمعة أو طهراً، تردد يعرف مما سبق. ومع وجود من هو بالصفات يجب لإقضاء يومه كان الاستحلاف في الركعة الثانية. محافظة على الجماعة مهما أمكن، وبه صرح في الذكرى^(٣). وهل يشترط استئذان من قبل القادة؟ يحصل ذلك في الأقطار القدوة بحروح الإمام من لقطة، والعدم لتبريل الخليفة مرة لأول في إدامة الجماعة، واحتاره في التذكرة^(٤). وفي الأول قوة، إذ الموي هو الإقضاء بالأول، لأن تعيين الإمام شرط. فرعان:

أ: لا فرق في الاستحلاف بين من الإمام الماي عمداً وسهواً، لأن بطلان صلاته لا يقتضي بطلان صلاة المأموم.

وكذا لا فرق بين ما إذا كان بعد الخطبتين قبل التحريمة وبعده، ولا بين كون المستحلف قد سمع الخطبتين وعنده، رواية معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام في لسبق ركعة أو أكثر فيعتل لإمام فيأخذ بيده فيقدمه قال: «يتم صلاة القوم، ثم يحبس حتى إذا فرغوا من التشهد أو ما اليهم فيسلمون ويتم هو ما كان فاتة إن بقي عليه»^(٥) وهو شامل للمدعى.

(١) التذكرة ١ ١٤٦

(٢) محمد (ص): ٣٣.

(٣) الذكرى: ٢٣٤.

(٤) التذكرة ١ ١٤٦.

(٥) الكافي ٣ ٣٨٢ حديث ٧، العقبه ٦ ٢٥٨، حديث ١١٧١، الهدى ٣ ٤١ حديث ١٤٤

أما غيره فيصلي الظهر، ويحتمل الدخول معهم لأنها جمعة مشروعة.

ب: لو تعدد الاستخلاف لم يصح في الصلحة، وهو أحدث في الأولى، فاستخلف من قد أحرم معه، فصلّى بهم الثانية وأحدث، واستخلف من أدرك الركعة الثانية صبح ويتم صلاته جمعة، لأنه أدرك ركعة من جمعة صحيحة. ولو لم يكن أدرك ركعة، كما لو أدرك الركوع فأحدث لإمام واستخلفه، فقد صرح المصنف في التذكرة أنه يتمها جمعة، لأنه يدرّك الجمعة نادراكه راكمًا^(١)، وفيه احتمال إذ لا بد من ركعة. ولو لم يكن قد دخل معه لم يجر استخلافه، وفاقاً للتذكرة: لأنه يكون مبدئاً للجمعة، ولا تحوز جمعة بعد جمعة، بخلاف المسبوق، لأنه مشع لا مبتدئ. وهل تحوز استسابة من صرّح بالظهور؟ فيه نظر، وحوّره المصنف في التحرير^(٢).

قوله: (أما غيره فيصلّي ظهره، ويحتمل الدخول معهم لأنها جمعة مشروعة).

أي: أما غير المتيسر، وهو لذي خرج الإمام من الصلاة قبل دحوله فيها وتحزّمه. ووجه الأول: حوات بعض شروط وصحتها من المتيسر، لأنه يفتقر في الاستدانة ما لا يفتقر في الانتداء، كما لو اعص العبد، ولعموم قوله تعالى: (ولا تبطلوا أعمالكم)^(٣).

ووجه الثاني: حصول الشرط في الجمعة، ولا لم يصح أصلاً. والتحقيق: أنه لو استتاب يوم الأصل صبح اشاء الجمعة حينئذ وتعين، إذ لو استتاب انتداءً جاز في الأثناء أولى. وإن استتاب غيره تعين فعل الظهر، لانتفاء الشرط بالنسبة إليه، وحصوله في جملة بالاضافة إلى غيره لا يقتضي حصوله له.

(١) التذكرة ١: ١٤٦.

(٢) تحرير الأحكام ١: ٤٥.

(٣) محمد (ص): ٣٣.

الثالث : العدد: وهو خمسة نفر على رأي أحدهم الإمام، فلا تنعقد

بأقل،

قوله: (الثالث: العدد: وهو خمسة نفر على رأي، أحدهم الإمام، فلا

تنعقد بأقل).

لاخلاف في اشتراط العدد في صحة الجمعة، إنها الخلاف في أقله. وللأصحاب قولان: أحدهما - وبه قال الشيخ ^(١)، وجماعة - أنه سبعة ^(٢)، فلا تنعقد بدونه، لرواية محمد بن مسلم، عن الباقر عليه السلام قال: «تجب الجمعة على سبعة نفر من المسلمين، ولا تجب على أقل منهم» ^(٣) وأصحتها - وهو اختيار الأكثر: الإكتفاء بخمسة اقتصاراً في تقييد إطلاق الآية ^(٤) على موضع الرفاق، ولصحيحة منصور عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «يجمع القوم يوم الجمعة إذا كانوا خمسة فازاد، فإن كانوا أقل من خمسة فلا الجمعة لهم» ^(٥).

وحمع الشيخ بيها بالحمل على الوجوب العيني في السبعة، والتحيري في الخمسة ^(٦). قال في الذكرى. وهو حمل حسن ^(٧) ويكون معنى قوله عليه السلام: «ولا تجب على أقل منهم» ^(٨) بني الوجوب الخاص أي: العيني لا مطلق الوجوب. وفيه نظر: للمع من صحة سند رواية لتبعة ^(٩)، ومخالفتها المشهور، فلا تنهض حجة لتقييد الآية. ولا تنعقد بأقل من الخمسة قولاً واحداً، ولا يحسن أن

(١) النهاية. ١٠٣.

(٢) منهم الصدوق في الفقيه ١: ٢٦٧ حديث ١٢٢٢، وابن مرة في الوسيط: ١٠٤، وابن البراج في المهذب ١٠٠، ١.

(٣) الفقيه ١: ٢٦٧ حديث ١٢٢٢، التهذيب ٣: ٢٠٠ حديث ٧٥، الاستبصار ١: ٤١٨ حديث ١٦١٨.

(٤) الجمعة ٩.

(٥) التهذيب ٣: ٢٣٩ حديث ٦٣٦، الاستبصار ١: ٤١٩ حديث ١٦١٠.

(٦) لليسود ١: ١٤٣، لنهاية. ١٠٣.

(٧) الذكرى. ٢٣١.

(٨) الفقيه ١: ٢٦٧ حديث ١٢٢٢، التهذيب ٣: ٢٠٠ حديث ٧٥، الاستبصار ١: ٤١٨ حديث ١٦١٨.

(٩) المصدر السابق.

وهو شرط الإبتداء لا الدوام.

ولا تنعقد بالمرأة، ولا بالمجنون، ولا بالطفل، ولا بالكافر

الإمام أحد الخمسة للإجماع، ولظاهر تنصوص^(١).

قوله: (وهو شرط الإبتداء لا الدوام).

صرح أكثر الأصحاب بأن لعدد المعتري الجمعة إتما هو شرط في ابتدائها، فلا ينعقد من دونه، فإذا استكمل وبعثت به ثم انعضوا لم تبطل الصلاة، وإن بقي الإمام وحده، وهو ظاهر عبدة الكتاب ههنا، وسيأتي تصريحه به في اشتراط الجماعة. قال الشيخ: ولا يصح لأصحابنا فيه، لكنم نصية المذهب^(٢).

ويمكن الإحتجاج بقوله تعالى: (وتركوك قائماً)^(٣) على قول بعض لمعتريين: إن المراد قائماً في الصلاة^(٤) واعتبر بعض العامة بقاء واحد معه، نظراً إلى حصول مسمى الجماعة حيث^(٥)، ولا دليل عليه. ونعصهم «عبر إدراك ركعة، واختاره المصنف في التذكرة^(٦) بقوله عليه السلام: «من أدرك ركعة من الجمعة، فليضف إليها أخرى»^(٧). ولا دلالة فيه على أن من لم يدرك ركعة قبل انقضاء المدة لاحقة له، ولا أثر لانعصاض من راد على المدة قطعاً وإن حضروا بعد تحريم الإمام ويحرموا قبل انعضاض الأولين، لتحقيق الاعتقاد.

ولو نعص الأولون مع لإمام، فقدم الآخرون من يتم بهم، لم يبعد القول بالصحة، كما لو انصرف الإمام وحده، وقد نبهنا عليه في المسألة السابقة.

قوله: (ولا تنعقد بالمرأة، ولا بالمجنون، ولا بالطفل، ولا بالكافر

(١) التلخيص ٣: ٢٤٠ حديث ٦٤٠، الاستبصار ١: ٤١٩ حديث ١٦١٢.

(٢) المبسوط ١: ١٤٤.

(٣) الجمعة: ١١.

(٤) مجمع البحار ١٠: ٢٨٩.

(٥) بداية المجتهد ١: ١٥٨، فتح المبرر ٤: ٥٣٦، المجموع ٤: ٥٠٦.

(٦) التذكرة ١: ١٤٧.

(٧) التلخيص ٣: ١٦٠ حديث ٣٤٤، الاستبصار ١: ٤٢٢ حديث ١٦٢٥.

وإن وجبت عليه.

وإن وجبت عليه).

المراد بعدم انعقادها بمن ذكر: عدم حسابه من العدد. ولا خلاف في عدم الاعتداد بالكافر، لأن وقوع الصلاة منه حال كونه ممتنع، لأن شرط صحتها الإسلام، ومع انتفاء صحة صلاته لا يعقر الإحتساب به في عدد الجمعة، لكنها تحب عليه كغيرها من الواجبات. وأما انقضائه بالرد عنه: القضي، وإن كان مميزاً أو مرهقاً، والمجسوم، فلأن فعلها غير موصوف بالصحة، لأنه غير شرعي، فلا تعد صلاة شرعاً، وإن كان فعل المبرقع ثمريناً.

وأما المرأة، فلأحبار الدالة على عدم الإعتداد بها، مثل حسنة زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام: «لا تكون الحطة والجمعة وصلاة ركعتين على أقل من خمسة رهط»^(١). قال في الصحاح: الرهط مادون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة^(٢)، وصحيحة منصور الساقية المنصبة اعتبار كون القوم خمسة لأقل^(٣). والقوم هم الرجال دون النساء، نقل عنه في الصحاح^(٤)، وهو ظاهر من معانيهم بالنساء في قوله تعالى: (لا يسحر قوم من قوم)^(٥)، الآية، وغير ذلك من الروايات^(٦).

وهل تصح منها ونحب عليها إذا حضرت موضع إقامتها، واحتتمع لعدد من الرجال؟ فيه قولان: أشهرهما العدم، وسيأتي كلام عبيد الله إن شاء الله تعالى. وكما لا تعتقد المرأة، لا تعتقد بائناً قطعاً، للشك في ذكوريته وهي شرط. أمّا وجوبها عليه فنذكره في بحث الوجوب على المرأة.

(١) التهذيب ٢٤٠: ٣ حديث ٦٤٠، الاستبصار ١٦٩: ١ حديث ١٦١٢.

(٢) الصحاح (رهط) ١١٢٨: ٣.

(٣) التهذيب ٢٣٩: ٣ حديث ٦٣٩، الاستبصار ١٦٩: ١ حديث ١٦١٠.

(٤) الصحاح (قوم) ٢٠٦٦: ٥.

(٥) المحرر: ١١.

(٦) التهذيب ٢٣٩: ٣ حديث ٦٣٧، الاستبصار ١٦٩: ١ حديث ١٦١١.

وتنقذ بالمسافر، والأعمى، والمريض، والأعرج، والهم، ومن هو على رأس أريد من فرسخين، وإن لم يجب عليهم السعي،

قوله: (وتنقذ بالمسافر، ولأعمى، والمريض، والأعرج، والهم، ومن هو على رأس أريد من فرسخين وإن لم يجب عليهم السعي).

الهم: بكسر الهماء الشخ العاني، وها مبحثان:

الأول: كون الجمعة لا تجب على أحد ممن ذكرهم، أما المسافر فإجماعنا، ولصحيحة زرارة، عن أبي حمزة عليه السلام قال: «مرض الله على الناس من الجمعة إلى الجمعة خمساً وثلاثين صلاة، بها صلاة واحدة فرضها الله تعالى في جماعة، ووضعها عن تسعة: عن الصغير والكبير والمجنون والمسافر والعبد والمرأة»^(١) الحديث.

والمراد بالمسافر: من يلزمه القصر في سفره، أما من يلزمه الإتمام شيء من الأسباب ككونه كثير السفر، أو عاصياً في سفره، ومخوذاً، فتجب عليه الجمعة قطعاً.

وكذا لا تجب على الأعمى بإحصاء - سواء وجد قائداً أم لا - ولرواية زرارة السالفة. وكذا المريض إجماعاً متاً، ولتنص الرواية السالفة عدم الوجوب عليه. ولا فرق بين أنواع المرض، ولا بين زيادته بالحضور وعدمه، نعم لابد من كون المرض متاً يشق معه الحضور.

وكذا الأعرج الذي عرجه بالغ حد الإقصاد، بحيث يشق معه الحضور بإجماعنا، ولسقوطها عن المريض، والمشقة هنا أعظم من مشقته، ولو لم يبلغ حد الإقصاد، وانتفت المشقة أو كانت قليلة وجب الحضور قطعاً، ولا يجب معها إذا بلغت حداً لا يتحمل مثله في العادة غالباً، صرح بذلك في الذكرى^(٢)، وأطلق المصنف المشقة في التذكرة^(٣).

(١) الكافي ٤٩٩: ٣ حديث ٩، العبد ١ ٢٦٦ حديث ١٢١٧، التهذيب ٢١: ٣ حديث ٧٧.

(٢) الذكرى: ٢٣٤.

(٣) التذكرة ١: ١٥٣.

وكذا القول في الهم، فإذا سعت شبحوحته حد العجز أو المشقة الشديدة، سقط الوجوب معها لا مطلقاً، وعيه تحم الزوبة السالفة.

وأما من بعد عن موضع إقامة الجمعة، للأصحاب في تحديد البعد المقتضي لسقوط الوجوب اختلاف، فقل: حده أن يكون أزيد من فرسخين، وهو المشهور لقول الصدوق عليه السلام: «تجب على من كان منها على رأس فرسخين، فإن زاد فليس عليه شيء»^(١)، رواه محمد بن مسلم في الصحيح، وقريب منه رواية زرارة ومحمد بن مسلم^(٢).

وقيل: فرسخان^(٣)، فتجب على من نقص عنها، دون من بعد عنها؛ لأن في صحيحة زرارة لسالفة، عن أبي جعفر عليه السلام: «ووضعها من تسعة»^(٤) وعد منهم من كان على رأس فرسخين، وإليه ذهب الصدوق^(٥) وابن حمزة^(٦).

وهي معارضة عما سبق روايته عن زرارة، فتساقطان، ويسبق الباقي بغير معارض، أو يُحمل على زيادة يسيرة عن الفرسخين محاراً، ويُؤيده أن الحصول على رأس الفرسخين فقط مستبعد.

وقيل: تجب على من إذا غدا من أهله بعد العداة أدركها، دون من لم يكن كذلك^(٧).

وقيل: تجب على من إذا راح منها، وصل إلى منزله قبل خروج يومه^(٨).

(١) الكافي ٣: ٤١٩، حديث ٣، التهذيب ٣: ٢٤٠، حديث ٦٤١، الاستبصار ١: ٢١١، حديث ١٦١٩.

(٢) الكافي ٣: ٤١٩، حديث ٢، التهذيب ٣: ٢٤٠، حديث ٦٤٣، الاستبصار ١: ٢١١، حديث ١٦٢٠.

(٣) قال به ابن بابويه في العقيه ١: ٢٦٦، والهداية ٣٤، وابن حمزة في الوصية: ١٠٤، ولشهيدي في الذكرى: ٢٣٤.

(٤) العقيه ١: ٢٦٦، حديث ١٢١٧، التهذيب ٣: ٢١١، حديث ٧٧.

(٥) الهداية: ٣٤٠.

(٦) الوصية: ١٠٤.

(٧) قاله ابن عقيل ونقله عنه في المختلف: ١٠٦.

(٨) قاله ابن الجوزي ونقله عنه في المختلف: ١٠٦.

ويشهد لها معاً صحيح زرارة عن لباقر عبيد السلام (١)، وهو محمول على شدة الإحتجاب دفعاً للتناهي.

الثاني: لو حضر أحد هؤلاء المذكورين موضع إقامة الجمعة وحيت عليه، وانعقدت به، بحيث يعثر في العدد، بغير خلاف بين أصحابنا في غير المسافر؛ لأن المانع في حقهم مانع الوجوب لمشقة حضوره، وقد زالت محصله.

وينبغي أن يستثنى المريض، إذا شق عليه الإنتظار مشقة شديدة عادة، ولو رُم زيادة المرض فطريق أولى، وكذا أما المسافر، ففي انعقادها به قولان:

أحدهما، وبه قال الشيخ في المبسوط (٢) واحتاره المصنف في المختلف (٣)؛ لا، للأصل، ولأنه ليس من أهل مرض الجمعة، فلا تنعقد به كالصبي، وللزوم انعقادها بجماعة المسافرين.

وأصحها، واحتاره في الخلاف (٤) والمصنف هنا وفي المنتهى: نعم (٥)؛ لأن مادّة على اعتبار العدد عام فتنوده، وعدم الوجوب لا يقتضي عدم الإنعقاد. والفرق بينه وبين الصبي صهر؛ لأن المانع في حقّه مانع الصحة، كالجنون والكافر، وإذا انعقدت به فلامانع من انعقادها بجماعة المسافرين.

إذا تقرر هذا، فصریح عبارة الخلاف أنّ الجمعة وإن انعقدت بالمسافر لا تجب عليه بغير خلاف، وهو ظاهر استدلال المصنف في المختلف، وفي الذكرى: أنّ المسافر إذا حضر موضع إقامتها وحيت عليه، وانعقدت به على أحد القولين (٦).

(١) التهذيب ٢٤٠: ٣ حديث ٦٤٢، الاستبصار ٤٢٩: ١ حديث ١٦٢١.

(٢) المبسوط ١٤٣: ١.

(٣) المختلف ١٠٧.

(٤) الخلاف ١٣٩: ١ مسألة ٢١ صلاة الجمعة.

(٥) المنتهى ٣٣٢: ١.

(٦) الذكرى ٢٣٣.

وفي انعقادها بالعبد إشكال.

وفي مرسية حفص بن غياث الضعيفة، عن بعض موالهم، عن الصادق عليه السلام: «إن الله فرض الجمعة على المؤمنين والنعمت، ورخص للمرأة وللسافر والعبد أن لا يأتوها، فإذا حصروها سقطت الرخصة، ولزمهم الفرض لأؤن»^(١). وهي صريحة في الوجوب، لكنها ضعيفة.

فالمتجه عدم الوجوب، وكيف قل فلا شك في إحرائها عن ظهر، إذا أتت بها، وبقي هنا أساب أخر لم يتعرض إليها المصنف، مثل: وجود المطر المانع عادة؛ لقول الصادق عليه السلام: «لا بأس إن تدع الجمعة في المطر»^(٢) ومثله لو حل، والخروج لرد الشديدان بحيث يتضرر بها، والشح كالطير والريادة.

وكذا المشغول بتمريض مريض، وحائف فوت أمرهم بحضور الجمعة، وحائف ظالم على نفسه ولو حاك ساطل، أو بحق هو عاخر عنه أو ماله، وبحو ذلك، والمشغول بتحضير ميت، لا الهوس بحق يقدر عليه، فيجب تأديته والخروج إليها، ولا حائف الحذر أو التعزير بحق، أم حائف العصا بحق إذا رجا لصلح على مال باختلافه في حوازه نظر، وحوزه المصنف في التذكرة^(٣).

قوله: (وفي انعقادها بالعبد إشكال).

يشأ من أن اختلاف الأصحاب، وتعرض الأدلة، فذهب في البسوط إلى عدم انعقادها به^(٤)، واختاره ابن حرة^(٥) والمصنف في المختلف^(٦)، للأصل، ولأنها لو انعقدت به لم يحل التكليف عن وجه قبح؛ لأنه لا يجب عليه الحضور إجماعاً.

(١) التهذيب ٣: ٢١ حديث ٧٨.

(٢) تهذيبه ١: ٢٦٧ حديث ١٢٢١، التهذيب ٣: ٤٢١ حديث ٦٤٥.

(٣) التذكرة ١: ١٥٣.

(٤) البسوط ١: ١٤٣.

(٥) الوصية، ١٠٣-١٠٤.

(٦) المختلف: ١٠٧.

ولا يجوز له إلا رد المولى؛ لأنه تصرف في نفسه، وهو ممنوع منه، والإذن غير معلوم، وعصمة مال العير واجبة، فيكون حصوله ممنوعاً منه، فكيف يعتد به؟ كذا احتج في المختلف ولأنه يلزم الإعتداد بجماعتهم منفردين كالأحرار.

وكل ذلك ضعيف، فإن لأصل معارض بعموم الدلائل لشاملة له، والإعتداد بعمل العبد مشروط بإذن مولى، فسبني القبح الذي ذكره، ولا مانع من الإعتداد بجماعتهم مع الإذن لصحتها من العبد وأحرارها عن الظاهر قطعاً، فتظهر من ذلك قوة القول بالإعتقاد، وهو مختص بالخلاف^(١) ونحوه المصنف في المنتهى^(٢) وقواه شيخنا في الذكرى^(٣).

ولو الزمه المولى بالخصون، في تحتمل عليه نظره، يشتت إلى أن المانع هو محض حق المولى، وقد زال، أو فيه شائبة مع شرع لقصور العبد عن تحتم وحبها. ورتباً استدك على التحتم بأن لستد يملك إلزامه بالمساحات، فالمساحات أولى. والأولوية ممنوعة، والفرق ظاهري، فإن له إلزامه بالأموال المتعلقة به، أما التكاليفات فإنها يملكها الشارع، ولا لأمكن إيجاب لوافل عليه بأمر السيد، وهو معلوم البطلان.

واعلم أن المصنف في المختلف قال: إن انعقاد الجماعة بالمسهر مع عدم انعقادها بالعبد مما لا يجتمعان، واعترف بالإجماع من الأصحاب على عدم الفرق بينهما في الوجوب وعدمه^(٤)، فيكون الفرق حرقاً للإجماع المركب. وهذا قد حكم بانعقادها بالمسهر وتردد في العبد، فمقتضى اعترافه بعدم الفرق يبرمه القول بانعقادها به أيضاً بغير تردد، فيكون الإشكال فيه على خلاف ما ينبغي.

(١) الخلاف ١: ١٣٩ مسألة ٢١ صلاة الجمعة.

(٢) المنتهى ١: ٣٢٢.

(٣) الذكرى: ٢٣٣.

(٤) المختلف: ١٠٧.

ولو انقض العدد قبل التبتس - ولو بعد الخطبتين - سقطت، لا بعده ولو بالتكبير، وإن بقي واحد.
ولو انقضوا في خلال الخطبة أعادها بعد عودهم إن لم يسمعوا أولاً الواجب منها.

قوله: (ولو انقض العدد قبل شتيس ولو بعد الخطبتين سقطت، لا بعده ولو بالتكبير وإن بقي واحد).

مراد باسم العدد: تمرقهم بأجمعهم أو بعضهم، والمراد سقوطها: سقوطها عن اللاحقين.

أما المتفرقون إذا كانوا من لمحبهم قالوا حوب بحاله، ولو تلبسوا بها ثم اضموا لم يقدح في الصلحة، وإن لم يصلوا ركعة، من لو كان ذلك بعد تكبيرة الإحرام؛ لما سبق من أن العدد شرط الإبتداء لا الاستدامة.

وقوله: (وإن بقي واحد) بمكس أن يريد به بقاء واحد مع الإمام، فيكون دهاً إلى اعتبار بقاء واحد مع الإمام؛ لأن بعض (أن) التوصلية إنما يكون لأخى لا أفراد ليحصل به مسمى الجماعة. وهو ضعيف لفقد الدال عليه، فيحمل على أن المراد: وإن بقي واحد من العدد فقط، بحيث لا يكون معه غيره، وحيث فيكون صادقاً بقاء الإمام وحده، وبقاء واحد من المؤمنين غير إمام، وقد سبق تحقيق ذلك كله.

قوله: (ولو انقضوا في خلال الخطبة أعادها بعد عودهم، إن لم يسمعوا أولاً الواجب منها).

انضمير في (اضموا) يعود إلى العدد تذي به انعقد الجمعة، ولو انقض بعض العدد، وبقي من يتم به لم تجب الإعادة.

والمراد بقوله: (أعادها بعد عودهم) إعادة لوجب حاصة، كما يهم من آخر العبارة.

ويظهر من قوله: (أعادها بعد عودهم) وجوب إعادة جميع الخطبة، إن لم

الرابع: الخطبتان: ووقتهما زوال الشمس لا قبله على رأي،

يسمعوا أولاً الواجب منه، وصرح في التذكرة بإتمامها بعد عودهم، فيبني على ما سبق منها، سواء طال الفصل أم لا؛ محتجاً بحصول معنى الخطبة بذلك، إذ ليس ما حرمة الصلاة، ولأنه لا يؤمن لانقضاء بعد الإعادة، وبمع اشتراط الموالاة فيها (١).

ويظهر من الذكرى احتباره وإن كان آخر كلامه يشعر بتردد ما (٢)، وما في التذكرة قوي (٣)، إذ لولاه لأفضى إلى تعذر الجمعة بانقضاءهم ثانية وثالثة مع احتمال وجوب الإعادة إذا طال الفصل، ولم يكرره وضيق الوقت يصلون الظهر؛ لأن النبي صلى الله عليه وآله خطب موالياً، والتأسي به واجب، ونفع صدق الاسم مع الفصل المذكور.

قوله: (الرابع: الخطبتان. ووقتهما زوال الشمس لا قبله على رأي).
 هذا قول السيد المرتضى (١) وأبي الصلاح (٥) وجمع من الأصحاب (٦) وهو الأصح، لحسنه محمد بن مسلم قال: سألت عن الجمعة، فقال: «أذان وإقامة، يخرج الإمام بعد الأذان، فيصعد المنبر فيخطب» (٧) الحديث، ولقوله تعالى: (إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا) (٨) أمر بالتسبيح بعد النداء الذي هو الأذان، فتكون الخطبة بعده، ولما روي: من أن الأذان كان يعمل بين يدي النبي صلى الله

(١) التذكرة ١: ١٥١.

(٢) الذكرى: ٢٣٢.

(٣) التذكرة ٦: ١٥١.

(٤) قاله في الصباح ونقله عنه في المختلف: ١٠٤.

(٥) الكافي في الفقه، ١٥١.

(٦) منهم: ابن جبير وابن أبي عمير نقله عنه في المختلف ١٠٥، وابن إدريس في السرائر: ٦٥، والعلامة في المختلف، ١٠٤، والشهيد في الذكرى: ٣٣٧.

(٧) الكافي ٢: ٤٢٤ حديث ٧، التهذيب ٣: ٢٤٦ حديث ٦٤٨.

(٨) الجمعة: ٩.

عليه وآله قبل الخطبة^(١) وقال الشيخ^(٢) وجماعة يحوز عملها قبل الزوال بمقدار ما إذا فرغ منها زالت الشمس^(٣)، وله قول آخر في الخلاف يحوزهما عند وقوف الشمس، فإذا زالت صلى العرض^(٤).

ولمستند صحبة عبدالله بن مسعود، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي الجمعة حين تزول الشمس قدر شراك ويخطب في الظل الأول فيقول حبرئيل: يا محمد قد زالت، فانزل فصل»^(٥). ونزلها المصنف في المختلف على أن المراد بالظل الأول: هو الذي هو الرائد على ظل المقياس، بحيث يصير مثله^(٦)، ولا ينفذ في صدق الروال حينئذ من حيث أن الشمس قد زالت عن لظل الأول، ولا تأس بهذا التبريل، على أنها لا دلالة فيها صريحة على مذهب الشيخ؛ لأنه لا يثبت لظل الأول معنى معين يشار إليه عند الإطلاق، فإن الأولية ثم إصافي يختلف باختلاف المصادف إليه، وإبنا يشعره قوله: «قد زالت»، ولأنه لابد من تقدير شيء مع صل الأول، وليس تقدير انتهائه مثلاً بأولى من تقدير انقضاءه، مع أن أول الحديث يشر بحلاف مراده؛ لأن عملها حين الروال قدر شراك ربما يقتضي مصتي زمان يسع الخطبة وزيادة؛ لأن مقدار الشراك غير معلوم إذ يمكن أن يراد طولاً وعرضاً، وأن يراد موضع الشراك من القدم.

ثم إن القدر المعين غير معلوم كونه من ظل القامة أو غيرها، وما هذا شأنه كيف ينهض معارضاً لظاهر القرآن؟ ولعل الرد: عملها في أول الزوال الذي لا يعلمه كل أحد، وفعل الصلاة عند تحقق ذلك وطهره.

(١) التهذيب ٣: ٢٤٤ حديث ٦٦٣

(٢) النهاية: ١٠٥

(٣) منهم: ابن حرة في نوسيلة: ١٠٥، والمحقق في المختار ٢: ٢٨٤، ٢٨٧

(٤) الخلاف ١: ١٤٢ مسألة ٣٦ صلاة الجمعة

(٥) التهذيب ٣: ١٢ حديث ٤٢

(٦) المختلف ١٠٤

ويجب تقديمها على الصلاة، فلو عكس بطلت.

واشتمال كل واحدة على الحمد لله - وتتعين هذه اللفظة - وعلى الصلاة على رسول الله صلى الله عليه، وآله عليهم السلام، - ويتعين لفظ الصلاة - وعلى الوعظ ولا يتعين لفظه، وقراءة سورة خفيفة. وقيل تجزئ الآية التامة العائنة.

قوله: (ويجب تقديمها على الصلاة فلو عكس بطلت).

لا خلاف عندنا في كون خطبتين شرطاً في الجمعة، يدك فيه قول الصادق عليه السلام: «لا جمعة إلا بخطبة»^(١) وقول أحدهما عليها السلام: «يصون أربعاً إذا لم يكن من يحض»^(٢) وصحيفة عذائم بن سنان، عن الصادق عليه السلام: «إنما جعلت الجمعة ركعتين من أحل الخطبتين»^(٣) ويجب تقديمها تأمياً بالتالي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام، وقضاهما كحق الشرطة، ولا تجزئ الواحدة باتفاقنا، وللأخبار الدالة على خطبتين^(٤)، فلو عكس الترتيب أو اقتصر على الواحدة لم تصح الجمعة لموت الشرط، ولا فرق في ذلك بين العائد والتأسي لما قلناه.

قوله: (واشتمال كل واحدة على الحمد لله، وتتعين هذه اللفظة، وعلى الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله عليهم السلام، ويتعين لفظ الصلاة، وعلى الوعظ، ولا يتعين لفظه، وقراءة سورة خفيفة، وقيل: تجزئ الآية التامة الفائدة).

يجب في كل من الخطبتين أربعة أشياء لانهما - فمواضع شيء منها لم يجزئه: حمد الله، وتتعين فيه بصفة حمد الله؛ لأنه عليه السلام دوم عليها، والتأسي

(١) وردت الرواية في المعتمد ٢: ٢٨٢.

(٢) التهذيب ٣: ٢٣٨ حديث ٦٣٣، الاستبصار ١: ٤١٩ حديث ١٦١٣.

(٣) التهذيب ٣: ١٢ حديث ٤٢.

(٤) الكافي ٣: ٤٢١، ٤٢٤ حديث ٢، ٧، العنقبة ١: ٢٦٧، ٢٦٩ حديث ١٢١٩، ١٢٢٨، التهذيب ٣: ٤٣.

به واجب، وكذا القول في الصلاة على النبي وآله صلى الله عليه وآله وفي تعيين لفظ الصلاة، والوعظ الذي هو عبارة عن الوصية بالتقوى، والحث على الطاعات، والتحذير من المعاصي، والاغترار بالدنيا وزخارفها، ونحو ذلك.

ولا يتعين لفظه على الأقرب؛ لحصول الغرض بأي لفظ أدى المراد، ولأن النبي صلى الله عليه وآله لم يقتصر في خطبه على لفظ معين من الوعظ بخلاف الحمد والصلاة، نعم لا يكفي في الوعظ التحذير من الاغترار بالدنيا؛ لأنه قد يتوصى به المشكرون للمعاد، ولا يجب فيه كلام طويل، بل لو قال: أطيعوا الله كما، به على ذلك كله المصنف في النهاية (١).

والفراءة، ولم يتعرض لوجوبها أو الاجتزاء، ويجب كونها في كل منها؛ لأنه عليه السلام كان يقرأ فيها، ولأنها صلاة أو بدن منها، ولأن يقين البراءة يتوقف على ذلك فإن العبادات إنما تعلم بالتوقيف.

وفي وجوب سورة خضفة، أي قصيرة، والاجتزاء بالآية التامة العائدة قولان: أحدهما - وبه قال في المبسوط (٢) واختاره ابن حمزة (٣) وابن إدريس (٤) وجماعة - الوجوب (٥).

واصحتها - واختاره في الخلاف (٦) وأكثر المتأخرين - الاجتزاء بالآية (٧) لرواية صفوان بن يعلى، عن أبيه، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقرأ

(١) هاية الأحكام ٢: ٣٣.

(٢) المبسوط ١: ١٤٧.

(٣) الوصية ١٠٤.

(٤) الررائر ٦٢.

(٥) مهم. المحقق في الشرح ١: ٩٥، وسلاوي مراسم ٧٧.

(٦) الخلاف ١: ١٤١ مسألة ٣٠ صلاة الجمعة.

(٧) منهم 'أنشهد في البيان' ١٠٣.

عل المتبر: (وبادوا يا مالك) (١) (٢)، و لظاهر أنه في خطبة الجمعة.

وروى سماعة في الموثق، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «ينبغي للامام الذي يخُطب بالناس يوم الجمعة أن يلبس عمامة في الشتاء والقيف، ويرتدي ببرد عنية أو عدية، ويخُطب وهو قائم، بحمد الله ويشي عليه، ثم يوصي بتقوى الله، ثم يقرأ سورة من القرآن قصيرة، ثم يجلس، ثم يقوم، ويحمد الله، ويشي عليه، ويصلي على محمد وآله وعن أئمة المسلمين، ويستعمر للمؤمنين والمؤمنات، فإذا فرغ من هذا قدم المأذون» (٣).

وسماعة ضعيف، «مع ذلك لم يسمى» لا يدل على الجواب، مع أن مقتضى الرواية اختصاص القراءة والوعظ بالأولى، والقراءة على النبي وآله صلى الله عليه وآله بالثانية، وعضوناً أئمة في البايع (٤) والمعتبر (٥) وهو منقول عن السيد المرتضى (٦)، ويظهر من عبارة الشيخ في النهاية (٧) والاقتصاد (٨) أن القراءة بين الخطبتين والعمل على المشهور أولى.

إذا عرفت ذلك فلمرد بالآية التامة لمائدة: ما يستقل بأفادة معنى يعتد به بالنسبة إلى مقصود الخطبة، سواء نصحت وعداً أو وعيداً أو حكماً أو قصصاً، فلا يجري نحو قوله تعالى: (مدهامتان) (٩)، ولا نحو: (فالقي السحرة ساحدين) (١٠). واعلم أنه يعتبر في الخطبتين أمور أخرى:

(١) الزخرف: ٧٧.

(٢) لورد الرواية ابن الأثير في أسد الغابة ٥، ١٢٩.

(٣) الكافي ٣، ٢٢١ حديث ١، التهذيب ٣، ٢١٣ حديث ٦٥٥.

(٤) المختصر بايع ٣٥.

(٥) المعتبر ٢، ٢٨٤.

(٦) قاله في الصباح ونقله عنه في المنبر ٢، ٢٨٤.

(٧) النهاية: ١٠٥.

(٨) الاقتصاد ٢٦٧.

(٩) الرحمن ٦٤.

(١٠) الأعراف: ١٢٠.

ويجب قيام الخطيب فيهما، والمفصل بينهما بجلسة خفيفة، ورفع الصوت بحيث يسمعه العدد فصاعداً.

لأول: كونها بالعربية، فلا يحزىء غيرها اختياراً للتأسي، ولو لم يفهم العدد العربية، فالأقرب وحوب المحممة؛ لأن مقصود الخطبة لا يتم إلا بفهم معانيها.

ولظاهر وحوب تعلم ما لا يذمه فيها بالعربية على الخطيب والسماع؛ لأنه مقلمة لفعالها بالعربية، وهو واجب.

لثاني: الترتيب بين أجزاء الخطبة الواجبة؛ لتأسي، فلو قدم لصلاة أو غيرها على الحمد أو الوعظ أو القراءة قبل الصلاة، استأنف ما يسمى خطبة، صرح به المصنف في التذكرة^(١).

الثالث: تضمنت رواية ميمونة أبلحعاء لأئمة المسلمين، والاستعانة للمؤمنين والمؤمنات، وبه أفتى صاحب المعتمد^(٢) والسيد^(٣)، وأوجب الشهادة بارسالة في الأولى، وكلام الأكثر يقتضي خلافه^(٤).

الرابع: لا يحزىء الإقتصار في الخطبة على آيات تشتمل على أركانها؛ لعدم تسميتها حصّة، وبه صرح المصنف في النهاية^(٥).

خامس: نية الخطبة على وجهها؛ لأنها عبادة، فلا بد فيها من النية كالصلاة، وبه عليه المصنف في النهاية^(٦).

قوله: (ويجب قيام الخطيب فيهما، والفصل بينهما بجلسة خفيفة، ورفع الصوت بحيث يسمعه العدد فصاعداً).

(١) التذكرة ١: ١٥٢.

(٢) المعتمد ٢: ٢٨٤.

(٣) قوله في المصباح ويقفه عنه في المعتمد ٢: ٢٨٤.

(٤) مهم: شيخ في بسوط، ١٤٧، وأجوالصلاح في الكافي في المغن، ١٥١.

(٥) هاية لأحكام ٢: ٣٥.

(٦) هاية الأحكام ٢: ٣٧.

يجب في الخطبتين أمور أخرى أيضاً:

أ: قيام الخطيب فيها بإجماعنا؛ لأنّ النبي صلى الله عليه وآله خطب قائماً، والتأسي به واجب، ولقول الصادق عليه السلام: «أول من خطب وهو جالس معاوية لعنه الله، استأذن الناس في ذلك من وجع كان بركبته - ثم قال عليه السلام: الخطبة وهو قائم خطبتان، يجلس بينها جلسة لا يتكلم فيها قدر ما يكون فصلاً بين الخطبتين» (١) ولو منعه مانع من القيام جاز الجلوس.

وهل تجب الاستئانة مع الإمكان؟ فيه تردد، ينشأ من الشك في أنّ الشرط هو قيام من تصدى للخطبة مع إمكانه أو القيام مطلقاً؟ ولا ريب أنّ الاستئانة أحوط. ولو عجز عن الجلوس اصططح، وفي الاستئانة ما سبق.

ولو خطب جالساً أو مضطجماً مع القدرة بطلت صلاته وصلاة من علم حاله من المأمومين دون من لم يعلم، وإن رآه جالساً في الخطبة، بناءً على الظاهر من أنّ قعوده للعمر، وإن تجدد العلم بعد الصلاة، كما لو بان أن الإمام محدث.

ب: يجب في القيام الطمأنينة، صرح به المصنف في التذكرة (٢) وشيخنا الشهيد؛ لأنّه عليه السلام هكذا خطب، ولعدم تحقق البراءة من دونه، ولأنّها تدلّ من ركعتين.

ج: الفصل بينها بجملة خفيفة، وهو شرط في الخطبتين، قاله الشيخ رحمه الله (٣)؛ للتأسي، ولقول الصادق عليه السلام: «يجلس بينها جلسة لا يتكلم فيها» (٤).

وتجب الطمأنينة فيها، صرح به في التذكرة، للتأسي (٥)، وهل يجب

(١) التهذيب ٣: ٢٠٠ حديث ٧٤.

(٢) التذكرة ١: ١٥١.

(٣) المبسوط ١: ١٤٧، النهاية: ١٠٥.

(٤) التهذيب ٣: ٢٠٠ حديث ٧٤.

(٥) التذكرة ١: ١٥١.

والأقرب عدم اشتراط الطهارة، وعدم وجوب الإصغاء إليه، وانتفاء
تحريم الكلام، وليس مبطلاً لوفعله.

التسكوت؟ ظاهر الخبر ذلك، ويمكن أن يراد به: لا يتكلم فيها بشيء من الخطبة،
واعتبر المصنف كون الجلسة خفيفة، فلو أطلها لم يقدح في الخطبة، ولو أخل
بالموالة ففيه نظر، وقد سبق حكاية عدم إيجها في الخطبة عن المصنف، ولو عجز
عن القيام في الخطبتين فصل بينهما سكتة، واحتمل المصنف في التذكرة الفصل
بالاقتطاع (١).

د: رفع الصوت بها بحيث يسمعه العدد فصاعداً؛ لأن المقصود من الخطبتين
لا يحصل من دونه، ولأن النبي صلى الله عليه وآله كان إذا خطب رفع صوته،
كأنه منذر حيش.

ولو رفع لصوت بقدر ما يسمع، ولكن منع مانع من صم أو صوب ربح أو
ماء ونحو ذلك فالظاهر الإجزاء، ولا يجب أن يجهد نفسه في الإسماع.
وهل يجب تحري مكان لا مانع فيه من السماع؟ الظاهر نعم إذا لم يكن فيه
مشقة، وإذا تعذر الإسماع لم تسقط الجمعة ولا الخطبة لعموم الأمر بها.
قوله: (والأقرب عدم اشتراط الطهارة، وعدم وجوب الإصغاء إليه،
وانتفاء تحريم الكلام، وليس مبطلاً لوفعله).

البحث هنا يقع في مسألتين:

الاولى: هل يشترط في الخطبتين كون الخطيب متطهراً؟ للأصحاب فيه

قولان:

أحدهما، وبه قال الشيخ في الخلاف (٢) والمبسوط: نعم (٣)؛ تأسيماً بالنبي
صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام بعده، ولتوقف يقين البراءة عليه،

(١) التذكرة ١: ١٥٩.

(٢) الخلاف ١: ١٤٢ مسألة ٣٢ صلاة الجمعة.

(٣) المبسوط ١: ١٤٧.

والصحيحة عبدالله بن مسنان، عن لقصادق عليه السلام: «وإنما جعلت الجمعة ركعتين من أجل الخطبتين، فهي صلاة حتى ينزل الامام»^(١) والحقيقة غير مرادة قطعاً، فيصار إلى أقرب المجازات، وهو مساواتها للصلاة في جميع الأحكام الممكنة شرعاً.

اعترض بأن فعله عليه السلام لا يقتضي الوجوب، ما لم يعلم أنه فعله على قصد الوجوب، ويمنع توقف يقين البراءة عليه قبل ثبوت وجوبه. واعترض المصنف في المختلف^(٢) على الرواية بوجوه: أحدها: إن قوله (فهي) كما يحتمل عودته إلى الخطبتين لقربه، يحتمل عودته إلى الجمعة لوحدة الصواب.

وهائدة التقييد بنزول الامام إن الجمعة إنما تكون صلاة بالخطبة، وإنها تحصل بنزول الامام، ويضعف بأنه لا معنى لـ (حتى) حينئذ إلا بارتكاب تقدير ما لا يدل عليه دليل، ولا ريب أن أمر التذكير والتأنيث أسهل من هذا النصف.

الثاني: حيث أن الخطبة لا تعد صلاة حقيقة اتفاقاً، فالمراد: أنها كالصلاة، وحينئذ فلا دلالة له على تعيين الظهارة، لاحتمال المشابهة بوجه آخر، ويضعف بأن الحمل على أقرب المجازات أرحح، فلا يرد ما ذكره.

الثالث: إذا دار اللفظ بين حمله على الحقيقة اللغوية والمجاز الشرعي، فاللغوية أولى إجماعاً، فيكون المراد بالصلاة في كون الخطبة: صلاة الدعاء؛ لاشتغالها عليه، وليس من شرطه الظهارة.

ويرد عليه: أن الخطبة ليست دعاء، بل مشتملة عليه كما اعترف به، فاطلاق الصلاة عليها بهذا الاعتبار مجاز لغوي لا حقيقة، والمجاز الشرعي أولى منه.

(١) التلخيص ٣: ١٢، ٤٢.

(٢) المختلف: ١٠٣.

والثاني، وجه قال ابن إدريس ^(١) وصاحب المعبر ^(٢) والمصنف هما وفي المختلف: لا ^(٣)، للأصل، وضعف دلائل الوجوب.

ولا يخفى أن الأول قوي، والإحتياط بقضيه، فالمصير إليه أول.

الثانية: هن يجب على المأمومين الإصغاء إلى الخطبة - والمراد به: ميلهم باصماعهم نحوها ليستمعوها وهو الاستماع - فيحرم الكلام؟ فيه قولان أيضا: أحدهما: نعم، واحتاره الأكثر؛ لأنّ مائة الخطبة إنّما تتحقق بذلك، ولصحيحة ابن سنان السالفة. قال المصنف في المختلف: وجه الاستدلال بها أنه عليه السلام جعل الخطبتين صلاة، وكل صلاة يحرم بها الكلام. ثم اعترض بأن موضوع الكبرى إن أخذ بالمعنى الشرعي منعت الصغرى، أو سأل على اللغوي منعت الكبرى، أو أخذ اللغوي في الصغرى والشرعي في الكبرى حلف الوسيط، فلا ينتج. وأجاب بالحمل على المحرر الشرعي المقضي لساواة في جميع الأحكام، مع أنه أوجب في المسألة السابقة الحمل على الحقيقة اللغوية ^(٤).

والثاني: لعدم، احتضاره الشيخ في أحد قوليهِ ^(٥) وصاحب المعبر ^(٦) والمصنف هما؛ للأصل، ولظاهر صحة محمد بن مسلم، عن الصادق عليه السلام قال: «إذا خطب الإمام يوم الجمعة، فلا ينبغي لأحد أن يتكلم حتى يفرغ الإمام من خطبته» ^(٧) فإن لفظة «لا ينبغي» تدل على كراهة، ولأنه عليه السلام لم ينكر على من سأل في حال الخطبة عن الساعة، إن سأل ثلاثاً فأجاب به عليه السلام، ولو حرم الكلام لأنكر عليه.

(١) السرائر: ٦٣

(٢) المعبر: ٢، ٢٨٥-٢٨٦.

(٣) المختلف: ١٠٣.

(٤) الخطب: ١٠٤.

(٥) البسوط: ١، ١٤٨، قال: يستحب الانصات.

(٦) المعبر: ٢، ٢٩٤.

(٧) الكافي: ٣، ٤٢١، حديث ٢، التهذيب: ٣، ٢٠، حديث ٧١.

وفي الأول قوة؛ نظراً إلى أنَّ مقصود الخطبة لا يكاد يحصل بدونه، ولقظة (لا ينبغي) كما تصلح للمكروه تصح للحرام أيضاً، وإن كان استعمالها في المكروه أكثر، ولعلَّه عليه السلام علم ضرورة السائل إلى ما سأل وعند الضرورة يباح الكلام قطعاً.

فان قيل: وجوب الإصغاء وتحريم لكلام، إتما بالنسبة إلى جميع المصلين ولا وجه له؛ لأنَّ استماع الخطبة يكفي فيه العدد، ولهذا لو اسفردوا أحراً، أو إلى البعض، وهو باطل إذ لا ترجيح.

قلنا: الرجوب على الجميع لعدم الأولوية، ويكفي العدد في الصحة، فلا محذور.

واعلم أنَّ تحريم الكلام مطرد في حق الخطيب في الأثناء؛ لظاهر الرواية الشافعية وفقاً للشيخ (١).

وقل: لا يحرم، وعارة الكتاب تشمله، وبه صرح في التذكرة (٢) للأصل؛ ولأنَّه عليه السلام تكلم في أثناء الخطبة فلا يكون حراماً، وإذا تكلم أحدهم لم تبطل الخطبة اتعاقاً وإن قلنا بالتحريم، والتزاع إنما هو في غير محل الضرورة.

أما معها كتحذير الأعشى من الوقوع في شئ والإيذان بنحو عقرب، وانهدام جدران، وبحذرك فلا تحريم، ونقل فيه المصنف الإجماع في التذكرة (٣).

ولو كان المصلي بعيداً لا يسمع أو أصم لم يحرم عليه الكلام؛ لعدم إمكان السماع بالإصغاء.

ولا يحرم غير الكلام من الأفعال المحرمة في الصلاة، خلافاً للمرتضى (٤)؛

(١) قال السيد العامل في مفتاح الكرامة ١٣: ١٢٤: وفي نهاية الأحكام... وللشيخ قول بالتحريم... وظاهره أن للشيخ قولاً بالتحريم على الخطيب كما صرح بذلك في غاية المراد، ولم يجبه، ولعلها فهماء من عدم عبارة الأصباح.

(٢) التذكرة ١: ١٥٢.

(٣) المصدر السابق.

(٤) نقله عنه في مختصر ٢: ٢٩٥.

ويستحب بلاغة الخطيب، ومواصته على لفرائض، حافظاً لمواقيتها،
والتعمم شتاءً وصيفاً، والإرتداء برء يمنية، وإعتما، ولتسيم أولاً،
والجلوس قبل الخطبة.

للأصل، وعدم وجود معارض يعتد به في ذلك.

قوله: (ويستحب بلاغة الخطيب ومواظبته على الفرائض حافظاً
لمواقيتها والتعمم شتاءً وصيفاً، والإرتداء برء يمنية والإعتما والتسيم
أولاً، والجلوس قبل الخطبة).

يستحب في الخطيب أمور:

مها: بلاغه بمعنى: أن يكون قادراً على تأليف الكلام المطابق لمقتضى
الحال من التحوير والإندار وغيرهما، بحيث يبلغ به كنه المطلوب من غير ملال
ولا إخلال، مع فصاحته التي هي عبارة عن حلوصه من ضعف التأليف وتساو
الكلمات ولتعميد وكوب عرية وحشية؛ لأن ذلك أثرأ يئناً في القلوب.

ومها: مواظبته على الفرائض، ومحاضته علي في أول أوقاتها، واتصافه
بأمره، وبجانبته ما ينهى عنه، ليكون لوعظه موقع. ويستحب أن يكون صادق
اللهجة، وأن لا يلحن في خطبته.

ومها: لتعمم شتاءً وصيفاً، والإرتداء برء يمنية أوعدني؛ وقد سبق في
رواية سماعة عن الصادق عليه السلام^(١)، ولتأسي، ولأنه أسبب بالوقار.

و علم أن (يمنية) في العبارة صفة للبرد، نسبة إلى اليمن، يقال: يمنية
بالتشديد، ويمانية بالتحفيف مع الأنف، وأدي في الرواية: برء يمنية، وهي بالضم:
البردة من برود اليمن.

ومها: لإعتما على شيء حال الخطبة من سيف أو عكاز أو قوس أو

(١) الكافي ٣، ٢١١ حديث ١، التهذيب ٣: ٢٤٣ حديث ٦٥٥.

ويكره الكلام في أثنائها بغيرها.

قضييب؛ تأسيساً بالنبي صلى الله عليه وآله، فإنه كان يعتمد على عَثَرَتِهِ^(١) اعتماداً^(٢)، ولقول الصادق عليه السلام: «ويتوكأ على قوس أو عصا»^(٣).

ومنها: التسليم على الناس أول ما يصعد المنى اختاره المرتضى^(٤) وجمع من الأصحاب^(٥)؛ لرواية عمرو بن جميع، رفعه عن علي عليه السلام، قال: «من السنة إذا صعد الإمام المنبر أن يسلم إذا استقل الناس»^(٦). وفي الشيخ في الخلاف استحبابه^(٧)، ولعله استصفاً للرواية. وإذا سلم عليهم وجب الرد عليه

كفاية، لصوم الأمر برد التحية.

ومها: جلوسه بعد السلام؛ حتى يفرغ المؤذن، فيستريح عن تعب القعود، وقد روي أن النبي صلى الله عليه وآله: كان يحطت حطبتين، ويجلس حلتين^(٨)، وعن الباقر عليه السلام: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا خرج إلى الجمعة، قعد على المنبر حتى يفرغ المؤذنون»^(٩).

ويستحب أن يقف على منبره؛ ليكون أبلغ في الإسماع، ويعمله صلى الله عليه وآله ذلك^(١٠).

قوله: (ويكره له الكلام في أثنائها بغيرها).

(١) قال الطبري في جمع البحرين (ص ٢٨٤). عثرته - بالتحريك - أطول من العصا وأقصر من الرمح، والجمع عثر وعثرات.

(٢) الجامع الصغير ٢: ٣٢٩ حديث ٦٦٥٨.

(٣) التهذيب ٣: ٢٤٥ حديث ٦٦٤.

(٤) نقل قوله ابن ادريس في السرائر: ٦٤.

(٥) منهم: المحقق في الشرائع ١: ٩٩، والشهيد في الذكرى: ٢٣٦.

(٦) التهذيب ٣: ٢٤٤ حديث ٦٦٢.

(٧) الخلاف ١: ١٤٤ مسألة ٤٠ صلاة الجمعة.

(٨) سنن أبي داود ١: ٢٨٦ حديث ١٠٩٢.

(٩) التهذيب ٣: ٢٤٤ حديث ٦٦٣.

(١٠) صحيح البخاري ٢: ١١، سنن ابن ماجة ١: ٣٥١ حديث ١١٠٤، سنن أبي داود ١: ٢٨٦.

حديث ١٠٩٢، لمصنوع ٤: ٢٧٧.

الخامس : الجماعة : فلا تقع فرادى، وهي شرط الإبتداء لا الإنتهاء.

لأن لتواليها تأثير في النفوس، ولما سبق من الدلائل، فإنها على أن لا تنهض بالتحريم فلا أقل من الكراهة ولا يحرم عند المصنف؛ لما سبق من الدلائل على ذلك.

فان قيل: قد أضحى قول المصنف فيما مضى: (وانتفاء تحريم الكلام) عما ذكره هنا، فيكون تكراراً بغير فائدة.

قلنا: الذي سبق انتفاء تحريم الكلام، وهو لا يقتضي كراهة ولا ضدها، والمذكور هنا الكراهة، فلا يلزم التكرار. فان قيل: لم خص الكراهة بالخطيب مع أن المؤمنين يكره لهم ذلك عنده لدلالة النص على ذلك؟

قلنا: لما ذكر ما يستحب في الخطيب من الصفات والأفعال، أورد معها كراهة الكلام في الأثناء المقتضي لاستحباب الكف عنه، وحكم المؤمنين قد يستمد من قوله: (والأقرب...) ولم يذكر شيئاً يتعلق بهم بقدر يناسب ذكر ذلك.

قوله: (الخامس : الجماعة : فلا تصح فرادى، وهي شرط الإبتداء لا الإنتهاء).

لما كان حضور العدد غير مستلزم بجماعة ما لم تجمعهم رابطة القدوة بامام، اعتبرت الجماعة شرطاً بالاستقلال، للاجماع على عدم صحة الجمعة بدونها، ولأنه عليه السلام كذا فعلها، وداوم عليها، ولما رواه عن زرارة، قال: «فرض الله من الجمعة الى الجمعة خمساً وثلاثين صلاة، واحدة فرضها الله تعالى في جماعة، وهي الجمعة»^(١) وتحقق الجماعة بنية المؤمنين، لإقتداء بالإمام، فلو أخلوا أو أحدهم بذلك لم تصح.

وهل تشترط نية الإمام للإمامة هنا؟ فيه نظير، ينشأ من ظاهر قوله

(١) الكافي ٣ ٤١٩ حديث ٦، المعية ١ ٢٦٦ حديث ١٢١٧، التهذيب ٣ ٢١٤ حديث ٧٧.

ويجب تقديم الإمام العادل، فإن عجز استتاب.

عليه السلام: «وإنما لكل امرئ ما نوى»^(١) ومن حصول الإمامة باقتدائهم به، والتحقيق أن يقال: إن عثرت الجماعة من جانبها كما تعتبر من جانبهم، فلا بد من النية منه، وإن اكتفى بالجماعة في الجملة لم تلزم، والظاهر الأول؛ لاعتبار الجماعة في صلاته قطعاً، ولا تتحقق من قبله الإبيتها؛ لعدم وقوع عمل بغير نية، ومن ثم لا يبال فصل الجماعة في غير الجمعة إلا بـ.

إذا عرفت هذا، فالجماعة إنما هي شرط في الإفتاء خاصة، لا في مجموع الصلاة، وهو المراد بقول المصنف: (لا إفتاء) أي: لا في باقي الصلاة الذي لا يكون انتهاؤها، فلو قطعوا القدوة، ولم يبق سوى الإمام بعد التحريم، لم يقدح في صحة الصلاة بالنسبة إليه.

ومن هذه العبارة يعلم أنه لا يشترط عقده واحد مع الإمام؛ لأن الجماعة تنق ما بقي واحد معه، فيحمل قوله بما سبق: (وإن بقي واحد) على أن المراد: بقاء مصل واحد من مجموع العدد.

ومظاهر العبارة: أنه لا فرق في الصلوة إذا انقطعت القدوة ورأى وصف الجماعة، بين أن يبقى الإمام وحده أو ينصرف الإمام ولا يبقى إلا أحد المأمومين، وقد سبق تحقيق ذلك كله، فلا حاجة إلى إعادته.

قوله: (ويجب تقديم الإمام العادل، فإن عجز استتاب).

المراد به: إمام الأصل؛ لأن الإمامة متوقفة على اذنه، فليس لغيره التقدم عليه، وكذا نائبه.

ويمكن أن يراد بالإمام العادل: إمام الأصل ونائبه معاً، ويفهم من قوله: (فإن عجز استتاب) أنه لا يستنيب مع القدرة، وهو ظاهر في النائب، إذ ليس له أن يستنيب إلا مع لا ذن.

وأما الامام فظاهر كلامهم: أنه لا يجوز له الإلتزام بغيره؛ لأنه إذا قدر على

الإمامة وجب عليه الحضور قطعاً، فإذا مع من لإستئانة حيثئذ اقتضى عدم حواز اقتدائه بغيره، لعدم تصوّر مانع آخر.

ويمكن أن يحتج له بعمل النبي صلى الله عليه وآله، فإنه لم يحضر موضع إلا أم بالناس، وكذا الأئمة عليهم السلام حيث تكلّ تقيّة، وظهر قول لاسقر عليه السلام: «قال علي عليه السلام: إذا قدم الخبيّة مصرأ من لأمصدر جمع بالناس، ليس ذلك لأحد غيره» (١).

ويستفاد من قوله: (فإن عمر سئد) أنه مع العجز لا يجوز لأحد التقدم إلا بأذنه، وهو ظاهر؛ لأن ذلك حقّه عليه السلام، فلا يشيخ لغيره إلا باستأبته.

فرعان:

أ: لو كان لمصدي لإمامة الجمعة قد صنى الظهر في موضع يقع به، هل يجوز الإقتداء به في الجمعة؟ فيه تردد من حوز اقتداء المعتبرين بالمستقل في المعادة (٢)، ومن عدم مشروعية الجمعة والظهر معاً.

والتحقيق: أنه من صنى الظهر لعذر ثم حصر موضع الجمعة، هل يستحب له الجمعة أم لا؟ فإن قلنا بالأول فلا مانع من الإقتداء حسنة، واحترار لمصنف في التذكرة الإستعجاب (٣) طلباً لفضيلة الجماعة؛ لأنها تنوب مناب الظهر، فأشبهت المنوب.

وعلى هذا فهل يشترط كمال لعدد بغيره؟ انضاهر نعم؛ لعدم تعلق التكليف بالجمعة به، ولا يجب على أقل من العدد.

ولو كان يصلي قرصاً آخر من ليومية في حواز الاقتداء به في جمعة حيث تصح وجهان.

ب: في جواز مغيرة الإمام الحبيب مصر؛ من أنه خلاف المنقول عن النبي

(١) التهذيب ٣، ٢٣ حديث ٨١.

(٢) في «ج» و«ح»: العادة.

(٣) لتذكرة ١١، ١٢٤.

وإذا انعقدت ودخل المسبوق لحق الركعة إن كان الإمام راکعاً.

صلى الله عليه وآله والائمة عليهم سلام، ولأن الخطبة والقبلة معاً قافتان مقام الظهر، ومن اتصال كن عن الأخرى، وقيامها مقام الظهر لا يقتضي كونها عبادة واحدة.

وفي الجوار قوة، وإن كان الأحوط الإقتصار على موضع الضرورة.
قوله: (وإذا انعقدت ودخل المسبوق لحق الركعة إن كان الإمام راکعاً).

لا خلاف في أنه يدرك الركعة، إذا أدرك الإمام قبل الركوع فكبر وركع معه، أما لو أدركه راکعاً فدخل معه، فمن إدراك الركعة قولان: أشهرهما أنه يدرك؛ لقول الصادق عليه السلام: «إذا أدركت الإمام وقد ركع، فكثرت وركعت قبل أن يرفع رأسه فقد أدركت الركعة» وإن دافع الإمام رأسه قبل أن تركع فقد فاتتك ^(١) وقال الشيخ في النهاية، لا بد من إدراك تكبيرة الركوع ^(٢)؛ لقول الباقر عليه السلام لمحمد بن مسلم: «إن لم تدرك القوم قبل أن يكبر الإمام للركعة، فلا تدخل معهم في تلك الركعة» ^(٣) والرواية الأولى أشهر، فتحمل هذه إتما على الأفضلية أو على ظن فوت الركوع، فإن العالب أن من دخل المسجد ولم يدرك تكبيرة الركوع لا يدركه نظراً إلى قطع المسافة بينه وبين المصلين مع النية وتكبيرة الإحرام.

وقال المصنف في التذكرة: قول الشيخ ليس بعيداً من الصواب؛ لقوات واجب الركوع، فيكون الباقي مستحباً، فلا تحصل الركعة بالمتابعة ^(٤). وليس بواضح، إذ ليس المراد إدراك الركعة بجميع أجزائها قطعاً، وإنما المراد إدراك ما يحسب له

(١) الكافي ٣: ٣٨٢ حديث ٥، العقيه ١: ٢٥٤ حديث ١١٤٩، التهذيب ٣: ٤٣٤ حديث ١٥٣، الاستبصار ٤٣٥: ١ حديث ١٦٨٠.

(٢) النهاية: ١١٤.

(٣) التهذيب ٣: ٤٣ حديث ١١٤٩، الاستبصار ١: ٤٣٤ حديث ١٦٧٦.

(٤) التذكرة ١: ١٤٨.

ويدرك الجمعة لو أدركه ركعاً في ثنائية، ثم يتم بعد فراق الإمام.
ولو شك هل كان رافعاً أو ركعاً؟ رجحنا الاحتياط على
الإستصحاب.

ركعة مع لأمم، ومع إدراكه في الركوع قبل رفعه يدرك معظم الركعة، وليس
بطاهر أن لباقي مستحب؛ لأن آخر الركوع اوجوب هو الرقع منه، وقد دلت لرواية
الأولى على الاعتداد بذلك، فلا مسيل إلى المنع.

ولا فرق بين الإتيان بالذكر الواجب وعدمه، ولا بين ذكر المأموم والإمام
راكع وعدمه، وفي التذكرة أنه لو رفع الإمام بعد ركوعه قل الذكر، فقد فاتته تلك
الركعة^(١)، وهو غير واضح، إلا بناء على تصويب مذهب الشيخ^(٢) عملاً باطلاقها.
بقي شيء، وهو أنه لو ركع الإمام الركوع المنسقط، بحيث يحى زيادة على
الواجب، فأدركه المأموم، وقد أحتد في الرقع قبل أن يخرج عن حد الراكع، فهل يعد
مدركاً أم لا؟ يلوح من قوله عليه السلام في الرواية: «قل أن يرفع رأسه» الثاني، إذ
قد رفع رأسه، ويمكن استفادة الأول منه؛ بطراً الى أن رفع الرأس يتبادر منه كمال
رفعه.

ويشكل مع ما عليه من الميع نادراك تركعة نادراكه قبل أن يستكمل الرفع
وإن خرج عن حد الراكع، إلا أن يقال: خرج هذا بالإجماع.

قوله: (ويدرك الجمعة لو أدركه ركعاً في الثانية، ثم يتم بعد فراغ
الإمام).

لقوله عليه السلام: «من أدرك ركعة من الجمعة فليضف إليها أخرى»^(٣)
وإنما يتحقق ذلك، إذا تابعه في باقي أفعال الركعة.

قوله: (ولو شك هل كان ركعاً أو رافعاً؟ رجحنا الاحتياط على
الإستصحاب).

(١) التذكرة ١: ١٤٨.

(٢) النهاية: ١١٤.

(٣) التلخيص ٣: ١٦٠ حديث ٣٤٤، الاستبصار ١: ٤٢٢ حديث ١٦٢٥.

ويجوز استخلاف المسبوق وإن لم يحضر الخطبة.

السادس : الوحدة: فلو كان هناك أخرى - بينهما أقل من فرسخ - بطلتا إن اقترنتا أو اشتبه.

وتصح السابقة خاصة ولو بتكبيره لإحرام فتصلى الثانية الظهر.
ولا اعتبار بتقديم السلام، ولا الخطبة، ولا كونها جمعة اسطوان، بل
بتقديم التحريم ومع الاقتران يعيدون جمعة.
ومع اشتباه السابق - بعد تعيينه أولاً بعده - أو اشتباه السابق ،

المراد بالاحتياط هو: الطريق الذي تتوقف براءة الذمة عليه، لا ما يقطع
معه بالبراءة مع حصولها بغيره.
وتحقيقه: أن استصحاب الحل في بقاء ركوع الإمام مستمراً إلى ركوع المأموم
يقتضي إدراكه في الركوع، وتعارضه أصالة عدم إدراكه راعياً، ولم يشغل عن هد
الأصل إلى مقابله بعلم ولا ظن، ومع تكافؤ هذين الأصلين وتعارضهما لا ترجيح
لأحدهما على الآخر، فلا يتحقق بذلك الخروج عن عهدة التكليف بالصلاة؛ لأن
الشك في الإتيان بالواجب يستلزم البقاء في عهدة التكليف، فلا حرم ترخه أصالة
عدم الإدراك في الركوع بأصالة البقاء في عهدة التكليف على الاستصحاب، فوجب
الإستشاف.

قوله: (ويجوز استخلاف المسبوق وإن لم يحضر الخطبة).

لرواية معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام^(١)، وقد ذكرناها سابقاً.
قوله: (السادس: الوحدة فلو كان هناك أخرى، بينهما أقل من
فرسخ، بطلتا إن اقترنت أو اشتبه، وتصح السابقة خاصة ولو بتكبيره
الإحرام، فتصلى الثانية الظهر، ولا اعتبار بتقديم السلام ولا الخطبة ولا
كونها جمعة السلطان، بل بتقديم التحريم، ومع الاقتران يعيدون جمعة، ومع
اشتباه السابق بعد تعيينه أولاً بعده أو اشتباه السابق،

الأجود إعادة جمعة وظهر في الأخير، وظهر في لأولين.

الأجود إعادة جمعة وظهر في الأخير وظهر في لأولين).

لا خلاف بين الأصحاب في عدم حوار إقامة جمعيتين بينهما أقل من مرسخ، سواء كانتا في مصر واحد أو مصرين، وسواء فصل بينهما نهر عظيم كدجلة أم لا؛ لقول الباقر عليه السلام: «لا يكون بين الجمعيتين أقل من ثلاثة أميال»^(١).

ويعتبر الفرسخ من المسجد إن صليت في مسجد، ولا فن نهاية المصلين، فلو خرج بعض المصلين عن المسجد، أو كان بعضهم في الصحراء، بحيث لا يبلغ بعده عن موضع الأخرى الصاب دون من سواء ولا يتم به العدد، فيحتمل صحة جمعة إمامه؛ لانعقادها بشرائطها من العدد والوحدة، بالإضافة إلى ما هو معتبر في صحتها.

وبحيث في جمعة مع الجمعة الأخرى اعتبار السبق وعدمه.

وبحتمل اعتبار ذلك في الجمعيتين؛ لانتفاء الاعتبار بينهما، ولا أعرف

في ذلك كله تصريحاً للأصحاب، وللطرف فيه مجزئ.

فإن أقيم جمعتان بينهما أقل من مرسخ، ويتصور ذلك باجتماع اثنين للإمام في بلد واحد أو بلدين، بل باجتماع الإمام ورائه كذلك، فلا محذور في ذلك؛ لإمكان عدم علم أحدهما بصاحبه، أو اعتقادهما بلوغ المسافة الحد المعتبر، ثم يظهر خلافه.

ولو علم الثائبان عدم البلوغ، ثم أقدم على الصلاة كذلك لم يقدح في عدالتها بوجه، ما لم يظهر إقدامها على معصية تحرم، فالأحوال خمسة:

الأول: أن يعلم اقترانها فتبطلان قطعاً، لامتناع الحكم بصحتها معاً أو بصحة واحدة؛ لامتناع الترجيح.

ويتحقق الاقتران بالتكبير دون غيره؛ لأن به يحصل التحريم والدخول في الصلاة، وعلى هذا فيحتمل اعتبار أوله لأنه أول الصلاة، وآخره إذ لا يتحقق الدخول بدونه، واعتبارهما معاً؛ لأن أبعاص التكبير لاحكم لها بانفرادها، ولتحريم

(١) الفقه ١، ٢٧٤ حديث ١٢٥٧، التهذيب ٣: ٢٣ حديث ٨٠، وفيها (جامعين).

بالصلاة إنها هو بمجموعه كما دل عليه الحديث.
ويضعف الأول، بأنه لو عرض المادي قبل تمام التكبير لم يعتد به، كالمقيم
يقدر على المائة في ثنائه.

ويقوي الثاني: أن التحول في الصلاة إنها يحصل حين إكماله، وبه صرح
المصنف في النهاية (١) فأما سبقه انعقدت صلاته؛ لعدم المانع، فتكون مائة من
انعقاد الأخرى.

وحيث حكم بالبطالان، وجب إعادتها الجمعة، بأن يحتملوا جميعاً أو
يتباعدوا بالصواب فصاعداً
ويقبل في الإصرار وعلية شهادة عدلين، ويتصور ذلك بكونها في مكان
يسمعان تكبير كل من الفريقين، ويتعين ربه إن أمكن ضبطه.
الثاني: أن تسبق واحدة ونعلم فنحن بالصحة، وبصتي الآخرون يظهر
إن لم يدركوا الجمعة مع السابق، وإلا تعينت.

فإن قيل: كيف يحكم بصحة صلاة السابق، مع أن كل واحد من
الفريقين منهي عن الإنفراد بالصلاة عن الفريق الآخر، والتهني يدل على الفساد؟
قلنا: لا إشكال مع جهل كل منهما بالآخر، أما مع العلم فيمكن أن يقال:
التهني عن أمر خارج عن الصلاة، لاعتدائها، ولا عن جزئها، والوحدة وإن
كانت شرطاً، إلا أنه مع تحقق سبق يتحقق لشرط.
ويشكل بأن المقارنة مسطرة قطعاً، فإذا شرع في الصلاة معرضاً لها للإبطال
كانت باطلة؛ إما للتهني عنها حينئذ، أو لعدم الجزم بنيتها، فعلى هذا لو شرع في وقت
يقطع بالتسبق فلا إشكال.

الثالث: أن يعلم السابق بعينه، ثم ينسى.

الرابع: أن يعلم التسبق في الحملة، ولا يتعين السابق.

وحكم هاتين الصورتين واحد، وهو وجوب إعادة الظهر على كل منهما، وإلى ذلك أشار المصنف بقوله: (وظهر في الأولى).

[أي: الاحود إعادة الجميع للظهر]^(١) في هاتين الصورتين ووجه القطع بصحة إحدى الجمعتين، فلا تشرع جمعة أخرى عقبها، ولما لم تكن متعينة وجبت الظهر عليها معاً؛ لعدم حصول البراءة بدون ذلك.

وقال الشيخ: يصنون جمعة مع تساع الوقت^(٢)؛ لأن الحكم بوجوب الإعادة عليها يقتضي كون الواقعة غير معتبرة في نظر الشرع، فكأن لم يصلي لم يصل فيه جمعة. وحوجه: إن الإعادة ليس لكونها غير معتبرة، بل لعدم العلم عن وقعت منه عيناً، ليحكم بسقوط التكليف عنه.

ودلت لا يتناقض صحتها واعتبارها، وعلى هذا فحتمل عدم حواز اقتدائهم بامام منهم؛ لجوار كونه ممن صحت جمعته، فلا يشرع منه الظهر، فلا تكون قدوة الآخرين به صحيحة، ويحتمل الجوار؛ لوجوب صحتها ظاهراً على كل منهم، فلا تقصر عن المعادة.

فروع:

لو تاعد لمريقان بالنصاب، ثم أعادوا جميعاً الجمعة لم تصح؛ لإمكان كون من تأخرت جمعته هم المختلفون في المصر، فلا تشرع فيه جمعة أخرى. أما لو حرقوا جميعاً منه إلى مصر آخر وتعدوا بالنصاب، في إعادة الجمعة والحكم بصحتها حينئذ ترد، من تكليفهم جميعاً بالظهر، ومن أن ذلك إنما كان لتحقيق فعل الجمعة في المصر - فلا تشي - وقد انتفى، ومثله ما لو سبقت واحدة بعينها، فتباعدت الأخرى.

الخامس: أن يشبه التسق والإقتران، فقد حكم المصنف في أول البحث

(١) ورد بدل لصفتين في «ع»: الجميع للظهر، أي: الاحوط الاعادة.

(٢) المبسوط ١: ١٤٩.

ببطلانها، ووجهه احتمال السبق في كلٍّ منها على حدٍّ سواء، ولا ترجيح، والأصل عدمه بالنسبة إلى كلٍّ منها، والجمعة في الدِّمة يقيّن، فلا تُقرأ إلا بقيّن مثله، وإِنما ينع من فعلها ثابته مع يقين الجرم بصحة واحدة، ولو في الجملة ولم يحصل، فعلى هذا يعيدون الجمعة خاصّة، وهو قول الشيخ (١).
ويشكر بأنه وإن لم يمنع من إعادة الجمعة، إلاّ أنّه لا يحصل بعملها يقين البراءة كما مسينه.

وقال المصنّف في آخر البحث: إنهم في هذا العرض يصلون الجمعة والظهر معاً، وهو الذي عبر عنه بالآخر، يعني: الإشتباه السبق، فإنّه يقتضي اشتباه الإقتران أيضاً؛ لأنّ وقوع الإشتباه في أحدهما يسلم لإشتباه في الآخر، فيكون آخر كلامه مخالفاً لأوله.

ووجهه أنّ يقين البراءة موقوف عليه؛ لأنّ الواقع في نفس الأمر إن كان هو السبق فالعرض هو الظهر، وإن كان الإقتران فالعرض هو الجمعة، فهو أنوا بإحداهم دون الأخرى لم تتحقق البراءة بذلك، وهذا هو الأصح.
ويجيء في الظهر لو صلّوه جماعة احتمال اعتبار كون إمامها ليس منهم، كما سبق.

وعدم أنّ قول المصنّف: (وتصح السابقة خاصّة ولو بتكبيره الاحرام) وكذا قوله بعد: (بل متقديم التحريم) يقتضي اعتبار السبق بمجموع التكبير، إذ لا يقال لمن سبق بعض التكبير: أنّه سبق بالتكبير ويمكن أن يقال: إنّ من سبق بآخر التكبير يصدق عليه سبق تكبيره على تكبير الآخرين، وإن تأخر أوله عن أول تكبيرهم، فيكون كقول النهاية (٢).

والظاهر أنّ المعتر سبق تكبيره الإمام خاصّة، ويحتمل اعتبار سبق تكبير

(١) المبسوط ١: ١٤٩.

(٢) نهاية الأحكام ١٢: ٣١.

المطلب الثاني: في المكلف:

ويشترط فيه: البلوغ، والعقل، والذكورة، والحرية، والإسلام، والحضر، وانتفاء العمى والمرض والعرج، والشيخوخة البالغة حد العجز، والزيادة على فرسخين بينها وبين موطنه.

المدد معه؛ لأن الجمعة حينئذ يتحقق انعقادها، إذ لو انفصوا قبل التحريم، تبيننا بطلان صلاة الإمام أيضاً، ولم أقف للأصحاب في ذلك على شيء.

ولو قيل: إن تحريم المدد بقدر كشف عن انعقاد جمعة الإمام السابق بالنكبر كان وجهاً، ولا عبرة بتقدم السلام ولا الخطبة، تخلفاً لبعض الشافعية^(١)، وكذا لا عبرة بكون إحداها جمعة السلطان، إذا كان إمام الأئمة نائباً له.

قوله: (المطلب الثاني: في المكلف) ويشترط فيه: البلوغ، والعقل، والذكورة، والحرية، والحضر، وانتفاء العمى، والمرض، والعرج، والشيخوخة البالغة حد العجز، والزيادة على فرسخين بينها وبين موطنه).

قد سبق التنبه في كلام المصنف استطراداً على عدم وجوب الجمعة على من فقد فيه واحدة من هذه الصفات، وبيان من تعتقد به ومن لا تعتقد.

ولما كان موضع بيان هذه الأحكام هذا البحث، أعادها هنا مع زيادة أحكام آخر مرتبطة بذلك، وأراد المصنف بقوله: (في المكلف): المكلف بها.

فان قيل: إما أن يراد بالمكلف بها: لمكلف على كل حال، فلا يكاد يتحقق؛ أو على بعض الأحوال، فلا تكون الأمور المذكورة شروطاً لتحقيق التكليف على بعض الأحوال بدونها.

قلنا: يمكن أن يراد المكلف على حالة معينة، وهي حالته التي هو عليها، ولا يتحقق تكليفه حينئذ إلا بهذه الشروط.

إذا تقرر ذلك، فقد ذكرنا فيما سبق ما يصلح أن يكون دليلاً لاشتراط كل من هذه الأمور في التكليف بالجمعة وانتفائه بدونها، فلا حاجة إلى إعادته.

وبعض هذه شروط في الصحة، وبعضها في الوجوب.

والكافر تجب عليه ولا تصح منه.

وكلهم لو حصروا وجبت عليهم وانعقدت بهم، إلا غير المكلف والمرأة والعبد على رأي.

قوله: (وبعض هذه شروط في الصحة وبعضها في الوجوب).

إعلم أن شرائط صلاة الجمعة -بالتسوية إلى صحتها ووجوبها- على أنحاء ثلاثة:

الأول: ما هو شرط الصحة دون الوجوب كالإسلام، فإنها تجب على الكافر؛ لأنه مكلف بالفروع، ولا تصح منه إلا بالإسلام، كغيرها من العبادات.

الثاني: ما هو شرط الصحة والوجوب معاً وهو البلوغ، فلا توصف جمعة القبي بالشرعية وإن كان مميزاً، إلا عند من يرى أن أفعال المميز شرعية. والعقل، جمعة لمحمون حرم حرمه لا اعتداد بها أصلاً.

والذكورة إلا عند من يرى صحتها من المرأة.

والوقت، والعدد، واخطأت، إلى آخر الشروط السابقة.

الثالث: ما هو شرط الوجوب خاصة، وهو الحرية، والحضر، وانتفاء العمى والمرض البائع حدة الإقعاد، والمريض الذي يشق معه الحضور أو الانتظار، والشيخوخة ابالة حدة العجز، إلى آخر الشروط المذكورة سابقاً، وقول المصنف: (وبعض هذه) إشارة إلى الشروط التي عتدها سابقاً.

قوله: (والكافر تجب عليه ولا تصح منه).

فيه بذلك على أن الإسلام شرط الصحة لا الوجوب، كالبلوغ والعقل، وقد نبهنا عليه.

قوله: (وكلهم لو حصروا وجبت عليهم وانعقدت بهم، إلا غير المكلف والمرأة والعبد على رأي).

الضمير في (كلهم) مدلول عليه بالكلام السابق، أي: كل من انتفت عنهم

الشروط المذكورة، ويتحقق انتفاؤها باستثناء بعضها، لو حصر موضع إقامة الجمعة وجبت عليه ونعقدت به حتى المسافر، إلا عبر المكثف وهو الضي والمخون، والآمرأة، ولا العبد على رأي.

والرأي إشارة إلى الخلاف الواقع في عقاده بالعبد، ويحتمل كونه إشارة إلى الخلاف في المرأة أيضاً، بل وفي المسافر، وإن كان المتبادر هو الأول، وبإليه الثاني للتصريح بالمرأة والعبد، والشرح المفضل حل العبارة على الثالث^(١)، وكأنه حاول بذلك تعدد الفئدة ماعادة هذه الأحكام، إذ قد تقدم ذكرها قل ذلك.

ويمكن الخروج عن التكرار في العبد أيضاً من وجهين:
الأول: إن الإشكال المذكور هناك أُنعم من وجود الرأي في المسألة، والعم لا يدل على الخاص، فلا تكرار.
الثاني: إن الإشكال هناك في مجرد الإنعقاد، والرأي هنا في الإنعقاد والوجوب.

إذا تقرر ذلك، فالخلاف في العبد والمسافر قد سبق بيانه وتحقيق دليله، أما المرأة، فقال الشيخ في النهاية: إنها إذا حصرت موضع الجمعة وحبت عليها^(٢) واختاره ابن إدريس^(٣)، برواية حمص بن عباد، عن بعض موالهم، عن الصادق عليه السلام: «إن الله فرض الجمعة على المؤمنين والمؤمنات، ورحص للمرأة والمسافر والعبد أن لا يأتيوها، فإذا حضروها سقطت برحصة، ولزمهم الفرص الأول»^(٤).
والرواية ضعيفة، فإن حمص بن عباد ضعيف، ومع ذلك فهي مرسله.
وقال الشيخ في المبسوط بعدم الوجوب عليها^(٥)، وتبعه المصنف، وتردد في

(١) أصبح الموثد ١: ١٢٤.

(٢) النهاية ١٠٣.

(٣) السرائر ٦٣.

(٤) التهذيب ٣: ٢١ حديث ٧٨.

(٥) المبسوط ١: ١٤٣.

المعتبر^(١)، للأصل، ولصحيحة زرارة عن السائر عليه السلام المتضمنة: أن الله وضع الجمعة عن تسعة، وعد منهم القبي والمجنون والمرأة^(٢)، فالوجوب عليها عند الحضور يحتاج إلى دليل، ولأنها ليست أهلاً للحضور في مجامع الرجال، فلا يناسب تكليفها بها، وهذا هو الأصح، ولا فرق بين المجائر وغيرهن.

بقي شيء، وهو أنها إذا حضرت الجمعة، هل تشرع معها وتجزئها عن الظهر؟ ظاهر عباراتهم يبي الوجوب، وكراهية الحضور يشعر بذلك، وبه صرح المصنف في النهاية^(٣) ويلوح ذلك من رواية أبي همام، عن أبي الحسن عليه السلام قال: «إذا صلت المرأة في المسجد يوم الجمعة ركعتين فقد نقصت صلاتها، وإن صلت في المسجد أربعاً نقصت فصلين في بيتها أربعاً أفضل»^(٤) ولا بعد فيه.

ولعل مراد الشيخ في النهاية بوجوبها عليها عند الحضور: أنها تفعلها بنية الوجوب^(٥)، لأنها إنما تجزئ عن الظهر إذا أوقعتها كذلك، إذ لا قاطع في عبارته على إرادة الوجوب الحتمي، وعلى هذه تنزل رواية حفص بن غياث وإن ضعفت، فلا يبقى بين الإخبار اختلاف.

وأعلم أن شيخنا في الذكرى صرح بأن الخنثى كالمرأة في ذلك، معللاً بالشك في السبب^(٦)، وكذا المصنف في النهاية^(٧).

ويرد عليه، أن تكليف الخنثى لما كان في باب العبادات دائراً مع أحوط الطرفين، وهو ما يحصل به يقين البراءة، للقطع بثبوتها وتوقف الجزم بالبراءة على ذلك، كان المناسب في هذا الباب يحاب الجمعة عليها، وعدم انعقادها بها.

(١) المعتبر ٢: ٢٩٣.

(٢) الكافي ٣: ٤١٩ حديث ٦، العقي ١: ٢٦٦ حديث ١٢١٧، التهذيب ٣: ٢٩ حديث ٧٧.

(٣) نهاية الأحكام ٢: ٤٢.

(٤) التهذيب ٣: ٢٤١ حديث ٦٤٤، وفيه اختلاف يسير.

(٥) النهاية: ١٠٣.

(٦) الذكرى: ٢٣٢.

(٧) نهاية الأحكام ٢: ٤٥.

وتجيب على أهل السواد، وسكان خيم مع الاستيطان،

إلا أن يقدر: إن حوار كونها امرأة مع من ذلك هاء؛ لأنَّ حضورها في
بجامع الرجال أمر مرغوب عنه عند الشارع، لا يترتب عليه من خوف الفتنة
والفساد، فأخفت بالمرأة حسماً للمادة، فعلى من لم يتمكن من فعلها في موضع لا
تجتمع مع الرجال، فهل تجب أم لا؟ فيه تردد.

قوله: (وتجب على أهل السواد وسكان الخيم مع الاستيطان).

السواد: انقري، قال في الصحاح: **سود** الكوفة **لصورة** فرس^(١)، والخيم
جمع حيمة: وهي بيت تبنيه العرب من **عبدان** **شجر قدي** في الصحاح^(٢). ولطاهر
أن المراد هنا أعم من ذلك.

وهو لمسألة أن وجوب الجمعة على أهل قرى كوجوبها على أهل المصر عند
عمدائنا أجمع.

ويدل عليه عموم الأوامر بالجمعة من غير تخصيص، وصحيفة محمد بن
مسلم عن أحمد بن عليهما السلام، قال: سألت عن أناس في قرية، هل يصلون الجمعة
جماعة؟ قال: «نعم يصلون أربعاً إذا لم يكن من يحط»^(٣). وحالف في ذلك أبو
حيفة^(٤).

وكذا وجوبها على أهل الخيام وبيوت شعر وأمثالهم، إذا لم يكونوا مدعنين،
بحيث يلزمهم لقصر، وتردد فيه الشيخ في المبسوط ثم قوى الوجوب^(٥)، وهو
المذهب، واشتقرب ما سبق.

(١) الصحاح (سود) ١٢: ٤٩٢.

(٢) الصحاح (خيم) ٥: ١٩١٦.

(٣) التلخيص ٣: ٢٣٨ حديث ٦٣٢، الاستبصار ١: ٤١٩ حديث ١٦٦٣.

(٤) انظر: لباب في شرح الكتاب ١: ١١٠.

(٥) المبسوط ١: ١٤٤.

ومن بعد بفرسخين فما دون يجب عليه الحضور أو صلاتها في موطنه إذا بعد
بفرسخ، ولو نقص عن فرسخ وجب الحضور

ولو زاد على الفرسخين وحصلت الشرائط صلاتها في موطنه أو حضر،
ولو فقد أحدهما سقطت.

والمسافر إن وجب عليه التمام وجبت عليه، وإلا فلا.

قوله: (ومن بعد بفرسخين فما دون يجب عليه الحضور أو صلاتها في
موطنه إذا بعد بفرسخ، ولو نقص عن فرسخ وجب الحضور).

لما سبق من أن الحضور إنما يجب مع الزيادة على فرسخين على الأصح،
فإذا احتمت شرائط الجمعة عنه وجب له الحضور أو فعلها في موضعه تخييراً، وإن
اختلف بعضها، كما لو نقص البعد بينه وبين فرسخ معين حضوراً لفوات شرط
الوحدة، وكذا بوقوع غيره من الشروط، وإن تحقق هو؛ لأنه معدود من حاضريها.

قوله: (ولو زاد على الفرسخين، وحصلت الشرائط صلاتها في موطنه
أو حضر، ولو فقد أحدهما سقطت).

البعد بما زاد على فرسخين إنما تسقط معه الجمعة إذا لم تحتج شرائطها ثمة
لانتفاء المقتضي حيسب، فلو احتمت تحتم فعلها قطعاً لتحقيق الموجب، لكن لا
يتحتم عليه فعلها في موطنه؛ لأن الواجب هو الجمعة لا فعلها في موضع مخصوص، فله
أن يحرص إلى الموضع البعيد الذي تعام فيه الجمعة بشرط أن يعلم أو يغلب على ظنه
إدراكها، وإلا لم يجز تركها في موضعه؛ لما به من التعرير بالمريضة والتضييع لها.

قوله: (والمسافر إن وجب عليه التمام وجبت عليه، وإلا فلا).

لأن المراد بالسفر المنع من وجوبها هو المعتبر شرعاً، فلو اتفق حكم اعتبره
لم يؤثر، وذلك فيما إذا بوى إقامة عشرة أيام، أو مضى عليه ثلاثون يوماً على التردد
في مصر، وكذا لو صار كثير السفر، أو كان سفره معصية، وبه صرح المصنف في

ويحرم السفر بعد الزوال قبلها، ويكره بعد المحر.

التهية^(١) وقال في انتهى: لم أقف على قول نعمائنا في اشتراط الطاعة في السفر؛ لسقوط الجمعة، والأقرب اشتراطه^(٢)، وتقريب ذلك كنه يعلم بما فيها عليه. ولو تخير المسافر لكوته في أحد الأربعة، فهل تتعين الجمعة أم يستحب له حضورها كما في غير مواضع التحيير؟ كن محتمس، والثاني أقرب؛ لأن استحباب الإتمام لا يخرج عن السفر، ولا يزيل ما ثبت من سقوط الجمعة، ولم يفت المصنف في التهية شيء.

قوله: (ويحرم السفر بعد الزوال قبلها، ويكره بعد الفجر).

لما كان السفر من الأسباب للبقعة بجمعة حرم على المكثف بها إنشاءه بعد الزوال؛ لوجوب الجمعة حينئذ فلا يجوز الاشتغال بما يؤدي إلى تركها، كالنحارة واللهو ووجوبها وإن كان موسعاً، إلا أن لها شرائط تخالفها غيرها من القبلات، واحتماعها بعد ذلك غير معلوم، ويكره لو كان السفر بعد المحر قبل الزوال؛ لما فيه من مع نفسه من اكتم الفرص، فعل هذا لو كان بين يديه جمعة يعلم إدراكها، هل يجوز السفر بعد الزوال ولا يكره قبله؟ فيه نظر ينشأ من إطلاق المنع من السفر بعد الزوال، ومن أن المصنوب وهو فعل الجمعة حاصل.

ولا فرق بين كون الجمعة التي بين يديه في محل ترخص، وبين كونها قبله؛ لأن السفر لطارئ على وجوبها لا يسقط الوجوب.

ولو سافر بعد التكليف بها، ولم يكن هناك جمعة أخرى كان عاصياً، فلا يترخص حتى تهوت الجمعة، فيستدعى السفر من موضع تحقق الفوات.

ولو كان السفر وجباً كالج والعرو، أو مضطراً إليه فلا حرج، وإن كان بعد الزوال، إذ كان التخلف يؤدي إلى فوت معرض أو حصون ضرر، ينحو فوت الرفقة وصعوبة الالتحاق.

(١) نهاية الأحكام ٢: ٤٤.

(٢) انتهى ١، ٣٢٢.

وتسقط عن المكاتب، والمدبر، والمعتق بعضه، وإن اتفقت في يومه.

أما لو كان الشفر شذوياً فليظهر ستفاء كراهيته قبل الزوال؛ لانتفاء التحريم بعده.

ولو بعد عن موضع الجمعة مرسحين مادون، وكان بحيث لا يمكنه قطع المسافة إلا بالخروج قبل الزوال، فقتضى عبارة الذكرى ^(١) والنهاية وجوب التسعي قبله ^(٢)، وحيث فيحرم عليه ما يبيع الجمعة، كالتسمر إلى غير ههنا، والتشاعر بالبيع ونحوه، وصحيح زرارة يدل عليه ^(٣)، وتوقف في الذكرى في احتساب هذا القدر من المسافة ^(٤).

ولا وجه لهذا التردد إذ لا مسافة بين كون المكلف مسافراً ووجوب الجمعة عليه، بسبب سابق على التسمر، كما يجب الإتمام في الظاهر على من خرج في أثناء لوقت.

قوله: (وتسقط عن المكاتب والمدبر والمعتق بعضه، وإن اتفقت في يومه).

أما عدم الوجوب عن المموك فلهديث زرارة عن البقرهه السلام ^(٥)، وأما أنه لا فرق بين القن والمكاتب وغيرها فهوحد الرقية في الحملة المدعة من تعق الوجوب، ويندرج في المكاتب المصق والمشروط، والمعتق بعضه يتناول من اعتق مباشرة وسبب الكتابة وغيرها.

ويراد بقوله: (وإن اتفقت في يومه): ما إذاهاياه مولا، على أن يكون لكل منها من لزمان مقدار يناسب حقه، كيوم ويوم إن كان نصفه حرأ، ونحو ذلك.

(١) الذكرى: ٢٣٣.

(٢) نهاية الأحكام ٢: ٤٦.

(٣) التهذيب ٣: ٢٣٨ حديث ٦٢١، الاستبصار ١: ٢١١ حديث ٦٢١.

(٤) الذكرى: ٢٣٣.

(٥) الفقيه ١: ٢٦٦ حديث ١٢١٧.

ويصلي من سقطت عنه الظهر في وقت الجمعة، فإن حضرها بعد صلاته لم تجب عليه، وإن زال المانع كعتق العبد ونية الإقامة، أما الصبي فتجب عليه.

وخالف في ذلك الشيخ في الميسور فأوجبها عليه إذا أتفتت في يومه؛ لانقطاع سلطة المولى حينئذ^(١). وهو ضعيف؛ لقاء الزق المانع، واستصحاب ما كان، وام الولد، والمخارج على مقدار معين في كثر يوم مثلاً كغيرها. قوله: (ويصلي من سقطت عنه الظهر في وقت الجمعة).

أي: من سقطت عنه الجمعة يجوز أن يصلي الظهر وإن كان في وقت الجمعة؛ لعدم التكليف بها، فوجوده كعدمها بالنسبة إليه، حتى أنه لو كان ممن لا تجب عليه لو حضر موضع إقامتها حار أن يصليها فيه لو حضره. قوله: (فإن حضرها بعد صلاته لم تجب عليه).

لسقوط التكليف عنه بفعل الظهر ومانع وجوبها معاً، وإن كان ممن لو حضر قرر فعل الظهر لو حبت عليه.

قوله: (وإن زال المانع، كعتق العبد ونية الإقامة، أما الصبي فتجب عليه).

أي: لم تجب عليه الجمعة بعد فعل الظهر، وإن زال المانع من وجوبها حينئذ، كما لو اعتق العبد بعد فعل الظهر عن وجهها، أو لزم المسافر الإتمام بنية الإقامة ونحوها، أو برىء المريض، أو غرح الأعرح؛ لامتناع الأمر المقتضي للإجزاء.

وهذا في غير لصبي لو صلى ظهر، ثم بلغ قس صلاة الجمعة، فإنها تجب عليه سواء قلنا بشرعية أفعال الصبي، أم لا؛ لأن ما أتى به لم يكن فرضه.

وقد تعنى به الخطاب حين سلوع، فلا يبرأ إلا بفعل الجمعة، ومثله الخنثى المشكل لو صلى الظهر، إماماً ساء على عدم وجوبها عليه كالمراة، أو لعدم تحقق شرط

المطلب الثالث : في ماهيتها وآدابها :

وهي ركعتان عوض الظهر، ويستحب فيها الجهر إجماعاً، والأذان الثاني بدعة.

الوجوب بناء على ما سبق من الاحتمال، ثم حكم بكونه شرعاً رجلاً، فإنه يصلي الجمعة، كما صرح به المصنف في النهاية^(١) لأن الليس المذبح من تحقق تكليفيه بالجمعة قد زال، وتبين أن الظهر لم يكن فرضه.

قوله: (المطلب الثالث: في ماهيتها وآدابها: وهي ركعتان عوض الظهر، ويستحب فيها الجهر إجماعاً).

الجمعة ركعتان كأيومية، وإنما تتميز بشرائطها المتقدمة وآدابها الآتية، ولا خلاف بين أهل الإسلام في أنها عوض الظهر، فلا يشرع الجمع بينها.

قوله: (والأذان الثاني بدعة):

احذف الأصحاب في الأذان الثاني يوم الجمعة، فقال الشيخ في المسوط: إنه مكروه^(٢) وتسه في المعتز^(٣)، وقال ابن إدريس: يحرم^(٤)، وهو ظاهر اختيار المصنف هنا وفي المختلف^(٥) والنهاية^(٦) واحتدته الشهيد في الدروس^(٧).

والشهرم أقوى؛ لأن الإجماع وقع على أن النبي صلى الله عليه وآله لم يفعله، وأن الأذان كان على عهده، صلى الله عليه وآله واحداً. روي عن الباقر عليه السلام أنه صلى الله عليه وآله كان إذا خرج إلى الجمعة قعد على المنبر حتى يفرغ المؤذنون^(٨)، ومن ثم كان هذا هو الأفضل، خلافاً لأبي الصلاح حيث استحب

(١) نهاية الأحكام ٢: ٤٧.

(٢) المسوط ١: ١٤٩.

(٣) المعتز ٢: ٢٩٩.

(٤) السرائر: ٦٤.

(٥) المختلف: ١١٠.

(٦) نهاية الأحكام ٢: ٥٤.

(٧) لدروس: ٤٣.

(٨) التهذيب ٣: ٢٤٤ حديث ٦٦٣.

الصعود بعد الأذان^(١)، استناداً الى مقطوعة محمد بن مسلم^(٢)، والتأسي به واحب، ولأن العبادات بما تستعاد بتوقيف الشرع، والآ كانت بدعة محرمة. وقد روي أن أول من أحدث ذلك عثمان^(٣) قال الشعبي: ما فعله النبي صلى الله عليه وآله وأبو بكر وعمر احب إنني^(٤). وقال عطاء: أول من فعل ذلك معاوية^(٥).

وقيل: الأذان ذكر يتضمن التعظيم، فلا يكون محرماً؛ للأمر مطلق الذكر، لكن من حيث أن النبي صلى الله عليه وآله لم يفعله كان حقيقاً بوصف لكرهية.

هذا: ليس التراجع فيها يكون تكراراً مطلقاً من غير أن يعد وطعمة، فإن المؤذن مثلاً لو تعدد واتسع الوقت قرئوا، ولم يكن تعدد الأذان محرماً ولا مكروهاً وإنما الكلام في توطيف الأذان مسجداً يوم الجمعة، كما هو المقول عن أحدثه، فالإتيان به على هذا الوجه لا يكون إلا بدعة وإدخالاً في شرع ما ليس منه، ولا يعص في هذا ونحوه إلا التحريم.

إد تقرر هذا، فالمراد بالأذان الثاني: ما يقع ثانياً بالزمان بعد أذان آخر؛ لأن الواقع أولاً هو المأمور به؛ لأن به تتأذى وطعمة الوقت. ويحتمل أن يحرم ما لم يكن بين يدي الخطيب؛ لأنه الثاني باعتبار الإحداث، سواء وقع أولاً، أو ثانياً بالزمان.

ويضعف، بأن كيفية الأذان الواقع في عهد صلى الله عليه وآله غير شرط في شرعيته إجماعاً، إذ لو وقع قبل صعود الخطيب، أوم يصعد منبراً، بل خطب على

(١) الكافي في عقه ١٥١

(٢) الكافي ٣، ٤٢٤ حديث ٧، التهذيب ٣، ٢٤١ حديث ٦٤٨.

(٣) صحيح البخاري ٢: ١٠، من التناقي ٣، ١١٠-١١١، من البيهقي ٣: ١٩٢، ٢٠٥.

(٤) الأم ١: ١٩٥.

(٥) المعبر السابق.

ويحرم البيع بعد الأذان، وينعقد على رأي،

الأرض لم يخرج بذلك عن الشرعية، فإذا فعل ثانياً كان هو المحدث.
فإن قيل: من أين يعلم أن الأذان المفعول ثانياً مقصود به الأذان الموظف
المحدث، حتى يكون محرماً أو مكروهاً؟ ولم لا يجوز أن يراد به ما يراد بغيره من
الأذان المكرر مقصوداً به ما يخرج به عن الأمرين معاً؟

قلنا: ظاهر الحال وانضمام لقرائن الاستفادة من تنالي الأعصر شهدت بأن
هذا هو الأذان المحدث من عثمان أو معاوية، حتى أنه لو حاول أحد تركه قابله
بالإنكار والمنع، والإعتناء بتخصيص يوم الجمعة بأذان آخر من دون سائر الأيام على
تطاول السنين من الأمور الدالة على ذلك، وما هذا شأنه لا يكون إلا بدعة.

فإن قيل: من أين يعلم أن المؤذن لا يريد بالواقع بين يدي الخطيب هو
الذي كان في عهده صلى الله عليه وآله فيكون الأول هو البدعة؟

قلنا: إن علم ذلك فالعزم هو الأول؛ لأن المؤثر في وجوب الأفعال إنما هو
النيات، وإن لم يعلم فالأصل عدمه، وظاهر فعل المسلم الصحة ما أمكن، فيكون
الواقع أولاً محكوماً بصحته؛ لعدم تحقق المقتضي لبطلانه، ويبقى التحريم متوجهاً إلى
الثاني.

قوله: (ويحرم البيع بعد الأذان، وينعقد على رأي).

لاخلاف في تحريم البيع بعد النداء للجمعة؛ لقوله تعالى: (وذروا البيع) (١)
أمر بتركه حينئذ، فيكون فعله محرماً، والنداء الذي يتعلق به لتحريم هو الذي يقع
بعد الروال، والإمام جالس على المنبر على ما ذكره الشيخ في الخلاف (٢) بناء على أن
الأفضل فعل الأذان بعد صعود المنبر فلو فعله قال الشيخ: لا ينعقد؛ للنهي المقتضي
للفساد؛ لأن المنهي عنه لا يكون مطلوباً للشارع؛ لاستحالة اجتماع الأمر والنهي
في شيء واحد، فيكون فاسداً (٣).

(١) الجمعة: ٩.

(٢) الخلاف ١١: ١٤٥ مسألة ٤٨ صلاة الجمعة.

(٣) البسيط ١: ١٥٠.

وكذا ما يشبه البيع على إشكال.

وفيه نظر، إذ لا يلزم من كون الشيء غير مطلوب للشارع أن يكون فاسداً، بمعنى أن لا يترتب عليه أثره، إذ لا دليل على هذه الملازمة، ونقل الشيخ عن بعض الأصحاب الإنعقاد^(١)، واختاره المصنف^(٢) والمتأخرون^(٣)، وهو الأصح؛ لأنه بيع صدر من أهله، أي: مالك جائز التصرف في محله؛ لأن الفرض أن كلاً من الموضين قابل لذلك والضيعة على الوجه المعتبر، فيجب الوفاء به؛ لقوله تعالى: (أوفوا بالعقود)^(٤).

والنهي وإن دل على أن المفعول غير مطلوب للشارع، إلا أنه لا دلالة له على عدم ترتب أثره عليه، بخلاف النهي في العبدية؛ لأن النهي عنه لا يكون قرينة، فلا يكون محزناً؛ لعدم استجماع جميع الأمور المعتبرة في المأمور به، فلا يوافق الأمر، ولا يسقط القضاء، فلا يكون صحيحاً. ومبى المسألة هل أن النهي لا يدل على الفساد في المعاملات، بخلاف العبادات، وتحقيقه في الأصول.

قوله: (وكذا ما يشبه البيع على إشكال).

المراد بما يشبه البيع: نحو الإجارة والفضح والتكاح والطلاق، وغير ذلك من العقود والإيقاعات، بل يمكن أن يقال: يتوخه الإشكال في المحاكمات وقسمه التركات^(٥)، ونحو ذلك مما يعد شاغلاً كالبيع.

ومنشأ الإشكال من أن النص إنما ورد بترك البيع، فيقتصر على مورده؛ لأصالة عدم التحريم في غيره، ولاعتناع العمل بالقياس، ومن أن في الآية إيماء إلى العلة، وهي موجودة في محل النزاع، فإن قوله سبحانه: (ذلكم) أي: التسمي إلى

(١) البسوط: ١٥٠٠١.

(٢) المختلف: ١٠٨.

(٣) منهم: لحقن في العترة ٢: ٢٩٧، والشرائع ١: ٩٨، والشهيد في النروس: ٤٣.

(٤) المائدة: ١.

(٥) في «ح»: الزكاة.

ولو سقطت عن أحدهما فهو سائغ له خاصة.

ذكر الله وترك البيع (خبر لكم إن كنتم تعلمون) ^(١) جرى مجرى التعليل لما قبله الذي من جلته ترك البيع، ولا شبهة في مشاركة الإجارة والصلح، بل سائر ما سبق ذكره يشارك البيع في ذلك، فيشاركه في الحكم بالتحريم.

وتخصيص البيع بالذكر لأن فعله كان أكثرياً؛ لأنهم كانوا يهبطون من قراهم وبواديه، وينصبون إلى المصر من كل أوب لأجل البيع والشراء.

ويمكن أن يحتاج بوجه آخر، وهو أن ظاهر الآية وحوب التسعي بعد الثداء على الفون وإن لم يكن ذلك من نفس الأمر، لأن الأمر بترك البيع قريبة إرادة المسارعة، فيكون كل ما شام أن يكون منافياً له ومحوراً إلى التراخي عنه مأموراً بتركه، فيكون محرماً، وهذا هو الأصح.

واعلم أن شيخنا الشهيد في الذكرى قال: ولو حملنا البيع على المعاوضة المطلقة، الذي هو معناه الأصلي، كان مستفاداً من الآية تحريم غيره، وفي الحمل عليه بُعد؛ لأنه خلاف المعنى الشرعي.

ثم احتج على التحريم بأن الأمر بالشيء يستلزم التهي عن ضده ^(٢)، وفي دلالة على ما يحاوله بطر.

إذا عرفت هذا، فلا فرق في التحريم بين كون البيع شاغلاً عن التسعي أو لا، حتى لو باع في حلال ^(٣) سميه كان حراماً، لإطلاق قوله تعالى: (وذروا البيع) ^(٤) ولأنه مظنة الإفضاء إلى التراخي في التسعي، بانجراره إلى ما يقتضي ذلك، فيكون تحريمه مطلقاً حسماً للمادة، وكذا القول في مشاركته.

قوله: (ولو سقطت عن أحدهما فهو سائغ له خاصة).

أي: دون الآخر الذي هو مخاطب بهاء؛ لانشفاء مقتضي التحريم في حق غير

(١) الجمعة: ٩.

(٢) الذكرى: ٢٣٨.

(٣) في «ن»: حال.

(٤) الجمعة: ٩.

ولو زوحم المأموم في سجود الأول حتى بعد قيام الإمام إن أمكن، وإلا وقف حتى يسجد في الثانية فتدعه من غير ركوع، وينوبها للأولى، فإن نوى بها للثانية أو أهمل بطلت صلاته.

المخاطب بها، إلا أنه يكره له ذلك كما صرح به الشيخ رحمه الله^(١).
واختار في التذكرة التحريم^(٢)، وقوله شيخنا في الذكرى^(٣) وهو الأصح؛
لأنه معاونته على المحرم، وقد قال سبحانه وتعالى: (ولا تعاونوا على الإثم والعدوان)^(٤).

قوله: (ولو زوحم المأموم في سجود الأول حتى بعد قيام الإمام إن أمكن، وإلا وقف حتى يسجد في الثانية، فيتابعه من غير ركوع وينوبها للأولى، فإن نوبها للثانية أو أهمل بطلت صلاته).

و زوحم المأموم في سجود الأول، فلم يكف مائة الإمام، لم يحج له السجود على ظهر غيره أو رحليه عند جميع أصحابنا، بل ينظر حتى يتمكن من السجود على لأرض، وإن تمكن قبل ركوع الإمام في الثانية سجد، ثم ينهض، ويركع مع الإمام.
ولا يقدح ذلك في صلاته؛ للحاجة والضرورة، ومثله وقع في صلاة عسفان حيث سجد النبي صلى الله عليه وآله وبقي صف لم يسجد معه^(٥)،
والشرك الحاجة.

ويستحب للإمام تطويل القراءة؛ ليحقق به إن علم بذلك، كما يستحب له ذلك إذا عرف دخول المأموم إلى المسجد، ونيس له أن يركع إذا ركع الإمام قبل السجدة؛ لئلا يزيد ركنًا، فإذا سجد سجد معه، ونوى بها للركعة الأولى، فإن نوى

(١) الميسوط ١ : ١٥١

(٢) التذكرة ١ : ١٥٦.

(٣) الذكرى ٢٣٨.

(٤) المائدة ٢

(٥) سنن أبي داود ٢ : ١٢ حديث ١٢٣٦، سنن السائي ٤ : ١٧٧، سنن البيهقي ٣ : ٢٥٧.

ولو سجد وخلق الإمام راکعاً في الثانية تابعه.

بها للثانية فقولان: أظهرهما - وبه قال الشيخ في النهاية ^(١) وابن ادریس ^(٢)، وجمع ^(٣) منهم المصنف -: بطلان صلاته ^(٤)؛ للزيادة المبطله.

والثاني - وبه قال في اختلاف ^(٥) والمرتضى -: الصلّة ^(٦)، ويحذفها، ويأتي بسجدين للأولى، والمستند رواية حفص بن عياث عن أبي عبدالله عليه السلام فيمن زوحم عن سجود الأولى، ولم يقدر على السجود حتى سجد الإمام للثانية: «إن لم ينو تلك السجدة للركعة الأولى، لم تجزىء عنه الأولى ولا الثانية، وعليه أن يسجد سجدين، وينوي أنها للركعة الأولى، وعليه بعد ذلك ركعة تامة يسجد فيها» ^(٧) وفي المستند ضعف، فإن حفصاً هذا عاصي، كزيادة عمداً مبطله.

وإن أهمل فلم ينو بها لواحدة منها فقولان أيضاً، أظهرهما: الصلّة، واختاره ابن ادریس ^(٨) إجملاً للإطلاق على ما في نية، فإنه لا يجب لكل فعل من أفعال الصلاة نية، وإنما يعتبر للمجموع النية أوها كسائر العبادات. والثاني - واختاره المصنف -: البطلان، لأنه مقتد بالإمام، وصلاته تابعة لصلاته فيلحقه حكمه، ويصرف فعله إليه.

ويستف بأن وجوب متاعه المأموم له لا يصير المنوي له منوياً للمأموم، ولا يصرف فعله عما في نية، والأصل في صلاته الصلّة، وما ذكره لا يصلح سبباً للبطلان.

قوله: (ولو سجد وخلق الإمام راکعاً في الثانية تابعه).

(١) النهاية: ١٠٧.

(٢) السرائر: ٦٥.

(٣) مهم: ابن البراجي المذهب ١٠٤٠١، وخلق في السرائر: ١٨.

(٤) المختار: ١٠٩.

(٥) الخلاف: ١: ١٣٧ مسألة ٩ صلاة الخمسة.

(٦) قاله في المصباح ونقله عنه ابن ادریس في السرائر: ٦٥.

(٧) الكافي: ٣: ٤٣٠ حديث ٩، الحقيه: ٣٧٠: ١ حديث ١٢٣٥، التهذيب: ٣: ٢١ حديث ٧٨.

(٨) السرائر: ٦٥.

ولو لحقه رافعاً فالأقرب جلوسه حتى يسجد الإمام ويسلم ثم ينهض إلى الثانية، وله أن يعدل إلى الإنفراد، وعلى التقديرين يلحق بالجمعة. ولو تابع الإمام في ركوع الثانية قبل سجوده بطلت صلاته.

فيقوم منتصباً مطمئناً بغير قراءة، ثم بركع. قوله: (ولو لحقه رافعاً فالأقرب جلوسه حتى يسجد الإمام ويسلم، ثم ينهض إلى الثانية، وله أن يعدل إلى الإنفراد، وعلى التقديرين يلحق بالجمعة).

نقل الشارح في هذه المسألة ثلاثة أقوال: وحوب الإنفراد حقراً من مخالفة الإمام في الأفعال؛ لتعذر المتابعة. وجوب المتابعة وحذف الزائد كمن تقدم الإمام سهواً في ركوع أو سجود. وما ذكره المصنف من التحيير بين الأمرين^(١)، وهو الأصح؛ لأن الزيادة صلباً مبطله، إلا ما استثنى بدليل، وتحتم الإنفراد لا دليل عليه. وعلى كل من هذين التقديرين يسحق الجمعة؛ لأنه تابع الإمام في أكثر الركعة الأولى من التكبير والقراءة والركوع، وفي الركعة فعلها في حكم التابع له، فأدرك معه ركعة، وكل من أدرك ركعة مع الإمام أضاف إليها أخرى، وتمت جمعة.

قوله: (ولو تابع الإمام في ركوع الثانية قبل سجوده بطلت صلاته).

لزيادة الركن، وقال بعض العامة بوجوب المتابعة في الركوع^(٢)، لقوله عليه السلام: «إنما جعل الإمام إماماً ليؤتم به»^(٣).

(١) إصباح الموائد ١: ١٢٥.

(٢) انظر: المجموع ٤: ٥٦٠.

(٣) صحيح مسلم ١: ٣٠٨ حيث ٧٧.

ولولم يتمكن من السجود في ثنية الإمام أيضاً حتى قعد الإمام للشهد
فالأقوى فوات الجمعة.

وهل يقلب نيته إلى الظهر أو يستأنف؟ الأقرب الثاني.

قوله: (ولولم يتمكن من السجود في ثنية الإمام أيضاً حتى قعد
الإمام للشهد فالأقوى فوات الجمعة).

لأنه لم يدرك ركعة مع الإمام، ويحتمل الإدراك؛ لأن ما يأتي به قل تسمي
الإمام في حكم المتابعة؛ بقاء القبلة وكونه مأموراً بالاتباع؛ فانه؛ ولقولهم: «من
أدرك الركوع فقد أدرك ركعة»^(١). ويصحف بعدم صدق المتابعة فيما يأتي به، فلا
يتحقق إدراك ركعة مع الإمام، ويدرك الركوع بمنزلة إدراك الركعة لا نفس إدراكها.
والأقوى ما قواه المصنف؛ لعدم يقين البراءة بذلك، وهذا إذا أتى بالسجود
قل تسلم الإمام، أمّا لو أتى به بعده، فعليه قتال في المنتهى: الوجه هنا فوات الجمعة
قولاً واحداً؛ لأن ما يعطيه بعد التسليم لم يكن في حكم صلاة الإمام^(٢).

قوله: (وهل يقلب نيته إلى الظهر أو يستأنف؟ الأقرب الثاني).

وجه الأقرب. أن كلاً منها صلاة مفردة مخالفة للأخرى في الشروط
والأحكام، والأصل عدم حواز العدول بالنية من فرص إلى أخرى لقوله عليه السلام:
«وإنها لكل امرئ ما نوى»^(٣) وأن النية إنَّها تعتبر في أول العبادة، لقوله
عليه السلام: «إنَّ الأعمار بالنيات»^(٤) إلا ما أخرجه الدليل، ولا دليل في موضع
التراع، فإذا لم يصح الموي، وهو الجمعة وحسب استئناف الظهر.
ويحتمل - ضعيفاً - حواز قلب النية واعدول بها إلى الظهر؛ لأن الجمعة ظهر

(١) انظر النكبي ٣ ٢٨٢ حديث ٥، العقي ١ ٢٥٤ حديث ١١٤٩، التهذيب ٤٣٠٢ حديث ١٥٢.

١٥٣، الاستبصار ١ ٤٣٥ حديث ١٦٨٠.

(٢) منتهى ١ ٣٣٤.

(٣) صحيح البخاري ٢ ٢٠١، من أبي داود ٢ ٢٦٢ حديث ٢٢٠١.

(٤) أمالي الطوسي ٢ ١٣٩، تهذيب ١ ٨٣ حديث ٢١٨، صحيح البخاري ٢ ٢٠١، من ابن ماجة ٢:

١٤١٣ حديث ٤٢٢٧، من أبي داود ٢ ٢٦٢ حديث ٢٢٠١.

ولو زوحم في ركوع الأولى ثم زال الزحام والإمام رাকع في الثانية لحقه، وتمت جُمعته، ويأتي بالثانية بعد تسليم الإمام.

مقصودة، نظراً إلى اتحاد وقتها وبدليتها عنها، وإذا حاز العلول من السابقة المغايرة فهنا أولى. ولأن ما سبق فعله من الجمعة صحيح، لوقوعه على الوجه المأمور به، فإذا لم يمكن إتمامه جمعة لم يحكم ببطلانه؛ لعدم الدليل عليه، فتقع عن الظاهر إذا جدد نيتها؛ لاستفاء وجوب غيرها، وعدم فوت عمل نية.

وفي الأولوية منع، كما في لزوم وقوعه من الظاهر على تقدير عدم البطلان، فالأصح الأول.

قوله: (ولو زوحم في ركوع الأولى، ثم زال الزحام والإمام رাকع في الثانية لحقه، وتمت جمعته، ويأتي بالثانية بعد تسليم الإمام).

إنما تمت جمعة؛ لأنه لو أدرك الركوع في الثانية والتسعدتين كان مدركاً للجمعة، فالزائد على ذلك من الركعة لأولى لا يمنع من إدراكها.

ولو أدركه بعد الرقع من الأخيرة من كونه مدركاً إشكال، ينشأ من أنه لم يدرك ركوعاً مع الإمام، ومن إدراك ركعة تامة في صلاة الإمام، فيكون مدركاً للركعة معه حكماً.

ويمكن الاحتجاج للثاني برواية عبد الرحمن بن الحجاج، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون في المسجد إما في يوم جمعة، وإما غير ذلك من الأيام، فيرحمه الناس إما إلى حائط، وإما إلى اسطوانة، فلا يقدر على أن يركع ولا يسجد، حتى يرفع الناس رؤوسهم، فهل يجزئ له أن يركع ويسجد وحده، ثم يستوي مع الناس في الصف؟ فقال: «نعم، لا بأس بذلك» ^(١) فإنها بظاهرها تتناول محل النزاع؛ لأن استواءه في الصف أهم من كونه قبل الركوع أو بعده.

قال المصنف في المنتهى: وقد روى ابن بابويه هذا الحديث في الصحيح،

ويستحب الغسل، والتسفل بعشرين ركعة قبل الزوال - ويجوز بعده -
والتفريق: ست عند انبساط الشمس، وست عند الإرتفاع، وست قبل
الزوال، وركعتان عنده.
ويجوز ست بين الفريضتين، وناقلة الظهرين منها،

عن عبدالرحمان بن الحجاج، عن أبي عبدالله عليه السلام ^(١) فالحكم بأدراك الجمعة
ليس ببعيد، واختاره في الذكرى ^(٢).

قوله: (ويستحب الغسل والتسفل بعشرين ركعة قبل الزوال، ويجوز
بعده، والتفريق: ست عند انبساط الشمس، وست عند الإرتفاع، وست
قبل الزوال، وركعتان عنده، ويجوز ست بين الفرضين وناقلة الظهرين
منها).

أما الغسل فقد سبق في كتاب الطهارة استحبابه، وأنه يقع أداء وقضاء
وتقديمًا، ومع تعذره يسقط لا إلى بدل، فلا يستحب التيمم عنه، كما صرح به
المصنف في النهاية ^(٣).

وأما النوافل فالمشهور بين الأصحاب استحباب عشرين ركعة، وأن الأفضل
تقديمها، ويجوز تأخير جميعها إلى بعد العصر، والسيد المرتضى ^(٤) وجاعة على أنه
يستحب تأخير ست منها عن الجمعة، يأتي بها بين الفرضين ^(٥)، واختار ابن بابويه
استحباب تأخيرها، وأنها ست عشرة ركعة قلعت أو أخرت ^(٦)، وقال ابن الجنيد:

(١) انتهى ١. ٣٣٤، والحديث رواه ابن بابويه في المقيبه ١ ٢٧٠ - حديث ١٢٣٤ عن عبدالرحمن بن
الحجاج عن أبي الحسن عليه السلام، وعبدالرحمن بن الحجاج يروي عن الامامين أبي عبدالله وأبي
الحسن عليهما السلام، انظر رجال اسعدشي ١٦٥٠، مجمع لرجال ٢٥٧: ٧، ومعجم رجال الحديث
٣١٨: ٩

(٢) الذكرى: ٢٣٥

(٣) نهاية الأحكام ٢: ٥٠

(٤) نقله عنه في المختلف: ١١٠.

(٥) مهم. ابن أبي عقيل وابن الجنيد كما في المختلف: ١٠١.

(٦) المقيبه ١ ٢٦٨.

إنها ثمانى عشرة^(١) .
 والمشهور أيضاً أن الست الأولى عند تبسط الشمس، والمراد به: انتشارها على وجه الأرض وكمال ظهورها، أخذاً من مسط الرزق: أي، توسعته وقال ابن الجنيد: عند ارتفاعها^(٢)، وقال ابن بابويه: عند طلوعها^(٣) .
 والمشهور أيضاً أن الركعتين عند الزواجر أي: بعده وجعلها ابن أبي عقيل قبله^(٤)، والذي في صحيحة يعقوب بن يقطين، عن العبد الصالح عليه السلام: «أن التطوع في يوم الجمعة في غير سفر صلاة ست ركعات عند ارتفاع النهار وست قبل نصف النهار وركعتين إذا زالت الشمس قبل الجمعة وضعت بعد الجمعة»^(٥) .
 وقريب منها رواية أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن أبي الحسن عليه السلام^(٦)، وفي رواية علي بن يقطين، عن أبي الحسن عليه السلام: إن التافلة التي تصلى يوم الجمعة الأفضل كونها قبل الجمعة^(٧) وقريب منها رواية سعد بن سعد الأشعري، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام إلا أن فيها زيادة ركعتين بعد العصر، فتكون التافلة اثنتين وعشرين ركعة^(٨) .
 وفي رواية عتبة بن مصعب^(٩) وسليمان بن خالد، عن الصادق عليه السلام: إن الأفضل التأخير إلى ما بعد العريضة^(١٠) وفي استادهما كلام.
 واختار المصنف استحباب التقديم؛ لأنه المشهور ولما فيه من المسارعة إلى

(١) نقله عنه في المختلف، ١١١ .

(٢) نقله عنه في المختلف: ١١٠ .

(٣) الفقيه ١: ٢٦٧ .

(٤) نقله عنه في المختلف، ١١١ .

(٥) التهذيب ١٢: ١١ حديث ٣٦، الاستبصار ١: ٤١٠ حديث ١٥٦٨ .

(٦) الكافي ٣: ٤٢٧ حديث ٤، التهذيب ٣: ٢٤٦ حديث ٦٦٨ .

(٧) التهذيب ٣: ١٢ حديث ٣٨، الاستبصار ١: ٤١١ حديث ١٥٧٠ .

(٨) التهذيب ٣: ٢٤٦ حديث ٦٦٩، الاستبصار ١: ٤١١ حديث ١٥٧١ .

(٩) التهذيب ٣: ٢٤٦ حديث ٦٧٠، الاستبصار ١: ٤١١ حديث ١٥٧٢ .

(١٠) التهذيب ٣: ١٤ حديث ٤٨، الاستبصار ١: ٤١١ حديث ١٥٧٣ .

فمن الطاعة، والمحافظة عليها، وصيانتها عن عروض مانع يمنع من فعلها، وعبارته هنا تقتضي ذلك؛ لأنَّ قوله: (ولتسفل بعشرين ركعة قبل الزوال) معناه: استحباب ذلك، وحواز فعلها بعده لا ينفيه، إذ لا كلام في حواز التأخير.

وقوله: (والتفريق) معناه: ويستحب التفريق، لا أنَّ معناه: ويجوز التفريق، بدليل قوله بعد: (وستعند انبساط الشمس...) أي: ويستحب في التفريق هذه الكيفية. إذا تقرر ذلك، فهذه النوافل منها نافلة الظهرين، أضيف إليها زيادة أربع ركعات.

واعلم أنَّ المصنف في النهاية قال: إنَّ السر في زيادة الأربع أنَّ الساقط ركعتان، فيستحب الإتيان بهما، والثالثة الرابعة ضعف الفرائض^(١). وبشكل ذلك بوجهين:

الأول: إنَّ مقتضاه قصر استحباب الزيادة المذكورة على ما إذا صليت الجمعة، وظاهر كثير من الأخبار^(٢) وعبارات الأصحاب أنَّ الاستحباب متعلق بيوم الجمعة من غير تقييد بصلاة الجمعة^(٣).

الثاني: أنَّ الوارد في الأخبار أنَّ الجمعة ركعتان من أجل الخطبتين^(٤)، فهما بدل من الركعتين، وإذا تحققت البدلية بهما، فلا معنى لبدئية النوافل. ويمكن الاعتذار بأنه لما كان منشأ الاستحباب فعل الجمعة صح ما ذكره، وإن صليت الظهر؛ وقيام الخطبتين مقام ركعتين لا ينافي ذلك؛ لأنها ليست بصورة الصلاة، فتبقى البدلية باعتبار موافقة لصورة المطلوبة.

(١) نهاية الأحكام ٢: ٥٢.

(٢) التهذيب ٣: ٢٤٦ حديث ١٦٦٨، ١٦٦٩، الاستبصار ١: ٤٠٩، ٤١٠ حديث ١٥٦٥، ١٥٦٦.

(٣) مهم: الشيخ في المبسوط ١: ١٥٠، والاستبصار ١: ٤١١، وابن البراج في المهذب ١: ١٥٣، والمحقق في المنبر ٢: ٣٠٠، وانشرائح ١: ٩٨، والشهيد في التلمذة ٣٨.

(٤) ألفقيه ١: ٢٦٩ حديث ١٢١٩، ١٢٢٨، المهذب ٣: ١٢ حديث ٤٢.

ولمباكرة إلى المسجد بعد حلق الرأس، وقص الأظفار، وأخذ الشارب،
والسكينة والوقار، ولتطيب ولبس الفاحر،

قوله: (والمباكرة إلى المسجد بعد حلق الرأس وقص الأظفار وأخذ
الشارب والسكينة والوقار والتطيب ولبس الفاحر).

المراد من المباكرة إلى المسجد على ما مره المصنف في التذكرة: هو التوجه
بعد الفجر، وإيقاع صلاة الصبح فيه ^(١)؛ يظهر قوله صلى الله عليه وآله: «من
اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة، ثم راح فكأنها قرب بدنة، ومن راح في الساعة
الثانية فكأنه قرب بقرة، ومن راح في الساعة الثالثة فكأنها قرب كبشاً أقرن، ومن
راح في الساعة الرابعة فكأنها قرب دجاجة، ومن راح في الساعة الخامسة فكأنها قرب
بيضة، فإدا حرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر» ^(٢).

وروى الأصحاب عن الصادق عليه السلام: «إن الجنان لتزخرف وتزين
يوم الجمعة لمس أئها، وإنكم تتسابقون إلى الجنة على قدر سبقكم إلى الجمعة» ^(٣)
الحديث، وظاهر ذلك الإصرار أول النهار

فإن قيل: تأخير الغسل إلى ما قبل لزوال أفصل، وهو مضاد لاستحباب
فعله أول النهار والمباكرة إلى المسجد.

قلنا: لا منافاة في ذلك؛ لأن استحباب تأخير الغسل حيث لا يعارضه طاعة
أعظم منه، فإن المباكرة إلى المسجد مشتملة على عدة طاعات: المسارعة إلى الخير
والكون في المسجد، وما ينجر إليه ذلك من التلاوة والدعاء والصلوة، فيبقى
استحباب التأخير لمن لا يباكر المسجد أمراً مانعاً، أو لا اختياره ذلك.

إذا عرفت هذا، فقد قال المصنف في النهاية: ليس المراد من الساعات:
الأربع والعشرين التي ينقسم اليوم واللييلة عليها وإنما المراد: ترتيب الترتبات وقفل

(١) التذكرة ١: ١٥٥.

(٢) صحيح مسلم ٥٨٢: ٢، حديث ٨٥١، مس أبي داود ١٦٦٠ حديث ٣٥١، الموطأ ١: ١٠١ حديث ١.

(٣) الكافي ٣: ٤١٥ حديث ٩، التهذيب ٣: ٤٤ حديث ٦.

السابق على الذي يليه، واللاستوى السابق والمسبوق إذا جاءا في ساعة واحدة على التساق (١)، هذا كلامه.

ويمكن إجراء الحديث عن ظاهره ولا محذور؛ لأن كل واحد من البدنة والبقرة والكبش والدجاجة والبيضة له أفراد متساوية، فينزل التفاوت بالجميـء في أجزاء الساعة عن التفاوت في كل من هذه المذكورات.

أو يحمل على إرادة بيان لتفاوت في الفصل بين الساعة وما يليها، وأجزاء الساعة مسكوت عنها، فلا تلزم المساواة المذكورة.

ويستحب أيضاً ^(٢) خلق برأس كان من عادته حلقه، وإلا غسله بالخطمي، وقص الأظفار وأخذ الشارب؛ لاستحباب الترس يوم الجمعة، روي عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ (٣) قال: «في العيدين والجمعة» (٤). وقال عليه سلام: «ليترس أحدكم يوم الجمعة، ويتطيب، ويرح لحيتـه، ويلبس أنطف ثيـه، وليتأهب للجمعة، ويكون عليه في ذلك اليوم السكينة والوقار» (٥).

ويستحب لبس الفاخر من الثياب، وأفضلها البيض؛ لقوله صلى الله عليه وآله: «أحب الثياب إلى الله تعدى البيض، يديسها أحياءكم، ويكفن بها موتاكم» (٦).

ويستحب السواك وقطع رائحة الكربة، لئلا يتأذى بها غيره، ويتأكد التجمل في حق الإمام والزيادة فيه عن غيره؛ لأنه المنظور إليه.

(١) نهاية الأحكام ٢٢-٥١.

(٢) الأعراف: ٣١.

(٣) الكافي ٣: ٤٢٤ حديث ٨، التهذيب ٣: ٢٤١ حديث ٦٤٧.

(٤) الكافي ٣: ٤١٧ حديث ١، التهذيب ٣: ١٠٠ حديث ٣٢.

(٥) الكافي ٣: ١٤٨، حديث ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦،

والدعاء عند لتوجه، ويقاق الظهر في الجامع لمن لا تجب عليه الجمعة، ويقدم المأموم الظهر مع غير المرصي.

ويجوز أن يصلي معه الركعتين ثم يتم صهره.

الفصل الثاني: في صلاة العيدين وفيه مطلبان:

الأول: الماهية: وهي ركعتان يقرأ في الأولى منهما الحمد وسورة، ثم

قوله: (والدعاء عنه التوجه).

المراة: أمام التوجه؛ لقول الباقر عليه السلام لأبي حمزة الثمالي: «أدع في العيدين ويوم الجمعة إذا تيات للخروج بهذا الدعاء: اللهم من تبيأ وتعباً»^(١) إلى آخره.

قوله: (وايقاق الظهر في الجامع لمن لا تجب عليه الجمعة).

لأن الباقر عليه السلام كان يسكر إلى المسجدة يوم الجمعة حين تكون الشمس قدر رمح، فإذا كان شهر رمضان يكون قبل ذلك^(٢).

قوله: (ويقدم المأموم الظهر مع غير المرصي، ويجوز أن يصلي معه

الركعتين، ثم يتم ظهره).

روى أبو بكر الحضرمي قال: قلت لأبي حمزة عليه السلام: كيف تصنع يوم

الجمعة؟ قال: «كيف تصنع أنت؟» قلت: أصلي في منزلي، ثم أخرج فأصلي

معه، قال: «كذلك أصنع أنا»^(٣) وقال بضائق عليه السلام: «في كتاب علي

عليه السلام إذا صلتوا الجمعة في وقت فصل معهم، ولا تقوم من مقعدك حتى

تصلي ركعتين أخريين»^(٤).

قوله: (الفصل الثاني: في صلاة لعيدين: وفيه مطلبان:

الأول: الماهية: وهي ركعتان، يقرأ في الأولى منها الحمد وسورة،

(١) التهذيب ٣: ١٤٢ حديث ٣١٦

(٢) الكافي ٣: ٤٢٩ حديث ٨، لمذهب ٣: ٢١٤ حديث ٦٦٠

(٣) التهذيب ٣: ٢٤٦ حديث ٦٧١

(٤) التهذيب ٣: ٢٨ حديث ٩٦

يكبر خمساً، ويقنت عقيب كل تكبير، ثم يكبر ويركع ويسجد سجدتين، ثم يقوم فيقرأ الحمد وسورة، ثم يكبر أربعاً. ويقنت عقيب كل تكبير ثم يكبر ويركع ويسجد سجدتين ثم يتشهد ويسلم.

ثم يكبر خمساً، ويقنت عقيب كل تكبير ثم يكبر ويركع ويسجد سجدتين ثم يقوم فيقرأ الحمد وسورة - إلى قوله - ثم يتشهد، ويسلم).

أجمع الأصحاب على وجوب صلاة العبدتين عياً مع اجتماع شرائطها، وقال بعض العامة بوجوبها كناية^(١)، وبعضهم كابتنها^(٢)، وقد قل بعض المفسرين: إن معنى قوله تعالى: (فصل لربك وانحر)^(٣)، صل العبد^(٤)، والأمر للوجوب. وقد تواترت الأخبار عن أئمة الهدى صلوات الله عليهم أجمعين بوجوبها^(٥). وهي ركعتان، يزيد فيها على المعتاد في اليومية خمس تكبيرات في الأولى وأربع في الثانية، ويقنت عقيب كل تكبيرة.

واختلف الأصحاب، فقال الأكثر: إن التكبير والقنوت في الركعتين معاً بعد القراءة، وقال ابن الجبلي: هم في الأولى قبل القراءة، وفي الثانية بعدها^(٦)، والعمل على المشهور؛ لصحيفة معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «ثم يقرأ فاتحة الكتاب، ثم الشمس، ثم يكبر خمس تكبيرات، ثم يكبر ويركع بالثابعة، ثم يقوم فيقرأ، ثم يكبر أربع تكبيرات، قال: وكذا صنع رسول الله صلى الله عليه

(١) قاله أحد بن حبل كما في المعنى ٢٢٣

(٢) انظر: الوجيز لبحراني ١/ ٦٩، بلغة لسانك في مذهب مالك ١/ ١٨٧

(٣) الكوثر: ٢.

(٤) تفسير لبني لفتح الرري ٥٩٤:٥

(٥) المعجم ١/ ٣٢٠ حديث ١٤٥٧، تهذيب ٣/ ١٢٧ حديث ٢٦٩، ٢٧٠، الاستبصار ٤٤٣:١ حديث

١٧١١، ١٧١١

(٦) نقله عنه في الذكرى. ٣٤١.

وتجيب الخطبتان بعدها، وليستا شرطاً.

وآله» (١) ومثله موثقة سليمان بن خالد (٢)، وصحيحة أبي بصير عنه عليه السلام (٣) وغيرها (٤).

ولا يعارض ذلك صحيحة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «التكبير في العيدين في الأول سبع قبل القراءة، وفي الأخرى خمس بعد القراءة» (٥) ومثلها صحيحة اسماعيل بن سعد الأشعري عن الرضا عليه السلام (٦)، وفي رواية هشام بن الحكم عن الصادق عليه السلام في صلاة العيد: «تصل القراءة بالقراءة» (٧) لأن أكثر الأصحاب أعرضوا عن هذه الأخبار، ولم يعملوا بها، فترجح الأول عليها بالشهرة.

قوله: (وتجب الخطبتان بعدها وليستا شرطاً).

صرح موحوب الخطبتين لمصنف في كتبه (٨)، وهو مذهب ابن إدريس (٩)، وصرح في المعتبر باستحبابها، ودعى عليه الإجماع (١٠)، وليس في الأخبار تصريح بالوجوب، قال في الذكرى: ونعمل بالوجوب أحوط (١١). وفي القول بالوجوب قوة؛ لأن مدومة النبي صلى الله عليه وآله والائمة عليهم السلام عليها يقتضي الوجوب، بوجوب التأمي، ولقوله صلى الله عليه وآله:

(١) الكافي ٣: ٤٦٠ حديث ٣، التهذيب ٢: ١٢٩٠٢ حديث ٢٧٨، الاستبصار ١: ٤٤٨ حديث ١٧٣٣

(٢) التهذيب ٣: ١٣٠ حديث ٢٨٩، الاستبصار ١: ٤٤٨ حديث ١٧٣٥

(٣) التهذيب ٣: ١٣١ حديث ٢٨٩، الاستبصار ١: ٤٤٩ حديث ١٧٣٦

(٤) التهذيب ٣: ١٣٢ حديث ٢٨٨-٢٩١، الاستبصار ١: ٤٤٩ حديث ١٧٣٧-١٧٤٢

(٥) التهذيب ٣: ١٣١ حديث ٢٨٨، الاستبصار ١: ٤٥٠ حديث ١٧٤٠

(٦) التهذيب ٣: ١٣١ حديث ٢٨٥، الاستبصار ١: ٤٥٠ حديث ١٧٤١

(٧) التهذيب ٣: ٢٨٤ حديث ٨٤٧، الاستبصار ١: ٤٥٠ حديث ١٧٤٤

(٨) المنهاج ١: ٣٤٥، التذكرة ١: ١٥٩.

(٩) الراثر ٧٠.

(١٠) المعتبر ٢: ٣٢٤.

(١١) الذكرى: ٢٤٠.

«صلّوا كما رأيتموني أصلي» ^(١) ولم ينقل تركها عن أحد منهم عليهم السلام، وما هذا شأنه لا يكون إلا واحداً، وروي عن أحدهما عليها السلام أنه قال: «الصلّاة قبل الخطبتين» ^(٢) يخطب قائماً ويجلس بينها والأمر للجواب، وموضع الخطبتين بعد الصلّاة بإجماع العلماء، وتقديمها بدعة.

والمروي أن أول من قدمها عثمان؛ لأنه لما أحدث أحداثه، كان إذا فرغ من الصلّاة قام الناس، فلما رأى ذلك قدم الخطبتين، واحتبس الناس للصلّاة، رواه محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام أو أبي جعفر عليه السلام ^(٣)، ونُقل عن بني أمية وابن الزبير أنهم فعلوا ذلك ^(٤) ثم انعقد الإجماع من المسلمين على تأخيرها.

وروى العامة أن شخصاً أنكر على مروان تقديمها، وقال له: خالفت الستة، فقام أبو سعيد الخدري، فقال: أنا هذا المتكلم فقد قضى ما عليه، قال لما رسول الله صلى الله عليه وآله: «من رأى منكم منكراً فليذكره بيده، فمن لم يستطع فليذكره بلسانه فمن لم يستطع فليذكره بقلبه، وذلك أضعف الإيمان» ^(٥).

إذا تقرر ذلك فليس الخطبتان شرطاً في الصلّاة بخلاف الجمعة؛ للأصل، ولا يجب حضورهما ولا استماعهما اتفاقاً، ولهذا أخرنا عن الصلّاة؛ ليمكن المصلّي من تركها، وروي عبد الله بن السائب، قال: شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وآله العيد، فدعا فصى الصلّاة، قال: «إنّا نخطب، فمن أحب أن يجلس للخطبة فليجلس، ومن أحب أن يذهب فليذهب» ^(٦) لكنه يستحبّ لما فيه من الاتعاط وحضور مجالس الذكر، وهما كخطبتي الجمعة.

(١) صحيح البخاري ٨: ٩١.

(٢) التهذيب ٣: ٢٨٧ حديث ٨٦٠.

(٣) التهذيب ٣: ٢٨٧ حديث ٨٦٠.

(٤) نقله الشهيد في تذكري: ٢٤٠.

(٥) سنن الترمذي ٣: ٣١٧ حديث ٢٢٦٣.

(٦) سنن ابن ماجة ١: ٤١٠ حديث ١٢٩٠.

ويستحب الإصحار إلا بمكة، ومع المطر وشبهه،

لكن يسعي أن يذكر في حصة الفطر، يتعلق بالفطرة ووجوبها وشرائطها وقد المخرج وجنسه ومستحقه ووقته، وفي الأصح أحكام الأضحية.

وهل يجب القيام فيها والجلوس بينهما؟ فيه نظره، وظاهر قوله عليه السلام في الرواية السابقة: «يجب قائماً، ويجلس بينهما»^(١) لوحوب، وفيه قوة.

ويستحب له إذا صعد أن يبدأ بالسلام، وهل يستحب الجلوس قبلها كما في الجمعة؟ تردّد فيه في التذكرة^(٢) وفيه في المنى^(٣) لأن استحبابه في الجمعة لأجل الأذان، ولا أذان هنا. ولا يبعد القول بالاستحباب، لـ فيه من الإستراحة عن تعب الصعود والتأهب للخطبة.

وظاهر كلام الأصحاب أنها كخطبة الجمعة هل مذكّره في التذكرة^(٤) عدم استحباب التكبير فيها، لا بمعنى أن التكبير من حيث هو ذكر لا يستحب، بل معنى أنه لم يوظف بخصوصه، فعلى هذا لو أتى به عن قصد لتوظيف كان بدعة. قوله: (ويستحب الإصحار إلا بمكة ومع المطر وشبهه).

أجمع علمائنا وأكثر العامة على استحباب فعلها في الصحراء^(٥)؛ ناسباً بالنبي صلى الله عليه وآله فإنه كان يعطيها حارج المدينة^(٦)، روى معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام: «يخرج الإمام إلى البر حيث ينظر إلى أفق السماء وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله يخرج إلى البقيع، فيصلي بالناس»^(٧) ولا يستثنى من ذلك إلا مكة، زادها الله شرفاً. ففي مرفوعة محمد بن يحيى، عن الصادق عليه السلام قال: «اسنة على أهل الأمصار أن يبرزوا من أمصارهم في

(١) الكافي ٣: ٤٦٠ حديث ٣، التهذيب ٣: ٢٠، ٢٨٧ حديث ٧٤، ٨٦٠.

(٢) التذكرة ١: ١٥٩.

(٣) انتهى ١: ٢٤٥.

(٤) لتذكرة ١: ١٥٩.

(٥) سنن الترمذي ٢: ٢١، المجموع ٥: ٥، المعنى ٣: ٢٢٩.

(٦) صحيح البحاري ٢: ٢٢، سنن ابن ماجة ١: ٤١٤ حديث ١٣٠٦.

(٧) الكافي ٣: ٤٦٠ حديث ٣.

وخرج الإمام حافياً ماشياً بسكينة ووقار ذاكراً،

العبد، إلا أهل مكة فاتهم يصتّون في المسجد لحرام»^(١).
والحقّ ابن الجعيد مسح لثي صلى الله عليه وآله^(٢)، وهو ضعيف،
وفعل النبي صلى الله عليه وآله بدفعه. ولو كان هناك مطر أو وحل أو خوف أو
نحو ذلك صلّيت في المسجد؛ لم يروي من أن النبي صلى الله عليه وآله صلّى في
مسجده في يوم مطر^(٣).

ولا ينبغي للإمام إذا أريد الخروج أن يخلف أحداً يصلي العيدين في
المسجد؛ لضعفة الناس، خلافاً للشافعي^(٤)؛ لسقوطها عنهم، ولقول السافر
عليه السلام: «قال الناس لأمر المؤمنين عليه السلام ألا تخلف رجلاً فيصلي العيدين
بالتاس؟ فقال: لا أجالف لئس»^(٥) وصرّح الشيخ في الخلاف بعدم جوازه^(٦)،
وتابعه في المعتمد^(٧).

قوله: (وخرج الإمام حافياً بسكينة ووقار ذاكراً).

روي أن النبي صلى الله عليه وآله لم يركب في عيد ولا حازة^(٨)، وأن
عليّاً عليه السلام قال: «من السنة أن تأتي العيد ماشياً، وترجع ماشياً»^(٩).
ويستحب التحني حال الخروج؛ لأنه أبلغ في الخضوع، ولأن الرضا
عليه السلام لما خرج لصلاة العيد في عهد المأمون خرج حافياً^(١٠)، وروي عن النبي

(١) الكافي ٣: ٤٦١ حديث ١٠، التهذيب ١٣٨٠٤ حديث ٣٠٧، وفيها في العيدين.

(٢) نقله عنه في (الذكرى): ٢٣٩.

(٣) سنن ابن ماجة ١: ٤٦٦ حديث ١٣١٣.

(٤) المجموع ٥: ٤٠.

(٥) التهذيب ١٣٧٠٣ حديث ٣٠٢.

(٦) الخلاف ١: ١٥٥ مسألة ١٨ صلاة العيدين.

(٧) المعتمد ٢: ٣٢٧-٣٢٨.

(٨) ذكره المحقق في معتمد ٢: ٣١٧.

(٩) المصدر السابق.

(١٠) أصول الكافي ١: ٤٠٨ حديث ٧، عيون أخبار الرضا ٢: ١٤٩ حديث ٢١.

وقراءة الأعلى في الأولى والشمس في الثانية،

صلى الله عليه وآله أنه قال: «من اغبرت قضاء في سبيل الله حرّمها الله على الناس»^(١).

ولو كان موطنه بعيداً عن المصلى، أو كان عاجزاً، أو به علة ونحو ذلك جاز الركوب قطعاً، ويستحب السكينة في أعصائه والوقار في نفسه، بمعنى طمأنينة النفس وثباتها.

ومقتضى العبارة اختصاص استحباب المشي والحفاة بالامام عليه السلام؛ لأنّ التقيد به يشعر بذلك، لكن دلائل الإستهانة تقتضي العموم، وعبارة النهاية لمصنف غير مقيدة، فإنه قال: يستحب الخروج ماشياً إلى آخره^(٢)، وهو المناسب وقد روي أنّ المأمون تبع الرضا عليه السلام في فعله، ويستحب أن يكون ذاكرة لله تعالى في حال خروجه، كما نقل عن الرضا عليه السلام.

قوله: (وقراءة الأعلى في الأولى، والشمس في الثانية).

هذا قول الشيخ في المبسوط^(٣) والنهاية^(٤) ومحمد بن بابويه^(٥) وابن ادریس^(٦) وابن حزم^(٧). تلك عليه رواية اسماعيل الجعفي، عن أبي جعفر عليه السلام: «تقرأ في الأولى مع أم القرآن (سبح اسم ربك الأعلى)، وفي الثانية والشمس»^(٨) ومثله رواية أبي الصباح عن أبي عبد الله عليه السلام^(٩).

(١) صحيح البخاري ٢: ٩، من السرمدي ٣: ٩٣ حديث ١٦٨٢، من السنن ١: ١٤٦، من لسان المصطفى ٢: ٢٠٢، مسند أحمد ٣: ٣٦٧، وفي الجميع اختلاف بسيط في اللفظ.

(٢) نهاية الأحكام ٢: ٦٤.

(٣) المبسوط ١: ١٧٠.

(٤) لنهاية: ١٣٥.

(٥) الفقيه ١: ٣٢٤.

(٦) لسان المصطفى ٧٠.

(٧) لوسيلة ١١٦.

(٨) التهذيب ١٣٢٣ حديث ٢٨٨، الاستبصار ١: ٤٤٩ حديث ١٧٣٨، وفيه (اجلي) بدل (الحصلي).

(٩) الفقيه ١: ٣٢٤ حديث ١٤٨٥، التهذيب ٣: ١٣٢ حديث ٢٩٠، الاستبصار ١: ٤٥٠ حديث ١٧٤٣.

والسجود على الأرض.

وقال في خلاف : يقرأ في الأول الحمد و الشمس، وفي الثانية الحمد والعاشية ^(١)، وهو قول المفيد ^(٢) و لمنصي ^(٣) وإبي الصلاح ^(٤) وابن البراج ^(٥) وابن زهرة ^(٦)، تدلّ عليه صحيحة جميل عن الصادق عليه السلام وقد سأله: ما يقرأ فيها؟ قال: « (والشمس وضحاها) و(هل أتاك حديث الفاشية)، واشباههما » ^(٧) وصحيحة معاوية بن عمار عنه عليه السلام: « تقرأ في الأول الحمد و(والشمس وضحاها)، وفي الثانية الحمد و(هل أتاك حديث الفاشية) » ^(٨).

وليس انبحث في اجواز بل في الأفضلية، وهذان القولان مشهوران، وقيل: يقرأ في الأول العاشية، وفي الثانية الأعلى ^(٩) وقيل: العاشية في الأولى، والشمس في الثانية ^(١٠).

قوله: (والسجود على الأرض).

أي: مباشرتها بجميع بدنه بحيث لا يصلي على محوساط، ففي صحيحة معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: « ولا يصلي على حصير ولا يسجد عليه » ^(١١) وفي صحيحة المصلي، عنه عليه السلام أنه أتى بحُمْرة يوم الفطر، فأمر بردها، وقال: « هذا يوم كان رسول الله صلى الله عليه وآله يحب أن ينظر إلى

(١) الخلاف ١: ١٥٣ مسألة ١٢ صلاة العيدين.

(٢) القمعة: ٣٢.

(٣) جن العلم والعمل: ٧٤.

(٤) الكافي في الفقه ١٥٣ - ١٥٤.

(٥) المهذب ١: ١٢٢.

(٦) الصبة (لجوامع الفقهية): ٤٩٩ - ٥٠٠.

(٧) التهذيب ٣: ١٢٧ حديث ٢٧٠، الاستبصار ١: ٤٤٧ حديث ١٧٢٩.

(٨) تهذيب ٣: ١٢٩ حديث ٢٧٨، الاستبصار ١: ٤٤٨ حديث ١٧٣٣.

(٩) سبب العلامة هذا بقول أبي عبيد بن جابر في رسالته بن وبنه كما في المخطف ١١٢.

(١٠) قاله ابن أبي عمير ونقله عنه في المخطف ١١٢.

(١١) الكافي ٣: ٤٦٠ حديث ٣، تهذيب ٣: ١٢٩ حديث ٢٧٨.

وأن يطعم قبل خروجه في الفطر، وبعد عوده في الأضحى مما يضحى

به.

أفاق السماء، ويضع جبهته على الأرض»^(١) وتخصيص الجهة في آخر هذا الحديث بالذكر لشرفها، فإذا وضعت على الأرض فغيرها أولى.

قوله: (وأن يطعم قبل خروجه في لفطر، وبعد عوده في الأضحى مما يضحى به).

أما الفطر؛ فلأن الإفطار فيه مطلوب، لمصل بينه وبين الصوم، فيستحب المبادرة إليه، بخلاف الأضحى فإن المبادرة إلى الصلاة أولى، روى جراح المدائني، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «اطعم يوم لفطر قبل أن تصلي، ولا تطعم يوم الأضحى حتى ينصرف الإمام»^(٢).

وبستحب في الفطر الإفطار على الحلو، كما صرح به كثير من الأصحاب^(٣)؛ لما روي أن النبي صلى الله عليه وآله كان يأكل قبل خروجه في الفطر تمرات ثلاثاً أو حمصاً أو سبباً أو قل أو أكثر^(٤).

ولو أفطر على الثرية الحسنة صدقت الله على مشرفها، فقد شرط في الذكرى لجواره أن يكون به علة، وبدونها يحرم، محتجاً بتحريم الطين على الإطلاق، إلا ما خرج لدليل من الاستشفاء بالثرية الشريفة، وإن الرواية الواردة بالإفطار عليها شاذة^(٥)، ومتى جاز التناول فلا يتجاوز قدر الحمصة، وقال أيضاً: إن أفضل الحلاوة السكر^(٦). وفي الأضحى يستحب الأكر من أضحيتته؛ لما روى زرارة عن

(١) الكافي ٣: ٤٦١ حديث ٧، التهذيب ٣: ٢٨٤ حديث ١٨٤٦، وفيه: (لفصل) بدل (المصلي)

(٢) الكافي ٤: ١٦٨ حديث ٢، التهذيب ٣: ١٣٨ حديث ٣١١

(٣) مهم: الشيخ في نهاية ١٣٤، والعلامة في المنهاج ١: ٣١٥، والشهيد في الذكرى: ٢٤٠.

(٤) سنن الترمذي ٢: ٥٧ حديث ٥٤١.

(٥) المعية ٢: ١١٣ حديث ٤٨٥، الكافي ٣: ١٧٠ حديث ٤، وفيه: «... إلى طوت يوم الفطر على ثين وتمره...» والظاهر أنه خطأ حيث أن الصحيح (على طين) كما نقله الحر العاملي في الوسائل عن الكافي.

(٦) الذكرى: ٢٤٠

والتكبير في الفطر عقيب أربع، أولها المغرب ليلة الفطر وآخرها العيد.

يقول: الله أكبر - ثلاثاً - لا إله إلا الله والله أكبر، الحمد لله على ما هدانا وله الشكر على ما أولانا.

وفي الأصحى عقيب خمس عشرة، أولها ظهر العيد إن كان بمنى، وعقيب عشر إن كان بغيرها، ويزيد: ورزقنا من بهيمة الأنعام.

الباقر عليه السلام قال: «لا تأكل يوم الأضحى إلا من أضحيتك إن قويت، وإن لم تقو فعدون»^(١).

فرع: احتار المصنف في النهاية في الفطر استحباب لإصبح بها أكثر لأن من المسنون يوم الفطر أن يفطر أولاً على شيء من خلوة ويصلي، وفي الأصحى لا يطعم شيئاً حتى يصلي، ويضحى، ولأن الأفضل إحراح الفطرة قبل الصلاة، فيؤخرها ليتسع الوقت لذلك^(٢)، ولا بأس بما احتاره.

قوله: (والتكبير في الفطر عقيب أربع صلوات، أولها المغرب ليلة الفطر، وآخرها العيد، يقول: الله أكبر ثلاثاً، لا إله إلا الله والله أكبر، الحمد لله على ما هدانا، وله لشكر على ما أولانا، وفي الأصحى عقيب خمس عشرة، - إلى قوله - ورزقنا من بهيمة الأنعام).

أي: يستحب التكبير في عيدين، ولا يحب عند أكثر الأصحاب، لرواية سعيد النقاش، عن أبي عبد الله عليه السلام: «أما إن في الفطر تكبيراً، ولكته مسنون» قال: قلت: وأين هو؟ قال: «في ليلة الفطر في المغرب والعشاء الآخرة، وفي صلاة الفجر، وصلاة العيد»^(٣).

وإذا ثبت الإستحباب في لفطر، ثبت في الأضحى؛ لعدم انقائال بالفرق.

(١) المقيده ٣٢١: ١، حديث ١٤٦٩، وفيه: من هديتك وأضحيتك

(٢) نهاية الأحكام ٥٦: ٢.

(٣) الكافي ٤: ١٦٦، حديث ١، وفيه (مستحب) بدل (مسنون)، المقيده ١٠٨: ٢، حديث ٤٦٤، التهذيب

وقال المرتضى بالوجوب، محتجاً بالإجماع، ويقول تعالى: (وتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم) (١) (واذكروا الله في أيام معدودات) (٢) والأمر للوجوب.

وأما الإجماع، فكيف يحتج به في مثل هذه المسألة التي يمكن ادعاء الإجماع في القول المقابل؟

وأما الأمر، فقد يرد للذب، بحسن عليه ههنا، لضعف القول بالوجوب وسدوره، واشتغال القول بالاستحسان عند أكثر العلماء، على أن قوله تعالى: (ولتكبروا لله) ليس أمراً.

هذا تقرّر هذا والتكبير في المطر عيب أربع صلوات، كما تضمنته رواية سعيد، وفي الأصح لم كان يمي عقيب خمس عشرة، وفي الأمصار عقيب عشر. روى حرير، عن محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل: (واذكروا الله في أيام معدودات) قال: «التكبير في أيام التشريق عقيب صلاة لظهر من يوم النحر إلى صلاة المحرم يوم الثالث، وفي الأمصار عشر صلوات» (٣) ومثله رواه زرارة عن أبي بصير عليه السلام (٤).

ويستحب رفع الصوت به بعد المرأة والخش، حذراً من سماع الأجانب؛ لأن فيه إظهاراً لشعائر الإسلام.

ويستحب للمفرد والجامع، الحاضر والمساقر، سواء كان في بلد أو قرية، صغيرة أو كبيرة، ذكراً كان أو أنثى، حرّاً كان أو عبداً؛ لعموم الأخبار (٥).

(١) البقرة ١٨٥

(٢) البقرة ٢٠٣

(٣) الكافي ٤، ٥١٦ حديث ١، التهذيب ٥، ٢٦٩ حديث ٩٢

(٤) الكافي ٤، ٥١٦ حديث ٢، التهذيب ٥، ٢٦٩ حديث ٩٢١

(٥) الكافي ٤، ١٦٦، حديث ١، ٥١٦ حديث ١، ٢، الصغية ٢، ١٠٨ حديث ٤٦٤، تهذيب ٣، ١٣٨٢٣

حديث ٣١١، ٥، ٢٦٩ حديث ٤٦٤

ولو ترك الإمام التكبير أتي به المأموم، ولو فاتته صلاة من هذه الصلوات فمقضاها كبر عقيبها، وإن خرجت أيام التشريق؛ لقوله عليه السلام: «فيلقضاها كما فاتته»^(١) ولو نسي التكبير أتي به حيث ذكر، صرح به المصنف في النهاية^(٢) وغيرها^(٣).

ولا يستحب عقيب التوافر، ورواية حفص بن غياث ضعيفة^(٤)، والأشهر في صورته: الله أكبر مرتين، لا إله إلا الله والله أكبر، الله أكبر على ما هدانا، وله الحمد على ما أولانا - ويزيد في الأضحى - ووزقنا من هبة الأنعام . قال الشيخ في النهاية: يقول الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر، الحمد لله على ما هدانا، وله الشكر على ما أولانا، وزاد في الأضحى بعد قوله: وله الشكر على ما أولانا: ووزقنا من هبة الأنعام^(٥).

وحكى في الذكرى عن انتهاء التكبير ثلاثاً^(٦)، والظاهر أنه يريد نهاية الشيخ، والذي وحدته في النهاية هو ما ذكرته، وهو الذي حكاه المصنف عنها في المنتهى^(٧) والمختلف^(٨) إلا أنه زاد في المختلف في الحكاية: لله الحمد، وكذا فعل في الذكرى ولم أحده كذلك - وفي المبسوط^(٩) قريب مما في النهاية، وأطلق في الخلاف التكبير مرتين، ثم يقول: لا إله إلا الله، والله أكبر، الله أكبر، وله الحمد، ولم يفصل بين العيدين^(١٠).

(١) الكافي ٣: ٤٣٥ حديث ١٧، تهذيب ٣: ١٦٢ حديث ٣٥٠، وفيها: يقضي ما فاتته كما فاتته.

(٢) نهاية الأحكام ٢: ٦٨.

(٣) المنتهى ١: ٣٤٨.

(٤) التهذيب ٣: ٢٨٩ حديث ٨٦٩.

(٥) النهاية: ١٢٠.

(٦) الذكرى: ٢٤١.

(٧) المنتهى ١: ٣٤٧.

(٨) المختلف: ١١٦.

(٩) المبسوط ١: ١٧١.

(١٠) الخلاف ١: ١٥٥ مسألة ٢٩ صلاة العيدين.

ووقتها من طلوع الشمس إلى الزوال، فإن فاتت سقطت.

وقال ابن أبي عقيل: في الأضحى لله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر، والله الحمد على ما هدانا، الله أكبر على ما رزقنا من هيبة الأنعام، والحمد لله على ما أبلانا ^(١)، ولم يذكر تكبير المصطفى.

وقال ابن الجنيدي: في المصطفى الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر، والله الحمد على ما هدانا، وفي الأضحى الله أكبر، الله أكبر، ثلاثاً، لا إله إلا الله، والله أكبر، والله الحمد، الله أكبر على ما هدانا، الله أكبر على ما رزقنا من هيبة الأنعام ^(٢)، وفي حصة زراة، عن السفر عبيد السلام في الأضحى «الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر، الله أكبر على ما هدانا، الله أكبر على ما رزقنا من هيبة الأنعام» ^(٣) وفي رواية سعيد بن قيس، عن أبي عبد الله عليه السلام في حصة بكر المصطفى «يقول: الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر، والله الحمد، الله أكبر على ما هدانا» ^(٤).

وقال البرقي: يكرر في الأضحى ثلاثاً ^(٥)، ومثله قال ابن سبويه في المقنع ^(٦) وقال في الذكرى: إن في رواية سعيد بن قيس في المصطفى أكبر ثلاثاً ^(٧)، والكل حسن.

قوله: (ووقتها من طلوع الشمس إلى الزوال، فإن فاتت سقطت).

أجمع أصحابنا على أن وقت العيد من الصبح إلى الزوال، وبه وردت الأخبار ^(٨).

(١) نقله عنه في المختلف. ١١٥.

(٢) المختلف. ١١٥.

(٣) الكافي ٤: ٥١٦ حديث ٢، التهذيب ٥: ٢٦٩ حديث ٩٢١.

(٤) الكافي ٤: ١٦٦، حديث ١، المعية ٢: ١٠٨، حديث ١٦٤، التهذيب ٣: ١٣٨، حديث ٣١١.

(٥) نقله في الذكرى. ٢٤١.

(٦) المقنع: ٤٦.

(٧) الذكرى. ٢٤١.

(٨) المعية ١: ٣٢٠، حديث ١٤٥٨، التهذيب ٣: ٢٨٧، حديث ٨٥٩، الاستبصار ١: ٤٤٤، حديث ١٧١٢.

وقال بعض العامة: من حين ارتفاع شمس كرميخ، بناء على أنها نافلة، وأن النافلة تكره قبل ذلك^(١)، وكلاهما باطل.

ويستحب تأخيرها إلى أن تنبسط الشمس؛ ليتوفر الناس على الحضور وفي المسوط: وقت صلاة العيد إذا طلعت الشمس وارتفعت وانسط^(٢).

ولا تقضى لو فاتت عند أكثر أصحابنا^(٣)، سواء كانت فرضاً أو نفلاً، عمداً كان الموات أولاً؛ لأن القضاء مني بالأصل، ولقول الساقر عليه السلام: «من لم يصل مع الإمام في جماعة فلا صلاة له ولا قضاء عليه»^(٤).

وقال الشيخ: من فاتته الصلاة يوم العيد لا يجب عليه القضاء، ويجوز له أن يصلي، إن شاء ركعتين، وإن شاء أربعاً من غير أن يقصد بها القضاء^(٥)، وقال ابن إدريس: يستحب قضاؤها^(٦)، وقال أبو الفضل: لا يجوز قضاؤها واحدة ولا مسوبة^(٧). وفي رواية أبي البحتري، عن الصادق عليه السلام: «من فاتته صلاة العيد فليصل أربعاً»^(٨) وهي صعبة، وابن الجيّد قال: يصلي الأربع معصولات^(٩)، يعني بتسليمتين، وقد عي بن بابويه: يصليها بتسليمة^(١٠)، وم يقل لها دليل، وهذه الرواية مع ضعفها لا دلالة فيها.

(١) قاله الشافعي كره في المجموع ٥: ٤٠٣.

(٢) المبوط ١: ١٦٩.

(٣) مسند الشيخ في الخلاص ١: ١٥٥، مسألة ١٩ صلاة المديس، وأبو الفضل في الكافي في الفقه ١: ١٥٥، والشهيد في الذكرى ٢٣٩.

(٤) الكافي ٣: ٤٥٩، حديث ١، التهذيب ٣: ١٢٨، حديث ٢٧٣، الاستبصار ١: ٤٤٤، حديث ١٧١٤، وفي المصادر كافة: في جماعة العيد فلا صلاة...

(٥) النهاية: ١٣٣.

(٦) السرائر ٧٠.

(٧) الكافي في الفقه ١: ١٥٥.

(٨) التهذيب ٣: ١٣٥، حديث ٢٩٥، الاستبصار ١: ٤٤٦، حديث ١٧٢٥.

(٩) نقله عنه في المختلف: ١١٤.

(١٠) ذكر العلامة في المختلف: ١١٤، ابن عبي بن بابويه قد (إذا صليت بغير حجة صليت أربع ركعات بتسليمة).

المطلب الثاني: في الأحكام:

شرائط العيدين هي شرائط الجمعة إلا الخطبتين، ومع اختلال بعضها تستحب جماعة وفرادى.

قوله: (المطلب الثاني: في الأحكام: شرط العيدين هي شرائط الجمعة إلا الخطبتين).

هذا اتفق للأصحاب، وقال في المبسوط. شرطها شرائط الجمعة، سواء في العدد والخطبة وغير ذلك^(١)، قال المصنف في التذكرة: وفي هذه العبارة نظر^(٢)، وهو حق؛ لأن خطبتين تأخران عن الصلاة فكيف تكونان شرطاً؟ إذا تقرر هذا، فع شرائطهما لا يمتنع مكف من إقامتها مع الشرائط فهر عيها، ولو متع قوم منها فوئلوا لأبها وأمتة.

قوله: (ومع اختلال بعضها تستحب جماعة وفرادى).

والجمعة افضل، وكذا يصحبها من لم تحب عيه من المسافر والعبد والمرأة ندماً، وإن أقيم فرضها في البلد مع الامام.

وقال انسيد المرتضى: يصح عند فقد الإمام واختلال بعض الشرائط فرادى^(٣)، وقريب منه قول أبي الصلاح، فانه قال: يفتح الجمع فيها مع اختلال شرائط^(٤)، وأكثر الأصحاب على حوار فعلها جماعة^(٥)، وفي رواية عمران عن الصادق عليه السلام انهي عن إمارة الرجل أهله في صلاة العيدين في لسطح أو بيت^(٦)، ويمكن حملها على ما إذا حوَّص بعضها مع الجماعة. وفي رواية سماعة عنه

(١) المبسوط ١ ١٦٩

(٢) التذكرة ١ ١٥٧

(٣) حل نعم والعمل ٧٤

(٤) الكافي في الفقه ١٥٤

(٥) مهم، المحقق في الشرائع ١ ١٠١، والشهيد في الذكرى ٢٣٨ وفيه مع عدم الشرائط تُصلّى ستة جماعة.

(٦) انهدب ٣ ٢٨٩ حديث ٨٧٢

وتجب على كل من تجب عليه.

عليه السلام: «لا صلاة في العيدين إلا مع إمام، فإن صليت وحدك فلا بأس» (١) وربما أشعرت بمنع الجماعة مع عدم الإمام.

والحق أنه لا صراحة فيها مع معارضتها لمروسة عبدالله بن المغيرة عن بعض أصحابه، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألت عن صلاة الفطر والأصحى فقال: «صلها ركعتين، في جماعة وغير جماعة» (٢) وهو مطلق.

وظاهر التخيير يقتضي أن يكون ذلك مع اختلال الشرائط، والمعتمد ما عليه الأكثر، فإن صلاها في جماعة والحال هذه استجبت الخطبة، كما يجب في الواجبة، ولو صلاها منفرداً لم يجب على الأقرب، وفاقاً للمصنف في التذكرة (٣) والشيخ في المبسوط (٤) لانتفاء المقتضي.

فروع: هل يشترط تحواز فعلها هنا مع اختلال الشرائط حلو الدعة من قضاء واجب؟ الأصح لا؛ لما سيأتي في باب القضاء، وقد سبق في الموقيت أنه لا يشترط نحو النعمة من الصلاة الواجبة لفعل المصوبة.

قوله: (وتجب على كل من تجب عليه).

وتسقط عن تسقط عنه برحمته وفي رواية عن الصادق عليه السلام: «إن على الإمام أن يخرج المحبسين في الثمين يوم الجمعة ويوم العيد إلى العيد، ويرسل معهم، فإذا قضاوا لصلاة ردهم إلى لسحر» (٥) وطاهره الوجوب؛ لاستفادته من لفظة «على» وفيه إشعار بأن المحبوس فيها هو أشد من الثمين لا يُخرج، ويستفاد منه إخراج المحبوس لما هو أخف منه بطريق أولى.

(١) العقبه ١، ٣٢٠ حديث ١٤٥٩، تهذيب ٣، ١٢٨، حديث ٢٧٤، الاستبصار ١، ٤٤٥، حديث ١٧١٩.

(٢) العقبه ١، ٣٢١، حديث ١٤٦٦، تهذيب ٣، ١٣٥، حديث ٢٩٤، الاستبصار ١، ٤٦٦، حديث ١٧٢٤.

(٣) التذكرة ١، ١٥٧.

(٤) المبسوط ١، ١٦٩.

(٥) التهذيب ٣، ٢٨٥، حديث ٨٥٢.

والأقرب وجوب التكبيرات الزائدة، والقنوت بينها.

قوله: (و لأقرب وجوب التكبيرات لزائدة والقنوت بينها).

المراد بالتكبيرات الزائدة: هي مراد على تكبيرة الإحرام، وتكبيرتي الركوع، وتحقيق ما هنا يتم ببحتين:

الأول. اختلف الأصحاب في التكبيرات الزائدة في صلاة العيدين، فقال الأكثر كالسند المرتضى^(١) وأبي الصلاح^(٢) وس الخيد بنوحو^(٣)، و ختاره المصنف، وهو الأصح؛ للتأسي بالنبي صلى الله عليه وآله والائمة عليهم السلام، ولقوله عليه السلام. «صلوا كما رأيتموني أصي»^(٤) ولأنهم عليهم السلام نصوا على وجوب صلاة العيدين، ثم بسوا كيفيته، وذكره لتكبيرات الزائدة، وبين الواجب وأحب.

وقال الشيخ. إنه مستحب^(٥)، و ختاره عم النبي بن سعيد^(٦)؛ لصحة رواية، عن أبي جعفر عليه السلام أن عبدالمكث بن أعين سأله عن الصلاة في العيدين فقال. «الصلاة فيها سواء يكبر الإمام تكبيرة لصلاة قائماً كما يصنع في المريضة، ثم يركع في لركعة لأولى ثلاث تكبير، وفي الأخرى ثلاثاً، سوى تكبيرة الصلاة والركوع والسجود، إن شاء ثلاثاً وحساً، وب شاء حمساً وسبعاً، بعد أن ياقق ذلك إلى وتر»^(٧) وحوّر الإقتصار على الثلاث، فيكون الزائد مستحباً، إذ لا قائل بوجوب الثلاث فقط.

وحمل الشيخ هذه الرواية في الاستبصار على انتقية؛ لموافقته لمذهب كثير

(١) الإقتصار: ٥٦، جن المسم و يعمل: ٧٤.

(٢) الكافي في الفقه: ١٥٣ - ١٥٤.

(٣) نقله عنه في المختلط: ١١٢.

(٤) صحيح البخاري ١: ١٦٢.

(٥) البسوط ١: ١٧٠، نهاية ١٣٥.

(٦) شرائع الإسلام ١: ١٠٢.

(٧) التهذيب ٣: ١٣٤، حليث ٢٩١، الإقتصار ١: ٤٤٨، حليث ١٧٣٢.

ويحرم السفر بعد طوع الشمس قبلها على المكلف بها.

من العامة^(١)، ولأن فيه جمعاً بينها وبين ما دلّ على الوجوب، كما ورد في الصحيح من قول موسى عليه السلام: «ثم يقرأ، ويكبر خمساً، ويدعو بينها، ثم يكبر أخرى، ويركع بها، فذلك سبع تكبيرات بالتي افتتح بها، ثم يكبر في الثانية خمساً، يقوم فيقرأ، ثم يكبر أربعاً، ويدعو بهن، ثم يركع بالتكبيرة الخامسة»^(٢) فإن الأمر للوجوب، ولأن ذلك وقع بياناً لسواحب، ولأن تميز العيد عن اليومية إنما هو بالتكبير، فناسب وجوبه.

الثاني: اختلفوا في وجوب القنوت بيها، فالأكثر على الوجوب^(٣)؛ لا سق من الدلائل، وهو الأصح.

والشيخ^(٤) ومن تفرّع على الاستحباب^(٥)، للأصل؛ ولأن استحباب التكبير يقتضي استحباب القنوت بطريق أولي.

وجوابه: أن الأصل متروك بالدليل، وقد يباه، ووجوب التكبير بناءً على

سبق.

واعلم أن في قول المصنف: (والقنوت بيها) توسعاً؛ لأن القنوت الأخير ليس بين التكبيرات.

قوله: (ويحرم السفر بعد طوع الشمس قبلها على المكلف بها).

لاستلزامه الإخلال بالواجب، كدخله، فعلى هذا لو لم يلزم من السفر الإخلال بها لم يحرم.

ولا يخفى أن من ليس مكلفاً بها لا يحرم عليه السفر بحال، ولا فرق في السفر بين كونه إلى مسافة أو لا.

(١) المجموع ٥: ١٦ - ٢٠.

(٢) التلخيص ٣: ١٣٢ حديث ٢٨٧، الاستبصار ٦: ٤٤٩ حديث ١٧٣٧.

(٣) مهم المصنف في المعية ١: ٣٢٤، والمفصّل ٤٦، والسيد المرتضى في الانحصار ٥٧، وحل العمى والعمل ٧٥، وأبوالصلاح في الكافي في الصفح ١٥٤.

(٤) المبسوط ١: ١٧٠، النهاية: ١٣٥.

(٥) منهم: المحقق في شرائع الإسلام ١: ١٠٢.

ويكره بعد الفجر، والخروج بالسلاح لغير حاجة، والتسفل قبلها وبعدها إلا في مسجد لنبي صلى الله عليه وآله فيه يصلي قبلها فيه ركعتين.

قوله: (ويكره بعد الفجر).

لأن فيه تفويت الوحوب، ولما لم يتحقق الوحوب لم يحرم، ورواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «إذا أردت انشغوص في يوم عيد فامحرم صبح وأنت في البلد، فلا تخرج حتى تشهد ذلك المبدء»^(١) عمولة على الكراهة، لاستفاء الوحوب حيث، فلا يعقل تحريم الخروج.

ولو كان يسهل وبين موضع الصلاة ما يحتاج معه إلى السعي قبل طلوع الشمس، في تحريم السمر عليه حينئذ شك، يستأنس أن السعي حيث مقدمة الواجب، ومن فقد مسبب الوحوب وهو الوقت، ووحوب المقدمة تابع لوجوب الأصل، و حار المصنف في الهاية التحريم^(٢) لما قبل الفجر فلا بأس بالسمر إجمالاً.

قوله: (والخروج بالسلاح لغير حاجة).

بما فيه الخضوع والاستكانة، ولا يكره مع حاجة، روى اسكوتني، عن حمزة عن أبيه عليهما السلام أنه قال: «هي لبي صلى الله عليه وآله أن يخرج السلاح في العيدين، إلا أن يكون عدراً طاهراً»^(٣) وأرد بالعدر الطاهر: البين؛ لأن الخروج بالسلاح في محل العبادة مستحب في سروس، فلا يزول ذلك إلا بالأمر المعلوم اقتضاؤه له.

قوله: (والتسفل قبلها وبعدها، لا في مسجد النبي صلى الله عليه وآله).

فانه يصلي قبلها فيه ركعتين.

شجع علماءنا على كراهية التسفل قبلها وبعدها إلى الروال للامام والمأموم؛

(١) الفقيه ١ ٣٢٣ حديث ١٤٨٠، التهذيب ٣ ٢٨٦ حديث ٨٥٣

(٢) نهاية الأحكام ٢ ٥٠.

(٣) الكافي ٣ ٤٦٠ حديث ٦، ومعه: عدو حاصر، التهذيب ٣ ١٣٧٠٤ حديث ٣٠٥ وفيه: عدو ظاهر.

ولا يُنقل المنبر، بل يعمل منبر من طين.

لصحيحة زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام: «ليس قبلها ولا بعدها صلاة ذلك اليوم إلى الزوال»^(١) وغيرها^(٢). وستثنوا من ذلك مسجد لبي صلى الله عليه وآله فإنه يصلي فيه ركعتين قبل خروجه.

وظاهر كلامهم أنّ من كن بالمدينة يستحب له أن يقصده فيصلي فيه ركعتين، ثم يخرج إلى المصل، وعبارة المصنف في النهاية هذه: يستحب صلاة ركعتين في مسجد النبي صلى الله عليه وآله لم يكن كان بالمدينة قبل خروجه إلى العيد، لقول لصادق عليه السلام: «ركعتان من أئمة ليس تصيان في موضع إلا بالمدينة، تصي في مسجد الرسول صلى الله عليه وآله في البيت قبل أن يخرج إلى المصل، ليس ذلك إلا بالمدينة؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وآله فعله»^(٣) (٤).

وعن ابن الحنبل: الخلق بسجدة الحرام وكل مكان شريف يختار به المصل^(٥)، والرواية صحيحة عليه.

وأطلق أبو الصلاح منع من انتطوع والقضاء قبل صلاة العيد وبعدها حتى تزول الشمس، إلا لم يكن كان في المدينة^(٦)، ولعله يريد بالقضاء قضاء ساعة، والمنع: الكراهة، فلا يكون مخالفاً لما عليه الأصحاب.

ويبعد أن يرى كراهة فعل قضاء لو حب، فإن جميع الأوقات صالحة له، والفورية فيه إما على الوحوب أو الاستحباب.

قوله: (ولا ينقل المنبر، بل يعمل منبر من طين).

لاخلاف في كراهة نقل امر من اجماع، بل يعمل من طين ما يشبه المنبر؛ لما روي عن أبي عبد الله عليه السلام: «وليس فيها منبر، المنبر لا يحول من موضعه،

(١) الفقيه ٣٢٠، ١٤٥٨، التهذيب ١٣٤٠٣، حديث ٢٩٢، الاستبصار ٤٤٣١١، حديث ١٧١٢.

(٢) الكافي ٣: ٤٥٩، ٤٦٠، حديث ٤١، التهذيب ٣: ١٢٩، حديث ٢٧٦، ٢٧٧.

(٣) الكافي ٣: ٤٦١، حديث ١١، الفقيه ١: ٣٢٢، حديث ١٤٧٥، تهذيب ٣: ١٣٨، حديث ٣٠٨.

(٤) نهاية الأحكام ٥٨٠٢.

(٥) نقله عنه في المختلف: ١١٤.

(٦) الكافي في الفقه ١٥٥.

وتقديم الخطبتين بدعة، واستماعهما مستحب.

ولكن يصنع للامام شيء شبه السر من طين، فيقوم عليه فيخطب الناس ثم ينزل»^(١).

قوله: (وتقديم الخطبتين بدعة).

لاحلاف في ذلك، وقد روي أن عثمان وابن الزبير ومروان بن الحكم خطبوا قبل الصلاة^(٢)، وقد روى الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام: «إن أول من أحدث تقديم الخطبة في العيد عثمان، فانه لما أحدث أحداثه كان إذا فرغ من الصلاة قام الناس، فلما رأى ذلك قدم الخطبتين، واحتبس الناس للصلاة»^(٣). وروى الجمهور عن ابن عمر، قال: إن النبي صلى الله عليه وآله وأبا بكر وعمر وعثمان وعدياً كانوا يصلون العيدين قبل الخطبة^(٤). وروى طارق بن شهاب قال: قدم مروان الخطبة قبل الصلاة، فقام رجل، فقال: خالفت السنة، كانت الخطبة بعد الصلاة، فقال: أترك ذلك يا أبا فلان! فقام أبو سعيد، فقال: أما هذا المتكلم فقد قصي ما عليه، قد لنا رسول الله صلى الله عليه وآله: «من رأى منكم منكراً فليذكره بيده، فمن لم يستطع فليذكره بلسانه، فمن لم يستطع فليذكره بقلبه، وذلك أضعف»^(٥).

قوله: (واستماعهما مستحب).

قال المصنف في المنتهى: لا يجب حضور الخطبة، ولا استماعها بغير حلاف، روى عبدالله بن السائب، قال: شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وآله العيد، فلما قصي الصلاة قال: «إنا نخطب، فمن أحب أن يحلّس للخطبة فليجلس، ومن أحب

(١) الفقيه ١: ٣٢٢ حديث ١٤٧٣، التهذيب ٣: ٢٩٠ حديث ٨٧٣.

(٢) الكافي ٣: ٤٦٠ حديث ٣، سنن ابن ماجه ١: ٤٠٦ حديث ١٢٧٥.

(٣) التهذيب ٣: ٢٨٧ حديث ٨٦٠.

(٤) صحيح مسلم ٢: ٦٠٥ حديث ٨٨٨، سنن الدارقطني ١: ٦١٢ حديث ١٤.

(٥) سنن ابن ماجه ١: ٤٠٦ حديث ١٢٧٥.

ويتخير حاضر العيد في حضور الجمعة لو اتفقا، وعلى الإمام الحضور والإعلام.

أن ينهت فيذهب»^{(١)(٢)}. هذا كلامه، وإستحباب لا شبهة فيه؛ لما فيه من الإتماظ وحضور مجالس الذكر.

قوله: (ويتخير حاضر العيد في حضور الجمعة لو اتفقا، وعلى الإمام الحضور والإعلام).

إطلاق العبارة يتناول من كان منزله قاصياً ومن كان قريباً، وكلام ابن الجنيد يشعر باختصاص المخرجين بالنائي^(٣)، وأبو الصلاح^(٤) وابن البراج عن وجوب الصلاة^(٥) معاً.

والأصح الأول؛ لصحيفة حنبلية أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن العطر والأضحى إذا احتجما يوم الجمعة، قال: «لا احتجما في زمان علي عليه سلام فقال: من شاء أن يأتي الجمعة فليأت، ومن قد فلا يضره، ويصلي الطهر، وخطب علي عليه السلام خطبتين، جمع فيها خطبة لعيد وحطة الجمعة»^(٦) ومريبها رواه سلمة، عن الصادق عليه السلام^(٧).

ولابن الجنيد رواية إسحاق بن عمار، عن حفص، عن أبيه عليه السلام: «إن علي بن أبي طالب عليه السلام كان يقول: إذا اجتمع للإمام عيدان في يوم واحد، فإنه ينبغي للإمام أن يقول سناس في خطبته الأولى: إنه قد اجتمع لكم عيدان، فأنا أصليهما جميعاً، من كان مكانه قاصياً فأحب أن ينصرف عن الآخر

(١) سنن الدارقطني ٢. ٥٠ حديث ٣٠.

(٢) المنتهى ١. ٣٤٥.

(٣) نقله عنه في الخطب: ١١٣.

(٤) الكافي في الفقه ١٥٥.

(٥) المهذب ١٦. ١٢٣.

(٦) الفقيه ١: ٣٢٣ حديث ١٤٧٧.

(٧) الكافي ٣. ٤٦١ حديث ٨، التهذيب ٣: ١٣٧ حديث ٣٠٦.

ولو أدرك الإمام ركعاً تابعه وسقط التكبير، وكذا يسقط العائت لو أدرك البعض. ويحتمل التكبير ولأء من غير قنوت إن أمكن.

فقد أذنت له»^(١).

وجوابه: أن تخصيص قاضي المرب به ذكر لا يقتضي تخصيصه بالحكم، إلا بفهوم المخالفة، وهو مع ضعفه لا يعارض المنطوق.

ولأبي الصلاح وابن البراج التمسك بعموم المقتضي لوجوب الصلاتين، وباستمرار وجوب الحضور على الإمام لوجوب على غيره، وحقية المقدم دليل على حقية التالي. بيان الشرطية: إنه يتبع وجوب فعل يوقف على فعل غير واحد

وجوبه: إن لعموم مخصوص بما سبق، وحضور الإمام غير موقوف على حضور غيره، أي الموقوف هو فعله الجمعة، فعد حضوره إن اجتمع العدد وحب فعل الجمعة، وإلا فلا.

وعلم، أن قول المصنف: (وعلى الإمام الحضور والإعلام) يريد به وجوب ذلك على الإمام، فأما الحضور فوجهه التمسك بدليل أصل الوجوب، فانه لا معارض له، على أن قوله عليه السلام: «فأنا أصليها» مؤيد له، وأما الإعلام، فالمراد إعلامه الناس بذلك في خطبة العبد، ومستنده التأسى بفعل أمير المؤمنين عه السلام.

قوله: (ولو أدرك الإمام ركعاً تابعه وسقط التكبير، وكذا يسقط العائت لو أدرك البعض. ويحتمل التكبير ولأء من غير قنوت إن أمكن).

قد سبق أن الأصح وجوب التكبيرت والقنوت مبها، فعلى هذا لو أدرك المأموم الإمام ركعاً كبر ودخل معه متابعاً به، وسقط عنه التكبير والقنوت عند المصنف، واختاره هنا وفي التحرير^(٢) والتذكرة^(٣) والنهاية^(٤)، وطاهره ها أنه لا يقضي بعد التسليم وصرح به في الهدية والتذكرة، ونردد المحقق في المعثر^(٥) وقال

(١) التهذيب ٣، ١٣٧ حديث ٣١٤

(٢) تحرير الأحكام ١: ٤٦

(٣) التذكرة ١: ١٥٨

(٤) نهاية الأحكام ٢: ٦١

(٥) المعر ٢: ٣١٥

الشيخ: يقضي بعد التسليم^(١)، وهو بناء على أصله من أنه لو نسيه المصلي قضاءه بعد التسليم.

وبشكل، بأنه إنما يقضي مع عدم تمكن من فعله بالنسيان، وهنا ليس كذلك، لأن الإحلال به إنما كان بالإقتداء، فحينئذ يكون النظر في صحة الإقتداء، وجواز ترك التكبير لأجله، فيحتمل ذلك نظراً إلى عموم الأمر به ولأن القراءة تسقط بالإقتداء، فكذا التكبير.

ويضيق بأن العموم مخصوص بوجوب الإتيان بالصلاة على الوجه المأمور به، ومن جملة فعل التكبير وسقوط القراءة إنما هو لأن الإمام يتحملها وليس التكبير كذلك.

وهل القنوت مما يتحمله الإمام؟ لا يرضى به، والظاهر فيه عدم التحمل أيضاً، وقد أوماً إليه في الذكرى، وحتمل فيها المنع من الإقتداء إذا علم أو ظن عدم تمكن من الجمع بينه وبين التكبير والقنوت^(٢). وهو قوي لأصالة نداء وجوب ذلك، وعدم الدليل الدال على جواز الإحلال به، لتحصيل القدوة كغيره من الواجبات.

فعلى هذا: لو أدرك الإمام في ركوع الثانية - مع كون العيد واجبة بالاصالة - فقد فاتته الصلاة، ولو أدرك الإمام وقد بقي بعض التكبيرات فعلى قول الشيخ يكبر بغير قنوت إن خاف فوت الركوع، فإن حشي فوته بالتكبير أيضاً ركع وقضى بعد التسليم^(٣).

واختار المصنف هنا سقوط التكبير وإن قدر عليه ولاء، لأن القنوت قد تعذر فيمتنع وجوب التكبير؛ لأن الإتيان به على الوجه المعتبر إنما يكون مع القنوت. ويحتمل وجوب التكبير ولاء إذ تعذر القنوت إذ «لا يسقط الميسور

(١) المبوط ١٦: ١٧١

(٢) الذكرى: ٢٤٣.

(٣) المبوط ١: ١٧١.

ويبني الشاك في العدد على الأقل، وأقل ما يكون بين فرضي العيدين ثلاثة أميال كالجمعة على إشكال.

الفصل الثالث : الكسوف وفيه مطلبان :

الأول : الماهية وهي ركعتان،

بالمسور».

واختار المصنف هذا في التذكرة^(١) ونهاية^(٢)، والأصح ما قدمناه. واعلم أن قول المصنف: (تاسع) سقط التكبير المراد به أنه لا يكرر ولا، وإن أمكن، بأن امتد ركوع الإمام بحيث وسع تكبيره. وكذا لو ركع لحرف الفوات فامكنه التكبير راكمًا، لما سبق. وقوله: (وكذا يسقط الفوات...)؛ المراد به السقوط في هذه الحالة وإن أمكن.

وقوله: (ويحتمل التكبير ولا...)؛ أراد به في المسألتين جمعاً، فيكون المراد بالتكبير ما هو أعم من الكل والبعض.

قوله: (ويبي الشاك في العدد على الأقل)^(٣).

قوله: (الفصل الثالث: في الكسوف: وفيه مطلبان: الأول: الماهية: وهي ركعتان).

المراد بالماهية: ماهية صلاة كسوف لأنها في معنى سياقها، لأن لفص معنون بها، فاللام قائم مقام المضاف إليه، فيرد عليه قوله تعد: (الثاني: الموحب)، لاستلزامه كون الموحب لصلاة الكسوف هو كن واحد من المذكورت، وهو معلوم الفساد، فكان ينبغي أن يعنون الفصل بصلاة الآيت ليكون أشمل وأبعد من

(١) التذكرة ١: ١٥٨

(٢) نهاية الأحكام ٢: ٦١.

(٣) هكذا ورد هذا القول في نسخ خطية من دول شرح

في كل ركعة خمس ركوعات وسجدتان، يكثر للإفتتاح ثم يقرأ الحمد وسورة ثم يركع، ويقوم فيقرأ الحمد وسورة هكذا خمساً، ثم يسجد سجدتين، ثم يصنع في الثانية كذلك، ويتشهد ويستلم.

الإعترض.

ويمكن الجواب من وجهين:

الأول: أن صلاة يكسوف وصلاة بقية الآيات لما كانت متحدة في كيفية، كان الموجب لبقيّة الآيات موجهاً للكسوف في الحقيقة، لا بمعنى استوائها في البية، بل بمعنى الإستواء في الكيفية، وفيه تكلف وتجاوز.

الثاني: أنه لما كان الكسوف يستعمل في كل من احتراق القمرين، فكانا هما الأصل في الساب لأيهما أكثران، ولاختصاص أكثر النصوص بها وانعقاد الإجماع على شرعيتها، وانعقاد أصحابنا عن وجوبها، وعدم مخالفتها للدفاع الأصولية، وباعتبار صيق وقتها عن قدر زمان الصلاة حصتها المصنف بالذكر في عنوان الفصل، وعطف عليها عند بيان موجب الثاني في غيرها من الآيات استطراداً واستيعاء لبقيّة لأصاّب، وإدخالاً للسبب الأضعف^(١) في البحث عن غيره تنبيهاً على تفاوتها في الرتبة.

وهذا الوجه لا بأس به لولا شدة غموضه وخفائه.

قوله: (ثم يقوم فيقرأ الحمد وسورة وهكذا خمساً).

أجمع الأصحاب - إلا ابن إدريس - على وجوب إعادة الحمد حيث أتم السورة أولاً، وبه وردت الأحبار عن أهل بيت عليهم السلام^(٢) وقال ابن إدريس: لا يجب لأن الركعة الواحدة لانحجب فيها قراءة الفاتحة أزيد من مرة^(٣)، وهو ضعيف.

(١) في «ن» الأضعف

(٢) التهذيب ٣: ١٥٥ حديث ٣٣٣

(٣) المرائز: ٧٢

ولو قرأ بعد الحمد بعض السورة وركع قام فأتى السورة أو بعضها من غير فاتحة.

قوله: (ولو قرأ بعد الحمد بعض سورة وركع، قام فأتى السورة أو بعضها من غير فاتحة).

أجمع الأصحاب على حواز كل من الأمرين، أحدهما: قراءة سورة كاملة في كل ركوع من الخمس، وتفريق السورة الواحدة عليها بحيث يتمها في مجموع الخمس، لأنها ركعة واحدة.

واحتسب شيخنا في الذكرى ^{مختار} المختار في سورة واحدة أو خمس، لأنها إن كانت ركعة واحدة تعين الأول، أو ركعتين ^{مختار} المختار الثاني، وليس بينك واسطة ^(١).

قلت: هي ركعة واحدة قطعاً حرجه عن حكم الواحدة للدليل في أمور منها: تعدد الركوع وتعدد التكبير له، وتعدد الفاتحة أو تعدد السورة، وقد روى ذلك زرارة، وعمر بن مسلم ^(٢)، وعمره، قل: قل: وإن هو قرأ سورة واحدة في الخمس فصرفها بينها؟ قل: «أحرأته أم القرآن في أول مرة، وإن قرأ خمس سور فع كل سورة أم القرآن» ^(٣).

فعل هذا يجوز الأمران المرويان، ويجوز أيضاً الجمع بينهما بأن يقرأ في بعض الركوعات سورة كاملة وفي بعضها بعض سورة، لكن لو قرأ سورة كاملة في غير الخامس والعاشر، ونقص فيها، فهل يجوز الركوع قبل إتمام السورة؟
يحتمل انعدم، لو حوَّب الركوع عن سورة كاملة. والظاهر الجواز لصديق قراءة الكاملة فلا أثر لما بعده.

ولو نقص في ركوع فهل يجب إتمام تلك السورة فيما بعد إذ كان من ركعة، أم يجوز رخصتها والانتقال إلى غيرها؟

(١) الذكرى - ٢٤٥.

(٢) الكافي ٣: ٤٦٣ حديث ٢، التهذيب ٣: ١٥٦ حديث ٣٣٥.

(٣) التهذيب ٣: ١٥٥ حديث ٣٣٣، وفيه: أم الكتاب.

الظاهر الجواز للأصل واستثناء المانع، لكن لابد من مراعاة إتمام السورة في مجموع الركعة.

وعلى الجواز فهل يستأنف الفاتحة أم يكفي الاشتغال بسورة أخرى؟ وجهان منشؤها من أن وجوب الفاتحة مشروط بإتمام السورة، ومن أن الاشتغال بسورة أخرى نازل منزلة الإتمام.

ولو اشتغل بالقراءة من السورة التي نقص فيها، لكن من غير موضع القطع فالظاهر الجواز أيضاً، لإجزاء القراءة من غيرها فيها أولى.

ويحتمل ضعيفاً عدم مخالفة المصنوع، وفيه منع، فعلى الجواز هل يستأنف الفاتحة؟ وجهان - مرتبان على الإعادة في التي قبلها - أظهرهما: نعم. ووجه عدم اتحاد السورة وله أن ينبغي ما قرأه في الأولى على أقوى الاحتمالين - وإن توقف شيخنا في الذكرى - ^(١) فهل يعيد لفاتحة؟ يحتمل.

والتحقيق: وجوب لإعادة في كل موضع لم ين فيه على قراءة الأولى، سواء أتم السورة المعادة من قراءته هذه أم لا.

وقول شيخنا: إن هذه أشد إشكالاً ^(٢) مردود، لأن تكرار السورة الواحدة جائز في مجموع الركوعات، ويجب لكن مرة الحمد، فكذا بعضها إذا كرره، وتعين الحمد حينئذ؛ لأن سقوطها مشروط بالتبويض، وهو محمول على المعهود، وقد تضمنته الرواية ^(٣). وكما يجوز التبويض سورة واحدة في الركعة فكذا يجوز سور بطريق أولى. وهل تبنى القراءة في الركعة لثانية على قراءة الركعة الأولى؟ يحتمل ذلك، فيقرأ في الركوع الأول من حيث قطع في الخامس، فعلى هذا هل تجب قراءة الفاتحة أولاً؟ وجهان، أظهرهما تخريجاً: نعم.

ويحتمل عدم الجواز لاختصاص جواز التبويض بالركعة الواحدة والخاتمة

(١) الذكرى: ٢٤٥

(٢) الذكرى: ٢٤٥

(٣) التهذيب ٢: ١٥٥ حديث ٣٣٣

المعهود، وظاهر قوله عليه السلام في الرواية السابقة: «ثم تقوم فتصنع كما صنعت في الأولى».

بقي هنا شيء، هو أنه إذا قرأ المنيعة ابتداءً هل له أن يقرأ من غير أول السورة، أم يجب البداءة بأولها؟ فيه تردد عسدي، وظاهر الحواز لعدم تفاوت التبعيض بالبداءة من الأول أو غيره؟ لكن بشرط أن يتم له سورة في مجموع الركعة، كما قدمناه غير مرة.

ذ عرفت ذلك فهنا صور:

أ: أن يقرأ في مجموع الركعات العشر عشر سوراً.

ب: أن يقرأ في كل منها سورة مبعثرة.

ج: أن يقرأ بالتفريق في الركعتين بأن يقرأ في إحداهما سورة، ويقرأ في الأخرى خمساً.

د. أن يتعص في الركعتين مدّاً بأزيد من سورتين، ويتم السورة التي تعص ٣ في كل من خامس والعاشر، مراعيّاً بترتيب في قراءة السورة بحسب المقول، وحيث أتم السورة في ركوع قرأ في الركوع الذي يليه المنيعة، وما لا فلا.

هـ: أن يفرق في الركعتين بأن يقرأ حمداً، أو يعص سواحدة في إحداهما ويعص في الأخرى بسورتين فصاعداً مراعيّاً ما تقدم في لتي قبلها.

وهذه كلها لا خلاف فيها، إلا في وجوب تكرار الحمد في لركعة الواحدة، فإنّ المخالف فيه ابن إدريس^(١).

و: أن يتعص في كل منها سائراً من سورة^(٢) ولا يتمها في الخامس والعاشر، فلا يبي القراءة في ركوعات الركعة الثانية على ركوعات الأولى مع مراعاة الترتيب، وفي صحته وجهان.

(١) السرائر: ٧٢.

(٢) في «س»: سورتين.

ز: أن يقتض فيها ولا يراعي الترتيب بل يقرأ في الركوع لثاني غير اسورة التي قرأ بعضها أولاً، فيعيد الفاتحة على الأصح.

ح: الصورة بحالها، ويقرأ من السورة لا من حيث قطع، لكن لا يعيد ما قرأه.

ط: الصورة بحالها لكن يعيد ما قرأه ويتم السورة.

ي: الصورة بحالها لكن اقتصر على زيادة شيء من السورة على ما قرأه أولاً.

يا: أن يقتصر عليها.

وفي هذه كلها تردد، والظاهر إلحاقها بالسابعة، لعدم صدق التبعض المعهود المسقط لاعادة الفاتحة، لكن لا بد أن يكمل سورة في عموم الركعة.

يب: أن يفرق بين الركعتين بأن يفعل في احدهما واحدة من الصور المذكورة، وفي الأخرى صورة تحملها، وفيها صور كثيرة تقدم بعضها.

يج: أن يني في ركوعات الثانية على الأولى في القراءة، فيقرأ في الركوع الأول منها من حيث قطع في الخامس من الأول.

يد: الصورة بحالها، لكن قرأ لا من حيث قطع، ولم يعد ما قرأه.

يه: الصورة بحالها لكن أعاده وأتم السورة.

يو: الصورة بحالها ولم يتم السورة، لكن راد عليه شيئاً منها.

يز: الصورة بحالها ولم يزد شيئاً.

وفي الصلحة في هذه الصور كلها تردد متفاوت فيه الصور يعنى مما سبق، والصلحة قوية.

لكن تجب قراءة الفاتحة، لأن سقوطها بالتبعض إما هو في الركعة الواحدة لا بالتبعض الحاصل في الركعتين، ولأن المعهود قراءة الحمد أول الركعة فيجب اتباعه.

يح: أن يقرأ من غير أول السورة في أول الركعتين بعد الفاتحة من غير أن يكون قد قرأ شيئاً منها، وجوازه مستمد من عموم حوز التبعض.

وتستحب الجماعة، والإطالة بقدره، وإعادة الصلاة مع بقائه، ومساواة الركوع القراءة زماناً، ولسور أطوال مع السعة، والتكبير عند الانتصاب من الركوع إلا في الخامس ولعاشر فيقول: سمع الله لمن حمده، والقنوت بعد القراءة من كل مزدوج.

ولو أدرك الإمام في ركعات الأولى ولوجه الصبر حتى يبتدئ بالثانية. ويحتمل المتابعة، فلا يسجد مع الإمام فإذا انتهى إلى الخامس بالنسبة إليه سجد

وصاطه أن يتم له سورة كاملة على الوجه المقول في كل ركعة، وبعض هذه الصور إذا ركبت مع بعض ارتقت إلى عدد كبير.
قوله: (وتستحب الجماعة)

أي: مطلقاً، سواء استوعب الاحتراق أم لا، خلافاً لابن مابويه في الثاني^(١).
قوله: (والإطالة بقدره).

وطريق ذلك العلم أو نفس، كأن يكون رصدياً أو يرجع إلى قول الرصدي.

قوله: (ومساواة الركوع القراءة...).

وكذا القنوت والسجود.

قوله: (والقنوت بعد القراءة من كل مزدوج).

وهو يقتصر على الخامس والعاشر وحده قال في الذكرى: استجاب القنوت على كل قراءة ثانية.^(٢)

قوله: (ولو أدرك الإمام في ركعات الأولى فالوجه الصبر حتى يبتدئ بالثانية، ويحتمل المتابعة، فلا يسجد مع الإمام، فإذا انتهى إلى

(١) المقنع، ٤١.

(٢) الذكرى: ٢٤٥.

ثم لحق الإمام، ويتم الركعات قبل سجود الثانية.

الثاني: الموجب: وهو كسوف الشمس، وخسوف القمر، والزلزلة والريح المظلم، وأخاوبف السماء.

الخامس بالنسبة إليه محد ثم حق الإمام، ويتم الركعات قبل سجود الثانية).

مراده: لو أدرك المأموم الإمام وقد ركع بعض ركوعات الأولى، فهل يشرع له الدخول معه في الصلاة أم لا؟
يحتمل الحواجز لعموم الأدل في الجماعة والحث عليها، ولأصل البراءة من وجوب الصبر إلى الثانية.

ويحتمل العدم لاستحالة الإخلال بالتابعة الواحدة، لقوله عليه السلام: «انف الإمام إماماً ليؤتم به»^(١)، أو تعبير هيئة الصلاة بالزيادة لونه، وكلاهما باطل.
فإن قلت: الإخلال بالتابعة لا يقطع القدوة، ولا يحل بالصحة على المعتمد. وميبأني في باب صلاة الجماعة إن شاء الله تعالى. فلا يعد مانعاً، وإريادة معفزة لتابعة الإمام، ولا تخل هيئة الصلاة.

قلت: إنما اعتقد ذلك لأنه وقع بعد انعقد الصلاة وثبوت القدوة، وهو موضع استثنى فلا يلزم حواجز انشاء القدوة عليه. وأما الزيادة المعفزة فإنها هي في موضع النص خاصة، ولهذا لو أدرك المأموم الإمام بعد الركوع تابعه واستأنف النية بعد تسليم الإمام.

ويمكن لك أن تقول ممنع للحصر، بل يجوز أن يقال: يدخل معه، فإذا سجد نوى الإنفراد، وذلك غير قادح في صحة الصلاة بوجه، لأن الجماعة غير واجبة، ونية الإنفراد غير محالة بالصحة ومن ثم يردخل في اليومية مع الإمام على عزم المفارقة في الركعة الثانية انعقدت صلاته على الظاهر، لعموم «لكل امرئ

ووقتها في الكسوف من الإبتداء فيه إلى انتهاء الإنجلاء، وفي لرباح

مانوي» (١).

لكن هل يسوع له أن يبقى على القدوة إلى آخر الصلاة والحال هذه، أم يتفرد في الموضع الذي نوى المارقة فيه ؟

وهو يحتج إلى بية الإنفراد أم لا؟ يأتي تحقيقه في موضعه إن شاء الله تعالى. فعلى وجوب الصبر لا كلام، وعلى حواز الإقتداء والمتابعة فيما بقي لا يسجد إذا سجد الإمام، على ما احتمله المصنف، بل يبقى على حاله إلى أن يقوم الإمام إلى الثانية فيتبعه، وإذا تم له خمس سجد ثم قام فتابع الإمام فيما بقي، فإذا سجد لم يسجد معه بل يتم ما عليه ناوياً الانفراد.

فقول المصنف: (وينبغي الركعتين قبل سجود الثالثة) يريد به قس سجوده هو كما حققناه، لا ما توهمه بعضهم من أن المراد قبل سجود الإمام معني أنه يأتي على علمه عمداً، ويصور له الإمام المرة إلى أن يتم ويسجدان جميعاً، وهو وهم، إذ لا تجوز مفارقة الإمام اختياراً لمن لم يسو الإنفراد إلا في مواضع اختصت بالنص، ولا استلزامه حواز انتظار الإمام المأموم في القراءة، وهو من خصوصيات صلاة خوف.

إذا عرفت ذلك فالمتعمد جور الصبر الثانية وهو أولى، وله أن يحرم من حبه لكن لا يبقى له قدوة لعدم جور التحذف، وعدم ائتمام القائم بالقدوة لغير ضرورة، فيفرد حين المارقة ناوياً.

ويحتمل عدم لاحتياج إلى سية، كما شرر إليه، وسيأتي تحقيق ذلك في باب صلاة الجماعة إن شاء الله تعالى.

قوله: (إلى ابتداء الإنجلاء).

هذا هو المشهور لكن المختار ما أفقته في المعتبر (٢)، وشيخنا من أنه إلى

(١) صحيح البخاري ٢: ١، من أبي داود ٢ ٢٦٢ حديث ٢٢٠١.

(٢) المعتبر ٢ ٣٣٠.

الصفرو والظلمة الشديدة مدتها، وفي الزلزلة طول العمر فإنها أداء وإن سكنت.
ولو قصر زمان المؤقتة عن لواجب سقطت، فلو اشتغل أحد المكلفين في
الإبتداء وخرج الوقت وقد أكمل ركعة فالأقرب عدم وجوب الإتمام، أما
الآخر فلا يجب عليه القضاء على التقديرين.

انتهائه^(١)، لظاهر قوله عليه السلام: «حتى يجلي»^(٢) وإنما يصدق حقيقة بتمامه،
والمحار خلاف الأصل. فلا يمارسه قوله عليه السلام: «إذا انجلى بعضه فقد
انجلى»^(٣) إذ من المعلوم رادة المجاز لا امتناع الحقيقة هناء، إذ انحلاء البعض ليس
انحلاءً للكل قطعاً، فإذا استعمل هذا اللفظ مجازاً للقرينة لم يلزم استعمال كل لفظ
محازاً.

قوله: (وفي الزلزلة أداء طول العمر، وإن سكنت).

قلت: وكذا ما يعلى عليه القصر من بقية الآيات.

قوله: (فلو اشتغل أحد المكلفين في الإبتداء، وخرج الوقت وقد
أكمل ركعة فالأقرب عدم وجوب الإتمام، أما الآخر فلا يجب عليه القضاء
على التقديرين).

المسألة مضمومة بما إذا اقتصر على لواجب ولم يقصر في الإبتداء، ويريد
بـ (الآخر): من لم يكمل الركعة، سواء شرع ولم يتمها أو لم يشرع بالكعبة.
وأراد بالتقديرين: لا قرب ومقابلته، أي: لا يجب على من لم يكمل الركعة
القضاء، على تقديري القول بوجوب الإتمام على من أكملها، والعدم لوجود الفرق.
ووجه القرب: أنه قد تبين بعدم سعة الوقت أنه غير مكسوف، وأن ذلك ثقل،
واعتقاد الوجوب إنما كان مستنداً إلى طن أو احتمال ظهر فساد، فلا يعتد به.

(١) الذكرى، ٢٤٤.

(٢) الكافي ٣: ٤٦٣ حديث ٢، التهذيب ٣: ١٥٦ حديث ٣٣٥.

(٣) المعية ١: ٣٤٧ حديث ١٥٣٥، التهذيب ٣: ٢٩١ حديث ٨٧٧.

وجاهل الكسوف لو علم بعد انقضائه سقط عنه، إلا مع استيعاب الاحتراق، ولا تجب على جاهل غيره.
والناسي والمفرط عمداً يقضيان، ويقدم الحاضرة استحباً إن اتسع الوقتان ووجوباً إن ضاقا، وإلا قدم المضيق.
ولكسوف أولى من صلاة الليل، وإن خرج وقتها، ثم تقضى ندباً، ولا تصلى على الراحة ومشياً اختياراً.

ويحتمل وجوب الإتمام؛ لعموم: «من أدرك من الوقت ركعة فقد أدرك الوقت»، وعموم: «الصلاة على ما افتشحت عليه»، وعموم: (ولا تطلوا أعمالكم).^(١)

والتحقيق: انتهاء المسألة على قاعدتين أصوليتين: إحداهما: أن التكليف بفعل عدم المكيف فوات شرطه هل هو حائز أم لا؟
والأخرى: أن التكليف بفعل قصر وقته عنه لا يجوز.

والثانية إجماعية عند أصحابنا، والأول الأصح فيه عدم الحول، فالمعتمد حينئذ (عدم)^(٢) وجوب الإتمام، والحديث لا عموم له هما؛ للجمع من صدق اسم الوقت على محل أسرع.

ويقول بموجب الثاني إذ هو مقيد بعدم المساني إجماعاً، ومن ثم لو أحرم بفريضة ثم تبين سبق أخرى فعدل، أو تبين فعلها لم يكن على ما افتشحت عليه، والعمل المحرم إبطاله هو الواجب ابتداءً، وما يجب بالشروع لا مطلقاً.

قوله: (ووجوباً إن ضاقا).

ويقضي الكسوف إن فرط في الحاضرة في أول وقتها.

قوله: (والكسوف أولى من صلاة الليل وإن خرج وقتها).

(١) محمد (ص) ٣٣

(٢) لم ترد في نسخة «و»

الفصل الرابع: في صلاة النذر

من نذر صلاة شرط فيها ما شرط في الفرائض اليومية، ويزيد الصفات التي عيّن فيها نذره إن قيده.

أما الرمان كيوم الجمعة، أو المكان بشرط المزية كالمسجد، أو غيرهما، فلو أوقعها في غير ذلك الزمان لم يحجزه، ووجب عليه كراهة النذر والقضاء إن لم يتكرر ذلك الزمان.

ولو أوقعها في غير ذلك لم يكن فكذلك، إلا أن يحو القيد عن المزية فالوجه الإجزاء، ولو فعل فيما هو أريد مزية ففي الإجزاء بطل، ولو قيده بعدم

هذه أولوية حقة؛ لكونها قرصة، ولو قدم صلاة الليل مع القطع ساعة وقت الكسوف فالظاهر الجواز، وكذا غير ملة أسير من السواقل، وظاهر عبارة المصنف في كسبه المدم، وهو مستعاد من بطلان قولهم: يصلي الساعة ما لم يدخل وقت «فريضة».

قوله: (ويزيد الصفات التي عيّن فيها نذره إن قيده).

أي: إن قيد النذر بشئ من الصفات يشترط لصحة المسورة الاتيان بها، زيادة على ما شرط في الفرائض اليومية.

واعلم أن قوله: (إن قيده) صائغ؛ لأن النذر المشتمل على تعيين صفات لا يكون إلا مقيداً، فلا حاجة إليه.

قوله: (إما بالزمان كيوم الجمعة، أو المكان بشرط المزية كالمسجد، أو غيرهما، فلو أوقعها في غير ذلك الزمان لم تجز، ووجب عليه كراهة النذر والقضاء إن لم يتكرر ذلك الزمان، ولو أوقعها في غير ذلك المكان فكذلك، إلا أن يحو القيد عن المزية فالوجه الإجزاء، ولو فعل فيما هو أريد مزية ففي الإجزاء بطل).

وحب، والأقرب وجوب التسليم بين كل ركعتين.

اعلم أن المصنف لما ذكر وجوب مراعاة الصفات المعينة في النذر أشار إلى بيانها بقوله: (أما بالزمان كيوم الجمعة، أو المكث بشرط المربة كالمسجد، أو غيرها إلى آخره) فهذا هنا مباحث:

الأول: في تحقيق الزمان والمكان مفيد بهما النذر لا خلاف في انعقاد النذر إذا قيد بالفعل في زمان أو مكان راجحين، كالانتصاف لاملة الليل والمسجد.

وكذا لا كلام في عدم انعقاده إذا كان مكرماً كوقت الحيفض والمكان المعصوب، وفي الإنعقاد مع الوجوب تردد، يبرر على انعقاد نذر الواجب وعدمه. والأصح الإنعقاد: ولو كان زماناً أو مكاناً مكروهاً كالأوقات الخمسة والحمام لم ينعقد نذر الثاني قطعاً. وهل يبطل النذر من أصله أم ينعقد بدون القيد؟ فيه وجهان، حثار المصنف وشيخنا الثاني. (١)

ويشكل؛ بوجوب ارتفاع الجنس بارتفاع العنصر، وبأن المقصود لنذر مع القيد لا النذر وحده، فإذا أن يصح أو يبطل، ولا لزم صحة نذر غير مقصود. وأما الأول فقد نص المصنف على انعقاده في باب الوقف، واستشكله في باب النذر ونقل الماضل ولده الإجماع على انعقاده، قال في الشرح: ولتفرق دقيق (٢)، ونقل عنه إن الفرق من وجوه:

الأول: أن الوقت سبب الوجوب - يجعل الشارع - بخلاف المكان، فله من ضرورة الفعل لا مسببة فيه.

قيل عليه: أن ليسببهما الالتزام بسبب، فلا يمنع مسببة الوقت ووجوبه فيه، لكون الزمان كالمكان طريقين للفعل، ولا يلزم من مسببة لوقت في الصلاة

(١) الذكرى ٢٤٧.

(٢) إيضاح الفوائد ١٣٢.

الواجبة أصالة ثبوته هنا.

واجب: بأن المرد من السببية توجه الخطاب إلى المكلف عند حضوره، وهو حاصل هنا، ولا يتصور ذلك في المكان إلا تبعاً (١).

الثاني: أن كراهية الوقت مختصة بالوافل المبتدأة دون الفرائض، بخلاف المكان فإنه يعمها.

الثالث: أن الوقت لا يمكن تعدده، وهو من مشخصات الفعل، فقبله لا يجب، وبعده يمتنع، فلا يكون الفعل في غيره هو المنذور بل يكون مغايراً.

الرابع: أن النذر يصير وقت المنذور فيه لتلك العادة محدوداً، كما يجعل النص الوقت العلاني للعبادة العلانية.

قلت: أما الحكم بمشاكل، وأشكل منه بقتل الإجماع، وأما الفرق فيه بطر. أما الأول؛ فلأن سببه الوقت هنا مما تشب إذا انعقد النذر، وشرط انعقاده أن لا يكون مرحوحاً.

وأما الثاني؛ فلأن صيرورة المدورة في وقت الكراهة ذات سبب إنما هو بد انعقد النذر، وانعقاده يتوقف على تتعلق بما ليس بمرحوح، وانتفاء مرحوحيتها إنما يكون بالنذر، فينزم الدور.

وأما الثالث؛ فلأن الوقت بما يصير من مشخصات الفعل إذا وجب إيقاعه فيه بالأصل أو النذر مثلاً، وحيث أن المكان كذلك، فلا يكون الفعل في غيره هو المنذور.

وعدم تعدد الوقت إذا تشخص مسلم، لكن المكان كذلك أيضاً، أما إمكان تعدد فعل المنذور فيه وعدمه فتبع للمرد، ولا مدخل في ذلك لانعقاد النذر وعدمه.

وأما الرابع، فلأن النذر بما يصير الوقت المنذور فيه وقتاً للعبادة إذا انعقد،

وشرط انعقاده تعاقبه بما ليس بمرجوح، والمكان أيضاً كذلك إذا انعقد نذره، فيصير كاللحاق بالنسبة إلى ركعتي الطواف.

وبو حلا المكان والرمكان عن المزية وكرهه، فهل يعقد النذر؟ لا إشكال عند القائلين بالانعقاد النذر مع كراهية الوقت في الانعقاد هنا، وأما المكان؛ ففي انعقاد نذره وجهان، يلتفتان إلى أن نذر اسح هل يعقد أم لا؟ فعلى العدم هل يتعقد النذر ويلغو القيد؟

صريح كلام المصنف في هذا الكتاب وغيره^(١) وشيخنا في ذكرى^(٢) وغيرها انعقاد النذر دون القيد^(٣)، وفيه الإشكال الذي في.

إثاني. فيما يتحقق به الإحلال، وبما يتحقق لإحلال بالفعل في الوقت أو المكان اللذين يتعلق النذر بهما، بحيث يشعر بالإتيان به على وجهه، سواء أتى بالفعل في غيرهما مشتملاً على جميع ما يعتد به من الصفات ماعدا القيد أم لا. وإنما يتحقق نذر الإتيان به على وفق النذر في الزمان إذا تشخص، كهذه الجمعة أو هذا اليوم، فإذا ترك في هذا اليوم حتى خرج، وفعله في غيره تحقق الإحلال؛ لامتناع الإتيان به في الوقت المندور.

ثم إن كان قد نوى بالفعل في غيره انقضاء أجزأ، وإلا وجب قضاؤه. وإن لم يتشخص، بل كان كلياً - كيوم الجمعة - مثلاً لم يتحقق الإحلال إلا بترك في جميع جزئيات الكلّي، وذلك في صورة واحدة هي ما إذا عذب على ظنه - والزمان حاضر - أنه إن لم يفعله فيه تعذر عليه فعله وصدق ظنه، فإن الإحلال هاهنا متحقق؛ لأنه كان متعدياً بظنه.

وفيما عدا ذلك لا يتحقق الإحلال، بل يجب الإتيان بالفعل ثانياً على وفق

(١) نهاية الأحكام ٨٤: ٢.

(٢) الذكرى: ٢٤٧.

(٣) البيان: ١١٩.

السذر إن لم يطاقه أولاً، وكذا ثانياً وثالثاً؛ بقاء الوقت، وعدم تعيين المذور^(١) في المأتي به أولاً، وكذا تعذر الاتيان بالفعل على وفق السذر في المكان إما يكون مع تشخص الزمان، أو مع كونه كلياً، د. علب على لطن تعذر الاتيان به في مكان السذر مع الاختلال به وصدق ظنه.

ويكفي في هن تعذر الاتيان به في المكان-حكم^(٢) العادة، لكن إنما يتحقق حث هنا وفي الزمان إذا اتصل ذلك بموته، فإنه مادام حياً لم يتحقق خروج لوقت، فإذا مات تبين صدق الظن. وقد حصر الشارح الحث في الأول؛ فيما إذا ظن الموت بعده بلا فصل، فترك لا لعذر شرعي^(٣). وليس بجيد بل لو ظن التعذر لمرض أو عدوٍّ وبخوفاً فإن تحقق الحث، إذ لا تفاوت وقوه- بعده بلا فصل- مستعنى عنه، إذ يكفي هن الموت هل عود الزمان، أو قبل التمكن من فعله بعد عوده، فلا وجه للحصر.

وفي الثانية؛ فيما إذا عدم أنه إن لم يفعلها في ذلك الوقت في مكان السذر امتنع فعلها فيه عادة، فترك الفعل لا لعذر شرعي^(٤). وليس بجيد؛ لأن انعم استند إلى العادة ظن، فلا بد معه في تحقق الحث من حصول الموت، ولا يثبت بمجرد الترك؛ لإمكان كذب ظنه، فيسرم من تكليفه بالفعل عدم الحث المقتضي بعدم الكفارة، ومن عدم تكليفه به سقوطه مع بقاء وقته بعير مسقط.

الثالث: إنما تجب لكفارة في كل موضع ترك فيه القيد مع انعقاده على وجه يتحقق معه الاختلال بالسكينة لا لعذر شرعي مسقط بل عمداً اختياراً، وقد تقدم بيان ما به يتحقق الاختلال بالسكينة، فلا حاجة إلى إعادته.

الرابع: إذا قلنا بانعقاد منر بفعل في لمكان الذي لا مرة له، فواقعه في

(١) في «ع»: النس.

(٢) في «و» و«س»: تحكيم.

(٣) ايضاح الفوائد ١، ١٣٣.

(٤) المصدر السابق.

غيره في لزمان المقيّد به النذر إن كان، فهل يجري، أم يجب عليه الفعل في المكان إن لم يتشخص الزمان، والقضاء والكفارة مع تشخصه وفواته لوطن تعدد الفعل مع عدم التشخص وصدق ظنه؟ فيه وجهان:

أحدهما: الإجزاء، لأنّ العرص أنّ المكان لا مزية فيه، وما هذا شأنه لا تعلق لعرض الشارع بخصوصه كالصلاة في زاوية معينة في البيت، فانه لا مدخل له في التعبد، فلا تجب لمخالفتها كفارة.

والثاني: العدم، ويجب التلافي إن أمكن، وإلا فالقضاء والكفارة؛ لأنّ المنذور الفعل في تلك السقعة بعينها، فإذا أتى به في غيرها لم يكن آتياً بالعبادة المنذورة، فتعين عليه كفارة حذف النذر، وهو وجه قويّ على تقدير القول بانعقاد النذر. ولو تعلق لنذر عماله مزية كالمسجد ان يعبد، فإن عمل قبله هو أدون حدث، مع تحقق الإخلال بالكلية.

ولو فعل في الأعلى مزية في إحراء وعدمه وجهان. وجه الأول: أنّ التعيين لا مدخل له في صحة النذر بل للمزية، فابن وجدت صبح المنذور^(١).

وفيه مع؛ لأنّ مطلق المزية شرط لانعقاد النذر، لا لصحة فعل المنذور، بل الشرط المزية المنذورة؛ لعموم: (يقفون بالنذر)^(٢). والآتي بالفعل في غير مكان سدر غير آت بالمنذور قطعاً؛ لأنّ المكان من حمة الشخصات.

ولو فعل في مساوي مزية ما وجهه، واحتمال لإجزاء هنا أضعف، والمعتمد عدم الإجزاء في كل موضع ينعقد النذر. وإذا تحقق الإخلال بالكلية وجب القضاء والكفارة.

(١) في «السنن» أسس

(٢) الإتمام ٧٠.

.....

إذا عرفت ذلك فقد إلى عبارة الكتاب.

واعلم أن قوله: (أما برمان أو مكان أو غيرها) إشارة إلى الصفات المعينة في التذرع وهي مرفوعة بأمر خبر مستند محذوف، تقديره: وهي إما الزمان أو المكان إلى آخره.

ولا يعترض بأن صفات التعاطفة (أو) في حكم صفة واحدة؛ لأن مقتضى (أو) واحدة منها غير معينة، فيمتنع جمعها خبراً لضمير الصفات، أعني: وهي، لامتناع حمل المفرد على ضمير الجمع بالمواطأة^(١) فيجب عنه بوجهين:

الأول: إن الصفات المذكورة ليس المراد اجتماع حملها في الدر الواحد، بل المراد: التعرض للتعبد بها في التذرع، وهو على مثل الدلالة، وإذا كان في المبدأ معنى البديلة لم يمتنع ذلك في الخبر.

الثاني: إن (أو) إذا عادت بما المكسورة كان المطلوب بها التقسيم، فحيث فلا يكون المراد واحداً من الأقسام لا بعينه، بل المراد استيفاء الأقسام كقولك: الحيوان إما إنسان، أو فرس، أو جمل، فلا يكون لإخبار بمفرد، بل بجمع، والضمير في قوله (أو غيرها) يعود إلى برمان والمكان^(٢).

وقوله: (إما بالزمان أو المكان) ينبغي أن يعلم أنه ليس بينها منع جمع ولا حلول، بدليل أن المعصلة ذات آخر، فيمكن^(٣) تعيين الزمان وحده، أو تعيينه وتعيين المكان معاً، أو المكان وحده، أو إطلاقها معاً، فهذه صور أربع، أشار إلى حكم الأولى بقوله: (فلو أوقعها في غير ذلك برمان...).

أي: فلو أوقع الصلاة المندورة مدس قوله في أول الفصل في صلاة التذرع (في غير ذلك برمان لم يجرى ووجب عليه كمارة التذرع) لتحقيق المخالفة والقضاء

(١) في «هـ» أو مكان كما هو ظاهر.

(٢) في «هـ» و «ن» فيكون.

سواء تقدم فعبه لأول على زمان سدر أو تأخر، لأن الموضع انه لم يوقعه القضاء. وهذا إن لم يتكرر ذلك الزمان، بأن كان ذلك مشحناً بمتبع تكرره كما مثلنا له سابقاً بقولنا: هذه الجمعة، ولم يكن مشحناً، بل كان كياً بكن غلب على طه فواته إن لم يجعله فيه فأحل به وصدق طه الوقع، لكن في مستعدة هذه من لعبارة تكف، إلا أن يقال: انتهى التكرر نسبة إلى ساذر.

وشار إلى حكم الثانية قوله: (ووقعه في غير المكان فكذلك) أي في غير المكان المعين بالنذر لم يتحقق الحث، إلا مع (عدم) ^(١) تكرر الزمان، بأن يكون معاً في سذر مشحناً، أو كذا (وعب على طه) الفوات بالكسنة مع الترك، فأحل به وصدق ظنه كما قلنا.

ولما كان حكم نسبها مبرثياً على تعيين الزمان أخره عنه، وعطفه عنه مشبهاً له به.

وستفاد من مفهوم قوله (وكذلك) حكم ثلثه، لأن ^(٢)، تحقق الحث في المكان إذا كان مشروط بتعين الزمان، فمن دون تعيينه لا يتحقق الحث. أنهم إلا في الصورة المستثناة، وهي ما إذا عب على طه صوت بالترك، فترك وصدق ظنه.

ومن حكم هذه الثلاث بعسم حكم رابعة، أعني: ما إذا أطلقها فلا يثبت فيها، إلا إذا حل ما فعل عند عدة طر موت وموت، وظهرها لم يتعرض إليها انصاف.

واعلم أن شارح الفصول ولد مصنف فـ: إن صمير (أوقعه في غير ذلك لزمان)، و (أوقعها في غير ذلك مكان) رجع إلى الصلاة التي سوىها المنذورة، فقد أوقع المنذورة في بيته؛ لأن يقع نفس المنذورة في غير الزمان والمكان

(١) لم ترد في «س» و «هـ»

(٢) في «س»: إن.

ولو شرط أربعاً بتسليمه وحب.

المعين في نذره لا يتصور، فالإتحاد هنا بحسب المصنف. (١)

قلت: الذي حمله - رحمه الله - على هذا لتكلف اعتقاده أن مرجع الضمير لفظاً يجب أن يكون بعينه هو المراد معنى، فاحتاج إلى تأويل الواقعة بكونها هي، والمنذورة واحدة في المصنف، والقوم لا يلتفتون إلى هذا المعنى، بل هم يتوسعون في أكثر من ذلك، كما في قوله تعالى: (وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره) (٢)، فإن مرجع الضمير لفظاً هو الذي عمر، ومرجعه معنى غيره؛ لامتناع كون الذي عمر ينقص من عمره، لكنته مدلول عليه بالمدكور، والمعنى: وما يعمر من معمر ولا ينقص عمر آخر غيره إلا في كتاب.

وقول المصنف: (إلا أن يخلو القيد عن المزية) استثناء من قوله: (فكذلك) أي: نعم الكفارة والقضاء بالشرط المذكور، إلا أن يخلو القيد - يعني (٣) - المكان من المزية، فالوجه الإحراء.

وطاهره أن الوجه عند الإجراء، على تقدير انعقاد نذر لقيد، كما فهمه الشارح السيد عميد الدين، إذ لو كان مفرعاً على تقدير عدم انعقاد النذر، لم يكن لقوله: (فالوجه) معنى، بل كان يجب لقطع بالإجزاء على ذلك التقدير، إذ القيد لغو حينئذ.

وهذا يعرف أن ما وجه به الشارح ولد المصنف الإجزاء من بنائه على عدم انعقاد نذره (٤)، غير واقع موقعه، والله الموفق.

قوله: (ولو شرط أربعاً بتسليمه وحب).

في صحة هذا أيضاً إشكال، إلا أن ينزله على صلاة الأعرابي.

(١) إيضاح الفوائد ٩: ١٣٤.

(٢) طبر: ١١.

(٣) في «س»: أعني.

(٤) إيضاح الفوائد ٩: ١٣٢.

ولو شرط خمساً ففي انعقاده نظر.

ولو أطلق في أجزاء الواحدة إشكال فربه ذلك .

ولو قيده بقراءة سورة معينة، أو آيات مخصوصة، أو تسبيح معلوم معين،

فيعيد مع المخالفة.

ولو نذر صلاة العيد أو الاستسقاء في وقتهم لزم، وإلا فلا.

ولو نذر إحدى المرغبات وجب، ووندرا صريضة اليومية فالوجه

الإنعقاد.

ولو نذر صلاة الليل وجب الثمان ولا يحسب الدعاء.

ووندرا النافلة على الراحة انعقد بصق لا القيء، ولو فعله معه صبح،

قوله: (ولو شرط خمساً ففي انعقاده نظر).

لا ينعقد على الأطهر.

قوله: (ولو أطلق في أجزاء الواحدة إشكال).

لأصح أنها لا تجزئ، لعدم شرعية الواحدة إلا في الوتر، ولا قاتل بتعيبها (١)،

هــا.

قوله: (أو آيات مخصوصة).

إن كن تقييده بذلك على أن لا يجب ذلك مع سورة، فالظاهر عدم

الإنعقاد، لوجوب اعتبار ما يعتمد في الواجب في مدور الصلاة.

قوله: (لزم).

أي: انعقد.

قوله: (وإلا فلا).

يرد عليه ما إذا أطلق النذر منه ينزل على زمان شرعيتها.

قوله: (انعقد المطلق لا المقيد).

يشكل الإنعقاد، بل ينبغي البطلان.

وكذا لونها جالسا أو مستديرا، لم نوجب لضد.

واليمين والعهد كالنذر في ذلك كله.

الفصل الخامس : في النفل:

أما اليومية فقد صلفت وغيرها أقسام:

الأول : صلاة الإستقاء : وكميتها كالعيد إلا انقوت فإنه ها

باعتطاف الله ومؤاله الماء.

ويستحب الدعاء بالمقبول، والصوم ثلاثة أيام متوالات آخرها الجمعة

أو الإثنين، والخروج إلى الصحراء في أحد، جماعة سكية ووقار.

وإخراج الشيوخ والأطفال، ولبعائز، والتمريق بين الأطفال

وأمهاتهم.

وتحويل الرداء للإمام بعدها، والكبير له مستقبل القبة مائة مرة رافعا

صوته، والتسبيح مائة عن يمينه، والتهليل عن يساره مائة، والتحميد مائة

مستقبل الناس، ومتابعهم له في لأذكار كلها، ثم يخطب مبالغا في التضرع.

وتكرير الخروج لو لم يحسوا، ووقتها وقت العيد، وسبها قلة الماء بغور

الأنهار والآبار، وقلة الأمطار ويكره إحراج أهل الذمة.

قوله: (إن لم نوجب الضد).

ظاهاه با إذا أوجباه لا يعقد أصلا، ويلزم انعقد المطلق دون المقيد.

(ولوندر نحو الفضيلة امكن انقول بوجوب السورة مع الآيات في كل ركعة) (١).

قوله: (وتحويل الرداء للإمام).

الظاهر أن المأموم كذلك: تناسي، وعدم ما يدل على الإختصاص.

الثاني: نافذة رمضان ألف ركعة، يصلي كل ليلة عشرين ركعة، منها ثمان بعد المغرب وفي العشر الأواخر زيادة عشروني الليالي الافرد زيادة مائة لكل ليلة.

ولو اقتصر المائة في الافراد صلى في كل جمعة عشر ركعات بصلاة علي وفاطمة وحعفر عليهم السلام، وفي آخر جمعة عشرين بصلاة علي عليه السلام، وفي عشية تلك الجمعة عشرين بصلاة فاطمة عليها لسلام.

الثالث: صلاة العطر ركعتان، يقرأ في الأولى الحمد مرة وألف مرة التوحيد، وفي الثانية الحمد مرة والتوحيد مرة.

وصلاة العدير ركعتان قبل لرب - بصب ساعة، يقرأ في كل ركعة بها الحمد مرة وكلاً من التوحيد والهدى وآية [الكرسي] الى قوله: (هم فيها خالدون) عشراً، جماعة في النصيحة بعد أن يخضب الإمام بهم، ويعرفهم فصل اليوم، فإذا انقضت الحظية نصفه فحرو ونوا.

وصلاة ليلة النصف من شعبان أربع ركعات بتسليمتين، يقرأ في كل ركعة الحمد مرة والإخلاص مائة مرة، ثم يعصب ويعمر. وصلاة ليلة نصف رجب، والمبعث ويومه وهي اثنتا عشرة ركعة، يقرأ في كل ركعة الحمد ويس.

وصلاة فاطمة عليها السلام في أول ذي الحجة، وصلاة يوم العدير في الرابع والعشرين منه وهو يوم صدقة أمير المؤمنين عليه السلام بالحاتم فيه.

الرابع: تستحب صلاة أمير المؤمنين عليه السلام، وهي أربع ركعات بتسليمتين، في كل ركعة الحمد مرة والتوحيد خمسين مرة.

وصلاة فاطمة عليها السلام ركعتان، في الأولى بعد الحمد القدر مائة مرة، وفي الثانية بعد الحمد الإخلاص مائة مرة.

وصلاة الحبوة - وهي صلاة جعفر عليه السلام - أربع ركعات بتسليمتين، في الأولى الحمد وإذا زلزلت، ثم يقول: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر خمس عشرة مرة، ثم يركع ويقولها عشرًا، ثم يقوم ويقولها عشرًا، ثم يسجد الأولى ويقولها عشرًا، ثم يجلس ويقولها عشرًا، ثم يسجد الثانية ويقولها عشرًا، ثم يجلس ويقولها عشرًا.

ثم يقوم إلى الثانية فيقرأ بعد الحمد والعاديات، ثم يصنع كما صنع في الأولى ويتشهد ويسلم، ثم يقوم بنية واستفتاح إلى الثالثة فيقرأ بعد الحمد النصر، ويصنع كما فعل أولاً.

ثم يقوم إلى الرابعة فيقرأ بعد الحمد الإخلاص ويفعل كفعله الأول، ويدعوني آخر سجدة بالمأثور ولا اختصاص لهذه الصلاة بوقت، وأفضل أوقاتها الجمع.

ويستحب بين المغرب ولعشاء صلاة ركعتين، يقرأ في الأولى الحمد وقوله: (وذا لون) إلى آخر الآية، وفي الثانية الحمد وقوله: (وعنده معارج العقب) إلى آخر الآية.

ثم يرفع يديه فيقول: اللهم إني أسألك بمفاتيح العيب التي لا يعلمها إلا أنت أن تصلي على محمد وآل محمد وأن تفعل بي كذا.

الهم أنت ولي نعمتي، والقادر على طلتي، تعلم حاجتي، فأسألك بحق محمد وآل محمد عليه وعليهم السلام لما قصيتها لي. ويسأل حاجته.

وصلاة ركعتين في الأولى الحمد مرة ولزائلة ثلاث عشرة مرة، وفي الثانية الحمد مرة ولتوحيد خمس عشرة مرة.

الخامس: يستحب يوم الجمعة لصلاة الكاملة، وهي أربع قبل الصلاة، يقرأ في كل ركعة الحمد عشرًا، ولعمودتين، والإخلاص، والحمد، وآية

الكروسي، عشراً عشراً.

وصلاة لأعرابي عند ارتفاع النهار، وهي عشر ركعات يصلي ركعتين بتسليمة، يقرأ في الأولى الحمد مرة والفق سبع مرات، وفي الثانية الحمد مرة والناس سبع مرات، ثم يسلم ويقرأ آية الكرسي سبعاً، ثم يصلي ثمان ركعات بتسليمتين، يقرأ في كل ركعة الحمد مرة ونصر مرة والتوحيد خمساً وعشرين مرة، ثم يقول بعدها سبحان الله رب العرش الكريم لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم سبعين مرة.

وصلاة الحاجة ركعتان بعد صوم ثلاثة أيام آخرها الجمعة. ويستحب صلاة الشكر عند تجدد نعم، كم هي ركعتان يقرأ في الأولى الحمد والإخلاص، وفي الثانية الحمد والحمد.

السادس: صلاة الاستخارة، تكب في ثلاث رقاع: بسم الله الرحمن الرحيم خيرة من الله العزيز الحكيم لفلان بن فلانة إعمل، وفي ثلاث رقاع بسم الله الرحمن الرحيم خيرة من الله العزيز الحكيم لفلان بن فلانة لا تفعل.

ثم يضعها تحت مصلاه، ثم يصلي ركعتين، ثم يسجد بعد التسليم ويقول فيها: أستجير الله برحمته خيرة في عافية مائة مرة، ثم يجلس ويقول: اللهم خري في جميع موري في سر منك وعافية، ثم يشوش الرقاع ويخرج واحدة واحدة، فإن خرج ثلاث متواليات إعمل فليعمل، وإن خرج ثلاث متواليات لا تفعل فليترك، وإن خرجت واحدة إعمل والأخرى لا تفعل فليخرج من الرقع إلى خمس ويعمل على الأكثر.

ويستحب صلاة الريادة، والتجبة، والإحرام عند أسائها.

المقصد الرابع : في التواضع وفيه فصول :

الأول : في السهو وفيه مطالب :

الأول : فيما يوجب الإعادة : كن من أحل بشيء من وجبات الصلاة عمداً بطلت صلاته، سواء كان نواحب عملاً أو كيفية، أو شرطاً أو تركاً. ولو كان ركناً بطلت تركه عمداً وسهواً، وكذا بريدته إلا زيادة القيام سهواً.

والجاهل عامد إلا في الجهر والإحفات غصية الماء والثوب والمكان، ونجاستها ونجاسة البدن، وتذكية الجلد المأخوذ من مسلم. ويعيد لو لم يعلم أنه من حسم ما يصلي فيه، أو من جسده إذا وجدته مطروحاً، أو في يد كافر أو مستحل الميتة.

أو سهواً عن ركّن ولم يذكر إلا بعد انتقائه، ولو ذكر في عمله أتى به، أو راد في الصلاة ركعة أو ركوعاً أو بقص ركعة وذكر بعد الميطل عمداً وسهواً كالحدث، لا بعد الميطل عمداً كالسكلام، أو ترك السجدين من ركعة، أو لم يدرأها من ركعة أو ركعتين؟ أو شك في عدد الثانية كالصبح والعيدين

قوله : (والجاهل عمد إلا في الجهر والإحفات).

وكذا في التمام، في موضع الفص.

قوله : (ونجاستها ونجاسة البدن).

في خدرج الوقت خاصة.

قوله : (وتذكية الجلد).

ينبغي أن يكون ذلك بعد الوقت، أما قبله فلا أقل من أن يكون

كالنجاسة.

قوله : (أو مستحل).

مالم يخبر بالدكاة، وقيل : ولو سكت فالأحوط احتيابه.

والكسوف، أو الثلاثية أو الأوليين من الركعة، أو لم يحصل شيئاً، أو شك في ركوعه وهو قائم فركع فذكر قبل انتصابه أنه كان قد ركع بطلت على رأي، ولو شك في عدد ركوع الكسوف بنى على الأقل.

المطلب الثاني: فيما يوجب التلافي:

كل من سها عن شيء أو شك فيه - وإن كان ركناً - وهو في محله عمله وهو قسمان:

الأول: ما يجب معه سجدة السهو، وهو ترك سجدة ساهياً، وترك التشهد ساهياً ولم يذكرهما حتى يركع فإنه يقضيها بعد الصلاة، ويسجد سجدة [السهو].

الثاني: ما لا يوجب معه وهو سياتي قراءة الحمد حتى يقرأ السورة فإنه يستأنف الحمد ويحيدها أو غيرها، وسياتي الركوع ثم يذكر قبل السجود فإنه يقوم ويركع ثم يسجد، ونسأله السجدة أو إحداهما أو التشهد ثم يذكر قبل الركوع، فإنه يقعد ويفعل ما سببه ثم يقوم فيقرأ.

قوله: (أو لم يحصل شيئاً).

له، التذكر، أو غلبة ظل أحد الطرفين حتى أتى بالتلافي، فلو غلب على ظنه أحدهما قبل حصول التلافي بنى عليه.

قوله: (فذكر قبل انتصابه أنه كان قد ركع...).

يبطل على الأصح.

قوله: (ولو شك في عدد ركوع الكسوف بنى على الأقل).

إلا أن يفضي إلى الشك بين الركعات.

قوله: (فما يوجب التلافي كمن سها ...) مع قوله: (وهو

قسمان).

لأول والثاني فيه موازنة، فإنه ليس حاصراً للأقسام.

ويقضي بعد التسليم الصلاة على النبي وآله عليهم السلام لو نسيها ثم ذكر بعد التسليم.

وقيل بوجوب سجتي السهو في هذه المواضع أيضاً، وهو الأقوى عندي.

المطلب الثالث : فيما لاحكم له :

من نسي القراءة حتى يركع، أو الحهر أو الاخضات، أو قراءة الحمد أو السورة حتى يركع، أو الذكر في الركوع حتى ينتصب، أو الطمأنينة فيه كذلك، أو الرفع أو الطمأنينة فيه حتى يسجد.

أو ذكر لسجود أو بعض الأعضاء أو طمأننته حتى [يرفع، أو إكمال الرفع أو طمأننته حتى يسجد ثانياً، أو ذكر الثاني أو طمأننته أو أحد الأعضاء حتى يرفع، أو شك في شيء بعد الانتقال عنه.

أو سهواً في سهو، أو كثر سهوه عادة، أو سهواً الإمام مع حفظ المأموم وبالعكس، فإنه لا يلتفت في ذلك كله.

والشك في عدد لفظة يتخير ويستحب البناء على الأقل.

المطلب الرابع : فيما يوجب الإحتياط :

من شك بين الإثنين والثلاث، أو بين الثلاث والأربع بين على الأكثر، وصلى ركعة من قيام أو ركعتين من جلوس.

ولو شك بين الإثنين والأربع سلم، وصلى ركعتين من قيام.

ولو شك بين الاثنين ولثلاث والأربع سلم، وصلى ركعتين من قيام وركعتين من جلوس، أو ثلاثاً من قيام بتسليمتين.

قوله : (وهو الأقوى عندي).

أصح.

ولو ذكر بعد الإحتياط النقصان [لم ينتفت مطلقاً] ، ولو ذكر قبله اكمل الصلاة وسجد للسهو ما لم يحدث ، ولو ذكره في أثناءه استأنف الصلاة .

ولو ذكر الأخير بعد الركعتين من جلوس أنها ثلاث صحت ، وسقط الباقي من الإحتياط .

ولو ذكر أنها اثنتان بطئت ، ولو بدأ بالركعتين من قيام انعكس الحكم .

ولو قال : لا أدري قيامي ثانية أو ثلاثة بطئت صلاته .

ولو قال : ثلاثة أو أربعة فهو شك بين الاثنين والثلاث .

ولو قال : لأربعة أو خامسة قعد وسلم ، وصلى ركعتين من جلوس ، أو ركعة من قيام ، وسجد للسهو .

ولو قال : لثلاثة أو خامسة قعد وسلم ، وصلى ركعتين من قيام ،

وسجد للسهو .

ولو قال : لا أدري قيامي من لركوع لثانية أو ثلاثة قبل السجود ، أو

لأربعة أو خامسة ، أو لثلاثة أو خامسة ، أو شك بينها بطلت صلاته .

ولو قال : لثلاثة أو أربعة فالحكم ما تقدم بعد إكمال الركعة .

ولو شك بين الأربع والخمس سنة وسجد للسهو .

ولو رجع أحد طرفي الشك ظناً بنى عليه .

فروع :

أ : لا بد في الإحتياط من لسية وتكبيرة الإفتتاح ، والفاتحة

خاصة ، ووحدة الجهة المشتبهة .

قوله : (ولو ذكره في أثناءه استأنف الصلاة) .

لا يستأنف على الأصح .

ويشترط فيه عدم تحلل الحدث على رأي.

وفي السجدة المنسية، أو التشهد، أو الصلاة على النبي وآله عليهم السلام على إشكال.

ب: لو زاد ركعة في آخر لصلاة نسيًا، فإن كان قد جلس في آخر الصلاة بقدر التشهد صحت صلاته، وسجد لسهو، وإلا فلا.
ولو ذكر قبل الركوع قعد وسلم، وسجد للسهو مطلقاً.
ولو كان قبل السجود فكذلك إن كان قد قعد بقدر لتشهد، وإلا بطلت.

ج: لو شئت في عهد الثنائية ثم كرر أعاد إن كان قد فعل المبطل، وإلا فلا.

د: لو اشترك السهوين الإمام والمأموم اشتركا في الموجب، ولو انفرد أحدهما اختص به.

ولو اشتركوا في نسيان التشهد رجعوا ما لم يركعوا، فإن رجع بعد ركوعه لم يتبعه المأموم، ولو ركع المأموم أولاً رجح الإمام وتبعه المأموم إن نسي سق الركوع، واستمر إن تعمد.

هـ: تجب سجدة السهو على من ذكرناه، وعلى من تكتم ناسياً في لصلاة، أو سلم في غير موضعه ناسياً.

وقيل: في كل زيادة ونقص غير مسطتين، وهو الوجه عندي.

قوله: (ويشترط فيه عدم تحلل الحدث).

لا يشترط، والإشتراط أحوط.

قوله: (وفي السجدة المنسية).

لا يشترط، والإشتراط أحوط.

قوله: (وهو الوجه عندي).

الوجه هو المعتمد، إلا في نقصان غير الواجب.

و: تحب في سجدي السهو السية، والسجدتان على الأعضاء السبعة،
والجلوس مطمئناً بينها، والتشهد، ولا تكبير فيهما.
وفي اشتراط الطهارة والاستقبال والذكر، وهو بسم الله وبالله اللهم
صل على محمد وآل محمد، أو السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته،
نظر.

ز: محله بعد التسليم، للزيادة كان أو لتنقيصة على رأي.
ولو نسي السجدين سجدهما مع ذكر، وإن تكلم أو طال لزمان.
ح: لا تداخل في السهو. وإن تفق السبب. على رأي.
ط: السجدة المسية شرطها الطهارة والاستقبال والأداء في الوقت،
وإن فاتت سهواً نوى القضاء، وتأخر حيث عن المائة سابقة.

الفصل الثاني: في القضاء وفيه مطلبان:
الأول: في سببه. وهو فوات الصلاة الواحدة، أو النافلة على المكلف،
فلا قضاء على الصغير، والمحمون، ولمغى عبه، والحائض، والنفساء، وغير
المتمكن من المطهر وضوءاً وتيمماً.
ويسقط عن الكافر الأصلي. وإن وجبت عبه. لا عن المرتد، إذا
ستوعب العذر الوقت، أو قصر عنه بمقدار لا يتمكن فيه من الطهارة وأداء ركعة
في آخره.

قوله: (وفي اشتراط الطهارة) إلى (نظر).

يشترط جميع ذلك.

قوله: (محله بعد التسليم).

هذا أصح.

قوله: (لا تداخل في السهو).

هذا أصح.

ويجب القضاء على كل من أخل بالفريضة - غير من ذكرناه - عمداً
 كان تركه أو سهواً، أو بنوم - وإن استوعب - أو بارتداد عن فطرة وغيرها، أو
 بشرب مسكر أو مرقد، لا بأكل العذاء المؤدي إلى الإغماء.
 ولو ترك الصلاة، أو شرطاً مجمعاً عليه، مستحلاً قُتل إن كان قد
 ولد مسلماً، وإلا استتيب فإن امتنع قتل، وتقل الشبهة الممكنة، وغير
 المستحل يعزر ثلاثاً ويقتل في الرابعة.

المطلب الثاني: في الأحكام

القضاء تابع للأهل في وجوبه كونه، ولا يتأكد استحباب فائت
 النافلة بمرض.

وتستحب الصدقة عن كل ركعتين مئة، فإن عجز فـ كل يوم بمدة،
 ووقت قضاء الفائتة الذكر ما لم يتضيق وقت فريضة حاضرة.
 وهل تتمين الفائتة مع السعة؟ قولان.

وتحب المساواة يقضى، لقصر قصرأ ولو في الحضر، والحضر تماماً ولو
 في السفر، والجهريه جهراً، والإحفاية إخفاً ليلاً ونهاراً، إلا في كيفية

قوله: (أو شرب مسكر...).

تناول كل واحد من هذه الثلاثة اختياراً من غير حاجة، مع لعلم يوجب
 القضاء لأن اختل أحدها.

قوله: (وهل تتمين الفائتة...).

لا تتمين^(١).

(١) قوله: (ولا ترتب بين الفرائض اليومية وغيرها)، يحتمل وجوب الترتيب. هكذا ورد في السح
 الخلية، مع أن هذا القول متأخر.

الخوف. أما الكمية فإن استوعب الخوف الوقت فقصر وإلا فتمام.
والترتيب فيقدم سابقة لفاتت على لاحقه وحبوا كما يقدم
الحاضرة على لاحقها وحبوا، فلو فاته معرب يوم ثم صبح آخر قلم المغرب،
وكذا اليوم الواحد يقدم صبحه على ظهره.
ولو صلى الحاضرة في أول الوقت فذكر الفاتنة عدل بنيت إن أمكن،
استحباً عندنا ووجوباً عند آخرين، ويجب لو كان في فاتنة فذكر أسق، ولو لم
يذكر حتى فرغ صحت وصلى السابقة، ولو ذكر في أثناء النافذة استأنف إجماعاً.

فروع:

أ: لوني الترتيب في سقوطه بصر، والأحوط فعله، فيصلي من فاته
الظهران الظهر مرتين يهمل العصر أو العكس، ولو كان معها معرب صلى
الظهر ثم العصر ثم الظهر ثم المغرب ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر.

قوله: (ما الكمية فإن استوعب الخوف).

أي: مثلاً.

قوله: (وإلا فتمام) (١).

إن لم يحسن الاستيعاب على محان ورد عليه من لم يترك، فانه يكون مؤدياً.

قوله: (ولو ذكر في أثناء النافذة استأنف إجماعاً).

لا يستأنف، بل إن شاء أكملها، ويمكس أن يراد به عدم جواز العدول،

بحيث يكملها ثم يستأنف الأخرى.

قوله: (لوني الترتيب في سقوطه...).

يسقط.

ب: لا ترتيب بين الفريضتين اليومية وغيرها من الواجبات، ولا بين الواجبات أنفسها.

ويترتب الاحتياط لو تعددت المحجورات بترتيبها، وكذا الأجزاء المنسية كالسجدة والتشهد بالنسبة إلى صلاة واحدة أو صلوات.

ج: لا تنعقد النافذة لمن عيبه فريضة فائتة.

د: لو نسي تعيين العائشة صلى ثلاثاً واثنين وأربعاً ينوي بها ما في ذمته، ويسقط الجهر والإخفات.

والمسافر يصلي ثلاثاً واثنين، ولو فاتته صلوات سفر وحضر وحهل التعيين صلى مع كل رباعية صلاة قصر، ولو اتحدت أحدهما.

ولو ذكر العيب ونسي العدد كبر تلك الصلاة حتى يغلب الوفاء، ولو نسيهما معاً صلى أياماً يغلب معه الوفاء.

ولو علم تعدد ما أتت واتحاده دون عدده صلى ثلاثاً وأربعاً واثنين إلى أن يظن الوفاء.

هـ: لو سكر ثم حنّ لم يقض أيام جنونه، وكذا لو ارتد ثم حن، ولو ارتدت أو سكرت ثم حاضت لم تقض أيام الحيض.

و: يستحب تمرين الصبي بالصلاة إذا بلغ ست سنين، ويطلب بها إذا بلغ تسعاً، ويقهر عليها إذا كمل مكلفاً.

قوله: (لا ترتيب بين الفريضتين اليومية وغيرها).

يحتمل وجوب الترتيب.

قوله: (لا تنعقد النافذة...).

تنعقد.

قوله: (ولو سكر ثم جن...).

لو كان سكره سبباً في جنونه.

الفصل الثالث : في الجماعة: وفيه مطلبان:

الأول : الشرائط: وهي ثمانية:

الأول : العدد: وأقله اثنان، أحدهما الإمام في كل ما يجمع فيه إلا الجمعة والعيدين فيشترط خمسة، سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً أو بالتفريق أو ذكوراً وخنثى أو إناثاً وخنثى، ولا يجوز أن يكونوا خنثى أجمع.

الثاني : إتصاف الإمام بالبُلُوغ و لعقل، وطهارة المولد، والإيمان والعدالة، و لذكورة إن كان المأموم ذكراً أو خنثى، وانتفاء الإقصاد إن كان المأموم سليماً، والأمية إن كان المأموم قارئاً. وفي اشتراط الحرية قولان، وللمرأة والخنثى أن تؤما المرأة خاصة.

ولا تجوز إمامة الصغير وإن كان مميزاً على رأي إلابي السفل، ولا إمامة المحسوس. ويكره لمن يعتوره حرج الإفاقة. ولا إمامة ولد الربي. ويجوز ولد أشبه. ولا إمامة المخالف وإن كان المأموم مثله، سواء استند في مذهبه إلى شبهة أو تعيد، ولا إمامة العاسق، ولا إمامة من يلحن في قراءته بالمتقن، ولا من يبدل حرفاً بمتقن، ولا من يعجز عن حرف. ويجوز أن يؤما مشبههما. ولا إمامة الأخرس للصحيح.

الثالث : عدم تقدم المأموم في الموقف عن الإمام، فلو تقدم المأموم بطلت صلاته.

قوله: (وفي اشتراط الحرية قولان).

لا تشترط.

قوله: (ولا تجوز إمامة الصغير وإن كان مميزاً على رأي، إلا في

لتفل)

يجوز بمشه، لا بالبالغ ولو في الغفل.

ويستحب أن يقف عن يمين الإمام إن كان رجلاً، وخلفه إن كانوا جماعة أو امرأة، وفي الصف إن كن الإمام امرأة لمثلها، قياماً، أو عارياً لمثله، ويصلون إيماء جلوساً إمامهم في الوسط بارزاً بركبتيه، وتقف الخثي خلف الرجل، والمرأة خلف الخثي، استحباباً على رأي.

ويكره لغير المرأة وخائف الزحام الإنفراد بصف، ولو تقدمت سفينة المأموم فإن استصحب نية لا تنضم بطلت.
ولو صلياً داخل الكعة أو خارجها مشاهدين لها فالأقرب اتحاد الجهة.

الرابع: الاجتماع في الموقف، فلو تباعدوا بما يكثر في العادة لم تصح إلا مع اتصال الصفوف، وإن سكتا في جامع.
ويستحب أن يكون بين الصفوف مريض عن، وبحوز في السفر المتعددة مع التباعد اليسير.

الخامس: عدم الخيلولة بما يمنع المشاهدة إلا للمرأة، ولو تعددت الصفوف صحت.

ولو صلى الإمام في محراب داخل صحت صلاة من يشاهده من

قوله: (استحباباً على رأي).

الأصح كما سبق.

قوله: (فالأقرب اتحاد الجهة).

لا يشترط.

قوله: (إلا المرأة).

شرط كون الإمام ذكراً، والخثي كالرجل إذا ائتم به رجل، ولو ائتمت به

المرأة فكالمراة.

قوله: (ولو صلى الإمام في محراب داخل...).

الصف الأول خاصة، وصلاة الصفوف لساقية أجمع، لأنهم يشاهدون من يشاهده.

ولو كان الحائل محزماً صَحَّ، وكذا القصير المانع حالة الجلوس، والخيلولة بالنهر وشبهه.

السادس: عدم علو الإمام على موضع المأموم بما يعتد به، فتبطل صلاة المأموم لو كان أحفض.

ومجوز أن يقف الإمام في أعلى المنحصرة، ووقوف المأموم أعلى بالمعتد. السابع: نية الإقتداء، فتتابع بغير نية بطلت صلاته ولا تشترط نية الإمام للإمامة وإن أم النساء.

ويشترط تعيين الإمام، سواءً بولي الإثتمام بالإثنين، أو بأحدهما لا بعينه، أو بالمأموم، أو من ظهر أنه غير الإمام لم تصح. ولو بولي كل من الإثنين الإمامة لصاحبه صححت صلاتهما.

يرد عنه أن صلاة من يشاهد من يشاهده من هذا الصف^(١) أيضاً صحيحة.

قوله: (وكذا القصير المانع حالة خموس). وعكسه.

قوله: (ولو تابع بغير نية بطلت صلاته). إن أخذ بشيء من الواجبات، أو سطر كثيراً بحيث خرج عن كونه مصلياً.

قوله: (فلو نوى كل من الإثنين لإمامة لصاحبه) إلى (ولو نوى الاثتمام بطلتا).

إذا علم كل واحد منهما أنه كان مأموماً بعد لقاة بطلت الصلاتان؛

(١) في «س» صلاة من يشاهد هذا الصف. وفي «هـ» صلاة من يشاهد من يشاهد هذا الصف. والصحيح ما أثبتناه من نسخة حمزة.

ولو نوي الإهتمام أو شك في أضراره بطلت،

للحديث^(١). ويشكل إذا كان ذلك باخبارهما؛ لأن ذلك يتضمن الإقرار على الغير، فلا يقبل.

قوله: (ولو نوي الإهتمام، أو شك في أضراره).

فلا يخلو إما أن يعا بذلك في خلال الصلاة، أو بعدها، وعلى التقديرين فاما أن يكون محرز اخبارهما، أو محضة من خارج، وعلى تقدير عروض ذلك في خلال الصلاة، فاما قبل مصي محل لقراءة، أو بعده، فهنا صور:

الأولى: علمها بذلك بعد الصلاة (بمحضة)^(٢)، فتحب الإعادة؛ للحديث.

الثانية: استنادها في ذلك إلى قول كل واحد منها، ويشكل قبوله؛ لأن الإقرار على الغير بعد الحكم بصحة الصلاة، والإنفصال بها غير مسموع.

الثالثة: علمها بذلك في حالة الصلاة، فتتطل مطلقاً؛ لقبول قول الغير في مطلق صلاة نفسه، فيقدح في صلاة لماوم؛ لتحقيق الاقتداء حينئذ.

الرابعة: أن يشك في ذلك بعد الصلاة، فيمكن الصحة؛ لأن الشك بعد الانتقال لا يقدح، احتاره المصنف، وهو قوي.

الخامسة: الشك في خلال صلاة قبل القراءة، فيويان لانفراد على تقدير الاقتداء، ويقرآن لأنفسهما.

السادسة: الشك بعد محل بقراءة، فتحتمل الصحة؛ لعدم القطع بما ينافي الصحة. ويحتمل قوياً البطلان؛ لتكليمه بالصلاة، وحصول الشك الماسي ليس البراءة قبل الانفصال منها، والحكم بصحتها.

ولو قيل: يبي كل منها عن ما قام إليه لم يكن بعيداً، والظاهر أن تذكره فعل القراءة بنية الوجوب أو التدب، أو عدم تذكر شيء لا أثر له مع الشك المذكور

(١) الكافي ٣: ٣٧٥ حديث ٣، العقبه ١: ٢٥٠: ١ حديث ١١٢٣، التهذيب ٤: ٤٤٣ حديث ١٨٦

(٢) لم ترد في «س» و«ن».

ولو صلى منفرداً ثم نوى الإلتزام لم يجز، ولو نوى المأموم الإنفرد جاز.
ولو أحرَمَ مأموماً ثم صار إماماً، أو نقل إلى الإلتزام بآخر صبح في
موضع واحد، وهو الإستخلاف.
ولو تعدد المسبوق أو أتم المقيمون بالمسافر جاز لهم الإلتزام بأحدهم
بعد تسيم الإمام.

الشامس : توافق نظم الصلاتين، فلا يقتدي في اليومية بالجنائز،
والكسوف والعيد.

ولا يشترط توافقهما في النوع والعدد، فلم يفترض الإقتداء بالمتنفل
وبالعكس، والمتنفل مثله في مواضع، ولم يصلي العصر أو المغرب أو الصبح
الإقتداء بمن يصلي الظهر وبالعكس، ثم يتخير مع نقص عدد صلاته بين
التسليم والإنتظار.

ولو قام الإمام إلى الخامسة سهواً لم يكن للمسبوق الإلتزام فيها.
و يستحب للمنفرد إعادة صلاته مع الجماعة إماماً أو مأموماً.

المطلب الثاني : في الأحكام : الجماعة مستحبة في الفرائض خصوصاً
اليومية.

ولو شك أحدهما مع علم الآخر أنه نوى الإلتزام فصلاة الثاني باطلة، إلا
أن يتذكر في الأثناء قبل مضي محن القراءة، ويأتي في الآخر ماسبق، ولو انعكس
الفرض فصلاة الإمام صحيحة على كل حال، وفي الآخر التفصيل السابق.

قوله : (ولو صلى منفرداً ثم نوى الإلتزام لم يجز).

سياً في كلامه إن هذا أقرب القولين خلافاً للشيخ^(١)، وهو المتمد.

قوله : (ويستحب للمنفرد إعادة صلاته مع الجماعة).

وكذا الجامع مع جماعة أخرى.

(١) الخلاف ١/ ١٢٣ مسألة ١٥ كتاب الجماعة.

ولا يجب في غير الجمعة والعيدين، ولا تجوز في النوافل إلا الاستسقاء والعيدين المندوبين.

وتحصل بإدراك الإمام رакماً، ويدرك تلك الركعة، فإن كانت آخر الصلاة بنى عليها بعد تسليم الإمام وأتمها، ويجعل ما يدركه معه أول صلاته.

ولو أدركه بعد رفعه فاتته تلك الركعة، وانتظره حتى يقوم إلى ما بعده، فيدخل معه.

ولو أدركه رافعاً من الأخيرة تابعه في السجود، فإذا سلم استأنف بتكبير الافتتاح على رأي.

ولو أدركه بعد رفعه من السجدة الأخيرة كثرناوياً وحس معه، ثم يقوم بعد سلام الإمام فيتم من غير استأنف تكبير، وفي إدراك فضيلة الجماعة في هذين نظر.

ولو وجد رакماً وخاف القوات كثر وركع ومشى في ركوعه إلى الصف، أو سجد موضعه، فإذا قام إلى الثانية التحق.

قوله: (و لعيدين المندوبين).

وفي العيد خلاف.

قوله: (استأنف بتكبير الافتتاح على رأي).

يستأنف، وكذا مع السجدة الواحدة.

قوله: (وفي إدراك فضيلة الجماعة...).

يدرك من فضل الجماعة بحسب ما يأتي به.

قوله: (كثروركع ومشى).

بشرط صلاحية الموضع للإقامة، وأن لا يفعل فعلاً كثيراً، ويجزئ رجليه ولا

يرفضها.

ولو أحس بداخل طول استحباباً، ولا يفرق بين دخل وداخل.
ولا يقرأ خلف المرضي إلا في خهرية مع علم سماع المهمة،
والحمد في الإخفاتية، ويقرأ وجوباً مع غيره ولو سراً في الجهرية.
وتجب المتابعة، فلورفع أو ركع أو سجد قبله عامداً استمر إلى أن
يلحقه الإمام، والنامي يعود.
ويستحب أن يستمع لو أكمل القراءة قبل الإمام إلى أن يركع، وإبقاء
آية يقرأها حيثئذ.

ويقدم الفضلاء في الصنف الأول، والقيام إلى الصلاة عند قد قامت،
واسماع الإمام من خلفه الشهادتين، وقصع لناصة لو أحرم الإمام في الاثناء
إن حاف الفوات وإلا أتم ركعتين، ونقل بية القريضة إليها وإكمالها ركعتين

قوله: (طول استحباباً).

بقدر ركوعه.

قوله: (مع عدم سماع المهمة).

فيقرأ الحمد والسورة استحباباً.

قوله: (والحمد في الإخفاتية).

لا يقرأها على الأصح؛ لعدم الدليل.

قوله: (عامداً استمر).

ولا يبطل على الأصح.

قوله: (وابقاء آية).

أي: إذا علم أنه يتم قراءته قبل قراءة الإمام.

قوله: (واسماع الإمام من خلفه الشهادتين).

وكذا غيرهما.

والدخول في الجماعة، ولقطع للفريضة مع إمام الأصل، واستتابة من شهد الإقامة لو فعل، وملازمة الإمام موضعه حتى يتم المسبوق.

ويكره تمكين الصبيان من الصف الأول، والتنفل بعد الإقامة، وأن يأتهم حاضراً بمسافر في رباعية، وصحيح بأرخص مطلقاً، أو أجزم، أو محدود ناثب، ومفلوح، وأغلف، ومن يكرهه المأموم، والمهاجر بالأعرابي، والمتطهر بالمتيمم، وأن يُستتاب المسبوق، فيومئ بالتسليم ويتم لو حصل.

فصاحب المسجد، والمزل، والإمارة، والهاشمي مع اشراط، ومن يقدمه المأمومون مع التشاح، والأقرأ لو اختلفوا، فالأفقه، فالأقدم هجرة، فالأسن، فالأصبح أولى من غيرهم.

و يستنيب الإمام مع الضرورة أو غيرها، فلو مات أو أغمي عليه استتاب المأمومون.

ولو علموا الفسق أو الكفر أو حدث بعد الصلاة فلا إعادة، وفي الأثناء ينفردون.

ولا يجوز المفارقة لغير عذر، أو مع نية الإنفراد، وله أن يسلم قبل الإمام

قوله: (واستتابة من شهد الإقامة لو فعل).

منه أو منهم.

قوله: (وأن يأتهم حاضراً بمسافر في رباعية).

وكذا العكس.

قوله: (أو أغلف).

إذا لم يتمكن من احتان.

قوله: (مع الضرورة وغيرها).

إذا كان قبل التلبس في غير الضرورة.

قوله: (وأن يسلم قبل الإمام).

بناء على استحباب التسليم، وإلا فلا بد من العذر.

وينصرف اختياراً.

فروع:

- أ: لو اقتدى بخشي أعاد، وإن ظهر بعد ذلك أنه رجل.
- ب: الأقرب عدم جواز تجدد الإلتزام للمعرد، ومنع إمامة لأخس في حالات القيام للأعلى كالمضطجع للمقعد، ومنع إمامة العاجز عن ركن للقادر عليه.
- ج: لو كانا أميين لكس أحدهما يعرف سبع آيات دون الآخر، جاز إلتزام الجاهل بالعارف دون العكس.
- والأقرب وجوب الإلتزام على الأُمِّيِّ كالعارف، وعدم إكتفاء بالإلتزام مع إمكان التعلم.
- د: لو جهلت الأمة عتقها فصكت بغيرها جاز ليعالمة به الإلتزام بها، وفي انسحابه على العالم بحساسة ثوب لإمام نظر أقربيه ذلك إن لم نوجب الإعادة مع تجدد العلم في الوقت.
- هـ: الصلاة لا توجب الحكم بالإسلام.

قوله: (لو اقتدى بخشي ...) .

إذا لم يكن قد اجتهد فظنه رجلاً.

قوله: (الأقرب ...) .

المعتمد ذلك كله.

قوله: (والأقرب وجوب الإلتزام ...) .

لمعتمد ذلك في الحكين معاً.

قوله: (وفي انسحابه ...) .

لا ينسحب؛ لأننا لا نقول (١) بذلك.

(١) في «س» و «هـ» - قول.

الفصل الرابع: في صلاة الخوف: وفيه مطلبان:

الأول: الكيفية: وهي أنواع:

الأول: صلاة ذات الوقع: وشروطها أربعة:

أ: كون الخصم في غير جهة القبلة، أو الخيلولة بينهم وبين المسلمين
بما نزع من رؤيتهم لو هجموا.

ب: قوته بحيث يخاف هجومه على المسلمين.

ج: كثرة المسلمين بحيث يفترون فرقتين، تقاوم كل فرقة العدو.

د: عدم الاحتياج إلى زيادة التفرق، فينحاز الإمام بطائفة إلى حيث
لا تبلغهم سهام العدو - فيصلي بهم ركعة، فإذا قام إلى الثانية تنردوا واحداً
وأتموا، - والأخرى تحرسهم، ثم تأخذ الأولى مكثاف الثانية وتسحار الثانية إلى
الإمام، وهو ينتظرهم فيقتدون به في الثانية، فإذا جلس في الثانية قاموا فاتموا
ولحقوا به وسلم بهم.

ويطوّر الإمام القراءة في انتظار إتيان الثانية، والتشهد في انتظار
فرغها، وفي المغرب يصلي بالأولى ركعتين والثانية ركعة، أو بالعكس، والأول
أجود لئلا تكلف الثانية زيادة حموس، وللإمام الإستطاري في التشهد أو في
القيام الثالث.

وتخالف هذه الصلاة غيرها في أفراد المؤتم، وانتظار الإمام اتمام
المأموم، وائتمام القائم بالقاعد.

الثاني: صلاة بطن التحس: وهي أن لا يكون العدو في جهة القبلة
فيفرقهم فرقتين يصلي باحدهما ركعتين ويسلم بهم، والثانية تحرسهم، ثم

قوله: (والأول أجود).

بل الثاني أجود مع التحير.

يصلي بالثانية ركعتين نافلة له وهي لهم فريضة، ولا يشترط في هذه الخوف.

الثالث : صلاة عسافان بأن يكون العدو في جهة القبلة، فيرتبهم الإمام صفين ويحرم بهم جميعاً ويركع بهم، ويسجد بالأول خاصة، ويقوم الثاني للحراسة، فإذا قام الإمام بالأول سجد الثاني، ثم ينتقل كل من الصفين إلى مكان صاحبه، فيركع الإمام بهما، ثم يسجد بالذي يليه، ويقوم الثاني الذي كان أولاً لحراستهم، فإذا جلس بهم سجدوا وسلم بهم جميعاً.

الرابع : صلاة شدة الخوف : ودلت عند التحام القتال وعدم التمكن من تركه، فيصلّي على حسب الإمكان وإن كان راكباً مستديراً. ولو تمكن من الاستقبال وجب، ولا قبل التكبير، وإلا سقط، ويسجد على قريوس سرجه إن لم يمكن النزول، ولو عجز عنه أومأ.

وسأشد الحال عن ذلك **صَلَّى بِالسَّبِيحِ** عوض كل ركعة سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، ويسقط الركوع والسجود. ولا بد من النية وتكبير الإحرام وشهد.

المطلب الثاني : في الأحكام : صلاة الخوف مقصورة سفرأ وحضرأ إن صليت جماعة، وفردى على أقوى القولين. ولو شرطنا في القصر السفر صلى بالأولى ركعتين وأتموا، وبالثانية ركعتين، وانتظار الثانية في الثالثة والتشهد الثاني. ولو فرقهم أربعاً جاز فيجوز التثليث في المغرب سفرأ، ويجوز أن تكون الفرقة واحداً.

قوله : (مقصورة سفرأ وحضرأ).

المعتمد أنها مقصورة مطلقاً.

قوله : (ولو فرقهم أربعاً جاز).

أي : بعدد ركعات، فلذلك يجوز التثليث في المغرب.

وإذا عرض الخوف الموجب للإيماء في الأثناء أتمّ مومناً، وبالعكس استدبر أولاً.

ولو ظن سواداً عدواً، أو لم يعلم بالحائل، أو خاف لصاً أو سباعاً، أو هرب من غرق أو حرق، أو مط لب بدين عاجز عنه، أو كان محرماً خاف فوت الوقوف فقصر أو أوماً لم يعد.

ويحوز أن تصلّى الجمعة على صفة ذات الرقاع، دون بطن النخل، بشرط الحضر، والخطبة للأولى، وكونها كمال العدد وان قصرت الثانية، ويغفر التعدد لوحدة صلاة الإمام. وكذا صلاة العيد والآيات والإستسقاء. والموتحر والعريق يومئذان مع الضرورة ولا يقصران لعير خوف أو سفر. ولا حكم لسهو المأمومين حاله المتابعة بل حالة الإنفراد، ومدوهر رفع الإمام من سجود الأولى مع احتمال الاعتدال في قيام الثانية.

قوله: (أو كان محرماً خاف فوت الوقوف فقصر أو أوماً لم يعد).

أي: وقوف عرفة.

قوله: (ويغفر التعدد).

لا تعدد في هذا الموضع.

قوله: (وكذا صلاة العيد والآيات والإستسقاء).

يشكل عليه الآيات، فإن عدتها جائر، ويمكن عود التشبيه الى صفة صلاة ذات الرقاع خاصة، ولا ينحى ما فيه.

قوله: (مع احتمال الاعتدال).

كلّ جائر، والثاني أولى، ورواية إنها تدلّ عليه^(١)؛ لأنّ دلالتها على الأول

بمفهوم العدد.

والأقرب إيقاع نية الإنفراد. ولوسها الإمام في الأولى لم تتابعه الثانية في سجوده.

ويجب أخذ سلاح في الصلاة، ويجوز مع النجاسة، ولو منع واجباً لم يجز اختياراً.

الفصل الخامس: في صلاة السفر. وفيه مطالب:

الأول: محل لقصر: وهو من الفرثين الرباعية اليومية خاصة ونوافل النهار ولونيرة، مع الأداء في السفر، فلا قصر في فوات الحضر، ويثبت في فوات السفر.

ولو سافر في أثناء الوقت أتم على رأيهم وكذا لو حضر من السفر في الأثناء، وانقصه تابع، ولا قصر في غير العدة. وهو واجب إلا في مسجد مكة والمدينة، وجامع الكوفة، والحائر،

قوله: (والأقرب إيقاع نية الإنفراد).

هو المعتمد وحباً.

قوله: (ويجب أخذ السلاح) إلى قوله: (ويجوز مع النجاسة).

مع الإصطراح وفي الإختيار كلام، وب الحوار قوة.

قوله: (ونوافل النهار).

في العبارة باعتبار هذا العطف شيء.

قوله: (مع الأداء).

رجع إلى الرباعية والنوافل.

قوله: (ولو سافر في أثناء الوقت أتم على رأي).

المعتمد يتم، وكذا بعد عوده.

قوله: (إلا في مسجد مكة...).

التحير في المساجد خاصة.

فإنَّ الإتمام فيها أفضل، فإن فائت احتمل وجوب قصر القضاء مطلقاً، وفي غيرها، والتخير مطلقاً.

ولو بقي للغروب مقدار أربع احتمل تحتم القصر فيهما، وفي الظهر، وضعت قضاؤه.

ولو شك بين الاثنتين والأربع لم يجب الإحتياط، بخلاف ما لو شك بين الاثنتين والثلاث.

ويستحب جبر كل مقصورة بقول: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ثلاثين مرة عقيبها.

ولو ائتم مسافر محاضراً لم يتم معه، ولو سافر بعد الزوال قل التنفل استحب قضاؤه ولو مفراً.

المطلب الثاني: الشرائط وهي خمسة:

الأول: قصد المسافة. وهي ثمانية فراسخ، كل فرسخ اثنا عشر ألف ذراع، كل ذراع أربعة وعشرون مصعاً، فوق قصد الأقل لم يجز القصر.

قوله: (وفي غيرها).

هذا أقوى، ويحتمل التخيير مطلقاً احتمالاً ليس بالبعيد؛ لأنَّ القضاء

تابع.

قوله: (احتمل تحتم القصر فيهما).

هذا أجود.

قوله: (ولو شك ...).

هذا مبني على عدم اشتراط لتعيين في النية، وقد سبق اشتراطه.

قوله: (بخلاف ما لو شك).

أي: فإنه محتاط حينئذ وحوماً.

ولو قصد مصي أربعة وارجوع بيومه وجب القصر، ولو قصد لتردد ثلاثاً في ثلاثة فرسخ لم يحز القصر.

ولو سلك أبعد الطريقين وهو مسافة قصر وإن قصر لآخر، وإن كان مَيْلاً إلى الترخُّص، وبقصر في اسد ورجوع وإن كان بالأقرب.

ولو سلك الأقصر أتم وإن قصد رجوع بالأبعد، إلّا في الرجوع. ولو اتنى القصد فلا قصر، فانه لم لا يترخص، وكذا طالب الآبق وشبهه، وقاصد الأقل إذا قصد مساويه وهكذا. ولو زاد المجموع على المسافة - إلّا في الرجوع، ولو قصد ثانياً مسافة ترخص حيث لا قبله.

ومستظر الرفقة إذا خفي عليه بعدان والأذان قصر إلى شهر إن جزم بالسفر دونها، وإلا اشترطت المسافة.

الثاني: الصرب في الأرض فلا يكفي القصد بدوّه، ولا يشترط الإنتهاء إلى المسافة بل استداؤه بحيث يحقّ عليه بعدان والأذان، فلو أدرك أحدهما لم يحز القصر، وهو نهاية السفر.

ولو مع بعد حروجه قصر مع خدنها واستمرار النية، ولوردته الريح فأدرك أحدهما أتم.

الثالث: استمرار القصد: فلو نوى لإقامة في الأثناء عشرة أيام أتم وإن بقي العزم، وكذا لو كان له في الأثناء منك قد استوطنه ستة أشهر متوالية أو متفرقة.

ولا يشترط استيطان الملك، بل لئلا الذي هو فيه، ولا كون الملك

قوله: (والرجوع ليومه).

ورجوعه ليلته كذلك.

قوله: (إن جزم بالسفر دونها، ولا اشترطت المسافة).

يشكل بالجازم سفرها، فانه يجب انقصر حيث وإن لم يكن بلغ المسافة.

قوله: (ولا يشترط استيطان الملك، بل لئلا الذي هو فيه).

صالحاً للسكنى، بل لو كان له مزرعة أتم.

ولو خرج الملك عنه ساوئ غيره، ولو كان بين الإبتداء والملك أو ما نوى الإقامة فيه مسافة قصر في الطريق خاصة، ثم يعتزم ما بين الملك والنتهى فإن قصر عن المسافة أتم.

ولو تعددت المواطن قصر بين كل موطنين بينهما مسافة خاصة، فلو اتخذ بلداً دار إقامته كان حكمه حكم الملك.

الرابع: عدم زيادة السعر على الحضر: كالمكاري، والملاح، والتاجر، والبدوي.

والصابط أن لا يقيم أحدهم في حكم عشرة أيام، فلو أقام عشرة في بلده مطلقاً أو في غيره مع النية قصر إذا سافر، وإلا فلا، والمعتبر صدق اسم المكاري ومشاركه في الحكم.

أي: زمان انملك.

قوله: (ولو خرج اليملك عنه ساوئ غيره).

ولو عاد عاد.

قوله: (ولو اتخذ بلداً دار إقامته كان حكمه حكم اليملك).

ويشترط الإقامة المنصوصة^(١).

قوله: (والمعتبر صدق اسم لمكاري ومشاركه في الحكم).

اشتهر على ألسنة الفقهاء أن كثير لتفر بحب عليه الإتمام، والذي في الأخبار أن المكاري والبدوي والملاح والتاجر ونحوهم لا يقصرون^(٢).

واختلف كلام الأصحاب في تحديد لكثرة، فقال ابن إدريس: يعتبر توالي السفر ثلاث دعات، لا يقطعها بقامة عشرة أيام، محتجاً بأن ذلك مقتضى

(١) في «س». والد.

(٢) الكافي ٣: ٤٣٦، تهذيب ٣: ٢١٤، ٢١٥، حاشية ٥٢٤-٥٢٧، وبلعيد راجع الوسائل ٥: ١٥٥ باب

العرف، وقال: إنَّ صاحب الصنعة مثل المكري و الملاح والتاجر يجب عليهم الإتمام نفس خروجهم إلى السفر^(١).

ويضعف ذلك؛ بأنَّ المباط هو الصنعة، فإن تحقق بدون كثرة السفر فلا دخل للكثرة في الإتمام؛ لعدم الدليل حينئذ، ولا فلا وجه للفرق.

واكتفى لمصنف في المختلف بالسفرة الثانية^(٢)، ويضعف بعدم صدق الاسم عليه، واعتبر في التهاية صدق الاسم بقسمة المحصورة ولو مرة، وثوق في تعدية الحكم إلى سوى من ذكر^(٣)، وكأنه يلحظ ظاهر التصوص.

وعثر شيخنا شهيد في كتبه الدفعات الثلاث مطلقاً^(٤)، وهو الأوجه؛ نظراً إلى اشتباره.

وتحريره: أنه إذا سافر إلى مسافة ثلاث مرات بحسب ما يقطع سفره في كل مرة، إما بوصله إلى بلده، أو إلى موضع يعزم فيه الإقامة، ثم يتحدد له بعد الصلاة تماماً^(٥) عزم السفر، ولا يفصل بين هذه الدفعات الثلاث بإقامة عشرة أيام في بلده مطلقاً وفي غير بلده مع السية، فإنه يجب عليه تمام في الدفعة الثالثة، ويبقى هذا الحكم مستمراً إلى أن يقيم العشرة على الوجه سابق.

ولو أقام ثلاثين يوماً على التردد، فهو يجري مجرى العشرة، أم لا بد من عشرة بعدها؟ قولان: أهواهما الأول.

وبو انشأ بعد الكثرة سفرأ آخر طويلاً كالملكاري يهج، أو غير فيه صنعة، كما لو صار (الملكاري)^(٦)، ملاحاً، فالظاهر وجوب تقصير؛ اقتصاراً في الحكم

(١) المرات: ٧٦.

(٢) المختلف ١٦٣.

(٣) نهاية الأحكام ٢: ١٧٩.

(٤) الذكرى ٢٥٧.

(٥) في «س»: ثم.

(٦) لم يرد في «س» و «ص».

الخامس : إباحة السفر: فلا يقصر العاصي به كتابع الجائر،
والمتصيد لهواً دون المتصيد لبقوت واستجارة على رأي.
ولا يشترط انتفاء المعصية، ولو قصد المعصية بسفره في الأثناء انقطع
الترخص، ويعود لوعادت لنية إن كان الباقي مسافة.
وسالك الخوف مع انتفاء التحرز عاص.
المطلب الثالث : في الأحكام : لشرائط واحدة في الصلاة والصوم،
وكذا الحكم مطلقاً على رأي.
وإذا نوى المسافر الإقامة في بلد عشرة أيام أتم، فإن رجع عن نيته قصر
ما لم يصل تماماً ووفريضة (فإن لم يتجاوز فرض التقصير فكالتأوي،
ولورجع في الأثناء فإن لم يتجاوز فرض التقصير فكالتأوي،
وإلا فكالراجع.
ولو لم يصل حتى خرج لوقت لمدر مسقط صبح رجوعه، وإلا فلا،

المخالف على موضع الوفاق.

قوله: (أو التجارة على رأي).

هذا هو المعتمد.

قوله: (وكذا الحكم مطلقاً على رأي).

هذا هو المعتمد.

قوله: (فإن تجاوز فرض التقصير فكالتأوي).

يتحقق ما ركوع في الثالثة، ويحتمل -قوياً- ما لقيام في الثالثة.

قوله: (صبح رجوعه وإلا فلا) (١).

(١) في «س» وردت جملة غير واضحة القراءة، ونظائر أها: أي كمايلي.

وفي الناسي إشكال.

والأقرب أن الشروع في الصوم كإتمام، ولو أحرم بنية لقصر ثم
عن له المقام أتم.

ولو لم ينو المقام عشرة قصر إلى ثلاثين يوماً، ثم يتم ولو صلاة وحلة.
ولو عزم العشرة في غير سده ثم حرج إلى ما دون المسافة عازماً على
العود والإقامة أتم، ذهاباً وعائداً وفي البد، وإلا قصر.
ولو قصر في ابتداء السفر ثم رجع عنه لم يُعَد، ولا اعتبار بأعلام
البلدان، ولا المزارع، والبساتين وإن كان من كن قرية.

قوله^(١): (وفي الناسي إشكال).

سحبيء مثله في العامة، ولا يصح روم لإتمام؛ نظراً إلى ما يقتضيه أصول
المذهب من مقطاع حكم السفر، وإن حالف ظاهر الرواية، فإن العمل بذلك
أقوى.

قوله: (والأقرب أن الشروع في الصوم كالإتمام).

إذا كان الصوم واجباً لا مضيقاً، وسعي التقييد بروال الشمس؛ للروية
حيث، وفيه يكون كالقيام في الثالثة.

قوله: (وإلا قصر).

يُدرج فيه من قصد المفارقة من حينه، والحكم فيه صحيح، ومن قصد العود
من دون الإقامة^(٢)، وفيه قولان: هذا أحدهما.

والأصح وجوب الإتمام في دهاه وفي مقصده، والقصر في عوده، ولا بد أن
يكون قد صلى على التمام، وإلا لزم قصر مضيقاً، وبين تردد عزمه، أو ذهل^(٣)
وحهان.

(١) لم ترد في «س».

(٢) في «س»: نية الإتمام.

(٣) في «س»: أو جهل.

ولو جمع سور قري لم يشترط مجاوزة ذلك السور ولو كانت القرية في
وهدة اعتبر بنسبة الظاهرة، وفي المرتفعة إشكال.
ولو رجع لأخذ شيء نسيه قصر في طريقه إن كان مسافة، وإلا فلا،
ولو أتم المقصر عامداً أعاد مطلقاً.
ولجاهل بوجوب التقصير معذور لا يعيد مطلقاً، والناسي يعيد في
الوقت خاصة.
ولو قصر المسافر اتفاقاً أعاد قصرأ.

قوله: (وفي المرتفعة إشكال) م
هي كالمخفضة من غير فرق (١)
قوله: (ولو رجع لأخذ شيء نسيه قصر في طريقه إن كان مسافة).
يمكن أن يقال: يجري مجرى من سلك أربعة فراسخ، وأراد الرجوع ليومه.
ودفعه بأن ذلك مفقود هنا؛ لأن قصد المسافة انقطع، والآخر غير مقصود من أول
السفر.

• • •

(١) في «U»: وهي كالوهدة من غير فرق.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة الصلاة	
اعداد لصلوات	٥
نعمين أوقات الصوت	١١
أحكام أوقات لصلوات	٢١
الفلة	
ماهية نقلة	٤٧
المستقبل له	٥٩
المستقبل	٦٨
لورجع لأعصى الى رأيه مع وجود المبصر	٧٣
حكم مالوتيين بحرافه عن القبة	٧٣
لوظهر خطأ لاحتفاء بالاحتفاء	٧٥
لوقضاد احتفاء اثنين	٧٥
لباس المصلي	
ما تجوز الصلاة فيه	٧٧
مالا تجوز الصلاة فيه	٨٠
حكم اللباس انسحذ من الحرير	٨٢

٨٧	حكم الصلاة في ثوب المصوب
٩٢	وجوب ستر العورة في الصلاة
٩٣	تحديد العورة
٩٥	دوران الأمرين ستر القبل أو الدبر
٩٦	بدن المرأة كله عورة
٩٩	إجزاء ورق لشجر والطين وغيرهما عند فسد التراب
١٠١	حكم ما لو لم يجد ساتراً مطلقاً
١٠٣	حكم السرف في الصلاة على الجدار
١٠٤	حكم ما لو كد الثوب واسع الجيب
١٠٥	حكم التمشك والخف
١٠٧	استحباب الصلاة في العمل العريّة
١٠٧	ما تكره الصلاة فيه .

مكان المصلي

١١٤	ما يشترط في مكان الذي تجز الصلاة فيه
١١٥	حكم الصلاة في المكان المصوب
١١٩	حكم صلاة لرجل وإلى جانبه أو أمامه امرأة
١٢٦	حكم ما لو لم تتدغمه المسكن إلى مكان المصلي أو ثوبه
١٢٩	الأماكن التي تكره الصلاة فيها

المساجد

١٤٠	استحباب اتخاذ المساجد وقصده
١٤٢	ما يستحب فيه في المسجد
١٤٤	ما يكره فعله في المسجد
١٥٢	ما يحرم فعله في المسجد
١٥٥	جواز نقض المستهدم من المساجد
١٥٦	حكم اتخاذ المسجد في المنزل
١٥٨	ما يصح السجود عليه

١٦٠ ما لا يصح لسجود عليه

الأذان والإقامة

١٦٦ ما يستحب له الأذان والإقامة

١٧٢ كراهية الأذان والإقامة للجماعة الثانية

١٧٤ ما يشترط توفره في المؤذن

١٧٥ ما يستحب توفره في المؤذن

١٧٧ حكم ارتق المؤذن من بيت المال

١٧٨ حكم تعدد المؤذنين

١٨١ كيمية الأذان والإقامة

١٨٣ ما يستحب في الأذان والإقامة

١٨٨ ما يكره في لأذان والإقامة

١٨٩ حرمة التشويب

١٩١ استحباب حكاية قول المؤذن

١٩٢ إحتراء الإمام بأذان لنفسه

١٩٤ حكم المصلي يرفع من لا يتقدي به

١٩٥ كراهة الكلام والتمت بعد: قد قامت الصلاة

١٩٦ فصلية الإمامة عن الأذان

أعمال الصلاة

القيام

٢٩٩ ركنية القيام في الصلاة الوجبة

٢٠٢ حد القيام وأحكامه

٢١١ حكم ما لو كان المصلي رمداً

٢١٢ حكم ما لو عجز المصلي أثناء الصلاة، أو العكس

٢١٥ عدم وجوب القيام في المأطلة

النية

٢١٧ ركنيتها في صلاة

٢١٨	معنى النية
٢١٩	عدم وجوب النية فيها
٢١٩	ما يجب في النية
٢٢١	حكم تغيير نية
٢٢٥	نية فعل الماني، و لرباء
٢٢٨	المواضع التي يجوز نقل النية فيها
٢٢٩	حكم الشك في النية

تكبير الإحرام

٢٣٤	ركبتها في الصلاة
٢٣٥	صورتها
٢٣٨	حكم الأصمعي والأعرجي
٢٣٩	أحكام تتعلق بالتكبير

القراءة

٢٤٢	عدم ركبتها
٢٤٢	وجوب الحمد وسورة
٢٤٤	حكم الإحلال في الحمد أو السورة
٢٤٩	حكم جاهل الحمد
٢٥٢	جواز القراءة في المصحف
٢٥٣	حكم جاهل بعص السورة
٢٥٥	حكم تقديم سورة على الحمد
٢٥٦	التخير بين الحمد والتسبيح في الأخيرتين
٢٥٩	إجزاء الحمد في الأولين للمستعجل والمريض
٢٥٩	تحديد الجهر وأحكامه
٢٦٢	الضحى وألم بشرح سورة واحدة، وكذا العيل وإيلاف
٢٦٣	حكم قراءة العزمة في الصلاة
٢٦٥	حكم الاختلاف بالمواولة

٢٦٧	مستحبات القراءة
٢٧٨	حكم الانتقال من سورة الى أخرى

الركوع

٢٨٣	ركنيتة في الصلاة
٢٨٣	ما يجب فيه
٢٨٨	حكم طويل اليدين والعاجز
	حكم ما لو شرع في الذكر الواجب قبل
٢٨٩	انتهاء الركوع
٢٩١	ما يستحب فيه



مركز تحقيقات كتابي نور علوم إسلامي

السجود

٢٩٦	ركنية السجدين معاً
٢٩٨	ما يجب فيه
٢٩٣	حكم ذي النعل
٣٠٤	حكم المعجز عن الطمأنينة
٣٠٥	ما يستحب فيه
٣١٠	سجود التلاوة
٣١٥	سجدتنا الشكر

التشهد

	وجوبه آخر الصلاة مطلقاً، وعقيب الثانية في
٣١٧	الثلاثية والرباعية
٣١٨	ما يجب فيه
٣٢١	ما يستحب فيه
٣٢٢	جواز الدعاء بغير العربية
٣٢٣	حكم التسليم وما يقال فيه
٣٢٨	كيفية تسليم المنفرد، والإمام والمأموم

القنوت

- ٣٣١ استحبابه في كل ثانية
 ٣٣٢ حكم الناسي للقنوت
 ٣٣٣ المواضع التي يتأكد استحباب القنوت فيها
 ٣٣٤ جواز الدعاء بكل مباح
 ٣٣٦ في الجمعة قنوتان
 ٣٣٨ التحقيب بعد الفراغ من الصلاة

التروك

- ٣٤٠ بطلان الصلاة بفعل كل ما ينقض الطهارة، وبالكلام
 ٣٤٣ حكم ما لو قال: ادخلوها بسلام آمين
 ٣٤٤ السكوت الطويل، والتكفير
 ٣٤٦ الإلصاق إلى الراء
 ٣٤٩ القهقهة والدعاء بالمحترم
 ٣٥٠ الفعل الكثير
 ٣٥١ الأكل والشرب
 ٣٥٣ عدم جواز التطبيق
 ٣٥٤ استحباب التحميد إن عطس، وتسميت العاطس
 ٣٥٥ وجوب رد السلام
 ٣٥٨ عدم جواز قطع الصلاة إلا لضرورة
 ٣٥٩ عد الركعات بالحصى
 ٣٦٠ حكم التيسم، والإشارة باليد والتصفيق والقرآن
 ٣٦٠ ما يكره فعله في الصلاة
 ٣٦٣ موارد اختلاف المرأة عن الرجل في الصلاة

صلاة الجمعة

- ٣٦٥ وقتها، وما يتعلق به من أحكام
 ٣٧١ ما يشترط نوفره في إمام الجمعة
 ٣٧٣ حكم إمامة العبد والأبرص والأجنم والأعمى

٣٧٤	حكم صلاة الجمعة في حال الغيبة
٣٨٠	حكم مالومات الإمام أثناء الصلاة
٣٨٣	العدد الذي تنعقد به الجمعة
٣٨٤	من تنعقد بهم الجمعة، ومن لا تنعقد
٣٩٢	وقت الخطبتين
٣٩٤	ما يجب أن تشمله الخطبتان
٣٩٧	ما يجب على الخطيب فعله
٣٩٩	وجوب طهارة الخطيب
٤٠١	عدم وجوب الاصغاء على المأمومين
٤٠٣	ما يستحب توفره في الخطيب
٤٠٥	وجوب الجماعة فيها
٤٠٦	جواز الاستنابة عند حجز الإمام
٤٠٩	وقت ادراك الجمعة
٤١١	وجوب كون فرسخ بين الجمعتين
٤١١	حكم مالو اجتمعت جعتان في أقل من فرسخ
٤١٥	ما يشترط توفره في المأموم
٤١٦	وجوبها على الكافر وعدم صحتها منه
٤١٩	وجوبها على أهل السواد، وسكان الحرم
٤٢٠	وجوبها على المسافرين وجب عليه التمام
٤٢١	حرمة السفر بعد الزوال قبل أداء الصلاة
٤٢٢	سقوطها عن المكاتب، والمدبر، والمعتق بعضه
٤٢٤	ماهيته، وما يستحب فيها
٤٢٦	حرمة البيع بعد أذان الجمعة
٤٢٩	حكم مالو زوجم المأموم في سجود الأولى
٤٣٣	حكم مالو زوجم المأموم في ركوع الأولى
٤٣٤	ما يستحب فعله قبل صلاة الجمعة
	صلاة العيدين
٤٣٩	ماهيته



٤٤١	وجوب الخطبتين فيها
٤٤٣	ما يستحب فيها
٤٥١	وقتها
٤٥٣	شرائطها
٤٥٦	حرمة السفر بعد طلوع الشمس قبل أدائها
٤٥٧	ما يكره فيها
٤٥٩	تقديم الخطبتين بدعة
٤٦٠	حكم مالو اتفق عيد وجمعة
٤٦١	حكم مالو أدرك الإمام راکماً
	
	صلاة الكسوف
٤٦٣	ما هيها
٤٧٠	موجبها
٤٧١	وقتها
	صلاة النذر
٤٧٤	شرائطها وما يتعلق بها من أحكام
	النوافل
٤٨٣	صلاة الاستسقاء وبقية النوافل
	التوايع
٤٨٨	أحكام السهو
٤٩٣	أحكام قضاء الصلاة
٤٩٧	الجماعة، وما يتعلق بها من أحكام
٥٠٦	صلاة الخوف
٥٠٩	صلاة السفر، وما يتعلق بها من أحكام
٥١٧	فهرس الموضوعات